هنري كيسنجر

درب السلام الصعب

ترجمة الدكتور
علي مقلد

منشورات
الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع

هنري كيسنجر



ترجمة

د. علي مقلد

منشورات
الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الاولى

١٩٨١ م.

الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب : ١١٣/٦٣٨١

بـيروت ــ لبنان

مقـدّمة الترجـمة

كثر الحديث في لبنان خلال عقد السبعينات، وما يزال، عن مخطط للسياسة الأميركية، من صنع كيسنجر، ينفذ في لبنان والمنطقة.

وفي ٢٨ / ١ / ١٩٧٧ كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل مقاله الأسبوعي لجريدة الأنوار البيروتية «بصراحة» حول كتاب كيسنجر هذا: «عالم أعيد بناؤه». وهو كتاب موضوعه رسالة كيسنجر للماجستير في التاريخ.

وإذا كان اختيار كيسنجر لموضوع كتابه إنما كان اهتماماً بفترة تاريخية معينة. وكان اهتمام الأستاذ محمد حسنين هيكل بالكتابة عن كيسنجر، في مقاله الأسبوعي، دافعه السياسة المتعلقة بالشرق الأوسط، فإن اهتمامنا بترجمة كتاب كيسنجر دافعه الإطلاع والتعريف بالفكر الذي كان مؤشراً في أحداث المنطقة، ومايزال. وربما كنا لا نبالغ إن رجحنا أن أسلوب كيسنجر في معالجة أزمتنا، أزمة الشرق الأوسط، إنما هو نفس أسلوب مترنيخ في معالجة الأوضاع التي كانت سائدة في العقد الذي تلى سقوط نابليون نهائياً.

فهذا الكتاب هو بحق المدخل إلى منطلقات فكر كيسنجر. ونحن حريون بأن نعرف هذا الفكر وكيفية دورانه. لأن كيسنجر سوف يكون له شأن في سياسة الولايات المتحدة في السنوات الأربع القادمة على الأقل، وربما في مصيرنا، في المنطقة كشعوب، وكحكومات.

لقد قسم كيسنجر كتابه إلى سبعة عشر فصلاً استعرض فيها الأحداث التي وقعت بين سنة ١٩١٢ و ١٩٢٢ في البقعة المعروفة اليوم، من حيث الجغرافيا السياسية، باسم أوروبا وحوض البحر المتوسط.

وفي الكتاب عدا عن استعراض الأحداث المصيرية تحليل لسياسات الكواليس،

وتتبع لأفكار وأعمال الرجال الذين كانوا يقررون مصائر الأمم والشعوب. ولم يخلُ الكتاب من طرح مبادىء تتعلق بأخلاقية الحكم. حسب ما يفهمها رجال الحكم على اختلاف أنواعهم وأنماطهم. فصوفية القيصر، وبراغماتيكية كاستلري، ومحافظةِ مترنيخ، وذكاء تاليران التائه الضائع بين ثلاثة عهود فرنسية، وعسكرية حكام بروسيا. . . كلها اجتمعت في بوتقة واحدة لا لتنصهر. بل لتكتسب مزيداً من الصلابة الذاتية تجعلها أكثر تنافراً. ومع ذلك كان لا بد لهذه المتناقضات أن تأخذ مساراً واحداً يؤدي إلى السلم. وكان التوازن هو المظلة التي اجتمعت تحتها النقائض لتتفق، على أمر هو عدم اللجوء إلى الحرب، بعد نابليون، من أجل حل المشاكل والخلافات.

والكتاب يحتوي على دقائق مفصلة عن أسلوب الحكم ومشقاته وما يتطلبه من إعداد ومن تخطيط بعيد المدى. إن معالجة شؤون البشر لا ترتجل. وإذا كانت النمسا، قد احتفظت، من أجل استقرار سياستها الخارجية. بوزيرها مترنيخ طيلة جيل من الزمن، فإن الإنكليز، وإن تغير وزراء الخارجية كثيراً عندهم في هذه الحقبة، كأشخاص، فإن الإستمرارية مصونة عندهم بنوع من المنهجية والتنظيم يجعل الأفراد، في عملهم، أدوات للمؤسسة.

والكتاب بعد مليء بالقواعد المفيدة لعقلية الحكم، مهما كان الحاكم محافظاً أم ثورياً، تقليدياً أم تقدمياً.

«المتـــرجم»

مقـدّمـة

(. . .)وانكب كيسنجر على محاضرات التاريخ، لكنه لا يريد أن يعيش مع الماضي، وإنما يريد أن يرتب نفسه للمستقبل ويقتنع «بأن الحاضر لا يكرر الماضي وإنما قد يتشابه معه وكذلك المستقبل»، ثم يصل إلى أن «مهمة المؤرخ أن يعرف ويحدد أوجه التشابه وأوجه الخلاف بين الماضي والحاضر. . . والمستقبل أيضاً».

وهكذا يختار موضوع رسالته للماجستير في دراسة التاريخ.

لقد اختار ان يكتب رسالته عن محاولة « مترنيخ » - مستشار النمسا التليد- و« كيسلري » وزير خارجية بريطانيا الذي تعاون معه على إقامة سلام المائة عام الذي عاشت فيه أوروبا بعد هزيمة نابليون وحتى قامت الحرب العالمية الأولى. واختار كيسنجر لرسالته عنوان « عالم أعيد بناؤه »[1].

ولم يكن الاختيار إعجاباً بـ« مترنيخ وتاريخه » كما تصور كثيرون، وانما كان اهتماماً « بفترة تاريخية » معينة.

واذا تذكرنا اقتناع كيسنجر « بأن الحاضر لا يكرر الماضي وانما قد يتشابه معه وكذلك المستقبل. . . وأن مهمة المؤرخ أن يعرف ويحدد أوجه التشابه وأوجه الخلاف بينها جميعاً، أي الماضي والحاضر. . . والمستقبل أيضاً. . . ».

اذا تذكرنا هذا الإقتناع عند كيسنجر فلا يظل لدينا سبب للتساؤل عن دواعيه في اختيار موضوع رسالته؟!

(1) وقد ارتأينا أن تكون التسمية «درب السلام الصعب» نظراً لانطباقها على مضمون الكتاب. (المترجم)

وقد خرج كيسنجر من دراسته لهذه الفترة بنظرية عن امكانية صنع السلام، يمكن تلخيصها في النقط التالية:

كلاهما رفض النظام الذي وجده قائمًا في القارة الأوروبية، وحاول هدمه وتغييره بالقوة المسلحة، مما قاد أوروبا الى حمام دم خرجت منه تبحث عن سلامها الضائع وعن مستقبل أكثر أماناً.

نابليون رفض سيطرة الامبراطورية البريطانية والامبراطورية النمساوية والامبراطورية الروسية القيصرية.

وهتلر رفض سيطرة بريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفياتي.

نابليون وجه جيوشه كل صوب في أوروبا وغزا وسيطر.

وهتلر وجه جيوشه كل صوب في أوروبا وغزا وسيطر.

نابليون فوجىء بأن الذين غزتهم جيوشه رفضوا التسليم بانتصاره واستمروا في المقاومة حتى غرق في ثلوج روسيا أمام أبواب موسكو.

وهتلر فوجىء بأن الذين غزتهم جيوشه رفضوا التسليم بانتصاره واستمروا في المقاومة حتى غرق في ثلوج روسيا أمام أبواب موسكو أيضاً.

هناك تشابه في الظروف التي أدت الى الحرب وفرضتها في بداية القرن التاسع عشر ـ والظروف التي أدت الى الحرب وفرضتها في الثلاثينات من القرن العشرين.

وبنفس المقدار فإن عالم ما بعد الحرب في التجربتين يحمل نفس التشابه، وأوله رغبة عارمة في بناء سلام يدوم، وقد نجح « مترنيخ » في بناء سلام المائة عام بالتعاون مع « كيسلري » وزير خارجية بريطانيا على أيامه، فهل يمكن أن ينجح قادة عالم ما بعد هتلر في نفس الشيء الذي تحقق في عالم ما بعد نابليون؟!

لم يكن كيسنجر إذن يريد أن يكتب عن التاريخ، وانما كان يريد أن يتعلم منه.

ومما يلفت النظر أن كيسنجر كان مطالباً في رسالته للماجستير بأن يكتب مائة وخمسين صفحة، ولكن دراسته خرجت أخيراً في حوالي الخمسمائة صفحة، مما جعل كثيرين يعتقدون أنه كان يكتب لنفسه... يكتب ليتعلم، ولا يكتب للآخرين وبينهم ممتحنوه... ولا يكتب ليسجل ما جرى في الماضي قبل أكثر من قرن من الزمان!

أليس هناك تشابه ـ ولا أقول تماثلاً ـ بين الفترة التي ظهر فيها نابليون في بداية القرن التاسع عشر، والفترة التي ظهر فيها هتلر في الثلاثينات من القرن العشرين؟

١ ـ إن أكثر العصور بحثاً عن السلام هي أكثرها تعرضاً للقلق، لأن السلام ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه ينشأ كنتيجة لقيام نظام دولي مستقر. واذا أصبح السلام هدفاً في حد ذاته فإن المجتمع الدولي سوف يجد نفسه تحت رحمة أكثر اطرافه عنفاً، لأن الأطراف الأخرى سوف تحاول تهدئته بأي ثمن ـ صيانة للسلام ـ وهذا يؤدي في الحقيقة إلى عدم الإستقرار وضياع الأمن الدولي.

٢ ـ إن الإستقرار الذي يصنع السلام لا يجيء إلا نتيجة الرضى بشرعية دولية مقبولة تصونها ترتيبات عملية واتفاق على الوسائل والأهداف المسموح بها في السياسة الدولية ـ وهذه مهمة الدبلوماسية.

٣ ـ ليس هناك انفصال بين الدبلوماسية والقوة المسلحة، لأن الدبلوماسية ليست مباراة على مائدة المفاوضات بين رجال مهذبين، وانما هي حوار بين مصالح متعارضة تستند كل منها الى رادع حقيقي يحميها ويفتح طريقها، ولا بد من التوفيق بينها، وقد عبر كيسنجر عن ذلك في النهاية بقوله « هناك زواج بين الدبلوماسية والقوة المسلحة، وليس بينهما طلاق »!

كان « مترنيخ » في رأي كيسنجر قد نجح في اقامة شرعية نظام ما بعد نابليون، وحصل على سلام المائة عام، وكان يمكن لأي قارىء مدقق أن يلمح من خلال رسالته عن العالم الذي أعيد بناؤه ـ أن السؤال الملح عليه هو: **ما هي الأسس والوسائل التي يمكن أن تقوم عليها شرعية نظام ما بعد هتلر؟**

كان التاريخ في تقديره معملاً للمستقبل.
تجربة اكتملت... تنير الطريق الى تجربة ما زالت في دور التشكيل.

وخطا كيسنجر بعد ذلك خطوة أخرى.

وإذا كان الحاضر لا يكرر الماضي ولكنه قد يتشابه معه... واذا كانت مهمة المؤرخ أن يعرف ويحدد أوجه التشابه والخلاف ـ فكيف يستطيع كيسنجر أن يقوم بدور المؤرخ الحقيقي بالمعنى الذي يفهمه؟

لقد وجد أن القوة المسلحة هي النقطة المركزية في نظريته عن صنع السلام كله.

● أليس صنع السلام - في رأيه - مجرد نتيجة لقيام نظام دولي مستقر؟

● أليس قيام نظام دولي مستقر مرهون بالرضى بشرعية دولية مقبولة تتوصل اليها الدبلوماسية؟

● أليست الدبلوماسية مربوطة رباطاً لا ينفصم بالقوة المسلحة وموازينها بين الأطراف؟

- إذن فإن القوة المسلحة هي فعلاً النقطة المركزية في نظرية السلام من أولها الى آخرها، وهنا - في هذه النقطة - يختلف الحاضر عن الماضي ولا يتشابهان.

لماذا؟

لأن القوة المسلحة في العصر الحديث، وبين الأطراف التي خاضت الصراع ضد هتلر وتريد أن تصنع سلامها بعده، هي القوة النووية، وهي شيء جديد على البشرية لم تعرفه من قبل ولا أعدت نفسها لاحتمالاته. لكن العالم كله كان يطل على العصر النووي ويحوِّل بصره بسرعة عنه رعباً منه وتطيُّراً.

وراح كيسنجر يقول:

- «إن الرادع الذي يخاف أصحابه من استعماله لا يعود رادعاً»!

ثم بدأ يفكر في استراتيجية جديدة لاستخدام القوة في العصر الحديث تواجه التناقض المخيف الذي وجدته القوى النووية - وأمريكا على رأسها - أمام عينيها وأمام فكرها.

كان ذلك التناقض يتمثل في حقيقتين:

● اذا استعملنا السلاح النووي فهو الدمار الشامل.

● واذا لم نستعمل السلاح النووي فهو الإستسلام الكامل. ولا بد أن يكون هناك طريق آخر بين هاتين الحقيقتين... لا بد أن تكون هناك حقيقة ثالثة.

ولم يصل الى شيء، ولكنه راح يفكر، وراح يجيل النظر من حوله في هارفارد حيث أصبح مدرساً مساعداً، ثم راح يجيل النظر خارج هارفارد.

وتوصل الى نتيجة اكتسبت فيها بعد قوة القانون في حياته وفي مسلكه، وملخص هذه النتيجة:

«إن أعظم الأفكار تظل حبيسة في رؤوس أصحابها، ولكنها لا تنطلق إلا اذا انتقلت منهم إلى قناعات الرجال الأقوياء الذين يستطيعون تحويل الدراسات الى سياسات، والتصورات الى قرارات.

ان حملة الأفكار عليهم أن يسعوا الى حملة السلطة، وإذا اقتنع هؤلاء فالفكرة حياة أو حقيقة، وبدون اقتناعهم فالفكرة سحاب أو سراب!

واذن فإن مكان صاحب الفكرة ان يكون قريباً من صاحب السلطة وليست هناك وسيلة أخرى!»

وبدأ كيسنجر يمد بصره الى واشنطن حيث كل السلطة.

وعرف كيسنجر ان المشكلة التي شغلته حول طبيعة السلاح النووي تشغل غيره أيضاً.

كانت المشكلة في ذلك الوقت - ١٩٥٤ - هي شاغل «مجلس العلاقات الخارجية»، وهو هيئة من أقوى الهيئات السياسية نفوذاً وأكثرها هيبة واحتراماً.

وكان مجلس العلاقات الخارجية - وما زال - مؤسسة خاصة تضم عدداً ضخماً من كبار الشخصيات المهتمة بأحوال العالم في الولايات المتحدة... وكانت قائمة أعضائه هي قائمة الرجال الأقوياء في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالذات ما يعرف اصطلاحاً بإسم «المؤسسة الشرقية» وهي الأرستقراطية المالية والإقتصادية والسياسية فوق قمة المجتمع الأميركي، ومعظمهم من ولايات الساحل الشرقي لأمريكا، - ومن هنا وصفهم - وعن هذا المجلس كما يتذكر كثيرون تصدر مجلة «العلاقات الخارجية» ذات السمعة العالمية والتأثير النافذ.

المجلس أيضاً كان مشغولاً بالمشكلة التي شغلت المدرس المساعد في هارفرد.

وكان المجلس قد كوَّن من أعضائه حلقة مناقشة خاصة اجتمعت مرات عديدة في مقره، وتحاور أعضاؤ ها وتناقشوا، ولكنهم أحسوا أن محاوراتهم ومناقشاتهم لا تتبلور في شكل نهائي، لأنه ليس بينهم من هو متفرغ لهذه المهمة.

وكان رئيس لجنة الطاقة الذرية الأمريكية وهو جوردون دين ـ في ذلك الوقت ـ قد التقى بكيسنجر وسمع منه، وكان جوردون دين في نفس الوقت عضواً في حلقة المناقشة الخاصة في مجلس العلاقات الخارجية، وخطر له أن تستعين الحلقة بكيسنجر، يكون مديراً متفرغاً لها وتكون مهمته بلورة محاوراتهم ومناقشاتهم، ووافقت اللجنة.

وتلقى كيسنجر هذا العرض وهو يشعر أنها فرصته التي أعد نفسه لها، وما هي إلا أسابيع قلائل حتى حزم حقائبه من هارفارد وتوجه الى نيويورك. (. . .)

محمد حسنين هيكل
(عن الأنوار ٢٨/ ١/ ٧٧ ص: ٦)

إلى وليَـمْ ي. أليُوت

كلمة شكر

أحب هنا أن أسجل شكري للأشخاص الذين تلطفوا بتقديم مساعدتهم وأتاحوا لي اللجوء الى معارفهم المتخصصة، او الى حسن استعدادهم نحوي. وأخص بعرفاني:

- مك جورج بوندي الذي كان لي معه مناقشات فكرية حافزة والذي تفضل بنقد قسم من مخطوطتي.

- كارل .ج. فردريك الذي شجعني على مزج السياسة بالتاريخ في دراستي.

- كلوس أبستين الذي قرأ مخطوطتي كلها تقريباً والذي حملتني معرفته المدهشة بالتاريخ على الاعتدال في بعض تعميماتي.

- ستيفن غروبارد الذي قرأ قسمًا من المخطوطة والذي كان لي معه أكثر من مناقشة مفيدة.

- جون كونوي الذي يجيد تقييم طبيعة المحافظية Conservatisme ، بشكل مهذب.

- كورين ليمان التي قرأت وصححت المخطوطة كلها، وزودتني ببعض الإيحاءات البالغة الأهمية.

- نانسي جارفي التي تكلفت بالطبع على الآلة الكاتبة.

- ولولا الصبر الذي أبدته زوجتي والمساعدة التي قدمتها، لما استطعت أبداً إنهاء مشروعي.

هذا الكتاب مقدم الى الأستاذ وليم ي. اليوت، الذي لا استطيع إيفاءه حقه على الصعيدين الإنساني والفكري. وبالطبع إني آخذ على عاتقي الهنات والثغرات الموجودة في هذا الكتاب.

هـ. ك

١

المدخل

I

في الحين الذي يتهدد فيه الروع النووي، بالفناء، معاصرينا، ماذا لو تذكروا بحنينٍ حقبة لم تكن فيها الصراعات حروباً شاملة، حيث كانت الكارثة غير معقولة، وذلك أن الترسانة الردعية للسياسة الخارجية لم يكن لها هذا الوجه الذي لا يرحم، والمعروف في أيامنا. وفي الإطار الحاضر، من الطبيعي أن نعطي الأفضلية المطلقة لبناء عالم تلغى منه الحرب.

وأن السلم هو ضرورة حيوية واننا نعي ذلك، هذا هو ما يجب ان يحرك صانعي هذا العالم الجديد.

ومع ذلك فالرغبة بالسلام أسهل من وضع أسسه. وليس تدخل غِزيسْ «آلهة الإنتقام والعدالة عند الإغريق» الدائم، في تاريخ البشر، بدون مبرر فهي تتسبب في فشلهم، بالاستجابة لرغباتهم، إما استجابة كاملة، أو بشكل مكدر. والأزمنة التي بدت لنا عبر العصور الأكثر سلمًا، كانت الأقل حباً للسلام. ويبدو أنه كلما ازدادت رغبة مجتمع ما في السلم، كلما قلَّ نجاحه في تأمين شروطه. وكلما كان السلم، المُعرَّف بعدم الحرب، الهدفَ الأولَ لدولةٍ ما، أو لمجموعةٍ من الدول، فإن العائلة العالمية تكون تحت رحمة أكثر اعضائها قسوة. وبالمقابل، عندما يتم الإتفاق على بعض المبادىء التي لا تقبل التسوية أو المهادنة، حتى ولو تعلق السلم بعدها بالمفاوضة، فإن استقراراً مبنياً على توازن القوى، يصبح عندها، ممكناً على الأقل.

وينتج هذا الإستقرار، بالتالي وبوجه عام، لا عن سعي نحو السلام، بل عن شرعية معترف بها من قبل الجميع. والشرعية بالمعنى المقصود هنا لا تعني « العدالة ». بل هي مجرد اتفاق دولي يتناول تعريف الإتفاقات الوظيفية، كما يتناول أيضاً قواعد

اللعبة الدبلوماسية، سواء ما تعلق منها بالوسائل ام بالغايات. وهذا يقتضي أن يقبل مجموع الدول الكبرى بالبنيات الدولية القائمة. ويجب أن لا تصل أية دولة، على الأقل، الى حالة من عدم الرضى الشبيهة بحالة المانيا عقب معاهدة فرسايل، فتترجم حقدها بسياسة خارجية ثورية. والنظام المعترف له بالشرعية، ان لم تنجهِ الشرعية من كل الحروب إلا أنها تحد من ثقل وطأتها عليه. فإذا اندلعت الحرب، فإنها تقام باسم المؤسسات القائمة. والسلم الذي يعقبها يُرَحَّبُ به على أنه ترجمة فضلى للموافقة العامة على هذه « الشرعية ». إن الدبلوماسية، في مفهومها الكلاسيكي، تقوم على تقريب وجهات النظر المختلفة، عن طريق المفاوضات. وهي لا يمكن ان تمارس، بحسب هذا التعريف، إلا في اطار نظام دولي مُعْتَرفٍ بشرعيته.

في كل مرة تتنكر أية دولة للظلم الذي يبدو لها ماثلاً في المعادلة الدولية القائمة، أو في مبرراتها، فإن علاقاتها مع الدول الأخرى ترتدي طابعاً ثورياً. فإذا كان الأمر كذلك، فإن التسويات الجارية في إطار المعادلة القائمة تصبح غير كافية. وعندها يصبح مصير هذه المعادلة مطروحاً. ومع ذلك فالتسويات لا تكون مرفوضة لذاتها، بل لعدم كفايتها حين تتقلص فتصبح أُلْهيات تكتيكية. وعندها، لا بد من تمتين المواقع، قبل اللجوء المحتم الى تجربة القوة. أو لا بدّ من زعزعة معنويات الخصم.

وقد يحدث كثيراً، في هذه المناسبة، أن يكون حافز الدولة الثورية، دفاعياً، وان تكون مخلصة صادقة، عندما تعرب عن خوفها من الإعتداء عليها. وعلى كلٍ تتميز الدولة الثورية، لا بخوفها هذا، الذي هو من صميم نظام العلاقات الدولية، القائم على سيادة الدول، بل بالخوف المطلق الذي يعتري قادتها وعندها يصبح للأمن المطلق في نظرها، قيمة الضمان الكافي وهذا الأمن المطلق لا يقوم إلا على شل الخصم. وعلى هذا، فالأمن المطلق الذي تتوق إليه الدولة الثورية يُترجم بعدم الأمن المطلق في نظر بقية الدول الأخرى.

في مثل هذا الإطار، لا يمكن للدبلوماسية المفهومة على انها فن استعمال وسائل الضغط، بلباقة، ان تلعب دورها. وانه لوهمٌ الأفتراض القائل بأن الأمر يتعلق بالدبلوماسيين وأنهم وحدهم، قادرون على أن يضعوا حداً لأي صراعٍ دولي، وذلك بالإلتجاء الى « حسن النية » والى « الرغبة في التفاهم ». وهذهِ الصفات او الإستعدادات تنكرها كل دولة على خصمها، خصوصاً عندما يكون النظام الدولي ثورياً

في جوهره، مهما استمر الدبلوماسيون في لقاءاتهم. اذ كيف يمكنهم الإقناع، وهم لا يتكلمون لغة واحدة؟ وفي حال انعدام الإتفاق القائم على أساس طلب معقول، يقتصر الإجتماع الدبلوماسيُ على اجترار عقيمٍ للمواقفِ الأساسية، وعلى تبادل التهم بسوء النية، أو التعجيز أو « التخريب ». وتَمثُلُ عندئذ مهزلة ذكية ومعقدةٌ، ويحاول فيها كل من الممثلين الرئيسيين ان يجتذب لجانبه أياً من الحاضرين المترددين.

ويصعب على الدول التي تعيش، منذ زمنٍ طويلٍ، في السلم، والتي لم تعرف الكوارث الوطنية، أن تحفظ الدرس بسهولة. فهي بحكم اطمئنانها إلى استقرارٍ يبدو لها واجبَ الديمومة، لا تستطيع حمل التصريحات المدوية التي تطلقها الدولة الثورية العاملة على تحطيم النظام القائم، محمل الجد. وأول ردودِ فعلٍ لدى مناصري الوضع القائم، هي اعطاء هذه التصريحات قيمة تكتيكية، كما لو أن القضية لا تعدو أن تكون مجرد تمهيدات أولية لمساومة ما، لا تمس بالبنيات القائمة. ويظنون أن التنازلات المحدودة تكفي لحل مشكلة الأضرار الخاصة التي يشكو منها الفريق الآخر. ويُنعت الذين يشيرون الى الخطر، في الوقت المناسب، بالنُعاب. وبالمقابل يعتبر انصار التكيف مع الظروف، موزونين عقلياً وذوي حكم سليم. أوليس « المنطق » بجانبهم، أو بصورة أدق، ما يبدو هو « المنطق » في إطار البنيات القائمة؟ واذا لم يتعلق الأمر بتكتيك تمييعي، فإن سياسة « التسوية » تنتج عن عجز في مواجهة خصم لا يريد ان يفرض أي حدٍ لمطامعه.

وبالمقابل، إنه لمن طبيعة الأشياء بالنسبة إلى دولة ثورية، أن تكون لها الجرأة بمقدار قناعاتها. فهي على استعدادٍ، بل هي متحرقة لكي تسير بالمبادىء التي تحركها، الى غاياتها القصوى. فضلاً عن ذلك، مهما كانت النتائج التي يمكن ان تحصل عليها دولة ثورية، فإنها تنزع على الأقل، الى قلب المعادلة والمقياس اللذين طبعا سير البنيات الدولية المعتبرة شرعية، رأساً على عقب، هذا إن لم تنزع الى إضعاف هذه البنيات.

وإذا كانت ميزة نظام مستقرٍ هي بداهتُهُ وعفويته، فإن جوهر الوضع الثوري يقوم « على وضع » متضايق، إن أمكن القول.

وعندما تسود الشرعية، فإن العقد الإجتماعي يكون مندمجاً فيها، إلى حدٍ تنتفي معه الحاجة الى الكلام بشأنها.

وعندها تحمل الأجيال اللاحقة على القول بأن الحقبة هي حقبة ساكنة، وأن

الناس فيها قد استكانوا لرفاهيتهم الأدبية. وبالمقابل، في الوضع الثوري تعتبر المبادىء جوهرية الى الحد الذي يجعلها المرجع في كل حين. وفي هذا الرجوع تفاهة تفقدُ الكلمات التي تعبر عن هذه المبادىء، معانيها كلية. إذ ليس من النادر عندئذٍ، أن يستعمل الجانبان نفس التعابير من أجل تعريف ماهية الشرعية. في الوضع الثوري، عندما لا تهتم الأنظمة المتخاصمة بحل نزاعاتها عن طريق التسويات تسعى بجد الى اكتساب ولاء الجماهير لصالحها فتُحِلّ الحرب، أو سباق التسلح محل الدبلوماسية التقليدية.

II

هذا الكتاب المخصص لعقْدٍ من الزمن يُلقي ضوءاً قوياً على هذه المسائل. وهذا العقد يتَوافق مع الحقبة النهائية لحروب فرنسا الثورية وملحقاتها. وقلَّت الحقبات التاريخية التي تُبْرز، على هذا الشكل، المعضلةَ التي طرحها ظهور دولة ثورية، والميلَ الذي يجعل الكلمات وحتى توارد الأفكار، الأكثر تفاهة، تُغَيِّرُ معانيها، لقد نشأت مدرسة فلسفية جديدة، وبجرأة، لإعادة تعريف إطار العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة على التبعية أو على الإلتزام، وإذا بالثورة الفرنسية تحاول أن تجسد نظرياتها.

«على أي شيء تستطيع السلطة أن تؤسس شرعيتها؟» هذا السؤال طرحه جان جاك روسو وجعل منه المشكلة السياسية الواجبة الحل أولاً. ولم يستطع خصومه، على الرغم من محاولاتهم، تفادي الإجابة. وجاء يوم وإذا بالصراع يتحول من السعي الى حل وسط، ضمن اطار نظام مقبول، الى البحث في صحة هيكليات هذا النظام بالذات. وتحول الصراع من سياسي الى عقدي. وبعد أن عملت سياسة التوازن بين الدول بشكل ذكي جداً طيلة القرن الثامن عشر، اذا بها تفقد مرونتها فجأة. لقد توصلت هذه البلدان التي سمعت فرنسا تعلن عدم تجانس معتقدها السياسي مع معتقد الجميع الى الإستنتاج بأن التوازن الأوروبي لا يمكن أن يؤمن لها حماية كافية بعد الآن. إن القفزة الثورية لدى الفرنسيين قد تزايدت، من جراء المحاولات المترددة التي قامت بها بروسيا والنمسا بهدف إعادة العاهل الشرعي لفرنسا الى عرشه. وعندها قام جيش فرنسي مؤلف من مجندي خدمة العلم ـ وهذا أسلوب في التجنيد كان مرفوضاً من قبل أكثر حكام الحق الإلّهي إيغالاً في الحكم

المطلق ـ وهزم المعتدين، وانطلق نحو البلدان المنخفضة[1]. في هذه الأثناء، ظهر فاتح جديد أخذ ينقل فلسفة اليعقوبيين الى وقائع. وتحت تأثير ضربات نابليون الموجعة، لم تتحطم فقط شرعية العصر، بل انهارت بذات الوقت الحواجز الثابتة، التي كانت تبدو، في نظر رجال ذلك الزمن على الأقل، كشرط أول لكل استقرار.

وعلى الرغم من ضخامة هذه الضربات جغرافياً، دلت الأمبراطورية النابليونية على هزال الإجتياح الذي لا يقترن بالإلتحام الصميمي مع الشعوب المغلوبة على أمرها. ولم ينجح نابليون في إيجاد البديل لمبدأ الشرعية الذي نجح في تحطيمه. فأوروبا وإن بدت كوحدة سياسية واحدة من شواطىء النيمن حتى خليج بيسكاي، فإن تماسكها لم يكن قائماً على الولاء والإخلاص بل على ممارسة القوة. ان البنيات الفوقية المادية للثورة الفرنسية لم تكن أبداً متناسبة مع ركائزها المعنوية. وإذا كانت أوروبا قد بدت واحدة فقد كانت واحدة في رفض سيطرة تحس بأنها غريبة عنها، وفي هذا دلالة أكيدة تماماً على هزال شرعيتها ولن يكون بعيداً ذلك اليوم الذي يجد فيه هذا الإحساس المبهم تعبيره الأدبي في القومية.

حتى اذا تمّ دَحْرُ نابليون اثناء حملة روسيا وجدت أوروبا نفسها وجهاً لوجه أمام مسألة اقامة نظام شرعي.

والتوافق الذي يعقب أية معارضة، مهما كان عاماً وشاملاً، ما هي قيمته اذا اقتصر على ما يجب الغاؤه لا على البديل.؟

من أجل هذا السبب اخترنا سنة ١٨١٢ كنقطة انطلاق لهذه المحاولة. اذ من أية زاوية نظرنا الى هذه السنة ـ إشادة بتقرير المصير الذاتي، أو النهاية المفجعة للبطل البروميثي المبدع، فإنها تدل على الحين الذين بدا فيه واضحاً ان أوروبا لا يمكن أن تبنى بالقوة. ومع ذلك فالإحتمال الثاني لا يبدو بوضوح. فإذا كان من المؤكد أن القوى المنطلقة تحتاج الى قاعدة شعبية لحكم بلدٍ ما، فإنه ليس بأقل تأكيداً، أن نفس هذه القوى قد أحدثت اضطرابات امتدت طيلة خمس وعشرين سنة. قد تكون الثورة الفرنسية قد وجهت ضربة قاتلة لملكية الحق الإلّهي، إلا أن دعاة هذه الملكية هم الذين

(١) يفهم المؤلف من قوله هذا البلدان المنخفضة النمسوية، التي كانت تتألف، بوجه عام، من بلجيكا الحالية (توضيح الترجمة الفرنسية)

وجهت إليهم الدعوة من أجل وضع حد لحمام الدم الذي امتد طيلة جيل من الزمن. في مثل هذا الظرف، ليس العجب من ثغرات الحل النهائي الذي تمَّ التوصل إليه، بل في الواقعية العظيمة التي اتَّصفَ بها. وما كان يسميه المؤرخون المأخوذون بموقف النقمة الفاضلة التي سادت في القرن التاسع عشر، رجعية، نسميه نحن توازناً.

قد تكون ثمرات مثل هذه السياسة لا تشبع كل أماني جيلٍ مثالي، إلا أنها تؤَمِّنُ له، على الأقل، ما قد يكون أثمن من الأماني: حقبة استقرار تتيح له تجسيد آماله، دون اللجوء الى الصراع الحاد ولا الى الثورة الدائمة.

وننتهي عند سنة ١٨٢٢، وهو التاريخ الذي ارتدى فيه النظام الجديد الذي انبثق عن الحروب الثورية، الشكل الذي دام طيلة عشرين سنة، وأفضل دليل يمكن أن يقدم على صفة «الشرعية» في هذا النظام هو بالذات الإستقرار الذي رافقه. فقد انضمت إليه كل الدول الكبرى، حتى اذا نشب خلاف، بعد هذا التاريخ، بذلت المساعي لحله في إطار البنيات القائمة، بدلاً من اللجوء إلى الإنقلابات.

ويعود الفضل في استطاعة أوروبا الخروج من الفوضى، والعودة الى التوازن، لرجلين عظيمين كاتلري Castlereagh، وزير الشؤون الخارجية الإنكليزي، صانع المفاوضات ومترنيخ، زميله النمساوي، الذي طبع هذه المفاوضات بطابع الشرعية. وهذا لا يعني أبداً أن النظام الدولي هو ثمرة استبصار فردي. إن أي رجل دولة يجب أن يحاول التوفيق بين ما يراه عادلاً وبين ما يظنه ممكن التحقيق.

والتقييم المبني على العدالة هو رهن بالبنيات الإجتماعية في البلد. اما ما هو ممكن التحقيق فمرهون بموارد هذا البلد، وبموقعه الجغرافي، وبالعزيمة التي يتحلى بها المواطنون، وأيضاً بموارد الدول الأخْرى وبمشيئتها وبظروفها الاجتماعية. وبحكم اطمئنان كاتلري الى ان جَزْيرية بلده تضمن لإنكلترا الأمْن، فقد مال الى معارضة الاعتداءات المكشوفة فقط. اما مترنيخ فكان يمثل دولة واقعة في قلب أوروبا. ولذا حاول قبل كل شيء ان يقتل في المهد كل محاولة انقلاب. والدولة الجزيرية بحكم اقتناعها بمتانة مؤسساتها كرست مبدأ «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورفعته الى مرتبة المبادىء. أما النمسا ـ هنغاريا المتعددة اللغات فكانت تطالب بحق التدخل في كل مكان يظهر فيه اضطراب اجتماعي يحتاج الى قمع وذلك تحت وطأة هزال بنياتها الداخلية في عصر القوميات. وبريطانيا لا تشعر بالخطر يتهددها الا اذا خضعت أوروبا لدولة واحدة، ولذا كان همّ كاتلري الأولّ هو بناء نظام تتوازن فيه

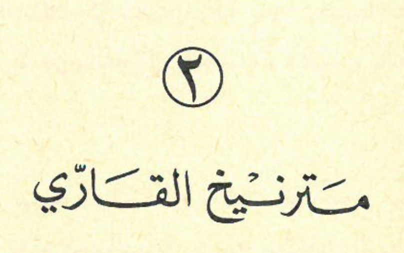
القوى. ومثل هذا التوازن، ان هو حدَّ من ضخامة الاعتداء الا انه لا يكفي لتداركه، ولذا كان مترنيخ يسعى الى تقويته، وذلك بسن مبدأ الشرعية، وبتنصيب نفسه حارساً له.

وكان من المقضي على كل منهما ان يفشل حيث ينجح: فقد فشل كاتلري في جعل انكلترا جزءاً دائمًا من المجموعة الأوروبية، كما فشل مترنيخ في المحافظة على مبدأ الشرعية رغم كل الجهود التي بذلها لإقامته. ورغم ذلك فإن عمل رجلي الدولة هذين ليس باليسير. اذ بفضلهما، عرف العالم حقبة سلام طالت حتى القرن تقريباً. . وربما كان هذا الاستقرار الشامل، في النهاية، عاملاً ساعـد على وقوع كارثة سنة ١٩١٤. ففي نهاية مثل هذه الفترة الطويلة من السلم، يفقد الناس معنى المأساة. وينسون ان الدول تموت، وان الثورات والاضطرابات قد تكون عضالية، وان الخوف قد يصبح لحمة التماسك الاجتماعي. ان الفرحة الهستيرية التي جرفت أوروبا عندما اندلعت الحرب الكبرى، وان دلّت على تفاهة المعاصرين، فإنها تشهد أيضاً على ثقتهم بأنفسهم. ان ايمانهم هو ايمان ألفي. لقد كانوا يتوقون الى عالم همه الاستفادة من كل مكاسب ومزايا العصر الذهبي غير المقرونة بسباق التسلح أو بالخوف من الحرب. ومن بين أولئك الذين اتخذوا قرار اعلان الحرب في آب سنة ١٩١٤ من هو الوزير الذي لم يكن ليتراجع مذعوراً، لو أتيح له أن يرى ما سيكون عليه عالم سنة ١٩١٨، هذا حتى لا نتكلم عن عالمنا الحاضر؟[1]

ان عدم القدرة على هذا الاستبصار المستقبلي سنة ١٩١٤ هو الذي يشفع برجال الدولة الذين يعنى بهم هذا الكتاب.

---

(١) يعتبر لورد غري، الوزير الانكليزي للشؤون الخارجية، من أولي الحدس بعالم المستقبل، ومن الذين ترددوا أمام شفير الهاوية.



٢

مترنيخ القارّي

I

وجدت النمسا نفسها بعد إخفاق نابليون في غزو روسيا ملزمةً ببناء معادلات دولية جديدة. كان عليها أن تجد حلولاً لمسائل شائكة، تزيدها الإعتبارات الجغرافية والتاريخية تعقيداً. فإذا أخذنا الناحية الجغرافية مثلاً نجد أن النمسا، تقع في وسط أوروبا تحيط بها قوى لا تعرف هذه متى تظهر عداءها لها، وفي آية مناسبةٍ. علمًا بأن هذا الموقع لا تعززه حدود طبيعية، جغرافية، يضاف إلى ذلك أن سكانها هم خليط من قوميات مختلفة كالجرمان والسلاف والماجيار والإيطاليين، لا تجمعهم وحدة اللغة ولا العرق...

فالنمسا بحكم أوضاعها المعقدة هذه كانت مرصد الإهتزازات والتغييرات للمنطقة بأسرها: إذ أن كل انقلاب جذري كان بالنسبة لها مؤذياً؛ فكيف بالحرب التي من شأنها أن تحمّس قوى الرفض في دولة يشكل التاج الرباط الوحيد لأشتاتها؛ من هنا كان الإستقرار ضرورة حيوية بالنسبة لها، وهيبة القانون هي التعبير عن سلامة الأوضاع القائمة... ينتج عن ذلك أن النمسا كان لزاماً عليها أن تبرز أهمية الإعتدال وحيوية توازن القوى، والحاجة الى إطار الشرعية وقدسية المعاهدات... فالنمسا كما قال عنها تاليران «هي مجلس الأعيان بالنسبة لأوروبا»؛ على اعتبار أن مجلس الاعيان يشكل القوى المحافظة بالنسبة لأي بلد... أضف إلى ذلك أنها بالنسبة لارتباطاتها الجغرافية وتركيبها الداخلي كانت ترمز الى القضية الأوروبية بكل تعقيداتها، فحتى نهاية القرن الثامن عشر؛ كانت النمسا تعد من الأقطار الأوروبية الأكثر حياةً وحركة. إذ أن «ستان» المواطن البروسي استطاع لفترة طويلة وحتى بعيد السنة ١٧٩٥، أن يصدر حكمه لصالح النمسا نظراً لتماسكها ولازدهار ملكيتها، عند مقارنتها ببروسيا.

أما الآن، وفي الوقت الذي اخذت فيه الجيوش الروسية تتدفق نحو الغرب، فقد بدأت تباشير العاصفة تهب على الأمبراطورية النمساوية « سجن القوميات ». هذه النظرة الجديدة إلى هذه الأمبراطورية لم يكن مردها الى ان نظام الحكم فيها أصبح أكثر استبداداً: بل لأن مبرره الشرعي أصبح موضوع درس ومناقشة . . . ان عالم الكبت والسجن ليس شيئاً ظاهرياً فحسب، بل هو أيضاً داخلي نفساني. وسليل آل « هابسبورغ » لم يكن أجنبياً لمجرد أنه ينتمي الى سلالة ملكية المانية، لأن هذه القضية لم تكن تخطر ببال احد في القرن الثامن عشر، اما في القرن التاسع عشر، فإن هذا الشعور قد أخذ شكل البديهية من جهة، وجاءت السياسة الدفاعية من جهة ثانية تصعّب قدرة النمسا على التكيف، بحيث اضطرت الى التصلب أكثر فأكثر، في مواقفها. ان الأمبراطورية النمساوية بدت راسخة كعهدها، ولكن التاريخ بدأ يتجاوزها هذه المرة.

كانت عودة الناجين من جيش نابليون الضخم، بثيابهم الرثة، يجررون أقدامهم في معابر أوروبا الوسطى من شتاء سنة ١٨١٢، طالع شؤم وفأل خير على النمسا، بآن واحد. الفأل لأن النمسا سوف تستطيع، بنتيجة تفكك القوة العسكرية الفرنسية، ولأول مرة منذ ثلاث سنوات، ان تتبع سياسة مستقلة حقاً، وغير مقيَّدة بفكرة. إن مصير البلد أصبح موضوعاً بين يدي رجل واحد. أما طالع السوء، فناتج عن عدم وضوح وجلاء ما سوف ينتج عن الفوضى التي خلقها تفكك هذه القوة الفرنسية. فالقومية، وتنظيم البنيات الإدارية، وهذه المعتقدات السائدة في ذلك الحين لا يمكن ان يكون لها إلا أثر سيء على هذا الجهاز المعقد الرهيف الذي كانت تشكله النمسا في ذلك الحين والذي يجعل منها البقية الأخيرة من بقايا عصر الإقطاع.

وعندما يكون مصير أمبراطوريةٍ ما، مطروحاً على بساط البحث، فإن قناعات حكامها هي التي تؤمن طريق الخلاص. ولكي تكون النتيجة حسنة يجب ان تنسجم هذه القناعات مع مصلحة الدولة بالطبع. وقد شاء الحظ للنمسا ان تكون، خلال هذه السنوات تحت قيادة رجلٍ منصهرٍ تماماً في طبيعتها الذاتية. ولم يكن هذا الأمر بالحدث السعيد، بل إنه قضاء محتوم بالمعنى الوارد في التراجيديا اليونانية. وبالواقع، إن النجاح الذي توج جهود كليمانس فون ميترنيخ يحمل في ذاته بذرة انهيار الدولة التي صارع طويلاً من أجلها.

وميترنيخ هو على غرار هذه الدولة حصيلة حقبة قد تجاوزها الزمان. فقد ولد في هذا القرن الثامن عشر الذي قال عنه تاليران بأن الذين يأتون الى العالم بعد الثورة

الفرنسية، لن يعرفوا أبداً لذة العيش. ومترنيخ لا ينكر قناعاته في سنواته الشابة، مهما جهد معاصروه في الهزء به عندما يواجههم بأحكام العقل والمنطق، أو عندما يتفلسف كهاوٍ أو عندما يسترسل قائلاً بأناقة المنتقد: انهم لا يستطيعون ادراك أن مترنيخ اذا كان قد قذف في وسط صراع ثوري ضد مزاجه فما ذاك الا بسبب حدث من أحداث التاريخ.

وبالفعل، حمله أسلوبه، الذي هو صورة عن العصر الذي نشأ فيه، بصورة عفوية على اعادة تنظيم العناصر المعتبرة ملموسة، بدلاً من فرض ارادته عليها بأي ثمن. لقد كان أكثر ميلاً الى الإعتماد على تنسيق الأبعاد بدلاً من اعتماد المغالاة للوصول الى أهدافه. والرجل هو تحفة من الطراز القديم محفورة بشكل لوحات كالمنشور المنحوت بشكل معقد. واذا كانت قسمات وجهه رقيقة ناعمة فهي لا تنم عن أي عمق. وعذوبة حديثه لا تدل على أنه يخفي عمقاً جدياً. وهو مرتاح في المجتمع كما في مجلس الوزراء، وفيه اللطف والسهولة. ان ميترنيخ هو النموذج الأصيل لهذه الارستقراطية من القرن الثامن عشر التي لم تكن تستمد مبرر وجودها من اصالتها بل من واقع وجودها. واذا لم يشأ أن يكون رجل العصر الجديد، فما ذاك لأنه غير كفؤ لتقييم أهميته، بل لأنه يحتقره فقط. وهكذا كتب عليه ان يرتبط مصيره بمصير النمسا فيتطورا معاً بخطٍ متوازٍ.

هذا هو إذاً الرجل الذي حكم النمسا وفي الغالب أوروبا، طيلة جيلٍ من الزمن أو أكثر، بنفس أساليب المعالجة الهينة تقريباً، والتي كانت سائدةً طيلة ايام شبابه. ولم تنجح أية مناورة مخاتلة في إخفاء انغماس ميترنيخ في صراع ضدّ التيار الثوري، وهذا كان يضفي على تكتيكاته الأكثر رهافة توتراً لم يروه هو. وإذا كان قد كسب القضية في الساحة فإنه لم ينجح مع ذلك في إفهام الآخرين عن نفسه. فيضطر عندئذٍ الى التذرع بالتأكيدات المتعالية السائدة في عصر النور، هذا العصر الذي يجعل قواعد العقل ذات قيمة كونية. وفي هذا سلاح سيكولوجي أساء هو استعماله تماماً في صراعه ضد القائمين بالثورة الفرنسية.

لو أن ميترنيخ ولد قبل خمسين سنة لكان أيضاً محافظاً. إلا أنه لم يكن ليحتاج إطلاقاً الى اللجوء للمحاضرات المتحذلقة حول طبيعة « المحافظية ». ولكان أجال في الصالونات الأنيقة سحره ورقته البارزين، مترفاً غير مكترث في توجيه دبلوماسيته، مخاتلاً وسط عالم يؤولُ كلٌ فيه المصاعب المطلقة وفقاً لنفس الأسلوب والقانون. اما

الفلسفة فربما كان هزأ بها بالطبع، لأن الموضة في القرن الثامن عشر كانت تقضي بذلك، ولكنه ما كان ليفكر مطلقاً أن يجعل من الفلسفة سلاحاً في سياسته. وعندما تكون الثورة الدائمة هي من نصيب عصر من العصور، فأي شيء غير الفلسفة يمكن أن يوجد لفرز الجوهر عن العرض ! هذا هو السبب الذي من أجله قاوم مترنيخ بدون هوادة الذين أرادوا ربط إسمه بعصره، وهو موقف يبدو ظاهرياً متعارضاً مع غروره.
وإذا كان هناك من «أسلوب ميترنيخي» فإن النتائج الحاصلة لن تكون لها إلا قيمة شخصية، وعندها تفقد المعركة معناها. وبهذا المعنى كتب هو مؤكداً فقال: «إن إلصاق فكرة ما بفردٍ يؤدي إلى استنتاجات خطيرة. ودمج الفرد بقضية ما، هو مفهوم خاطىء. والتصرف على هذا الشكل لا يعني ان القضية موجودة بل انها مكتومة ومخفية»[1]. والمسألة الشائكة في المحافظية هي اضطرارها إلى محاربة الثورة في الخفاء، سنداً لما عليه لا لما تقوله.

وطوال هذه الحرب المستمرة التي قام بها ميترنيخ ضد الثورة، اضطر الى اللجوء إلى المبادىء التي كانت سائدة في سني مراهقته. وأوّلها على كل حال تأويلاً جامداً كان يبدو تافهاً حتى في الأوقات التي كانت هذه المبادىء موضوع إجماع عام. ونتج عن ذلك أن وضع هذه المبادىء موضع التطبيق افقدها جوهرها. وميترنيخ هو من جيل من الرجال لا يعتبر مفاهيم «العصر الذهبي» أو «مهندس الكون الأكبر»، بالنسبة اليهم مفاهيم غائمة. فالعالم في نظرهم «منظَّم» بشكل يتوافق مع طموحات الإنسانية الأكثر نبلاً.

هذا التركيب الميكانيكي الرائع، يكفي التعمق في ثنايا سيره حتى نكافأ بالنجاح. وبالمقابل الويل لمن يخالف قوانينه: «والدول كالأفراد تماماً تخالف القوانين غالباً. والفرق الوحيد كائن في قسوة العقاب» «ان المجتمع له قوانينه كما للطبيعة قوانينها، وكما للناس. ومصير المؤسسات الشائخة كمصير الشيوخ من البشر. انهم جميعاً لا يستطيعون استرداد شبابهم... وهكذا حال النظام الاجتماعي، ولا يمكن ان يكون الأمر بخلاف ذلك لأن الطبيعة قد رسمته هكذا... والعالم الأخلاقي، كما العالم المادي عرضة للأعاصير».
«لايمكن ان نجعل العالم انقاضاً دون أن نسحق البشر بذات الوقت». هذه البديهيات من فلسفة القرن الثامن عشر، إذا كان ميترنيخ قد أشهرها في وجه الثورة،

(1) Mettermich, Klemens, Aus Metternich's Nachgelassenen Papieren 8 vol Edi:. Alfons von Klinkowströn (Vienne, 1880). Vol VIII p 186. (إن هذا الكتاب سوف يرمز إليه بعد الآن بحرفي ن ب)

وفي وجه الليبرالية، فما ذاك لأنها ضلال وشرّ برأيه، بل لأنها لا يتوافقان مع قوانين الطبيعة. وليس فقط انه لا يريد ان يعيش في عالم فصّله أخصامه، ولكنه يرى ان هذا العالم مصيره الزوال والإنتكاس. ان الثورة هي ارادة قوة. والمغالاة مخالفة لطبيعة الوجود الحقة التي ترتكز على الإتزان والقياس. والتغيُّر هو قانونها، وأواليتها تسمى التوازن.

والرجل الواقعي حقاً، هو رجل الدولة المحافظ. أما «أصحاب الرؤى» فهم خصومه. قال ميترنيخ في وصيته السياسية: «انا ناثر ولست بشاعر». «ان نقطة انطلاقي هي التأمل الواعي في شؤون هذا العالم، وليس في شؤون العالم الآخر الذي لا اعرف عنه شيئاً والذي هو شأنٌ إيمانيّ، والإيمان مناقضٌ إطلاقاً للمعرفة الموضوعية... وفي الإطار الإجتماعي، من الأمور الجوهرية التصرف بدم بارد، والارتكاز على الملاحظة بدون حقد وبدون احكام مسبقة... انا لم أولد لأكتب التاريخ بل لأصنعه، وإذا صدق ظني، فإني أعرف أن الاختراع هو عدو التاريخ، الذي لا يعترف إلا بالاكتشافات، ووحده الموجود هو الذي يمكن أن يكتشف». ونجد هنا خرافة الحاكم المطلق المستنير، العزيزة على قلوب فلاسفة القرن الثامن عشر. وهذا العاهل المثالي هو بطبيعته فوق الرغبات الشخصية، ان وقاره متماسك وتفكيره بارد. وما هو فن الحكم ان لم يكن علم مصالح الدول؟! ان قوانين هذا العلم تشبه تماماً قوانين العالم الفيزيائي. ورجل الدولة هو فيلسوف ادرك هذه القواعد. فإذا قام بمهامه فإنه يقوم بها ضد اغراءٍ ومقاومة، والعمل والتنفيذ يحولان بينه وبين اللذة الحقيقية الوحيدة وهي تأمل الحقيقة*، وهو مسؤول امام ضميره وحده، وأيضاً امام التاريخ. ومسؤوليته امام ضميره نابعة من كون هذا الضمير ركيزة فهمه للحقيقة. واما التاريخ فلأنه الوسيلة الوحيدة للتثبت من صحة وحقيقة المفهوم.

هذا الرضى عن النفس وهذه المحافظية الجامدة عند مترنيخ سببا ردة فعل دامت أكثر من قرن. وتهدف هذه الردة إلى إنكار واقعية عمله. إنه رجل استطاع أخيراً ان يكون الممثل الرئيسي لكل تحالف يعقده. لقد منحه عاهلان أجنبيان ثقتها الكاملة أكثر مما منحاها لوزرائها الخاصين، فكان خلال ثلاث سنوات كاملة الوزير الفعلي الأول لكل أوروبا، هذا الرجل لا يمكن ان يكون ذا وزن خفيف في ميزان التاريخ.

* إن الفكر السياسي عند مترنيخ سوف يناقش بشكل دقيق في الفصل الحادي عشر.

ولكن هذا لا يمنع من الإعتراف بأن النجاحات التي كان يجب ان يعزوها الى السمو الخلقي لحكمه، هي في الغالب ثمرة نبوغه الدبلوماسي العجيب. ولم يكن مزاجه مزاج مبتكر بل مزاج منفذ. فقد كان يجيد شد الخيوط أكثر من البناء. أما وقد تربى في المدرسة الدبلوماسية الكواليسية الديوانية في القرن الثامن عشر، فهو يفضل على المواجهة والصدام المناورة الذكية، رغم أن عقلانيته تجعله يخلط في الغالب بين الكلمة والفعل. قال عنه نابليون: إنه يمزج الدبلوماسية والدسيسة. وكتب عنه هردن برغ ممثل الهانوفر في فيينا، عندما حلل أساليب مترنيخ الدبلوماسية، عندما بلغت أزمة ١٨١٢ ذروتها: «انه مقتنع تماماً بسمو مواهبه... وهو يعبد المخاتلة في السياسة. وهو في الواقع يؤمن بأهميتها. ونتيجة عجزه عن تعبئة موارد بلده... فهو يحاول أن يحل الحيلة محل القوة ومحل الإرادة... والشيء الذي يلائمه أكثر هو حدث سعيد كموت نابليون مثلاً أو كنصر مبين تحرزه روسيا. وهكذا ينشأ وضع جديد يسمح للنمسا بأن تلعب دوراً مهمًا»[(١)]. وربما لخص فردريك فون جنتز، وكان لمدة طويلة المساعد الحميم لمترنيخ، أفضل تلخيص جوهر أسلوب وشخصية هذا الأخير حين قال: «لم يكن رجل أهواء كبرى، ولم يكن أهلاً لاتخاذ القرارات الجريئة. ولم يكن ذا عبقرية أو نبوغ، بل كان مخلوقاً موهوباً. كان رابط الجأش متجرداً وكان حاسباً من الطراز الأول»[(٢)]. هذه هي صورة رجل الدولة الذي وضعت النمسا مصيرها بين يديه سنة ١٨١٢. واذا كان عقائدياً، فقد كان وفقاً للأسلوب الكوني السائد في القرن الثامن عشر. وإذا كان مناوراً فذاك لأن إيمانه بمعتقداته يحمله على أن يكون مرناً الى أقصى حد في اختيار وسائله. وكان في آن واحد مبتذلاً وبعيداً عن الناس، وكان يمارس بدون هوى فن الحكم. وكانت ميزته الكبرى في رشاقته وفي حسه الدقيق. وان استطاعت مثل هذه الشخصية ان تسيطر على المسرح السياسي في القرن الثامن عشر، فإنها لم تكن أقل جدارة بالخشية في أي عصر من العصور. لقد كان مترنيخ استراتيجياً ضعيفاً إلا أنه كان تكتيكياً

---

(١) Onckan, Wilhelm, Oesterreich Und preussen in Berfreiungskriege, 2 vol. (Berlin, 1880). Vol. II, P. 88.

ربما كان هذا التقرير الموجه للوصي على عرش انكلترا (الذي هو أيضاً منتخب هانوفر والراغب بإلحاح في تصدي النمسا لنابليون) مهمًا نظراً للشعور بالافتئات الذي تسببت به، لبعض معاصريه، أساليب مترنيخ الملتوية.

(٢) Srbik, Heinrich von, Metternich der Staxtsmann und der Mensch, 2 vol. (Munich, 1925). Vol. I, P 144.

متفوقاً، وكان يسيطر على الحلبة عندما يكون حقل الصدام محدداً أو عندما تكون الأهداف محددة من الخارج. وتوفرت هذه الشروط في سنة ١٨١٢. ولم تكن القضية بالنسبة الى مترنيخ تقوم على تحرير أوروبا بل على إعادة التوازن اليها أدبياً ومادياً في آنٍ واحد:

II

كان مترنيخ أكثر رجال الدولة، نمساويةً بالنسبة الى النمسا. فقد كان عمره ثلاثة عشر عاماً عندما رآها لأول مرة. وكان عمره سبعة عشر عندما استقر فيها. لقد ولد في رينانيا وتربى في ستراسبورغ وماينس، ونشأ في بروكسل على يَد أبٍ حاكمٍ عام في البلدان الواطئة النمساوية. وكان تكوينه نموذجياً من حيث ارستقراطية القرن الثامن عشر. لقد كان عالمي النظرة وعقلانياً وكان يستسهل التعبير بالفرنسية أكثر من الألمانية.

ومهما كان مترنيخ ممثلاً لعصره ولطبقته فإنه يتميز عن هذه الأخيرة في تحليله للثورة الفرنسية. وبرأيه: يجب ان لا تهدهدنا الأحلام. ان الحروب النابوليونية كما يراها ليست حروب القرن الثامن عشر. انها ليست حروباً محدودة. ذات أهداف واضحة لا تهدد العقد الإجتماعي. وارضاء المغتصب بالتسوية لا يبدو أمراً ممكناً، فهو لا تهدِّئه التنازلات. ولا يُكْسَبُ التزامه بحلف. وبهذا المعنى كتب يقول سنة ١٨٠٧ «لقد وقعت كل الدول في نفس الخطأ، حين أعطت للمعاهدة مع فرنسا قيمة السلام، في حين ان الاستعداد للحرب لم يتوقف. ان السلام مع أي نظام ثوري أمر مستحيل، سواء كان الثائر روبسبيراً يعلن الحرب على القصور، أو نابليوناً يعلنها على الدول». وقد قويَ هذا الشعور لديه أيضاً بقناعته أن مبدأ تضامن الدول يزحزح الثوري عن مكانه. «ان الدولة، المنعزلة، ليست الا تجريداً من صنع فلاسفة مزعومين، في مجتمع للدول، لكل منها مصالحه... التي تربطه بالآخريات. وبديهيات العلم السياسي تنبثق عن الإعتراف بالمصالح الحقة لجميع الدول دون استثناء. وضمان الوجود لا يمكن ان يرتكز إلا على المصالح العامة، في حين ان المصالح الخاصة - أي المصالح التي يجدها الأفراد المضطربون أو المحدودون عاقلة وجديرة بالرعاية - تعتبر ذات أهمية ثانوية...

إن التاريخ المعاصر يدل على وجوب تطبيق مبدأ التضامن والتوازن . . . . وعلى وجوب بذل الجهود التضامنية بين الدول في نضالها ضد هيمنة دولة وحيدة، حتى يمكن فرض العودة الى القانون المشترك . . . ماذا يبقى اذاً من سياسة منكفئة على ذاتها، من سياسة هوجاء ساعيةٍ وراء مكاسب تافهة؟».

كان هذا التضامن يبدو مستحيل التحقيق، عندما بدأ مترنيخ حياته السياسية، سنة ١٨٠١، «إذ ليس أصعب من التوفيق بين مبادىء خالدة ومستقرة وبين مسلك يناقضها بصورة مباشرة » ما العمل؟ لم يبق إلا ملاحقة سياسة توازن بين الدول، لا من أجل تأمين السلام العالمي، بالطبع، بل من أجل تأمين هدنة معقولة.

كان عمر مترنيخ ثمان وعشرين سنة عندما عينته فيينا في منصبه الأول لدى بلاط الساكس. وتدل تقاريره الأولى على طبيعة هذا المفهوم التوازني الذي سوف يكون الخيط الموجه لسياسته طيلة حياته: إن قوة فرنسا يجب ان تخفض؛ وعلى النمسا وبروسيا ان تدفنا خلافاتهما التي حملتهما على التحارب في ماضٍ قريب من أجل امتلاك سيليزيا. وسياستهما الطبيعية تقتضي التعاون وليس الخصومة. ولا وجود للتوازن الا بوجود أوروبا وسطى قوية، تدعمها انكلترا، لأن مصالح دولة تجارية خالصة ومصالح أمبراطورية قارية خالصة لا يمكن ان تتصادما.

واذا كان من الواجب ان يقوم التوازن على علاقات القوة، فهو مع ذلك الحالة الأصعب تحقيقاً، خصوصاً عندما تعقب مرحلة « ثورية » مرحلة سلم طويلة. فالدول الراغبة في الاستقرار، تنزع الى البحث عن الأمن في عدم التحرك، والى الخلط بين عدم القدرة وانعدام التحدي. ويبدو لها أن الغازي يجب ان يدجن بالحجج المنطقية، وربما بالتعاون؛ وبالإختصار بسياسة لا يشوبها مجرد تصور احتمال تهديد مميت أو وجود احتمال بالتصفية الجسدية. وعلى العموم، لايتم تكوين حلف ضد دولة ثورية إلا في نهاية سلسلة من الخيانات والانقلابات. وكيف يتسنى لهذه الدول التي تمثل الشرعية والوضع القائم، أن « تعرف » بأن خصمها أصمّ عندما يُكلَّمُ بالعقل، مالم يُثبت بالبرهان تعقله؟ هذا البرهان يقدمه هو، ولكن ليس قبل تفكك البنيات الدولية.

هذا الأمر تعلمه مترنيخ بالتجربة، منذ ١٨٠٤، عندما فُصِلَ الى بروسيا لكي

يفاوض فيها من أجل التحالف. هنا وَجَدَ بلاطاً تتساوى عنده تحديات الحرب واستعدادات الدفاع، ويرى في أي عمل مدبر ومدروس نواة كارثة عامة. وكان مترنيخ الوحيد تقريباً من بين معاصريه القادر على تقييم ضعف بروسيا، التي ما يزال وهج فردريك الأكبر يضيئها، والتي فقدت حيويتها في نهاية حقبة سلام طويلة. وبهذا المعنى كتب بقلمه الساخر « يوجد هنا تآمر من قبل التافهين. . . الذين يوحد بينهم الرعب المنبثق عن كل عمل حاسم. . . لا أحد يلفت انتباه الملك الى أن جيشه سوف يستخدم استخداماً أفضل في ساحة الحرب، منه في سهول برلين أو بوتسدام. وبالرغم من أن بروسيا قد تضخمت ثلاثياً، من حيث المساحة منذ موت فردريك الكبير، إلا ان ملكيتها قد تقهقرت من حيث القوة الحقيقية. واللهجة التي تكلم بها فردريك غليوم الثالث من وسط ممتلكاته الشاسعة لا يمكن ان تكون نفس اللهجة التي استعملها فردريك الاكبر، في ساحة عاصمة، ظلت طيلة حياته معسكراً محصناً[1].

فإقامة التوازن، إذن، ليست مسألة قوةٍ، بل إرادة استعمالها. والعمل المشترك الذي تمنعه الخشية من فرنسا، ربما تجعله الخشية من روسيا ممكناً. قال مترنيخ: «في روسيا، وليس في غيرها، نستطيع الإستيلاء على بروسيا». بعد هذا، قام بحملة دبلوماسية كان من نتيجتها عودة الجيوش الروسية إلى حدود بروسيا. التحالف أو الحرب: ذلك هو الإنذار الذي تلقاه فردريك غليوم الثالث. ورفض هذا الأخير، مع ذلك، التصديق على مخالفةٍ بمثل هذه الفداحة للقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وهدد بالمقاومة المسلحة. ولم يمكن تجنب الحرب إلا بعد مبادرة نابليون إلى إرسال جيوشه بسرعة عبر رقعة من الأراضي البروسية. وهكذا جلب الغازي، لنفسه سخط فردريك غليوم الذي كان ينظر، حتى ذلك الحين، بغير مبالاة إلى مشروع الإستيلاء على أوروبا. وبدا المكسب كاملاً عندئذ. وانتدب مفاوض بروسي إلى فيينا، مع تكليفه إنجاز معاهدة تحالف. وتجمع الجيش البروسي عند أجنحة الجيش الفرنسي الذي كان يجتاح بوهيميا، فيما كانت الجيوش الروسية تجتاز بولونيا. وبدا أن نابليون سوف يلاقي هزيمة حاسمة.

إذا سنحت الفرصة غير المتوقعة، فالوجلون يتصرفون وهم مضطربون، وعن وجل لا عن إقدام. والعرف الناشىء عبر قرن من التوسع الجغرافي المتواصل و«قواعد»

---

(١) Onckem, II, p. 68 et suiv.

أو «أصول» دبلوماسية الدواوين التي تقضي بالتفاوض المر في ساعة الخطر الأعظم، كل ذلك حمل بروسيا على تأخير لحظة ارتباطها النهائي. ومن خصائص التفاهة أنها تفضل المكسب الحسي على المكسب غير المحسوس الذي ينشأ عن موقف أفضل أو عن ظرف مناسب. وعلى هذا اختارت بروسيا هذا الوقت بالذات لكي تساوم على الحدود العسكرية على طول نهر الويزر، ولكي تقوم بوساطتها المسلحة على أسس معقولة، الأمر الذي أتاح لها الحصول على دليل إضافي على مكر نابليون[1]. وكان عبثاً تكرار مترنيخ لموعظته حول التوازن، وحول الأمن المرتكز، لا على المكاسب الجغرافية، بل على العلاقات التي تربط بين الدول. وعبثاً كان تساؤله حول تنصيب دولة نفسها حكماً وخصماً بآن واحد. إن المسألة مسألة منطقية تماماً! في حين كانت بروسيا تتردد كان الجيش الفرنسي يتوجه نحو الجنوب. وانهزم النمسويون والروس في أوسترليتز..

وحلت مرحلة جديدة تقضي فيها نظرية الحروب المحدودة بتحقيق السلم، في حين أن واقع الصراع الثوري يدفع إلى العناد، وكان على مترنيخ أن يقاوم حكومته بالذات. ولم ينفك يبين أن القدرة الكاملة النابليونية البادية هي من توليدات خلافات خصومه، وأن أعداد الجيوش الحليفة تتجاوز دائماً وبالكثير ما يمكن لنابليون أن يجمع. كان يقول مشدداً لنعترف بصراحة أننا هزمنا، فلنحاول أن نجد في هزيمتنا مبرراً أدبياً لتجديد الجهود. وإذا كانت بروسيا، في هذه الأثناء، قد استفادت من الأزمة لكي تتمسك بمصلحتها، فإن النمسا رأت فيها فرصة لكي تحدَّ من خسائرها، وفاوضت على سلم منفرد. في هذه الأثناء، قذف نابليون بجيوشه ضد بروسيا. ولم يكن يقصد، في ذلك الحين، تحطيم هذه الأخيرة، بل جعلها الشريك المكره والمتواطىء مع فرنسا. ولهذا الغرض ضم إليها الهانوفر، الأمر الذي سوف يخلفها مع إنكلترا.

وها هي الجيوش الروسية تعود إلى بولونيا. «مئة ألف رجل غلبوا خمسة أضعافهم ـ قال مترنيخ. أين هي المنة السماوية؟ متى يظهر السيد أخيراً»؟ ولم ينس أن يوضح أنه، إذا كان اليأس الذي يحس به هو نسبي، فإن الموت وحده، الذي يقتل كل أمل، يمكن أن يحوله إلى يأس مطلق. فكيف العجب، بعد ذلك، من تلكؤ مترنيخ

---

(١) من المهم أن نلاحظ أن الوساطة المسلحة سوف تكون بالضبط وسيلة مترنيخ السياسية سنة ١٨١٣. يراجع الفصلان ٤ و٥. زعم المؤرخون البروسيون أن الوساطة المسلحة كانت تهدف إلى تمكين بروسيا من استنفار جيشها.

وهو ينتظر إنضمام حلفاء النمسا الضمنيين الطبيعيين انضماماً لا رجعة فيه. كان مبدئياً يحذر الإدعاء بالإخلاص المبني على وعود تتحقق في المستقبل. أما تحالفاته فقد كان يبنيها بعد إمعان النظر الطويل الذي كان يُحْنق أولئك المتسرعين إلى تأمين مؤازرة النمسا، والذي كان يستخدم كمؤشر يدل على مدى التماسك الأدبي في كل تحالف.

III

عندما تهدف سياسة رجل الدولة إلى تأمين المكاسب الدنيئة فإنه مضطر إلى أن يجد في التأجيل بديلاً وعوضاً عن العمل. وكل سياسة تسمح للأحداث بأن تتحكم فيها ـ وهذا ما يسميه الإنكليز تلميحاً بقاعدة «إنتظر وراقب»، تحاول، في الواقع، أن تصحح مبادرة فاشلة، بالقيام بارتداد عكسي، دون أن تنظر في الحلول البديلة. هكذا كان حال بروسيا؛ فبالرغم من أن ترددها، تسبب إلى حد بعيد، بكارثة سنة ١٨٠٦، عندما رأت فجأة أن موقعها، من حيث القوة، على المسرح السياسي العسكري، قد تضاءل، رغم استلحاق الهانوفر، إندفعت بدون تعقل في حرب ضد فرنسا، حربٍ بذلت جهوداً يائسة من أجل تجنبها في السنة الفائتة. إلا أن نابليون ليس بالرجل الذي يمكن أن يغلب في معركة منفردة. والحظ المشؤوم الذي لاحق النمساويين في أوسترليتز، هزم البروسيين في يينا وفي آورستات Auerstaedt. ومرة أخرى أيضاً لم يكن الدعم الموعود من جانب الروس إلا سراباً. فقد ارتضى القيصر ألكسندر، بعد أن انهزمت جيوشه في فريدلاند، أن يجتمع بنابليون في تلسيت، واتفق الرجلان على تقاسم العالم.

وكانت الضربة القاضية المُجْهِزة على البنيات القائمة. وكان من العجيب، مع ذلك، أن يبدو نابليون وكأنه استمد منها ثقته بنصر نهائي. ولكن إمعان النظر يدل على أن التفاوت واسع جداً بين الركائز الأدبية للنظام النابليوني، وبين قدرته المادية. لقد أزيلت السلطات الوسيطة. وولى زمن الإنتصارات غير المحدودة التي تؤمنها حروب محدودة. فبعد ذلك الحين، سيكون النصر مرهوناً بالتماسك الداخلي وبقوة الأمة. وبعد أن فشل نابليون في تثبيت فتوحاته باكتساب الموافقة المعنوية لرعاياه الجدد، فإنه سوف يرى سلطته تحارب بدون هوادة. وباستمرار سوف يلجأ إلى القوة. في هذه الأثناء، عُيِّن مترنيخ سفيراً في فرنسا. وكان يرسل من مركزه البرقية تلو البرقية إلى فيينا. وإذا كانت لهجته فيها تبجيلية وتعبيره مغلفاً بالنعومة، فإنها لم تكن قليلة

الإلحاح. وفيها يقول بوجوب إصلاح بنيات البلد، والإستمرار في إعادة تنظيم الجيش، وتجنب نزع السلاح الذي يوحي به نابليون، ثم العمل على تدعيم الوحدة الوطنية. كتب مترنيخ سنة ١٨٠٨ «إن الرأي العام هو أحد الأسلحة الأقوى الممكنة. وإنه كالدين يتسرب إلى الحنايا الأكثر خفاء، وهذا أمر لا يمكن أن يقوم به أي تدبير إداري. واحتقار الرأي العام يؤدي إلى احتقار المبادىء الأخلاقية...

إن الرأي العام يجب أن يكون موضوع عناية خاصة... في عصر الكلمة هذا، الذي هو عصرنا، كيف يمكن أن تقبل الأجيال القادمة منا أننا اعتبرنا السكوت سلاحاً فعالاً». وفي سنة ١٨٠٧، قليلاً بعد تلسيت، لخص أهدافه في برقية بليغة، حيث كتب: «بفضل حكمة حكومتنا، سوف يأتي يوم يلعب فيه، ثلاثمائة ألف رجل، في وسط أوروبةٍ مستسلمةٍ للفوضى العامة، الدور الأول». وهذا ما حصل بالتأكيد عندما انتهت دولة المغتصب الأكبر. «الأجل، لا يستطيع أحد أن يحدده سلفاً، وإن كانت حياة رجل قد تؤخره وحدها، حتى ولو لم يعمل هذا الرجل شيئاً لتفادي الكارثة المحتومة». وإذا كانت القوةتستطيع السيطرة على العالم، فإنها لا تستطيع أن تجد لذاتها من ذاتها شرعيتها. وكان على النمسا أن تنصب نفسها علماً ورمزاً للدفاع عن كل ما تبقى من المبادىء الموروثة ومن البنيات القديمة. وخلال السنين، ستتيح لها هذه السياسة بالتأكيد مساعدة حلفاء أقوياء.

بدت حرب إسبانيا كتبرير لهذه الآمال عند مترنيخ. إذ لأول مرة، يواجه نابليون عدواً لا يستسلم بعد خسارته المعركة، ولا تضاف موارده إلى موارد فرنسا. والنكسات الأساسية التي لاقاها الجيش الفرنسي البديل زعزعت خرافة النابليون الذي لا يقهر.

«لقد اطلعنا على سر ثمين، كتب مترنيخ، سنة ١٨٠٨، وهو أن نابليون لا يستطيع الإعتماد إلا على جيشه الكبير. أما المجندون الفرنسيون فليسوا أميز من غيرهم من الأمم الأخرى.» وقد بات مقتنعاً أنه وإن كان محتوماً على إسبانيا أن تخسر الحرب على الصعيد العسكري فإنها لن تهدأ مع ذلك. ولما كان من طبع نابليون أن لا يترك المعركة بعد أن تبدأ، فقد ظلت إسبانيا تستنزف موارد فرنسا من الرجال والمعدات، وعلى الصعيد السيكولوجي كانت النتائج باهرة. إشهار العداء لنابليون كان أمراً خطيراً، لقد أثبتت ذلك معركة أوسترليتز. والبقاء على الحياد كان كارثياً، وثبت ذلك بعد معركة ينّا. أما مصادقة الفرنسي، فهو الخطأ المميت؛ إن إسبانيا تقدم الدليل الذي لا يدحض على ذلك.

ما العمل إذا؟ وهل توجد حلول بديلة؟ الإخلاص للذات، يؤكد مترنيخ، والإستفادة من كل لحظة لإصلاح الأضرار[1]. لا شك إطلاقاً بأن نابليون يهدف إلى تدمير النمسا. وبالفعل، إن اتساع رقعتها الأرضية، والمبادىء التي تمثلها تجعل وجودها بالذات متناقضاً مع إرادة السيطرة الشاملة لدى نابليون[2]. وقد أوشك المغتصب أن يعترف بحدود هذه الإرادة، وإسبانيا هي التي أجبرته على ذلك. وبرز في هذه الأثناء خصم عنيد، وجد له حلفاء في فرنسا بالذات، بشخص كل الذين أتخموا من الأمجاد، فلم يعودوا يتوقون إلا إلى تذوق ثمارها براحة.

في مقدمة هؤلاء واحد اسمه تاليران وآخر اسمه فوشه اللذان شبههما مترنيخ بالبحارة المتربصين لإعلان التمرد، ولكن ليس قبل أن يصطدم ربانهم الجريء، في سفينته بالصخر. ونقلاً عن مترنيخ: ان تاليران صرح بأن أيه حرب جرت وراء الراين أو الإلب أو البيرنه، أي وراء الحدود الطبيعية لفرنسا؛ ليست إلا حرباً تخص نابليون من دون الأمة الفرنسية.

أما الحلفاء فإن النمسا تفتش عنهم لا في فرنسا وحدها. ومرة أخرى أخرج مترنيخ من أوراقه مشروع اتفاق مع روسيا. واقترح إعلام القيصر، بصراحة، بعزم فيينا الأكيد، وبالعقبات التي يجب التغلب عليها. ولذا يتوجب، بذات الوقت، إقتراح التعاون العسكري المحدد، عليه[3] وشرح لرومازوف وزير الخارجية الروسي، الموجود في باريس يومئذ، طبيعة الحلف الروسي الفرنسي الشاذة، وأنه من المستحيل تأمين سلم دائم في أوروبا إذا لم تكن هذه قوية في وسطها.

كل هذه المواعظ حول التوازن الأوروبي كانت عبثاً. في سنة ١٨٠٩ كما في سنة ١٨٠٥ و١٨٠٦، إذ بدت روسيا مصابة بالشلل في حين كان الغازي يقترب من حدودها.

وهكذا وجدت النمسا نفسها، في سنة ١٨٠٩ هذه، في الحرب. وكانت المرة الأولى، والمرة الأخيرة أيضاً، طالما أن مترنيخ باق، التي تعلن فيها الحرب باسم الهوية

(١) N. P. II, 248 et suiv
(٢) N. P. II, 178 et suiv
(٣) N. P. II, 208 et suivant

القومية، ومن قبل جيش من المجندين. فحتى مترنيخ استرخى لموجة الحماس الشعبي الغريبة عن طبعه الكوني التكوين. وهذه هي كتابته إلى ستاديون، القائد العام للجيوش النمسوية: «إن نابليون يركز آماله بالإنتصار على بطء تحركاتنا، وعلى الإستراحة التي نمنحها لأنفسنا بعد انتصارنا الأول، أو على التخاذل. . . وعلى الشلل الذي يصيبنا بعد أول نكسة. . . . فلنعتمد إذاً مبادئه. ولنتجنب زهوة النصر قبل انقضاء أيام على المعركة. ولننكر إنكسارنا قبل مضي أربعة أيام على وقوعه. ولتكن الحربة دائمًا في يدنا اليمنى، وغصن الزيتون في اليسرى. ولنكن على استعداد للتفاوض، دون أن نتوقف عن التقدم أثناء المفاوضات. . . إن رجلاً واحداً لا يستطيع أن يحتمل نفس المخاطر التي تتحملها امبراطورية عجوز. . . هذه هي المرة الأولى التي نبدو فيها أقوياء بعزيمتنا. ولننقل هذه العزيمة إلى أفعالنا. . . ولا ننس أبداً أن سنة ١٨٠٩ ستسجل إما نهاية عهدٍ مضى، أو فجر عمر جديد.

ولن يتحقق أيٌّ من النهايتين. قد يكون أن العالم تحكمه خطة مرسومة منطقية، إلا أن مفاعيلها لا يمكن أن تحصى ضمن إطار زمني محدد بوضوح، أو ضمن حقبة من الزمن قصيرة.

وهذا أفضل جيش رفعه آل هبسبورغ في حياتهم يتهاوى أمام نابليون. ولم يشأ امبراطور النمسا أن يلعب بمصيره فطلب الصلح. وبعدها، وطالما أن مترنيخ في الحكم، فإن النمسا لن تسير منفردة، ولن تلعب بمصير الوطن عن طريق الإستعانة بالحس الوطني. وبدلاً من آخر عهد أو فجر عهد، سجلت سنة ١٨٠٩، بآن واحد منعطفاً واستمراريةً في السياسة النمساوية. إنها منعطف لأن الامبراطور، الحذر جداً، في السابق، وجد في هذه الحرب الخاسرة أسباباً جديدة لكي لا يعتمد على القوميات المختلفة التي تتألف منها دولاته. ومنذ ذلك الحين حاول أن يركز أمن الامبراطورية على الإستقرار. إن المؤسسات القائمة لن ينالها التغيير إلا بصورة دنيا. أما الإستمرارية، فهي من فعل حكومة فقدت عنفوانها الأصلي وثقتها بذاتها. وإن هي عرفت حدودها فإنها لن تعرف أبداً كيف تحدد أهدافها، وبصورة خاصة في السياسة الداخلية. إنها تمارس تقسيم المخاطر بإشراك أكثر ما يمكن من الحلفاء في مشاريعها. وعلى هذا، ألم تكن سنة ١٨٠٩ هي سنة إرساء قواعد «النظام المترنيخي»؟.

انها أيضاً السنة التي اقترح فيها الامبراطور على صانع هذا النظام، حقيبة الشؤون الخارجية، الحقيبة التي ظلّ هذا محتفظاً بها طيلة تسع وثلاثين سنة. إن الرجل

الذي أصبح رمز الإستنتاجات التي استخلصتها النمسا من الحرب، والذي عمل أكثر من أي رجل آخر، للدفع إلى الحرب، ظهر وكأنه مهندس السلام الأول. وما كان خسره أصلاً، بفضل سياسة متطرفة للغاية، عمل على استعادته بالحيلة وبالصبر وبالمناورات البارعة.

IV

لم يبق أمام دولة مغلوبة عسكرياً ومهددة بالتفكك، إلا السبيل السياسي تسلكه: إما المعارضة المكشوفة أو الإقناع. وإذا كانت تعتبر انكسارها وكأنه القصاص عن نقص في التصميم لا عن نقص في القوة، فقد حاولت أن تتفادى عجزها في ساحة الحرب، بتعبئة مواردها بصورة أفضل، وبرفع معنويات الدولة إلى أن تحين الفرصة الأنسب التي تسمح لها بالعودة إلى السلاح مرة أخرى. ذلك هو مسلك النمسا عقب سنة ١٨٠٩. وبالعكس من ذلك كان بإمكان هذه الدولة أن تتذرع بقصور وسائلها المادية. فتحاول جاهدة إنقاذ كيان الأمة عن طريق الإتفاق مع المنتصر. وليست البطولة بالضرورة طابع مثل هذه السياسة، بالرغم من أنها في بعض الظروف قد تكون الأكثر بطولة من بين الجميع. التعاون دون انسياق أعمى، تقديم المساعدة دون التضحية بالذات، العمل على التحرير تحت وطأة الحديد والكمامة، هل من مؤشر أفضل للدلالة على القوة الأدبية والأخلاقية؟.

عقب منعطف سنة ١٨٠٩، اختارت النمسا سبيلها على كل حال. إن عجزها المادي فرض هذا السبيل عليها، ولو جزئياً على الأقل. لقد حرم السلم النمسا من ثلث أراضيها، ومن تحصيناتها ومن منفذها إلى البحر. ومقاطعة أليري التي أنشأها الفرنسيون على طول شاطىء الأدرياتيكي، تنبىء سلفاً بنوايا نابليون تجاه هنغاريا، في حين أن دوقية فرصوفيا في الشمال تؤمن انصياع فيينا. وكانت مالية المملكة بحالة يرثى لها إلى درجة أن نابليون لم يفرض عليها تحديد جيشها، عالماً بالتأكيد أن النمسا ليس لديها الوسائل لإنشاء جيش كبير. قال مترنيخ في أول عرض سياسي قدمه إلى الامبراطور: «إذا كانت النمسا، بعد سنة ١٨٠٥، قد ظلت قوية إلى درجة مكنتها من أن تعمل للتحرير العام. . . . فإنها الآن مضطرة إلى التفتيش عن أمنها في التكيف مع النظام الفرنسي. وهل من حاجة لتكرار القول إلى أي حد نحن غرباء عن نظام مخالف جداً لكل المبادىء التي تقضي بها السياسة الصحيحة الحكيمة؟. . .

إننا لن نستطيع مطلقاً التفكير بالمقاومة من دون المساعدة الروسية. إن هذا البلاط المؤلف من التافهين، قد يسترد بعض طاقته عندما يتأكد أن سياسته البائسة لا تعود عليه بأي جدوى... ويبقى أمامنا منفذ واحد: توفير قوتنا تحسباً لأيام أفضل، والعمل على سلامتنا باستعمال الأساليب الأقل عنفاً. ثم عدم التلفت إلى الخلف».

كل عناصر سياسة مترنيخ مجموعة هنا: التيقن من عدم ملاءمة نظام قائم على الغزو، في مجتمع دولي منظم. الحذر من روسيا. إنهيار الأحلاف. ثم مرونة التكتيك عندما يتعلق الأمر بهدف سيتحقق حتماً مهما بدا بعيداً، لأنه التعبير عن قوانين كونية. وفي الواقع يقترح مترنيخ سياسة تسمى في أيامنا بسياسة التعاون. وتستطيع الدولة الواثقة من قوتها المعنوية وحدها أن تقوم بهذه المهمة أو، بالعكس من ذلك، تستطيعه الدولة المتيقنة تماماً من انعدام فعاليتها. إنها سياسة تقتضي شداً أو جهداً خاصاً من قبل البنيات الإجتماعية. ولكنها لا يمكن أن تجد مبررها في بواعثها الحقيقية. إنها تحتاج إلى إخلاص مموه كشرط لنجاحها. وبحسب قول مترنيخ يجب لعب دور المخدوع المغفل دون غفلة. وانفضاح أمرها يعني الكارثة. ونجاحها الكامل يعني أيضاً التعرض لخطر التفكك. في مثل هذه الأزمنة يتمايز الخليع والبطل، والخائن ورجل الدولة، لا بأعمالهم بل بدوافعهم. في أية مرحلة يُضر التعاون باللحمة الوطنية، وفي أية لحظة يصبح هذا التعاون حجة لتفادي الصعوبة، وحدهم الذين مروا بتجربتها تمكنهم الإجابة على هذا السؤال الذي لا يقبل البحث النظري المجرد. وحده الجهاز الإجتماعي المتماسك بقوة، المدفوع بأخلاقية عالية يمكن أن يجعل من التعاون نجاحاً. هذا التعاون يقتضي، بالواقع، أن يتمتع قادة الأمة بثقة تجعلهم فوق مظان شبهة الخيانة. وعندما إحتاجت النمسا إلى الإنتصار في ساحة الحرب، لم تجد في ذاتها من القوة الأدبية ما يكفيها؛ وخلال حقبة السلم المهينة التي تلت، ذلك، أنقذتها هذه القوة الأدبية بالذات.

إن الخط السياسي عند مترنيخ يمكن أن يعرف كما يلي: إفساح المجال أمام كل الآراء، والإحتفاظ بأكبر قدر من حرية العمل، تفادي الإلتزام الذي من شأنه أن يزعزع ثقة فرنسا بها. وإذا كانت النمسا قد انضمت إلى الترتيبات القارية الموجهة ضد إنكلترا، فإنها لم تقطع علاقاتها بها أبداً. وظل مترنيخ على اتصال وثيق بهاردنبرغ، ممثل الهانوفر، أي، بصورة غير مباشرة، مع الوصي على عرش إنكلترا. وذهب به الحال إلى حد الإفصاح عن أمله ـ عن طريق هاردنبرغ، في أن لا تبقى العلاقات بين النمسا

وإنكلترا حميمة فقط بل أن تؤدي إلى تبادل المشاورات[1]. وحافظت النمسا على علاقات سليمة مع روسيا، مع التوضيح بأن السياسة النمساوية لا يمكن أن ترتكز على العون الروسي بل على إرضاء فرنسا؛ وبقاء النمسا مرهون بتراخي الضغط الفرنسي. إلا أن هذا الضغط لم يتراخ والمفاوضة تكون عديمة الجدوى إن لم تُسْبَق بجو من الثقة. وهذا المناخ يقتضي وجود مبدأ يقبل به نابوليون الذي يمزج، إلى حد ما على الأقل، بين مصالح النمسا ومصالح فرنسا. وكيف تمكن الملاءمة بين سياستين تهدف إحداهما إلى السيطرة على العالم وتهدف الثانية إلى التوازن الدولي؟ وكيف يمكن التقريب بين دولتين ترى إحداهما في كل تضييق إهانة في حين ترى الأخرى في التحديد والتعيين شرطاً لبقائها واستمرارها.

ومع ذلك توجد نقطة ضعف، في البنيات النابوليونية، ومترنيخ ما انفك يشير إليها: وهي أن الشرعية تقوم على الإجماع العام، وليس على الإكراه، وأيضاً أن مصير الامبراطورية الفرنسية، رغم كل ما استولت عليه، يبقى مرتكزاً على حياة رجل واحد. ومترنيخ سوف يلعب على تعطش الوصولي نابوليون إلى الأمن، وبالتالي التركيز على الرابط الوحيد المعترف «بصحته» من قبل هذا الأخير. إنه سيقايض الشرعية بالإستمرار، والأمل بالدوام مقابل الوعد بالبقاء. وها هو يدبر زواج ابنة جلالة الامبراطور فرنسوا الرسولية، آخر عاهل في الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، والذي استمرت سلالته في الحكم طيلة خمسمائة سنة، من نابوليون الكورسيكي الذي يحكم منذ عشر سنوات. كتب مترنيخ إلى الامبراطور في سنة ١٨١٠ يقول: «في كل مرة يهدم فيها نابوليون شيئاً، يتكلم عن الضمانات. وهذا التعبير لا يتلاءم في مفهومه العادي مع تصرفات «الفرنسي». إن الضمان يرتكز عادة على حالة العلاقات السياسية... ونابوليون بالذات لا يهتم بالمظهر السياسي للضمانات. إنه يهدف إلى تأمين كفالة ملموسة وينتج عن ذلك أن كل اغتصاب يغتصبه يشكل في نظره ضمانة لقوته وبقائه... وبهذا المعنى، كلما قلب عرشاً فهو يبرر عمله... بشبهة الدفاع المشروع... وفي زواجه من إبنة جلالتكم، سوف يجد نابوليون ضمانة كان يسعى إليها عبثاً في القضاء على الملكية النمساوية»[2]. هذه الهوة العميقة التي كانت تفصل،

(١) Oncken, II, P. 52. Voir également luckwoldt, oesterreich und Die anfaenge Des Befreiungskriegs (Berlin, 1898),P.31

(٢) N. P. II, P. 411.

خلال حقبة ثورية، بين دول تنازع كل واحدة منها الأخرى حول شرعيتها، عَمِلَ مترنيخ على ردمها باستخدام مفهوم الشرعية الوحيد الذي يعترف به نابوليون، ضد هذا الأخير بجرأة. وكما أن امبراطور الفرنسيين مدين بانتصاراته إلى واقعة عجز خصومه عن رسم سياسة ذات أهداف بعيدة المدى، فإن سقوطه النهائي ناتج عن عجزه عن تقييم عدم الإستقرار في العلاقات الملكية تقييماً صحيحاً. ولم يضع مترنيخ الوقت لكي يحصل على مكسب من وضعه الراهن. وذهب إلى باريس لكي يساعد الامبراطورة الجديدة على التكيف، وإن أمكن على معرفة مشاريع نابوليون وإلقاء الضوء عليها.

وكانت التنازلات التي حصل عليها هزيلة: تخفيض بسيط في تعويضات الحرب المطلوبة من النمسا، الإذن بإصدار قرض في بلجيكا ثم الإذن بالتوسط بين البابا ونابليون. وعاد مع ذلك بيقين لا يقدر بثمن، وهو أن فرنسا سوف تهاجم روسيا حتماً، وإن الحدث يتم خلال صيف سنة ١٨١٢. وإذاً فالنمسا قد تأمنت لها فترة استراحة، لهذا السبب ولعدم وجود غيره. وبالرغم من أن فيينا قد استغلت فترة الهدوء لكي تُقَوِّم ماليتها، فإن حتمية الحرب تواجهها بمشكلة جديدة. إن هذا الحلف الروسي الذي كانت تلاحقه منذ زمن بعيد، ها هو تحت متناول يدها، الآن، كما أن التوازن القاري يبدو من جديد من الممكنات. حتى بروسيا، التي أصبحت بعد «تلسيت» دولة من الدرجة الثانية، أخذت تتلمس الطريق إلى التحالف. في هذه الأثناء، أصبح مترنيخ على يقين، منذ هزيمة ١٨٠٩، أن هامش الخطأ أمام النمسا أصبح معدوماً. فإذا خسرت النمسا الحرب المقبلة، أوطالت الحرب، فإن تفكك المملكة سوف يكون محتوماً. هذا أمر مفهوم لديه. ومن جهة ثانية، فهو لا يثق بقوة بروسيا المادية، ولا بالمنطلق الأخلاقي لدى روسيا. فضلاً عن ذلك، كما أبان للامبراطور في دراسة، أن التحالف مع فرنسا هو خارج البحث، بسبب أن هذا التحالف يقوض أسس السياسة النمساوية التي ترتكز على تفوقها الأدبي. أما الحياد، فإنه يثير حفيظة روسيا دون أن يؤمن صداقة فرنسا.

وعندها تُسْتَبْعَدُ النمسا نهائياً من التسوية السلمية المستقبلة وتصنف كدولة من المرتبة الثانية.

وتتالت التناقضات، التي إن تبهج الفيلسوف، فهي تشكل كابوساً بالنسبة إلى رجل الدولة. فهذا الأخير، مضطر إلى تجاوز التأمل المجرد للوصول إلى حل. والتحالف الروسي قد يؤدي إلى هزيمة نابليون، وقد يوقع ثقل الحرب على النمسا، وينتهي بخيانة روسية جديدة. وإذا كان التحالف مع فرنسا يضعف الموقف الأدبي للنمسا، فإن الحياد المسلح لا يمكن إلا أن يقضي على مواردها المادية. وهكذا بلغت النمسا اللحظة الدقيقة التي تضاءلت فيها إمكانات التعاون، ودقَّ فيها الحد الفاصل بين المقاومة الأدبية وفقدان الإرادة. وحاول مترنيخ أن يتفادى المأزق بالإختصار من التزامات النمسا، في حين زادت الدول الأخرى منها. وسعى إلى توفير نوع من حرية التحرك لبلاده، مستخدماً الأزمة لكي ينمي مواقع القوة لديه. ولهذه الغاية تقدم خطوة جديدة نحو التقرب من فرنسا، إنما مقرونة بمخرج يشهد على تحفظه فكرياً. وأجرى مفاوضات مع باريس لعقد تحالف ينص على تأليف جيش نمساوي احتياطي عدده ثلاثون ألف رجل. ويوضع هذا الجيش تحت إمرة نابليون مباشرة وتجهزه الوزارة الفرنسيَّة. مقابل ذلك يضمن نابليون سلامة الأراضي النمساوية، ويقدم لهذه، ليس فقط تعويضات أرضية مقابل جهودها بل أيضاً «زيادة» تفوق بالكثير هذه التعويضات. وهكذا يتحقق شكلياً التنسيق المستمر بين النمسا وباريس ومهما كان الظن بأخلاقية مثل هذه المبادرة فإنها السبيل الوحيد المؤكد الذي يُتيح لمترنيخ التوصل إلى هدفه. فهو يستطيع، ليس فقط، إنشاء جيش بدون معارضة فرنسا، بل بمباركتها. وقدمت له هذه ضماناتٍ بأنه سيكون له صوت مسموع أثناء محادثات السلام، وأعطي شهادة رمزية بأن يكون له مقام تفضيلي داخل النظام الفرنسي، والزيادة الأرضية مرهونة بالنصر الفرنسي الذي يكـون كبديل عوضي لفرنسا، وتكون هذه الزيادة بدون معنى في حال الانكسار. وإذاً كان مترنيخ على حق حين وصف جهد النمسا الحربي وكأنه مشروع غير اغتصابي ولا هو بالحرب الدفاعية، بل هو تدبير محافظ . إنه تحالف محدود جداً .

وبقي توضيح حدود الإلتزام النمساوي. وأعلم مترنيخُ هاردنبرغ أن النمسا لم يكن أمامها خيار آخر. وأنها لن تتوقف أبداً عن اعتبار نفسها نواة مقاومة نابليون. ثم أضاف: ومع ذلك، فمن التهور المقاومة علناً قبل توفر مزيد من القوة، ثم دعا بريطانيا إلى تزخيم عملها التخريبي الذي تقوم به في اسبانيا. وبذات الوقت طمأن روسيا أن النمسا ليس لديها نوايا عدوانية تجاهها، ثم قرن هذا القول باقتراح غريب أخرق.

فطلب أن تتفق النمسا وروسيا على ترتيب في الحرب بحيث لا يدخل الجيش الإحتياطي النمساوي في العمليات الرئيسية، بل يحتفظ به. واقترح على روسيا أن تجمع جيوشاً في غاليسيا. وهكذا يمكن تبرير عدم تدخل النمسا، وهذه الأخيرة يمكن أن تجد في الأمر مبرراً لإنشاء جيش جديد . وعندما طلب إليه الروس أن يكرس هذه المقترحات خطياً، تجاهل مذكرتهم. أما وقد صمم مترنيخ على عدم المخاطرة بمصير النمسا، في أول معركة، فقد جهد، بواسطة مهارة مناوراته، أن يوفر لبلاده نفس المكاسب التي يوفرها الوضع الجزيري لأمة أنعمت عليها الجغرافيا؛ وذلك إلى أن يتسنى له تقييم موازين القوى بدقة. وعندها يمكن للنمسا أن تلعب دورها الحقيقي والتقليدي: تنظيم الإئتلافات وشرعنة السلام.

V

كان ذلك موقف مترنيخ السياسي، عندما وردته الأنباء الأولى عن الكارثة الفرنسية في روسيا. لقد علمته حرب ١٨٠٥ رثاثة التحالفات، وعلمته حرب ١٨٠٩ ضرورتها. سنة ١٨٠٥ أقنعته بأن الخطر المحدق يبرر، معاً، الإعتزال والتحالف، وأن السياسة القارية لا يمكن أن توضع وفقاً لخطة مسبقة. وحملته كارثة ١٨٠٩ على الإعتقاد بأن الحماس القومي لا يمكن أن يحل محل الركائز المادية المفقودة.

وخلال هذه الفترة كلها، كان تصرف روسيا مبهمًا. فقد ساعدت هذه الدولة، على تفتيت القوى التي كان يمكن أن تشكل حاجزاً ضد فرنسا. وقد رفضت أن تحارب منذ الهزيمة الأولى. إلى أن وصل التهديد إلى أراضيها بالذات. والآن ها هي الجيوش الروسية تتدفق نحو الغرب، وكان مترنيخ يخشى نصرها كما كان يخشى قلة حماسها.

إن التوازن الذي يصارع من أجله منذ عشر سنوات لا يعني أنه يريد تحول السيطرة من الغرب إلى الشرق. ولا هو عمل أيضاً، على إكساب النمسا مظهر القوة لكي يجازف به في لحظة حماس. وعندما أرسلت إليه روسيا أن الوقت قد حان للإنتقال من فريق إلى فريق، أجاب مترنيخ أن النمسا لم تختر الوضع الراهن، وأن الدولة التي يتعلق وجودها بتقديسها للمعاهدات التي توقعها، لا تسمح لنفسها أن تَفْرُط حلفاً ببساطة، وأن النمسا لا تبني سياستها على العاطفة بل على الحسابات الباردة(١) وقد أوشك تنبؤ مترنيخ

(١) Oncken, I, P. 47.

أن يتحقق. وهناك ثلاثمائة ألف رجل سوف يلعبون الدور الأول في أوروبا التي تنهشها الفوضى العامة. في هذه الأثناء ما كانت النمسا لتستطيع تجنيد خمس جيشها، ونصف الرجال الجاهزين موجود في روسيا إلى جانب نابوليون. وأهم من ذلك أيضاً كان على النمسا ليس فقط أن تطمئن إلى القرار الروسي، بل كان عليها أن تعرف أي نوع من الحرب تتهيأ له روسيا. إن النمسا لا تهتم لتحرير الشعوب، هنا، ولكن غايتها هي حرية الدول التاريخية. إن حرب الشعب قد تنتهي بذوبان امبراطوريتها المتعددة القوميات. والصليبية القومية قد تنتهي بقلب الملكيات التي عليها يرتكز موقف النمسا الأمني. «قال مترنيخ: كم هو ثقيل في عواقبه سقوط رجل عظيم(١)... إن خطط جميع الدول المركزية يجب أن ترسم بشكل يمنع تفتتها أشتاتاً»(٢). إن كل شيء سوف يتعلق لا بسقوط نابوليون فقط، ولكن في الكيفية التي يؤول إليها هذا السقوط، ليس فقط في إقامة تحالف بل بالمبدأ الذي باسمه تجري المعركة.

قال مترنيخ، عقب حرب القرم التي كانت ظروفها مشابهة لظروف سنة ١٨١٣: «إذا اضطرت دولة كبرى إلى الحرب في حالة خطر قصوى، فإن عليها أن تتأكد، على الأقل من الإدارة العليا التي تنفذ العمليات»(٣). وفيما يتعلق بأكبر امبراطورية في أوروبا الوسطى، المحاطة بدول معادية، محمية من الوراء إما بالبحر وإما بالفيافي، فإن الأمر يصبح أكثر أهمية. ويضيف «قبل أن تقرر النمسا الدخول في الحرب، يتعين عليها أن تكون قوية معنوياً، وعسكرياً». إن ما تطلبه الأولى واضح: الحرب يجب أن لا تقع بين أمم، بل بين دول. والتحالف يجب أن تُبرِّره النزعة المحافظة والإستقرار اللذين يجب أن يرفعا إلى مرتبة العقائد، ويجب أن يوضع التحالف، إن أمكن، باسم احترام المعاهدات القائمة بدلاً من رفضها.

فضلاً عن ذلك حمل ميزان القوى مترنيخ على التحفظ. فنابليون، وإن هزم في روسيا، فهو ما يزال الحاكم في البلدان المنخفضة، وفي إيطاليا وفي إيليريا. والدول الثانوية المجتمعة في كونفدراسيون الراين ما تزال تابعة له. وبروسيا ما تزال حليفته. وظن مترنيخ، استناداً إلى معتقده السياسي، أن الوقت قد حان لكي يستفيد من المعرفة الحميمة المتوفرة لديه عن طباع نابليون. كتب سنة ١٨٢٠ ما يلي: «لقد أمضينا سنوات

(١) En français dans le texte.
(٢) luckwaldt, P. 41.
(٣) N. P. VIII, P. 371.

معاً، وكأننا نلعب دورة شطرنج. نراقب بعضنا دائمًا، أنا أحاول الإنتصار عليه وهو يحاول ذلك والقضاء علي أيضاً، بواسطة قطع الشطرنج» .

هذه هي خلاصة الموقف عبر هذه النبذة: من جهة، رجلُ القبضة القوية، ومبدأ الكونية وإرادة القوة؛ ومن الجهة المقابلة رجل العقل، والحس والإتزان والنزعة إلى الشرعية. ومهما أثبتت أحداث ١٨١٢، فقد دلت على أن المعركة لا يمكن ربحها بتدمير الخصم أو بتدمير رقعة الشطرنج. وكان على الجميع أن يحترموا قواعد اللعبة. والقواعد تقضي بإعطاء الأفضلية للرهافة على القوة الغاشمة. وكلما تردد نابليون في الإعتراف بهذه الحقيقة، كلما تأكدت هزيمته في النهاية. إن المطامح ذات المرمى الكوني، عندما تدعمها قوة قادرة، أو عندما يعارضها خصم ناقص العزيمة، قد تنجح، من جراء ضخامتها، في تفكيك بنية العلاقات الدولية. وعندما تكون الوسائل ضعيفة، أو عندما يصمم الخصم، فإن ذكريات الماضي توشك أن تولد الوهم الذي يصبح مقدمة للكارثة.

حتى التكتيك الجريء، لا يلاقي قبولاً لدى مترنيخ الذي ليس من طبعة اللعب بمصيره دفعة واحدة. إن أسلوبه يرتكز على التفكير وعلى الحيلة. والفوز، إذاً، هو من نصيب اللاعب الذي يعرف كيف يحرك بصورة تدريجية، ترتيب المواقع على رقعة الشطرنج، والذي يعرف كيف يستخدم تحركات الخصم ليشله أولاً، ثم ليقضي عليه، في حين يُجَمِّع هو طاقاته. وجرأة هذه اللعبة تكمن في العزلة الأدبية التي هي إطارها، بالإضافة إلى سوء فهم وإلى مذمة الصديق والعدو على السواء. وعندها تسمى الشجاعة، ثباتاً، لأن أية مناورة خاطئة قد تؤدي إلى الكارثة، وانعدام الثقة قد يؤدي إلى العزلة. والعظمة تكمن لا فيما يوحى إلى اللاعب من تصورات عامة، بل بمهارته في المناورة. وهكذا وجدت النمسا نفسها في آخر الشوط في مركز القيادة العليا للحلف، بعد أن استطاعت إبعاد الحرب عن أراضيها، وتأسيس الحلف على الحكومات، لا على الشعوب، وبالتالي إقامة سلام تتناسب شرعيته مع الديمومة القومية. إن هذه السياسة وإن لم تبدُ بطولية إلا أنها أنقذت الامبراطورية.

وبدأت المناورة الشطرنجية ببرقية أرسلها مترنيخ إلى القائم بالأعمال النمساوي المقيم في فيلنا، حيث المقر العام الفرنسي. وكانت تحمل تاريخ ٩ كانون الأول، وهو

التاريخ الذي سقط فيه نجم نابليون رغم أن ضخامة هزيمته لم تكن معروفة بعد على حقيقتها.

كانت البرقية دقيقة وساخرة، مهدئة ومهددة بآن واحد، وتحدد خطوط المبادرات القادمة وتشير إلى الكيفية التي سوف تتم مجريات الأمور وفقاً لها. ومعاني هذه الوثيقة تكمن في مضمونها وبصورة أكبر في لهجتها. فالمضمون لا يمثل أكثر من بداية مناورة معقدة لن تظهر أبعادها قبل مضي سبعة أشهر. أما اللهجة فمطالبة بالإستقلال، علمًا بأن مترنيخ ينزل هذه المطالبة منزلة الصحة لدى الكائن البشري. يبدأ النص بخلاصة للوضع، وبأسلوب ساخر: «إن النمسا راسخة الإحترام بحيث تسمح لنفسها إبداء

الرأي في الطاقات العسكرية لأعظم قائد في العصر الحاضر. إن المشكلة مستجدة، فحتى تاريخه أثبتت سان بطرسبرغ غالباً عدم استقرارها على موقف حتى أن التقديرات الأكثر تشاؤماً تسمح بالإفتراض أن مشروعاً وإن كان قليل الإحتمال، كالإستيلاء على موسكو. . . يؤدي بألكسندر إلى التفاوض». ولكن هذا الأمل قد خاب، وإذا كانت روسيا لم تتورع عن التضحية بمصالح حلفائها، فإنه لم يكن بالإمكان إقناعها بالتضحية بمصالحها. واستعمِلَ هذا المقطع كمقدمة لتحليلٍ طويلٍ للأوضاع العسكرية والسيكولوجية، تحليل مؤداه أن كل انتصارات الجيش «الكبير» لن تؤدي إلى شيء وأن الإستيلاء على روسيا مستحيل وإن عقد سلم منفرد لا مبرر له ولا وجود. ما هو الحل إذاً؟ إن وساطة النمسا، يجيب مترنيخ : ترمي إلى إقامة سلم عام شامل. ثم يضيف: إن النمسا وحدها تستطيع معرفة نوايا الدول الأخرى دون أن تلحقها الإهانة، من جراء ذلك. ثم أن النمسا ترتبط بفرنسا بروابط عائلية. ومن أجل حفظ المظاهر على الأقل يحق لهذه الدولة التي ترعى في وسط أوروبا خمسين مليون إنسان أن تتكلم عن السلام، حتى مع فرنسا. وهذا العرض المبطن بالتهديد المخلص متبوع بملاحظة غامضة أيضاً: «ما يحصل الآن قد تنبأ به على ما يبدو، امبراطور الفرنسيين فقد صرح لي تكراراً أن الزواج (من ماري لويزا) غيرَّ وجه أوروبا. وقد قربت اللحظة، وربما أتت الآن، التي يستطيع فيها نابوليون أن يقطف الثمرة الحقة لهذا الوثاق السعيد». وينهي مترنيخ قوله بهذه الكلمات الموضوعة ضمن مستطيل، وهي كلمات

---

(١) texte - Oncken I. P. 17 -

تنضح بالبلادة الرقيقة وبالجرأة العوجاء: «إن عاهلنا العظيم، عندما علم بإخلاء موسكو لخص موقفه بهذه الكلمات: لقد حان الحين الذي أستطيع أن أبين فيه لامبراطور الفرنسيين مَن أنا. وإنني أكتفي هنا بترداد كلمات جلالته البسيطة جداً وإني أسمح لك بنقلها إلى الدوق ديبا سانم وزير خارجية فرنسا. وكل تعليق لا يمكن إلا أن ينتقص من قوتها»[1].

هذه الحملة التي يفترض أن تؤدي إلى التحالف ضد نابليون، بدأ بها مترنيخ وهو يعرض السلام على خصمه. وهكذا سار على الطريق التي تسمح له بالحصول من فرنسا على موافقتها بتحويل الحلف معها، إلى حالة حياد، ومن الحياد إلى الوساطة ومن الوساطة إلى الحرب، كل ذلك يتم باسم المعاهدات القائمة وباعثهُ الأساسي المصلحة والغيرة على حليف كبير. وقد يسأل سائل لماذا هذه الإجراءات المعقدة؟ لماذا اختار مترنيخ هذا الأسلوب المعقد والصعب التبرير؟.

هذا الحماس القومي الذي أيقظ أوروبا لماذا لا تحاول النمسا أن تكيف معه بنياتها؟ سبب ذلك أن رجل الدولة يجب أن يبني بما لديه من معدات متوفرة. والبنيات النمساوية كانت يومئذ جامدة، وأجمد بكثير ـ وهذا أمر غريب ـ من البنيات الأخرى الدولية. وعلى كل وقبل أن ندرس تأثير البنيات القومية على سياسة مترنيخ القومية، لنلتفت نحو رجل دولة آخر، ونقصد به وزير خارجية الدولة التي حاربت نابليون بعناد وإصرار، هو أيضاً يستعد ليكوِّن نواة تحالف. وهو أيضاً سيدخل المسرح باقتراح خطة سلام.

(١) هذه البرقية أوردها أونكن I ص ٣٢

③

كاستلري الجزيري

CASTLEREAGH

I

إن ذاكرة الدول هي محك الحقيقة لسياستها. وكلما كانت التجربة بدائية أولية، كلما كان عميقاً أثرها على تأويل الحاضر في ضوء ماضي هذه الأمة. وقد يحدث أحياناً أيضاً أن تكون التجربة عميقة الأثر إلى حدٍ يجعل الأمة سجينة ماضيها. إنما ذلك لم يكن حال إنكلترا سنة ١٨١٢. فهي وإن صدمت بقسوة إلا أنها استمرت. وعلى الرغم من أن بنياتها الأدبية ظلت سليمة، فإنها خرجت من عزلة دامت عشر سنوات وهي مصممة على عدم السير منفردة خلال تجربة كهذه.

وهل من خيار حول الرجل الذي يترجم هذا التصميم إلى وقائع؟ إن هذا الخيار قد وقع بما يشبه اليقين على لورد كاستلري الذي عُيِّن في الشؤون الخارجية، في الوقت الذي كان فيه الجيش الكبير يتجمع على ضفاف النيمن. ولد كاستلري، في إيرلندا، من عائلة عريقة، وإن لم تكن رفيعة الشأن، وتلقى التربية التقليدية التي كانت تعطى للأرستقراطية الأرضية البريطانية، في زمنٍ كانت فيه العلاقات مع القارة محدودة، والسياسة الخارجية مقصورة على التحالفات المجتمعة على عجل ضد المد الثوري. ومهما كان مسلكه منضبطاً فهو خال من كل ما يلفت النظر. ودخل الحياة العامة بالمساهمة في قمع العصيان الإيرلندي، وفي إلغاء البرلمان الإيرلندي. مبادرتان جلبتا له سمعة سيئة في نظر الليبراليين.

وفي أيام بيت. شغل منصب وزير الحرب.. وهذه المرحلة من حياته العامة كانت مخصصة لطبع سياسته المستقبلية بطابع عميق. فقد طغى عليه وخطف بريقه طيلة هذه المدة وجود كانن Canning. الأكثر لمعاناً منه. وفي سنة ١٨٠٩، وعلى أثر نزال مشؤوم بينهما إضطر كاستلري وكانن إلى الإعتزال من منصبيهما العامين. وظهر

الأول من جديد سنة ١٨١٢، كوزير للشؤون الخارجية، وكزعيم لمجلس العموم في حكومة ليفربول التي لم يكن يتوقع لها أن تعيش أكثر من بضعة أشهر. وكان كانن معروفاً بأنه «خبير» جداً بشؤون السياسة الخارجية حتى أن كاستلري إقترح أن يتخلى له عن وزارة الخارجية، على أن يحتفظ هو بمركزه كزعيم لمجلس العموم. وكم كان يبدو سيئاً مصير وزارة ليفربول يومئذ، حتى رفض كانن الإشتراك فيها. ولكنه اضطر إلى الإنتظار عشر سنين حتى تسنح له مثل هذه الفرصة.

وهكذا دخل كاستلري التاريخ، على رؤوس أصابعه (خلسة) وهذا ما ينسجم مع رصانة شخصيته.

ومع ذلك، فهو الرجل الذي سوف يعمل أكثر من غيره على إعادة ربط علاقات إنكلترا بالقارة، والذي سوف يمنع انفراط التحالف، والذي أخيراً، سوف يفاوض لإنجاز عقد من شأنه، أن يستمر، في خطوطه الكبرى طيلة خمسين عاماً ونيف. يشكل كاستلري حالة فريدة بالنسبة إلى السيكولوجيين. إن هذا الشيخ من إيرلندا الذي لا يدل ماضيه على أي عمق في الفهم، لماذا شاء له قدره أن يصبح أكثر رجال الدولة البريطانيين أوروبية؟ من المستحيل تصور رجلين مختلفين كمترنيخ وهو، النمساوي هو الأناقة مجسدة، هو الراحة والعقلانية. أما الإنكليزي فممتلىء وثقيل وعملي تجريبي. ومترنيخ مرهف العقل فصيح، حتى ولو بدا متحذلقاً في بعض الأحيان. أما كاستلري وإن بدا نافذاً أثناء المناقشة، فهو يعبر عن رأيه بشكل مرتبك. مترنيخ عقائدي محنك. وكاستلري على سجيته ومستقيم. وأمثاله قليلون من الرجال الذين يتركون من بعدهم قليلاً من الذكريات الشخصية. إنه يتقدم منفرداً، بعيداً جداً، على الصعيد الإنساني، حتى تصبح سياسته في النهاية، غير مفهومة من غالبية مواطنيه. إنه أشبه بقمة جبل مثلج رائع، جامد في وحدته، عالٍ إلى الحد الذي يستحيل على أي إنسان أن يطال رأسه، وإلى الحد الذي يجعل المحاولين المخاطرين قلة. ولم يعرف العالم قيمة عزلته إلا بعد موته المفجع.

وعلى الرغم من ذلك، يصعب إيجاد رمز أفضل من كاستلري للتجربة البريطانية ولم تقم إنكلترا بالحرب ضد عقيدة ثورية، بل إنها لم تحارب من أجل عقيدة إطلاقاً. لقد قامت بوجه مطالبةٍ ذات طابع عالمي. إنها لم تناضل من أجل الحرية، بل من أجل الإستقلال. وليس من أجل نظام إجتماعي، بل من أجل التوازن. هنا يكمن مفتاح سوء الفهم الدائم الواقع بين بريطانيا والدول القارية،

وبصورة خاصة النمسا. فبالنسبة إلى هذه الدول، ليست القضية فقط مسألة استقلالٍ ما، بل مسألة استقلال كلٍ منها، بالنسبة إلى تجربتها التاريخية. إن الحرب التي تقوم إنكلترا بها تهدف إلى منع أوروبا من الوقوع تحت وصاية دولة ذات تطلعات عالمية، أما حرب النمسا فتهدف إلى تأمين استمرارية نظام اجتماعي. بالنسبة إلى إنكلترا، يجب أن تسمح الحرب بجمع «الجماهير الكبرى» اللازمة لصد فرنسا أو لطردها[1].

في سنة ١٨٢١، وفيما كان مترنيخ يحضر لمبدأ التدخل العام الذي يمكنه من دحر ما يُعْتبر بنظره خطر ثورة عالمية، ذكَّره كاستلري بأنه إذا كانت بريطانيا قد حاربت نابليون، فبسبب الضرر المباشر اللاحق بالمصالح المادية الإنكليزية، وليس من أجل إعلانٍ غامضٍ حول المبادىء.

لهذا السبب، يسهل التحديد السلبي لأهداف السياسة الإنكليزية، أي أن القول بما ترفضه هذه السياسة أيسر من تحديد مراميها. إن القارة، إن وقعت تحت سيطرة دولة واحدة، تشكل تهديداً مميتاً بالنسبة إلى إنكلترا. . وهذه تعي تفرد وضعها ـ والوعي هنا أهم من التفرد ـ الذي يجعل من تحول البنيات الداخلية في دولة واقعة وراء المانش، أمراً غير خطر بالنسبة إلى لندن، كما لو انتشر هذا التحول أو التغيير، بالقوة، خارج حدود هذه الدولة. وهذا تصور دفاعي للسياسة الخارجية، وهو يعطي إنكلترا دور بيضة القبان في أوروبةٍ قائمة على توازن القوى. وبما أن هذا التوازن قد صيغ بتعابير سياسية أكثر منها إجتماعية، فمن المقبول أنه يرتكز على تجمع دولٍ متساوية تقريباً في قوتها، لا على مبدأ الشرعية. وهدف إنكلترا، بعد محاربتها انتشار الثورة خارج حدود فرنسا، إقامة أوروبا مجتمعة تكون السيطرة عليها مستحيلة. أما النمسا وقد حاذت التمزق من جراء الثورة الفرنسية، فهي لا تستطيع الإحتماء وراء العزلة الرائعة، بالإضافة إلى عوامل جغرافية وسيكولوجية أخرى، ولذا فإنها تحارب، مع غيرها من الدول القارية، من أجل أوروبة تجعلُ «شرعيتُها» سيطرةَ رجلٍ واحدٍ أمراً غير معقول. أما الدولة ـ الثقل فلا تستطيع لعب دورها إلا إذا كانت الخلافات التي توقع

(١) Castlereagh, Viscount, Correspondance, Dis patches and Other Papers, 12 vol, Publié par le marquis de Londonderry. (londres, 1848 — 1852) Vol viii,p.355.Nous mentionnerons darenavant cet ourage par les initiales c.c.

(٢) Webster, Sir Charles, The Foreign Policy of castlereagh, 2 vol (Londres 1925 et 1931) Vol II, P 554 (Appen dice)

الشقاق بين الدول الأخرى أكبر في مجموعها من مجموع هذه الخلافات بالنسبة إلى سياستها هي، وينتج عن ذلك أن حلم إنكلترا المزعج هو تسوية سلمية قارية تستبعد هي منها. والمجتمع الذي يعارض باستمرار القوى التي تناهض خرافته (ما يؤمن به) يصبح مجتمعاً مجمداً. أما حلم أوروبا المزعج فيسمى الثورة الدائمة[1].

وهذا لا يعني أن الحكام الإنجليز لا يفضلون بعض البنيات الإجتماعية على غيرها عند جيرانهم في أوروبا. إن تفضيلهم مقياسه التوازن القاري، ومقدار إستعداد الدولة المعنية في المساهمة به. ووزارة ليفربول هي إذاً أكثر عداء من الحكومة النمساوية لدوام السيطرة النابوليونية. «وشرعية» آل بوربون لا دخل لها بهذا العداء المبني على الإيمان بأن أي سلم يعقد مع نابوليون لا يمكن أن يستمر. وفيما يلي تعليق كاستلري عندما علم بهرب نابليون من جزيرة ألبا: «إذا تسلط نابوليون مرة أخرى على مصائر فرنسا، فمن يضمن لنا أن أوروبا يمكن أن تعرف الهدوء والأمن والإستقرار؟ وهذا السؤال يستدعي سؤالاً آخر أكثر حيوية: هل تستطيع أوروبا إقامة نظام أخلاقي يدافع عن مصالح البشرية أم أننا سنضطر، كما نفعل منذ عشرين سنة إلى الإستمرار في السياسة المسلحة؟ أوروبا المستقبلية هذه، هل تكون جمعاً من الدول الحرة، أم أنها ستكون دولاً تحت السلاح[2]؟». وعندما يحارب كاستلري الثورة، فإنما يفعل، بعكس مترنيخ، لا لأنها «ضد الطبيعة» بل لأنها تخل بالتوازن.

وقد أخطأت الإنتقادات اللاذعة التي وجهها الليبراليون إلى كاستلري لأنها تعامت عن مقاصد رجل الدولة الإنجليزي. وكان في كل مرة لا يرى فيها خطراً محدقاً، يلتزم جانب الإعتدال والمصالحة، على الرغم من عدم تبنيه خطاً «ليبرالياً». المهم أولاً هو استقرار أوروبا[3]: إن معتقدات الدولة يجب أن تتنحى أمام استقرار العلاقات الدولية. «نحن لا نريد التمرد في إيطاليا، بل نريد قوة منضبطة يطبقها حكام نستطيع الإطمئنان إليهم»[4]. هكذا كتب سنة ١٨١٨ إلى اللورد بنتن، الذي كان يسعى في ذلك الوقت لإعطاء أهالي صقلية الثائرين منافع الدستور الإنجليزي. وبعدها عرض مفهومه العقائدي من حيث أسبقية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية، وأفضلية

---

(١) المسألة تعالج بشكل أدق في الفصلين الحادي عشر والرابع عشر

(٢) Hansard (comptes rendus des débats aux communes), 20 Mars 1815. -

(٣) Voir exemple, ces conseils au roi de France, Webster II, P. 504 (appendice), ou au roi d'espagne, -

(٤) C. C. X, p. 26.
-C.C. IX, P. 434.

توازن الدول على توازن البنيات الإجتماعية بقوله: «... لن أتمنى أن تمتد إلى إيطاليا، وبسرعة، هذه التجارب العديدة حول علم الحكم، والتي تسري حالياً في كل أوروبا. ومن المستحيل التعامي عن التغير الأدبي الحاصل في أوروبا والتعامي عن أن مبادىء الحرية تفعل فعلها الكامل. إن الخطر آتٍ من التغيير السريع الرامي إلى جعل العالم أفضل أو أكثر سعادة. هناك دساتير جديدة نشرت حالياً في فرنسا وفي إسبانيا وفي هولندا وفي صقلية. لننتظر النتائج أولاً قبل التشجيع على محاولات أخرى مشابهة... في إيطاليا يتوجب علينا عدم التدخل بمقدار ما نتمنى بل علينا العمل بالإتفاق مع النمسا وسردينيا...» لهذا أظهر حزب «توري» حذرهُ من التغير المفاجىء ذي الطابع العقائدي، ومن إيمان رجل الدولة بالتحالف الإكراهي.

ويستند كاستلري إلى التحالف الناشىء عن الحرب كما يستند إلى التعبير الدائم عن التوازن. وبما أنه يرى في الحرب سلاحاً دفاعياً ضد محاولات السيطرة، فمن الطبيعي أن يرى في الحلف حماية من كل اعتداء مقبل. وإذا كانت الحروب الثورية قد ارتدت مثل هذا الحجم، فما ذاك إلا لأن الطابع الكوني للمطامح النابوليونية قد دمر كل ثقة. ويتطلب إقرار سلم دائم إعادة الثقة إلى العلاقات الدولية. وفي ما يلي ما كتبه كاستلري إلى بنتينك، تلميذه المشاكس، في سنة ١٨١٤: «إن نحن لم نتوصل إلى إسكات الحسد فينا... عندها يستحيل علينا القيام بعمل عسكري مدبر ومشترك، وعندها تقع الحرب في ما بيننا. هذا ما يجب علينا إعداد أنفسنا له. وما لم يفلح الفرقاء المعنيون في إقامة علاقات ثقوية، وليس فقط صديقية، فإنهم جميعاً يذكون الخلافات التي أرادوا بالضبط تفاديها»[1]. وخلاصة القول، وبما أن محرك السياسة القارية الوحيد لإنجلترا هو الإستقرار فقد كان على لندن أن تنصب نفسها حكماً في ما بين الدول المتخاصمة.

وبما أن إنجلترا بعيدة نوعاً ما عن الخصومات التافهة في القارة، فهي تستطيع أن تدافع عن الحلول التي تؤَمن هدوءاً عاماً وهي لا تستطيع ذلك إلا بقدر ما ينتفي عنها الشك بأنها تتحرك من مواقع أنانية. ولهذا السبب لم ينفك كاستلري يشدد على الإعتدال، وعلى إقامة سلم قائم لا على التفوق والسيطرة، بل على التوازن، وعلى السعي وراء الوئام وليس الإنتقام. وأثناء سعيه نحو «بال»، حيث أقيم المقرُّ العام

---

(١) C.C. IX, P. 431, 3 Avril 1814.

للملوك الحلفاء، صرح أمام ريبون، رفيقه في السفر ما يلي: «إن إحدى المشاكل المتوقعة، عند حلول المحادثات، ناشئة، عن فقدان الثقة في العلاقات بين الدول الكبرى المعنية، جميعاً. إن العديد من المطالب يمكن تغييره لو أن المشتركين بحثوا في جو من المصالحة والتبادل المباشر، وبدون عوائق، أثناء المناقشة الثقوية، في كل المسائل الأساسية التي يجب حلها»[١]. وفيما كان يناور ويحاور مع وزارة تنفر كعادتها من التعهدات التي قد تلزم إنجلترا تجاه أوروبا كتب يقول: «إن سمعتنا في القارة، وهي التعبير عن قوتنا وعن الثقة بنا، أهم بكثير من أي مكسب آخر»[٢].

هناك نقطة وحيدة لا تستطيع دولة جزيرية التهاون بها تلك هي مسألة الحقوق البحرية. إن السيطرة على البحار مكنت إنجلترا من أن تعيش في الوحدة طيلة عشر سنوات، حيث اكتسبت هذه الحقوق البحرية معاني أكبر بكثير مما لها من أهمية فعلية.

ولكن من يستطيع تنصيب نفسه حكمًا على الشعب عندما يقوم هذا الشعب بتأويل ماضيه؟ فالصورة التي يكوِّنها الشعب عن ماضيه هي مرجعه الوحيد في مواجهة المستقبل، وغالباً ما يكون الحاصل «فعلاً» أقل أهمية مما اعتُبِرَ حاصلاً. فالحصار البحري وحق تفتيش السفن المحايدة، لعبا دوراً رئيسياً، على ما يظن، في إنهاء السيطرة النابولونية. ولم يقم كاستلري إلا بإعلان ما هو معروف عن السياسة البريطانية عندما كتب إلى كاتكارت، موفد حكومته لدى القيصر: «إذا أمكن الحصول من بريطانيا على عدم الإشتراك في مؤتمر، فلا يمكن سلبها حقوقها البحرية. إن الدول القارية لا تخاطر بمثل هذا الأمر، طالما هي واعية لمصالحها الذاتية».

هذا الفهم للسياسة الخارجية المتكون لدى كاستلري كان، حتى ذلك الحين، مفهوم الأمة البريطانية أيضاً، أو على الأقل كان بإمكان هذا الأخير أن يحملها على تقبله والرضى به. ولكنه عندما شرع في تحويل الحلف ضد نابليون إلى منظمة دولية رسالتها المحافظة على السلام، فقد عرَّض نفسه للنبذ لا من قبل الأمة والحكومة، بل ومن قبل حلفائه أيضاً.

فالتعاون الذي يتحول، في الواقع، إلى تعهد بمقاومة أي اعتداء فرنسي. هو القليل القليل بالنسبة إلى الدول القارية، وهو الكثير الكثير بالنسبة إلى المؤسسات

(١) C.C. I,P. 128

(٢) C.C. IX, P. 474, 19 Avril 1814

البريطانية الداخلية. فالحلف المحدود بهذا الشكل لا يرضي الأولى لأن مجال الأمن بالنسبة إليها، ضيق جداً. ومن السهل على كاستلري أن يحذر من سياسة خارجية قائمة على الحذر في حين أن مترنيخ، لا يستطيع الإحتماء وراء «مانش»، ثم يراقب تطور الوضع من هناك، على أن يتدخل فوق القارة في الوقت المناسب. إن سلامته مرهونة بأول معركة، لا بالأخيرة. وسياسة الحذر هي سبيله الوحيد. والطلب إلى مؤسسات إنكلترا المساهمة في حكم أوروبا، مهما كانت المساهمة محدودة، هو شيء فوق الطاقة. وكان المعبر عن رأي الأمة بهذا الشأن هو كانن، الذي حذر من تمادي إنكلترا في الإشتراك في الإجتماعات الأوروبية، وليس كاستلري. وفي هذا الشأن كتب الأول يقول: «عندما نجد أنفسنا غارقين في وحل السياسة القارية، في حين أن الركيزة في سياستنا كانت دائمًا عدم التدخل، إلا في حالة الضرورة القصوى، وفي هذا الظرف نتولى «إدارة العمليات».

هكذا تجسدت نظرية عدم التدخل، اللازمة المناسبة لحالة التفرد المنسوبة إلى المؤسسات البريطانية. وهي تقوم على أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تمس عن طريق تغيير البنيات السياسية في دولة أجنبية، وأن التهديدات الموجهة ضد سلامة إنكلترا هي ذات طبيعة سياسية وليست إجتماعية. ومن يحتل مصب نهر الأسكوت. هو الذي يحسب له حساب في نظر الحكومة البريطانية، لأنه يضمن السيطرة الأكيدة على الإبحار في المانش. ومن يجلس على عرش نابولي، على الأقل بعد طرد آل مورا Maurat، لن يصل إلى نتيجة. وهذا يعني نقل المعتقد السياسي للمجتمع الإنكليزي إلى مجال العلاقات الدولية. وحق كل دولة في تحديد بنياتها الحكومية هو مبدأ متفقٌ عليه في مجلس العموم بين المعارضين وبين الأكثرية أيضاً. وإذا أمكن للضرورة الملحة أن تبرر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فلا تمكن الموافقة على هذا التدخل بدون تحفظ. وإذا أمكن التساهل بشأنه فمن غير الممكن اعتباره كحق قائم. والحدود التي لا يمكن لكاستلري تجاوزها في سياسة يرسمها البرلمان والرأي العام: «إن تصرفاتنا مرهونة، بضرورة إعطائها شكلاً يبرر تيقظنا، فيما لو وضعت هذه التصرفات موضع المناقشة أمام البرلمان». بهذه العبارة رد كاستلري، باسم البرلمان، لا باسمه، على اقتراح من القيصر يدعو إلى تدخل أوروبي ضد الثوريين الإسبان: «عندما يختل التوازن الجغرافي في أوروبا، فإن بريطانيا تستطيع التدخل بفعالية. ومع ذلك فحكومتها هي آخر حكومة في أوروبا، تريد أو تستطيع المخاطرة بالتدخل في أي شأن مهما كانت طبيعته...

وعندما يتهدد خطرٌ جسيمٌ النظام الأوروبي، فإننا نتواجد في مواقعنا؛ إلا أننا لا نستطيع ولا نريد تركيز مبادراتنا على معطيات تجريدية منبثقة عن الحذر. والحلف الحاضر، عند إقامته لم يكن مبعثه هذا الهدف. ولا هو صُوِّرَ أمام البرلمان بهذه الصورة. ولو أن الأمر تمَّ هكذا، فمن المؤكد تماماً أن الحلف لم يكن لينال موافقة البرلمان إطلاقاً».

كل سياسة كاستلري ملخصة في هذه البرقية. فقد كان يرى أن التوازن الأوروبي هو في جوهره سياسي، وبريطانيا تقاوم كل محاولة تهدف إلى الإخلال به. إلا أن التهديد يجب أن يكون فادحاً، وأكيداً لا يحتمل التأويل أو الشك. وعملها هو دفاعي خالص وليس وقائياً. والثورات على كره الناس لها، لا تشكل خطراً حقيقياً. وفي إجابته على محاولة استخدام الحلف لقمع ثورة في نابولي، صرح كاستلري أمام لينفن سفير روسيا: «إن سياسة الامبراطور تقوم على أملٍ وهمي. ان انكلترا لا تستطيع الاندفاع وراء وهم مغرٍ بهذا الشكل... وها هم يقترحون قمع الثورة؛ ولكن طالما أن هذه الثورة لا تتوضح...، فإن انكلترا لن تكون على استعداد للحرب. إن تقديراتها وقراراتها، حول أية مسألة أخرى، سياسية خالصة، لن تحيد عن تلك التي التزمت بها الوزارات السابقة».

«حول كل مسألة أخرى سياسية خالصة» ـ هذا هو بالضبط أساس السياسة الخارجية لأمة جزيرية، مؤمنة بسمو مؤسساتها الداخلية. أما في ذهن مترنيخ القاري، فإن هذا التفريق بين السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يكون مقبولاً. إلا أن هذا لم يكن متبلوراً بعد في سنة ١٨١٢. إن التوازن كان مهدداً في ذلك الحين: هذا أمر أكيد، وكذلك كان من الواضح ضرورة التحالف. إن الثورة التي تحولت إلى دكتاتورية عسكرية، يجب القضاء عليها، سواء باسم التوازن الإجتماعي أو باسم التوازن الجغرافي.

فمن الطبيعي إذاً أن يفتتح مترنيخ هجومه بغرض سلام، حتى يتسنى له تعبئة الأحوال النفسية، في حين كان كاستلري يقترح تسوية جغرافية، حتى يتوصل إلى التوازن المادي.

II

ويبدو كاستلري في أحسن حالاته عندما تتحدد الأهداف، مثل توجب المحافظة على تلاحم الحلف، أو القيام بالتفاوض من أجل التسوية، أو من أجل فض نزاع.

هكذا بدت الحال سنة ١٨١٣. كان الهدف تحرير أوروبا وإعادة التوازن بين الدول. ولولا هزيمة نابوليون لما أمكن تحرير أوروبا. وبدا هذا الأمر جلياً بالنسبة إلى كاستلري حتى أن دهاء مترنيخ بدا له عذراً واهياً وتهرباً. كيف يستطيع رجل السياسة الصريحة أن ينسجم مع سياسة تتكلم عن السلم، وهي تعد للحرب، وهو الرجل المحمي وراء المانش، ووراء عزلة بلاده طيلة العقد الماضي، خصوصاً إذا كان نجاحه متعلقاً بصدقه وإخلاصه الواضحين؟ وعندما فاتحه مترنيخ بذلك كان جواب كاستلري جارحاً.

والتمسك بالشرعية الكلامية يدل على فهم للعلاقات الدولية تبدو فيها المظاهر هي الحقيقة الوحيدة، لقد عرى جواب الانكليزي الإبهام العميق في المناورات المشبوهة التي بها يتعلق نجاح سياسة مترنيخ. وورد في الجواب أن النمسا كانت تابعة لفرنسا. ولم يكن من ذريعة أمامها للمشاركة في الحرب ضد روسيا إلا الضرورة أو العدالة. وبما أن الضرورة قد زالت، إنْ كانت هي الدافع، فإنه يتعين عليها الآن أن تضع حداً لالتزامها وأن تراعي مصالحها الذاتية. وإذا كانت النمسا تعتبر الحرب التي أعلنها نابوليون عادلة، فإنها تكون كمن يطلب إلى انجلترا بذات الوقت أن توافق على النظام القاري. وينتج عن ذلك أن لندن لا تستطيع المساهمة في الجهود السلمية التي تبذلها فيينا قبل أن تظهر النمسا بعض الرغبة في الاستقلال[١]. إن السلم القاري الذي يستبعد انجلترا هو ما يخشاه كاستلري أكثر من تقديره للجهود التي تبذلها النمسا لكي تستجلب لندن إلى المفاوضة المتعجلة. ومهما كانت التسوية غير مرضية، فإنها تظل أفضل من أي استبعاد طويل الأمد لبيضة القبان (انكلترا)[٢]. وإذاً من المعقول جداً أن يحاول كاستلري حضّ الدول القارية، وذلك بعد تحديد الأهداف البريطانية تحديداً كاملاً، على أن يعود إلى بيت وهو مثاله المفضل لكي يستلهمه الإرشاد. ففي سنة ١٨٠٤ واجهت بيت حالة مماثلة للحالة التي تعين على كاستلري أن يواجهها سنة ١٨١٣. يومئذ كان على أوروبا أن تقاوم، لكي تسترد توازنها، سيطرة تريد أن تكون كونية شاملة. في ذلك الحين لم يكن بالإمكان فهم طبيعة التهديد فهمًا جيداً، مع الظن بإمكانية قيام سلم منفرد، في اللحظة التي كان فيها مترنيخ يجهد في إقناع بروسيا المترددة، باستحالة التعايش السلمي مع فرنسا النابليونية، كان قيصر روسيا الشاب، الكسندر قد انتدب مبعوثاً إلى لندن، لكي يفاوض ـ من أجل ـ إقامة حلف ولكي يحصل على معونات. ولم

(١) الترجمة
(٢) يراجع C.C.VII.P.276 تتعلق القضية بمسودة كتبها كوك ولكنها تعكس بكل تأكيد حجج كاستلري

يكن القيصر، في مرحلته الليبرالية، ليكتفي بحلف غايته تصغير الامبراطورية النابليونية أو قلبها. بل كان يقصد بالحلف، بحسب رأيه، أن يكون حرباً صليبية وأن يكون هدفه السلم العالمي.

والتركيبة الروسية التي عرضها المبعوث الروسي بتفصيل أمام بيت Pitt، ذي الفكر الرصين كان من الطبيعي أن تثير الإضطراب في نفس هذا الأخير. قال الكسندر: إن أوروبا القديمة قد انتهت، ويجب إستيلاد أوروبا جديدة. ولكي يعود الاستقرار، هناك وسيلة وحيدة: القضاء على آخر بقايا العهد الإقطاعي، واستصلاح الدول، عن طريق الدساتير الليبرالية. حتى الامبراطورية العثمانية يمكن أن تخلص من خطاياها.

وحتى لا تستطيع أية دولة ان تعكر صفو هذه الدولة الدستورية، اقترح الكسندر عدة حلول جذرية: في حال النزاع بين دولتين، يُطلب إليهما اللجوء إلى تحكيم فريق ثالث؛ والدولة الرافضة تصطدم مباشرة بتحالف الدول الأخرى. وتتولى بريطانيا وروسيا، بحكم موقعهما الجغرافي، ضمان النظام الأوروبي الجديد. فضلاً عن ذلك، هناك تصحيحات جغرافية لا بد منها، خصوصاً في ما يتعلق بسردينيا، بالاضافة إلى مشروع غامض حول تنظيم المانيا. علمًا بأن كل هذا لم يكن مهمًا بالنسبة إلى الكسندر. المهم تأمين السلام عن طريق الوفاق الاجتماعي، وتفادي الحرب بجعلها احتمالاً بعيد الوقوع.

الحرب الصليبية باسم الحريات الدستورية لم تكن من مزاج بيت. كما أنه لم يكن مستعداً للتخلي عن الحقوق البحرية تدليلاً على حسن النية، بناء لرغبة القيصر. ومن جهة ثانية، لم يشأ إجهاض التحالف بسبب نزاع يتناول مبادىء في الفلسفة السياسية. ولكي يتهرب من هذا المأزق ويقنع القيصر بعدم تقدم خطته من أجل عالم أفضل، قبل مؤتمر السلام، حاول بيت أن يحدد معالم الهدف الأول للسياسة الانجليزية، فقصره على إضعاف القوة الفرنسية.

وهكذا رأت النور خطة بيت التي ولدت ميتة في سنة ١٨٠٥، لتبعث من جديد سنة ١٨١٣، ولكي تستخدم كقاعدة لتسوية ما بعد الحرب. وتبدأ خطط بيت بحصر المقترحات الروسية في ثلاثة أهداف أساسية يوافق هو عليها:

أ ـ تحرير البلدان التي استعمرتها فرنسا منذ بداية الثورة ثم إعادة فرنسا إلى حدودها السابقة.

ب ـ العمل بعد تحرير هذه الأراضي من السيطرة الفرنسية، لكي تنعم بالهدوء والطمأنينة، بحيث تشكل بذات الوقت حاجزاً أكثر فعالية ضد كل محاولة تعدٍ جديدة من جانب فرنسا.

جـ ـ فإذا استتب السلام وُضِع اتفاق عام يضمن الحماية والأمن المتبادل للدول المشتركة، من شأنه أن يبعث في أوروبا نظاماً قائمًا على الحق العام.

ولما كانت هذه المقدمات لا تشكل إلا صيغة تجريدية للأهداف المرجوة. فقد عمد بيت، بالتالي، إلى إقامة الهيكليات ذات الخطوط الكبرى التي تجسد هذه الأهداف. وأضاف، بما أن بريطانيا وروسيا ليس لهما أية مطامع جغرافية، وبما أنهما قادرتان على إلقاء نظرة شاملة على مجمل الوضع فإنه يعود إليهما، أن تتفقا حول طبيعة التوازن الأوروبي ودعوة الدول الأخرى لكي تنضم إليهما. وبما أن السيطرة الفرنسية قد استندت على استلحاق الدول الثانوية بها، فإن التوازن الجديد للقوى يمر عبر الدول الكبرى. ومن نافل القول أن الهدف الأول للحلف يجب أن يكون إعادة الإستقلال القومي. ومع ذلك فقد دللت عدة دول، سواء بانهيارها السريع أو بخضوعها لفرنسا، أنها لم تكن مؤهلة لحكم نفسها بنفسها. إذاً فسوف تستعمل أراضيها من أجل إقناع الدول الكبرى لكي تنضم إلى الحلف ولكي تؤلف فيما بينها الكتل الكبرى الضرورية لكبح جماح فرنسا. والدول المعرضة للزوال هي التالية: جمهورية جنوى، الممتلكات الاكليريكية على شاطىء الرين الأيسر والممتلكات الاسبانية في إيطاليا الشمالية. النمسا وبروسيا أهم المستفيدات: الأولى في إيطاليا والثانية في ألمانيا. وبدعوة النمسا إلى احتلال مركز مهم في إيطاليا كان بيت يأمل في استبعاد مزاحمة بروسيا له على المانيا مزاحمة كثيراً ما استخدمتها باريس من أجل التدخل في هذه الدولة. وإذاً كان مصير أوروبا بين يدي خمس دول كبرى هي انجلترا وفرنسا وروسية والنمسا وبروسيا. فسوف تحاط فرنسا بسلسلة من الدول الثانوية تزود كل واحدة منها بحزام من القلاع تستخدم كمصد للهجمة الفرنسية الأولى، وتحمي مؤخرتها دولة كبرى. فهولندا تحرس الحدود الشمالية ومن ورائها بروسيا. وأما سردينيا فتحرس الجنوب وتدعمها النمسا.

(١) يرجع إلى النص الموجود في وبسر، سير شارل، الدبلوماسية البريطانية ـ١٨١٣ ـ ١٨١٥. (لندن ١٩٢١)، صفحة ٣٩٨ وما يليها، ويشار إلى هذا الكتاب بحرفي (د. ب)

أما الوسط فيحميه الحلف النمساوي البروسي. هذه الأوضاع العامة يجب أن تكرس ضمن معاهدة عامة توقعها كل الدول الكبرى لكي تضمن التسوية الجغرافية، كما تكون موضوع اتفاق منفرد بين روسيا وانجلترا اللتين تشكلان ضماناً مزدوجاً.

وهكذا تتلخص في عدة صفحات، وبأسلوب عادي، طبيعة التعهد البريطاني. وتُعْلَنُ الحرب باسم الأمن وليس باسم عقيدة، وضد سيطرة شاملة، ليس ضد ثورة، أما هدفها فتأمين توازن القوى عن طريق تصغير فرنسا وتكبير الدول المركزية. هذا التوازن تحافظ عليه ضمانة جغرافية تضاف إليها ضمانة خاصة تقدمها الدول «المتجردة» كدليل على إيمانها بالعلاقات الدولية. وهناك نقطتان فقط بدت بريطانيا متمسكة بهما: الحقوق البحرية التي أغفل بيت ذكرها بشكل واضح في مذكرته، وهولندا المنعتقة من رقابة أية دولة كبرى.

وتكمن قوة وضعف هذه الخطة في كونها عملية واقعية. وهذه الحال تؤول إلى وحدة في المرمى تمكن انجلترا من الوصول إلى أغراضها الكبرى قبل أية دولة أخرى. وتقتضي مفهوماً سهلاً للعلاقات الدولية لا يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتغيرة لهذه العلاقات. إن التوازن المبحوث عنه يرتكز على مفهوم دفاعي، هو الخوف من الإعتداء الفرنسي. وطالما أن هذا التهديد قائم، وطالما أن الجميع متنبهون له، فهو يكفي لتبرير توازن القوى.

وبرزت مشاكل جديدة، أو مخاطر مختلفة، في حين أنه كان يتوجب إعادة النظر بطبيعة التوازن. في مثل هذه الحال بدا من الصعب العودة إلى الإجماع السابق، إذ أن التهديد لا يمكن أن يرتدي طابع الضخامة الشاملة إلا أثناء الأزمنة الثورية؛ وعندها فقط يستطيع التحالف الدفاعي أن يجمع بين كل الدول. واستمرارية حالة السلم بالذات تساعد على تفكيك كل حلفٍ عقد أيام الحرب، إذا لم يحدث شيء لتثبيته غير ذكرى المخاطر المشتركة.

إلا أن الحال في سنة ١٨١٣ لم تكن قد وصلت إلى هذا الحد. «فالجيش الأكبر» النابليوني قد هزم، وعزلة إنكلترا أخذت تنتهي، وعاد كاستلري يخرج مشروع بيت من ملفاته، وأرسله إلى كاتكارت مقروناً بالكتاب التالي: «ربما كان من الصعب منذ الان اتخاذ موقف من تنظيم أوروبا السياسي.. إن النقاط الرئيسية المتفق عليها فيما بيننا هي أننا إذا أردنا ضبط فرنسا، فإننا بحاجة إلى جيوش كثيرة. وعلى بروسيا وروسيا

والنمسا... أن تكون أقوى ما تكون. وعلى الدول الثانوية إن لم تجبنا إلى طلبنا المساعدة، أن تدفع ثمن رفضها... ولكي أساعدك على دعم مطالعتك أبعث إليك... ببرقية استخدمت سنة ١٨٠٥ كأساس للاتحاد الكونفدرالي.

ومن المحتمل أن أمبراطور روسيا، لا يجوز، في مقره العام، هذا المستند المهم (... وأذكر تماماً أني ناقشت تفاصيله أكثر من مرة مع مستر بيت «قبل قيامه بتحريره»). وقد تكون بعض المقترحات قد أصبحت حالياً غير قابلة للتطبيق. ومع ذلك يبقى هذا المستند مشروعاً أولياً فخمًا فيما يتعلق ببعث أوروبا ويطيب لي أن تعمد سيادتكم إلى تلخيص مضمونه في مقترحات واضحة ومن ثم ملاحظة ردة فعل جلالته الأمبراطورية عليها». وهكذا قدر لمشروع بيت أن يكون هيكلية سياسة كاستلري. والنجاح الذي تُوجب به هذه السياسة بلغ درجة مكنت كاستلري، سنة ١٨١٥، من أن يقدم إلى مجلس العموم، مشروع سلفه كتبرير لاتفاقات فيينا.

إلا أن الوضع، في نيسان ١٨١٣، لم يكن قد تبلور بعد. ولم يكن بإمكان أحد أن يعرف ما إذا كان الاتجاه هو نحو السلم أم نحو الحرب، وإذا كانت هناك حرب، فأية حرب هي؟ وظل التحالف بحاجة إلى تجميع... وجيش نابليون الجديد لم يكن بعد قد أثبت جدارته.

وفيما كان كاستلري «يقضم أنامله» كانت النمسا تتابع سياستها الملتوية وتتكلم في الوساطة. ولم يكن باستطاعة الحارس الرئيسي لهذا التحالف أن يفعل شيئاً قبل أن تدخل هذه الوساطة حيز التكوين. إلى هذه المهمة انضم مترنيخ. وإلى أن يتم مهمته كان مقدراً لكل شيء أن ينتظر.

④

التوازن السّياسي بنَظر مُترنيخ

I

سبق لمترنيخ أن كتب: «إن السياسة قد تشبه «تمثيلية» ذات فصول متعددة، لا يمكن إيقاف تسلسلها بعد أن يرفع الستار. إذ يستحيل بعد ذلك القول بأن العرض لن يتم. ولسوف تمثل القطعة، سواء من قبل ممثليها الأصليين.. أو من قبل المشاهدين الذين يصعدون إلى خشبة المسرح... إلا أن الأشخاص الأذكياء لا يرون في ذلك جوهر المشكلة. فهذه بنظرهم ترتكز على معرفة ما إذا كان الستار سيرتفع أم لا، وما إذا تأمن حضور الجماهير، وما إذا كانت التمثيلية ذات طابع جوهري ذاتي». عندما انتهت سنة ١٨١٢، كان الستار قد ارتفع إنما على مشهد غير منتظم يقوم فيه مصمم غشيم بتحريك الأشياء المساعدة إلى أن تصبح في وضع يلائمه هو. أما الفنان الأصيل فلم يكن في وضع يمكنه من كشف خطته الموجهة كاملة، فيما كان يحاول أن يقاوم بعناد أولئك الذين يريدونه أن يتعجل.

وعندما عرض مترنيخ مساعيه الحميدة على نابليون من أجل التفاوض على سلم شامل، فقد أبحر في سياسة يعلم هو أنها لا رجعة فيها ممكنة. ولو أنه رغب، فقط، في التخفف من العبء المزعج الذي يلقيه على عاتقه التحالف مع فرنسا، لكان توسط من أجل إقامة سلم منفرد مع روسيا، أو لانكفأ بعدها إلى مواقع حيادية فيما لو منيت مساعيه بالفشل.

ولما كان هدفه هو السلم العام، فقد وضع مصالح النمسا في الميزان وبصورة مباشرة خالصة بحيث أنه إذا رفض نابليون الشروط التي كان مترنيخ قد وضعها، فلا يعود أمام هذا الأخير من خيار إلا الوقوف بجانب أعدائه. وتحدد هذه الشروط أوروبا الوحيدة التي تتناسب مع أمن النمسا، في خطوطها الكبرى على الأقل. ومترنيخ بزعمه

أنه سبر غور نفسية نابليون . لم يعد يستطيع الوقوع في الوهم حول ردة فعل هذ الأخير، لا لأن الشروط تعجيزية، بل لمجرد كونها شروطاً (تملى على نابليون).

وإذاً وبوعي كامل لخطورة القرار أخذ مترنيخ يتذرع في حملته الدبلوماسية، باسم الحلف مع فرنسا إذ بموجب هذا الحلف، يُعتبر موقف النمسا ذا أهمية بالغة داخل التحالف ضد فرنسا، وأهميته واقعة لا تقبل الجدل.

ويتوقف فشل هذه الحملة على مجرد الشك بإخلاص النمسا، وكل مبادرة يمكن أن تبعث على الشك في دوافع النمسا يجب تفاديها: وكانت فيينا تتملص من طلبات روسيا التي كانت تطالب بموقف واضح فلا تجيب عليها؛ وعندما أرسل اللورد كاتكارت رسولاً يدعو النمسا إلى إعلان الحرب، أجاب مترنيخ أنه يجهل من هولورد كاتكارت، وعندما أصبح مستعداً لها، فقد أرسل يتعامل مباشرة مع إنكلترا في لندن بالذات. ولما كانت إمكانات النمسا في المساومة تتعلق بوهم الإستقلال، فقد أصبحت حرية العمل هي الهدف المفضل. وبهذا كتب مترنيخ في أول كانون الثاني سنة ١٨١٣ «أول اهتماماتنا هو الإستقلال. إن حصول الخصمين المتنازعين على انتصارات كبرى دون أن تنهك قدرتها العسكرية، من شأنه، إن تحقق أن لا يجلب للنمسا إلا خذلاناً جديداً. . . إلا أن بلدنا يستمد قوته، في مطلع سنة ١٨١٣، من الإنهاك الذي يعتري البلاطين الامبراطوريين الآخرين. ولهذا السبب فإن سياستنا الفرنسية الحالية مدموغة بالإستقلال وكل يوم يمر لا يعمل إلا على تقوية المظهر الإيجابي لهذا الشعور»[1].

وعلى كل كانت قضية الإستقلال ذريعة غريبة، وهذا واضح من التواء القرارات المبنية على هذا الاستقلال ومن صيغة الكلام المتبادل، ثم من التردد في الإستجابة لرغبات نابليون.

إلا أن هذا الإستقلال رغم ممارسته تحت غطاء الخضوع، لم يكن قليل الفعالية. فقد تجلى، أولاً، من خلال التعليمات المعطاة إلى بوبنا، الموفد النمساوي إلى نابليون تحت ظاهر حجة تكييف التحالف بحيث يتلاءم مع تطورات الوضع، ولكن، في الواقع من أجل استكشاف نوايا «الفرنسي»، ومن أجل استباق كل مفاجأة مزعجة من جانب فرنسا. وبحكم تخصيصها لإطلاع نابليون عليها، أشارت هذه التعليمات، مرة

(١) N.P. VIII P 190

أخرى، إلى مسألة الوساطة النمساوية، وقرنتها بحرية التصرف بالجيش الإحتياطي الذي يمثل نواة قوة النمسا. وكالعادة، تبتدىء المذكرة باشارة مبهمة إلى انكسار نابليون: بالرغم من سلسلة من الأخطاء ومن انعدام العبقرية العسكرية انعداماً كاملاً، خرجت روسيا منتصرة. وانتصارها له أبعاد لا تحصى. يقول مترنيخ: «خلال العشرين سنة المنصرمة تعلم الأوروبيون كيف يقيِّمون القوة العسكرية. ولا يمكننا بالتالي «خداعهم» حول النتائج المحتملة للأحداث الأخيرة». هناك حلٌ واحدٌ ممكن: السلم، وتكون النمسا واسطته، لأنها إن كانت مخلصة لنابليون فهي أشد اخلاصاً لمواطنيها. فإذا قُيِّضَ للحرب أن تستمر، رغم ذلك فمن المؤكد أن القضية المشتركة سوف تتأمن بشكل أفضل بفضل انكفاء الجيش الإحتياطي النمساوي ومعه هيئة المراقبة نحو غاليسيا. وهذه الهيئة تشكلت سنة ١٨١٢ بناء على إذن من نابليون بعد أن كان مترنيخ قد «اخترع» من العدم «تهديداً» روسياً.

وهكذا، وفيما كان النمساوي يشير الى الإطار النفساني للإستقلال، عمد إلى جمع الموارد من الرجال اللازمين لسياسته. وسرعان ما سوف يتعلم نابليون أن «القبضة» المسرفة في حبها قد تقتل هي أيضاً.

وكانت المبارزة الدبلوماسية التي تلت ذلك، رهيفة رهافة «لا» اليابانية، في حين أن قواعدها كانت معقدة جداً. والفريقان، زيادة على ذلك، كانا يحرصان على إخفاء المعنى الحقيقي للصراع، وعلى التمسك بالمظاهر، وعلى ترك جميع الأبواب مشرعة. والأمر الذي كان يحمل نابليون على هذا التكتيك هو رغبته في إعادة تكوين جيشه، واستدراج النمسا الى خطّه، واستعمال اللطف أو التهديد، حتى يرأب الجيش النمساوي البري الثغرة المفتوحة بانهيار «الجيش الكبير».

واعتمد مترنيخ بدوره، هذا الأسلوب في المفاوضات، إنما اضطرته إليه حاجته إلى الوقت، حتى يتوثق من مدى تصميم حلفائه المزعومين، وحتى يؤمِّن مؤخرته إن هم خذلوه، وحتى يجمع القوات التي يمكنها تحدي نابليون دون أن تتعرض النمسا لهجوم القوات الفرنسية الصاعق. وكانت حرب تصبُّر وتحمُّل توجه فيها الضربات مع احترام آداب اللياقة، وتقبل بتكتم كما لو لم يكن هناك من فارق بين الظاهر والواقع. وكانت أيضاً تجربة، صبر، لأن الوخزات يجب أن تقابل بالابتسام، على اعتبار أن الإزدواجية هي من لزوميات الحياة. والرجل الذي اعتاد على اعطاء الأوامر لا يمكنا أبداً، أن يتعلم فن التفاوض، ذلك أن المفاوضة تقتضي اعترافاً بحدود السلطة

فبالنسبة إلى أمة واقعة في وسط أوروبا، ليس لها من أمان إلا في عالم تكون فيه المفاوضة في أساس العلاقات العادية. أما بالنسبة إلى نابليون، فلا بد من التسليم باستمرار السيطرة الفرنسية أولاً، وكل شيء رهن بذلك. أما بالنسبة إلى مترنيخ فكل شيء متعلق بقدرته على الحد من السلطة الفرنسية.

وكان الحوار الذي يتم غريباً. ولم يؤد إلى نتيجة، لأن كل فريق كان يتردد في الإفصاح، بصراحة عن موقفه. وخلال حديثه الأول مع بوبنا، في ٣١ كانون الأول، ركز نابليون على ضخامة موارد فرنسا، وعلى عزمها على مهاجمة روسيا مرة ثانية. وأصر على مضاعفة أعداد الجيش الإحتياطي النمساوي. واستلم مترنيخ بدوره طلباً بهذا المعنى، من قبل سفير فرنسا في فيينا،فأجاب في ٣ كانون الثاني، بأن العودة إلى مثل هذه الحرب التي «لا مبرر لها سياسياً» يعني إضعاف الملكية معنوياً. ثم جاء التهديد حين أضاف: لقد كان من المهم دائماً بالنسبة إلى النمسا، أن تقدِّر تماماً الموارد الفرنسية بحيث أنها لا تستطيع أن تغفر لنفسها الخطأ حول مقدار هذه الموارد الفعلي.

فضلاً عن ذلك أن النمسا قادرة على التمييز بين جيش من المجندين وجيش محترف. وجادل، باسانو، السفير الفرنسي، في التقديرات التي اعتمدها مترنيخ حول موارد فرنسا الحقيقية. ثم أضاف بأن مراقباً نمساوياً جديراً بالثقة سوف يرسل إليه من باريس كل الإيضاحات حول القوة الهائلة المتوفرة لدى نابليون. ولم يقع التهديد الذي تضمنته برقية مترنيخ بتاريخ ٩ كانون الأول، والذي يشير إلى الخمسين مليون إنسان المقودين بإرادة فيينا وحدها، في أذن صماء. ولم يثن هذا الأمر باسانو من أن ينبه مترنيخ إلى أن النمسا وفرنسا إن اضطرتا إلى الحرب ، فإن حربهما سوف تكون حرب حياة أو موت وإنها لن تكون أبداً حرباً سياسية.

وكان مترنيخ يعلم كذلك جيداً. ولكن الغاية بالنسبة إليه لم تكن تبادل الإتهام،، ولا التهديد بالقوة طبعاً. ولذا لجأ إلى الملاطفة. فأجاب: كيف يمكن لأحدٍ أن يتهم النمسا بمقارنة مواردها بموارد فرنسا، وهي التي لا تحاول شيئاً غير حماية أراضيها ـ وهي أراضي حليف لنابليون ـ من المد الروسي؟

إن هذه النمسا التي تتحكم برقاب خمسين مليون إنسان ـ قال مصراً وبشكل غامض في خلاصة حديثه ـ وهذا يعني تلميحاً إلى قوته ـ ألا تستحق، بدلاً من الريبة والخشية، دعم فرنسا الأدبي لها؟ في هذه الأثناء، وفي ٧ كانون الثاني، وجه نابليون

رسالة إلى امبراطور النمسا كلها تبجيل وتفخيم، فصَّل فيها مجدداً موارد فرنسا، ثم طلب مضاعفة عدد الجيش الإحتياطي النمساوي، وحق مرور الجيوش الفرنسية عبر النمسا، مقابل معونات من باريس.

وبعدها أصبح كل شيء متعلقاً بمصير الجيش الإحتياطي النمساوي، الحسن الإعداد والذي يمثل الآلة الضرورية لكل استعراض عضلات. وتمَّ للنمسا الحصول على حرية التحرك السياسي وهو مطلبها الأول. إذ، عقب محادثة بوربا مع نابليون أعلن هذا الأخير موافقته على جهود السلام التي تقترحها فيينا، مع التوصية الملحَّة، بزيادة أعداد الجيش الإحتياطي، وهكذا دلل نابليون على مدى خطأه في التقدير. فعزا تقلب النمسا إلى جبنها وأخذ يحاول تهدئة ما ظنه مخاوف، بتشجيع فييناعلى وعي قوتها، ومترنيخ بسعيه ليؤمن لنفسه موقع قوة، إنما فعل ذلك لكي يستطيع تحدي نابليون عندما تدعو الحاجة. وكان نابليون يرى في الجيش الاحتياطي النمساوي الدرع الذي يستطيع بظله إعادة تكوين جيشه في حين أن مترنيخ كان يرى فيه نواة الإستقلال الوطني. ولم يكن باستطاعة الكورسيكي الحديث النعمة، الذي يخلط بين العلاقات الولائية والعلاقات الخاصة، أن يتصور أن أباً يستطيع إعلان الحرب على الرجل الذي تزوج ابنته. أما آل هابسبورغ، فقد علمتهم خمسة قرون من الحكم أن «التاريخ» يسمو بالأفراد، ولذا فهم لا يهتمون إلا بكل ما يؤمن دوام سلالتهم.

وأجيز لشوارزنبرغ قائد الجيش الإحتياطي، أن يتفاوض مباشرة مع نده الروسي. واستغل هذا الإذن لكي ينظم «لعبة حرب» Kriegspiel يحسده عليها جنرال صيني بتعقيدها. وها هو يلح على زميله الروسي بنقل مسرح العمليات من الجنوب إلى الشمال النمساويينْ، ثم القيام بحركة التفاف لا تترك لهؤلاء من خيار غير الإنكفاء نحو غاليسيا. ووافق مترنيخ على المناورة وأمر أخيراً الجيش الإحتياطي بالتراجع نحو كراكوفيا. وفي ٣٠كانون الثاني أعطي شوارزنبرغ الإذن بعقد هدنة ذات أمد غير محدود.

وهكذا تمَّ إنقاذ الإحتياطي النمساوي. واستردت فيينا حرية التحرك في أعقاب مناورة دبلوماسية غاية في الذكاء تقريباً. فأرسلت كتابين إلى نابليون، باسم امبراطور النمسا، بوحي من مترنيخ. الأول جواباً على إستيضاحات ملحة من نابليون مرسلة في ٧ كانون الثاني، والثاني يعلن تراجع شوارزنبرغ، عن خَط الفستول. وكان الكتاب الأول مؤرخاً في ٢٣ كانون الثاني، ويتوج بعبارات الصداقة الأبدية مقرونة بسرد

لسلسلة الهزائم الفرنسية، الأمر الذي يبرز بصورة غير مباشرة موقف النمسا القوي نسبياً. «. . . لقد علمت باحساس مملوءٍ بالألم أن جلالتكم لا تمنحني الثقة . . . . التي استحقها حسب ما أعتقد، بعد أن قدمت لها العديد من الشواهد على رغبتي الصادقة. . ولا أضلل نفسي أي أنني لا أعزو إلى القيمة العسكرية للعدو، سوء طالع حددته ظروف تخرج عن طاقة البشر. . . إنني بعيد جداً عن التشكيك بكفاءات فرنسا العسكرية، بل بالعكس، إنني عليها أتكل. . . من أجل الأمل في السلم». وقرن مترنيخ بهذه العبارة الساخرة تفصيلات حول القوة الفرنسية، وانتهى إلى استنتاج مخالف تماماً لرغبات نابليون، أي أنه يرى في هذا سبباً آخر للبحث عن السلم.

ويضيف الكتاب، أن النمسا، في الواقع، تتجاوز رغبات نابليون، انها لن تكتفي بتجنيد ستين ألف رجل بل مائة ألف «وهذا العدد يقف في خاصرة العدو، وسوف يستخدم لتخذيل روسيا ولتعقيل انكلترا». حتى هذه العبارات المفخمة تؤدي في النهاية إلى أن تتخذ كحجة إضافية لصالح السلام، إذ أن الأمل بالسلام وحده يمكن أن يُقنع الشعوب التي تتألف منها النمسا كي تقدم التضحيات اللازمة لتكوين هذه الجيوش. والكتاب إذاً هو بآن واحد رفضٌ وشركٌ. فالنمسا بإسم المجهود المشترك ترفض كل طلبات نابليون. وهي، من جهة ثانية، تجعل من هذا الرفض المحرك الذي يدفع «بالفرنسي» إلى مزيد من الإلحاح في طلب وساطة النمسا. أما الفقرة التي تعلن بأن هذه القوة الجديدة يجب أن تستخدم ضد الدولة التي في نظر الوزارة النمساوية تعمل ضد السلام، فقد ترك مترنيخ أمر تحقيقها للمستقبل.

والرسالة الثانية، مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني، وهي تعبر عن أساس الموقف النمساوي. ولهذا فهي توضح بجلاء أن هذه القوة المؤلفة من مائة ألف رجل، والتي كونتها فيينا تكرماً منها، لن تستخدم للدفاع عن فرنسا بل للدفاع عن النمسا.

ومهما كانت اللهجة مطيعة، فقد وضح تماماً، بعد الآن، أن طريق بولونيا أصبحت مفتوحة. وبصلافة تشهد بقناعة مترنيخ المتعاظمة بأنه الأقوى على صعيد دبلوماسية الدواوين، تفسّر هذه الرسالة بأن تراجع المقر العام «للجيش الأكبر» - هذا الجيش المزعوم كما يهزأ الكاتب في رسالة أخرى أرسلت مع نفس الحامل - قطعت العلاقات مع شوارزنبرغ. «في مثل هذا الظرف الخطر الذي اضطر فيه ممثل جلالتكم إلى ترك مقره العام، وجدت نفسي مكرهاً أن أرعى مصالح جيشي الإحتياطي باتخاذ

تدابير مباشرة. . ولست أشك بأن أوامري تتوافق مع رغبات جلالتكم(١)». وكما أفاد بوبنا، عندما قرأ هذا المقطع أمام نابليون، لم يغضب هذا غضباً شديداً، بل أبدى تأثراً عميقاً، واندهالاً من تطور الأحداث تطوراً غير متوقع. لقد كان نابليون عندئذ على وعي تام بجدية الأمر.

إن سحب الجيش الإحتياطي ووقاحة مترنيخ هما الدليل الواضح على ضعف نابليون أكثر مما هما دليل استقلال. ولأول مرة لم يستطع نابليون إلا الموافقة على تدابير لم يكن ليلاقيها، في أي ظرف آخر، إلا باعلان الحرب.

وتعتبر ردة بروسيا وردة النمسا ذات دلالة على مشاكل العصر رغم اختلاف كيفية حصول كل منها. فعندما وقع يورك آمر الجيش البروسي الإحتياطي، عقد الهدنة في طوروغجن، اعتبر قراره كرمز للاستقلال القومي. وككسب للحرية المستردة من الأجنبي. ولكن ملك بروسيا سرعان ما تنكر للقرار بعد أن تذكر نابليون المنتصر في ينا واورستيت Auerstaedt . وبالمقابل ارتدى سحب الجيش الإحتياطي النمساوي مظهر قرار الدولة، وقد قدم لنابليون بهذا الشكل. لقد قطعت بروسيا علاقاتها بنابليون عند مخالفتها للمعاهدات القائمة. أما النمسا فبإسم هذه المعاهدات استردت حريتها للعمل. والسؤال المطروح هو: هل تبنى السياسة على الحماس الوطني عند الأمة أم على الدراية الوزارية؟ والحرب هل هي بين الشعوب أم بين الدول؟

تلك هي خيارات سنة ١٨١٣. أما مترنيخ فلم يكن يشك في الخيار الواجب بالنسبة إلى النمسا. بناء الهيكليات التي تجعل هذا الخيار ممكناً، هذا هو الهدف القريب.

II

لو تيسر لكاستلري أن يطلع اطلاعاً تاماً على مقاصد مترنيخ لما أظهر مطلقاً مخاوفه تجاه الإتفاقات بين فرنسا والنمسا. والآن بعد أن استرد مترنيخ حريته، فقد أخذ يركز جهوده في نفس الإتجاه. يجب أن يبقى الوضع على تغير، وأن لا يجمد. ويجب استجلاب الدول الأخرى حتى يتم التوصل إلى تجميد حركة نابليون. ولم يكن مترنيخ ليجهل أن الطريق الذي سارت عليه النمسا تقتضي منها معارضة انتصار فرنسا انتصاراً كاملاً. لأن الحد من سلطة نابليون ربما تجعله يقبل باستقلال النمسا ذاتياً، إذ لا يعود

(١) Voir texte dans Oncken, I.P. 407.

أمامه من خيار آخر. أما إذا انتصر على كل الجبهات فمن المحتمل نوعاً ما أن ينسى هذه الصداقة التي سببت له الشلل وهذه الوساطة التي عزلته.

لقد هدف تراجع الجيش النمساوي إلى غاية مزدوجة: تجميع القوات المسلحة النمساوية، وكشف الطريق أمام الغزو الآتي عن طريق بولونيا، ثم وضع تصميم الروس على المحك. لقد كان مترنيخ على يقين بأن بعض القادة الروس، بما فيهم كوتوزوف، القائد العام، كانوا يفضلون التوقف عن ملاحقة «الجيش الأكبر» عند حدود روسيا. ولكن هذا الخطر زال لأن بعض الجيوش الروسية أخذت تجتاز الفستول في ذلك الحين. وضخامة تحركاتهم كانت مرهونة على كل حال، في قسم منها، بالدعم البروسي. ذلك أن روسيا، بعد الخسائر التي أصابتها في السنة الماضية، لم تعد تمتلك الوسائل التي تمكنها من متابعة تقدمها نحو أوروبا الوسطى بدون معونة خارجية. وأخذ مترنيخ يحرض بروسيا على إعلان الحرب، وروسيا على متابعة المعارك خارج حدودها.

واستخدم مترنيخ هذا «التحرك» السياسي من جديد، لكي يبعد مجرى الاحداث عن الأرض النمساوية. وظل بعيداً إلى أن قامت روسيا بتوضيح أهدافها بصورة جلية. وانتصار روسيا كترددها هو أمر مخيف. وعند مترنيخ أسباب وجيهة تحمله على هذا. فقد وقع بين يديه المستند الذي حرره زارتوريسكي، المواطن البولوني، وذلك في «ظروف عجيبة» وربما بفضل اعتداء على الطريق العام، وهو أسلوب عزيز على قلب أفراد البوليس السري النمساوي. ويدعو هذا المستند إلى جمع كل المقاطعات البولونية في مملكة بولونية يكون عاهلها الرابط الوحيد مع روسيا[1]. وقد اعترض مترنيخ على قيام نابليون بانشاء دوقية فرصوفيا التي تعتبر في نظره كرمز للقومية البولونية، فليس من المعقول أن يترك هذه القومية تزدهر على أنقاض انكسار نابليون، ويدل الأسلوب الذي اختاره لتسوية هذه المسألة، وبآن واحد، على نبوغه في المراوغة وعلى إيجاد الحلول المبتكرة. ووصلت المستندات المصادرة إلى نابليون. وهكذا اثبت مترنيخ اخلاصه في مسألة كان من الأعقل نشرها بواسطة الصحافة الفرنسية من دون الصحافة النمساوية. وبذات الوقت بيّن لنابليون عدم جدوى كل أمل بسلام منفرد مع

(1) Voir le texte dans Oncken, I, P. 219. et suiv.

روسيا[1]. إذ كيف يمكن لهذه الأخيرة أن تفكك دوقية فرصوفيا، صنيعة نابليون بالذات، دون الحصول، قبل، على نصر حاسم؟ وهكذا بدأ النزاع البولوني. وسوف يستمر سنتين ليغرق أوروبا في حرب جديدة. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه، الآن الجدل حول مستقبل بولونيا. ولم تكن بروسيا بعد قد أفصحت عن نواياها، وروسيا، بدون معونة، لا تستطيع متابعة تقدمها على التربة. في ذلك الحين أوفدت بروسيا كنسبيك إلى فيينا لاقتراح عقد حلف مع النمسا ولأخذ مشورتها.

وكانت بروسيا تواجه معضلة ليس لها حل ظاهر. فقد أدت هزيمة سنة ١٨٠٦ إلى جعلها دولة من المرتبة الثانية واقتطعت أراضيها بما يعادل الثلثين. ودلت حملة روسيا على أنها أي بولونيا مجرد تابع لنابليون، واستخدمت يومئذ كمستودع تموين «للجيش الأكبر» وحارب جيشها الإحتياطي تحت إمرة فرنسية. والآن والمحدلة الروسية تتقدم نحو الغرب، بدا أن مصير بولونيا ينتظر هذه البروسية التي أقامها فردريك الكبير، بالجهد والإرادة القوية. دولة كبرى. والوزارة البروسية، وقد غشيتها ذكرى عجزها السابق، وقفت تتأمل مجريات الأحداث الحاضرة، مشلولة من خيفة المخاطر المتلازمة مع الأحداث: عودة الهجوم الفرنسي، أو الانتصار الروسي الكامل أو اندلاع العواطف الشعبية أو وقوف النمسا على الحياد. وإذا كانت الوزارة البروسية تستطيع تحديد سبب مخاوفها، فهي لا تعرف لا طبيعة أهدافها، ولا إتساع مدى سلطتها. والتقدم الروسي لا يزيد مشاكلها إلا تعقيداً. وكان المبعوثون الروس يحضونها على المجاهرة بعدائها لنابليون، وإلا فإن القيصر، سوف يقتطع لنفسه بروسيا الشرقية، في حال انتصاره. في هذه الأثناء، اجتاحت موجة من الحماس الشعبي هذه الدولة التابعة، وقام ستين، وهو وزير سابق، يدعو المحافل التشريعية في بروسيا الشرقية للاجتماع متحدياً الملك. وكانت الوزارة أمام خيارين: الحرب المدمرة أو تفكك البلد، لا ثالث لهما وهكذا أصبحت مهمة كنسبيك مجرد محادثة. وأضاف هذا يقول:

لا يجب ترك بروسيا في عزلتها بين دولتين على حدودها: روسيا وفرنسا.

عندئذ وجد مترنيخ نفسه في موقف دقيق. وخلافاً للعقلية الضيقة التي كانت تعتمل في نفوس ممثلي «المدرسة النمساوية» فإنه كان دائماً يرى أن بروسيا قوية هي الشرط الأول لضمان أمن النمسا ولضمان التوازن الأوروبي. إلا أن بروسيا سنة

(1) وحتى لا يبقى لدى نابليون أدنى شك في عزلته، وبالتالي وفي أهمية النمسا، أقنع مترنيخ، ستاكلبرغ، سفير روسيا في فيينا، أن يوقع معه كتاباً إلى نابليون يشير إلى استحالة إقامة سلم منفرد بين روسيا وفرنسا Luckwaldt, P. 133

١٨١٣ لا يمكن أن تكون قوية إلا على حساب فرنسا، وليس بواسطة حلف مع النمسا. ومثل هذا الحلف، عدا عن أنه يضع حداً للوساطة النمساوية قبل أن يبدأ الحلف بإعطاء مفعوله عملياً فإنه يقوي «حزب السلام» في بلاط بروسيا. وكان ممثلو هذا الاتجاه يرتأون إقامة منطقة حيادية في أوروبا، تفصل بين المتخاصمين الكبار، كما لو أن الحياد هو فعل إرادة مستقلٍ عن الدعم المادي: وإذا كانت النمسا، على كلٍ، قد رفضت العرض البروسي للتحالف، فإن هذه قد ترتمي في أحضان روسيا، ممهدة بعملها هذا السبيل لدخول النفوذ الروسي إلى أوروبا الوسطى، فكيف يمكن، في هذا الجو، إدخال بروسيا في حرب وبالوقت نفسه الاحتفاظ بإمكانية التعاون معها فيما بعد؟ وكيف يمكن توريط روسيا، وبالوقت نفسه تفادي صيرورتها قوية جداً.

وتخلص مترنيخ من هذه المعضلة، بالاستنتاج أن مصالح النمسا ومصالح بروسيا واحدة إلى درجة انعدام ضرورة قيام حلف ظاهر بينهما. وكانت النمسا ترسل نسخاً عن برقياتها المرسلة إلى باريس، وبصورة منتظمة إلى الحكومة البروسية لكي تثبت لها موقفها المتمادي بالاستقلال عن باريس. وسوف يخطو مترنيخ في هذا السبيل خطوة جديدة. وخلال حديثه الأول مع كنسبيك، طمأن هذا الأخير، بأن النمسا لا تخشى قيام حلف بين بروسيا وروسيا، بل على العكس، تنظر إلى ذلك بعين الرضى، لأنها ترى فيه وسيلة لمعرفة مدى عزم الروس، وتصميمهم. وتابع القول في برقية أرسلها إلى سفيره في برلين وفيها يوحي بأن على بروسيا أن تعيد تكوين جيشها في سيليزيا بحجة الدفاع عن الأودر، خلافاً لما يدلي به الجنرال يورك من رأي بشع.

ومترنيخ، وهو يبين لبروسيا بأن الدولتين الوسطيين، يمكنهما أن تلعبا لعبة النمسا، يقوم بتوحيد مصالح بلاده مع المصلحة البروسية. وإن هو لم يتورط بعد في مساعدة بروسيا حتى تحقق أهدافها، إلا أنه لن يسمح بعد ذ لك بأن تتحمل هذه الأخيرة النتائج القصوى للغضبة النابليونية.

وإذا كان مترنيخ يتمنى تحولاً بروسياً حتى يجتذب روسيا إلى أوروبا الوسطى، فإنه يريد بذات الوقت أن لا تتورط بروسيا كثيراً وأن تبقى هناك إمكانية تعاونٍ في المستقبل، خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة البولونيه. وبروسيا، المسنودة بالنمسا يجب أن تستخدم كحاجز يصدم مطامح روسيا، وأن لا تكون أداة في يد سياسة القيصر. والموقف المتحفظ الذي تقفه النمسا حالياً، يجب أن يثبت لمحاورها أنه مؤقت تمليه اعتبارات تكتيكية، وأنه لا يهدف إلا للوصول، بصورة أفضل، إلى الهدف المشترك. وكان

الأسلوب الذي اختاره مترنيخ نموذجياً بالنسبة إلى أسلوبه المفضل في التصرف غير المباشر. المسألة تتعلق بتحليل الرغبات النمساوية، المدونة في ١٤ كانون الثاني من قبل كنسبيك، والمصححة من قبله (مترنيخ)، ثم المرسلة إلى برلين مقرونة بإعلان تبرؤ منها، في حال وقوع البريد الدبلوماسي بين يدي الفرنسيين[١]. تبدأ المذكرة بمقارنة بين واقع النمسا وواقع بروسيا. وفيها أن هذه الأخيرة، عندما وقعت معاهدة تحالف مع فرنسا، اضطرت إلى الخضوع للأقوى وأن لها الحق أن تكسر أغلالها حالما تتراخى القبضه. والنمسا من جهتها، يجمعها بفرنسا زواج، ومعاهدة وقعت بحرية ظاهرة، لا تستطيع أن تنقلب رأساً على عقب دون أن تنال من كرامة عاهلها. ولذا فهي تحرص على استرداد حريتها بموافقة نابليون، وعلى فرنسا نفسها أن تعفيها من موجباتها. وقد تحقق هذا الهدف فعلاً. فمنذ اللحظة التي قبل فيها نابليون بوساطة النمسا تغير وضع هذه تماماً.

وتشير مذكرة كنسبيك بالرغم من أن النمسا قد استردت حرية تصرفها، فإنها لن تتحرك قبل أن تعمد روسيا إلى توضيح نياتها. وإلى أن تفصح هذه عن هذه النوايا. فإن فيينا تكتفي بالتدابير التالية: يتحرك الجيش الإحتياطي النمساوي ببطء نحو سيليسيا؛ وأثناء التقدم الروسي، تتسلح كل مقاطعة بمجرد وصول الجيوش القيصرية إليها أما حلفاء فرنسا وإن شلتهم استعراضات القوة فعليهم طوعاً أو كرهاً أن لا يستسلموا للمطالب الفرنسية والهدف من النشاط «السلبي» الذي تبذله النمسا هو إرغام روسيا على استغلال وضعها القوي وتشجيع المانيا لكي تعمل من أجل تحرير نفسها دونما الإتكال على جهد بطولي منفرد من جانب النمساويين.

وهذا ما يثبت أن مترنيخ قد عرف كيف يستفيد من أحداث سنة ١٨٠٥. إن التحالف يجب أن يضم حداً أقصى من المشتركين، وعلى النمسا أن لا تتورط قبل أن تكون المخاطر قد تدنت. والمقطع التالي يكْشف بأن تعليمات سنة ١٨٠٩ لم تُنس أيضاً. وهدف النمسا النهائي محدد كما يلي: «تحالف ضخم وارادي في وسط أوروبا، قائمٌ على استقلال الدول وعلى ضمان الأموال. وهكذا يزول التحالف الحالي القائم على الإلزام ليحل محله نظام أكثر عدالة. . . . وتحارب كل محاولة توسع ترابي من أية جهة صدرت». هذا الفعل الإيماني القائم على الشرعية، والذي بإسمه تقترح النمسا

(١) Texte dans Oncken, I.P. 138 et suiv.

مقاومة نابليون، وزنت منه كل كلمة حتى يتأمن له أكبر قدر من الفعالية. والتحالف الإرادي يعني أن مترنيخ مصمم على معارضة أي توحيد لألمانيا قائم على الإستقلال الذاتي. أو إذا كانت العدالة يجب أن تحل محل الإكراه، فإن النظام الجديد سوف يقوم على ضمان الملكية. وهكذا تُصَد موجة الإصلاحات التي يرتأي حماس شعوب الشمال إطلاقها. فضلا عن ذلك كله لا تقود النمسا المعركة ضد نابليون بصفته فرداً، بل ضد السيطرة الفرنسية: وهي ليست مستعدة لاستبدال سيطرة عالمية كونية بأخرى.

وبهذا التحذير من مقاصد روسيا في بولونيا ومن مطامح بروسيا في ألمانيا، يوضح مترنيخ طبيعة الإلتزام النمساوي. والنمسا لا تقيم أملها في النجاح، على مثاليات جيل متحفز، بل على الحكمة الناشئة عن معرفة معاشة تاريخياً، ولا على حماس الجماهير، بل على تحليلها لعقلية الفاتح. وبهذا الشأن كتب مترنيخ في إحدى ملاحظاته الهامشية ما يلي: «كل السياسة النمساوية ترتكز على سلوكية نابليون. وهي تحكم في ضوء ما تعلمناه بالتجربة من هذه الشخصية. ومن الحكومات الأجنبية . ومن ألمانيا الجنوبية بصورة خاصة». وهكذا لجم رجل الدولة النمساوي الورع الأخلاقي لدى روسيا والعنجهية القومية لدى بروسيا لكي يحملها على اتخاذ تدابير واضحة من شأنها أن تعدل بصورة غيرْ محسوسة في البواعث الأدبية لجهودهما. ونتبح الوصولية الظاهرة التي تميزت بها هذه السياسة، الوصول على مراحل، إلى هدفٍ سوف يرفض بغضب إن كشف النقاب عنه آنياً ـ وخلت هذه السياسة من كل تصرف مسرحي، وعن عمد، أما التظاهر بعدم الاهتمام، فمن شأنه أن يضمن بصورة أفضل قيمة النتائج. واستطاع مترنيخ، بكثير من الحيل أن يقنع محاوريه بالصفة الشرعية التي تتميز بها الأهداف النمساوية، بحيث أن الدول الثلاث جميعها تقريباً كانت تعرض عليه تلقائياً تنفيذها بذاتها. ويتبين من مقارنة مضمون مذكرة (مموراندوم) كنسبيك بالاحداث التي تلتها، عدم وجود أي تناقض بين الإثنين. أما عدم تحقيق الكثير من المشاريع المهمة وعدم إيجاد مصرف للكثير من الطاقات فمسألة أخرى.

وإذا كان كنسبيك قد فشل في مهمته كونه لم يستطع الحصول على تحالف مع النمسا، فقد عاد بالتطمينات المؤكدة التي تتمناها برلين. لقد صرح امبراطور النمسا للمبعوث البروسي أن لا شيء ـ حتى خيانة صهر النمسا (نابليون) لبروسيا، لا يمكن أن

تشوه حميمية العلاقات بين البلدين .أما مترنيخ، فقد عرض بوضوح نوايا النمسا. وفي ٦ شباط، قرر ملك بروسيا، عندئذ، إنشاء أفواج المتطوعين. وفي الثامن من ذات الشهر، عاد كنسبيك بمهمة جديدة، إنما لدى القيصر هذه المرة. وهكذا ولدت معاهدة كاليز Kalise التي وقفت بروسيا بموجبها إلى جانب روسيا، وفيها تعهدت روسيا بنقل المعركة إلى وسط أوروبا.

III

وقد عمل مترنيخ، بتشجيعه بروسيا على الاتفاق مع روسيا، بشكل دل على أن النمسا تقاوم أي انتصار كامل من جانب فرنسا. لقد دقت ساعة تجميع التحالف بحجة مفاوضات السلام، بحيث يمكن التغلب على فرنسا بالذات.

وفي ٨ شباط، أي في اليوم الذي سافر فيه كنسبيك بمهمة لدى القيصر، أرسل مترنيخ تعليماته، بواسطة رسولين. فانطلق البارون وسنبرغ إلى لندن والبارون ليبزلترن، إلى مقر القيصر العام من أجل محاولة إقناع انكلترا وروسيا بقبول وساطة النمسا. المهمة شاقة. إذ يتوجب إيضاح طبيعة مشاكل الدولة القارية لبريطانيا، ثم إقناعها بأن حقيقة التحالف ضد نابليون ليست في ذاتها، أهم من الكيفية التي يمكنها بواسطتها الوصول إلى أهدافها، وأن النصر ليس فقط مسألة حرب، بل هو أيضاً مسألة اختيار مجال الحرب. أما القيصر فيجب إقناعه بأن الحلم الكبير لا يمكنه أن يحل محل توازن القوى الدولية. وتحقيق التحالف يتعلق إذاً بإمكانية جر انكلترا إلى فهم أهمية التوازن القائم على الشرعية، وجر روسيا إلى الاعتراف بوجود حدود يجب أن تعين وأن تعرف.

وكانت التعليمات الصادرة إلى المبعوثين تبتدىء بنفس المقدمة التي تبدأ بدورها بفذلكة منطقية واحدة هي: إن النمسا لا تطرح نفسها كحكم بل كوسيط. وإذا كان دور الحكم هو إملاء شروط السلام، فإن دور الوسيط هو نقل الشروط بين فريق وآخر. وإذا كانت انكلترا وروسيا تعرفان تحديد مصالحهما الحقة، فعليهما أن تحاولا تحويل الوسيط إلى حكم . وعلى كل، وقبل إمكان تحديد شروط أي سلم، يتوجب أولاً الاتفاق على القواعد الأساسية التي يمكن الانطلاق منها.

ولا يمكن التشكيك بأهمية هذه الملاحظات. إذ أن النمسا طرحت نفسها على

فرنسا كوسيط حكم وهذا يقتضي استعدادها للحرب من أجل فرض شروط السلام الذي تقترحه، هذا دون أن يعي نابليون بأن المبادرة النمساوية في مآلها هي ضد مصالح فرنسا كدولة وحيدة قادرة على تقديم التضحيات الضرورية. أما انكلترا وروسيا فعليهما تسهيل محاولة التوسط، وأن تحددا، لا شروط السلم، بل أن توفرا الاطار العام الذي يمكن أن يبرر المبادرة النمساوية. أما الثمن الذي تفرضه فيينا لقاء مساهمتها في الصراع فإسمه «الشرعية» وبعد هذه المقدمة يختلف مضمون التعليمات. فتلك التي حملها وسنبرغ إلى لندن هي دعوة إلى التفهم، وعرضٌ لطبيعة العلاقات بين دولة جزيرية ودولة قارية: «ان نظامنا السياسي لا يستطيع فهمه أولئك الذين يفضلون التسرع على القرارات الموزونة بروية، والحالمون الذين، يجهلون مواردنا وعلاقاتنا مع الدول الأخرى، فيتلهفون على رمي أنفسهم في المعمعة... وفي الأزمة الحاضرة، إن شاغلنا الأساسي هو اضطرارنا، في وضعنا الذي نحن فيه، إلى مقاومة نقل العمليات الحربية نحو وسط دولنا، وبكل ما نملك من وسائل... وتحويل حرب الشمال إلى حرب جنوب... يخفف عن نابليون عبء متابعة المعركة في أرض منهوكة. ومرة أخرى سوف يكون سيد الموقف. فإذا نظرت انكلترا إلى المصالح التي تربطها بالقارة، وإذا عرفت كيف تقدر قيمة... التوازن الأوروبي، عندئذ تعمل على الحفاظ على الدولة الوحيدة القادرة على لجم مطامح روسيا وفرنسا بآن واحد... وعليها أن لا تنظر إلى النمسا كدولة مصيرها الإنهاك في هذا الحين الذي لا شيء فيه يضمن النصر الحاسم. والذي يكون فيه للفشل أسوأ النتائج.... إننا نفقد كل مغانمنا من وضعنا الوسط... إن نحن لم نتسمك بالنظام الحالي....»(1).

وإذا كانت التعليمات التي حملها وسنبرغ تتلخص بالدعوة إلى التفهم من جانب انكلترا، فإن التعليمات التي حملها لبزلترن ترمز إلى الحذر من عشر سنوات من سياسة روسية غامضة(2). ويشير مترنيخ إلى أن الفرق بين روسيا وانكلترا هو أن الثانية أجدر بالثقة من الأولى، والانتصارات المدهشة المثقلة بالنتائج والتي حققها الروس مؤخراً لا يمكن إلاّ أن تقوي فيهم الميل إلى الحماس الورعي الذي هو ديدن بلاط روسيا. وغني عن القول أن عدم الاستقرار في المزاج الروسي يمكن لدبلوماسية ذكية أن تستغله. ومع ذلك يجب عدم التقليل من أهمية الخطر الماثل في شهوة السيطرة لدى الروس، وفي

(1) Voir le texte dans Oncken, I.P. 416, et suiv.
(2) Voir le texte dans Oncken I.P. 421 et suiv.

اعتيادهم على تشجيع الحركات الثورية، هذا فضلاً عن إمكانية لجوئهم إلى العزلة المتغطرسة عند أول انتكاسة. لهذه الأسباب كلها، أُجِّلَ سفر لبزلترن إلى هذا اليوم حتى يتبلور الوضع.

واستنتج مترنيخ باعتزاز الفنان الذي يضع اللمسات الأخيرة على عمله، بأن اللحظة الحاسمة قد حانت: «من المحتمل أن تكون بروسيا قد قررت تغيير سياستها، وفي بضعة أيام تكون الجيوش الروسية قد وصلت إلى نهر الأودر. وتكون قواتنا المتحركة قد اتخذت مواقعها في خاصرتها، وحتى في مؤخرتها. وكل عملية من جانب روسيا سوف تكون تحت رحمتنا. اذ باستطاعتنا تشجيعها أو إيقافها. لقد حانت لحظة المفاوضات». بهذه العبارات ذات اللهجة المبتذلة والتي توحي بأنه لم يسمع مطلقاً بالحماس الذي يقيم أوروبا الشمالية ويقعدها، أعلن مترنيخ نهاية المرحلة الأولى من سياسته، لقد بدأت اللعبة وليس بإمكان الفرقاء التراجع بعد. والمكاره التي تقيد الدول الأخرى هي التي تمنح النمسا حريتها. أما قوة هذه الدولة فنابعة عن حاجة الدول الأخرى إليها. هذا الظرف هو أفضل حين للتفاوض.

وعندما وصل لبزلترن، بعد «مرض» أعاقه في الطريق، في الخامس من آذار، إلى كاليز، في بولونيا، حيث المقر العام الروسي، أكدت له الأوضاع صحة تشخيص مترنيخ. لقد وقعت معاهدة التحالف مع بروسيا منذ أيام. وإذا كانت بنود هذه الاتفاقية تضمن لهذه الدولة سلامة أراضيها لما قبل ١٨٠٦، فإنها صامتة حول موقع هذه الأراضي. فاللغة الغامضة، والنص بأن الأراضي المقتطعة من المانيا الشمالية سوف تكمل الممتلكات البروسية، هذا ما يحمل على الإستنتاج: بأن القيصر عازم على استخدام الممتلكات البولونية من بروسيا في تحقيق مشاريعه في بولونيا. وبالرغم من أن مترنيخ كان على علم بهذه المشاريع فقد أمر لبزلترن أن يؤخر وصوله ما استطاع حتى يتهرب من هذا التعهد بالعمل المشترك الذي يسعى إليه بالحاح المفاوض البروسي. إن حمل روسيا على الإلتزام هو الهدف الأولي. أما المسألة البولونية، فمن السهل خَدْع القيصر عند بحثها فيها بعد. ووصل لبزلترن في اللحظة التي كان فيها الجميع يحتفلون بالمنعطف الحاسم الذي سار فيه الوضع، في حين كان المواطنون يسطرون المطالب للشعب الألماني. وبدا عندئذ أنه من غير الممكن بالنسبة إلى النمسا أن تتفادى هذه الموجة من الحماس.

وعندما يكون التحالف موضوع تفاوض فإن هذا الحماس قد يشكل خطراً. إذ

يحرم المفاوض من سعيه إلى الإختيار الحر، وهو الحجة الأكثر فعالية المتاحة خلال كل عملية مساومة. وقد ثبت هذا من مثال المفوض البروسي المطلق الصلاحية الذي قيد يديه الانفجار الوطني الذي قام به مواطنوه عندما وصل إلى كاليز. ولما كان القيصر متردداً بشأن المسألة البولونية، فقد وقع على التحالف، داعياً ملك بروسيا، مباشرة إلى إثبات حسن نيته. بل إن إندفاعه الحماسي في التزامه حدَّ من خيار بروسيا.

ولم تكن النمسا، من جهتها مستعدة للاكتفاء بالكلام كما أن التهديدات الثورية لم تكن لتهمها أيضاً. وقد سبق لمترنيخ أن صرح بهذا الشأن: «أن الدفاع عن الحضارة بكلمات تنفجر كفقاقيع الصابون عند النظر إليها من قريب ـ لا يؤدي إلى شيء ملموس. وعلى لبزلترن أن يحرص على أن يتكلم القيصر بشكل «ملموس».

وزيادة على التعليمات المعطاة للمبعوث النمساوي زود بكتابين مرسلين من عاهله إلى القيصر. ولم تكن لهجتهما الودية لتغطي انعدام أي اقتراح معين، فقد بدا منهما بوضوح أن النمسا لن تتورط لقاء وعد مبهم بصليبية أخلاقية . وكان على لبزلترن أن يلتزم بنفس الموقف المتحفظ بعد أن أفهمه مترنيخ أن مهمته تقتصر على استقبال المفاتحات والمكاشفات. وبعد أن تضايق القيصر أخيراً، سأل في ٨ آذار ما هو مطلب النمسا بالضبط. فأجابه لبزلترن ببرودة بأن على رومانوف أن يقدم بعض المقترحات العامة التي على أساسها يجري التفاوض. وتسترد النمسا كل ممتلكاتها القديمة. أما بروسيا فتكون مستقلة وتزاد رقعة أرضها. وتتحرر ألمانيا من النير الفرنسي. وأخيراً يعود آل هبسبورغ إلى امتطاء عرش الأمبراطورية المقدسة.

وما لم تستطع بروسيا الحصول عليه بالإصرار، ها هو يقدم إلى النمسا عرضاً من جانب روسيا. فهي لا تُضمن لها فقط أراضيها السابقة، بل تُعْطى ممتلكاتها القديمة. وأما مطامح القيصر في بولونيا فملجومة، إذ أن هذا الأخير قد تنازل تلقائياً، في جوابه، عن القسم النمساوي من بولونيا، ولم يبق إلا بعث الأمبراطورية الجرمانية المقدسة، وهذا أمر لا يهم مترنيخ، فقد صرح أمام هاردنبرغ، موفد الهانوفر، بأن الملوك الألمان بعد أن ذوقوا طعم الاستقلال الفعلي، لن يقسموا يمين الولاء للنمسا إلا ليهدموا قوتها تماماً. وإذا كان نابليون قد منع تفتت كونفدراسيون الرين، لأنه صنيعته، فما ذاك إلا لما اشتهر عنه من أنه لا يقهر، ومن تهديده باستعمال القوة. أما النمسا، بعد أن أصبحت لا تزن ثقيلاً بالنسبة إلى فرنسا، فهي لا تستطيع أن تتعرض للمخاطر المستقبلية المسلحة مع أمة يدعمها الأمراء الألمان الغاضبون. وألمانيا المكونة من دول مستقلة تجمعها المحالفات

أو القانون هي أفضل، بالنسبة إليها، كثيراً. ولم يضف مترنيخ، وقد كان يستطيع، ان مثل هذا الاطار يحفظ للنمسا تأثيرها في المانيا. **فالإستقلال المقرون بالعجز، هو رباط أكثر قوة من علاقة بين سيد ومسود.** إن ما يحفظ للنمسا سطوتها، ليس كونها وارثة الأمبراطورية الرومانية المقدسة بل انتفاء السيطرة البروسية أو الغزو الفرنسي أو الاضطرابات الداخلية.

في ٢٩ آذار، لم يكتف القيصر بتجديد عرضه السابق على لبزلترن، بل اقترح أيضاً أن تحدد النمسا بذاتها حدودها. وأعطاها حرية التصرف في ألمانيا الجنوبية، واعداً بمساندة كل اقتراح يمكن أن يقدمه مترنيخ. في آخر هذا الشهر آذار من سنة ١٨١٣، توصل النمساوي إلى هدفه المفضل. ولما وصلت الجيوش الروسية إلى وسط أوروبا شنَّت حملة مميتة ضد فرنسا. وقامت بروسيا بدورها ضد العدو. وحدها النمسا احتفظت بخط رجعة. وقد اعترف ا الحلفاء لها بصوابية مشاريعها الرئيسية في حين قبل نابليون وساطتها. وبدا أن موقفها يتمتن يوماً عن يوم، ليس بفضل الحماس الشعبي، بل بفضل الانضباط وبفضل صلابة قادتها. لقد تحدّد معنى الصراع: إن الحرب تشهر باسم التوازن، بإجماع الدول وليس بإجماع الأمم، وبألمانيا ذات سيادة مجزأة وبأوروبا محافظة. وما يقصده مترنيخ من القول بالتوازن الأوروبي، استطاع أخيراً أن يفسره، الآن وقد استطاعت النمسا أن تفرض الاعتراف بمبدأ الشرعية التي كانت هي بطلته. والترحيب بما كان يمكن أن يسمى بالمصلحة الضيقة للنمسا، على أنه التعبير عن العدالة الخالصة والبسيطة ذلك هو التشريف للمهارة وللجلد في الإعداد اللذين أظهرهما وزيرها.

IV

وعمل مترنيخ على إيجاد الفرصة لتوضيح أفكاره وتبريرها وذلك بتحرره، بشكل غير ملحوظ تقريباً، من التزاماته تجاه فرنسا. لقد قام بإحدى هذه المناورات التي تكشف الروس أكثر بقليل ما تكشف أوروبا الوسطى. وبالطبع تم الأمر بناء على العاهدات القائمة. فبعد سحب الجيش النمساوي الإحتياطي من نهر الفستول، أصبح الدفاع عن الخط الثاني، خط الأودر، مرهوناً بانتشار هذا الجيش. فإذا انكفأ نحو سيليسيا، أمكن لبقايا «الجيش الأعظم» المتجمعة في وسط الأودر، أن تصد تقدم الروس إلى أن يتم إعداد جيش نابليون الجديد في الربيع. أما إذا انكفأ الجيش النمساوي نحو الجنوب، فإن خط الأودر ينهار وينتقل مسرح العمليات نحومسافة

طولها حوالي مائتين وخمسين كيلومتراً في قلب أوروبا الوسطى، حتى نهر الإلب. وأمر مترنيخ شوارزنبرغ أن يتحرك نحو كراكوفيا في الجنوب.

وأعلن عن هذا القرار ببرقية أرسلها إلى بوبنا، كما لو كان هذا هو الحل الذي لا بديل له، وبحجة أنه يسدي إليه بشارة سعيدة. إن الأمير شوارزنبرغ، هو سفير سابق في باريس، ومفاوض في التحالف مع فرنسا، ثم قائد للجيش الإحتياطي يستعد للعودة إلى العاصمة الفرنسية، حيث أن وجوده، هو بدون شك، أمر ضروري لا يعوض. وهو يعرض على نابليون تقريراً عن وضع القوى المتصارعة في أوروبا الوسطى. إن إقامة منشآت دفاعية نهرية في بولونيا هو وهمٌ يغذيه اللاجئون البولونيون. وهنا يسخر مترنيخ من تشبيههم باللاجئين الفرنسيين. فهؤلاء جميعاً لا يترددون في بذل موارد الآخرين في سبيل صالح قضيتهم. أو ليسوا كاسبين، في كل حال، دون أن يخسروا شيئاً، وإذاً فليس لديهم ما يدافعون عنه؟ ثم يُعقِب بتقديرات مضخَمة للقوى الروسية في بولونيا، تقديرات ليست من الحقيقة في شيء إلا أنها دقيقة ومفصلة. والقصد من هذا لفت النظر إلى أن جيوش شوارزنبرغ استطاعت أن تتعب هذا الجيش الضخم طيلة أكثر من أربعة أسابيع، وبالتالي إن التدابير النمساوية قد حسبت بدقة بحيث تحفظ للحلف قوته.

إلا أن شوارزنبرغ لن يسافر نحو باريس حالاً. لقد مضت أربعة أسابيع قبل أن ينطلق. وفي ١٨ آذار، عندما حرر مترنيخ تعليماته كانت بروسيا قد غيرت موقفها، وكان القيصر قد أعطى موافقته على ضمان الأهداف النمساوية. وحتى في هذا التاريخ لم يكن في نية شوارزنبرغ أن يذهب مباشرة إلى باريس. فقد كان عليه أن يتوقف في عواصم دول المانيا الجنوبية التي كانت مرتبطة مع فرنسا بمعاهدات، كي يشجعها على عدم الإستجابة لطلبات المساعدة العسكرية المرسلة إليها من باريس. ولم تعقد أولى محادثات شوارزنبرغ مع نابليون إلا في ٩ نيسان، في الحين الذي كانت فيه الجيوش الروسية قد تركت وراءها بولونيا منذ زمن بعيد.

ورغم ذلك فقد اتاحت مهمة شوارزنبرغ لمترنيخ الفرصة لكي يكمل مفهومه للتوازن الأوروبي. وتبدأ التعليمات المعطاة للمبعوث بموجز تاريخي غايته إبراز الحاجة إلى توازن بين الدول. وقد أشير فيها إلى أن كل الأفكار المكونة حول طبيعة هذا التوازن قد تغيرت بفعل سلسلة من الحروب المسلحة. فعقب سنة ١٨٠٧، ظلت على سطح القارة ثلاث دول كبرى: فرنسا والنمسا وروسيا. ثم تحالفت الإثنتان ضد الثالثة.

ومهما كانت حرب سنة ١٨٠٩ مدمرة على الصعيد المادي فإنها قد قوت الموقف الأدبي للنمسا. إذ أنها عززت علاقتها مع فرنسا، الأمر الذي زرع بذور الشقاق بين نابليون والقيصر. ثم عقب مترنيخ بخلاصة للعوامل الأخرى التي أحدثت التوتر بين فرنسا وروسيا، ثم بتقرير عن بدء الأعمال الحربية، وعن الجهود النمساوية قصد منعها. وكل ذلك ينتهي إلى الإقتراح التالي: إن إنكسار فرنسا قد قلب مجموع التوقعات، ولا بد من إقامة توازن جديد. لقد قدمت النمسا وساطتها لسبب وجيه هو أنه ما من دولة تحتاج أكثر منها إلى إعادة التوازن. إن موقعها الجغرافي، يحكم عليها فعلاً بالاجتياح عند كل حرب حيث أن مطلق دولتين لا يمكنهما التصادم إلا على حسابها.

وتظاهر مترنيخ الآن بالبساطة، فكتب: في اللحظة التي حملت فيها النمسا وساطتها إلى نابليون، حدث حادث مفاجىء بقدر ما هو عظيم الأهمية ألا وهو تحالف بروسيا وروسيا. وهو بدلاً من أن يشجب المبادرة البروسية، يرى فيها، في كل حال، النتيجة المنطقية لآلام بروسيا منذ ١٨٠٦ فضلاً عن ذلك، وفي حال قيام نابليون بمحاولة العودة إلى وضع متقلقل، بقهره حليفه في الأمس، فإنه يربط بين مصيري بروسيا والنمسا. «إن مسلكية الدول الأوروبية تختلف تبعاً لموقعها الجغرافي، أن فرنسا وروسيا ليس لهما إلا حدود واحدة تدافعان عنها، وحدود هذه الأخيرة ليست ضعيفة. ونهر الرين بما عليه من زنار ثلاثي من القلاع على جوانبه يضمن أمن فرنسا؛ والطبيعة الرهيبة تجعل من نهر النيمن حدوداً آمنة بالنسبة إلى روسيا. في الطرف الآخر تتعرض النمسا وبروسيا، من جميع الجهات لأي غزو محتمل من جانب الدول المجاورة. وهما مهددتان دوماً بقوة كل من فرنسا وروسيا، ولذا فإن أمنهما مرهون قبل كل شيء بالسياسة الحكيمة القائمة على التفكير وعلى الإعتدال وعلى حسن علاقات الجوار المتبادلة مع الدول المجاورة. وفي المدى البعيد ليس لهما من ضمان لاستقلالهما إلا قوتهما الذاتية. وكل ضعف في إحدى الدول الوسطى يهدد الأخرى بذات الخطر».

وعلى الرغم من لهجتها المتزنة فإن هذه البرقية فيها الكثير من التحدي كما فيها تحديد للحدود التي لا يمكن تجاوزها. وإذا كان تحليل مترنيخ صائباً فإن الحرب التي يعدها نابليون لا معنى لها، وإذا كانت بروسيا بحاجة إلى الحماية وإلى التقوية بقدر المستطاع، فإن الجملة الصغيرة المتعلقة بحدود الرين ليست صورة من صور البلاغة. إنها تعرف الحدود التي يجب أن لا تتجاوزها الدولة الفرنسية التي تريد السلم في أوروبا. ثم أن التعليمات الموجهة إلى شوارزنبرغ فيها تنبيه لنابليون حتى لا يغرق في الأوهام.

إن احتمال التوسع الجغرافي لا يمكن أن يكون الثمن المدفوع إلى النمسا لكي يضمن متانة حلفها مع فرنسا. إن النمسا لا تسعى إلى النصر بل إلى الهدوء. إن أمن النمسا لا يقوم على استلحاق اراضٍ جديدة بل على توازن القوى، لا على عدم الإتزان بل على العلاقات المتكافئة: «إن أمبراطورالنمسا... لا يسعى إلى كسب وهمي مطلقاً إذا كانت نهايته تدمير دولة صديقة....

إن النمساحين تساهم في تدمير دولة أخرى وسيطة، فإنها تحكم على نفسها بالدمار»
وعن طريق هذه الإيضاحات الدبلوماسية يعلن مترنيخ بأن عهد الفتوحات الثورية قد ولى، وأن نابليون لا يستطيع أن يصنع القدر بل عليه أن يقبل بالحدود إن أراد السلام؛ وأن التخلي، وليست السيطرة، هو الذي يمكن أن يضمن، بعد اليوم، أمن فرنسا. والنمسا، من جهتها قد التزمت بالعمل على إعادة التوازن، حتى ضد نابليون إن لزم الأمر.

وخلال بضعة أيام، قام كاسلتري ومترنيخ بتعريف أوروبا التي يريدان. لقد اتفقا على أن تكون قوية في قلبها، مما يقتضي أن تكون النمسا وبروسيا قويتين. والقوة الفرنسية يجب أن تتضاءل. ومع ذلك فرجل الدولة النمساوي أقل وضوحاً من الإنكليزي عندما يتعلق الأمر بالحدود المفروضة على فرنسا. لا مجال هنا للغموض أو اللبس. فكاسلتري مهتم بإقامة تحالف ضد فرنسا. فالذكرى التي احتفظت بها الدولة الجزيرية من تجربة كادت تودي بها، تحملها على العمل من أجل القضاء على سبب النزاع، وعلى تجميد المشاغب. وفي نظر مترنيخ، لا تحل هزيمة نابليون المشكلة، بل تعطي الفرصة لإقامة علاقة قابلة للاستمرار. ونتج عن ذلك أنه لم يكن يهتم بلجم فرنسا بقدر ما كان يسعى إلى توزيع السلطة في أوروبا. وحواجز القلاع تلقى لديه اهتماماً أقل من تقوية الدول بشكل نسبي ـ في حين يرى كاسلتري أن سلام أوروبا يتأمن عن طريق تصغير فرنسا. وحدود هذه الأخيرة مرهونة بامتداد روسيا، بحسب رأي مترنيخ. كانت أولى مبادرات كاسلتري بعد عودة العلاقات مع القارة هي بعث مشروع بيت. أما مترنيخ فلن يدافع عن مفهومه للتوازن قبل أن تكون الدبلوماسية المعقدة قد مكنت من إقامة الأسس الأدبية للتحالف. إن مجرد سيطرة أي نابليون تكفي، برأي كاسلتري، لكي تبعث التحالف وتحييه. ولا يعود هناك من حاجة إلا لوضع الترتيبات التي تكفل صد المعتدي. ويرى مترنيخ أن طبيعة السلم كانت مدار

البحث، ولهذا اهتم بتدبير الوسيلة اللازمة لإضفاء الشرعية على التسوية السلمية المقبلة، وهكذا تصبح المسألة مسألة أخلاقية قبل كل شيء.

V

توفرت لمترنيخ كل أسباب الرضى، إن هو جاء يتأمل الوضع، في أواخر شهر آذار من سنة ١٨١٣. لقد أصبحت النمسا الدولة الأوروبية التي يتعلق بها كل شيء بعد أن كانت دولة تابعة لفرنسا، ورأت أن شروط السلم التي ارادتها هي قد عرضت عليها دون قيد ولا شرط من قبل حلفائها المحتملين. لقد أحسنت في إقناع الطرفين باستحالة سلم منفرد، بحيث أصبح من المسلم به الآن أن لا يمكن التفاوض عن غير طريقها. واستطاع مترنيخ بعد أن سيطر على الأحداث أن يوفق بين قراراته وبين استعادة القوة النمساوية. لقد كان جيشه أقل من خمسين ألف رجل في شهر كانون الأول. وفي كانون الثاني، أشار الامبراطوار في كتابه إلى نابليون إلى مائة ألف رجل. وخلال محادثاته الأولى مع نابليون أشار شوارزنبرغ إلى مائتي ألف رجل جاهزين. وإذا فالخوف من كارثة، في حال هجوم مفاجىء قد ابتعد.

وهذه النتائج إن لم تتم بمباركة نابليون فإنها قد حصلت بفضل تساهله، ودون خسارة ثقة الدول الأخرى.

والسياسة مهما نجحت فإنها لا تؤ من بصورة آلية نتائج ملموسة. واتفاق وجهات النظر بين الحلفاء وبين مترنيخ يحتاج إلى أن يتحول إلى حقيقة سياسية. والتوازن لا يقوم على المعتقد فقط، بل يجب تجسيده. ولكن من المشكوك فيه تماماً أن تتحقق هذه العملية سلمياً، هذا ما كان يجول في ذهن رجل الدولة النمساوي. أن يتخلى نابليون عن أغلب فتوحاته في ألمانيا، وأن يسلم فوق ذلك انفرس ـ وكان تسليم هذه المدينة هو الشرط الذي لا شرط بعده الذي طرحه الانكليز من أجل السلم ـ هو أمر مستبعد ـ ولم تظهر هذه الواقعة، بكل واقعيتها أمام بقية أعضاء الوزارة النمساوية في ذلك الحين. وإذا كانت الدول الأخرى تجهد في التنبؤ بهدف مناورات مترنيخ، فإن نفس الشيء ينطبق على زملائه. فالبعض كان يرى أنه يخاطر كثيراً، والبعض كان يهاجم سياسة بدت له مشينة وسخيفة، بينما أوروبا تجتاحها موجة الحماس. أما الامبراطور فكان مأخوذاً بذكرى حروب أربعةٍ خاسرةٍ ولذا فقد كان أكثر ميلاً إلى الاحتفاظ بما لديه أكثر من الكسب. وكان يتعلق بأمل سلمٍ مهما غلا ثمنه. في هذه الأثناء كانت الدول

الأخرى تكثر من الكلام البليغ، وتزاوج بين التهديد والوعود حتى تحمل النمسا على الخروج من برجها العاجي.

ومرة أخرى استعد مترنيخ لكي يدفع بالميزان دفعة صغيرة إنما برشاقة تجعلها غير بينة. وتناسى تأجيلات عاهله، وصمم على أن يجعل من النمسا دولة قائدة. وعلى الرغم من إلحاح حلفائه، فقد احتفظ لحكومته بأمر تقرير اللحظة والأسلوب، حسب ما تقضي به مؤسساتها الوطنية.

وإذاً فكل شيء سوف يتعلق بالسبب المباشر للصراع. وهذا السبب هو الذي يجب أن يزيل مخاوف الامبراطور، وبذات الوقت، هو الذي يجب أن يكون أساس شرعية السلم اللاحق. من هذه الرؤية سعى مترنيخ لكي يحول النمسا من وسيط إلى حكم. وفي حين كانت أوروبا تجتاحها موجة من الحماس القومي، وفي حين كانت الجمعيات القومية تبني العالم بحسب مثاليتها، كانت فيينا وببرودة محسوبة تبني ذريعة تبطل كل هذه التصرفات الباطلة. وبناء على سلسلة من الاستنتاجات المنطقية اقترح مترنيخ أن تدخل بلاده في الحرب، وأن يجد مبرراً للتحالف (مع أعداء فرنسا). ولم يبق أمامه إلا أن يثبت ضرورة الحرب بإثبات استحالة السلام.

٥

تكوين التحالف [٧]

I

كان مترنيخ يتكلم عن السلم في حين كان يعد للتحالف وفي حين كان الجيشان الكبيران يتجهان نحو وسط المانيا. كانت سياسته تصل إلى منعطف. وكان الارستقراطيون من اتباع المدرسة النمساوية الذين يفضلون على سياسته هذه حرب تحرير مطابقة للنموذج البروسي، يهاجمونه من أجلها. وقد اضطر في آذار أن يقمع مؤامرة على رأسها الأرشيدوق جون وكانت تهدف إلى الضغط على الامبراطور عن طريق محاولة عصيان في التيرول. ولكن الامبراطور دعم مترنيخ في هذه المناسبة، وإن كانت أهدافها مختلفة. فقد قوت فيه سنوات الهزيمة العشر، ما سوف يكون، طيلة قرن من الزمن، الفضيلة الرئيسية في سلالته، أي الجلد والصبر. أما الجلد ففضيلة في ذاته وأما العناد والصبر فمن أجل المحافظة على البقاء، والامبراطور، كمدعٍ ينقصه الخيال، يخلط بين الاستقرار والجمود، وبين السلم وقلة الحركة والفعالية. حتى ذلك الحين، أي حين تراجع الجيش الإحتياطي، كانت تدابير مترنيخ تدابير احترازية، أو كانت تدابير سلبية، كما هو الحال عندما رفضت النمسا السماح لنابوليون بالمرور عبر أراضيها. فهل يمكن بعد ذلك، الطلبُ إلى الامبراطور كي يتخذ مبادرة تدخلٍ إيجابية؟ وهل يتراجع عن رأيه عندما يبدو له أن جمود وزيره لم يكن يهدف إلا إلى إلزام النمسا إلزاماً كاملاً؟.

لقد كان السلم على لسان مترنيخ دائمًا ـ ولم يكن هذا منه دون سبب. ففي حال الأزمة تستحيل مهاجمة المؤسسات الوطنية، وعلى كل حال، لم يكن ذلك من طبعه ولم تكن قوته كامنة في ملكاته الإبداعية بل في إستخدام العناصر المتوفرة ومزجها وفقاً لنظام منسجم، حتى تتلاءم مع الظروف فتأتي، وكأنها من فعل القدر، وبدت له شخصية

الأمبراطور أقل ليونة من ليونة حلفاء النمسا الحانقين عليها. وليس لهذه أن تلين أمام مطالب الساعة، بل على هذه المطالب أن تتكيف وفقاً للظروف النمساوية. وبهذا المعنى كتب هاردنبرغ في برقية مؤرخة في ٢ أيار: «الكونت مترنيخ يقاسي من صلابة سيده. فالامبراطور يقاوم كل ما من شأنه أن يعجل في بدء الحرب. ومع ذلك فقد استطاع خطوة خطوة الوصول إلى نقطة بدت فيها الحرب محتومة... ولكي يصل مترنيخ إلى هذه النتيجة، فقد اضطر إلى إخفاء أي شبهة حول طموحه وحتى إلى كتم موافقته الضمنية على المجازفة بالحرب. وإذا كان قد استطاع، مؤقتاً أن يؤالف بين الامبراطور وإمكانية اللجوء إلى السلاح، فإن رفض نابوليون القبول بصلح عادل قائم على التوازن هو الذي أوجب اتخاذ مثل هذا القرار...».

وكان تكتيك مترنيخ هو نفس تكتيك لاعب الجيدو. فهو يتظاهر بالطاعة في حين كان يروض الامبراطور ويقنعه بادىء الأمر بإنشاء جيش يضمن حياد النمسا ثم حماية السلام.

وكان يعينه في ذلك عدمُ قدرة نابليون على فهم الوضع الجديد، وعندما ترتكز شرعية الحاكم على سلطانه السحري، أو على القوة الخالصة فهو لا يستطيع تقبل الفكرة القائلة بوجوب تأسيس أمْنِهِ على الإعتدال، وأن الظروف لا تتكيف وفقاً لإرادته، وأن السلم لا يتعلق فقط بقوته الشخصية بل بقبوله بسلطة الآخرين. والثوري حين يتذكر الوقت الذي كان فيه خصومه ملجومين، بما يراه هو شرعياً، يصعب عليه أن ينظر بجدية إلى قرارهم المتخذ بعد تقديرهم للخطر تقديراً صحيحاً. وبما أن هؤلاء الخصوم أنفسهم استسلموا بدون صعوبة يوم كانوا يحاربون من أجل أهداف محددة، فإن الثوري يبدو مقتنعاً بأن كسب معركة جديدة يكشف مجدداً عن جبنهم ونذالتهم. وهو لا يستطيع التصور بأن حلفاءه يمكن أن يتخلوا عنه لأنه لا يستطيع الاعتراف بأن قوته قد ضعفت. ذلك ما كان عليه مزاج نابوليون يوم كان يستعد للمجيء إلى جيشه في شهر نيسان ١٨١٣. لقد كان على يقين بأن النصر في ساحة القتال يفكك الحلف، ولم يكن يشك بعدها أن النمسا سوف تنضم إلى جانبه. وقد تناسى، هذا في حال الإفتراض بأنه قد تعلم من الخسارة شيئاً، بأن انتصاراته الرائعة قد أملتها على الأقل السهولة التي كان يقبل الخصم فيها بالتسليم، بقدر ما أمنها تفوقه في السلاح. ولم تكن خشية مترنيخ بدون سبب عندما خاف من انعدام تصميم المتحالفين أكثر من خوفه من هالة السلاح.

لقد أدرك شوارزنبرغ عندما قابل نابوليون في ٩ نيسان إلى أي حد كان هذا الأخير يجهل حقيقة الوضع، حتى وفي حال شك الفرنسي بنوايا فيينا، فإن شيئاً من ذلك لم يظهر من خلال حديثه في ذلك اليوم. لقد ركز نابوليون حديثه على الطلب إلى النمسا كي تضع في بوهيمياجيشاً من مائة ألف رجل، وأن يقوم هذا الجيش بعمليات منسقة مع الجيش الإحتياطي المرابط في غاليسيا، وهكذا تحققت الأمنية الغالية على قلب مترنيخ، وبناءً على طلب فرنسا أنشىء جيش في بوهيمياسيكون ضد فرنسا. أما بالنسبة إلى موضوع الجيش الاحتياطي، فقد تجنب شوارزنبرغ الإستفاضة في الحديث عنه، إذ كان يرغب في تأجيل كل إيضاح إلى ظرفٍ أكثر ملاءمة، مع إغفال الكلام عن الجغرافيا. إذ كان من غير اللائق من جانب قائد هذا الجيش الإحتياطي أن يقول بزوال هذه الوحدة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجيوش الحليفة تقترب من نهر الإلب قرر مترنيخ أن يكون مكان الجيش النمساوي في بوهيميا. إذ هي المقاطعة الوحيدة التي ما تزال معرضة، وهي المركز الأفضل الذي منه يمكن تهديد خاصرة الجيش الفرنسي المتقدم. وسرعان ما قام بإزالة آخر عائق أمام الزحف الروسي، بعد أن قرأ تقارير لبزلترن التي تؤكد موافقة القيصر، كما تؤكد زوال الخطر من حركة التفافية تنطلق من غاليسيا. ومرة أخرى أيضاً جرى كل ذلك باسم المعاهدات القائمة، وربما بموافقة نابوليون بالذات.

وفي ٢٥ آذار أرسل مترنيخ إلى لبزلترن يقترح على روسيا فيها نقض الهدنة والتقدم على خاصرتي الجيش الإحتياطي النمساوي الذي يتعين عليه عندئذ أن يخضع لقوة الظروف؛ وفي برقية ثانية أرسلت بتاريخ ١١ نيسان أحتج مترنيخ بحدة ضد تباطؤ الروس في تقدمهم داخل بولونيا: «إن دورنا كحليف لفرنسا يوشك أن ينتهي، ونحن نستعد لدخول المسرح كقوة رئيسية... وإذاً فمن غير الواضح أن لا نتلقى أي خبر عن نقض الهدنة». ومن المسموح به تصور بسمة مترنيخ الخبيثة، عندما تحققت رغبته، فحرر رسالة احتجاج غاضب إلى القيصر - كي يسجل عجبه، وإنزعاجه، وقد سجل عليها «الساعة الثانية صباحاً» رسالة لا قصد منها إلا إثبات إخلاصه الذي لا يتزعزع للحليف الفرنسي.

أما إثباتات الولاء فعند مترنيخ أوجه الأسباب لكي يعرضها في هذا الوقت بالذات، لأن العلاقات الفرنسية النمساوية سوف توضع على المحك. في ٧ نيسان، ألم يطلب ناربون، سفير فرنسا، باسم نابليون أن تزيد النمسا أعداد جيشها وأن تنسق

تحركاته مع تحركات القوات الفرنسية؟ «ها هو نابليون يثبت مرة أخرى أنه سائر في سياسة الأوهام». هذه هي العبارة التي صرح بها مترنيخ إلى هاردنبرغ. وكان من الواجب استغلال خطأ الخصم. فمذ أن حاول نابليون أن يحول النمسا إلى شريك كامل أقرَّ بأن حلف السنة السابقة لم يعد قائمًا. وإذا لم يكن بالإمكان إقناع أمبراطور النمسا برفض الوضع القائم، حتى من أجل استرداد أرض مستلبة، فإنه سوف يعارض حتمًا كل محاولة ترمي إلى تسليحها لصالح صهره. ومن جهة ثانية، إذا هو لم يوافق على استنفار جيشه لكي يفرض احترام سلم قائم على التوازن، فإنه يقبل بهذا الاستنفار كدليل على الاحتجاج ضد طلب المساعدة «غيرالمعقولة».

وبهذا المعنى صرح مترنيخ أمام عاهله: «منذ الآن، أصبح كل شيء متعلقاً بنا. يجب أن نجد بأنفسنا الوسيلة التي تمكننا من استغلال الظرف العجيب الغريب لصالحنا».

والمبارزة التي جرت عندئذ بين مترنيخ وناربون، حتى ولو البست الهجمات والخدع لباس اللطف والرهافة، فإنها كانت صراع حياة أو موت. ومع ذلك فقد كان المكسب النفساني هذه المرة في صالح النمساوي. إن انتصارات نابليون الأولى تعزى إلى عدم كفاءة خصومه في إدراك ضخامة أهدافه، في حين أنه هوكان يعلم بقصر نظر الخصم. أما تفوق مترنيخ الحالي فهو ناتج عن معرفته كيف يقدر حدود القوة النابليونية، في حين كان خصمه يؤمن دائمًا بتفوقه. في سنتي ١٨٠٥ و١٨٠٦ انتصر نابليون لأن أهداف خصومه كانت محدودة. في سنة ١٨١٣ غلب على أمره لأنه ظل يتصرف كما لو كانت قوته لا تحد. وهكذا حصل تبادل في المواقف بين الخصمين المتصارعين.هذه الحركية المتفوقة التي تسببت لنابليون بالمجد، والتي لم تكن في الواقع إلا المقابل لجمود الخصم، انتقلت الآن إلى مترنيخ، وفي حين اقتصرت حركية الفرنسي على ساحات الحرب، تناولت حركية النمساوي كواليس القصور والوزارات. وكما أن سرعة حركة نابليون قد أذهلت خصومه الذين صرحوا بأنها «مستحيلة» عملاً بأصول اللعبة، فإن رشاقة مترنيخ سوف تعزل الآن ذاك الذي يحتقرها. إن نابليون يلعب رصيده حول حقيقة قوته، في حين أن ميترنيخ يعتمد على خيالية هذه القوة.

ولم تكن قرارات ميترنيخ قائمة على مجرد فكرة معقدة تحركها، بالرغم من أنه يتفانى في سبيل هذه المهارة، بل اختيار عاقل للأسلحة التي يجب استعمالها. وكلما

كانت المناورات معقدة كلما إزداد توجب تحول الصراع من مجال الحماس الوطني نحو مجال الدبلوماسية السرية.

والشيء الذي بدا لأول وهلة وكأنه تبادل بالأسلحة بين ميترنيخ وناربون. يدل في الواقع على تحول في وجه الحرب. فهذه لن تعلن باسم مبدأ أخلاقي بل قانوني. إن القضية لم تعد تتعلق بتحرير الأمم بل بتوازن الدول. وفي ٧ نيسان بدأت المناقشات. وطلب ناربون مرة واحدة بدء العمليات الحربية ضد الحلفاء. فأجابه ميترنيخ مقترحاً رفع الحظر المفروض على النمسا والقاضي بالحد من قواتها المسلحة وفقاً لمعاهدة التحالف. ثم أضاف بشكل غامض أن مقترحاته السلمية المعقولة إن هي رفضت، فإن أمبراطور النمسا سوف لن يعتبر نفسه مرتبطاً بأي شكل من الأشكال بالاحكام التضيقية المفروضة على النمسا فيما خص الجيش الإحتياطي. وهكذا اعترف ميترنيخ لأول مرة بأنه يعد لوساطة مسلحة، وهذا ما نبه ناربون بوضوح إلى نهاية التحالف. ولكن هذا الأخير أصر على عناده. وفي عشرين نيسان جاء يطلب مساعدة عسكرية غير محدودة من جانب النمسا عندئذ أعلمه ميترنيخ، بسحب الجيش الإحتياطي من غاليسيا، وأضاف أن مسألة العون العسكري لم تعد واردة، إذ يستحيل على الأمبراطور أن يتصرف كوسيط وكمحارب بآن واحد. وأجاب ناربون أن هذا هو بمثابة إعلان الحرب. ولكن التهديد بالنقمات النابوليونية لم يعد يجدي الآن. وأضاف ميترنيخ نحن لا نريد الحرب بل السلم. والنمسا مستعدة أن تقاتل من أجل فرض السلم. وانتهت المحادثة بتبادل كلمات تلقي ضوءاً فجاً على طبيعة الصراع. إن وهم السلطة أصبح الآن مجبوهاً بسلطة الوهم. «وأضاف ناربون: إنكم على غير استعداد وإني هنا من أجل معرفة ذلك». فأجابه ميترنيخ: «وأنا هنا لكي أخفي عنك استعدادنا،فلننظر بعد الآن من منا يقوم بعمله خير قيام».

ولم تتبط همة ناربون رغم ذلك. فالنظام العالمي الذي ينهار، بعد أن يكون قد بني على القوة، يجد صعوبة في وعي انهياره، حاله في ذلك كحال أي فرد يصعب عليه تصور دنو أجله، في لحظاته الأخيرة. ان وهم البقاء ربما كان أكبر خرافة، لأنه في مطلق الأحوال هو الذي يمكننا من تحمل مشاق الوجود. وناربون لم يستطع تصديق صحة اللامبالاة التي لاقى بها ميترنيخ التهديد. فمنذ عشر سنوات، من قبل لم يعرف خصم نابليون هو أيضاً (ميترنيخ)، كيف يعترف بأن هيكليات القرن الثامن عشر قد تداعت. إلا أن الحديث الذي جرى بين ناربون وأمبراطور النمسا في ٢٣ نيسان حمله

على التفكير. إن الإلحاح الفرنسي حمل الأمبراطور على اتخاذ الموقف الوحيد اللائق به وهو موقف الجمود المطلق. لقد نبهه التقرير الذي قدمه إليه ميترنيخ عن حديثه مع ناربون، فأصدر أمره بجعل جيش بوهيميا خمسة وثمانين ألف رجل. وبعدها صرح للسفير الفرنسي بأنه من الصعب عليه مهاجمة روسيا في حين أنه ينصب نفسه كوسيط. ثم أضاف أن التحالف الضيق، المعقود مع فرنسا لم يعد يطبق في الظرف الراهن. فهل يريد نابليون أن يرى في هذا نقضاً للمعاهدة؟ عندئذ يصبح قطع العلاقات فعلته. أما هو يضيف أمبراطور النمسا، فهو مستعد للأستمرار في سياسته بدعم من مائتي ألف رجل.

ومرة أخرى عاد ناربون يحاول، ولكن زمن الأوهام قد ولى. في ٢٩ نيسان قابل ميترنيخ من جديد وأخبره بأن نابليون قد التحق بجيشه، وهذا يعني أن نصراً ما يحضر. فهل يتغير بعدها موقف النمسا؟ وأجاب ميترنيخ ببرودة بأن هذا الموقف لا يرتكز على فرضية الانتصارات، بل على هزائم الحلفاء، وأن هذه الهزائم تدفع بالنمسا إلى مضاعفة الجهود. وفي أول أيار، سلم جوابه النهائي على المطالب الفرنسية، وكان الجواب يعلن أن النمسا تعتبر نفسها بطلة التوازن الأوروبي: «إن أمبراطور النمسا قد اعتمد الموقف الأنبل... موقف الوسيط. وبما أنه يريد الغاية فهو بالتالي يريد الوسيله. وهذه الوسيلة هي الحياد المطلق وتكوين قوة مؤثرة. ان الامبراطور يبغي السلام ولا شيء غيره. وليس بوسعه، أن يدعم سبل السلام بقوى هزيلة، وهو سوف يحارب أعداء مصالح فرنسا، لأن هذه المصالح لا يمكن أن تنفصل عن مصالح أمبراطوريته هو». بهذه النصائح الطويلة حول السلم المهدد انتهى ميترنيخ إلى تحويل النمسا من حليفة لفرنسا إلى وسيط مسلح. وعلى الرغم من غموض جوابه إلى ناربون، فإن هذا الجواب لا يترك أدنى شك حول موضوع الأهداف النمساوية الحقيقية. أن الوساطة النمساوية ليست موجهة ضد فرنسا لأن هذه تشكل حلقة ضرورية في سلسلة التوازن الأوروبي. وعدو المصالح الحقيقة لأوروبا. وبالتالي مصالح فرنسا والنمسا - هذا العدو هو نابليون. وتقديم الإثبات على هذا الزعم هذا ما سوف يقوم به مترنيخ الآن.

II

الحرب هي السلم المستحيل. إن مشروع مترنيخ بسيط كبساطة هذه الفكرة. ومعقد كتعقيدها. في الحين الذي كانت روسيا وبروسيا تستعدان لمحاربة رجل ما تزال تحيط به أمجاد انتصاراته الماضية، كيف يمكننا بحق تقدير سياسة مترنيخ المتعرجة عن عمد؟. من الصعب تقييم أهمية خطة من الخطط عندما يكون الوضع المعين قد تجاوز كل الخطط. إن الحياد الصادق هو دائمًا مهمة دقيقة عند التطبيق. فهو يقتضي القياس الصحيح للعبة المزدوجة التي تضطرب أمامها الأمم الصديقة، دون أن يؤدي هذا الحياد إلى إرضاء العدو إرضاءً كافياً. والنجاح الكامل في الحياد يعني التعرض لخسارة الحلفاء. أما الفشل العاجل فقد يؤدي إلى التسبب بالاعتداء المفاجيء. فإذا سحب حلفاء النمسا ثقتهم منها، فإن مترنيخ سوف يتعرض لعزلة مريرة لا طبَّ لها. ومن جهة ثانية ان اقتنع نابليون اقتناعاً مطلقاً بخيانة فيينا له، فان النمسا سوف تتعرض لغضبته الشديدة. أما القيصر، فقد كدره أسلوب العاهل النمساوي، التهربي تجاه اقتراحاته عقد مؤتمر قمة. أو لم يكن القيصر يردد يومئذٍ، أن مطلوبه من النمسا ليس الحملة الدبلوماسية بل العسكرية؟ ثم أنه أيضاً غير راضٍ عن الجدل البيزنطي الذي ساد تحركات الجيش الإحتياطي النمساوي. أما مترنيخ من جهته فقد كان يخشى تغيراً مفاجئاً في مزاج القيصر المتقلب الذي يؤدي إلى تفكيك الحلف قبل نشوئه.

ولكي يبدد مترنيخ شكوك حلفاء النمسا ويقنعهم بأن بلاده سوف تنضم في النهاية إلى صفوفهم، كتب إلى القيصر في ٢٩ نيسان. وكانت برقيته بآن واحد دعوة إلى التفهم وإعلان تضامن. وكان هذا المستند، الأقل غموضاً بالنسبة إلى ما يصدر عن النمسا باتجاه بطرسبرج، يتضمن اقتراحاً بسيطاً جداً:

إن الحرب يجب أن تكسب بالتصميم والعزم، وليس بالتلاعب في عواطف الجماهير. والأولى بدلاً من الاعلان المفخم عن الرغبات والنوايا هو تعبئة كل الموارد المتاحة بدون عقبات. إن النمسا سوف تنضم إلى معسكر الحلفاء. إنما في الساعة التي تختارها هي.

وتشير المقدمة إلى ثلاثة شروط رئيسية:

أ - في حالة الكارثة، يجب على الحلفاء أن يتمسكوا بالثبات بشدة وصمود.
ب - يجب على النمسا وعلى الحلفاء أن يتصارحوا بدون مواربة.

جـ - يجب تنمية الموارد العسكرية النمساوية إلى أقصى حد وفيينا على استعداد لاعلان الحرب. وفي حال هزيمة الحلفاء المحتملة فإن ذلك يحفز النمسا فقط على مضاعفة الجهود لكي تُشِل نابليون.

ويعقب ذلك مقطع سري خاص بالقيصر، وفيه ورد أن الوزارة النمساوية قد علمت بأسى بالغٍ بالحذر الذي يقابلها به بلاط روسيا؛ ومع ذلك ألم تكن التدابير التي اتخذتها هذه الوزارة متلائمة ومتناسبة مع وضع النمسا الخاص؟ « إننا بطبعنا غير ميالين إلى التجريد، فنحن نقبل الأشياء، كما تُعرض ونعَمل كل جهدنا لكي لا نقع في الأوهام حول طبيعة الحقائق الراهنة ».

بعد هذا الموجز لتصميم قومي غير متأثر اطلاقاً بنزوة حماس شعبي أو ارستقراطي عمد مترنيخ إلى تعريف « الواقع » كما يراه. فكتب: في سنة ١٨٠٩ كان الجيش النمساوي مفككاً تماماً. في سنة ١٨١١ لم يكن بالإمكان تجنيد حتى ستين ألف رجل. واليوم، وبحجة تنظيم جيش إحتياطي وجيش مراقبة، شكلت النمسا نواة قوة محترمة ما تزال تتزايد. ولا يمكن الانكار، ، بكل تأكيد أن النمسا عرضت وساطتها على فرنسا ورفضت الإنضمام إلى حلف بروسيا وروسيا. ثم يضيف مترنيخ أن هذه القرارات تتلاءم مع طبيعة الدولة النمساوية. والنمسا تدين بوجودها لما تبديه من تقديس نحو المعاهدات القائمة ولهذا فهي لا تستطيع تغيير معسكرها بسبب سوء طالع حليفها. وإن هي تصرفت على هذا النحو فإنه يتوجب عليها أن تتخذ التدابير المالية التي من شأنها تأمين النجاح، وهذه التدابير تقتضي مناخ سلم. فضلاً عن ذلك، ولما كان من المتوقع بأن المعارك الحاسمة سوف تقع بين نهري الإلب والأدور، فقد جمعت النمسا جيشها في بوهيميا، وأخرت ما أمكنها تاريخ المعركة حتى تعرقل خطط نابليون: « ونابليون، في هذا الشأن، مطمئن إلى أوهام خالصة راسخة في ذهنه منذ حملته الأخيرة... حول الدعم الفعال للجيش النمساوي الإحتياطي المحلول ولمزيد من العماهة كان يمني النفس بأن نضع كل قواتنا تحت تصرفه. وما حدث هو العكس. لقد حل الجيش الإحتياطي.. وأكثر من ستين ألف رجل اتخذوا مواقعهم في خاصرة الجيش الفرنسي. حتى لو انتصر نابليون فإنه لن يكسب شيئاً، لأن الجيوش النمساوية لن تمكنه من الإستفادة من انتصاره. أما إذا انكسر فإن مصيره يكون قد تقرر قبل ذلك بقليل، إنما في نفس السبيل بكل تأكيد.... وفي كلا الحالين يعود معظم الفضل في

ذلك إلى جهود النمسا. وهذا التقدير للأوضاع ليس فيه ما يخيفنا. لقد مررنا في السنوات العشرين الماضية بتجارب كافية. ولا عذر لنا إن نحن وقعنا في الأوهام حول القوة اللازمة لنا، أو إن لم ننظمها قبل دفعها إلى المسرح.... ».

هكذا تبلورت سياسة دولة قديمة اكتسبت الحكمة من جراء الحماس المنتهي إلى خيبة الأمل. لقد أدت بها الأحلام الضائعة المتعددة إلى الحذر، واتعبتها المعارك العديدة العديمة الجدوى. هذا الهامش الضيق من الأمن المتاح لها، لا بد لها من المحافظة عليه بالحسابات الدقيقة. وعليها أن تستفيد من موقعها الجغرافي المتوسط، الذي كثيراً ما جلب لها الغزو الأجنبي، بأن تستخدمه لكي تؤمن لنفسها حرية عمل أكبر ما تكون. إنه لمبدأ جديد إذاً ذاك الذي يقضي بأن الدولة الأكثر تعرضاً يجب أن تحول الضرورة إلى فضيلة، وأن تستغل حاجة الآخرين إليها في ساعة المحنة، لكي تؤمن لنفسها عزلة مؤقتة. وما يؤمنه الوضع الجغرافي المحصن للأمم الأخرى المحظوظة، يجب عليها هي أن تؤمنه بلباقة دبلوماسيتها. وفيما كانت النمسا تجمع قواتها كان مترنيخ يحيك شباكه العنكبوتية بفن خالص الدقة بحيث بدت كل الأبواب مشرعة أمام بلاده، في حين كان يندفع خطوة خطوة نحو معسكر الحلفاء. ومن العجيب أن يكون الأخير في ظهوره على المسرح، بعد أن تورطت كل الدول الأخرى، ما عدا الأمبراطورية النمساوية، وأن تكون هذه هي الدولة الوحيدة التي استنفرت جيشها في حين أن السلم يخيم داخل ربوعها.

وإن نجاح هذه السياسة يتعلق بعنصرين: تقدير صحيح لقوة الفرقاء النسبية وفعالية الدبلوماسية. ومترنيخ بعد اقتناعه بأن أياً من المعسكرين لا يستطيع الانتصار الحاسم على خصمه بدون معاونة النمسا، اعتبر هذه الأخيرة الدولة القطب. واستطاع أن يترجم هذا الرأي الى الوقائع لأن بلاده هي الوحيدة الجديرة برسم دبلوماسية خاصة بها. فعلاقات فرنسا بحلفائها هي علاقات «ثورية». ومذ أن وضع أساس الشرعية موضع التشكيك في باريس، حتى أصبحت كل دبلوماسية نافلة فيها. أما النمسا فتستطيع أن تجد مجالاً للتفاهم حول مسألة الشرعية مع كل دولة من دول المعسكرين المتخاصمين. فهي تتكلم مع الحلفاء حول ضرورات التوازن الأوروبي، ومع نابوليون عن روابط الدم ويجب الاعتراف هنا، أن كل حذلقات مترنيخ ما كانت لتصل إلى هدفها لو لم يهدهد نابليون نفسه بالاحلام. وأسوأ كارثةٍ كانت بالنسبة إلى

أمبراطوار الفرنسيين اعتقاده بأن الأب لا يحارب أبداً الرجل الذي أعطاه ابنته كزوجة .

III

في هذا الحين الذي كان فيه جيشان يتقدم أحدهما نحو الآخر، في أوروبا الوسطى، جسد مترنيخ فكرته حول الوساطة المسلحة، فهذه لن تنتهي قبل أن تنضم النمسا إلى معسكر الحلفاء. وأوفد عندئذ مبعوثين إلى كل من المقرين العامين العدوين، كما لو أراد أن يثبت أن الهوة بين الفرقاء المتنازعين كبيرة جداً بحيث يستحيل إقامة إتصال مباشر بينهم، وكما لو أن المعركة الواقعة يجب أن تثبت لزومية النمسا. أوفد ستاديون إلى المقر العام الحليف حاملاً شروط سلمٍ معتدلة جداً من شأنها أن تثير الشكوك التي تعتمل في قلوب المتحالفين حول دوافع النمسا. وقد كان من المؤكد في ذلك الحين أنه من السابق لأوانه البحث في شروط السلم. ففي ٢ أيار دحر الجيش الحليف في لودزن. وفي ١٦ منه انكسر أيضاً في بودزن. وبدلاً من بيع جلد الدب، أصبح من الأفضل تفادي الكارثة.

واستولى الذعر على أمبراطور النمسا لهذا الخبر. فهو يواجه نابوليوناً لا يقهر، في حين تعتصره ذكرى السنوات ١٨٠٥، ١٨٠٩ .وهو يخاف أن يتدفق الجيش الفرنسي، في أية لحظة، نحو الجنوب ويجتاح بلاده. كتب هردنبرغ مراسل مترنيخ في لندن: «لو طلب نابوليون في ذلك الحين من النمسا اتخاذ موقف حاسم، لكان الامبراطور قد أعطاه بدون أدنى شك، وعداً بحياد غير مشروط. . . وأعلم أن مترنيخ والأمبراطور قد تخاصما حول معرفة مقدار القوة التي يجب أن تلاحق بها النمسا أهدافها». وأخذ مترنيخ عندئذٍ يتكلم عن السلم مرة أخرى وأوفد بوبنا إلى مقر نابوليون. لقد كان في نيته أولاً أن يوفد مبعوثاً إلى الفرنسي، عملاً بروح المعادلة الدبلوماسية وأن يزوده بالتعليمات الأكثر غموضاً. أما الآن، وبناء على الحاح سيده، فقد طلب إلى بوبنا أن يقدم إلى نابوليون نفس شروط السلم التي نقلها ستاديون إلى الحلفاء. فضلاً عن ذلك أصبح من الواجب عليه أن يتكلم كموفد وليس كوسيط.

دخل نابوليون المعركة وفي ذهنه ثلاثة أوهام: كان يتوقع تفكك الحلفاء على أثر انتصار ساحق. وكان يظن أنه يستطيع عقد سلم منفرد مع روسيا ساعة يشاء. وكان يأمل أخيراً بعون النمسا، أو على الأقل بحيادها. ولكن وإن ربح معركتين في آخر شهر

أيار، إلا أن النصر كان ما يزال بعيداً عنه. فقد منعته قلة عدد الخيالة في جيشه من تتبع العدو المنهزم على أعقابه، وهذا أحد أسباب هذا الواقع غير الحاسم. وأرسل في١٨آيار موفداً إلى الخطوط الروسية لإعلام القيصر برغبته في لقائه. ورفض هذا الأخير الطلب مصراً على أن كل مفاوضة يجب أن تتم بواسطة النمسا عندئذ عمد مترنيخ إلى استخدام آخر وهم من أوهام نابوليون ـ أي اعتقاده بموقف مؤيد له من جانب النمسا ـ لكي يعري نابوليون من ثمرة انتصاراته العسكرية. في الوقت الذي كانت فيه الجيوش الحليفة تتراجع نحو سيليسيا تلقى ستاديون أمراً بطلب الهدنة التي تسمح للنمسا بالقيام بوساطتها.

هذه الهدنة كان الجميع يتوقون إليها. نابوليون لكي يعيد تشكيل خيالته، أما روسيا وبروسيا فليعيدا تنظيم جيوشهما، وأما مترنيخ فلكي يعيد تجميع الحلفاء ولكي يكمل استنفار النمسا. إن انتصارات نابوليون تقضي بإعادة النظر في ترتيب الجيش النمساوي، والجيش الذي كان معداً للهجوم في بفاريا الشمالية أعيد توزيعه لكي تتسنى له حماية معابر بوهيميا. وفي ١٦ أيار من جهة ثانية وضع ستاديون استراتيجية مشتركة مع الحلفاء، وبموجب تقديرات أركان الحرب النمساوية، يحتاج تنفيذ هذه الخطة إلى ٣٧ أو ٥٧ يوماً[١] والأكثر أهمية من تأخر الإستعدادات النمساوية هو المزاج الحالي للامبراطور. والأنصار الأكثر طلباً لحرب «وطنية» يوم كان نابليون ضعيفاً تحولوا إلى سلاميين متكالبين، الآن، بعد أن بدا قاهراً لا يغلب. وبذات الوقت جرب امبراطور النمسا، بكل الوسائل،ان يعود إلى سياسة الجمود المطلق، تلك السياسة الحبيبة إلى نفسه. «وكتب مترنيخ إلى استاديون: الأمبراطور، ودوكا، والقادة في مجموعهم كلهم يتسابق في وجوب طلب الصلح. فالهدنة إذاً هي أكبر بركة. . . . إنها تعطينا الفرصة لكي يعرف بعضنا بعضاً بصورة أفضل، ولكي نتشاور مع حلفائنا على الصعيد العسكري، ولكي نتمكن من إيصال الإمدادات إلى القطاعات المهددة أكثر. . . .»[٢]

(١) حول موضوع المناقشات المتعلقة بخطة العمليات العسكرية يراجع أونكن II ص ٣٢٠ وما يليها و٣٤١ وما يليها.

(٢) اونكن II ص ٣٣٦. وفيه لمحة عن مزاج الأمبراطور تضمنتها برقية مرسلة من ستاديون إلى الامبراطور بتاريخ أواخر تموز فيها يظهر الفارق بين الوضع الممتاز الراهن وبين اليأس الذي سيطر على هذا الأخير قبل ٦ أسابيع فقط: (بعد معركة بوتزن) يئس الامبراطور من انتصار الحلفاء. وقد اقتنع بأن الحرب لم يعد لها من مبرر وأنه لا مفر من تفادي المصائب الأعظم، بتوقيع عقد الصلح، حتى ولو بشروط لا تتوافق مطلقاً مع المشاريع الطموحة التي وضعها جلالته عندما أرسلني في مهمة. «أونكن II ص ٤٤٣».

ووقعت الهدنة في ٤ حزيران في تلازويت على أن تنتهي في عشرين تموز. وكما يفعل القائد الذي يتفحص الأرض قبل عملية حاسمة قام ميترنيخ بنقل مقره العام إلى غتشين، وهي قلعة واقعة في بوهيميا، على منتصف الطريق بين مقرات الأعداء المتحاربين. الآن كل شيء مرهون بالنمسا. لقد اختار الحلفاء خط رجعة يمكنهم من الاحتفاظ بالاتصال بالجيش النمساوي. الكارثة أكيدة إن ظلت النمسا على الحياد وأخذت نقمة الحلفاء تتزايد وقد تجلت هذه النقمة في البرقية التي أرسلها في ٣١ أيار، ستيوارت، المبعوث البريطاني المطلق الصلاحية لدى المقر العام البروسي إلى كاستلري حيث يقول: «لقد أجرينا العمليات ونحن مطمئنون ضمناً إلى موقف النمسا. لقد اقحمنا أنفسنا في رقعة من الأرض ضيقة، حياة الجيش فيها تكاد تصبح مستحيلة. لقد أخلينا برسلو أي الطريق المباشرة إلى كاليز تاركين بولونيا تحت رحمة بونابارت. ومع ذلك فالنمسا لم تعلن موقفاً حتى الآن...

«إن أسلوب معالجة الأشياء، سواء اثناء الاجتماعات أو في ساحة الحرب لا تعجبني أبداً» لقد ركز مترنيخ سياسته على الفرضية بأن الحلفاء يمكنونه من الوصول إلى هدف تصوره هو بأنه الوحيد الذي يمكن أن يبدو مقبولاً من الامبراطور. وها هو يكاد ينهار، إذ لا توجد أية دولة، مهما كانت استعداداتها طيبة، تريد أن تعرِّض نفسها لخطر الكارثة بسبب تعقيد الهيكليات الداخلية لدولة أخرى.

وكان الشك الذي يؤرق الحلفاء منشأه المباشر شروط السلام التي جاء بها ستاديون في حقائبه. فقد اقترحت النمسا أن تعود إليها منطقة ايليري، وأن تتوسع بروسيا على حساب دوقية فرصوفيا، وأن تتخلى فرنسا عن ممتلكاتها في الضفة اليمنى من نهر الرين، وأن يتفكك الكونفيديراسيون الريني الذي يجمع الإمارات الألمانية التابعة. وفي ١٦ أيار أضاف الحلفاء في اقتراحهم الجوابي، بعض الشروط الأخرى، مثل استقلال اسبانيا. والتعهد بعودة بروسيا إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٠٦ من حيث اتساع رقعة الأرض، «وإن لم تسترجع نفس الأراضي» ولكن الخلاف ذو جذور أعمق من شروط الصلح هذه. وإذا كان الحلفاء، غير ميالين تماماً إلى السعي لعقد صلح مع نابوليون، فإنهم يريدون على الأقل أن تكون مقترحاتهم مستوحاة من اهتمامهم بأمنهم الذاتي. ولما كان مترنيخ مقتنعاً من جهته، بأن الاتفاق مع نابليون مستحيل، فقد اهتم بالاثر السيكولوجي لمقترحات الحلفاء. فالبعض قدم شروط سلام، أما هو فإنه يفتش عن ذريعة. وكان الحلفاء يخشون أن يقبل نابليون بشروط النمسا المعتدلة. وكان مترنيخ

يخشى من تصلب الحلفاء تصلباً يمكن نابليون من استقطاب جميع الفرنسيين حوله ثم من استعانته بامبراطور النمسا وانحصر النقاش فعلاً في هدف الاجتماع المقبل، وإذا كان المشتركون موافقين على الوصول إلى اتفاق، فعليهم عندئذ أن يفتحوا أبواب المزايدات على مصراعيها أما إذا كان هدف الاجتماع تبيين استحالة أي اتفاق، فإن المطالب المقدسة يجب أن تكون من أكثرها تواضعاً. من الممكن دائمًا التفاوض في ظل نظام استقرار دولي. أما في زمن ثوري فمن المستحيل التراجع عن مطلب سبق الإعلان عنه.

وإذا كان الظرف الدولي يتميز بالإستقرار، فالاجتماع الدبلوماسي من شأنه تقريب وجهات النظر في ما بين الفرقاء المشتركين. أما إذا كان الوضع ثورياً، فإن هدف الاجتماع يكون سيكولوجياً: إذ يجب تبرير العمل بسبب. وعندئذ يوجه الكلام أولاً إلى أولئك الذين لم يلتزموا بموقف. ومن يتقدم بأدنى المطالب، في حال الإستقرار، يحرم نفسه من المكسب الذي توفره المرونة أثناء المفاوضات التي تعقب ذلك. أما تقديم مطالب مسرفة مرفوضة حتماً من الخصم فإنه يعني تأزيم المصاعب الرئيسية في زمن ثوري: إذ يتوجب عندئذ إقناع غير المتورطين بأن الدولة الثورية هي هكذا، وأنها لا تستطيع وضع حدود لمطامحها. وهذا يعني ترك الخصم يستفيد من الدعوة إلى الإعتدال دون أن يتعرض إلى خطر تطبيق هذا الإعتدال على الواقع. ولما كان العنصر غير المتورط، في أيار ١٨١٣ هو النمسا بالذات. وإذا كان مترنيخ يريد، لأي اجتماع أن يتم، فما ذاك إلا لإعلام امبراطور النمسا بالطبيعة الأكيدة لأهداف نابليون.

فهل كان تحليل ميترنيخ سليما؟ إذ كل شيء يتعلق به بهذا التحليل في النهاية. ولو أن سياسة نابليون تميزت بمرونة كاملة لأمكنه أن يشل مترنيخ بمجرد قبوله بالمطالب المعتدلة التي قدمها هذا. وعندما يتعلق الأمر بالدبلوماسية فإن الهواة وحدهم يتهاوون أمام وهم المرونة الخالصة. **فتأسيس سياسة ما على الفرضية التي تقول بأن كل الممكنات تتواجد معاً، إن ذلك يعني الخلط بين فن الحكم والرياضيات**. ومنذ الحين الذي تستحيل فيه مواجهة أي احتمال، تؤدي الفرضية التي تعزو إلى الخصم المرونة الكاملة، إلى عدم القدرة على العمل لمواجهته. أما ذاك الذي يعرف كيف يقدر خفايا السياسة، فإنه يعلم بأن أية دولة لا يمكنها التنكر لمفهومها لمعنى «الشرعية». كما لا يستطيع أي فرد أن ينكر مبرر وجوده. والإستحالة هنا ليست فيزيائية بل سيكولوجية،

إحلال السلام على القارة قبل الحصول عليه في البحار. وإرجاع مقاطعة الإيليريوكل الأراضي المفتوحة في ما وراء نهر الراين، كل ذلك يعني أن نابليون لم يعد نابليون في عين نفسه. وما يطلبه منه مترنيخ هو شيء آخر غير مجرد استرجاع الأراضي، إذ أنه يريد أن يضع حداً نهائياً لمغامرة ثورية. وبقول آخر يمكن القول أنه يريد انقاذ نابليون من نفسه.

وعندما باشر المفوضون المطلقو الصلاحية في مناقشة شروط السلام النمساوية مع ستاديون في العاشر من حزيران، تمسكوا ببرنامج مطالب قصوى، بينما كان محاورهم يدعوهم إلى التريث حتى يتم اجتماع السلم النهائي. وهذا وحده يعلمهم أن ما يهم مترنيخ، ليست المفاوضة انطلاقاً من مقترحات أساسية، بل تحديد السبب الذي من أجله يحارب الجميع. وحتى يتبدد أي شك، أعاد مترنيخ التأكيد على موقفه ببرقية أرسلها إلى ستاديون في الرابع عشر من حزيران. وفيها يقول أن تقديم النمسا للمقترحات هو أمر أساسي، إذ «لا يمكن مطلقاً حمل الامبراطور على التحرك قبل أن يعقد اجتماع السلم وقبل أن يتبين واقعاً بأن نابليون لا يقبل حتى بمقترحاتنا». ووضع المطالب المسرفة يعني لعب لعبة نابليون، واعطاءه الفرصة لكي يضم شعبه إليه فيحارب باسم الشرف القومي. ومجمل القول ليس المهم إثبات استحالة سلم أكيد بل إثبات استحالة أي سلم. وفي حال قيام نابليون بقلب كل الحسابات رأساً على عقب وذلك بقبوله الشروط الدنيا التي قدمتها النمسا، فإن مترنيخ، سوف يشترط: أن قبول هذه الشروط لا يمكن أن يمنع الحلفاء من تقديم مطالب جديدة أثناء مؤتمر السلم.

وربما كانت تلك هي الحجج التي أعدها رجل الدولة عندما قابل في ١٩ حزيران القيصر في أوبوتنا (Opotschna) حيث وصل هذا الأخير بحجة ظاهرة هي زيارة اخته. ومهما يكن من أمر، وبعد أن عاد الروسي إلى مقره العام لم تدم المفاوضات بين الحلفاء والنمسا، وقتاً طويلاً. في ٢٧ حزيران وقعت معاهدة ريخنباخ وهي مستند غامض جداً بحيث أن المؤرخين حتى عصرنا هذا، يستخدمونه كحجة للتدليل على تشدد نابليون. وهو يعلن في الواقع، أن النمسا بعد أن طلبت من بلاطي روسيا وبروسيا القبول بوساطتها أثناء مفاوضات السلام الأولية، سوف تدخل الحرب ضد نابليون إن هو لم يقبل خلال مهلة أقصاها ٢٠ تموز، بالشروط الأربعة التالية: ـ تمزيق دوقية فرصوفيا، ـ تكبير بروسيا، ـ عودة مقاطعة الليري إلى النمسا، ـ جعل هنبورغ

ولوبك مدينتين حرتين[١] كما في السابق.

وليس من الأهمية بمكان أن تكون هذه الشروط معتدلة، وأنها على ما يبدو تهدف إلى «تهدئة» الغول بونابرت. إن مرونتها تخفي حقيقة أساسية هي أن النمسا، في نهاية سبعة أشهر من الدبلوماسية المعقدة جداً، قد التزمت بحمل السلاح في وقت محدد وضمن شروط معينة.

وبمعاهدة ريخنباخ وجدت السياسة الملتوية التي يقودها مترنيخ منذ زمن طويل ثمرتها الخاصة. لقد كان الأسلوب الذي بموجبه نقل النمساوي حجارته فوق رقعة الشطرنج، غاية في الحذر حتى أن المناورة التي كان يمكن أن تبدو، منذ بضعة أشهر على الأقل غاية في المخاطرة أصبحت الآن وكأنها النتيجة الحتمية لوضع متسم بالوضعية. وهذه السياسة كانت غاية في المهارة حتى أن الإعتدال في مقترحات ريخنباخ، بالذات، كان يخفي حقيقة خلو هذه المقترحات، من أي معنى. وإذا كانت المعاهدة تتكلم عن التزامات النمسا فهي تغفل الإشارة إلى التزامات الحلفاء فهي تقدم عرض الوساطة من جانب أمبراطور النمسا إلى بلاطي كل من روسيا وبروسيا دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى أية شروط يقبل على أساسها الحلفاء هذا العرض. وهي توجب على النمسا إعلان الحرب على فرنسا عندما ترفض هذه الأخيرة الشروط الأربعة، ولكنها لا تذكر بكلمة ردات فعل الحلفاء في حال قبول فرنسا بهذه الشروط، ولم يكن لدى مترنيخ، إن لم يكن لدى امبراطور النمسا، أدنى أمل بإمكانية السلم، بعد أن أوضح وزراء بروسيا وروسيا، في برقياتهم المؤرخة في ١٩ حزيران بأنهم يقبلون بالشروط النمساوية كأداة وساطة وليس كتعبير عن شروط السلام.

هذه المماحكات تضاف إذاً إلى العبارة الصغيرة التهديدية التي تقول بأن قبول نابليون بشروط ريخنباخ لا تؤمن له إلا بدايات السلم. فهي في مجملها لا تعدو أن تكون طلباً إلى الإفرنسي بالاعتراف بحدود نهر الرين، لا لقاء السلام، بل مقابل إمكانية التفاوض حوله. ومن غير المعقول أن يعترف بعجزه التام رجلٌ ربط مصيره وسلالته بالمحافظة على امبراطوريته، ربطاً محكمًا.

(١) يراجع النص في: مرتنز، مجموعة معاهدات، ١٠٦ وما يليها. وهذا هو المقطع المعني: «أن امبراطور النمسا، بعد أن دعا روسيا وبروسيا إلى التفاوض مع فرنسا حول موضوع الشروط المؤدية إلى سلم شامل، يتعهد باعلان الحرب على فرنسا، إن هي لم تقبل خلال مهلة أقصاها ٢٠ تموز بالشروط التالية».

إن مترنيخ يستطيع الإتكال بطمأنينة على ردة الفعل هذه، وها هو يمتلك حجة صالحة لإعلان الحرب. لقد قامر نابوليون بكل شيء على تفوق سلطته ولذا فهو لا يستطيع التساهل قبل أن يعرف حدوده. ثم أنه يخشى أن يكون قد تأخر. أما امبراطور النمسا من جهته، فيتصرف بمصير امبراطوريته، ولا شيء غير ذلك، ولا يمكن حمله على إعلان الحرب قبل إثبات استحالة تناسب المطامح النابوليونية مع نظام التوازن. إن معاهدة ريخنباخ عملت على الربط بين هذين المطلبين بشكل قاسٍ كما في المعادلة الرياضية. إن سياسة مترنيخ مرهونة، في النهاية بحسن تقديره السليم لهاتين الشخصيتين: امبراطور النمسا ونابوليون ونجاحه جاء يثبت واقعية خفايا السياسة.

IV

وهكذا وجدت النمسا نفسها على حافة القرار الذي يضمها إلى المتحالفين «كتب ستيوارت إلى كاسلتري، في ١٦ حزيران: يبدو حالياً أن البسالة انتقلت إلى مترنيخ، والخجل إلى الامبراطور. المهم وضع هذا الأخير في المناخ الملائم... وبعدها يترك كي يلتزم نهائياً... هذه هي غايتنا الآن.... إن جلالته الامبراطورية لا يرى الأشياء على وجهها الصحيح المفيد كما يُشتهى. وعندما يُلفت نظره إلى أن التحرك على أعقاب بونابارت ينتج عنه القضاء على صهره، فإنه يتصرف كما لو كان يفضل أن يملك ضمن الحدود التي يُؤمنها له سلم تفاوضي. ومبادرة مترنيخ الدبلوماسية النهائية تهدف إلى إثبات استحالة وجود مفاوضة من هذا النوع يمكنها أن تضع حدوداً لمطامح رجل كنابوليون».

وقد ساعد امبراطور الفرنسيين بذاته على تردي مجرى الأحداث بأحد قراراته اللاذعة، الذي يشهد على أوهامه فيما خص النمسا. وبعد أن سمع عن اجتماع أوبوتكنا بين القيصر ومترنيخ، دعا هذا الأخير إلى مقره العام في درسد لتبادل وجهات النظر. وبهذا الشأن كتب مترنيخ إلى ستاديون: «كما ترى لقد ساقني سوء حظي إلى درسد... لم تؤدِ المناقشة إلى شيء. إني اعتبر هذه السفرة كأفضل أسلوب لتعريف الطبيعة الحقة للمشكلة».

وفيما بعد، حرر مترنيخ تفصيلاً مأساوياً لمقابلته لنابليون في درسد، في ٢٦ حزيران ١٨١٣. وأشار إلى الصالون حيث كان الوزراء يتزاحمون للتشبث بأذياله وكأنها أملهم الوحيد في السلم. وقارن بين عجرفة نابليون وكبريائه وبين رباطة جأشه هو.

وأورد قصة القبعة المرمية في الأرض ورفضه لها، ثم نبوءته لحظة خروجه: «أيها العاهل، أنت قد انتهيت». وحتى لو كانت الحقيقة مشوهة في هذه الرواية، فهي صحيحة إذا نظر إليها من زاوية التاريخ المكتوب على طريقة اليونان والرومان، أي وفقاً للمقتضى السيكولوجي. في درسد وقف وجهاً لوجه رجل القبضة وبطل التوازن مرة أخيرة. وسيقضى على الأول لأنه محروم من ملكة الحدس العليا التي تمكنه من معرفة حدوده. وأعلم مترنيخ امبراطور النمسا، بتقرير موجز، عن حديثه مع نابليون، بعد عودته بقليل من لقاء هذا الأخير. فقال: إن أبرز نقطة فيه هي تركيز نابليون على معرفة شروط الوساطة النمساوية، وإلحاح مترنيخ أولاً على قبول محدثه بمبدأ الوساطة المسلحة. ورفض نابليون التخلي عن أية أرض مهما كانت، إلا عن قسم من بولونيا لروسيا، أما الدول الأخرى فلا «تستحق» شيئاً وبالمقابل عرض مترنيخ بأن كل تسوية على الأرض يجب أن تنتظر انعقاد مؤتمر السلام. ورد نابليون مماحكا كأنما السلم مرهون بإرادته. ولكن تبجحه المؤثر لم يكن ليخفي واقع احتياجه إلى وسائل تنفيذ هذه الإرادة. وإذا كان مترنيخ يحاول عقد مؤتمر، فلكي ينقل الصدام إلى أرض تَعَلَّم كيف يسيطر فيها، (وبسبب خبل الخصم نوعاً ما)، أي إلى مجال دبلوماسية القصور. ومنذ اللحظة التي قبل فيها نابليون وساطة النمسا وعقْد المؤتمر بقصد استجلاب محادثه المراوغ، ولكي يحصل على استراحة تافهة بتمديد الهدنة، فقد وقع في الفخ. إن الحديث الحق لم يعد يُعْنى بالسلم، بل بالصاعق الذي يفجر الحرب.

نص الإتفاق الموقع في ٣٠ حزيران بين مترنيخ ونابليون على أن تقبل فرنسا بالوساطة النمساوية، وبتمديد الهدنة حتى العاشر من آب، وبعقد مؤتمر في براغ حتى الخامس من تموز. وتميز استقلال النمسا الجديد العهد بتدبير آخر، ربما كان أكثر دلالة، من قبول نابليون بالوساطة المسلحة، إذ تمت الموافقة على حق النمسا في التخلص من اتفاقها مع فرنسا. وفي ٢٧ حزيران، أعلن مترنيخ بأن هذا الاتفاق يتنافى مع غرض الوساطة، وطلب تعليقه طيلة فترة الوساطة. وفي ٢٩ حزيران، أعفى وزير خارجية فرنسا فيينا من كل التزاماتها لأن فرنسا «لا تريد أن تكون عبئاً على أصدقائها». وهكذا توصلت النمسا، في آخر شهر حزيران من سنة ١٨١٣ إلى مرادها. وأصبحت المحرك الرئيسي في التحالف الذي هو قيد التكوين ضد نابليون، كما استطاعت أن تجمع مائة وخمسين ألف رجل بدون مشقة. ومهما حصل بعد ذلك، حرب أم سلم فإن النمسا لم تعد تشعر بأنها مهددة في كيانها الداخلي بسبب أن هذا الكيان سوف يجد شرعيته في العنصرين اللذين يضمنان استمرارية الامبراطورية: أي التوازن الأوروبي وقدسية

المعاهدات. وكان مترنيخ على حق حين كتب من درسد إلى امبراطوره، ربما بخبث قليل: «أين كان يمكن أن تكون النمسا اليوم لو أننا اكتفينا بأنصاف الحلول».

وبقي إقناع الحلفاء بضرورة تمديد الهدنة. وأن تبدأ النمسا وساطتها بخرق معاهدة ريخنباخ التي وقعها الآخرون مرغمين، ألا يدل هذا دلالة كافية على تتمة الأحداث. وعلى الرغم من أن وزراء الدول الأخرى لم يذهبوا بعيداً كما فعل ستيوارت عندما كتب إلى كاستلري يخبره عن وجود بند سري قد وقع بين فرنسا والنمسا، فإنهم لم يتحرجوا من الإشارة إلى أن فيينا لا تنفك تؤجل ساعة الحسم، مرة أولى في أول حزيران حتى ٢٠ تموز، والآن حتى ١٠ آب. فكيف تمكن معرفة ما إذا كانت النمسا سوف تقرر يوماً ما العمل؟. وظل مترنيخ، من جهته، صامداً لا يلين. إنه لا يستطيع، بكل تأكيد، منع الحلفاء من الشروع في الأعمال الحربية في ٢٠ تموز، ولكن الامبراطور ربما يعلن أن النمسا سوف تتمسك بحيادها المطلق. وعلى سبيل الإنذار، أضاف بأن النمسا أصبحت في الواقع قفل القنطرة في التحالف، لا على الصعيد الدبلوماسي فقط، بل وعلى الصعيد الستراتيجي أيضاً. وأشار: ان حيادنا يمنع الحلفاء من المرور عبر بوهيميا، وهذه مناورة لا بدَّ منها إذا أُريدَ تغيير أوضاع نابليون على نهر الإلب. وبإيجاز، كان على الحرب أن تنتظر حتى يستطيع مترنيخ إضفاء الشرعية على سياسته في النمسا ذاتها.

وأهمية مؤتمر براغ ليست في المفاوضات الجارية بين المفوضين المطلقي الصلاحية، بل في أثره السيكولوجي على المراقبين، وأكثرهم أهمية هو امبراطور النمسا. وبرز الصراع على حقيقته من خلال تبادل وجهات النظر فيما بين مترنيخ وعاهله. في ١٢ تموز طلب الأول من الثاني تزويدهُ بالتعليمات، ودل أسلوبه في الطلب على الدعوة إلى التشدد الآن وقد بدا النجاح في متناول اليد. وتبتدىء العريضة بهذا التأكيد، غير المحبب في الآذان الامبراطورية، بأنه لم يعد بالإمكان تأجيل لحظة اتخاذ القرار. إن قوة الدول، كما يقول مترنيخ، تتعلق بعنصرين، قوتها المادية، وشخصية عاهلها. وبفضل سياستها الحالية، توصلت النمسا إلى قمة المنحنى بالنسبة إلى العنصر الأول، ولكنها لا تستطيع مع ذلك، التهرب من ضرورة اتخاذ قرار. والملكية لن تُنْقذ إلا إذا استطاع مترنيخ أن يتكل على صلابة الامبراطور وعلى ثباته العظيم. ويبدو هذا التأكيد، لمن يعرف حقاً عقلية الامبراطور وطريقة تفكيره، عظيم الجرأة، بالرغم من

لهجته الاحترامية. فهو يعني القول بأن الهزيمة لن تكون نتيجة تدني الوسائل المادية بل نتيجة انعدام الحيوية. لقد حان الوقت لكي نخطو الخطوة: «إننا لا نستطيع الإستمرار في خط سيرنا الحالي، الذي فرض علينا من جراء ضعف المملكة المؤقت. ومعرفتنا بتقبل هذا الضعف كان سبيلنا الوحيد لبناء قواتنا... ومن الثابت... أننا لم نستدرك بعد كل قوتنا السابقة، ومع ذلك، فالنمسا هي الآن ذات الوزن الأكبر في الميزان. هذا التقدير هو الوحيد الدقيق ويبدو أننا لم نتوصل بعد إلى قطف ثماره».

بعد هذا التذكير بأن السعي وراء القوة المطلقة يؤدي إلى الشلل، عندما يحين وقت العمل، وأن القوة تتعلق بموقف الدول النسبي، انتقل مترنيخ إلى استعراض الاحتمالات التي تواجه النمسا في مؤتمر براغ. يقول: إنها لبديهية أولى في السياسة النمساوية، أن وساطتنا لا يمكن أن تمارس إلا لصالح الحلفاء، وأن النمسا تعلن الحرب فقط إذا رفضت فرنسا برنامج ريخنباخ. حتى لو رفض الحلفاء الشروط النمساوية الأربعة، فمن غير المعقول عندئذ أن تقف النمسا في معسكر نابليون. فضلاً عن ذلك، وفي حال، وصول الأشياء إلى هذا الحد، يحتفظ مترنيخ لنفسه بحق عَرْض التوصيات المستحسنة في الوقت المناسب. أما سبب انزعاجه الحقيقي، فليس له علاقة بالحلفاء، وها هو يلخصه في الاستجواب التالي: «هل استطيع الاعتماد على صلابة جلالتكم، في حال رفض نابليون للشروط النمساوية؟ وهل تصمم جلالتكم عندئذ... على حماية قضيتنا العادلة بقوة السلاح؟». وكان مترنيخ على علم تام بأن غيظ الحلفاء وغضب نابليون المتزايد يكفيان لتبرير القضاء على النمسا الخائنة، إن هي ظلت تتأرجح. وإذا أمكن بفضل المناورات العوجاء حمل الآخرين على التورط، فليس بالإمكان تفادي دفع مقابل هذا التورط، مهما بعد تاريخ الإستحقاق. «ويخلص مترنيخ إلى الإستنتاج: لو فرضنا أننا عملنا من جديد على تمييع الأمور وجعلها تطول زمنياً، فإننا لن نحصل لا على السلم ولا على حرب تنتهي لصالحنا... بل ربما حصلنا على انهيار المملكة... وعندها أصبح، على الرغم من النوايا الحسنة التي تحركني، أداة هدم كل شيء سياسي، من عصب الأمة المعنوي إلى تفكك جهاز الدولة». ولم تكن حذلقة مترنيخ البلاغية لتخفي هذا الشيء: إن مصير أوروبا مربوط بقرار رجل واحد.

وحالة هذا الرجل الفكرية تتجلى تماماً بالجواب الذي وجَّهَهُ إلى وزيره. إن الذين يريدون دفع النمسا إلى حرب صليبية على النمط البروسي يحسنون صنعاً إن هم وزنوا

أبعادها. عندها يرون إلى أي حد يتعلق الملك المتحذلق بالأمن، وبأي جبن يواجه أية مخاطرة: «يقول الامبراطور شاكياً: السلم، السلم الدائم، هو الهدف الأعز عند كل رجل شريف، وهذا ينطبق بصورة خاصة علينا، نحن الذين تثقل علينا كثيراً... آلام رعايانا الأحياء وأقاليمنا الجميلة. هذا ما يجب أن تكون عليه غايتنا... يجب أن لا تخدعنا المكاسب المؤقتة..» هذا الرجل الذي ينظر إلى الامبراطورية كمُلْك عائلي يدار بشكل اقتصادي، لا يمكن الضغط عليه باعتبارات تتناول التوازن الأوروبي، وبصورة أقل أيضاً، وبالتحدث إليه عن حرية الشعوب. ولكي يثبت حسن نيته، ورغبته في السلام، فقد يصل به الأمر إلى حد التنازل عن عودة مقاطعة الإيلير إلى العرش، وهو الشرط الذي وضعته «النمسا» في ريخنباخ. ثم يضيف محذراً، إذا كان نابليون يظن أنه مضطر إلى رفض هذه الشروط «المعقولة» عندها يوجد حلّ وحيد، هو الحرب. وهكذا يندفع الامبراطور، عندئذ، نحو ما سوف يسمى «بحرب التحرير». بتصميم تاجرٍ يحمي نفسه من مزاحمٍ لم يستطع إقناعه بتقاسم الزبائن، باعتبار هذه المقاسمة أفضل ضمان للتعايش السلمي.

في هذه الأثناء وصل مترنيخ إلى مراده تقريباً. في كاليز حصل من الروس على موافقتهم على وساطة النمسا. وفي درسد وافق نابليون على هذه الوساطة، والآن، وليست هذه هي أقل جلائل أعماله، وافق الامبراطور ضمنياً على متطلبات سياسة وزيره. القيصر لكي يجعل النمسا حليفته، ونابليون لكي يشلّها، والامبراطور تفادياً للالتزام؟ وأي ضير لو أن القيصر ونابليون والامبراطور رأوا في الوساطة النمساوية أداة: نَصْرٍ في نظر الأول، وفتح في نظر الثاني، وسلمٍ في نظر الثالث؟ كل الخيوط قد تجمعت الآن بين يدي مترنيخ. وبقي فقط عقد العقدة الأخيرة.

إن مؤتمر فيينا لم يتم، على الأقل، فعلياً. فنابليون لم يرسل مفوضه المطلق الصلاحية قبل ٢٥ تموز. هل عن احتقار أم كسباً للوقت؟. وأرسل القيصر الزاسياً «انستيت»، إهانة مقصودة لنابليون. وظل ستيوارت وكاتكارت، الموفدان البريطانيان، قابعين في الكواليس، مستعدين لتشجيع المترددين بوعود المساعدات أو بالتهديد بالإنسحاب. ومع ذلك فلا شيء يحمل على التخاذل. وقد تغيب نابليون عن مقره العام في دورة تفتيشية وهو على يقين من جبن النمساويين. وبما أن كولنكورت، مبعوثه المطلق الصلاحية، ملزم بإعلامه بكل اقتراحٍ من أجل تمحيصه واتخاذ القرار بشأنه، فقد استحال الوصول إلى أي اتفاق، حتى فيما يتعلق بالإجراءات الشكلية.

وبهذا المعنى كتب مترنيخ إلى ستاديون يقول: «إذا سارت الأمور على هذا المنوال، فمما لا شك فيه أن العاشر من شهر آب سوف يشهد نهاية علاقاتنا مع فرنسا... وقد أكد كولنكورت ما تبين لي في درسد، وهو أن نابليون مأخوذ بالأوهام المسرفة حول الوضع الحقيقي. لقد اخطأت حساباته منذ زمن بعيد، وهو يتعلق بما يلائم معتقداته وأفكاره. وهو الآن مقتنع تماماً بأن النمسا لن تحاربه مطلقاً وكأنه في موسكو وأن القيصر سوف يرضى بمفاوضته».

إن المجهود الفرد الوحيد السلمي الذي قام به نابليون لكي يؤمن استمرارية سلالته على العرش، زواجه من ماري لويز، لن يكون في النهاية إلا السبب في تعجيل نهايته. حتى كولنكورت كان يحمس النمساويين على التصلب؛ هذا ما نقله على الأقل مترنيخ إلى الامبراطور[1]. «عودوا بنا إلى فرنسا بالحرب أو بالهدنة، ما همَّ، وثلاثون مليون فرنسي سوف يشكرونكم» هذا ما صرح به. وفي ٨ آب نقل مترنيخ إلى مبعوث نابليون الشروط النمساوية. إنها فعلاً إنذار نهائي. وكانت سيطرته على الوضع كاملة حتى أنه استطاع أن يأخذ تعهداً من كولنكورت أن لا يكشف هذا الأخير مضمونها الحقيقي. وهكذا لا يستطيع نابليون استخدامها لكي يكتل شعبه حوله. وعبثاً حاول كولنكورت حضّ عاهله على «حل التحالف المعادي والعمل من أجل السلم». لقد كان نابليون يظن أنه يستطيع الاعتماد على جبن عمه والد زوجته، إن لم يكن بالامكان الاعتماد على اخلاصه. وعندما حل تاريخ ١٠ آب لم يكن بعد قد نطق بكلمة. وأخيراً في ١١ منه ظهر رسول يحمل اقتراحات معاكسة غير ملائمة على كل حال. عندها قال مترنيخ كلمته: «البارحة كنا وسطاء، أما اليوم فلسنا كذلك. بعد الآن يجب توجيه كل اقتراح فرنسي إلى البلاطات الثلاثة الحليفة».

V

كانت أنوار الفرح التي أنارت ليل ١١ آب، على هضاب بوهيميا والتي تعلم المشاة النمساويين بوجوب الحرب، خاتمة حملة دبلوماسية غير عادية.

لقد أتاحت هذه السياسة ذات الأسلوب البارد العاقل، للنمسا أن تطرح نفسها

(١) خلال إقامة مترنيخ في براغ ارسل إلى فيينا تقارير مفصلة تدل على أن كولنكورت وفوشيه يداعيان بنفس حججه وبشكل ملفت. يراجع اونكن، II، ص ٤٣٣ وما يليها.

كحكم أعلى على التحالف. ولم تكشف عن مشاريعها الضخمة، كما أنها لم تستعن بأحلام الأجيال الصجرة المتحفزة. لقد بدَّعت بنبوغها لا في التجديد، بل في البحث عن التوازن، وفي التنسيق بين كل عناصر الوضع بصورة موضوعية. واستطاع مترنيخ، منطلقاً من لزوميات الوضع الجغرافي للنمسا ومن هيكلياتها الوطنية، أن يقيم تحالفاً على أساس تقديس المعاهدات وعلى أساس شرعية الحاكمين. وحوَّل النمسا من حليفة لفرنسا إلى عدوة لها. وذلك بموافقة نابليون على كل مرحلة من مراحل العملية. ولم تعد الحرب حرب تحرير قومية بل صراعاً مسلحاً يقرره وزير باسم التوازن وتبرره ظاهرياً مبادرة القيصر. وشكل مترنيخ جيشه تحت أنف الفرنسيين وها هو يستعد للدخول في حربٍ تجعل السلام المقبل ملائماً للخصوصية النمساوية، بموافقة الامبراطور أيضاً.

مثل هذه السياسة ألا تتنكر لأي مبدأ أخلاقي؟ للفلاسفة أن يتخاصموا حول هذه النقطة، أما رجال الدولة فبإمكانهم الاستفادة منها. لا تستطيع أية امبراطورية قديمة، بعد خروجها من حربين مدمرتين وبمشقة، أن تهتم بالإصلاحات في حين أنه يتعين عليها أن تصارع من أجل وجودها بالذات. ورجل الدولة لا يستطيع اختيار خطٍ سياسي كما لو كانت كل السبل مفتوحة أمامه بيسر. والنمسا كدولة متعددة القوميات لا تستطيع أن تقوم بحربٍ قومية. فماليتها المنهكة لا تمكنها من حرب طويلة. وكانت (روح العصر) تتنافى معٍ بقاء امبراطورية متعددة اللغات، بكل تأكيد، ولكن كيف يمكن الطلب إلى ممثل هذه الامبراطورية أن ينحر وطنه عملاً بمبدأ سياسته. من المؤكد أن مترنيخ لم يكن ليختار سبيلاً آخر حتى ولو كانت هيكليات النمسا أقل جموداً وتصلباً. إن نجاحه يقوم على التوفيق بين قناعاته ولزوميات الوضع النمساوي وهذا يعني أن مترنيخ لا يستطيع أن يكون منافقاً حتى عندما تكون مُعتقداته الراسخة في خطر.

إن روح سياسة مترنيخ وشكلها يعبران تماماً عن خصوصية النمسا. فهذه الامبراطورية لا يمكنها أن تتورط في حرب صليبية، لأن مثل هذه الحروب لها أبعاد كونية. في حين أن الإستمرار في البقاء يتعلق بقبولها بوجود حدود، وبأن المعاهدات مقدسة بعد ما يتم توقيعها، وبأن الشرعية لا تحتمل النقاش. والقرارات الموزونة بعناية، والحسابات التي يغيب عنها الهوى، والمناورات الماكرة. كل ذلك يعني تمني مجيء عالِمٍ تزول منه كل نزعة كونية، وكل سلطة متفوقة مهما كانت. إن سياسة النمسا لا تستطيع أن تستمد قوتها من الشعور القومي، بل يجب عليها أن تستبدله بالجَلَد وبرهافة دبلوماسيتها إن أرادت النجاح لنفسها. قليلة هي الحملات الدبلوماسية التي تدلل

بصورة أفضل، أن السياسة هي قضية أبعاد، وأن حكمتها مرهونة بتفاعل قراراتها، وليس «ببريق» المبادرات الفردية. إن كل تدبير إذا نظر إليه بمفرده، يبدو غامضاً، وكل مبادرة تكون عرضة لتأويلات مختلفة. ومع ذلك، فالحصيلة النهائية، ستكون تحالفاً متيناً من الناحية الأدبية، مهما أمكن التشكيك حول مضمونه، وسيكون له فضل إحلال السلام عقب خمس وعشرين سنة من الحروب.

لقد توازنت الآن كل عناصر سياسة مترنيخ السابقة: دراسة أولية دقيقة جداً، الإلحاح على تجميع الوفاق الأدبي الأوسع، استخدام سيكولوجية الخصم من أجل تدميره بشكل مضمون. أما رائعته فتقوم على نجاحه في المزج بين المبدأ النمساوي حول الشرعية والتنظيم الدولي. وما هو العجب - إذا كان الامبراطور يصرح لزائره القادم من بروسيا وبلغته الألمانية الملفوظة وفقاً للهجة النمساوية بما يلي: ألم أكن أكثر دهاءً منكم؟ ألم أحصل بشكل مرتب، على ما كنتم تريدون تحقيقه بالفوضى؟.

أن يكون ذلك قد تحقق فعلاً لا يعود الفضل فيه إليه، بل إلى وزيـره للشؤون الخارجية. لقد أمكن تفادي الكارثة، وعُقد التحالف. ومرة أخرى عاشت النمسا. بهذه الكلمات لخَّص فردريك فون جنتز نجاح مترنيخ: «عندما تكون دولة ما في ذروة سلطانها وتكون مواردها غير محدودة، فمن غير الصعب عليها أن تلعب دوراً على المسرح الدولي... وبالمقابل أن قيادة سفينة محطمة طيلة عشرين سنة عبر العاصفة، وتجنب النتوءات البحرية والزوابع، والهرب بنجاح من آلاف العوائق المختلفة، ومن القوى المعادية، وأخيراً الإبحار في المياه الهادئة، إن هذه العبقرية قليلة الشيوع».

فيما بعد أثبت مترنيخ أنه من الأصعب رسم الطريق التي يجب سلوكها، عندما يكون البحر هادئاً كالزيت، من رسمها والعاصفة تهزه أو عندما يوحي عنف العناصر الطبيعية بالذات بالمناورة التي تؤمن السلامة والنجاة.

٦

التحالف على المحك

I

فيما كان مترنيخ يتابع طريقه المتعرج، كان رجل الدولة الذي يمثل أقدم خصم لنابليون وأشد خصومه عداء، يكظم غيظه. في نظر كاستلري كان سوء النية النابليوني بادياً وأكيداً بحيث أن كل محاولة لإثباته لا يمكن إلا أن تخفي جبناً، أو قصداً عميقاً. فعقد مؤتمر بهدف تفشيله فقط، وبالتالي خلق صدمة سيكولوجية، كل هذا بدا له تعلة عارية من المعنى. إذا كانت فكرة الدفاع هي في أساس أية سياسة أجنبية، فها هي هذه السياسة مزودة حالاً، بوحدة هدف ممتازة، ألا وهي محاربة الدولة التي تشكل خطراً وتهديداً ولكن هذه السياسة لا يمكن أن تستجلب أولئك الذين لم يفصحوا عن رأيهم بعد. ولو أن الثالثين كانوا على وعي بالخطر عندها يصبح ذكره أمراً نافلاً. وإلى أن يكتوا بناره، فإن كل دعوة إلى العمل المشترك تشبه إذن حضاً على الصراع من أجل قضية أجنبية، وتكون هذه الدعوة أكثر إيذاءً، إن سمع فيها رنين النصح والأدبيات. لهذا وجدت بريطانيا العظمى نفسها وحيدة في حين كانت دول أوروبا تقع فريسة وهم المفاوضة المنفردة، أو تزول بسبب العجز الناتج عن العزلة. وقد حملها نفس السبب على الوقوف جانباً في حين كان نابليون يدلل على عجزه عن القبول بوضع حدٍ لمطامحه، عندما رفض أي شرط مهما كان معتدلاً.

لقد استبعد مترنيخ الممثلين البريطانيين، الحاضرين في المقر العام للحلفاء، من الخوض في مفاوضات السلام. والسبب المعلن هو رفض انكلترا للوساطة النمساوية. وفي الواقع، خشي مترنيخ أن تقدم لندن شروطاً تجعل عبثاً جهوده لإقناع الامبراطور بأن الحرب ضرورية. فكيف العجب، بعد ذلك أن ينظر مبعوثا لندن، وهما سيرشارل ستيوارت، لدى بلاط بروسيا، ولورد كاتكارت، لدى بلاط روسيا، إلى مترنيخ بخوفٍ

لا تَصَنُّعَ فيه. فالدولة التي لم تعرف مرارة الكارثة مطلقاً، تجد مشقة في فهم سياسة يمليها تحسس النازلة المحيقة. ولو أن حليفاً أقل حظاً منها حاول أن يوزع المخاطر، لشُبِّهَ عمله بأنه مظهر من مظاهر فكر متخلف. ووسنبرغ البائس، ممثل مترنيخ في لندن، لم يكن في موقف أفضل. لقد نبذته الطبقة الطيبة، ولم يستقبله الوصي على العرش بصورة رسمية أبداً، وهاجمته الصحف، حتى حياته كانت في خطر. وذات يوم اضطر إلى التخفي في الريف هرباً من غضب الجماهير. في هذه الأثناء كتب ستيوارت، تمشياً مع المهمة التي ندب لها نفسه وهي خلق الفتن، من مكتبه للمراقبة لدى المقر العام الحليف ما يلي: «لم استطع الإمتناع عن الظن... بأن مترنيخ يدبر إبرام عقد اتفاق عائلي... فإن آلت الأحداث إلى مؤتمر سلام، فالرجاء أن تتفضلوا، في مثل هذه الحال، بإرسال مبعوث كفي.... والرجل يجب أن يكون بذكاء الشيطان».

ولم يكن كستلري ليجد، وهو يتأمل الوضع الأوروبي في هذا الربيع من سنة ١٨١٣ وفي بداية الصيف، إلا القليل من البواعث الْمُرْضِيَة. كانت الجيوش الحليفة تحتل وسط أوروبا، هذا صحيح، ولكنها تبدو مشلولة بفعل ضخامة الأحداث الطارئة. وانكلترا، وإن لم تعد معزولة، فهي ليست جزءاً من مجموعة الدول. وكانت صعوبة المواصلات مسؤولة عن ذلك جزئياً. أما السبب الرئيسي فيعود إلى أن البلد المتورط تماماً لا يمكنه أن يكون في وضع المفاوض. والحجة الرئيسية بيد لندن خلال أية مساومة، أي التهديد بقطع المساعدات عن الجيوش الحليفة، لا يمكن أن تمنع مفاوضات السلام.

إن معاهدة ريخنباخ قد أثبتت ذلك وهي التي وقعت بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقات المساعدات. وتدل التدابير التي اتخذها مترنيخ، مهما أسيء فهمها، على أن انكلترا ليست أوروبية بصورة أصيلة حتى الآن. وأن السلم القاري المعقود بدونها أمر ممكن. ولكن الانكليز يحاربون من أجل إقامة نظام دولي يجعل من المستحيل عقد أي اتفاق قاري خالص.

هذا السلم القاري المرهوب من جانب انكلترا له لازمته وهي تصميم هذه الدولة على عدم البقاء وحيدة. إن أية تسوية، أو ما يشبهها، هي أفضل من الإستبعاد الطويل لبلد يعتبر نفسه الرقاص المكلف بتأمين توازن القوى. إن أية سياسة معادية للدولة الجزيرية تقوم على الطرف الآخر من المانش، هي تهديد ضمني يجب القضاء عليه. وإذا لزم الأمر، فإن انكلترا على استعداد لكي تحد كثيراً من مطامحها، شرط أن

تكون شريكاً في التسوية السلمية التي يضعها حلفاؤها. كتب كاستلري إلى كاتكارت: «يجب عليك أن تحرص على أن لا يعقد أي سلم قاري بدوننا. وكل تشدد من جانبنا يعرضنا لهذا الخطر، بالرغم من المعاهدات القائمة بيننا.... من أجل هذه الغاية، نحن على استعداد للتشاور مع حلفائنا؛ وهكذا لا يستطيعون توجيه الملام إلينا». فاستقلال أسبانيا والبرتغال وصقلية، والعلاقات الخاصة مع السويد، وبالطبع، الحقوق البحرية، هذه البنود وحدها غير قابلة للتفاوض عليها. وعلى الدولة الجزيرية أن تحتفظ لنفسها ببعض المراكز المؤثرة على القارة، إن لم يكن في وسطها، فعلى الأقل في أطرافها التي تحرس الخطوط البحرية.

وذهب كستلري أبعد من ذلك. ففي ١٣ تموز، ونزولاً عند إلحاح سفيري بروسيا وروسيا، رضي بالوساطة النمساوية مع قليل من التذمر[1].

ولكن هذا لم يمنعه من أن يعدل حالاً، موافقته بقوله بأن السلم المقبل ربما يكون أعرجَ بحيث أن انكلترا لن يكون لها مصلحة في التخلي عن أدنى قسم من غنائمها في المستعمرات. وبقول آخر أن لندن تحتفظ لنفسها بحق النقض فيما خص التسوية النهائية لأن رجوع مستعمرات فرنسا الضائعة إليها هو وحده الذي يحمل نابليون على القبول بالشروط النمساوية. وفي كتاب آخر حاول كاستلري أن يخرب حتى تمهيدات السلام، بأن قدم نصيحة تنم عن حذره البالغ من السياسة غير المفهومة التي يتبعها مترنيخ: «لقد سبق لبونابرت أن تلقى إنذاراً قاسياً. وما دام لديه مثل هذه القوة العسكرية، فإنه لن ينحني أمام أي اتفاق يضمن الهدوء لأوروبا، حتى ولو كانت لدى مترنيخ الوقاحة على توقيع هذا المستند». ولم يعِ وهو يكتب هذا، إلى أي حد يتوافق تحليله للوضع مع تحليل مترنيخ. ومهما يكن من أمر، فإن انكلترا لم تستعد للحرب وحيدة طيلة عشر سنوات حتى تترك نفسها تتعرى من ثمار النصر، بالمفاوضة.

وكان كل شيء قد تم عندما أعلنت الوزارة الإنكليزية أنها تقبل بالوساطة النمساوية. ثم أن موافقة لندن لم تُعلم في فيينا إلا بعد أن كانت النمسا قد أعلنت الحرب، وللتدليل على صدق نوايا الإنكليز، فقط. ومن ثم فإن كاستلري يرى أن عليه

(١) لقد اسيء تماماً تأويل المفاوضات التي أجراها مترنيخ. وقد رأينا أنه قد تقرر سابقاً إبعاد بريطانيا عن المحادثات التمهيدية فقط، على أن تشترك في التسوية النهائية، وأن روسيا وبروسيا قد أصرتا على هذا البند، وتقديرات وبستر مغلوطة حول هذه النقطة. يراجع B.D. P 78....

أن يترجم الواقعة القائلة بأن أي حلف يعتبر بمثابة المحقق بمجرد الوعي لمساس الحاجة إليه. وأفضى إلى كارتكارت بأن مؤتمر براغ، مهما تضاءلت فيه حظوظ النجاح، قد سبب له ازعاجاً كثيراً. وجميع برقياته المؤرخة في أيلول وتشرين أول تنضح بالعبارات التي تشير إلى ضرورة العمل المدروس، وإلى وجود خطر شاملٍ للجميع، وتنم إرشادات كاستلري عن بلاغة نادرة في نثره المتحذلق. وكتب إلى كاتكارت يقول: «لقد لاحظ ملوك أوروبا، تدريجياً، بأن خضوعهم، مهما كان كاملاً، فإنه لا يضمن لهم لا الأمن ولا الهدوء، وأنهم ما أنْ ارتفع عنهم كابوس فرنسا، حتى وجدوا أنفسهم مستخدمين كوسيلة بيد هذه الدولة. . . للاستيلاء على دول أخرى بريئة. . . وهذا الخطر المشترك، يجب أن لا يغرب عن البال، لأنه يمثل الأساس الأقوى للحلف. والسلم، أي سلم، إنْ عقد لغير صالح فرنسا، باتفاق الجميع، حتى لو كانت شروطه أقل جدوى، يظل أفضل من التنازلات الكبرى، من جانب العدو، عن طريق الحوار. . . وبهذا فقط يمكن العودة بالقوة العسكرية لهذا العدو إلى مستواها الطبيعي، وبالتالي حماية أوروبا من استيلاء حثالتها عليها».

النمسا وحدها ظلت مُترددة. ولم يخلُ من سبب إصرار كاستلري على التشكيك بروح التصميم عند مترنيخ. إذ استمر هذا الأخير يهتم بالتوازن أكثر من اهتمامه بالانتصار، وبالرغبة في الحد من القوة الفرنسية أكثر من الرغبة في انهيارها. وحاول مترنيخ تمشياً مع سعيه إلى منع كل تسلط، أن يتفادى خلق فراغ يذكي مطامح روسيا. وكان كاستلري خشيةً من تسلط فرنسا، يحرض المتحالفين على عدم توفير جهودهم. ووصل إلى حالة من الإنزعاج قوية مما يعتبره نقصاً في تصميم النمسا، حتى أنه بذل الجهود المسعورة حتى لا يكون الصراع القائم صراعاً بين الدول بل يتحول إلى حرب بين أمة وأمة، بعد تحفيز حماس الجماهير. وهكذا كان كاستلري نقيض كل ما عمل له مترنيخ بمهارة. لقد كتب إلى كاتكارت يقول: «يبدو لي أنه من المستحيل إطلاقاً الغلط حول طبيعة الصراع الحقة. كلما أسرع الوزير النمساوي في إدراك خطأه. . . كلما خفت نسبة الخطر الذي يتعرض له. . . إن هذه الحرب أصبحت صراعاً بين الأمم، وليست لعبة متروكة لتسلية رجال الدولة. وإن حاد مترنيخ قيد أنملة عن هذا المبدأ، فإنه لن يكون إلا لاعباً لعبة بونابرت». والخوف من التراجع النمساوي دفع حتى كاستلري إلى إعطاء أساس اجتماعي للنظام الدولي. . وبهذا المعنى كتب إلى ابردين Aberdeen هذه المرة: «يبدو أن أذني مترنيخ لا تكادان تتحملان القرقعة التي تثيرها

كلمة حرب. فهو، بدلاً من المجاهرة بهذه الكلمة أمام أسماع الأمم الأخرى، يفضل الهمس بها إليها. . . إن التاريخ العسكري بأكمله، للثورة الفرنسية علمنا أن نخشى هجوم الوحش الذي نشأ على الأرض الفرنسية مفتشاً عن رزقه خارجها. . والشعب، هو الحاجز الوحيد الذي يبقى لنا. كل العالم ضد فرنسا. في الوقت الحاضر، ودولة عارية من الحدود الأمنية كالنمسا، يتوجب عليها قبل كل شيء أن تستخدم هذا الدرع لكي تؤمن الحماية لنفسها». وحدث أن إحدى أندر تدخلات كاستلري في مجال العلوم الاجتماعية، لم تسفر إلا عن حجة أخرى توضع بين يدي دعاة الصمود ضد فرنسا.

وكان الوزير الانكليزي يستهدي بفكرة خاطئة حينما يوجه هذا الإرشاد إلى النمسا. فما كان يبدو كمماطلة من جانب هذه الأخيرة، لم يكن مبعثه جهل فيينا بالخطر الفرنسي، بل خوف مترنيخ من خطر آخر، خفي على كاستلري. ففيما كان الإنكليزي يتابع جهوده من أجل عمل مشترك من جانب الدول «غير المعنية»، بريطانيا وروسيا، من أجل تحديد اطار توازن أوروبي، كان القيصر قد انجز، من جهته خطة توشك أن تضع أوروبا الوسطى تحت رحمته، وفيما كان كاستلري يوجه المواعظ إلى مترنيخ حول خطر السيطرة العالمية كان يجهل إلى أي حد كانت تصريحاته مسموعة، بحيث أن النمساوي، إذا كان يراقب نابليون بعين، فإن عينه الأخرى كانت مصوبة نحو القيصر وبولونيا.

II

من المستغرب أن تشكل دولة زالت منذ سنة ١٧٩٥، وملك يتبجح بنبل مبادئه، جرثومة الخلاف بين أعضاء التحالف الكبير. فبولونيا المقسومة لثالث مرّة: سنة ١٧٩٥، لم تعش إلا في قلوب الوطنيين حتى سنة ١٨٠٧، وهو التاريخ الذي أقام فيه نابليون دوقية فرصوفيا، في ما تملكه بروسيا من بولونيا. وبعد حملة سنة ١٨٠٩، ضم إليها قسماً من بولونيا النمساوية.

وفي سنة ١٨١٢، استخدم أمبراطور الفرنسيين الوطنية البولونية كسلاح في حملته على روسيا. فحينما صرح أنه يرى في هذه الحملة حرباً بولونية، جاءه مدد من ثمانين ألف رجل بولوني. وما تبقى من الرديف البولوني ما زال إلى جانبه حتى سنة ١٨١٣. وأدى الإنسحاب من روسيا إلى تحطيم حلم بولونيا ممتدة حتى الدينيبر، وكلما تقدمت المحدلة الروسية نحو «الغرب» كلما ترسخ مصير بولونيا بعودتها إلى مالكيها السابقين، ويتناسى

الجميع أن هذه الدولة، «بولونيا» قد استفادت عن طريق تبتل وطنييها أكثر من استفادتها من عبقريتهم في الرهان على الرابح. في الوقت الذي كانت فيه الجيوش الروسية تقترب، تذكر ادام زارتوريسكي Zartoryski، الـذي كان أبوه قد ترأس إعلان الكونفدراسيون العام للبولونيين، تحت الرعاية النابليونية، والذي قدم بنفسه استقالته من الجيش الروسي بهذه المناسبة، تذكر صديق طفولته، القيصر الكسندر. وهذا ما كتبه إليه في السادس من شهر كانون الأول: «إذا أردت أن تدخل إلى بلدنا كمنتصر هل تحيي من جديد مشاريعك القديمة حول بولونيا؟ وإن أردت استعبادها فهل تكسب القلوب بآن واحد؟».

إن غموض هذه الرسالة يتناسب تماماً مع عدم إتزان الشخص الذي وجهت إليه. ألم يقل نابليون عن القيصر إنه إذا كانت فيه خلال عظيمة فإن «شيئاً ما» يظل دائمًا ينقصه في ما يعمل؟. ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بما سوف ينقص في هذا الظرف أو ذاك، وينتج عن ذلك أن سلوك الرجل يبقى غير واضح إطلاقاً. فبالنسبة إلى مترنيخ يمثل القيصر «مزيجاً غريباً من فضائل الرجولة والضعف النسائي. فهو أضعف من أن يكون طموحاً، وهو أقوى من أن ينقاد للغرور وحده» وهو صوفي وخداع بآن واحد، مثالي وواقعي، ولا يتردد في إخضاع المبادىء الكونية في خدمة المصالح الروسية الخاصة. ومنطلقاته السامية تخفي مطامح تبدو أنانية بنظر أفراد من طينة أوضع. وهو، على الرغم من ذلك، قادر على إنكار ذاته تماماً. وقد أثبت ذلك أكثر من مرة خلال قيام الحلف المقدس. وهو يعرف كيف يكون غداراً وعنيفاً «إنه لهذا، لا لشيء آخر، ابن القيصر بول (القيصر المجنون)»، قال عنه تاليران. إنه، بدون شك إطلاقاً، مقتنعٌ بأن أهدافه الشخصية تتوافق مع مبادىء العدالة الكونية. وأن هذه المبادىء، تتوافق عموماً، مع مصالح روسيا، على الأقل في بداية ملكه؛ ويصعب أيضاً إثبات العكس. وسنواته الشابة مدينة بالكثير لتأثير مربيه السويسري لاهارب، الذي حاول أن يجعل منه الملك الفيلسوف فيلسوف عصر النور، والعاهل الذي يحكم بناء على قواعد كونية، والذي يشيع في شعبه محاسن تحرره.

ويوم أن كان مجرد الدوق الأكبر وعد الكسندر ادام زارتوريسكي أن يعمل على تحرير بولونيا. هذا الوعد هو ما جاء يذكِّره به هذا الأخير.

ويدل الجواب الذي تلقاه زارتوريسكي دلالة واضحة على إزدواجية القيصر الراسخة: «إن روح الانتقام هو شعور غريب عني. (كتب الكسندر). وإسداء الخير

مقابل الشر هو فرحي الأطيب». وبعد أن أكد أن استعداداته تجاه بولونيا لم تتغير، أخذ القيصر يناقش في المعارضة المتوقعة في روسيا بالذات، وأيضاً من قبل النمسا وبروسيا. والإنكشاف بصورة كاملة قد يؤدي إلى امتناع هاتين الدولتين من الإنضمام إلى التحالف، وربما إلى دفعهما إلى أحضان فرنسا ومع ذلك وعد، بأنه بعد تبلور الأوضاع العسكرية، تصبح خططه أكثر وضوحاً، وإذا كانت الشهامة تقضي بمنح بولونيا استقلالها، فإن الحيلة هي التي يجب أن تكون الوسيلة إلى هذا الاستقلال.

والتزم الكسندر بكلامه، ومن الملفت، في هذا الشأن، أن تخلو معاهدة كاليز من أي تعهد بإعطاء بروسيا ممتلكاتها البولونية وأن يشار خلال المفاوضات، إلى الساكس كتعويض محتمل. ومهما جهد القيصر في الامتناع عن الكشف عن مطامحه كلها فإن مترنيخ لم يكن من جراء ذلك أقل وعياً لإتساعها، كما رأينا. والنمسا لا يمكنها أن تكون غير آبهة سواء بالتوسع الروسي العميق في أوروبا الوسطى، أو بإعادة توجه بروسيا التي سوف تنكفيء، نحو المانيا، بعد توقف تغلغلها في الشرق. وإذا توسعت روسيا نحو الأودر تقريباً، فإن بروسيا عندئذ، تتحول إلى تابعة لروسيا؛ نظراً لأن حدودها في الشرق تصبح مقتلاً. أما إذا فتشت بروسيا عن مجال نشاط آخر في المانيا فإنها توشك أن تدخل في مزاحمة مع النمسا، على السيطرة. وإذاً لماذا يستعجل مترنيخ، وفي هذه الظروف، في القضاء على فرنسا، موجداً فراغاً لا ينتج عنه إلا تقوية موقف الروس في ساعة المفاوضات، هذا في الوقت الذي يبدو فيه الموقف الانكليزي غير واضح تماماً؟. لم يكن من المعلوم، في هذا الصدد، ما إذا كانت لندن لا تساوي بالتوازن الأوروبي دحر نابليون، ولا شيء غير ذلك قط، أم أنه يمكن حمل الوزارة البريطانية على الاعتقاد بأن أفضل دفاع عن انفرس هو في بولونيا.

لم يكن كاستلري، في ذلك الحين واعياً لهذه المسائل. ولو أنه وعاها لاتهم روح النزاع عند مترنيخ بخلقها. وبرأيه، أن هذه الحرب لها دائمًا نفس الاتجاه وهو بعث التوازن الأوروبي، وهذه الدول التي أقامها الفاتح، نراه يقود المعركة من أجل المحافظة على مطامحه فيها. أن تعمد كل دولة غير فرنسا إلى تعكير السلم فهذا أمر لا يمكن تصوره في نظر كاستلري وبرقياته المتعددة المؤرخة في تلك الحقبة تخلو من أية إشارة إلى ذلك حتى ولو على سبيل الإبهام. وبدلاً من ذلك حاول أن لا يحيد عن مضمون خطة بيت خلق توازن أوروبي بالتعاون مع الدولة الأخرى الراضية، أي روسيا، كبح الخصومات التاريخية بين دول أوروبا الوسطى؛ فرض الذات كروح للحلف وكضمان للتسوية

السلمية. لهذه الأسباب، وكما أوضحت خطة بيت فإن كل اقتراح يتعلق بهذه التسوية يجب أن يعرض أولاً على القيصر. ولم يتيسر لكاستلري أن يعرف أن حليف انجلترا الطبيعي هو النمسا، الدولة القارية، قبل مجيئه إلى القارة بنفسه.

هذا الخطأ سوف يجعل الحوار مع الكسندر متعباً ما لم يظهر تماماً السبب الحقيقي الذي يمنع الوصول إلى نتيجة. في المحادثات الأولى مع القيصر أبرز كاستلري الأهداف البريطانية الخالصة. وتحويل هذه الأهداف إلى ممتلكات فعلية يقتضي وضع اليد عليها وهذا واقع بالنسبة إلى اسبانيا والبرتغال وصقلية. إذ أن استقلال هذه البلدان مرهون فعلياً بالوجود العسكري الانجليزي فيها. وظلَّ النقاش يدور في المجال الأكاديمي خصوصاً في ما يتعلق باستقلال هولندا، وبمسألة استثناء الحقوق البحرية من البحث في كل مؤتمر السلام. ومهما كانت الأهمية التي يعلقها كاستلري على التحالف، فإنه لاحق أهدافه بما يشبه العصبية. وقد تجلت هذه العصبية بصورة خاصة عند البحث المتعلق بهولندا و بالحقوق البحرية. ومنذ العاشر من نيسان كتب إلى كارتهارت كي «يلفت انتباه القيصر إلى هولندا. فضمان أمن هذا البلد وإبعاد الفرنسيين وراء الراين هما الحاجز الفعال الذي يمكننا أن نواجه به فرنسا، وهو الوسيلة التي تضمن لنا مواصلاتنا مع حلفائنا القاريين». ولا يهدأ بال كستلري إلا باستقلال هولندا ثانية. ولما كانت جيوش الحلفاء ما تزال بعيدة في ذلك الحين، فإن أجوبة القيصر التهربية يمكن أن تؤول على أنها انعكاس للوضع العسكري.

وآل الأمر إلى نفس الطريق المسدود عندما بحثت مسألة الحقوق البحرية. وبالرغم من أن كستلري حاول أن يتفادى أية مناقشة للموضوع، تعجل القيصر الأمور باقتراح التحكيم بين بريطانيا والولايات المتحدة. والحرب التي اندلعت بين هذين البلدين سببها، بصورة رئيسية، «الحق» في مراقبة السفن المحايدة، وهو حق تطالب به انكلترا. وأصاب هذا الاقتراح انكلترا في الصميم، كما تدل على ذلك ردة الفعل القاسية من جانب كاستلري حيث كتب إلى كاتكارت يقول: «لا يمكن السكوت عن القول بأنه من المهم أن يعي الأمبراطور ضرورة استبعاد كل مسألة بحرية من أي نقاش عام استبعاداً كاملاً. وإن لم يفعل.... فإنه يخاطر.... بالتفاهم بين هذه الدول التي يضمن اتحادها أمن أوروبا، في الوقت الحاضر...». وعندما أثار سفير روسيا في لندن، هذه المسألة الشائكة، أجاب كاستلري ببرقية طويلة أيضاً. وكرر القول بأن أي وزير بريطاني لا يمكنه المخاطرة بإفساد الحقوق البحرية، ثم عقب بهذا الإيضاح

التهديدي: «في حال افتراض أن الدول الأوروبية ترغب في إقامة ندٍ معادل لفرنسا، فمن الأفضل لها تجنب أي خطر انشقاق فيما بينها، ناتجٍ عن إدراج موضوع الحقوق البحرية في المناقشات» وإذاً فالموضوع حيوي جداً بالنسبة إلى انكلترا، حتى أنه يَفْصُلُ التحالف ذاته بالنسبة اليها. وبرزت صعوبة أخرى، عندما حاول كستلري أن يجسد الفكرة الرئيسية لمشروع بيت، التفاوض حول التحالف العام الذي يحدد اطار التوازن الأوروبي. وبعد أن علم بحل مؤتمر براغ. وخلال بضعة أيام فقط، لجأ إلى القيصر فكتب يقول: «إذا حاولت أية دولة أن تفاوض من أجل سلم منفرد، فإن فرنسا تتحكم عندئذ بمصير الدول الأخرى. إذ بفضل حرب اسبانيا، سلمت روسيا، وربما تحررت المانيا. وبالمقابل قد تأمل اسبانيا بالتخلص من العبودية بفضل حملة عسكرية تجري على الأرض الألمانية.... وتكوين جبهة مشتركة هو الضمان الوحيد، ولكي ينجح يتوجب على المتحالفين أن يتفقوا فيما بينهم على المبادىء الأساسية التي تحدد مصلحتهم المشتركة». وتكتسب الحرب شرعيتها الكاملة من ضرورة إخضاع فرنسا، وهذا ما يفسر الشروط المعروضة. وتنص هذه الشروط على استقلال هولندا، وصقلية واسبانيا والبرتغال. والقضاء على النفوذ الفرنسي في إيطاليا وفي كونفدراسيون الراين، وأخيراً عودة المملكتين النمساوية والبروسية إلى ما كانتا عليه من مساحة أرضية، وإلى ما كان لهما من تأثير قبل اندحارهما أمام نابليون.

ولم يكن يخامر كاستلري أدنى شك حول حظ هذه المقترحات من حيث قبولها فوراً. ولهذا ألح على كاتكارت بإبلاغ القيصر عظيم تأثر الحكومة البريطانية بموقفه. وأوعز إليه بأن تدعو بريطانيا وروسيا مجتمعتين الدول الأخرى للإنضمام إلى الحلف. وإذا كان من صعوبة متوقعة فمن جانب فيينا. وتشجع كاستلري قائلاً لنفسه بأن أفضل وسيلة لتشجيع دولة حذرة هو إقناعها بأن حلفاءها ليسوا أقل منها تصميماً وإن ظهروا باردي الطبع. وحدث أن ندت المصاعب عن القيصر. إذ عندما وصلت برقية كاستلري، كان الحلفاء مشغولين بتعقب العدو المنهزم بعد معركة ليبزغ، واحتج القيصر بضرورات الساعة لكي يؤجل عدة مرات المقابلة التي كان يطلبها كاتكارت بإلحاح. وفي ٢٦ تشرين الأول عندما تمت المقابلة أخيراً أفضى القيصر إلى هذا الأخير بموافقته المبدئية على الحلف المقترح، وألمح إلى بحث المضمون مع نسلرود Nesselrode، وزيره. وخلال المباحثات التي تلت، أظهر، مع ذلك تمنُّعاً متزايداً باطراد. وفيما بعد تذرع بحسن نيته، وبأن الواقع يجعل أي تعهد خطي نافلاً حسب

قوله . ومن جهة ثانية، عاد يبحث من جديد مسألة الحقوق البحرية؛ وأصرَّ على أن توضح بريطانيا موقفها من المستعمرات التي استولت عليها خلال الحرب وأنها ترغب في إعادتها، كما طلب أخيراً وعداً أكيداً بالمساعدات. وألمح بصورة خفية، إلى أن شروط الصلح يجب أن تعكس «الوضع الفعلي» دون أن يوضح مع ذلك ما يقصده بقوله هذا. ومن الغريب، كما نقل كاتكارت، أن تبدو الدولة التي كان يفترض فيها أكثر من غيرها، خلق المصاعب ـ أي النمسا ، متساهلة جداً في حين بدا فيه القيصر عنيداً ومتصلباً: خطأ في الحسابات مرة أخرى. فإذا كان مترنيخ، في هذا الموقف، يظهر مثل هذه المرونة ، فما ذاك إلا لأن القيصر قد ركب رأسه.

لقد تم الوصول إلى النقطة الحساسة. فإذا أعلن المتحالفون عن أهدافهم، فإنهم يوشكون أن يظهروا بذات الوقت قلة صحة ما يدعونه من تفاهم حسن. وبالامكان إلى حد ما، تعريف التحالف بالقول بأن ما يخلف بين المتحالفين هو أقل قوة مما يخلف بينهم وبين العدو المشترك. وأحد أسلحة التحالف، الأكثر فعالية، هو الوفاق، ظاهره على الأقل، ولهذا فإنه لا يقبل مطلقاً أن يكون التهديد الذي يأتيه من أحدُ أعضائه أشد خطراً عليه من العدو المشترك، وأن يتزايد هذا التهديد كلما أدت الانتصارات إلى تعديل موازين القوى. فالتحالف الذي يجمع من جهة بين القوى المحافظة، وبين التوسعيين من جهة ثانية يصعب الحفاظ عليه، لأنه يقوم على سوء تفاهم أو على تهرب. سوء تفاهم ، إذ يعمد عندئذ إلى معالجة المسائل الثانوية ـ أي تلك التي لا تهم إلا بعض المتحالفين، ولا تغير في أساس ميزان القوى ـ وبدون كبير مشقة إذ يكفي الاعتراف بصحة بعض المطالب. أما التهرب فبسبب أنه خلال حملة ناجحة ، كلما تأخرت تسوية المشاكل الأساسية، كلما تمتن موقف الدولة التوسعية، على الصعيدين العسكري والسيكولوجي بآن واحد. بعد هذا ينحصر خيار الدولة المحافظة بما يلي: الإستسلام أو إعلان الحرب على حليف الأمس الذي ازدادت قوته النسبية من جراء هزيمة العدو.

وينتج عن ذلك أن الدولة المحافظة يجب أن تُلح على تحديد أهداف الحرب منذ بداية الصراع، مما يؤدي إلى استخدام العدو، أو الخوف من العدو على الأقل، لصالحها. وطالما أن الهوة الفاصلة بين العدو التوسعي والعدو المشترك، واسعة، فإن الرغبة في الانتصار أو الخوف من الإنتقام، قد يكفيان للتعجيل في اتخاذ قرار. وقد استوحيت الحملة الدبلوماسية التي قام بها مترنيخ بعد أن نجح في الإنتقال بالنمسا إلى

معسكر المتحالفين، من هذه المبادىء، وظلت سياسة وزير النمسا دون تغيير حتى نهاية الأعمال الحربية.

وبالعكس، حاولت الدولة التوسعية أن تؤجل ما أمكن التسوية النهائية. ولهذا أمنت لنفسها جميع المكاسب. وإن هي أصرت على أن تكون التسوية النهائية رهينة الوضع العسكري، فإنما بقصد أن تجعل من الصراع حرباً كاملة يؤدي فيها القضاء على العدو إلى خلق فراغ. وكلما كان هذا الفراغ أكبر، كلما اختل التوازن أكثر. وعندها تبدو المطالب المسرفة «عادية». وحده السلم المنفرد يمكن أن يجهض هذه الخطة. والدولة المحافظة، مع ذلك، تجد دائمًا صعوبة، إن لم تكن مادية، فسيكولوجية على الأقل، في وضع حد للحرب بعد خرق المعاهدات القائمة. والاستقرار، الذي هو الهدف الحقيقي للحرب، يتعلق بقبول هذه الدولة بقدسية العلاقات التعاقدية. وإذا أكدت الدولة التوسعية، فوق كل ذلك، أنها لا تسعى إلا إلى أهداف «محدّدة» وتقدم حسن نيتها كضمانة، فإن الملام يقع في حال انفراط التحالف، على الدول التي تظن أنها تربح أكثر إن هي آمنت بحسن نية الحليف التوسعي. وهذه الدول لا تستطيع التأكد من سوء نية هذا الحليف، إن لم يثبت ذلك عليه، وبالطبع هو يتجنب كل ما من شأنه إقامة الدليل على سوء نيته، قبل أن يفوت أوان تفادي عواقب عمله. وبناء عليه، وفي الوقت الذي كانت فيه الجيوش الحليفة تتقدم بسرعة نحو الغرب، كان القيصر يحاضر بفخامة عن سلم يتناسب مع الوضع العسكري وبضمانة حسن نيته هو.

إلا أن الكسندر واجه معضلة بعدما قدم كاستلري مقترحاته إليه. فهذه المقترحات تهدف إلى ردع فرنسا، إلا أنها، بالضرورة، تؤدي إلى نفس الغاية فيما يتعلق بروسيا. فإذا وافق القيصر على مشروع الحلف، فإن الدول الأخرى تكون قد حصلت على كفالة بأن أهدافها الرئيسية سوف تتحقق، بينما يكون هو من جهته قد تفادى كشف أهدافه. إلا أنه إن أفصح عن مراميه حول بولونيا، فقد يحمل النمسا وفرنسا على عقد صلح منفرد. فإذا نالت الدول الأخرى مطاليبها، يصبح من الخطر انتظار التسوية النهائية لبحث المسألة البولونية، إذ يمكن عندها أن يتكتل الجميع ضد مطالب القيصر. وإن حاول، مع ذلك، أن يدرج هذه المسألة في عداد أهداف الحلف، فقد يحدث أن ينتفي وجود أية تسوية نهائية في الوقت المنظور. ومترنيخ، من جهته أيضاً، يشعر بنفس النفور من الإلتزام. وفي حين كان القيصر يخشى، إن هو اعترف بصحة أهداف الحرب كما يراها الحلفاء، أن لا يرى هؤلاء من موجب لتقديم التعويضات إلى روسيا، كان

مترنيخ يخشى من انكلترا أن تنسحب من القارة بعد حصولها على مطالبها الخاصة . في حينه، لم يكن من المعلوم أن البريطانيين يقرنون أمنهم بالسيطرة على مصبات نهر الاسكوت أو بالتوازن الأوروبي . وإلى أن تحدد لندن موقفها بوضوح قرر مترنيخ معارضة مطامح القيصر في بولونيا لاعباً ورقة الهاجس الهولندي لدى الوزارة البريطانية .

وهكذا حتى ولو كانت أسباب متعارضة توجِّه كلا من القيصر ومترنيخ فإنهما قد تفاديا الإشتراك في الحلف بتسرع . يرى مترنيخ في مشروعُ المعاهدة وسيلة ضغط إضافية لإجبار انكلترا على المساهمة في الدفاع عن أوروبا . أما القيصر فيرى فيها وجهاً للمباهاة . وكان مترنيخ على وعي تام بمرامي القيصر فاستخدمه كعازل . ولم ينفك يردد بأنه على استعداد للتأشير على معاهدة تحالف . ثم يضيف، أن ذلك لا يعني شيئاً إن لم يوقع الروسي أيضاً . وفي مواقف أخرى كان يشترط التزام القيصر النهائي . وذات يوم صرح لسفير انكلترا الجديد لدى بلاط النمسا، وكان شخصاً صدِّيقاً «يا عزيزي ابردين بلغ تحياتي إلى اللورد كاستلري واسأله أي اثبات يريد عن اخلاصنا وحماسنا» . وأخيراً عندما تبين جلياً أن موافقة الروس غير ممكنة اقترح مترنيخ على ابردين توقيع اتفاق، لا يقصد به في النهاية إظهار استعداده للبحث عن أرضيـة تفاهم . وبالطبع رفض الإنكليزي ، ذلك كما كان يتوقع مترنيخ .

ها هوكاستلري يبحث عن دعم دولة هو في النهاية معارض لها، حتى ولو في ظل التعرض لخطر الحرب، في حين أن الدولة التي توشك أن تكون حليفته الرئيسية، هي موضوع حذره . وإلى أن يزول هذا الإشكال لم تكن السياسة البريطانية تسير إلا في طريق الضلال . وقد لخص كستلري شكوكه المتزايدة في برقية أرسلها إلى كاتكارت .

وكانت لهجته التي يريدها معقولة ـ والتي تعبر بذات الوقت عن إنفعال الرجل الشريف المهان ـ تنم عن مفاهيم بيت الذي كان يرفض أن يرى في روسيا دولة توسعية . وبدأ كاستلري كتابه، بمناقشة مزاعم القيصر حول حسن النية، وأحاديثه عن تطور الوضع العسكري . وأضاف: يتهمنا القيصر بالحذر لأننا نعرض عليه التحالف، واتهامه غير معقول . لأن بريطانيا قد اختارت روسيا كدولة جديرة بالثقة منذ البداية، وقد بنت آمالها بنجاح هذه المبادرة، على سعة أفق الروس، بصورة رئيسية . أما أحاديث القيصر عن تطور الوضع العسكري فهي إذاً غير معقولة . إن انتصارات الحلفاء قد سهلت الوصول إلى الهدف المشترك وهذه الانتصارات قد أزالت الحواجز أمام قيام

تحالف بدلاً من مضاعفتها . ثم يرفض كاستلري بحدة اقتراح القيصر بأن تقوم انكلترا بتعداد المستعمرات التي دخلت في حوزتها والتي ترغب هي في ردها . فيقول: إن هذا العرض مرتجل، ولن ندخل في تفاصيله قبل أن تتفق الدول القارية على الخطوط الكبرى لتسوية سلمية . وبمجمل القول، تعتبر هذه المستعمرات كرهن أثناء مؤتمرات السلام، تضمن مصالح انكلترا الحيوية . وينهي كاستلري برقيته بدعوة جديدة تدل في مظهرها الإلحاحي، على تعجبه غير المصدق من تردد القيصر . وبدا له أن العوائق التي تقوم ضد أي اتفاق، مردها عدم التشاور بين شخصين، وأن الأسلوب الأفضل هو أسلوب الأستاذ الصبور الذي لا يتردد في شرح درسه مجدداً لتلميذ بليد . وإذا كانت بريطانيا قد اختارت مفاتحة روسيا أولاً فما ذاك لأنها على حذر من هذه الأخيرة، بل لأنهما الدولتان القادرتان بيسر على الإستغناء عن مثل هذا الحلف: «ونظراً إلى سياسة الدول المتقلبة . . . فقد بدا لي أن الحكمة، وأن واجبنا الأدبي تجاه العالم، يفرضان علينا نحن الإثنين أن نفيد بلادنا من هذه الفرصة، فنتحالف بصورة رسمية . . . حتى نقاوم الظلم الفرنسي . وسيكون هذا القرار، أفضل وربما أوحد ضمان لسلم دائم في أوروبا . . . ومن حيث المبدأ ترى الحكومة البريطانية أنها مستعدة لأن تكيف مصالحها الخاصة مع مصالح القارة عامة. فإن لم يكن ذلك كذلك، فإن انكلترا لن تكون الدولة الأولى التي تتضرر من سياسة العزلة .

هذه القطعة البلاغية لم تصل أبداً إلى صاحبها . فقد حدث طارىء حمل كاستلري على السفر إلى القارة، وعلى الإشتراك، شخصياً بمداولات الحلفاء . ولكي يضع وزير خارجية انكليزي قدمه على التربة الأوروبية لأول مرة في التاريخ، لا بد أنه قد حدث أمر غريب . وفي الواقع كان التحالف يمر بمرحلة صعبة . فقد أقدم مترنيخ على عرض السلام على نابليون باسم التحالف، غير أبهٍ بنسف التوازن العزيز على قلبه نسفاً لا رجعة فيه .

III

في ١١ آب سنة ١٨١٣ ، يوم أعلنت النمسا الحرب على نابليون كانت على رأس التحالف وهذا أمر ثابت . ألم يكن القائد العام لجيوش الحلفاء هو مارشال نمساوي؟ ولم يكن اسمه الأمير، شوارزنبرغ، قائد الجيش الإحتياطي عند نابليون، إلا ليزيد في مرارة الأمر . أما مترنيخ فقد كان وزير التحالف الأول . وهو الذي يتكلم باسم الحلفاء في محادثات السلام . وهو الذي يتفاوض مع اتباع نابليون الذين يريدون الإنضمام إلى

المنتصر، وأعدادهم تتزايد يوماً عن يوم. في ٧ أيلول وافق مترنيخ على الاتفاق بين بروسيا وروسيا في تبليز. ونصت المعاهدة التي تحمل ذاك الإسم على تحرير المانيا حتى نهر الرين، وعلى تنظيمها كدولة مستقلة. وهكذا اعترف الحلفاء مرة أخرى بأن الحرب الجارية لا تقوم بإسم القومية.

وبروز مترنيخ كناطق بإسم المتحالفين له سبب آخر أيضاً فنابليون، لم يصدق حتى آخر لحظة أن النمسا تدخل الحرب ضده. والآن ما زال يتصور أن قرار النمساوين ضعيف كما كان قرارهم بدخول الحرب متأخراً. إذ في ١٨ آب عرض الدوق دِباسانو من جديد إعادة فتح باب التفاوض. وفي ٢٦ أيلول ظهر في المراكز الأمامية النمساوية ومعه كتاب من الأمبراطور. وكان هذا الكتاب دعوة للسلم، من أجل استباق مآسٍ أخرى، كما جاء فيه.

في ١٧ تشرين الأول، وهو أول يوم من معركة ليبزغ، أرسل نابليون رسولاً جديداً مرفلت، وهو جنرال نمساوي كان أسيراً. حاملاً عروض سلام. ولا شيء أدل على صعوبة الاتفاق، عندما تتصادم فكرتان عن الشرعية، من مصير هذه المكاشفات. إذ مهما كان تحرق نابليون لوضع حد للصراع، ومهما كان إخلاصه في مسعاه أكيداً، فإن الحلفاء يتذكرون جيداً مهارة الرجل في تفكيك المحالفات عن طريق مكاشفات السلام، ولذا رفضوا التعامل معه. ولم يظهر مترنيخ استعداده لدرس عروض السلام إلا بعد معركة ليبزغ حيث خسر نابليون جيشه وحيث اعتبر عجزه أفضل ضمانٍ لحسن نيته. وربما بسبب خوف مترنيخ من أن يزيد ضعف فرنسا مخاوفه من روسيا. وفيما كانت بقايا الجيش الفرنسي تحاول الاختباء وراء خط الراين، واجه مترنيخ ما بدا له الحظ الأخير، في منع تحول الصراع إلى حرب عامة. لقد تحققت الأهداف كلها. وإنهزام نابليون مرة أخرى سوف يحول الصراع إلى مرتبة تنعدم فيها بصورة جدية، إمكانية أي اتفاق مبني على مطالب معتدلة، وبالتالي يختل فيها التوازن الأوروبي. ولكن التوقف عن التقدم أثناء المفاوضات، ألا يؤدي إلى تمزق التحالف، وبالتالي إلى تجميع نابليون لقواه من جديد؟ إن رجل أوروبا القوي لا ينجر إلى التساهل قبل أن يعرف عجزه تماماً. ولكن إذا أصبح هذا العجز بارزاً تماماً فإن أحد المعدلات الأكثر فعالية، لموقف روسيا، سوف يزول. فكيف يمكن إحلال السلام العادل المتوازن مع خصم متكالب على إهلاك نفسه؟. وكيف يمكن تفادي ظهور الفراغ مع رجل يضع كل شيء لكي ينحر سلالته؟. وكان جواب مترنيخ: عرض سلم ذي شروط معتدلة، وبذات

الوقت، التوقف عن التقدم. وكتب عقب حملة سنة ١٨٠٩ الخاسرة يقول: «لنحمل السيف بيدنا اليمنى وغصن الزيتون باليسرى». ولنكن دائماً مستعدين للمفاوضة. ولكن لنفاوض ونحن نتقدم. وجاء الزمن يطرح هذه المبادىء أمام الواقع. عرض السلم بشروط معتدلة يحد من المطامح الروسية، وبذات الوقت يزعزع موقف نابليون داخلياً بحيث يستجيب لمطلب الأمة الفرنسية الراغبة في السلم.

فكيف يحمل الحلفاء على ذلك، وبصورة خاصة روسيا وبريطانيا، ثم التفاوض من مركز المنتصر؟ من حسن حظ مترنيخ، أن كل الأشخاص الفاعلين، بإستثناء كستلري كانوا مجتمعين في المقر العام الحليف. إذ كان هناك ثلاثة ملوك ووزراؤهم، ترافقهم أركان حربهم، بالإضافة إلى ثلاثة وزراء مفوضين إنكليز لا يخلو وجودهم من دلالة. وليس أفضل من هذا المكان بالنسبة إلى دبلوماسي بارع كمترنيخ. فالنمساوي سوف يستطيع فرض نفسه على جميع الفرقاء. وهذه البادرة البارعة سوف تتكرر فيما بعد. وكخطوة أولى، أقام علاقات حميمة جداً مع القيصر، الحساس دائماً تجاه المديح. كتب كاتكارت: «إن الأمبراطور الكسندر هو وزير نفسه، والآخرون ظلوا في سان بطرسبرغ، وبعض رجال ثقته الملازمين له ليست لهم صلاحيات الوزراء وسلطاتهم. . . . وجلالته الامبراطورية على وعي تام بمهارات الوزير النمساوي. . . والأمير مترنيخ عرف كيف يدخل إلى قلب الامبراطور، والاقتراحات التي عرضها على جلالته مسموعة لديه بثقة تامة. . . وبالطبع يستغل الأمير مترنيخ هذا الموقف بكل الوسائل، ويجب الاعتراف بأن أسلوبه الصريح هو من أكثر الأساليب تشجيعاً.» ولم تفلح الدعوة بإسم المصلحة القومية، في حمل القيصر على الإنضمام إلى حلف. ولكن التوجه إلى مثاليته نجح في حمله على الموافقة على عرض سلمي.

أما اللورد ابردين، السفير البريطاني لدى بلاط النمسا، فهو أسهل معاملة. إنه ابن تسع وعشرين سنة فقط، شبه عديم القدرة على الكلام بالفرنسية، فكيف يستطيع مبارزة ثعلب عتيق في الدبلوماسية؟ إن تصلبه وثقته بنفسه بالذات يجعلانه أداة في يد مترنيخ وقد أشار كاتكارت إلى ذلك بقوله: «إن مترنيخ يحيط اللورد ابردين برعايته. وما لبثت النتائج أن ظهرت. فقد سبق للنمساوي أن عرَّف الدبلوماسية، بأنها فن التظاهر بالغباء دون أن يكون المرء غبياً. وقد دلل على ذلك ابردين السطحي بنفسه حين كتب إلى كستلري: «لا تعتقدوا أن مترنيخ رجل يُخْشى كثيراً فأنا أعايشه في جميع لحظات حياته فكيف لا أفهمه؟ وإذا كان أذكى رجل موجود فإنه يستطيع حتماً فرض

نفسه على أي فردٍ قليل الإعتياد على خداع معاشريه،ولكن ذلك ليس من طبعي. إني أؤكد لكم أن مترنيخ ليس ذكياً جداً. انه مزهو. . . . إلا أنه يمكن الإطمئنان إليه. . . » هذا المزيج من العجرفة والحمق جعل ابردين «بهلول القرية الدبلوماسية» التي يتكلم عنها مترنيخ، في الاجتماع الذي عقد في ٢٩ تشرين الأول وضمَّ القيصر ومترنيخ وابردين تقررت الإجابة على المفاتحات التي تقدم بها نابليون في السابع عشر. ويدل أسلوب الجواب على الرهافة المحببة إلى الوزير النمساوي. فقد أوصل نابليون عرضهُ السلمي بواسطة ضابط نمساوي أسير. فمن المناسب إذاً أن ينقل الحلفاء جوابهم بواسطة موظف فرنسي أسير. واختير لهذه المهمـة سان اغنان صهر كولينكورت، وهو قائم بالاعمال الفرنسي في ويمار، وكان مبعوثاً مطلق الصلاحية لنابليون في براغ. وخلال اجتماع حضره نسيل رود ومترنيخ وابردين، تم الاتفاق على عرضٍ مفاده عودة فرنسا إلى حدودها الطبيعية: نهر الرين جبال الألب وجبال البيرنيه. وهولندا مستقلة على أن تخضع حدودها مع فرنسا لمفاوضات لاحقة. وفي اسبانيا يعاد آل بوربون إلى العرش. ومن جهة ثانية أصرَّ مترنيخ على متابعة العمليات العسكرية أثناء المفاوضات. وقد نجح تماماً في فرض نفسه على ابردين بحيث نصب هذا نفسه محامياً مخلصاً عنه ليس فقط لدى نسيلرود، الذي كان يريد شروطاً أقسى بكثير، بل أيضاً لدى كستلري.

وقبل أن يترك مترنيخ الأحداث تأخذ مجراها حرص على أن يضيف إليها لمسة أخيرة، تنم عن رغبته في أن يرى نهاية هذه الحرب بأسرع وقت. في ٩ تشرين الثاني، عقد اجتماعاً بينه وبين نسيلـرود وسان اغنان. وانضم إليهم ابردين، عرضاً، كي يشرح أن انكلترا تريد السلم وأنها على استعداد لأن تمنح فرنساً الحقوق البحرية «التي يحق لهذه الأخيرة أن تطمح إليها بحق» ومهما كان معنى هذا الكلام الغامض، وبالرغم من أنه لا يعني، بحسب رأي قائله، التخلي عن قانون انكلترا البحري، فمن المؤكد أن ابردين، بعمله هذا قد قام بخطوة جديدة بموظف صغير. ليس فقط لأن انكلترا تعلق أكبر أهمية على الحقوق البحرية، بل لأن هذه لها في نظرها مقام الرمز أو المثال. وعندما يقوم ابردين بمناقشتها في إطار هذا الاجتماع، فهو يعترف بهذا أنه مستعد للتفاوض، وهذا أمر رفضه الساسة الانكليز دائمًا. فقد نسي ابردين تحت وطأة الرغبة في المجد المتوقع من نجاحه في إشاعة السلام في أوروبا، أن أية دولة لا تستطيع التنازل عن ما تعتبره شرط وجودها.

وإذا كانت الشروط المعروضة أكثر إعتدالاً مما يقتضيه الموقف العسكري، فما ذاك إلا لأن مترنيخ يأمل، فوق كل شيء، أن تبقى فرنسا عاملاً حاسمًا في التوازن الأوروبي. فيترك لها إذاً هذه الأراضي التي حاربت من أجلها أجيال فرنسية عبثاً: بلجيكا والضفة اليسرى من نهر الرين. ولكي يعطي وزناً أكبر للعرض، قرنه مترنيخ برسالة خاصة إلى كولنكورت في ١٠ تشرين الثاني، حيث قال ملحاً: على فرنسا أن لا تترك هذه الفرصة، لإحلال السلام، تفوتها وانتصارات الحلفاء الأخرى سوف تقترن بشروط أقسى، في حين أن الانتصارات الفرنسية لن تحمل الحلفاء على مزيد من اللطف. فإذا لم يستجب نابليون، وهذا ما يخشى، فيجب توقع انقلابات لا نهاية لها، وهو أمر لا معنى له. وعرض حدود الرين لا يقصد به الإعتدال، بل التحديد لسلطة نابليون الفعلية، وربما لسلطته القصوى.

وإذا كان مترنيخ يطلب الى امبراطور الفرنسيين ترك أوهامه، فما ذاك بقصد انقاذه هو، بل إنقاذ الساكس وبولونيا. ومن أجل هذه الغاية، اقترح مفاتحة نابليون بأمر رضائه أن يكون حسب تعبير تاليران «ملك فرنسا».

كل هذه البراعات لم تكن مقدرة في لندن، لأنهم لم يعلموا بعد أن بولونيا سوف تكون موضوع نزاع. ولم تنظر لندن إلى برقيات ابردين باطمئنان. فالعرض الذي قدم بواسطة سان إغنان تكلم عن اتفاق على أساس الحدود الطبيعية، بعكس ما تضمنه مشروع بيت الذي يقترح حصر فرنسا داخل حدودها لما قبل الثورة، أي بدون بلجيكا وبدون الضفة اليسرى لنهر الرين. ولم ينص العرض على أي تدبير لحماية هولندا في حدودها مع البلدان المنخفضة، وعند غياب الحاجز، فإن ذلك يعني أنها سوف تكون امتداداً لفرنسا.

ومن حسن حظ ابردين أن الوزارة البريطانية لم تكن قد وعت بعد كل ما يترتب على موقفها الفروسي من عواقب في ما يتعلق بالحقوق البحرية، وقد بدا عدم حماس كاستلري تجاه التقارير غير المتزنة التي كانت ترده من ابردين من خلال أسلوبه في الرد عليها. وكانت موافقته الحذرة تعني أن المبادرة الحليفة يجب أن تقبل كأمر واقع. وتكشف موافقته أيضاً، أن الاحتمال الأسوأ من نوع السلم المقترح هو: تفكك التحالف. وكتب كاستلري يقول: «إنك لن تعجب حين تعلم . . . أن انكلترا لن تكون إلا حذرة تجاه أي سلم لا يتشدد في إعادة فرنسا إلى حدودها. والواقع أن الصلح مع

نابليون، مهما كانت بنوده لن يكون شعبياً . . . ولكننا نظل دائماً على استعداد للاتفاق مع حلفائنا لمواجهة مخاطر السلم . . . ومع ذلك أراني ملزماً بالقول أنه يتوجب علينا عدم تشجيع حلفائنا على عقد اتفاق أعرج».

ولم يكن الصمت الذي تلا المقترحات المقدمة إلى فرانكفورت والمتعلقة بانفرس ليطمئن كاستلري أيضاً فكتب يقول: «إني أرجوك بإلحاح أن تركز انتباهك على هذه المسألة. وتدمير المخزن العسكري القائم في انفرس هو أمر أساسي لأمننا، وترك هذا المخزن بين يدي فرنسا، يعني تقريباً القضاء على انجلترا بأن تكون بحالة حرب دائمة. وبعد كل الذي عملناه من أجل القارة فإن عليهم أن يقوموا بهذا المقابل ليس لنا فقط بل من أجل أنفسهم أيضاً، يجب القضاء على مصدر الخطر المشترك». وفي برقية أخرى أعلن كاستلري بأن بريطانيا، نظراً للظروف الراهنة لن تعيد ممتلكاتها الاستعمارية إلا إذا استطاعت أن تؤمن حدوداً أفضل لهولندا وإيطاليا. وأبرزت انزعاجها عندما احتجت ضد عبارة «الحدود الطبيعية». ويضيف كاستلري أن العرض الحديث لم يستوحِ صحة المطالبة بل اعتبارات ظرفية استنسابية. وإن رُفضَ هذا العرض، فلا شيء يوجب التمسك به. وهو لا يخفي أن انجلترا تشمئز من توقيع سلم بهذه الشروط حتى ولو بعد ٢٠ سنة من الحروب

ومرة أخرى أيضاً استعد نابليون لتذليل صعوبة الاختيار باللجوء إلى أسلوبه المعتاد. وكما أن قبوله ببرنامج ريخنباخ كان يمكن أن يؤدي إلى تعطيل كل حسابات مترنيخ فإن قبوله بمقترحات فرنكفورت كان يمكن أن يؤدي إلى تمزيق التحالف. إلا أن الفاتح لم يكن حتى ذلك الحين مقتنعاً بصدق تصميم العدو على التفاوض وفي ٢٣ تشرين الثاني نقل الدوق دوباسانو رسالة إلى الحلفاء. واكتفت هذه الرسالة باقتراح مدينة منهايم كمكان للاجتماع، وأغفلت أية اشارة إلى شروط الحلفاء، إلا ما أسمته باستعداد انكلترا لتقديم تنازلات من أجل تأمين سلام عام وشامل. وجن جنون الوزارة البريطانية تجاه الفكرة القائلة بأن نابليون سيكون على استعداد لإلقاء السلاح مقابل التنازلات حول الحقوق البحرية. وتلقى ابردين مذكرتين قاسيتين جداً من كاستلري يأمره فيهما أن يقدم احتجاجاً خطياً إلى الحلفاء حول تأويل ملاحظاته. وقبل أن يقوم ابردين بتنفيذ التعليمات، أجاب مترنيخ باسم الحلفاء، في ٢٥ تشرين الثاني، بأن المفاوضات لا يمكن أن تبدأ قبل القبول ببرنامج فرنكفورت كأساس للنقاش.

لم يصب نابليون الهدف إذاً. فقد أخر جوابه على مقترحات فرنكفورت بقصد

الحصول على فترة من الزمن تمكنه من زيادة قواته المسلحة. ولكنه بنقله النقاش إلى مجال الصراع على السلطة أعطى الحلفاء الفرصة لإدراك قوتهم الذاتية ادراكاً تاماً. وفيما كان جيش الحلفاء يتقدم نحو الجنوب ليقوم بحركة التفاف عبر سويسرا، حرر مترنيخ بياناً موجهاً إلى الشعب الفرنسي. وكانت فكرته مأخوذة بالتساهل حتى أن كولنكورت صرح فيما بعد أن مترنيخ أحدث أضراراً لفرنسا أكثر مما أحدثته معركة خاسرة، وكتب في البيان: هذه الحرب ليست موجهة ضد فرنسا بل ضد السيطرة الفرنسية. ولهذا السبب عرض الحلفاء الصلح عقب انتصارهم مباشرة. ورد نابليون على هذا بتجنيد إجباري جديد. والحلفاء يرغبون أن تكون فرنسا كبيرة وقوية أكبر وأقوى مما كانت عليه أيام الملكية. والحلفاء يرغبون أيضاً في العيش في سلام ولكنهم لن يهدأ لهم بال قبل أن يحققوا توازناً عادلاً في القوى.

وفي كل مرة كان مترنيخ يحرر إعلاناً، كان يتعمد القول بأن الحرب يجب أن لا ترْتدي طابع الحرب الصليبية.

إذا لم يكن بالامكان معارضة مشاريع القيصر بالاحتفاظ لفرنسا بدورها كمعادل مناهض، فإنه لا بد على الأقل من احتواء هذا الملك باشراكه في تصاريح معتدلة.

ومع الإفتراض بأن هذه المناداة هدفها، كما يقول مترنيخ، تنمية الرغبة السلمية لدى الفرنسيين، وبالتالي الضغط على نابليون في فرنسا بالذات، فإثباتها غير ضروري أو يكاد. وتحت تأثير النقمة الشعبية أبدل نابليون باسانو ووضع مكانه في الشؤون الخارجية كولنكورت، المؤيد العلني للسلم. وعندما قبل هذا الأخير مقترحات فرنكفورت في ٢ كانون الأول، كان الوقت قد فات. وفيما كانت الجيوش الحليفة تستعد لاجتياح فرنسا، اكتفى مترنيخ بابلاغ لندن مذكرة كولنكورت، مقترحاً أن ترسل انجلترا مبعوثاً مفوضاً.

IV

كان وضع الأحداث في شهر كانون الأول سنة ١٨١٣ كما يلي: خابت آمال البريطانيين بإقامة تحالف عام. والحلفاء على رغم اتفاقهم حول ضرورة التغلب على نابليون، لم يستطيعوا الاتفاق حول بنية أوروبا الجديدة، الأمر الذي أدهش انكلترا، إذ قد يكون من الممكن التأكد من خطر السيطرة الفرنسية، إلى أن ذلك ـ وهذا أمر عجب ـ لا يكفي لتحرير المبادرات التي من شأنها تأمين التوازن على أسس جديدة. وفي

ذات الوقت، الذي قبل فيه كولنكورت برنامج فرنكفورت، وصلت الجهود المبذولة من أجل الإتفاق على مضمون معاهدة التحالف، إلى الطريق المسدود، في المقر العام الحليف. وتم الإتفاق على أن تستأنف المحادثات في لندن. ولما كان السفراء غير مزودين بالصلاحيات اللازمة، فإن المفاوضات ظلت دون ثمرة مرة أخرى أيضاً. وأثناء المحادثات الجارية بواسطة سان اغنان، ثبت أيضاً أن الأهداف المباشرة للمجهود الحربي مختلف عليها فيما بين الحلفاء، وأن هؤلاء يخشون النصر تقريباً كما يخشون الإنكسار. ولم يكن تأثير بريطانيا بمستوى تضحياتها. وقد أدت صعوبة المواصلات إلى تأخر برقيات كابستلري مدة عشرة أيام على الأقل، بعد الأحداث، كما أن الصلاحية التي كان يتقاسمها عدة ممثلين بريطانيين على أرض القارة كانت تحد من سلطة بريطانيا عليها.

وفوق كل ذلك دب الخلاف بين الأعضاء كان يسميهم هاردنبرغ المجلس الملي البريطاني، وهم ستيوارت وابردين وكاتكارت. ولم يضع ابردين زملاءه في جو المفاوضات الجارية مع سان اغنان. اهانة أوشكت أن تؤدي إلى استقالة ستيوارت، ولم يكن أي واحد من هؤلاء الانكليز بمستوى المهمة، فأبردين كان صغير السن وستيوارت كان كثير الغرور، وكاتكارت كان بارد الطبع. ومهما يكن من أمر فقد كان ستيوارت وكاتكارت يسلكان سلوك العسكريين النزقين، في حين أن ابردين لم يستطع التخلص تماماً من الشفقة التي كان يسببها له سوء حظ نابليون. ولكي تضفي الوزارة البريطانية سلطة «وهيبة» على آراء لندن، ولكي تؤمن لنفسها مركز قوة خلال المفاوضات، اتخذت في ٢٠ كانون الأول قراراً لم يسبق له مثيل: إرسال وزير خارجية صاحب الجلالة بمهمة في القارة الأوروبية.

كانت التعليمات المعطاة إلى كاستلري وهي من صنع يده، بمعظمها، تعكس المعنى الذي تعلقه بريطانيا على الصراع. المهم أن يكون التحالف رمزاً لمقاومة أي تسلط قاري وأن تضمن هولندا أمن الدولة الجزيرية، وأن يكفي حسن النية لتبرير أي عمل مشترك. وكانت التعليمات تبتدىء بصورة خاصة بالرجوع إلى الحقوق البحرية: «سبق أن تلقينا سابقاً من جانب وزراء الدول المتحالفة تطمينات كافية حول موضوع المسألة البحرية، ويطيب لسموه الملكي (الوصي) أن يأمر وزير خارجية جلالته بالذهاب العاجل إلى المقر العام للحلفاء. . .» وبقي أمام كاستلري، بعد أن تأمنت الحماية الكافية للمصلحة الانجليزية الأكثر حيوية، أن يجد مجالاً للتفاهم مع الحلفاء

بحيث يمكن أثناء المفاوضات مع العدو، التذرع بنظرية مشتركة. وكانت الوزارة البريطانية تعتقد دائمًا أن الخطأ في عدم تحقيق أي اتفاق إنما يعود بصورة خاصة إلى تأويل خاطىء للدوافع الإنجليزية، فكان على كاستلري «أن يظهر الرغبة في الموافقة ما أمكن على مصالح القارة العامة. وكما أن عليه أن يطمئن الحلفاء بشكل جازم بأننا مصممون على مساعدتهم في الحصول على سلم مفيد للجميع. وعليه أخيراً أن يحاذر من إثارة أية شبهة تحملهم على التساؤل ما إذا كانت بريطانيا تميل إلى استخدامهم في سبيل مصالحها الخاصة فقط».

إنما لا شيء يمنع الوزارة البريطانية من الاهتمام قبل كل شيء بالمطالب الانجليزية الخالصة. وهذه التعليمات هي إذاً ذات دلالة خاصة بما تغفله أكثر من دلالتها بما تذكره. فهي تكشف أن انجلترا لم تستطع أن تتخلص حتى الآن من عادات تملكتها خلال عزلتها التي امتدت طيلة عشر سنوات، وأنها لم تكمل الإنتقال بعد من سياسة جزيرية خاصة إلى سياسة أوروبية. صحيح أن لندن تتكلم عن مصالح مشتركة، ولكن ذلك يعني هزيمة فرنسا، وإنها تدافع عن التوازن الأوروبي ولكنها تقصد انفرس، اما تنظيم إيطاليا وألمانيا في المستقبل فقد بحث بصورة سطحية، في حين توسع البحث في الوسيلة التي تمكن من إدخال قوات مهمة حليفة إلى هولندا. وأغفلت بحث المسألة البولونية في حين أعدت دراسة خاصة حول السلم البحري عددت فيها بعض المستعمرات التي ترضى انكلترا بالتخلي عنها إذا حصلت على اتفاق مرض حول البلدان المنخفضة. والتحالف لن يحل بعد حلول السلم، ولكن اتفاقات المساعدة والتعاون Casus feoderis تشكل طعنة موجهة من قبل فرنسا ضد الممتلكات الأوروبية العائدة للأطراف المتعاقدة. وكانت بريطانيا مأخوذة بمقاومة نابليون إلى درجة تناست معها مسألة معرفة ما إذا كانت هناك مخاطر أخرى تهدد التوازن الأوروبي.

وفيما كان كاستلري يبحر باتجاه القارة، كانت السيطرة الفرنسية تتحول إلى شيء من الماضي، دون أن يبرز مع ذلك وبوضوح الطرف الآخر للخيار. وإذا كان التحالف قد تمَّ عقده، فإن الوعي للخطر المشترك لم يكن ليقدم له الدعم الكافي. وكلما ازداد العدو ضعفاً كلما نمت القوى المركزية في الحلف. ربما كان نابليون يومئذ قد غلب نهائياً على أمره. إلا أن زوال السيطرة الكونية المتمثلة فيه لم يفسح المجال لقيام شيء آخر غير الفوضى التي يسببها صراع الفئات. وهذا أمر غير أكيد. إن سياسة بريطانيا كانت ترتكز دائمًا على الوهم القائل بأن روسيا « مكتفية » وأن التوازن الأوروبي يمكن أن

على حسن النية، البارز أمام أعين الجميع. ولم يكن من المؤكد أن تستطيع بريطانيا التسامي فوق نظرتها الضيقة الجزيرية، أو أن تتمكن من الوصول يوماً ما إلى اليقين بأن استقلال هولندا، وبالتالي أمنها هي بالذات، لا يشكلان إلا مظهراً من مظاهر التوازن.

هناك الكثير من الأعمال كانت تنتظر المسافر الذي كان يسرع الخطى نحو المقر العام للحلفاء. إذ أنه هو الذي يتوجب عليه أن يقرر ما إذا كان الأمن يكمن في العزلة، أو في الإلتزام. وما إذا كانت الرغبة في السلم يمكن أن تكون رابطاً بمثل قوة الخوف من فرنسا، وما إذا كان التحالف يستطيع تحديد أهدافه لنفسه بعد انهزام العدو؛ وما إذا كان هذا التحالف قادراً على التزام الإعتدال، دون أن يكون هذا الإعتدال نتيجة ضغط خارجي. وكاستلري بحكم بعده عن الخصومات الضيقة التي تتناحر من أجلها، دول القارة، يستطيع أن يظهر بمظهر الحكم في أوروبا. وإليه إذاً يعود الأمر في تحويل التحالف الفعلي إلى حقيقة.

٧

الأزمـــة

I

لم يكن في حياةَ كاستلري السياسية ما يوحي بأن يضطر أكثر رجال الدولة الإنكليز أوروبية إلى إجتياز بحر المانش. والتدابير التي اتخذها، حتى ذلك الحين قد أملتها عليه الأحداث وضرورة التحالف ضد نابليون كان لها قوة القاعدة في السياسة الإنكليزية، أما المشاكل التي يواجهها وزير الخارجية فكانت تقنية بصورة أساسية . إذ كان من الواجب تحديد الوسائل الأكثر ملاءمة لتحويل هذه القاعدة إلى واقع، والسيطرة على مصبات نهر الاسكوت، أو استقلال اشباه الجزر المتوسطية ارتدت طابع الحقائق الأولية في الإستراتيجية البريطانية، نظراً لورودها بوضوح في خطة بيت. في ذلك الحين الذي كان فيه كاستلري يستعد للإبحار، وصلت بريطانيا إلى المنعطف. وتحديد الأهداف ربما كان أشق على أمة من الأمم من صمودها ببطولة بوجه الخصومة. والتهديد الذي كان يوجهه العالم الخارجي لم يعد له ذلك العنف الذي يضطر بريطانيا إلى رفع التحدي. وكان على انكلترا أن تعيد تحديد الواقع. فكان من الطبيعي إذاً أن تتفرغ لهذه المهمة بالبحث في موضوع الأمن وبالطبع فإن نابليون سيكون محور المناقشات.

ويصعب على الدولة الجزيرية التي تقع على هامش الأحداث أن تقبل بالادعاء القائل بأن الحرب يمكن أن تنشأ من أسباب داخلية ضمنية. وبما أنها، إذا جُرَّتْ إلى الحرب فإن سياستها تقوم على أساس دفاعي هو منع أية سيطرة كونية، فإنها تعتبر الحاجة إلى السلم كافية لتبرير التوازن تبريراً شرعياً. وفي عالم ثبتت فيه فضائل السلم ـ وهذا هو معتقد الدولة التي ليس لها مطالب ـ لا يمكن للحروب أن تندلع إلا بفعل أشخاص أشرار. وبما أن هذه الدولة الجزيرية لا تستطيع أن تفهم أن توازن القوى هو

يقوم أمر غير مستقر بحكم الطبيعة، فإن الحروب التي تقوم بها تنزع لأن تكون حروباً صليبية هدفها إزالة سبب التوتر. وليس بين الدول، دولة تكره نابليون حتى من الدول التي احتلتها، مثل انجلترا. وليس كمثلها دولة كرهت عقد سلم معه يحفظ العرش لسلالته.

وقبل أن ترفع سفينة كاستلري مرساتها أوحت أخبار الإنتصار بان مصير نابليون هو بين يدي الحلفاء. فقد هاجمت جيوش الحلفاء، فرنسا بالذات، بعد أن اجتازت سويسرا. واجتازت قوة بريطانية جبال البيرنيه بقيادة ولنغتون. واستقبلها الأهالي بحماس. وصرح هذا القائد، بأنه قد آن الآوان لظهور بوربوني في فرنسا. وفيما كان كاستلري متوقفاً في هارويفش، بسبب الضباب نقلت إليه الوزارة رسالة ولنغتون، ولم تخفِ عنه بأن مضمونها قد استقبل بخشوع. ويبدو أنه لم يخطر ببال أحد أن بديل نابليون يمكن أن يكون شخصاً آخر غير الزعيم الشرعي للبوربونيين، أي لويس الثامن عشر، أخو المرحوم لويس السادس عشر. وطلب إلى كاستلري أن يساعد على قلب الحكومة التي كلف بمفاوضتها.

وليس من شك بأن الوزارة تعكس رأي الأمة. إن كاستلري لم يكن مستعداً لقبول رأي القائلين بأن أمر انكلترا مرتهن بمصير فرد. وأضاف أن المظاهرات الشعبية لا يمكن أن تبرر انفصالنا عن الحلفاء. وهؤلاء يعتبرون أن كل اقتراح من جانبنا لصالح البوربونيين هو حيلة يقصد بها التهرب من المفاوضات: «يتوجب علينا أن نتذكر دائماً أنهم يتهموننا بالمماطلة حول موضوع السلام، ولهذا يجب علينا أن نكون حذرين من تصرفاتنا.. حتى لو فرضنا أن نابليون تبنى شروطكم بالذات فعليكم أن لا تخاطروا... فترموا الكونفيدراسيون في متاهة ثورة مضادة». وهكذا ظهر لأول مرة، أحد مبادىء سياسة كاستلري الرئيسية: تماسك الحلف أفضل من أي شيء آخر باستثناء مصالح انجلترا الحيوية، وبصورة أدق أن تحالف أوروبا يمثل بذاته احدى هذه المصالح.

ولا يعني ذلك أن المصالح البريطانية الخاصة يجب أن تهمل، بل أن العمل من أجلها يكون ضمن إطار وحدة الحلفاء. وأخيراً نزل كاستلري في القارة وتوقف أولاً في لاهاي. وأتم فيها مسألة زواج أميرة غال بأمير آل أورانج، ووعد بالعمل على ضم البلدان المنخفضة إلى هولندا. فضلاً عن ذلك حصل على الموافقة بإعطاء رأس الرجاء الصالح إلى بريطانيا لقاء مبلغ من المال يستخدم من أجل إقامة سلسلة من القلاع تجاه

فرنسا. وبعد أن رعى مصالح بلاده العليا توجه كاستلري نحو المقر العام الحليف. وخلال هذه الرحلة صرح لرفيقه في السفر، الكونت دوربيون، عن عزمه على تنصيب نفسه كوسيط، وعلى دعوة الفرقاء المتعاهدين إلى الإتصال المباشر، وإلى إزالة أسباب الاحتكاك والتخفيف من المطامح. وإذا كان سوء النية هو سبب الحرب، فإن الارادة الطيبة هي الدواء.

وبالفعل كانت الحاجة إلى الإرادة الطيبة شديدة للغاية. فقد دلت البرقيات التي تلقاها كاستلري من سفرائه مرة بعد مرة بأن مجيئه هو الذي أخر انفجار الوضع في المقر العام. قال ابردين في ٦ كانون الثاني: «إن وضعنا بالنسبة إلى العدو، هو أفضل ما يمكن. أما فيما بيننا فالعكس هو الصحيح. لقد انفجر كل ما كنا نخفيه سابقاً. ووجودك سيكون نعمة إلهية. وإن جئت بدون قرار مسبق.. فإنك تستطيع عمل كل شيء. وقد تعجز الكلمات عن وصف الخدمات التي يمكنك اسداؤ ها عندئذ».

ووصل كاستلري إلى المقر العام في الوقت الذي كان فيه ضعف العدو المتزايد قد قلب العلاقات فيما بين الحلفاء بصورة جذرية. لقد انتصرت الحاجة إلى الوحدة على أي مكسب فردي طالما أن الخصم أقوى من أي عضو في التحالف بمفرده. وعندها استطاع أنصار الهدوء أن يلحّوا من أجل تحديد أهداف الحرب، التي تمثل بذاتها حدوداً، حالها في ذلك كحال أي شرط آخر. حتى إذا جاء الحين الذي أصبح فيه الخصم ضعيفاً بحيث يستطيع كل متحالف أن يصل إلى أهدافه بنفسه، عندئذٍ أصبح التحالف تحت رحمة العضو الأكثر تصمياً. وقد سعت كل الدول إلى المزايدة في مطالبها، حتى لا تبقى في المؤخرة وذلك بعد أن واجهها الإنهيار الكامل لأحد عناصر التوازن: فكيف العجب إذاً من تمزق التحالف الكبير الذي جرى سنة ١٨١٤ «من جراء الصراع القائم بين القيصر ومترنيخ، بعد أن أصبح الحلفاء لا يلاقون أية مقاومة تحول دون تقدمهم وبعد أن أصبح النصر الكامل رهناً بإرادتهم وحتى بإرادة كل منهم المنفردة؟».

لقد دلّت ضخامة النصر على مدى خطأ مترنيخ في حساباته. فقد أقتنع النمساوي أن الضغط العسكري والسيكولوجي وحده هو الذي يحمل نابليون على التراجع. وأنه يجب إعلان الحرب باسم السلم وعرض السلم مع التهديد بالحرب. وألح مترنيخ على ضرورة القيام بحملة في الشتاء مطمئناً إلى أثرها السيكولوجي والعسكري بآن واحد. فهو وحده الذي اخترع حركة الالتفاف عبر سويسرا وهذا على الرغم من معارضة

القيصر العنيفة والذي لم يشأ أن يغرق حرمة حدود البلد الذي ولد فيه مربيه المحترم لاهارب، هذا فضلاً عن تردد ملك بروسيا لأسباب نفعية خاصة. وإذا كان مترنيخ قد تصرف على هذا الشكل فلأنه كان يظن نابليون قوياً بحيث يستطيع التغلب على كل حليف بمفرده في معركة منفردة، وأنه من الممكن عندئذ، وضع حدود للمعركة بالتلويح بانسحاب النمسا.

وقد سعى مترنيخ إلى تعريف هذه الحدود عن طريق واحد من هذه الحلول الدقيقة التوازن والمفضلة لدى سياسي من القرن الثامن عشر، يرى العالم بدِقة الساعة. وإذا كان قد حارب سياسة نابليون الخارجية، فلأنها تمثل في نظره هجمة ثورية ضد النظام العالمي. مقابل ذلك أعجب مترنيخ بسياسة الرجل الداخلية الذي استطاع أن يضع حداً لعشر سنوات من الإضطرابات الاجتماعية. وكان يرى لزاماً عليه إبعاد نابليون كخطر يتهدد التوازن الدولي، وأن يسانده كعامل من عوامل التوازن الإجتماعي.

إلا أن أية سياسة لا يمكن أن تجمع كل الفضائل فالصفات التي جعلت من نابليون حاكمًا فرداً في بلده جعـلت منه ثورياً في مجال العلاقات الخارجية. والتصلب الذي حمله على قمع كل معارضة في بلده جعل من المستحيل عليه التساهل مع عدوه الخارجي وقبل أن يفوته الأوان. وفيما كانت جيوش الحلفاء تجتاز هضبة اللونغر بدت لها طريق باريس مفتوحة. إن المقابل الفرنسي قد زال. والحرب القائمة باسم التوازن لم يعد يكبحها شيء على الرغم من الحاجة إلى كوابح.

وأصبح بعد الآن كل تقدم عسكري يضعف العدو أكثر ويقوّي بذات الوقت موقف روسيا النسبي. إن النمسا لم تكن لتجد الأمن إلاّ بعد إكراه نابليون على الإلتزام ببعض الحدود. وترك أوروبا الوسطى تحت رحمة الروس، وتسليم فرنسا لحكومة ثورية لا يمكنها أيضاً ضمان أمن النمسا. وكل خطوة إلى الأمام لم تكن إلا لتزيد خوف مترنيخ الذي كان يرى، بحسب قول كاسلتري، الروس أسياداً في تقرير مصير بولونيا بعد انتهاء الحرب. في هذه اللعبة الدائرة أصبحت كل الإمكانات بين يدي القيصر، لقد استطاع مترنيخ أن يقود اللعبة عندما كانت النمسا الدولة المحور بقوة السلاح وبالدبلوماسية أيضاً. في حزيران سنة ١٨١٣ لم يكن بالإمكان إحراز أي نصر حاسم، بالنسبة إلى الحلفاء، بدون المساعدة النمساوية، والنمسا كانت الدولة الوحيدة القادرة على القيام بدبلوماسية محركها فكرة الشرعية التي يعترف بها الطرفان: رابطة الدم

بالنسبة إلى نابليون، وإعادة التوازن بالنسبة إلى روسيا وبروسيا. أما الآن فالقيصر يستطيع التصرف بمفرده، وما هو أخطر أيضاً أن القيصر لا مترنيخ هو الذي يجسّد شرعية العمل المشترك.

إن الحرب تحمل شرعيتها بذاتها وهذا هو النصر، وليس السلم. والبحث في شروط السلم والحرب مندلعة، هو الكفر تقريباً. وفي مطلق الأحوال هو الإستسلام لحسابات تافهة. فعندما تكون القوة وحدها هي القانون، يصبح كل شرط من شروط السلام وكأنه القيد أو الخطر الذي يقضي على الفرح الرجولي بالعمل المنفذ.

والورقة الرئيسية بيد النمسا هي التهديد بعقد صلح منفرد، أما المزايدة النهائية لدى القيصر فهي هزيمة العدو. عندما صرح «الروسي» لكاتكارت بأن التسوية السلمية لا يمكن أن تتم قبل النصر النهائي، فإنه كان «يتكلم ذهباً»، هذا على الأقل في إطار خرافة التحالف. وفي نفس الإطار، وعندما دعا مترنيخ إلى بذل جهد جديد من أجل صلح مع نابليون، فقد دلّ على «حياء». إن الإعتدال في ساعة الإنتصار هو خلة لن تقدرها إلا الأجيال القادمة، أما المعاصرون فقلما يقدرونها، لأنهم يشبهونها بتسليم غير مجدٍ. وبهذا كتب مترنيخ إلى هودليست، رئيس وزارته: «إن بليتنا الوحيدة هي فرط غنانا. اننا محصنون ضد ذلك... فقط باعتدالي أنا... من النافل أن أقول لك أن الرفاهية تضايقني، إن أتت عن طريق الفوز، كما هو الحال الآن، أو عن طريق الكوارث، كما كان حالنا في الماضي».

والنزاع القائم بين القيصر ومترنيخ، وإن لم يتعلق من حيث الشكل، إلا بمسائل ثانوية، يعود في الأساس إلى اختلافهما حول تعريف النظام الدولي المستقر. فالكسندر يحاول أن يجعل هذا النظام مماشياً لرغبته العميقة: خلق بنيات أو مؤسسات تكون مبادئه النقية سياجها الوحيد. أما مترنيخ، فيحاول أن يقيم توازن قوى يكون فيه الإعتدال رغم كل شيء، غالباً لأي اعتبار آخر. القيصر يريد أن يقدس ما بعد الحرب بجعله الحرب رمزاً أدبياً. ويحاول مترنيخ أن يمتن السلم بالعمل على تحديد أهداف الحرب، التي تعبر عن الرغبة في توازن مادي. وكما هو معروف لدى الروسي، من الصعب التفريق بين الأحقاد الشخصية ومصلحة الدولة، بين الأهداف المثالية والطموحات القومية. ولماذا التفريق ما دامت هذه العناصر المختلفة تعمل على أن يشد بعضها أزر بعض. وبدأ الخلاف حول اكتساح سويسرا الذي يشبهه القيصر بإعلان حرب على روسيا. أما مترنيخ فيعتبر بأن إمكانية الاتصال المباشر مع إيطاليا، أرجح في الميزان من

إغضاب القيصر، ولذا فقد تدبر أمره، بمهارة، حتى يطلب السويسريون بأنفسهم من الجيش النمساوي حماية حيادهم. ولم يبق أمامه إلا أن يواجه الكسندر بالأمر الواقع، مع التسليم له بصوابية رأيه من حيث المبدأ بحسب تعبير ابردين، إنما بعد تحقيق اللازم على صعيد الواقع. وقد تذرع مترنيخ فيما بعد بصداقته، إلا أن الجرح الذي أصاب كرامة الآخر (القيصر) ظل بضعة أشهر لكي يندمل.

ومع ذلك، سرعان ما ظهرت بوادر شقاق أكثر جدية. فقد حاول مترنيخ أن يمنع تدهور الحرب بحيث تصبح صليبية، كما رأينا. ولكن موقفه القوي خلال المفاوضات أخذ يتدنى بمقدار ما تتدنى قوة فرنسا. ولذا أخذ يحاول إعادة التوازن بتأخير التقدم النمساوي تجاه مقاومة فرنسية موهومة. وفي ٨ كانون الثاني أصدر أمراً إلى شوارزنبرغ بأن لا يتقدم إلا بحذر، «وأن يستخدم رغبة «الفرنسي الهادىء» في السلم للإمتناع عن الأعمال العدوانية». وبالمقابل كان الإطار ذاته يحث القيصر على العمل لإبقاء الوضع مائعاً. ولذا لم ينفك يتذرع بحسن نيته، وبأن أي سلم مع نابليون مستحيل، وبأنه من الأعقل تجنب كل نقاش موسع حول الحدود المستقبلية، إلى أن يتم تحقيق النصر النهائي. وكتعويض عن القضاء على القوة الفرنسية، اقترح القيصر ضماناً مزدوجاً: معاهدة يستبعد الحلفاء بموجبها نابليون من كل تسوية تتناول أية قضية خارج الحدود الفرنسية؛ وفي حال إنزال نابليون عن العرش، تنصيب برنادوت مكانه، وهو مارشال فرنسي متقاعد، أصبح فيما بعد أميراً على السويد. وهكذا أثبت الكسندر أن صوفيته تتلاءم مع البراعة السياسية. واستبعاد فرنسا من المجموعة الأوروبية يعني إبعادها، عن طريق الدبلوماسية، عن مجال القوى. ومن جهة ثانية يؤدي رفع أمثال برنادوت إلى السدة الملكية إلى إعادة التحالف الفرنسي الروسي إلى الحياة، على أن يكون لروسيا فيه مركز القوة.

لقد تعرض مترنيخ سنة ١٨١٣ لخطر الكارثة.حتى يؤسس الحرب على مبدأ شرعية الملوك فكيف يمكنه إيقاف الحرب بإقامة عاهلٍ منبثق عن الثورة الفرنسية؟ إن كل بديل لنابليون سيكون ضعيفاً؛ وكل حكومة ضعيفة تحاول أن تكون شعبية. وكل حكومة شعبية هي وكر لليعقوبيين. وإذا كانت إقالة نابليون أمراً لا محتوماً، فإن مترنيخ لا يعطي تزكيته لمارشال ليس له الخلال السحرية التي كانت لسيده القديم على الرغم من وراثته لبنيات حكم هذا الأخير. وبدا له، أن المطلوب هو ملك ذو شرعية مستقلة عن الإرادة الشعبية. ولم ترق لباله سلطة وصاية تقوم على رأسها ماري لويز، ذاكراً

تماماً مصير ماري انطوانيت. إن الإمكانية التي يتصورها مترنيخ هي التالية: أو استمرار السلالة القائمة بشخص نابليون الرجل الذي عرف كيف يسمو بالثورة الاجتماعية، أو استبدالها بالسلالة الملكية القديمة التي لا يمكن أن تتواجد إلا على انقاض هذه الثورة.

أما البقاء في السلبية في حين أخذ يظهر شبح تحالف روسي - فرنسي ناشىء عن الإنتصار، فأمر لا يريده مترنيخ أيضاً. وعاد مرة أخرى إلى فكرته المفضلة، فكرة أوروبا وسطى قوية، وحاول أن يفصل بروسيا عن روسيا مقترحاً على الأولى أن لا تعترض على إستلحاقها للساكس إن هي عارضت القيصر في المسألة البولونية. ولن يسمح، أيضاً، أن يقوم قائد عام نمساوي بالاشراف على الإخلال التام بالتوازن. وفي ١٦ كانون الثاني، تلقى شوارزنبرغ أمراً بإيقاف تقدم الجيوش الحليفة بانتظار تعليمات جديدة تأتيه. ان وجوده بالذات مرهون بقبول حدود، في الداخل كما في الخارج. والنمسا، بعد ان حاربت نابليون لهذا السبب فقط، ليست مستعدة لافتتاح العهد الجديد القادم في أوروبا، بحرب صليبية جديدة. كتب مترنيخ إلى هودليست: «كل التزاماتنا، قد قمنا بها، وحققنا جميع أهداف التحالف الأساسية، بل تجاوزناها والآن نحن بحاجة، مرة أخرى، لأن نوضح هدفنا النهائي، لأن الأحلاف ككل التجمعات، إذا لم تحدد هدفها بدقة بالغة، فإنها تتفكك». في الوقت الذي كان فيه كستلري يقترب من المقر العام الحليف، كان تماسك الحلف مهدداً بضعف نابليون الظاهر، أكثر مما كانت تهدده قوة أسلحته. وإعداد مكانين منفصلين لإقامة كاستلري في بال، واحد قرب مقر القيصر، وآخر قرب مقر مترنيخ يدل تماماً إلى أي حد بلغت الخصومة بين المتحالفين. حيث قبع كل منهما في مقره العام. ولحسن الحظ أن القيصر المتحرق إلى غزو باريس بالجيوش الحليفة انشغل ببطء التقدم، الذي لا مبرر له، عن الإستعجال في استقبال كاستلري بأسرع وقت ممكن. فقد قرر الكسندر، قبل يومين من وصول كاستلري، الذهاب إلى المقر العام لشوارزنبرغ. وبدا جلياً أن مصير التحالف، ونتيجة الحرب مرهونان، بعدُ الآن، بموقف الوزير الانكليزي. وإذا قصرت بريطانيا أهدافها على تأمين سلامتها في بحر المانش، فإن بولونيا ستزول، والسيطرة الفرنسية تزول لتحل محلها السيطرة الروسية. وبالمقابل، إذا فهم كاستلري أن أمن بريطانيا، غير منفصل عن استقرار القارة، فبالإمكان عندئذ إقامة سلم توازني.

لقد وصل ممثل انكلترا دون أن يكوِّن رأياً مسبقاً. وبرأيه، تجب المحافظة على استمرارية الوحدة بين الحلفاء، وهذا الأمر له الأفضلية على أي أمر آخر، خصوصاً إذا

كان مكسباً إقليمياً. وبقي عليه أن يتأكد من أن الصعوبة في النقاش تنشأ بالضبط من أنه لا يتعلق بخصومة محلية. لقد وصل إلى بال في ١٨ كانون الثاني، وها هو الآن يواجه المعضلة التي توشك أن تفجر التحالف: هل يجب عقد صلح سلمي مع نابليون أو متابعة التقدم نحو باريس؟ لقد سبق لكولنكورت أن تقدم في ٩ كانون الثاني نحو المراكز الأمامية الحليفة. لقد طلب الوزير الفرنسي إذناً بالمرور لكي يصل إلى المقر العام حتى يفاوض فيه بشأن الصلح. وإسراع وزير الخارجية، نحو مقر عسكري عام للعدو، دون توكيد على استقباله فيه، يعتبر مؤشراً إضافياً على عجز نابليون، وبالتالي فإن عجلة القيصر في الهجوم على باريس سوف تزداد حدة. وبناء على إلحاح هذا الأخير، قيل لكولنكورت بأن ينتظر وصول كاستلري . ثم أحيط علماً بالوقت الذي يستطيع الحلفاء فيه البدء بالمفاوضات. وذلك فيما كان هؤلاء يتناقشون في مصير نابليون كما لو كان مصيره رهناً بمشيئتهم. وانتظر كولنكورت في لونيفيل إذناً بالمقابلة.

وفيما بين ١٨ و٢٢ كانون الثاني تداول كستلري مع مترنيخ عدة مرات حول مصير التحالف. وفي هذه الاجتماعات علم الانكليزي، باندهال، بمشاريع القيصر بخصوص برنادوت. ومن الملحوظ أن ردة فعله الأولى لم تكن تتعلق بلزوميات التوازن الأوروبي بل بمتابعة الحرب. وما كان يشغل باله هو ما يلي: «على افتراض أن المناورة لا تخفي ما هو أسوأ فإنها، في مطلق الأحوال، سوف تشل حركة جيوشنا. ولدي من الأسباب ما يكفي للإعتقاد، بأنه، طالما أن مترنيخ لا ينكر هذا التصميم، فإن الجيش النمساوي لن يتحرك». وهكذا شُرع من جديد في بحث مسألة مصير نابليون. وجاءت المبادهة هذه المرة من جهةٍ غير متوقعة إطلاقاً. حتى ذلك الحين، حملت الرغبة في المحافظة على الوحدة فيما بين الحلفاء، كاستلري على التصدي لوزارته التي كانت ترغب بالإطاحة بنابليون. ولكن ها هي الوحدة تبدو الآن مشلولة، وحول هذه المسألة بالذات، وبدا أن انكلترا أصبحت بعد الآن حرة في متابعة أهدافها الذاتية.

ومع ذلكَ ليست النظرة الجزيرية، بل الأوروبية، هي التي وجهت كاستلري في قراره. وبهذا يقول مترنيخ: «لا يسعني تهنئة كاستلري بما فيه الكفاية، إن موقفه ممتاز، وأسلوبه في العمل مستقيم بقدر ما هو سليم. ولم أتوصل إلى العثور على نقطة اختلاف فيما بيننا، وأؤكد لكم أنه ذو ميول سلمية، على الأقل وفقاً لمفهومنا». لقد تلاقى بطلا الاستقرار وتفاهما. وكتب كاستلري من جهته: «تؤخذ على الوزير النمساوي، اخطاءٌ لم يرتكبها. وفي مطلق الأحوال عندما يحتدم الصراع، إنه لذو عبقرية مدهشة». وإذا

كان كاستلري يفضل فرنسا بوربونية كضمان ضد أي انقلاب سياسي. فهو مع ذلك، مستعد للتفاوض مع نابليون كي يحافظ على وحدة الحلفاء. وإذا كان مترنيخ يفضل فرنسا نابليونية تقطع الطريق على الثورة الاجتماعية، وتجهض التحالف الفرنسي الروسي المقترح من جانب القيصر، فإنه رغم ذلك، يريد توقيع السلام مع البوربونيين، حتى يحتفظ بصداقة انكلترا. وكلاهما متفقان إذاً بأن طرفي الخيار هما من جهة، نابليون ومن جهة ثانية، بوربوني، وأنه يجب استبعاد العنصرين الآخرين برنادوت أو ماري لويز. وبالإمكان ترك الأمر للأمة الفرنسية كي تتخذ هي قرارها حول من سيكون عاهلها، مع استكشاف احتمالات الصلح مع نابليون. كتب كاستلري إلى ليفربول يقول: «لنتجنب، بصورة خاصة، كل ما يمكن أن يؤول كتدخل من جانبنا في هذا الموضوع (قلب نابليون). إننا لن نستطيع فرض شروطنا، بفعالية بالغة، إذا كنا بذات الوقت فريقاً في أي نزاع يتعلق على الأقل بالحكومة الفرنسية الحالية، ويسبق كل مفاوضة». ويقول مترنيخ: «على باريس أن تقرر هي من سيوقع معاهدة الصلح. فهل يبلغ (نابليون) مرتبة من صواب الرأي تحمله على أن يسلم أمره للتجربة كي تقرر هي من هو الشخص الذي تفاوض معه؟ لو كان الأمر يتعلق بي وحدي، واستطعت أن أتصرف باستقلال كامل، لما تصرفت هكذا. وبما أن الوضع هو ما هو فإن الحاجة إلى توحيد الصفوف تتغلب على أي اعتبار آخر».

وهكذا بدأ تعاون مطبوع بالتردد وبسوء التفاهم، كتب له أن يستمر حتى موت كاستلري. أو ليس من الطبيعي أن يثبت الإنكليزي، الذي يعتبر التحالف غاية في ذاته، كحكم في حالة الخلاف، في حين يصبح النمساوي الذي يرى في هذا التحالف نتيجة طبيعية لمبدأ الشرعية، الناطق باسمه؟ وفيما كان الرجلان يتجهان معاً لملاقاة القيصر في لانغر، كان لكل منهما أسباب ترضيه: كاستلري، لأنه علم أن النمسا، وإن لم تتمن سقوط نابليون، فهي لا تعارضه إنْ تعلق الصلح به، وإن مشروع إقامة حاجز يحمي هولندا حتى البلدان المنخفضة قد لاقى قبولاً لدى مترنيخ. وهذا الأخير كان راضياً بعد التطمينات التي حصل عليها بشأن ترشيح برنادوت، وأنه إذا تبين أنه ليس بالإمكان إنقاذ نابليون من نفسه، فإن النمسا لن تكون وحدها على الأقل، في أوروبا.

II

وعلى كلٍ وقبل بداية مؤتمر لانغر، حاول مترنيخ، مرة أخرى، أن يلزم الجميع بوضع أهداف للحروب المتلائمة مع التوازن الأوروبي. وسنحت له الفرصة بمناسبة مذكرة موجهة إلى امبراطور النمسا من قبل شوارزنبرغ، وفيها يبدي القائد العام خشيته بوجه عام في هذه اللحظة من أن يتحول الصراع المحدود إلى حرب شاملة، وبالتالي مناقضةٍ لكل مفاهيم الملكية النمساوية. وبنوع من «الموضوعية» المتحذلقة، التي هي شَيْمة الشخص التافه الذي يحاول أن يوجه، نحو ما يفضل، القرار الذي يجب اتخاذه، صفَّ الحجج التي تؤيد استمرار المعركة من جهة، مقابل الحجج المعاكسة من جهة ثانية. وهكذا وبحجة إعادة الأمر إلى مليكه، أبدى مخاوفه بشكلٍ يُلفت انتباه القارىء. وهو وإن سلَّم بالإفادة التي يمكن أن تنتج عن متابعة التقدم، فإنه يُبْرز المخاطر الكامنة: حالات المرض المتزايدة بين الجنود، ومشاكل عسكرية فيما يتعلق بالتموين والمعدات. وليست مشكلة الانكسار هي التي تشغل بإلحاح شوارزنبرغ، بل مشكلة الإنتصار. وقد حمله قرب المفاوضات إلى لفت النظر، كما كتب في مذكرته، إلى أن لانغر هي المرحلة الأخيرة قبل باريس، وهي الفرصة الأخيرة لعقد صلح مع نابليون.

وببراعة الجندي الفائقة الذي يزعم بأن كل شيء سياسي يصعب على فهمه، نبَّه إلى أن الحرب، بعد الآن سوف ترتدي طابع الحرب الأهلية، وأنه يعود للامبراطور، بالتالي، مَهْدياً بحكمته العميقة، أن يختار: «ان التدابير التي يترتب علينا اتخاذها هي من الأهمية بمكان. . . . بحيث أن شرفي العسكري يحملني على أن أرجو من جلالتكم أمراً واضحاً حول النقطة التالية: هل يتوجب علي أن أبقى قابعاً في مواقعي الراهنة، فأمنح جنودي راحة يستحقونها، بانتظار لحاق الإدارة العسكرية بهم، وإعطاء أجنحتي إمكانية استدراك تأخرها؛ أم يتوجب علي أن أنزل إلى السهل لكي أقوم بمعركة نتائجها غير معروفة؟ . . .» وشوارزنبرغ بعرضه الخيار على هذا الشكل: استقرار أو فوضى على الصعيدين العسكري والسياسي أيضاً، ينير بوضوح المشكلة التي تجابه النمسا. وفيما وراء اللانغر، النصر ينتظرنا، ولكن أي نصر؟ نصر لا يمكن أن يكون مفيداً، لأن اختلال التوازن الذي يتبعه سوف يكون عنيفاً إلى درجة أنه يتهدد الدولة التي يتعلق وجودها برفض كل انقلاب.

لم يكن شوارزنبرغ الوحيد الذي ينظر إلى الوضع من هذه الزاوية. إذ كان ملك بروسيا وحاشيته الأدنون، باستثناء القائدين بلوخر ونسنو، من هذا الرأي في أساسه.

حتى ستيوارت أرسل إلى كاستلري مذكرة يتبنى فيها نفس الحجج واختار مترنيخ اللحظة الحاضرة لكي يطلب إلى ملكه حسم الأمر، وإلى الحلفاء كي يحددوا أهداف الحرب. واستغل الفرصة لكي يؤكد مفاهيم النمسا التي توازن تماماً بين الأمن والسلم. وابتدأت مذكرته بخلاصة للأوضاع في الأيام التي سبقت دخول النمسا في الحرب. وانتهى إلى القول بأن أعظم عمل للحلفاء كان على الصعيد السيكولوجي. إذ بينوا للملأ أن نابليون لا يعرف السبيل إلى الإعتدال. فهل هذا يبرر أن يعمد هؤلاء الحلفاء إلى التخلي عن نهجهم، فيندفعون وراء العدو؟ أليس هدف هذه الحرب هو إعادة فرنسا إلى الحدود التي تتلاءم مع التوازن الأوروبي، ثم إعادة النمسا وبروسيا إلى وضعهما السابق، الذي كانتا عليه سنة ١٨٠٥؟ وأنه لذو دلالة أن يغفل مترنيخ مكاسب روسيا. من المؤكد أن هذه المكاسب تشكل عنصراً مهمًا في الإخلال بالتوازن. أما معرفة ما إذا كان من الواجب التفاوض مع نابليون فإن بعض الحديث مع كولينكورت يكفي لمعرفة مدى إخلاص سيده. ومهما يكن من أمر، فليس للحلفاء، بل للأمة الفرنسية وحدها أن تقرر مصير امبراطورها النهائي. ولكن ما هو الموقف إذا رفض نابليون الشروط الحليفة؟.

يجيب مترنيخ: عندها ليس من خيار إلا متابعة التقدم ثم التوجه إلى الشعب الفرنسي بنشر هذه الشروط.

ومهما يكن من أمر الإحتمال المدروس، يرى الوزير النمساوي في هذا الإحتمال فرصة للموافقة على الرأي القائم على تعريف الحدود. من الواضح في هذا الشأن أن مترنيخ إن رغب في إعلانٍ صادرٍ عن الحلفاء، فمن أجل إلزام القيصر وبذات الوقت من أجل إحداث صدمة نفسانية لدى الفرنسيين. وفي النهاية يلخص مترنيخ المناقشة بعدة تساؤلات الهدف منها حضّ الكسندر على كشف أوراقه في وقت ما يزال فيه وجودٌ للجيش الفرنسي في الميدان.

وعلى هذا طلب إلى الحلفاء يسألهم عما إذا كانوا ما يزالون على استعداد لعقد الصلح مع فرنسا. وعما إذا كانوا مستعدين لفرض ملك على هذا البلد أو أنهم يتركون الفرنسيين يقررون حول مسألة وراثة العرش. وأخيراً وهذه هي المسألة المفتاح، ما إذا كان الحلفاء مستعدين لتبادل المعلومات حول متطلباتهم الزائدة عن إعادة أوضاع سنة ١٨٠٥.

إنه لمن الصعب، عند وجود تحالف الضرب على يد الدولة التوسعية. وفي حال

عدم وجود اتفاق واضح، فكل يوم يمر، يزيد في قـوة الـدولة التوسعية. وجواب القيصر الغريب يدل تماماً على أنه يتجنب أية إشارة حول أهداف الحرب. يقول الجواب: إن البحث في هذه الأهداف سوف يخرب تفاهمنا الحاضر، فضلاً عن ذلك أن شروط الصلح مرهونة بالوضع العسكري. وقد حددت هذه الشروط سابقاً، سواء في فرنكفورت، ثم في بال، وأخيراً في لنغر، وسيظل الأمر كذلك طالما أن الأوضاع تتطور. وفيما كان التقدم يستمر، صرح القيصر بأنه مستعد للتفاوض مع نابليون. وهكذا طرح مشكلة لا يمكن أن تحل إلا بسقوط نابليون. وإذا كان يوافق على بحث التوازن الأوروبي، فإنما بعد تسوية المشكلة الفرنسية. التفاوض مع نابليون؟ نعم، ولكن الشروط متعلقة بتقدم العمليات العسكرية. ولما كان الوضع في ساحة الحرب يتطور كل يوم لصالح الحلفاء، فإن القيصر سوف يزايد أكثر فأكثر. وخلاصة القول، لم تعرف النمسا شروط الكسندر للصلح إلا بعد أن ساعدت في القضاء على القوة الفرنسية. لقد حاول نابليون القضاء على انجلترا في موسكو، فليس من المستغرب إذاً أن يحاول الكسندر الإستيلاء على فرصوفيا من باريس.

وبدأكاستلري، وهو غير مطلع تماماً على مطامح أمبراطور روسيا[1] في بولونيا، وغير مقتنع بأن نابليون ليس وحده الذي يهدد السلم، بدا من أنصار متابعة العمليات العسكرية. ونتج عن ذلك إحدى التسويات الخادعة التي إن ساعدت على الاحتفاظ ببعض مظاهر الوحدة، فإنها تعتم على الواقعة التي مفادها أن توازن القوى قد تغير وتقررت المفاوضة مع نابليون دون التوقف عن التقدم، ورفض كاستلري فكرة القيصر الرامية إلى حرمان فرنسا حتى من حقها في الإستعلام عن شروط التسوية الأوروبية. ولم يَقِلّ مشروعه المعاكس قسوة عن المشروع الأول: إن شروط هذه التسوية إن أحيطت فرنسا علماً بها فعلى سبيل العلم فقط، لا على أساس المناقشة. وهكذا وجدت فرنسا نفسها مستبعدة كعامل من عوامل التوازن الأوروبي، في الوقت الذي كان الوزراء المتحالفون يستعدون لمناقشة الشروط التي تقدم إلى نابليون، بدا واضحاً كل يوم بأن الصراع المسلح لن يتوقف إلا في باريس بالذات. وإن الحرب باسم التوازن توشك أن

(١) صرح كاتكارت خطأً في ١٦ كانون الثاني بأن مطالب روسيا تقف عند حدود نهر الفيستول. ويبدو أن كستلري قد وثق ببرقية مرؤ وسه، لأنه أبرزها للقيصر في فيينا، لكي يثبت له بأنه يعرف كيف يقدر الوضع.

تخلق فراغاً، وأن أوروبا يجب أن تخرج من حالة الفوضى، ما أمكن لكي تستعيد معنى الإلتزام الذي هو ديدنها.

وكشفت محادثات لنغر ما يلي: إن بريطانيا تلعب دوراً من الدرجة الأولى مهما كان شكل التسوية المقترحة. إذ وجد الحلفاء أنفسهم تجاه كاستلري ذي النزعة الأوروبية. ها هو حَكَمُ التحالف وصفته هذه تسمح له بالتوثق من موافقة زملائه على مشروعه في إقامة حاجز في البلدان المنخفضة. وتقرر بالتالي أن توضع بلجيكا تحت الإدارة الهولندية. ومنذ أول شباط أصبح كاستلري واثقاً أنه يستطيع إشعار كولنكورت سفيره لدى بلاط هولندا بأن الأمير اورونج يستطيع تهيئة النفوس لاستلحاق البلدان المنخفضة حتى نهر الموز، وهذا دونما أي اعتراض من جانب الحلفاء. وقد تخلى هؤلاء، في النهاية، عن برنامج فرنكفورت واتفقوا على تصغير فرنسا إلى حدودها القديمة. وإذا كان كاستلري قد حصل على مثل هذه التنازلات من جانب فرنسا فذلك لأنه قد صمم على تأسيس أمن انكلترا على استقرار القارة، حتى ولو كان ما يزال ميالاً إلى تشبيه هذا الاستقرار بتراجع فرنسا وكبتها. يدل على ذلك أسلوبه في معالجة مسألة المستعمرات. وعندما يحدد الشروط التي تحمل بريطانيا على التخلي عن بعض ممتلكاتها، وعن متطلباتها السابقة في ما يتعلق بحدود فرنسا القديمة، وعن إقامة حاجز في البلدان المنخفضة وبريد أن يضيف اتفاقاً حبياً بين الدول القارية: «كي لا تتعرض، بفضل اتحادها، لخطر عودة فرنسا إلى تسلطها السابق عليها من جراء اختلافها (أي الدول فيما بينها)». وأراد مترنيخ أن يلحظ على سبيل الإحتياط بأن كل اتفاق يترك للقيصر ملكية بولونيا لا يعتبر اتفاقاً حبياً.

وعلى الرغم من فشل النمساوي في إكراه الكسندر على التراجع وعلى الإعتراف بمطامحه علناً في لنغر، فقد ربح في مجالٍ ربما كان أكثر أهمية، وفي الوقت الذي كانت فيه الجيوش الحليفة تستعد بحسب تعبير شوارزنبرغ للنزول إلى السهل كان مترنيخ يعرف أنه سيجتازه برفقة كاستلري.

III

كان مؤتمر شاتيون الذي افتتح في ٣ شباط محاولة أخيرة لتقرير ما إذا كان نابليون سيقتنع بقبول صلح متوازن ولكن هذا المؤتمر لن يكون إلا لإبراز الصعوبة في ردم الهوة التي تفصل مفهومين متناقضين للشرعية. ولم يحدث للمتفاوضين أن اقتربوا من شبه

اتفاق. إذ بالفعل هل بالامكان إيجاد تناسق ممكن بين فكرة الأمن التي يتبناها الحلفاء وفكرة المطالب السلالية كما يتمثلها نابليون؟. لقد اقتنع هذا الأخير أنه لن يمنح لقاء الصلح أدنى قطعة من ممتلكاته. أما الحلفاء فلم يكونوا يرتضون السلم قبل أن يعود الفرنسي إلى الحدود التي تكلفهُ بحسب رأيه عرشه. وهكذا يعود النقاش إلى مجرد عرض عضلات. ودل مؤتمر شاتيون على صعوبة فرض حدود، تلقائياً، وفي مثل هذا الجو، تبين أن نابليون لم يكن متهيئاً للصلح لا في بداية المناقشات وأيضاً في نهايتها الا عندما يتأكد بصورة نهائية أنه مغلوب وأن مصيره رهن بمشيئة خصومه. أما عندما تغير الإنتصارات العسكرية شيئاً قليلاً في علاقات القوى لصالحه، أو عندما يتعلق الصلح ولو جزئياً بإرادته فقد كان يرفض كل مفاوضة. ولم يزد تشبهه بالقيصر، في عدم التوازن والإستقرار، الأمور إلا سوءاً.

وأخيراً تم تقدم الجيش بتردد نحو باريس في حين كان المؤتمرون مجتمعين من أجل عقد الصلح وهم يعلنون شروطهم التي لم يجدها المفاوض الآخر مقبولة ما دام يسيطر مؤقتاً على الوضع أما إذا تحول الصراع إلى حرب شاملة، فما ذاك إلا لأن الفريقين لم يتوصلا ولو للحظة إلى تحديد ميزان للقوى يحظى بإجماعهم، خصوصاً وأن نابليون لم يكن يستطيع توطين النفس على الإعتراف بشرعية أوروبا مستقلة عن إرادته. وتعتبر مرحلة مؤتمر شاتيون ذات دلالة فيما يتعلق بالعلاقات بين الحلفاء أكثر من مفاوضاتهم مع نابليون.

وفي ٣ شباط أي في الوقت الذي التحق فيه المتفاوضون بمقراتهم في شاتيون، أصابت نكسة عسكرية نابليون، في المكان المسمى لاروتير. وبدا عندئذ أنه من الأكيد أن الحلفاء سيصلون إلى باريس خلال أسبوعين. لقد تمثلت كل دولة متحالفة في شاتيون، بالرغم من أنهم قد اتفقوا جميعاً على العمل كشخص معنوي، وأن يجعلوا من ستاديون المفاوض النمساوي، الناطق بإسمهم. كان هناك العنصر البريطاني بكماله وتمامه أي كاتكارت - ستيوارت وابردين وعلى رأسهم كاستلري الذي لم يتقدم كمفوض مطلق الصلاحيات. وقد وجد أن قاعدة الإجماع التي حددها المؤتمر لنفسه تقضي على هذا المؤتمر بالفشل إذ تجعله تحت رحمة الدولة التي تربح أكثر من جراء التسويف والمماطلة. وكانت روسيا هي في هذا الوضع حالياً. وقد تلقى ممثلها أمراً بعدم توقيع أية وثيقة قبل أخذ موافقة القيصر.

وارتدت الجلسات طابعاً عجيباً، فقد تردد الحلفاء في عقد صلح يمكن أن يكون

فيه حظ بسيط لنابليون في البقاء على العرش، حتى ولو ضمن شروط كانت تبدو لستة أشهر خلت دليلاً على تفاؤ ل مفرط. في حين أن كولنكورت لم يكن يريد المخاطرة بقبول الحدود القديمة دون موافقة نابليون الرسمية. ولكي يعقِّد كاستلري الأمور، قرر في هذه الأثناء بأن إعادة المستعمرات، سوف يؤجل إلى حين عقد الصلح العام في أوروبا، وهو أمر كان القيصر يرفض البحث به قبل توقيع معاهدة الصلح مع فرنسا. وهكذا! استكملت الحلقة المفرغة: فرنسا لا تقبل بالعودة إلى حدودها القديمة قبل أن ترد إليها مستعمراتها. ولكن رد هذه المستعمرات يقتضي عقد صلح مع فرنسا، وهذا الصلح يصر القيصر على ربطه بتسوية أوروبية.

كتب ستاديون إلى مترنيخ: «إننا نلعب هنا مهزلة عظيمة تتميز ببلادتها الفريدة.. من العار التلاعب على هذا الشكل بالاعراف الدبلوماسية». وقلما كان يشك يومئذ بأن مفتاح الوضع ليس هناك في شاتيون بل في تروي، في المقر العام الحليف، وأن الصلح أصبح يتعلق بالكسندر وبنابليون بدرجة أقل. وأنه لذو مغزى أن يترك المفوض المطلق الصلاحية الروسي شاتيون ويذهب إلى المقر العام طلباً للتعليمات، في اليوم الذي أعلم فيه كولنكورت مترنيخ خطياً بقبوله بالحدود القديمة وأسدل الستار حول الفصل الأول.

وبعدها لم يعد الكسندر يخفي نواياه. إنه يريد الوصول إلى باريس لإزاحة نابليون ولجمع مجلس من الأعيان ينتخب ملكاً جديداً. واصراره على إحراز نصر كامل سوف يضطر مترنيخ إلى طرح الأوراق على الطاولة في حين أشرف التحالف على التفكك. التقدم نحو العاصمة الفرنسية مع الإصرار في كل مرحلة على أن الصلح مستحيل، وملاحقة المفاوضات التي تعني عدم التخلي عن الحس بالاتزان وعلى أن الأهداف الواضحة هي التي توجه وتنير، كل ذلك شيء، والشيء الآخر هو الهجوم الأعمى والإنزلاق في اللانهاية. إن المملكة النمساوية لا تستطيع القيام بحرب إلا مع احترام «القواعد» التي تسمح بترجمة الانتصار إلى تعابير سياسية واضحة. وعندما تكون أية دولة محاطة بدول مناهضة لها فهي لا تستطيع السماح بظهور فراغ أو انشقاق نهائي. والدولة الحساسة كما هو الحال بالنمسا، تجاه أي تحولٍ في البنيات الاجتماعية الحاصلة في البلدان الأخرى لا تستطيع وضع حد لأية حرب عن طريق الثورة. إن فتح طريق إلى باريس كان يزعج النمساويين أكثر من إزعاج جيش نابليون لهم.

وفي المقر العام في تروي نظم مترنيخ جدولاً بأسئلة جديدة قصد به إجبار الفرقاء

على طرح لعبتهم ومن ثم على جدولة النظريات المتصارعة. وكما أن حجة الوساطة قد استخدمت لإعداد تحالف ضد نابليون استعمل تحديد الأهداف المشتركة لعزل روسيا وهو الوسيلة الوحيدة لمعرفة أين يقف القيصر. وكانت اسئلة مترنيخ تدور حول النقاط التالية: ما هو الجواب على عرض كولنكورت. كيف تتحدد إرادة الأمة الفرنسية. كيف تحكم باريس إذا سقطت. كيف يتم التعامل مع البوربونيين. وقد أصبح من المستحيل التهرب هذه المرة. كما جرى في لانغر، وذلك بالتذرع بضغط العمليات العسكرية، لأن هذه الأسئلة لا تتفق مع رغبة القيصر في التقدم نحو باريس إلا من أجل إكراهه على الكشف عن نواياه.

ويدل جواب كاستلري على الطريق الذي سلكه هذا الأخير منذ الوقت الذي عارض فيه الإطاحة بنابليون، بقصد المحافظة على تماسك الحلف. ولم يعد التماسك هو المقصد الرئيسي الآن بل مقتضيات التوازن. وهو يعرف المشكلة المطروحة بأنها خيار فعل: هل يجب القبول بالصلح ضمن شروطه أو تدعيم الصلح بإنزال نابليون عن العرش؟ وهكذا يبدي نيته الأكيدة تقريباً، بأن الغاية قد تحققت بحسب رأيه. فمحاولة قلب نابليون تعتبر غير معقولة ومخالفة لتعهداته بآن واحد. وهدف الإجتياح لم يكن يوماً تغيير البنيات الحكومية في فرنسا بل «الحصول على سلم لم يكن بالامكان تحقيقه على شاطىء نهر الرين». والآن وقد أصبحت أهداف المشروع الشرعية في متناول اليد، أصبح الحلفاء غير صالحين، لإثارة مسألة آل بوربون. وهكذا توصل كاستلري بشكل غير ملحوظ تقريباً، إلى تبني النظرية النمساوية حول غاية هذه الحرب. وبقي عليه أن يعرف سريعاً كم تخالف هذه النظرية مشاعر الأمة الإنجليزية.

والإنشقاق سوف يندلع علناً في ١٢ شباط عقب الاجتماع الذي ضم الوزراء. وبعد أن أجاب هاردنبرغ على أسئلة مترنيخ في نفس المنحى الذي نحاه كاستلري، رفع نسلرود جواب القيصر وكان هذا الجواب... حاسمًا. إن هدفنا لا يمكن أن يكون إلا باريس، وهناك يقوم مجلس من الأعيان فيقرر شخصية العاهل الجديد. أما بالنسبة إلى آل بوربون فنحن لا نؤيدهم ولا نقاومهم. وكدليل على اعترافه بجميل الدولة التي تحارب نابليون منذ زمن طويل، يتوجب على باريس أن تحكم إدارياً من قبل حكومة عسكرية روسية تكلف بالإشراف على الانتخابات. وخلاصة القول لا يطلب القيصر أقل من أن تكون مصائرأوروبا في يده هذا الإصرار الذي أبداه ميترنيخ حتى الآن، في الدفاع عن مصالح وطنه، لن يؤول إلى ترك النظام الجديد بين يدي رجل

واحد. فقد سارع إلى الإجابة على أسئلته بمذكرة تدحض مزاعم القيصر الرامية إلى تبرير الحلف أدبياً عن طريق الإطاحة بنابليون. وأضاف لقد قمنا بالحرب من أجل إقرار التوازن الأوروبي وليس بقصد تعديل البنيات الداخلية في فرنسا. والشروط التي قبلها كولنكورت في شاتيون تمثل الإضعاف الأقصى لهذا البلد، إضعافاً يتناسب مع ميزان القوى. والإصرار على الأكثر يعني إنكار الأساس الأخلاقي للحلف. ويضيف مترنيخ على نابليون أن يتنازل، فإن فعل فهناك بديل وحيد ممكن هو لويس الثامن عشر الرئيس الشرعي للبوربونيين. وسبب ذلك هو سبب وجيه: إن الدول الأجنبية لا تستطيع الرجوع إلى الشعب حول مسألة وراثة العرش، دون أن تعرِّض للخطر، بذات الوقت، وجود أية ملكية قائمة. وعلى هذا صرح مترنيخ بأن أسرة آل هبسبورغ التي تدين باستمراريتها للقدسية التي لها وليس للموافقة الشعبية، لن تذهب إلى الحرب من أجل إعطاء الشعب فرصة الإستشارة.

كل شيء أصبح الآن معلقاً على قرار القيصر وعلى قوته الفعلية. فإن كان من القوة بحيث يستطيع الإستمرار منفرداً كما هو بادٍ الآن، عندئذٍ لا يستطيع مترنيخ أن يصل إلى الهدف. إلا بتعديل التحالف، وهو أمر لا يقبل به كاستلري كما أنه مخالف لكل المبادىء السياسية التي تتبعها النمسا ومن جهة ثانية إن بقي لنابليون بعض القوة فإنه يستطيع العمل في اتجاه المصالح النمساوية وعندها قد تؤدي مقتضيات الوحدة إلى تساهل القيصر. وعندما هزم نابليون بلوخر في ١٢ شباط فإنه قد جعل ميترنيخ سيد الموقف دون أن يدري. إذ أن هزيمة البروسيين الذين تقدموا بقصدٍ وحيدٍ هو إثبات قدرتهم على الاستغناء عن النمسا، أثبت بدلاً من ذلك بأن نابليون، مهما كان ضعيفاً، لن يهزم بحرب منفردة. وثبت للجميع حاجتهم إلى النمسا، ووزيرها يعرف ذلك جيداً ولذا استعد ليستفيد أحسن الاستفادة من موقفه المسيطر في هذه اللحظة، والإصرار على توضيح أهداف الحرب في لحظة الصدام مع العدو ليس فيها ربما، شيء من البطولة ولا هي مما يرحّب به في مطلق الأحوال. ولكن إيجاد فراغ دون ما اضطرار قد يؤدي في النهاية إلى الثورة الدائمة.

في الثالث عشر من شهر شباط يوم اجتمع الوزراء من جديد تعجل مترنيخ الأمور فأعلن أن النمسا لم تحارب من أجل إقامة حكم إستبدادي من أي نوع كان وأنها سوف تعقد سلماً منفرداً. عندها، وقد واجه كاستلري احتمال تمزق التحالف العزيز على قلبه، وفي الوقت الذي بدا فيه الفوز قريباً، تخلى كاستلري عن دوره كحكم.

واقترح العودة إلى المفاوضات في شاتيون، وطلب إلى ميترنيخ أن يعلم خطياً كولنكورت بأن الحلفاء مستعدون لتوقيع هدنة مقابل قبول فرنسا بحدودها القديمة. وتعهد بتأمين موافقة القيصر على هذا البرنامج. وهكذا وجد كاستلري نفسه بعد ستة أسابيع من إبحاره باتجاه القارة، وهو يحلم بأوروبا متحدة ضد السيطرة الفرنسية، ومستقرة بالتعاون الانكليزي الروسي، وجد نفسه في المعسكر المعارض للقيصر، في معسكر أنصار التوازن الأوروبي.

وعلى هذه الوقائع اختلف الوزير الإنكليزي والقيصر، خلافاً شديداً خلال محادثة كانت الأولى في سلسلة من نوعها. وأصر الروسيُّ على عزمه على الإندفاع نحو باريس، وعلى جمع أعيانها، وأصر أيضاً على حذره من آل بوربون وانزعاجه من الجبن النمساوي. وأجابه كاستلري بأنه من غير المعقول أن يكون طرفاً في حرب أهلية تقع فيها بين الفرنسيين، وأنه من الصعب استخلاص رغبة هؤلاء، وأن أي مشروع بدون هدف، لا يمكن أن يكون إلا خطراً. وبدا القيصر مُتشبثاً لا يلين، خصوصاً وقد علم أن الرأي العام الإنكليزي يعارض معارضة شديدة الصلح مع نابليون، وأظهر لمحدثه كتاباً من سفير روسيا لدى بلاط انكلترا، يعلمه فيه بأن هذا الموقف يشاطره فيه اللورد ليفربول نفسه. ورغم ذلك ظل كاستلري على موقفه. وأجاب القيصر بما يلي: «تمشياً مع المسؤوليات الملقاة على عاتقي أراني مضطراً إلى بناء قراراتي، على حكمي فقط، ولن أخضع أو أتأثر بتمنيات مزعومة لشعب انكليزي يجهل كل حقائق وضعٍ، مهمتنا هي معالجته».

إن قوة كاستلري، وضعفه أيضاً بارزان هنا. إنه يتحمل مسؤولياته بشجاعة. وهذه المسؤوليات لا تجبره على أن يكون منفذاً ميكانيكياً للارادة الشعبية بل تحمله على تقدير المصالح والأحوال التي لا يمكن إلا أن تخفى على العامة. أما نقطة الضعف عنده، فهو أنه يرفض، أو أنه غير قادر على تكييف مواطنيه سيكولوجياً. إن سياسة أمثال كاستلري هي شجاعة بمعنى أنها ترفض الحلول السهلة، ولكنها تؤدي إلى عزلة مأساوية للشخص الذي يقوم بها. وها هو بعد أن عجز عن إقناع غيره برأيه، يضطر إلى السير منفرداً وحيداً.

وإذا كانت مهمة كاستلري قد فشلت في غايتها المباشرة فقد تيسر لها أن تنجح في عزل روسيا. ونتج عن الأجوبة التي صدرت على أسئلة ميترنيخ نوع من التحالف ضد روسيا داخل الحلف الكبير بالذات. لا مجال للتردد، هكذا استنتج الوزير

النمساوي الذي تمسك بمكسبه. ومرة أخرى، هدد بسحب جيوشه. وقررت بروسيا، وقد راعتها فكرة احتمال تركها منفردة تحت رحمة جاريها المقلقين، أن تنضم إلى وجهة النظر النمساوية ونفذت ذلك بشكل اتفاق كفله كاستلري، وزكاه، وإن لم يوقعه رسمياً لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية. ومثّل هذا الاتفاق المؤرخ في ١٤ شباط تسوية جديدة، تحتل النمسا فيها الموقف الأساسي وقد نص هذا الاتفاق على عدم إيراد أي شرط يتجاوز برنامج شاتيون، مهما كانت هزيمة نابليون كاملة أو شاملة، وأن الصلح سوف يعقد مع نابليون المذكور، ما لم يجر انقلاب فجائي يطيح به في هذه الأثناء، بشرط أن لا يكون هذا الإنقلاب مدبراً. وأنه في هذه الحالة الأخيرة، لا يتعامل الحلفاء إلا مع البوربونيين، أي مع لويس الثامن عشر إلا إذا قرر هذا الأخير بملء رضاه التخلي عن ترشيح نفسه لخلافة نابليون. وأخيراً إذا احتلت باريس، يعين روسيٌّ حاكماً عسكرياً لها، على أن تكون إدارتها الفعلية بيد مجلس تتمثل فيه كل الدول الحليفة. وإذا وافق القيصر يتم التقدم، وإن لم يوافق فإن النمسا تنسحب من التحالف.

لعب الكسندر حتى الآن على وتر رغبة النمسا في الإستقرار رافضاً بالتالي الإفصاح عن شروطه من أجل الصلح قبل سقوط باريس، وهو المأخوذ بالرغبة في الحصول على انتصار شامل. ولكن ها هو مترنيخ يرد له الصاع عندما استخدم رغبة الآخر الملحة في الإستيلاء على باريس لكي يلزمه باتخاذ موقف من مسألة الحدود ومن مسألة هيكلية فرنسا السياسية. وبما أن وسواس القيصر يفوق كل اعتبار آخر فقد وافق في ١٥ شباط على مشروع المعاهدة المنظم من قبل النمساوي. ومهما حصل بعد اليوم تبقى فرنسا عاملاً في التوازن الأوروبي. وأياً كان ملكها، نابليون أو البوربوني، فإنه لن يكون، على الأرجح ذا نوايا ممتازة تجاه القيصر. بعد هذا تستمر العمليات.

وعندما تتأسس السياسة فقط على اعتبارات ذات طابع عسكري فمن المحتوم عندها، أن ترتدي طابع الإفراط ساعة الإنتصار، ولكنها تصاب بالذعر في حالة المحنة. وعندما علم القيصر في ١٤ شباط بأن بلوخر قد انهزم مرة أخرى، فقد كان أول المنادين بالهدنة. وكلف شوارزنبرغ بنقل العرض إلى الفرنسيين، بحجة أن محادثات الصلح الأولية سوف توقع في شاتيون بين لحظة وأخرى. ولم يخفِ كاستلري نقمته. ألم يستعمل نفوذه لأخذ موافقة الحلفاء على أن تستلحق هولندا بلجيكا، وعلى أن لا يرد إلى فرنسا أية سفينة بعد عقد الصلح وأن لا تدرج الحقوق البحرية في جدول أعمال مؤتمر السلام؟. وها هو الآن التحالف، المرجو والمجتمع بعد مشقة كبيرة، على حافة التفكك،

في اللحظة التي بدا فيها نابليون يتساهل ويتراجع، بعد أن تحققت، بصورة خاصة، كل الأهداف البريطانية. وكان من الطبيعي أن يتلقى مترنيخ كتاباً خطياً من كاستلري يدلل فيه كاتبه على أنه لم يفقد هو أيضاً الاتزان. فيقول: إنكم تضحون بكل اعتبار أدبي أو سياسي، إذا سمحتم، على أثر بعض الانتكاسات البسيطة التي تحصل في كل حرب، وبعد بعض المصاعب التي واجهها مجلسكم، والتي حلت سريعاً كما آمل، لبناء السلم الشامخ أن تتزعزع دعائمه.. وإذا كان الحذر هو رائدنا في مبادرتنا السياسية والعسكرية، فكيف تستطيع فرنسا معارضة سلم شرعي يفرضه ستمائة ألف جندي؟. فلتتجرأ وترفض السلم، ومن اليوم الذي تنذر فيه الأمة الفرنسية تأكدوا بأن نابليون سوف ينضبط».

والجرأة في هذه الفقرة لا يمكن أن تخفي هذا الأمر: ان كاستلري متأثر تأثراً عميقاً. وكان غضبه ينصب على الحلفاء: «إنهم تارة مغرورون جداً، فلا يسمعون أية نصيحة، وتارة أخرى تواقون إلى التخلص من عدوهم بسرعة لدرجة أن إطالة المحادثات في شاتيون تتخذ على أيديهم شكل المهزلة». وضم وهو في أوج تحرقه، إلى برقيته كتاباً إلى ليفربول كان يبدو له، لشهرين خليا، ذروة من ذرى الهرطقة السياسية.

كتب يقول: «لم ينفك النمساويون والروس يتهم بعضهم بعضاً. وقد استنفدت صبري من أجل إقناعهم.. إننا لن نبحر في زورقٍ صغير كالذي سبق لنا أن خاطرنا به». ويبدو أن التحالف قد فقد هيبته حتى أن كاستلري هدد بمتابعة الحرب منفرداً، فقال: «لا شيء يضمن أي موقف حازم من أية دولة من الدول. ولولا بريطانيا لما كان هناك أمل بالسلم... إني أقول لهم تكراراً إذا هم لم يريدوا أو لم يستطيعوا عقد الصلح القائم على مبدأ السلطة، فإن مصالحنا ومصالحهم توجب علينا الإستمرار في مقاومة فرنسا».

ولم تقع الأزمة عبثاً على كل حال. لقد انتهت أيام الصفاء حيث كانت مشاعر الصداقة الخالدة المزعومة تشكل ضماناً أكيداً للإستقرار. واعترف الجميع أخيراً بأن مشاكل الصلح، وإن كانت أقل حدة من مشاكل الحرب،فلها منطقها الخاص، وأنها هي وحدها تكفي لتبرير آلام الشعوب والدول. وبدأ القيصر يتفهم أن السيطرة لا تجد مبررها الشرعي بذاتها. وإن حسن نيته شخصياً ليس له أية قيمة ضمانية، بمستوى حدود روسيا، وقامت بقية الدول في التحالف ضده فقبل بالأمر الواقع بعكس نابليون.

إذ مهما كانت مطامح القيصر فبالامكان توقع التزامه بالحد من حبه للسيطرة

ترجيحاً منه لمبدأ الشرعية. في الوقت الذي كان المتفاوضون يتجهون مجدداً نحو شاتيون، بدأت الخطوط الكبرى لتسوية أوروبية ترتسم، حتى ولو كان جوهرها لم يتضح بعد. لقد حدد التحالف طبيعة العلاقات الداخلية. وبالرغم من أن المستقبل حافل بالعديد من الأزمات الأخرى، فلقد تخلى الحلفاء عن أحلامهم دون أن ينهاروا مع ذلك، مما يدل على أن الأمم تجتاز نفس الأزمات التي يجتازها الأفراد. أما وقد وعى الحلفاء نضجهم الجديد فإنهم يستطيعون الآن مواجهة المشكلة الوحيدة القائمة حالياً: هل يقبل نابليون بأوروبا ذات هيكليات مستقلة عن مشيئته؟.

٨

ميثَاق شومُون وَتعريف الصّلح

I

الآن، أو مطلقاً، يتوجب على نابليون أن يوقع عقد الصلح. في لانغر استطاع مترنيخ أن يحصل من الحلفاء المترددين على الإذن بمفاوضة عدوٍ ظاهر العجز. وبدا الصلح عندئذ نعمة ومع ذلك لم ينعقد. في هذه الأثناء أثبت نابليون أنه لم يكن قد أصبح على الأرض بعد، وأقنعت أزمة طروي الحلفاء بأن فرنسا النابوليونية حتى، المنضبطة داخل حدودها القديمة، يمكن أن تكون منسجمة مع توازن أوروبا. ولكي يعجل في التسوية السلمية، حدد كاستلري المستعمرات التي تستعد انجلترا لإرجاعها إلى فرنسا. وعندما قرر مترنيخ أخيراً الإجابة على كتاب كولنكورت في ٩ شباط، فإنما فعل، وهو يعمل بحرارة من أجل اتفاق عاجل. وأرفق بعرضه شرحاً يتناول صعوبة إدارة وتوجيه حلفٍ يضم ٥٠ ألف قوزاقي. وقد بدا أن كل شيء يتعلق بعد الآن بنابوليون.

ومرة أخرى، لم يستطع هذا الأخير أن يحسن تقدير الوضع. وإذا كان هناك أي ظل لشك حول استحالة قيام تعايش سلمي بين نظام ثوري، وتوازن شرعي، فإن المرحلة الثانية من مؤتمر شاتيون قد بددت هذا الظل. فالإنسان الذي يبني شرعيته على القوة المادية أو على سحر شخصيته، مضطر إلى أن يعزو هزيمته إلى ضربات القدر لأنه لا يستطيع الاستمرار في العيش بعد الإعتراف بعجزه الشخصي.

كان نابليون يعتبر أي فوز محدود له نصراً مبيناً لأن الانتصار الجزئي في نظره هو بمنزلة الهزيمة لأنه يضطره إلى الإعتراف بمحدودية سلطته. بناء عليه، عندما يتكلم نابليون عن رمي الحلفاء خارج حدود فرنسا وطردهم وراء الرين، فإنه لا يخرف بل يخضع لمنطق سلطانه السحري ذي القواعد الخاصة به ككل نشاط إنساني. ولم يعلمه

الإنسحاب الطويل من نهر الإلب إلى ضواحي باريس شيئاً. وهو على أبواب عاصمته لم يستطع التسليم بأن موارده محدودة، وأن سلسلة من الانتصارات لا تفيده في شيء، وأن مقترحات الحلفاء تمثل حقيقة ميزان القوى. وكان في عناده ينطلق من قناعتين متناقضتين فمن جهة يتصور بأن هزيمته مهما كانت قاسية فإنه يظل قادراً على إجراء الصلح على أساس الحدود القديمة، كما لو أن أي تغيير في هيكليات فرنسا الداخلية هو أمر مستحيل. ومن جهة ثانية كان يعتقد بأن ملكه لا يستقيم بعد خسارته كل فتوحاته. أوروبا ترى في القوة وكأنها الحقيقة الوحيدة. ونابليون كان ينظر إلى شرعية هذه القوة وكأنها وهم، هذه في النهاية هي الهوة العظيمة بين أوروبا ونابليون.

وبدأ الفصل الثاني من مهزلة شاتيون، حسب تعبير ستاديون، هذه المرة عكست الآلهة الأدوار وكأنها تريد أن تبين صفة الاحتمال في كل عمل بشري. وجاء دور الحلفاء في البحث عن الصلح، في حين تلقى كولنكورت أمراً بالتشدد حول الحدود الطبيعية، فأخذ يماطل. وعندما عرض عليه الحلفاء مشروع معاهدة يتناول أوليات الصلح كان جوابه محاضرة تجريدية حول طبيعة التوازن، وحول عدم المنطق في إعادة فرنسا إلى حدودها التي كانت لها قبل الثورة في حين أن كل الدول قد حسنت مواقعها النسبية. وعبثاً حاول الحلفاء التلويح بالتخلي عن بعض الشروط العسكرية في مشروع المعاهدة، المتعلقة بتسليم القلاع الفرنسية، فإن كولنكورت لم يكن يريد إلاكسب الوقت. في هذه الأثناء أرسل نابليون رسالة عنيفة إلى امبراطور النمسا يشجب فيها روح الإنتقام التي تحرك القيصر، ويصر على «صلحٍ قائمٍ على أساس الحدود الطبيعية».

وكلما مرت الأيام، وعى الحلفاء وعيا حقيقياً لقواهم. والنصر العسكري يتضمن دائماً وجهين: واقعه الملموس وأثره السيكولوجي. ويتعين على الدبلوماسيين أن يترجموا الوجه الثاني بعبارات سياسية. والحلفاء وقد سيطرت عليهم تماماً ذكريات يِنا واورستيت، أصبحوا ميالين إلى الخلط بين الإنتكاسات التكتيكية والجمود الستراتيجي الكامل، وهذا الوهم كان يشاركهم فيه نابليون أيضاً. ولكن في حين كان باستطاعة الأولين التغلب على نتائج هذا الوهم. فقد بدا قتالاً بالنسبة إلى الأخير. وإذا كانت انتصارات نابليون تشهد ببراعته بالمناورة فإنها لم تغير شيئاً في واقع الحال. وفي إطار حرب استنزاف، حتى هذه الإنتصارات تضر نسبياً في موقف الدولة الأضعف. وسرعان ما سوف يتبين أن نابليون وإن لم يعد رجل السنوات ١٨٠٥ - ١٨٠٩، فما ذاك لأنه فقد عبقريته بل لأنه لم يعد لديه الوسائل التي تمكنه من تغيير الوضع. وكان انتصاره الحق

على الصعيد السيكولوجي، حين أجبر عدوه الأقوى أن يطلب منه الصلح. وها هو الآن صانع دماره بنفسه لأن الصلح الذي ليس من صنعه يعتبر غير مقبول لديه. وعندما طلب إليه الحلفاء في ٢٥ شباط إعطاء الجواب النهائي، بتاريخ محدد، اعتقد كولنكورت في سره أن الجواب الذي وعد بإعطائه في ١٠ آذار لن يتحقق أبداً.

في هذه الأثناء حصل صدام جديد بين نابليون ومترنيخ، وهو الأخير من نوعه في سلسلة طويلة من الخلافات، التي كانت تدور حول نفسية الامبراطور. فكل لقاء بين الرجلين كان يجر وراءه نفس الظل من القدرية الفوستية، لقد استطاع مترنيخ أن يجر خصمه إلى هاوية براغ خطوة خطوة باستغلاله كبرياء نابليون: أي موقف الرجل الذي ينظر إلى نفسه من خلال صورته لا من خلال واقعه. هذا الكِبْرُ ذاته هو الذي يحول الآن بينه وبين إنقاذ نابليون. لقد أدى إنهاء الأعمال العسكرية إلى معلومات مزدوجة: في نفس الحين الذي تحقق فيه نابليون فعلاً من حدود سلطته، تأكد لدى النمساوي أن الرجال صناديق مقفلة غير مضمونة ما لم تجرب.

لم يفكر مترنيخ مطلقاً بأبعد من الحد من القوة النابليونية، عالماً علماً أكيداً بأن الإطاحة بأية سلالة ملكية سوف تكون خطيرة جداً على النمسا، وبما أن فرنسا القوية ضرورة لهذه الدولة، لذا فهو يحاول أن يعاكس القدر الذي ساهم هو في صنعه. وطلب من نابليون أمراً مستحيلاً: القبول بالحدود. وكما هو الحال في التراجيديا اليونانية الإغريقية، لا تستطيع كلمات الصداقة أن توقف القدر لأن الخلاص ليس مسألة معرفة بل مسألة خضوع. وتجاهل نابليون رجاءات مترنيخ الملحة، ليس لأنه لم يفهم الحجج الباعثة عليها، بل لأنه مكتوب عليه أن يحتقر هذه الترجيات.

وعبثاً حاول امبراطور النمسا رفض تشهير نابليون بما يقوم به القيصر من أعمال انتقامية والتأكيد على استعداد الحلفاء لعقد صلح على أساس الحدود القديمة حالاً، وكذلك ذهبت عبثاً مدافعات كولنكورت ومترنيخ: «ألا يوجد أي سبيل لتنوير نابليون حول وضعه الفعلي؟ (كتب مترنيخ إلى كولنكورت في أوج يأسه) وهل قرر أن يضع مصيره ومصير إبنه على رأس آخر بندقية يملكها؟ وهل يتصور أن تهوره وشجاعته تمنعانه من الهزيمة على يد قوة أقوى؟ . . . وإذا كان امبراطور النمسا قد سلم له التيرول سنة ١٨٠٩ فلماذا لا يسلم هو بلجيكا سنة ١٨١٤؟» حتى هذه الضراعة بدت غير مجدية، رغم ملاءمتها الكاملة للبحث الدائب عن شرعية يرضى بها نابليون. وعبثاً حاول مترنيخ أن يضع في نفس المستوى آل هابسبورغ والنابليونيين الجدد، فقد كان العنصر

الحاسم في الوضع هو أن الفرنسي مأخوذ بالفارق الكبير الذي يفصل بين السلالتين.
كان نابليون يشير دائماً إلى الواقعة التالية: مهما تعددت المعارك التي يخسرها ملك شرعي فإنه دائماً يستطيع العودة إلى عاصمته، أما هو، ابن الثورة، فليس له ذلك. إنه غير قادر، أو هو يظن ذلك، على تحويل الإكراه إلى تبعية، ولذلك لم يستطع إلا الإتكال على قوته. ولكن القوة، بحكم كونها تعبيراً عن نظام دولي كيفي، وبالتالي غير مستقر، لم تمكنه إلا من توحيد أوروبا ضده إلى أن يتم القضاء عليه.

والتشدد الذي تمسك به نابليون وهو على حافة الكارثة لم يكن له من مفعول إلا إثبات تأكيد زعم تركتّهُ انتصاراته السابقة معلقاً وما يزال. وهذا الزعم مفاده أن تمديد ملكه يتنافى مع السلم في أوروبا وأن كل اتفاق يعقد معه لن يكون إلا هدنة. ومهما كانت وجهات نظر الحلفاء مختلفة فإن تهديد نابليون يحتل الآن مركز الأفضلية على روزنامتهم. حتى مترنيخ تأكد بأن خطر اختلال التوازن المرتبط بانهيار فرنسا انهياراً كاملاً، هو أقل أهمية من خطر بقاء نابليـون في الحكم. ومحاولته تحييد الروسي بواسطة الفرنسي، وتفادي الثورة الاجتماعية باستخدام الثورة السياسية بدا بالغ الدقة قليلاً. إذ لا يمكن وضع حد لثورة ما بمجرد عمل إرادي أو بالتصريح بأن العالم سوف يكون أكثر تعقلاً بدون هذه الثورة. لقد قضى نابليون على نفسه بالحرمان عندما رفض أصول اللعبة، وعندما أنكر أية صلاحية لسياسة التوازن بين القوى. الحرب سوف تكون إذاً حرباً شاملة، على الرغم من انتصار مترنيخ على القيصر. إذ من الأسهل على **أي ثوري أن يتسبب هو بهلاكه من أن يتنازل أو يتراجع.**

وسوف تكون النتيجة أن التحالف العام وهو حصيلة الكثير من الجهود والكثير من الجلد والصبر من قبل كاسلتري قد أصبح حقيقة واقعة. وإذا كانت الجيوش الفرنسية، عندما انتشرت عبر أوروبا الوسطى كلها لم تستطع أن تكون حافزاً مجمعاً لفعاليات الدول المتحالفة. فنابليون المحشور عند أبواب عاصمته قد بدد في النهاية كل وهم. وأخذ العاشر من آذار يقترب واحتمالات الصلح تتضاءل بصورة تدريجية. وتوصل الحلفاء أخيراً إلى الاتفاق حول أهدافهم، وحول الوسائل التي يجب استعمالها.

وقد عبر عقد شومون الموقع في ٤ آذار، بصورة خاصة عن رغبة الحلفاء في متابعة الحرب ضد فرنسا. وتعهد كل واحد من الأربعة الموقعين أن يقدم مائة وخمسين ألف جندي. ووافقت بريطانيا على تمويل العملية ضمن حد أقصاه خمسة ملايين ليرة إسترلينية. تعهد الجميع بعدم توقيع أي سلم منفرد. وكانت بنود العقد هي البنود

الكلاسيكية التي يتضمنها كل صك عسكري، أما فائدتها فهي مقياس مدى الجهد البريطاني.

وتكمن أهمية صك شومون الحقيقية في الفرضية التي وردت فيه والقائلة أنه في حال هزيمة نابليون، تظل فرنسا تهدد أمن أوروبا. ولذا تقرر أن الحلف سوف يبقى قائماً **طيلة العشرين سنة المقبلة** وأن كل دولة سوف تقدم ٦٠ ألف رجل في حال أي اعتداء فرنسي، وتعهدت بريطانيا أن تدفع نصيبها بشكل معونات وقد ارتكز العقد على الفرضية الملحقة بأن الصلح سوف يوقع نهائياً مع نابليون وكان هذا البند الأخير يدل على مدى الحذر السائد.

ويشهد عقد شومون أيضاً على مهارة مترنيخ وكاستلري في الوصول إلى أهدافهما الخاصة. ونص بندٌ إضافي على استقلال اسبانيا وسويسرا وإيطاليا والمانيا وهولندا. على أن تتوسع أراضي هذه الأخيرة كما وعدت بإعطائها حدوداً خاصة بها. أما المانيا فتصبح اتحاداً كونفدرالياً يتألف من دول ذات سيادة. ولم يرد أي ذكر لبولونيا. ويتضمن توسيع بولونيا على الأقل، ضم مدينة أنفرس، أما الحدود الخاصة فيقصد بها ضم بلجيكا والمانيا المؤلفة من دول ذات سيادة يعني أن حلم الوحدة الألمانية ومطامع بروسيا في السيطرة على شمال أوروبا، قد توقف نهائياً. وهكذا حصلت النمسا وبروسيا على مطالبهما قبل روسيا. ولا يهم بعد ذلك أن يعلق القيصر موافقته، فيما خص هولندا على تحمل بريطانيا ديون روسيا تجاه أمستردام. ومماحكة القيصر حول هذه النقطة الثانوية تتضمن موافقته على مبدأ ضم بلجيكا إلى هولندا. وقد استطاع الكسندر أن يؤجل البت بشأن المسألة البولونية، ولكنه بذات الوقت خسر أوراقه الرابحة كمفاوض من جراء إلحاحه حول مسائل هامشية ومن جراء تعطشه إلى الوصول لباريس، وموقفه الدنيء حول هولندا.

وبدا كاستلري المنتصر الأكبر. فقد تحققت الأهداف البريطانية الخاصة عن طريق التحالف بالذات. وتدعم الحلف واكتسب شرعيته بفضل الخطر الفرنسي. وكتب كاستلري إلى لندن مزهواً يقول: «أرسل إليكم معاهدتي وآمل أن تصدقوها. نحن الوزراء كنا جالسين، أربعتنا إلى مائدة لعب الورق عندما وقعناها.

«لقد وافق كل واحد على أنه لم تُشَاهد من قبل مزيدات بمثل هذا المستوى، وقد منعني تواضعي من الادعاء بأننا دولة عسكرية، ولكن بما أنهم قرروا أن يجعلونا كذلك

فقد عزمت على أن لا ألعب على الأعواد الثانوية. والحقيقة أن التزاماتنا تفوق التزامات زملائنا الثلاثة الآخرين مجتمعين. . . أي استعرض عجيب للقوى هذا! وآمل أن يسكت هذا أولئك الذين يحبون التساؤ ل حول حقنا في أن يكون لنا رأي في شؤ ون القارة». ويعود عمل كاستلري العظيم، في النهاية إلى ما يلي: في نهاية عشرين سنة من العزلة أصبحت انكلترا من جديد قسماً من أوروبا.

واستطاع بلوخر أخيراً أن يربح المعركة، واندحر الجيش الفرنسي في ٩ آذار، عند مدينة لاوون. وهكذا كان ما كان. فلم يستطع نابليون أن يستفيد من انتصاراته، فكيف بهزيمته؟. ولم يبق أمامه إلا أقل من ٢٤ ساعة حتى يحين الموعد المحدد من قبل الحلفاء في شاتيون. وأعلم مترنيخ الوزراء المفوضين بصفته شبه الرسمية كوزير أعلى للتحالف وطلب أن يحال إليه كل جواب يمكن أن يردهم من كولنكورت في ١٠ آذار. وأراد بذلك أن يحتفظ بين يديه بعقدة المفاوضات وبذات الوقت أراد أن يؤخر لحظة قطع العلاقات الذي أصبح أمراً لا مفرَّ منه. وأثار ذلك غضب ستيوارت الذي كان لا يعرف ماذا يتوجب عليه عمله إن قبل كولنكورت بشروط الحلفاء. ولكن خشيته لم تكن في محلها. فجواب الفرنسي كان غامضاً، وهذا راجع إلى أن تعليمات نابليون كانت غير كافية. إذ لاذ هذا الأخير بالصمت حول مطالبته بالحدود الطبيعية. ولم يعد حل المؤتمر بعد الآن يتطلب إلا القيام بإجراءات شكلية. وفي ١٥ آذار وصل العرض النهائي الذي قدمه كولنكورت إلى المقر العام. وفي ١٧ منه أعلن مترنيخ خطياً عن انتهاء محاولة الحلفاء الأخيرة، إجراء الصلح مع نابليون.

حتى في هذه اللحظة المتأخرة لم يستطع الوزير النمساوي التسليم بأن الحرب التي قامت بإسم التوازن السياسي، يمكن أن تهدد الأساس الاجتماعي لهذا التوازن.

وإن الثورة الفرنسية التي عرف نابليون كيف يتجاوزها بعثت من جديد على أثر زوال هذا الأخير. وبدا هذا الأمر غير مقبول بالنسبة إلى مترنيخ. وفي ١٧ آذار، أي بعد انحلال مؤتمر شاتيون استدعى كولنكورت مرة أخرى. وكانت لهجته اليائسة تدل على أن النجاح لم يحالف مترنيخ. لقد عجز عن أن يجعل من نابليون واقعياً، ولم يستطع القضاء على الثورة باستخدام ثمرتها، فكتب: «يوم تستطيع أن تقوم بالتضحيات التي لا بد منها من أجل السلم تعال إلي، في المقر العام. ولكن إياك أن تدافع عن مشاريع لا يمكن تحقيقها. وما يبحث الآن هو أكثر أهمية من تسطير الروايات، وذلك تحت طائلة المخاطرة بمصير نابليون. إذ ماذا يخسر الحلفاء؟. جل ما في الأمر أن عليهم أن ينسحبوا

من أراضي فرنسا القديمة (فرنسا ما قبل الثورة). وماذا يربح نابليون؟ البلجيكيون يثورون. . . والعصيان يمتد حتى الضفة اليسرى من نهر الراين. . . والنمسا ما تزال تأمل في المحافظة على سلالة لها معها وشائج وثيقة. والسلم يتعلق دائمًا بسيدك. وبعد وقت قصير يتغير الحال عما هو عليه الآن. إنني سأبذل جهدي لكي استبقي كاستلري بضعة أيام هنا. وبعد ذهابه وداعاً للصلح».

في تصرف مترنيخ شيء من تصرف الأستاذ الناقم، وهو يحاول مرة أخيرة أن يدعو إلى التوازن الأوروبي وفقاً لمفهومه هو. ولم يستطع التصور بأن هذا الذي يواجه الواقع وجهاً لوجه يبقى أعمى. ولو أن الثوريين يستطيعون فهم الواقع، ولو أن واقعهم هم كان على علاقة بالواقع الشرعي، هل يمكن أن يكونوا ثوريين؟ في ٢٥ آذار، عندما أعلن كولنكورت أخيراً عن استعداده للتقدم من المقر العام من أجل توقيع عقد الصلح، كان الوقت قد مضى. لقد اخفق نابليون في محاولته الأخيرة اليائسة أن يقطع خطوط مواصلات الحلفاء. ومرة أخرى أصبحت طريق باريس مفتوحة، والجواب الجاف الذي أصدره مترنيخ وفيه يعلم كولنكورت أن امبراطور النمسا قد تغيب عن المقر العام، دل الوزير الفرنسي على أن الصلح المطلوب لن يعقد مع نابليون.

ومهما يكن من أمر ربما أن مترنيخ في رسالته قد بالغ في تقدير مرونة كاستلري. فالإنكليزي يعكس ما هو عليه حال النمساوي لم يكن يهتم مطلقاً بالانقلاب الاجتماعي في فرنسا.

وإذا كان قد صرح عن استعداده للتفاوض مع نابليون فذاك لأنه يرى أن عودة فرنسا إلى حدودها القديمة وتوسيع هولندا كافيان لضمان أمن انكلترا. وموافقته يجب أن تؤول كدليل على حسن نيته وليس كدلالة على الموافقة الانجليزية. وقد تمسك كاستلري بهذا الموقف برغم التقارير المنذرة بالسوء التي كانت تأتيه عن الحالة النفسية في بلده. ولم يكن ليفربول وكلان كارتي وحدهما بل هناك موظفون دائمون في وزارة الخارجية أمثال كوك وهاملتون متفقون على أن السلم مع امبراطور الفرنسيين هو أمر غير سهل. كتب هاملتون في ١٩ آذار يقول: «لا صلح مع نابليون، هذا مايسمع في كل مكان كالعادة». وكتب ليفربول في ١٧ شباط: «كل يوم يمر يتناقض فيه الرضى الشعبي عن الصلح مع هذا الرجل ونفس النغمة تسمع لدى جميع طبقات الشعب في كل مكان». في ١٩ آذار أمرت الوزارة الإنكليزية كاستلري أن يحيل إليها أية معاهدة لتقرر بشأنها قبل أن يضع عليها هو توقيعه. وبالرغم من أن هذه البرقية وصلت متأخرة جداً،

حتى تؤثر في مجرى الأحداث، فهي تدل بوضوح على أن الصلح إذا توجب توقيعه مع نابليون، فإن بريطانيا إنما توافق على هذه التضحية، من أجل الوحدة الحليفة، إنما على مضض.

وعندما افترق مؤتمر شاتيون كان كاستلري على حق في أن يعتقد بأنه قام بكل ما يمليه عليه حسن النية وأنه بالتالي أصبح حراً في متابعة أهدافه الخاصة. كتب بهذا المعنى إلى وزارته يقول: «كنت أتمنى لو أمكنني، بدون إضاعة وقت، إثبات استحالة إجراء الصلح مع عاهل فرنسا الحالي. . . وقد توصلنا إلى ذلك على الأقل بشكل. . . . لا يترك أدنى مجال للشك، حتى أمام الأمة الفرنسية، حول حقيقة أن نابليون هو العائق الوحيد الحقيقي، بوجه الصلح العاجل المشرف الأمين». ولما كانت قوة نابليون تتدهور بسرعة، فلم يعد من موجب للتفاوض معه. وقد حاول عبثاً، في محاولة أخيرة تهورية، أن يقطع طريق العاصمة كي يتناول جيش الحلفاء من الخلف، ولكن مصيرهُ قد تقرر بصورة نهائية. لقد مضى عليه زمن طويل وهو يحكم كسيد مطلق، بحيث أنه لم يخطر بباله أبداً أن يقوم الشعب ضده عندما يعود إلى باريس.

وفيما بين ٢٠ و٢٢ آذار اتخذ الحلفاء التدابير الأولية التي من شأنها أن تعيد البوربونيين إلى العرش. ورغم أن أمراء العائلة المالكة القديمة كانوا موجودين طيلة أيام الحرب، على الأرض الفرنسية، فقد كان الحلفاء يتجاهلونهم بصورة رسمية. أما الآن فقد استقبل فيترول، مبعوثهم في المقر العام، وتلقى هذا الأخير تشجيعاً بتنظيم حركة شعبية مناصرة للبوربونيين. وتعهد المتحالفون بأن يردوا إلى البوربونيين إدارة كل مقاطعة محتلة تعلن أنها مع الملكية، كما تعهدوا بحماية الملكيين إن عُقِدَ الصلح مع نابليون، أما كستلري فقد وعد بتقديم بعض المساعدات. وفي ٢٤ آذار علم أن بوردو قد أعلن انضمامها إلى العلم ذي الزنابق. وبعدها علم مترنيخ أن نابليون قد قضي عليه، وأنه لم يَعُدْ لَهُ أي وزن في مجال القوى، وأن التوازن الجديد يجب أن يحدد بالاتفاق مع فرنسا البوربونية. وكتب إلى هودليست: «لا تساؤل مريب حول مسلكنا. تأكدوا. . . أنني سأبقى أميناً لمبدئي القائل بأن الأحداث التي لا يمكننا تفاديها، يتوجب علينا توجيهها. وأن الضعفاء وحدهم هم الذين يختبئون وراء الإستنكاف».

هذه الأحداث التي يستند إليها مترنيخ كانت تتم يومئذ في باريس. ففي العاصمة الفرنسية بالذات كان وزير خارجية نابليون بالامس منهمكاً في إعداد مؤامرة سوف تؤدي إلى عودة البوربونيين. وكان تاليران أشبه الناس بمترنيخ، من بين جميع

معاصريه: نفس المرح ونفس الرهافة بالاضافة إلى فكر أكثر لذعاً. وكلاهما ربيب القرن الثامن عشر، نبيلان عظيمان تورطا في نزاع وجداه فظاً بل نذلاً. وكلاهما كان ارستقراطياً بما يكفي بحيث أنهما لم يكتفيا بالاهتمام بمضمون عملهما، بل بشكله أيضاً. وكلاهما يتساوى أمامهما سلام العالم مع الإتزان ومع حفظ الإعتبارات وانسجامها.

إلا أن هذه الصفات المشتركة لا تخفي ما بينهما من فروقات أساسية. إذ لم تحتضن تاليران جنية رحمانية. ولم تتح له الفرصة لكي يعيش منسجماً مع نظام القيم التي يؤمن بها.

والسلوك الارستقراطي ليس وليد معتقد بل هو وليد الواقع. وتاليران في جميع الأحوال يرى أن الكمال الشخصي يتنافى دائماً مع الاستمرار والثبات. لقد وجّه تاليران في صغره، رغماً عنه نحو الكنيسة وما أن أصبح أسقف أوتون حتى ترك حضن الكنيسة خلال الثورة. وبعد أن ابتعد عن الثورة عينه نابليون في الشؤون الخارجية. وها هو الآن والجيوش الحليفة تسير نحو باريس، يعمل لرجوع البوربونيين. وبالطبع من الممكن العثور على نوع من التماسك في سلوكه، واعتبار تقلباته السياسية كمحاولة لتلطيف تجاوزات معاصريه. ولكن من يستطيع لوم هؤلاء عندما يحذرون شخصه؟ فهم لا يستطيعون الحكم عليه إلا من خلال أعماله، لا من خلال تفسيراته. ولو أن العصر كان أقل اضطرابا لكان من المؤكد أن مواهب تاليران تجد لها مخرجاً أكثر كلاسيكية. وللخروج من الاضطراب ليس هناك غير وسيلتين: الترفع أو الإنزلاق مع الموجة العامة. الرجوع إلى المبادىء الكبرى أو الإستسلام لألاعيب الرجال، وإذا لم يكن كيان تاليران التاريخي بالمستوى الذي كان يجب أن يكون عليه. فما ذلك إلا لأن الرجل لم ينفك يكيف تصرفاته وفقاً للمزاج السائد لدى معاصريه، وإلا لأنه لم يلتزم إلتزاماً لا رجعة فيه. مضحياً بمستقبله وبمصالحه الخاصة. وقد يكون من الممكن أن يكون منطلق موقف مترنيخ رغبة صادقة لديه في القدرة على التخفيف من صدمة الأحداث. ومع ذلك يجب أن نظهر تساهلاً مع أولئك الذين لا يرون في ذلك إلا وصولية، خصوصاً من قبل من هم لا في العير ولا في النفير، وكان أمضى سلاح تاليران، هو ذكاؤه وفراهته في المناورة، وبراعته في التلاعب في مبادىء الآخرين وفي صياغة العبارة التي توصل إلى الغاية المتفق عليها.

ومهما كانت المآخذ على رجل السياسة، فإن باريس ذاك الربيع من سنة ١٨١٤ كانت المجال المثالي حيث يستطيع أن يمارس كفاءاته الخاصة. كان القيصر قابعاً على

أبواب العاصمة يتبجح بقوله أن جميع الخيارات ما تزال ممكنة، حتى الثورة إذا كانت هي أمنية الجماهير المعترفة بالجميل؟ ورغم ذلك فقد كان هناك في ديجون حيث المقر العام الحليف، وفي باريس أيضاً، حاسبون جامدون قد قرروا أن ساعة التجارب الخطيرة لم تحن بعد. وفي ٣١ آذار دخل الكسندر إلى العاصمة الفرنسية دخول الفاتحين، في حين أن مترنيخ وكاستلري قد فضلا البقاء في كواليس ديجون.

وإذا كانا قد تركا للروسي مجد الاستعراض في باريس فلأنهما كانا يعلمان أن كل احتلال أجنبي مهما كان مرغوباً فيه أولاً **فإنه سوف يعتبر في ما بعد إهانة وطنية**. ومنذ اليوم الذي تسترد فيه الأمة ثقتها بمصائرها، يضع الرجال الذين صفقوا عالياً لدخول الفاتح، عار البلد لا على حقارتهم بل على الظروف والأحداث، وبعدها يحاولون أن يستردوا عفتهم السياسية بالتظاهر بالعداء المطلق للأجنبي. والدور الظاهر الذي لعبه القيصر في عودة البوربونيين، لم يكن يتضمن إلا المكاسب فقط. وإذا كانت الحكومة الضعيفة من صنع الأجنبي فأسهل طريق أمامها في بحثها عن الشرعية هو مهاجمة الدولة التي تسببت بوجودها فعلاً أو اعتقاداً. ولكن مظاهر الحماس والفرح بالنصر تخفي هذه الحقيقة. وفي ٦ نيسان وتحت رعاية تاليران، وبمباركة القيصر نشر مجلس الشيوخ الفرنسي دستوراً جديداً أعاد لويس الثامن عشر إلى عرش أجداده. وهكذا انتهى التحدي الموجه ضد نابليون إلى غايته في انتصار الشرعية في ساحة الحرب وفي باريس.

لا شك أن شرعية البوربونيين هي شرعية ضعيفة. فقد أُعيدوا بناء على رغبة الشعب ولذا اضطروا إلى القبول **بدستور أغمضوا العين عنه**. ولكن ذلك لا يعني أن الشرعية لا يمكن أن تعاد بعمل إرادي. إن قوتها في عفويتها، وهي أقوى ما تكون عندما لا تكون موضع جدل إطلاقاً حتى ولو كانت مستحيلة في منطلقها. ولكن إذا أعيد النظر في علاقات التبعية القائمة، من قبل حزب ثوري ذي نفوذ، فإن الهيكليات الاجتماعية لن تكون مطلقاً كما كانت في السابق حتى ولو انتصر النظام الشرعي. وكما أنه يستحيل على الإنسان أن يستعيد طهارته المفقودة فإنه من المحال على هذه الهيكليات أن تسترد عفويتها. ورغم ذلك، وحتى ولو استحال على البوربونيين أن يعودوا إلى النظام الملكي القديم، فإنهم يستطيعون الدعاية لأمرهم باستجلاب الدول الأخرى للاعتراف بشرعيتهم. وإذا كانوا مدينين جزئياً للموافقة الشعبية، فمن الأفضل لهم المسارعة إلى إقامة سلم لم يكن بإمكان نابليون أن يؤمنه لرعاياه. إن شرعيتهم من جهة

ثانية، بحكم كونها تتعلق إلى حد بعيد باعتراف الدول الأجنبية بها، فإن شروط الصلح التي يمكنهم الحصول عليها تعكس مكانتهم الدولية. وعندما تبدأ المباحثات فيما بين الحلفاء، فإن التوازن الأوروبي الوحيد لن يكون هو مدار البحث بل توازن فرنسا.

II

بالرغم من أن الدول تتقاتل بإسم السلم، فهناك ميل لتعريفه بأنه انتفاء الحرب، وهو يقرن دائمًا بالإنكسار العسكري. ومن غير اللائق تقريباً البحث في شروط السلم فيما الصراع قائم. إذ أن القبول بأن لكل حرب غايتها يوشك أن يثبط الهمم عنها وهنا لا مجال للمفاجأة أو للطارىء العارض. إن منطق الحرب هو القوة، والقوة لا تعرف الحدود المسبقة. ومنطق السلم هو الاتزان، والإتزان يقتضي وجود الحدود. ونجاح حرب ما، نهايته النصر، أما نجاح السلم، فنهايته الاستقرار ويرتكز شرط النصر على الإندفاع، أما شرط الاستقرار فهو الإنضباط. ومبرر الحرب خارج عنها: خوفٌ من عدو. أما مبرر السلم فضمنيٌ فيه: توازن القوى والقبول بشرعيته. والحرب بدون عدو محال. وهي إذاً تقوم على خرافة العدو، وعندها يصبح السلم هدنة. والمحارب قصده العقوبة والقصاص. ورجل الدولة غايته البناء. وإذا استطاعت القوة الوحشية أن تحسم الأمر حالاً ومباشرة، فإن فن الحكم يجب أن يهتم بالمستقبل.

هذه العوامل التي لا يمكن قياسها تمثل المشاكل الخاصة التي تعترض سبيل التسوية السلمية التي تعقب الحرب الشاملة. واتساع المآسي يحدو بالناس إلى تمثل هذه الحرب وكأنها معادلة شخصية. والعدو يصبح سبب التعاسة، وهزيمته تعتبر دليل الإنتقام. وكلما ازدادت الآلام كلما اعتبرت الحرب غاية في ذاتها، وقواعدها تطبّق على معاهدة الصلح. وكلما ازداد الإنغماس في الحرب كلما أصبحت المطالب المسرفة طبيعية. والآلام تثير الوعي أكثر من الإهانة كما لو أنها دليل علىٰ حسن النية أو لو أن الأبرياء هم الذين يتألمون فقط. وكل تسوية سلمية تطرح مسألة مصير العدو كما تطرح المسألة الأهم، وهي معرفة ما إذا كانت مأساة الحرب قد جعلت وجود عالم بدون عدو أمراً ممكناً.

الصلح هل سيوجه بعد ذلك نحو الماضي أم نحو المستقبل، كل شيء يتعلق بالتماسك الاجتماعي للدول التي تفرضه، وبقدرتها على إقامة مبرراتها الذاتية. فالصلح المرتد إلى الوراء يقضي تماماً على العدو بحيث لا يمكنه أن يعود إلى السلاح

ثانية. أما الصلح المستقبلي فمن شأنه أن يقضي على رغبة هذا العدو في القيام باعتداءات جديدة. والصلح المرتد هو تعبير عن مجتمع جامد يتعلق بحقيقة واحدة هي الماضي وهذا الصلح يمنع قيام أية تسوية سلمية من أن تستجمع صفة الشرعية، لأن الأمة المغلوبة، ما لم تجزَّأ وتقسَّم لا ترتضي مثل هذه الإهانة. وفي هذه الحالة هناك شرعيتان تتزاحمان وتتعايشان: التدابير التي تتخذها الدول المنتصرة بعد التشاور فيما بينها، وهناك مطالب الدولة المغلوبة. وفي هذه الحال القوة وحدها أو التهديد باللجوء إليها يمكن أن يحسم الوضع. والصلح المرتد يولد وضعاً ثورياً من جراء سعيه الحثيث وراء استقرار قائم على الأمن ومن جراء إيمانه الخرافي بعدم وجود أسباب ضمنية للحرب ،ذلك هو الإطار الذي عاشته أوروبا بين الحربين العالميتين.

والقائمون على تصفية أوروبا النابليونية لهم الفضل بأنهم عرفوا كيف يقاومون اغراء صلح قائم على الانتقام، والفضل في ذلك يعود إلى المأخذ الذي يسجل على رجال الدولة أولئك. وهو عدم اهتمامهم بالضغوطات الشعبية. ومهما يكن من أمر فسعيهم لم يكن للانتقام ولا للقصا ص، بل من أجل التوازن ومن أجل الشرعية. وبدلاً من أن ينظروا إلى أي تغيير في الهيكليات الفرنسية كمكسب جانبي أو مجرد ترقيع، كان الزعماء السياسيون في حلف سنة ١٨١٤ مستعدين للقبول بنتائج الخرافة التي صنعوها بأنفسهم. وكشفت دبلوماسية مترنيخ الجلودة عن كل مقتضياتها، بعد أن كانت قد بدت غامضة وجبانة نظراً لسيطرة فكرة هزيمة العدو على أي اعتبار آخر في السابق. لقد تكلم الوزير النمساوي كثيراً عن معركة تجري باسم التوازن بحيث انتفى أي أساس آخر للصلح الآن. فقد حرر الكثير من البيانات التي تؤكد بأن هذه الحرب غايتها جر نابليون إلى القبول بشروط معقولة وأن تجزئة فرنسا لم تكن واردة بصورة جدية أبداً. وحدها بروسيا كانت تصرح بأن هذه الأمة هي أمة ضالة ولكن سرعان ما عادت بروسيا فخفَّفت لهجتها الحادة.

كانت إدارة الحرب في جميع مراحلها مدروسة كما أن الإعداد لكل مناورة كان كاملاً، وحتى ولو تحول الصراع إلى حرب شاملة، فإن ذلك لم يكن ملحوظاً. والدخول في المجهول بتمهل من شأنه أن يبدد المخاوف والإغراءات. ذلك هو المعنى النهائي لسياسة مترنيخ فيما بين ١٨١٣ و١٨١٤.

وكذلك كان سلوك كاسلتري، رائعاً. كان هذا الأخير ممثلاً للأمة التي ربما كانت أعدى أعداء نابليون ومع ذلك فإن رجل الدولة هذا أصبح أحد أشهر المدافعين عن

الإعتدال. لقد قاوم الإغراء بدخول باريس كمنتصر إلى جانب القيصر. والآن لم تعد إغراءات الأمن مطلبه ولا همه أبداً. وقد مرت تصفية الحروب النابليونية بثلاث مراحل هي: تنازل امبراطور الفرنسيين، وتقرير مصيره بموجب معاهدة الصلح مع فرنسا. ثم بناء التوازن الأوروبي. ولم يكن لمصير نابليون من تأثير مباشر على التوازن الأوروبي إلا أنه كان محك عقلية المتحالفين. ولم يكن القرن التاسع عشر الناشىء قد أصبح بعد بمستوى من يقارن بين مستوى انتصاره وبين وحشية الإنتقام المفروض على المغلوب. حتى رجلٌ كستيوارت أمكنه يومئذ أن يكتب إلى كاسلتري بأن سوء حظ نابليون يستحق الشفقة التي تتوجب على المسيحيين تجاه إخوانهم في الشقاء. ومن جهة ثانية مهما كانت معايب القيصر فإن سلوكه لم يخل من شهامة. فهو الذي تفاوض مع كولنكورت حول اتفاقية فونتين بلو. وبموجب هذه المعاهدة يحتفظ نابليون بلقبه الامبراطوري، وتخصص له الدولة الفرنسية دخلاً سنوياً مقداره مليونا فرنك. وجعلت جزيرة ألبا مقاطعة مستقلة تعود ملكيتها إلى نابليون. أما الامبراطورة فقد أعطيت دوقية دوبارم وروعيت أيضاً احتياجات عائلة الأمبراطور وزوجته الأولى وحتى ابنه بالتبني أوجين دو بوهارنيه وكان نائب ملك على إيطاليا. ومن الناحية السيكولوجية لم تكن هذه المعاهدة كريمة كما تبدو لأول وهلة، فقد كانت ثقيلة الوطأة على قاهر أوروبا إذ جعلت منه مُلَيْكاً في إيطاليا.

ولما ظهر كاسلتري ومترنيخ أخيراً في باريس، كانت المفاوضات قد انتهت. وعبثاً كان احتجاج النمساوي ضد إعطاء جزيرة ألبا إلى نابليون، نظراً لقربها الشديد من إيطاليا ومن فرنسا. بل أنه توصل ببعد نظره إلى التنبؤ بأنه خلال سنتين سوف تندلع الحرب من جديد. ولم يكن كاسلتري راضياً تماماً هو أيضاً. إذ كان من رأي ليفربول الذي يفضل وضع نابليون في مكان أنسب من جزيرة ألبا. وإنكلترا ليست مستعدة لأن تمنح نابليون المخلوع ما رفضته له وهو في أوج قوته. ونجح كاسلتري في حصر مدة اللقب الامبراطوري بمدة حياة حامله. واعترف ببنود المعاهدة التي تتعلق بالتسوية الجغرافية فقط. وفي ١٦ نيسان توجه نابليون إلى منفاه. وانصرف الحلفاء بعدها إلى الإهتمام بالصلح مع فرنسا.

وكما هو الحال في كل مفاوضة انتهت ولم يبق إلا القاء بعض اللمسات الأخيرة على هيكلياتها المحددة تماماً، قام كاسلتري بالدور الأول. ولم يكن تأثيره يوماً ما أكثر مما هو الآن. فهو الذي منع التحالف من التمزق، بالرغم من تردد الحلفاء، وهو الذي

فاوض نابليون، متجاوزاً ردات الفعل العنيفة من الرأي العام الإنكليزي وهو بعمله هذا قد وضع الأسس الأدبية لعودة الملكية إلى فرنسا. وكما جرت العادة في مثل هذه الظروف اتخذ الرأي العام غضبته كدليل على حسن الوعي. وحمَّلت الوزارة الإنكليزية كاستلري المسؤولية الناتجة عن عدم استطاعة نابليون استيعاب واقع الحال، وعزته أحياناً إلى نية مبيِّتة لدى وزيرها. وبهذا المعنى كتب إليه كوك يقول: «كن متأكداً بأن ما قمت به من أعمال بديعة خلال المشكلة التي توليت إدارتها بيد حاذقة حتى النجاح، سوف يقدر خير تقدير. إن تفوقك وسلطتك أصبحا راسخين». وظل كاستلري رغم ذلك مالكاً زمام نفسه. وأجاب ليفربول الذي طلب منه العودة حالاً عند افتتاح دورة البرلمان، خشية نقمته، أجاب: «ربما كان قولي هذا يعد اعتداداً وغروراً. ولكن بقائي هنا هو أهم بكثير من مهمتي الأولى. ولهذا تدبر أمرك كما تشاء».

كان من اهتمامات كاستلري الرئيسية تثبيت سلطة البوربونيين، ثم الإطمئنان، فيما خص أمن أوروبا، إلى فرنسا المسالمة، القوية إلى حد ما. من هذا المنطلق شجع لويس الثامن عشر على القبول بالدستور الذي وضعه تاليران، مهما كانت ثغراته، بدلاً من «الإبحار في جدال ميتافيزيكي سياسي». وحاول، من جهة ثانية أن يسحب جيوش الإحتلال من الأراضي الفرنسية في أقرب وقت ممكن. ولما كان البوربونيون قد وافقوا، منذ عودتهم، على حدود البلاد القديمة، فلم يبق ما يمنع من قيام تسوية عاجلة. إلا أنه بعد أن حصلت كل الدول على مبتغاها، وجدت بروسيا أن ترضياتها المنتظرة عن خسارتها ممتلكاتها في بولونيا، لم تتحقق. ولذا سعت إلى فرض تسوية كل المسائل المعلقة، دفعة واحدة وطلبت إعادة رسم خارطة أوروبا قبل توقيع الصلح مع فرنسا ولم يكن مطلبها ناشزاً. وعلى الرغم من تعلق مصلحة الدولة التوسعية في تأخير التسوية إلى نهاية الأعمال الحربية، فإنها توشك أن تخسر بمقدار ما تربح من جراء تسلسل الإتفاقات الجزئية.

وكلما ازداد عدد الدول الراضية كلما قلت الأسباب التي تقضي بتقديم تنازلات. إلى هذا الإستنتاج توصل هارد نبرغ، المستشار البروسي، إذ إنه في ٢٩ نيسان أرسل إلى الحلفاء مشروع تسوية، يعزو فيه القسم الأكبر من بولونيا إلى روسيا، مع إلحاق الساكس ببروسيا.

وكان القيصر موزعاً كعادته بين رغبته في استرضاء الجماهير عالمياً وبين حقيقة مصلحة الدولة العليا، ولهذا لم يكن قد قرر الإعتراف بمطامحه الصحيحة. وربما ظنّ أنه

كلما ماطل في الأمور، كلما تخلت بريطانيا عن الإهتمام بالحل النهائي. وكان ينتظر الكثير من زيارته المرتقبة إلى لندن. ولم يبق أمامه من خيار غير توقيع المعاهدة مع فرنسا. ورفض تسوية مسألتي بولونيا وسكسونيا. في هذه الأثناء وقعت معاهدة باريس. وبموجبها، تخلت فرنسا عن كل حق أو مطالبة بهولندا، وبلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا ومالطا. وحصلت بريطانيا على المستعمرات التالية: توباغو، سانت لوسي، جزيرة فرنسا، واستولت إسبانيا على القسم الفرنسي من سانت دومنغ. ونص بند سري على استقلال ألمانيا وعلى تنظيمها بشكل كونفدراسيون. وبموجب بند سري آخر، اعترفت فرنسا بإلحاق بلجيكا بهولندا. ونص بند ثالث على تحديد حدود النمسا في إيطاليا على مستوى نهر البو والبحيرة الكبرى (لاك ماجور) كما أعيدت توسكانة إلى آل هابسبورغ.

وكان كاستلري على حق حين اعتبر نفسه ناجحاً، من جهة أن معاهدة باريس لا تعبر عن أي تدبير مسرف ضد فرنسا. ولم تكتف هذه بالإحتفاظ بحدودها القديمة، بل سُمح لها، زيادة عن ذلك، بالتوسع باتجاه السافوا والبالاتينا، مضيفة حوالي ستمائة ألف نسمة إلى سكانها. وأطلقت يدها في تحديد عدد قواتها المسلحة. فضلاً عن ذلك أعادت بريطانيا أغلب المحطات الإستعمارية التي استولت عليها خلال الأزمة. أما تلك التي احتفظت بها فكانت ذات أهمية استراتيجية أكثر منها تجارية، حسب المعتقد السائد يومئذ. وباعتها هولندا مستعمرة الكاب، لقاء بناء نظام من القلاع كبدل جزئي. وبالمقابل أعطيت أمستردام الهند النيرلندية ذات القيمة المتدنية يومئذ. وسمح لباريس بالإحتفاظ بكنوزها، الفنية المجمعة خلال ٢٥ سنة من الفتوحات. ولم يفرض عليها أية تعويضات مالية وهذا ما حمل كوك على الإحتجاج بالعبارة التالية: «من الصعب أن تمر المعاهدة إذا لم تجبر فرنسا بالتعويض عن تخريب أوروبا وإذا توجب علينا وحدنا أن نمول حماية هذه القارة».

كان التوازن هو الطابع الغالب في معاهدة باريس القائمة على أن الإستقرار مرهون بانعدام التفسخ النهائي، وعلى أن فن الحكم لا يقوم على القصاص بل على الإستيعاب والإندماج. وغابت عن هذه المعاهدة خرافة الأمن المطلق التي تقصر هذا الأمن على وضع معالم حدودية والتي، وهي تحاول كبح دولة وحيدة، تتسبب في اختلال التوازن بين كل الدول الأخرى. وعندما أثار مبعوث جنيف مسألة المقتضيات الاستراتيجية ليطالب ببعض تعديلات في الحدود، أجابه كاستلري: «إن هذه الحجج

٩
مؤتمر فيينا

المتعلقة... بالحدود الإستراتيجية قد تجاوزت الحد. فالدفاع والأمن يرتكزان، في الواقع على الضمان التالي: لا أحد يستطيع رفع اليد بوجهك، دون أن يعلن الحرب، بآن واحد. على كل الذين لهم مصلحة في إبقاء القديم على قدمه». وهكذا انتهت الحروب النابليونية، **لا بأغنية انتصار ذات لحن حقود، بل بروح تسامح وصفح**. وقد تم الإعتراف بأن استقرار النظام السياسي الدولي مرهون بشعور الفرقاء بوجود مصلحة لهم في الدفاع عنه. وهو ليس، بالتأكيد، سلماً يقوم على المثل السامية التي تنادي بها أجيال ضجرة. الأمن هو محركه، وليس تحقيق المثل التجريدية. ولكن بعد كل شيء، وفي نهاية نزاع دام خمساً وعشرين سنة، ليس هذا الأمن بالمطلب الهين.

لا يمكن من غير شك، إنكار عدم اكتمال التوازن الأوروبي. ويبقى بعد ذلك أمر البت في مصير بولونيا والساكس، في مؤتمر عام. وهذا لم يمنع وضوح الخطوط الكبرى للتسوية المقبلة. وفي تروي بدأت عناصر أوروبا الجديدة تتجمع. لقد انبثقت عن معاهدة باريس فرنسا التي تعتبر عنصراً من عناصر التوازن المأمول. صحيح أنها لم تُدْع إلى الإشتراك في المؤتمر إلا للموافقة على قراراته، إلا أن بعث الملكية البوربونية جعل من هذه الفرنسا حليفاً «مقبولاً» لا تفصله عن بقية أوروبا أية هوة أيديولوجية. هل وجدت دولة لم تقبل بحكم جائر، دون أن تحاول جر المغنم لصالحها على حساب باريس؟ الجواب على هذه الأحجية سوف يعطى في مؤتمر باريس.

I

نصت المادة ٣٢ من اتفاقية باريس على انعقاد مؤتمر في فيينا، غايته حل مشكلة التوازن الأوروبي، وتدعى إليه كل الدول الأوروبية التي اشتركت في النزاع، دونما تمييز في الإنتماءات وعندما خُطّت هذه المادة كان الظن أن يرتدي المؤتمر أولاً، معنى رمزياً، وأنه يبشر بفجر عصر مطبوع بالإحترام المتبادل للدول ذات السيادة. وكان يفترض أن تُحضَّر عناصر التوازن الجديدة في لندن حيث كان القيصر، وملك بروسيا ومترنيخ قد حضروا، بعد توقيع اتفاقية باريس، ولم يكن من المتوقع، عملياً، أن يصبح هذا المؤتمر مسرحاً لنزاع لم تستطع إخفاء أصدائه، موسيقى الحفلات. وان تكون الأفكار حادة إلى درجة تجعل الكثيرين يتأكدون أنهم لا يستطيعون محاذاة الشيء الجوهري. وفي هذا الحين بالذات، وفي هذا المكان، بدا من الواجب حسم الأمر مرة واحدة حول ما إذا كان من الممكن أن ينبثق عن الحروب النابوليونية تنظيم شرعي أي معترف به من جميع الدول الكبرى، أو أن تبقى سائدة العلاقات ذات الطبيعة الثورية المتركزة على المطامع التي لا مبرر لها، وعلى السيطرة. إن كل تسوية دولية تمثل مرحلة من سلسلة أعمال بواسطتها توفق أمة من الأمم بين رؤياها الذاتية وبين الفكرة التي تكونها الدول الأخرى عنها.

إن أية أمة من الأمم تبدو أمام نفسها وكأنها تعبير عن العدالة. وذلك كلما غلبت العفوية على عقدها الإجتماعي السائد وكلما كان تمثلها لذاتها صحيحاً. لأن أية حكومة لا تستطيع أن تعمل بفعالية إلا إذا أطاعتها الأغلبية مختارة، وهذه الأغلبية تطيع الحكومة بمقدار ما ترى في أوامر السلطة من عدالة. أما في نظر الأجنبي، فتبدو هذه الأمة كقوة أو كتعبير عن الإرادة.

وهذا الأمر حتمي لأن القوة الأقوى، يمكنها وحدها تفشيل سياسة دولة خارجية. وإن أية سياسة أجنبية يجب أن ترسم بناء على ما لدى الفريق الآخر من وسائل وليس فقط بناء على ما يعلنه من نوايا. ولكن، وبما أن الضمان المطلق لدولة ما يترجم بعدم الضمان المطلق لكل الدول الأخرى، فإنه يستحيل الوصول إلى هذا الضمان المطلق أثناء تسوية حبية «شرعية». إن الضمان المطلق وسيلته الوحيدة هو الإستيلاء، ولهذا السبب تبدو التسوية الدولية المقبولة، وغير المفروضة، جائرة قليلاً بالنسبة إلى كل من المشتركين فيها. والغرابة في هذا الوضع هو أن **عدم الرضى العام هو شرط للإستقرار**. فإذا تيسر لمطلق دولة من الدول، أن تكون راضية تماماً، فإن جميع الدول الأخرى ستكون مستاءة تماماً، الأمر الذي يولد وضعاً ثورياً. وترتكز حالة الإستقرار، بآن واحد، على الضمان وعلى عدم الضمان النسبيين لدى كل من المشاركين. وهذا الإستقرار يعبر لا عن انعدام المطالب غير المحققة، بل عن عدم وجود إجحاف يبلغ من الشدة حداً يحمل على مداواته برفض الإتفاق بدلاً من السعي وراء تسوية، مع احترام الإطار القائم. فالإتفاق الذي تقبل أحكامه جميع الدول الكبرى هو اتفاق «شرعي». وهو «ثوري» إذا اعتبرت إحدى الدول المتعاقدة أن هذه الأحكام جائرة. وعلى الصعيد الوطني، يركز الإتفاق ضمانه على ثقل السلطة ووزنها. أما على الصعيد الدولي، فعلى ترابط القوى، وعلى أكمل تعبير عن هذا الترابط وهو التوازن.

وإذا كان يفترض في أي اتفاق دولي أن يعبر عن الحاجة إلى الضمان وإلى التوازن، فإنه يجب أن ينطلق بإسم مبدأ تعطيه الشرعية، والتسوية التي تهدف إلى استبدال روابط القوة، بعلاقات تعاقدية حرة ورضائية يفترض فيها أن تعبر عن مقتضيات الضمان المطالب بها، وأن تعمل بحيث تتلاقى المطالب الفردية مع المصلحة العامة.

وعندما يحدد «المبرر الشرعي» صحة المطالب المتصارعة، وينظم الشكل الذي يتم التصويب على أساسه. وهذا لا يعني أن الشرعية المطلوبة تجد غرضها ومطلبها في شروط التسوية. إن أية دولة كبرى، لن تكون مستعدة للتخلي عما تعتبره ضمانها الأول. وهو القدرة على رسم سياسة خارجية مستقلة في مقابل المصلحة الشرعية وحدها. إلا أن «المبرر الشرعي» يستطيع أن يحدد الحالات الهامشية. في سنة ١٩١٩، لم تكن وطأة الحرب، بمقدار ما كانت وطأة السلم، هي التي يمكن أن تتسبب بتفكك الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، لأن استمرار هذه الدولة يتناقض مع الإستقلال

الذاتي الوطني، الذي هو المبرر الشرعي للتنسيق الدولي الجديد. وخلال القرن الثامن عشر، لم يكن هناك من شخص يستطيع التصور أن شرعية دولة ما ترتكز على الوحدة اللغوية، وبالمقابل، لم يكن بإمكان صُيَّاغ معاهدة فرساي، التصور، بأن أي نظام شرعي يمكن أن يرتكز على مبدأ آخر غير مبدأ القوميات. وهكذا تنتصر المبررات الشرعية بمقدار ما تعتبر طبيعية.

وبالرغم من أن مضمون المبرر الشرعي لا يتفق مطلقاً، بصورة كاملة، مع شروط اتفاق السلام، فإن الإستقرار مرتهن بنوع من التناظر. فإذا كان التفاوت مهماً، واعتبرت إحدى الدول الكبرى مغبونة، فإن الوضع يصبح متفجراً. فدعوة دولة «ثورية» إلى المبرر الشرعي الذي أوحى بالإتفاق تؤدي إلى الإلتواء السيكولوجي. والسياسة الطبيعية لدولة محافظة هي القانون أي الإلتزام بحدود العلاقات المستقرة. ما العمل، إذن ضد دولة في حالة عصيان دائم، ومع ذلك تتذرع بالمبرر الشرعي المستمد من النظام الدولي القائم، غير اللجوء إلى القوة؟ وعلى هذا فإن الدول التي تستفيد أكثر من غيرها من ظروف الإستقرار تجد نفسها المصدِّر للسياسة الثورية. في سنة ١٩٣٨، طالب هتلر بإسم «العدالة» بحق تقرير المصير للسوديت، فساعد بعمله على تحطيم الأساس الأدبي للمقاومة التي يمكن أن توجه ضده. وهو بعمله هذا، جر الدول الغربية، إلى العمل على وضع تنسيق شرعي، رسمي، وذلك بالإستجابة للمطالب المحقة التي تنادي بها ألمانيا. ولم يستبن زيف هذه الشرعية المزعومة، إلا بعد استلحاق بوهيميا ومورافيا، حيث تبين أن شهوة السيطرة هي التي تحرك الدكتاتور.

بعد هذا التبين فقط قد ينتقل الصراع إلى صعيد القوة الخالصة.

إن رجال الدولة الذين يتفاوضون حول اتفاق دولي، يعانون إذاً من مشكلة الأفضلية إذ عليهم أن يوفقوا بين متطلبات الشرعية ومقتضيات الضمان بأن يحولوا دون قيام أية دولة بالإفصاح عن غضبها باعتماد سياسة ثورية. وبأن يوازنوا بين القوى، مع تخذيل كل اعتداء ينطلق من معطيات أخرى غير شروط هذا الإتفاق. ومع ذلك فليست المشكلة من النوع الميكانيكي. وعلى افتراض إمكانية وضع نظام دولي منسق وواضح وضوح القاعدة الهندسية، فإنه لا يسع الدول الكبرى عندئذ، إلا أن تعتبر نفسها كعوامل رياضية، وبالتالي أن تضبط مطالبها المتبادلة حتى يتم الوصول إلى توازن كامل بين قوى الإعتداء وقوى المقاومة. إلا أن التوازن الكامل غير ممكن التحقيق،

وليس ذلك فقط بسبب صعوبة تحديد هوية المعتدي. وهو أي التوازن، أكثر من مستحيل إنه خيالي، لأن هذه الدول بالذات التي يعتبرها الأجنبي، كمجرد عوامل في معادلة الأمن، تعتبر داخل حدودها، وبالنسبة إليها مواطنيها كتعبير عن وجود تاريخي. فالإتفاق مهما بدا متوازناً ومهما بدا مضموناً، فإن أية دولة لا ترضى بأن ترتبط بميثاق يبدو مناقضاً تماماً للفكرة التي تكونها لنفسها عن نفسها. إن أية اعتبارات توازنية، لا يمكن مثلاً أن تحمل بريطانيا على التخلي عن الحقوق البحرية، أو النمسا عن وضعها في ألمانيا، ذلك أن مفهومها «للعدالة» لا ينفصم عن هذه المطالب. هناك إذاً نوعان من التوازن: توازن عام يجعل كل محاولة تقوم بها أية دولة أو مجموعة دول لفرض رأيها على غيرها، أمراً احتمالياً. وتوازن خاص يحدد العلاقات التاريخية المتبادلة فيما بين بعض الدول. والتوازن الأول غايته إبعاد شبح التصادم العام، والثاني هو شرط لتعاون دون اصطدام. وإذاً من النادر أن ينبثق تنظيم دولي، من فكرة انسجام، حتى ولو تم الإتفاق حول الشرعية، فإن فكرة مقتضيات الأمن تتبدل تبعاً لوظيفة الموقع الجغرافي والماضي التاريخي لكل من الدول المتصارعة. هذا الصراع حول طبيعة التوازن، عرف مؤتمر فيينا كيف يتغلب عليه لأن التنظيم الدولي الجديد الذي وضع المؤتمر أسسه، عرف كيف يبقى لمدة قرن تقريباً. والمشكلة التي كانت تواجه المتفاوضين لا يمكن ردها إلى خصومة بين الدول المحافظة وهي بريطانيا والنمسا من جهة وبين التوسعيين كروسيا وبروسيا من جهة ثانية، حتى يستطيع تاليران أن يفرك يديه «من فرح» في الكواليس. ولا هي كذلك مطالب التوسعيين، ولا مقاومة أنصار الوضع القائم. إن توازن أوروبا، كان مهدداً أيضاً بالمطامح الروسية في بولونيا، إلا أن علاقات القوة، في ألمانيا وحدها قد تغيرت بعد قيام بروسيا باستلحـــاق الساكس. وعندما تكلم كاسلتري عن التوازن، فقد كان يتصور أوروبا متحررة من كل سيطرة ثابتة.

أما بالنسبة إلى مترنيخ، فالفكرة ذاتها تعني أيضاً أن المانيا لا يمكن أن تكون محكومة من قبل بروسيا. وما يهم الإنكليز هو بناء أوروبا قوية إلى الحد الذي تصبح فيه قادرة على مقاومة كل اعتداء، سواء أتى من الشرق أم من الغرب. وكذلك كان حال النمساوي. ولكن هذا الأخير كان يهتم أيضاً بموقف بلاده بالنسبة إلى أوروبا الوسطى. وفي نظر كاسترلي، تمثل دول القارة عناصر سياسة دفاعية. وترى هذه الدول، أنّ التوازن العام يكون بدون معنى إن هو حطم كيانها التاريخي أي مبرر وجودها بالذات. والتوازن برأي كاسترلي هو التعبير الميكانيكي عن علاقات القوى الدولية. إنه برأي دول القارة التوفيق بين مطامحها التاريخية.

وانتهى الأمر إلى الوقوع في مأزق دبلوماسي ازداد حدة بمجرد أن بريطانيا والنمسا قد نالتا أكثر مطاليبها الخاصة، الأمر الذي ترك روسيا وبروسيا في موقف الضعيف أثناء المفاوضات. وكان هناك مخرج واحد، هو تمييل الميزان لصالح أحد الفريقين. الدولة الوحيدة الكبرى التي لم تتدخل، هي فرنسا، عدوة الأمس، لقد أصبحت مفتاح القنطرة في كل تسوية أوروبية. وهكذا تولدت خرافة تاليران الشيطاني، الصاعد إلى المسرح لكي يفكك التحالف المعادي لفرنسا، ولكي يؤلف بين الأعضاء على هواه وذلك بتذرعه بسلطان «الشرعية» السحري، الصاعد لكي ينصب نفسه، في النهاية حكماً على أوروبا[1]. إن هذه الخرافة قد أشاعها أولئك الذين يلتبس عليهم أمر السبب والنتيجة. وكذلك أولئك الساسة المحترفون الميالون إلى عزو ما لا يمكن الحصول عليه إلا باستثمار عوامل أكثر خفاء، إلى عبقرية مفاوض واحد.

وتصديق هذه الخرافة، في النهاية يعود إلى أن تاليران كان ملزماً بكتابة التقارير الضخمة إلى ملكه الذي لم يحضر إلى فيينا، كما يعود إلى سعيه من أجل تثبيت وضعه غير المستقر ـ وقد كان وزيراً لنابليون ـ بإعلام الجميع بأنه ممن لا يستغنى عنهم.

لقد أنهت معاهدة باريس مسألة حدود فرنسا، ولهذا كان من السهل على ممثل لويس الثامن عشر أن يتظاهر بالتجرد. وكان في ذلك موهوباً، وتعليقاته لاذعة واشتهر بذلك الأمر الذي حمل جنتز على القول أنه استطاع أن يضع بجانبه الهازئين والمفكرين. وتجدر الملاحظة، فيما يتعلق بالأهداف التوسعية لدى روسيا، أن حججاً، مماثلة تقريباً لحجج تاليران، قد قدمت قبل، لستة أشهر خلت، من قبل نابليون، ولكن دون جدوى، لأن الثقة بهذا الأخير كانت مفقودة تماماً. أيكون الوضع قد تغير بعد ذلك؟ كتابات تاليران وأقواله لا تفسر ذلك حقاً، ولكن عودة آل بوربون إلى العرش وتوقيع معاهدة باريس يثبتان التغيير. وإذا كان للوزير الفرنسي أن يؤثر في الأحداث الجارية، فما ذاك إلا لأن هذين الحدثين قد وضعا حداً نهائياً لوضع ثوري، وافتتحا عهد «الشرعية» القائم. وليس تاليران هو الذي اكتشف مفهوم الشرعية، فنجح، ولكنه استغله واستثمره لمصلحته.

من الطبيعي، وقد استبعدت فرنسا من التسوية الأوروبية، لمعاهدة فَرَضَتْ

(1) Se reporter, par exemple à Nicolson, Congress of Vienna; Cooper, Talleyrand; Burton, Talleyrand; Ferrero, The Reconstruction of Europe.

عليها التخلي عن كل تدخل خارج حدودها، أن تحاول تجميع دول لاستخدامها كركيزة تدفع بها تحالفاً موجهاً ضدها، ومن الطبيعي أيضاً أن تعارض كل محاولة لنقل مركز ثقل بروسيا إلى ألمانيا. إلا أن هذه الجهود لم تكن لتفيدها أبداً، لو لم يُكْشَف التهديد الذي تمثله فرنسا في نظر الدول الأخرى، بخطر أهم آت من الشرق، ولو لم تصبح الخلافات بين الحلفاء أعمق وأقوى من خوفها من فرنسا. فطالما ظل المتحالفون على اعتقادهم بأن الآلام والجهود المشتركة التي عانوها خلال الحرب هي المحرك نحو التسوية السلمية فإن تاليران سيظل عاجزاً. حتى إذا زال هذا الوهم أخذ الصراع، بعدها يدور حول حدود الصبر أو الإعتدال. وأصبح من المتعين على المتحالفين أن يعرفوا ما إذا كان من الواجب عليهم عدم الإهتمام بتأمين حليف من أجل الحفاظ على مظاهر التفاهم فقط. والجواب يقدمه المنطق الداخلي للوضع. إن فرنسا لم تتوصل إلى أن تكون شريكة في الشؤون الأوروبية، إلا بعد أن تبين للجميع أن ترتيب الأوضاع لا يمكن أن يتم بدونها.

في الوقت الذي كان فيه الوزراء المفوضون مجتمعين في فيينا، لم يكن مجرى الأحداث ليبدو واضحاً في حينه. فقد ساد الإعتقاد بأن التسوية ستتم سريعاً، وأن فرنسا ستكتفي بدور المتفرج، وأن باقي أوروبا ما عليه إلا أن يصادق على مستند معدٍّ دون كبير عناء. . لقد بدا، بكل تأكيد، أن بروسيا تطالب بالساكس وأن روسيا تطالب ببولونيا، وأن النمسا ستدافع عن التوازن الألماني، وكاستلري عن التوازن الأوروبي، وأن تاليران سيحاول التدخل في شؤون أوروبا. وإن هذه الأوضاع يمكن أن تبدو متنافرة ومتناقضة، ولم يكن أحد ليشك في ذلك، على ما يبدو.

وخلال محاولة التوفيق بين النزعات القومية المتنافرة، مر مؤتمر فيينا بخمسة مراحل مختلفة: أ ـ مرحلة أساسية مخصصة بصورة جذرية للمسائل الإجرائية، وكان التحالف ضد فرنسا هو نقطة الإرتكاز. ب ـ ثم جهود كاستلري من أجل حل المسائل المهمة، وبصورة خاصة المسألة البولونية والمسألة السكسونية، وذلك باللجوء إلى القيصر بالذات، في البداية، ثم بمحاولة تكتيل الدول الأوروبية ضده فيما بعد. ج ـ محاولة مترنيخ، التكميلية بهدف فصل المسألة البولونية عن المسألة السكسونية، وخلق كتلة من الدول المتحدة بموجب اتفاق على المطالب التاريخية. د ـ تمزق التحالف المعادي لفرنسا وقبول تاليران في محادثات الحلفاء. هـ ـ ثم التفاوض على التسوية النهائية.

II

بينما كان كاستلري يستعد لاجتياز المانش مرة أخرى أيضاً، لم يعد هناك من شك أن انكلترا تربط مصالحها الخاصة بالإستقرار في القارة الأوروبية. وأياً كانت التحفظات التي يمكن للوزارة البريطانية أن تبديها حول الدور الذي يلعبه ممثل لندن في الشؤون الأوروبية، فإن نجاح سياسته خلال السنة المنصرمة، وضعت كاستلري فوق كل انتقاد آني، خصوصاً بعد أن حرر نزول القيصر في لندن النفوس من وساوسها. وبدا بطل الحملة ضد النابليونية بصفة أوتوقراط عنيد. فبعد تواطئه مع المعارضة، ضد الحكومة لم يستطع إلا تنفير مجموع مجلس العموم منه. وبالتباس الأمر عليه حين خلط بين تصفيق الجماهير ودعم الأمة بكاملها له، ساعد الكسندر على تثبيت التحذيرات المتكررة التي أطلقها كاستلري الذي كان يرى في تصلب روسيا تهديداً مباشراً ضد أمن القارة. في ذات الوقت وردت إلى لندن برقيات صادرة عن الممثلين البريطانيين في زوايا أوروبا الأربع. وكل هذه البرقيات تشير إلى فتن تثيرها روسيا، وهي مما لا يمكن تجاهله. مثاله أن جاكسون، نقل من برلين، كلمات الجنرال الروسي الذي أعلن أنه عندما يكون للدولة ستمائة ألف جندي تحت السلاح، فلا لزوم للتفاوض[١]. ومن بالرمو، كتب اكور شاكياً تدخل الروس في الشؤون الداخلية لصقلية[٢]. ومهما كانت نوايا القيصر الحقيقية، فإن مبادرات ممثليه كانت تفسح المجال أمام الخشية من قيام غاز جديد مكان الغازي الذي تم الخلاص منه. في مثل هذه الظروف، لم يكن هنالك من شك حول وقوع التصادم حول بولونيا، وإن بريطانيا ستكون أحد أهم الأطراف المتنازعة.

في هذا الحين، انطلق كاستلري من ثلاثة أفكار خاطئة: الظن، حتى ذلك الحين، بإمكانية حمل القيصر على الإعتدال، وذلك بإبراز عدم معقولية مطالبه. فإذا فشل في الإقناع، لجأ إلى إحياء القوة المناوئة لألكسندر داخل التحالف المعادي لفرنسا، وهو أمر سهل نسبياً، حسب اعتقاده؛ سهولة تبيان أن بولونيا بين أيدي الروس تهدد التوازن الأوروبي بكل بساطة. وأخيراً، إذا بدا التصادم حتمياً، التصور بإمكانية وضع فرنسا جانباً، كاحتياطي لاستعمالها عند وقوع المأزق؛ كما لو كانت هذه الدولة ترتضي بمثل هذا الدور السلبي. إلى أي حد بدا كاستلري مستعداً للمغامرة. هذا ما تكشف

(١) C.C., X. P. 96 19 Aout 1814
(٢) C.C., X. P 75 6 Aout 1814

عنه برقيته المؤرخة في ٧ آب إلى ولنغتون، سفيره في باريس، يومئذ. إن التعليمات التي تلقاها الدبلوماسي المذكور تطلب إليه أن يستعلم «ما إذا كانت فرنسا مستعدة أن تدعم بقوة السلاح رأيها حول المسألة البولونية». وكان من الأفضل له الطلب إلى فرنسا أن تدعم بريطانيا وذلك بحثٍّ بروسيا على معارضة مطالب الروس حول بولونيا[1]. وفي ١٤ آب، اقترح كاستلري أن يقوم بجولة يمر خلالها في باريس، قبل ذهابه إلى فيينا لكي يتبادل وجهات النظر مع تاليران: «إن الوضع العالمي، يجيب ولنغتون، يجعل من انكلترا ومن فرنسا، بداهة، حكمي أوروبا، شرط أن تتفاهم هاتان الدولتان، وحسن تفاهمهما ربما يحفظ السلام»[2].

وفي ١٣ أيلول (١٨١٤) وهو التاريخ الذي وصل فيه كاستلري إلى فيينا، بدأ حالاً، استشاراته الأولية، ولم يبق على افتتاح المؤتمر بصورة رسمية إلا بضعة أيام فقط، أي في بداية تشرين الأول. وكان يظن أن القرارات الأساسية، يمكن أن تتخذ في هذه الفترة، وإن بإمكانه الإستفادة من إقامته في باريس، كوسيلة ضغط على الممثل الروسي[3]. ولكن تبين أن المسائل الإجرائية استوعبت تقريباً كامل وقته المتاح. وسرعان ما تبين أن مكاشفة تاليران كانت سابقة لأوانها، وإنه إذا كانت بقية الدول تقبل فرنسا بينها، فذاك لن يكون إلا آخر الدواء أي بعد أن تفشل جميع الحلول. إن ذكرى أيام الحرب، كانت كافية، في هذا المجال، لتأمين حيوية المفاوضات الدولية. إن الوحدة تظل دائماً تعتبر غاية في ذاتها؛ والإنسجام هو سبب الصداقة وليس نتيجتها.

وبما أن الوحدة قد تدعمت بالتهديد الفرنسي، أثناء الحرب، فإن الحلفاء لم يعالجوا، إلا بعد تردد، وبشكل غامض، المسألة الأساسية في كل نظام شرعي، وهي: هذا النظام، هل يمكنه أن يضع ارتجالاً، رسيمة للعلاقات، أم أنه يتطلب، خرافة العدو كمبرر مسبب؟ لقد انتهى الحلفاء إلى الموافقة على أن القرارات يتخذها «الأربعة الكبار» وإنما تعرض للموافقة، على فرنسا وإسبانيا، وعلى المؤتمر للمصادقة. فإذا اتفق الحلفاء فيما بينهم، فإن كل معارضة تصبح بدون معنى. وإذا لم يحصل اتفاق ماذا يجري، هذا الإحتمال لم يبحث. وذلك يعني أن ضرورة الوحدة ليست هي فوق كل

(١) C.C., X. P 76. 7 Août 1814
(٢) C.C., X, P. 93, 18 août 1814
(٣) B.D., P. 192,3 Septembre 1814

اعتبار. إن الخلاف الوحيد كان يدور حول كيفية إتمامها. هل تتم صياغتها، كما ترى بروسيا، بقرار رسمي، أم تكون كما يرغب كاستلري، بشكل اتفاق شبه رسمي[1]؟

في هذا الوقت بالذات، في ٢٣ أيلول، ظهر تاليران في فيينا، وكل همه تفتيت التحالف المعادي لفرنسا. وذلك بمحاربته بذات مبرره أي بالشرعية. منذ اللحظة التي اتفق فيها على أن سلام أوروبا يضمنه ملوكها «الشرعيون» لم يعد هناك من سبب لإستبعاد فرنسا البوربونية عن المحادثات. وإذا كانت السيادة «الشرعية» ترتدي طابع القداسة فليس لبروسيا «الحق» أن تخلع عن العرش ملك الساكس من أجل استلحاق أراضيه. وقد حاول الحلفاء تفادي المأزق فاتهموا هذا الملك البائس، بالخيانة، لأنه لم يلتزم جانبهم في الوقت المناسب. ولهذا ظنوا أنهم بهذه الحيلة الماكرة، يبررون خرقهم لمبدأ المبرر الشرعي. ولم يكن من الصعب على تاليران أن يدحض هزال حجتهم: فقال متهكماً: «إن الخيانة هي مسألة تواريخ».

في هذه الأثناء ركز ممثل فرنسا هجومه على كيفية الإجراءات التي وضعها الحلفاء فاحتج ضد استبعاد فرنسا والدول الثانوية، من محادثات المؤتمر، ودحض الوجود الشرعي للأربعة الكبار، وهدد بجعل بلاده محامياً عن كل أولئك الذين سوف يوضعون تحت الوصاية ويتنكرون لها. وعلى الرغم من بريق فكره الساخر لم يحصل تاليران إلا على تنازلات صغيرة. فتم الإتفاق على تأجيل جلسة افتتاح المؤتمر الرسمية حتى أول تشرين الثاني بحيث تدرس المسائل المعلقة خلال هذه الفترة من قبل الثمانية الذين وقعوا معاهدة باريس، وهم الأربعة الكبار وفرنسا وإسبانيا والبرتغال والسويد، ولم يخف الأربعة الكبار عزمهم على التشاور في مجالس خاصة وعلى عزمهم معاملة الآخرين كأدوات مصادقة أو إشراكهم في إقرار المسائل الثانوية فقط.

وإذا لم يصل تاليران في هجومه التكتيكي إلى غايته، فما ذاك إلا لأن الإنحراف عن المنطق لا يكفي لحل أي تحالف. والإكتفاء بالتذرع بالمبرر الشرعي يبقى دون مفعول عندما تتكاتف الدول الكبرى في معارضتها، ثم تستمر في التصرف، كما لو كانت الحكومة التي تطلب مساعدتها تمثل دائماً خطراً على وجود هذه الدول الكبرى. تواجد في فيينا نمطان من العلاقات. النمط الأول ينتظم بعلاقات الدول المتحالفة فيما

(١) - Les questions de procédure xont commentées, au détail par webster sur Charles, The Congress of Vienna (Londres 1934) P. 149 - 165.

بينها، أما النمط الآخر فيتعلق بالتحالف مع فرنسا. وهذا النمط الأخير مشبوه لأنه مشوب بالحذر وبالرغبة في العودة إلى الحياة العادية. وهو لا يمكن أن يكون حاسماً إلا إذا استند على القوة أو على الشرعية. وكان على تاليران، قبل أن يفرض نفسه كشريك كامل، أن يتريث حتى تزول النوايا الطيبة التي يتميز بها كل تحالف، من هذا الخصام الذي يفرق فيما بين الحلفاء.

ومع ذلك بقي أن توضع «الشرعية الداخلية» للتحالف موضع التجربة لمعرفة ما إذا كان هذا التحالف فعالاً أم لا. وما إذا كان من الممكن إقناع القيصر بتليين موقفه، دون الإضطرار إلى التهديد بإستعمال القوة؟ ولما كان كاستلري مقبولاً من الجميع في دوره كبطل التوازن الأوروبي فقد قرر أن ينزل إلى الحلبة حتى يرى إلى أي حد يصل القيصر.

III

وبدت كل الجهود المبذولة من أجل حمل الكسندر على توضيح مشاريعه البولونية عديمة الجدوى، ولم يصدر أي توضيح حول طبيعة مطالبه، لا في لانغر Langers ولا في تروي Troyes ولا حتى في باريس. كل ما عُرِف، هو أنه يريد إعادة تأسيس مملكة في بولونيا مزودة بدستور ليبرالي؛ وترتبط بروسيا بشخص عاهلها فقط. أما امتدادها الجغرافي، وبنْيتها الداخلية، فلم يصدر بشأنهما أي توضيح. هذا الميل إلى التكتم الذي تمسك به القيصر، لا يمكن رده إلى ذكاء مفاوض يسعى إلى تأخير قراره النهائي إلى حين استبعاد عنصر فرنسا من حلبة صراع القوى وإلى حين زوال اهتمام بريطانيا بالقارة. لا شيء كمثل هذه البساطة لدى شخص بمثل تعقيد الكسندر. فهو عندما يصر على إطلاق يده في بولونيا حتى يستطيع الوفاء بتعهدات طفولته المثالية، من غير شك صادق، إلا أنه بعمله هذا إنما يعرقل مسألة إقامة نظام شرعي. وعندما يصر على الحصول على القسم الأكبر من بولونيا، متذرعاً بالحق الأدبي لا بأسباب زمنية، فهو لا ينقل النقاش إلى صعيد أعلى، بل يخلق مشكلة توشك أن تفجر العنف من جديد. إن «الحق» يرتكز على الإتفاق المتبادل، لا على المطالبة. ولا يمكن للمطالبة أن تكون اتفاقاً إذا كانت تعبيراً عن التحكم الكيفي. ثم أن المطالبة الأدبية تتعارض، في أساسها مع أية تسوية، لأنها تجد مبررها تجاه ذاتها برفض كل الإعتبارات المناسبة الظرفية. وينتج

عن ذلك أنه إذا كان القيصر مخلصاً حقاً عندما يتحجج بالتزاماته الأدبية، فإنه يفتح الطريق أمام صراع ثوري، أي مرتكز على إرادة القوة فقط.

وبدت سلسلة المحادثات التي دارت بين كاستلري والكسندر غريبة وتافهة. غريبة لأن مرارة الأحاديث المتبادلة اقترنت بادعاءات صداقة خالدة. وعديمة الجدوى لأن المفاوضين لم يمكنهما مطلقاً وضع أسس اتفاق. فالزعيمان، أثناء بحثهما عن إطار للمفاوضات، كانا يغيِّران موقفيهما باستمرار، على أساس أن كلاً منهما كان يحاول أن يتبين موقف الآخر، ولكن بعد تأويله بشكل يجعله مستحيلاً. وهكذا، في لحظة معينة، بدا كاستلري كمحازب شجاع لبولونيا مستقلة، استقلالاً ناجزاً، في حينٍ أن القيصر قدم خطته، في لحظة أخرى، كمساهمة منه في ضمان أوروبا وأمنها.

وبدا الروسي متمسكاً بإصرار بمطالبه على أساس ما تتميز به مبادئه من استقامة خلقية، وذلك من أول حديث له مع الوزير الإنكليزي في اليوم التالي لوصول هذا الأخير[١]. ولأول مرة أفصح القيصر عن مطامحه البولونية. وتشير خطته إلى احتفاظ روسيا بكامل دوقية فرصوفيا باستثناء قسم صغير يعطى إلى بروسيا عملاً بمعاهدة كاليز. وقال القيصر: ليس للطموح أي مكان في هذا، بل هو الواجب الأدبي. إن رغبته الوحيدة هي العمل من أجل إسعاد البولونيين. ولم تكن خطته في مجملها ترمي إلى التذرع باعتبارات أمنية، كما أنها لم تكن تشكل تهديداً ضد أي كان. أما كاستلري فقد أشار بالمقابل إلى التهديد الذي يمكن أن تشكله بولونيا الدستورية بالنسبة إلى طمأنينة ما تبقى من الممتلكات البولونية في بروسيا وفي النمسا. ثم طرح هذه الفكرة للنقاش بأن بولونيا المستقلة ستكون مرحَّباً بها، حتى من جانب النمسا وبروسيا، في حين أن رأس جسر روسي متقدم في العمق من أوروبا الوسطى سيكون مصدراً دائماً للقلاقل. ولم يكن بنيَّة القيصر، مع ذلك، إخلاء بولونيا لتشكل هذه دولة مستقلة فعلاً، وهو لم يترك أي مجال للشك حول هذا الأمر. وهكذا لم يُفِد اللقاء الأول بين الروسي والإنكليزي لا في إبراز الإزدواجية المتأصلة لدى الكسندر ولا التناقض الكبير الذي يباعد بين مواقف المفاوضين.

وتجدد الخلاف، في ١٣ تشرين الأول، عندما حاول القيصر أن يدحض مزاعم

(١) Lire le rapport de Castlereagh dans B.D.P 197 et 2 Octobre 1814

كاستلري حول بولونيا الروسية التي تمثل تهديداً للتوازن الأوروبي[1]. ومع تسليم الكسندر بأن مطالبه الأخلاقية تحددها مقتضيات السلامة والأمن فإنه لم يتردد في التذرع بهذه المقتضيات، عندما تبدو له موافقة لرغباته. ولهذا قدم هذه الحجة العجيبة بأن مشروعه البولوني بدلاً من أن يوسع السيطرة الروسية، فإنه يضعف قوة روسيا لأنه يقضي بتراجع القوات الروسية المرابطة وراء نهر النيمن. عندها أجاب كاستلري بأن الأمن يتعلق بقدرة الدولة ككل وليس بتحركات جيوشها. فكان أن تذرع القيصر، مرة أخرى، بحصنه الأخلاقي.

وعبثاً حاول كاستلري أن يبرز تناقضات محدِّثه؛ وإن مبادئه العظيمة تعمل في جهة من جهات خط التقسيم دون الأخرى؛ وإن التزاماته الأدبية تنطلق من مصلحة الدولة العليا. وعندما اضطر الوزير الإنكليزي إلى القول: «إن الأمر يتعلق، بصورة مطلقة، بمزاج جلالتكم. «. . أن يكون هذا المؤتمر رحمة للإنسانية أو أن يتحول. . . إلى صراع مرير على السلطة»، فإنه يكون قد دلّل على نفاذ صبره من عدم إمكانية التفاهم مع القيصر حول ما كان يبدو له مطلباً معقولاً. وعندما رد هذا بأن هناك حلاً واحداً فقط، ناتجاً عن احتلاله المادي الفعلي لبولونيا، فقد بدا جليًّا أن الجميع توصلوا إلى الطريق المسدود[2]. وبعدها تبين بأن الإقناع لا يؤدي إلى شيء، وأن العلاقات يجب أن ترتكز على القوة، أو على التهديد باللجوء إليها.

IV

وأثناء تفاوضه مع القيصر، لم ينفك كاستلري يسعى لتجميع عناصر هذه القوة التي قد يحتاج إليها. إن المسألة الدبلوماسية التي تواجهه تبدو بسيطة من الناحية التجريدية الخالصة. فإذا كانت المطامح الروسية تهدد التوازن الأوروبي، فإن التدبير المعاكس المطلوب يبدو أكيداً وهو: تعبئة موارد أوروبا ضد القيصر. ذلك أنه حتى ولو كان التوازن الأوروبي واحداً وغير قابل للتجزئة، فإنه لا يبدو كذلك بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر هذا التوازن. ومقاومة روسيالا تصبح ممكنة مالم تتكون جبهة مشتركة

---

(١) Lire le rapport de Castlereagh dans B.D, P 206 et suivant 14/Oct 1814

(٢) استمر النقاش، طيلة شهر تشرين أول، عن طريق تبادل المذكرات الدبلوماسية: كاستلري إلى القيصر ١٢ / ١٠ / ١٨١٤ (W.S.D. IX P. 332) جواب القيصر ٣٠ / ١٠ / ١٨١٤ (W.S.D IX P. 386). جواب كاستلري ٨ / ١١ / ١٨١٤ (W.S.D IX . P. 410).

من بقية أوروبا. إلا أن دول القارة لم تكن لتتفق حول طبيعة الخطر. فهي على الرغم من عدم رغبتها في الإخلال بالتوازن، ليست مستعدة أن تضحي من أجله بأراض تعتبرها ملكها بحكم التاريخ. قد يكون من الممكن أن تسيطر روسيا القوية على أوروبا، ولكن إذا أصبحت بروسيا قوية جداً، فهي تسبق النمسا، أما ألمانيا الموحدة فيمكن أن تشكل تهديداً لفرنسا.

وبدا كاستلري بطل التوازن العام، الوحيد، لأنه يمثل دولة جزيرية ليس لها مواقع وأراض في القارة تدافع عنها. أما هاردنبرغ، زميله البروسي، فكان يهتم بالساكس أكثر من اهتمامه ببولونيا. وأما تاليران فكان يخشى تقريباً، أن تسوَّى المسألة البولونية بدونه أو ضده، وأما مترنيخ فكان موقفه معقداً يمثل تعقيدات المشاكل التي تحاصر النمسا. وهذه الأخيرة لن تكون غير مبالية بتوسع روسي في أوروبا الوسطى، لأن وضع آل هابسبورغ الأوروبي سيكون عندئذ مهدداً. وكذلك الحال بالنسبة إلى توسع بروسيا في قلب ألمانيا، الأمر الذي يضر بالموقف الألماني في فيينا. إن الموقع الجغرافي للنمسا يمنعها، في جميع الأحوال، أن تعارض علناً، لأن العبء الأكبر يقع على عاتقها، ولأنها الدولة الأكثر تعرضاً للخطر، وإذن يتوجب عليها التوقف عن سياسة التعاون الضيق مع بروسيا، التي يعتبرها مترنيخ حجر الزاوية في أمن بلاده. والحل الأسهل هو إعطاء بروسيا مقاطعاتها البولونية، لقاء استقلال الساكس. ولكن مجرد التفكير بهذا الأمر عبث قبل هزيمة القيصر. إلا أن هذه الهزيمة، بدورها، لا تتم بدون مساندة من بروسيا، مساندة تربطها برلين بموافقة فيينا على استلحاق الساكس. ومن جهة ثانية، لا يستطيع مترنيخ من دون مساندة انكلترا أو فرنسا، معارضة خطط بروسيا في الساكس. وإذا كان كاستلري مستعداً للدفاع عن مصالح أوروبا في مجملها، فإنه غير مستعد للدخول في خصام مع الألمان.

أما مساندة فرنسا، فاللجوء إليها بعد تعثر المفاوضات، لن يتم إلا بناء على توجس الدول الثانوية من ألمانيا.

ولما كان الظرف كما هو، فقد قرر مترنيخ التأجيل والمماطلة. وهكذا استطاع أن يستفيد من الورقة التي بين يديه أثناء المفاوضات، ومفادها أن موافقة النمسا تكون ضرورية إذا أرادت الدول الأخرى أن تجعل استلحاقاتها مشروعة. وها هو يسقط مريضاً بحيث لا يمكن الإتصال به طيلة أسابيع. وعندما شفي أخيراً، تتابعت الأعياد عيداً بعد عيد، وانصب الإهتمام بشكل خاص على جولاته الترفيهية وعلى اهتماماته

الفكرية. وقرر مترنيخ أن يفصل المسألة البولونية عن المسألة السكسونية حتى ينتهي من خصومه واحداً بعد واحد، واستخدم رغبتهم الملحة من أجل التوصل إلى اتفاق سريع ليضبط خطاهم، الأمر الذي مكنه أن يبني عمله على قاعدة أخلاقية. وتراجع إذاً إلى مركزه الأكثر أمناً حسب ما اعتاد تسميته: وهو الدفاع، والدفاع تعبير مادي عن خلقية دولة محافظة: «**إنني أتحصن وراء الزمن وأجعل من الصبر سلاحي**» هكذا قال لمراسل مقاطعة الساكس.

وأدت الجبهة المشتركة ضد روسيا التي حاول كاستلري تأليفها إلى سلسلة من المناورات والمؤامرات المشبوهة - فشكلت حلقات سرعان ما تلاشت - أما التكتلات فكانت تتم كرهاً. وحومت الخيانة واقترنت وعود المؤازرة غير المشروطة، بتحفظات في حالة سوء النية. ودون كلل عَمِل كاستلري طيلة شهر تشرين الأول على إكمال عمله. وكما في العام الماضي اصطدم بالتردد غير المفهوم وبالتأخير الغامض. وكيف يمكن له أن يواجه غير ما واجه ما دام يصر على تحفيز المتخاذلين وهو يرفض إعطاءهم الشيء الذي يحفزهم حقاً، ألا وهو الدعم البريطاني لمطالبهم الخاصة. وعندما دعا

هاردنبرغ ومترنيخ إلى العمل المشترك وجد كاستلري نفسه مضطراً إلى الإعتراف بوجود «حذر متبادل يحجب التطلع بثقة إلى النتيجة النهائية». واشتكى من الخجل الغامض لدى مترنيخ مدعياً أن الوزير النمساوي يبدو وكأنه لا يمتلك توجيهاً معيناً. واحتاج تاليران إلى كل براعته الإقناعية حتى يجرؤ على استثمار مصاعب الحلفاء في الكواليس لصالحه، وقد سمع من يقول له: «أن ليس لآل البوربون، الذين أعادهم الحلفاء إلى العرش أن يعترضوا على الإتفاقات التي دعمت الحلف» وتسارعت الأشياء أخيراً بفعل الدولة التي لا تستطيع السماح لنفسها في التأجيل وهي: بروسيا. وتجدر الإشارة إلى أن معاهدات كاليز وتبليز وشومون (Kalisz, Teplitz, Chaumont) ضمنت لبروسيا امتدادها الجغرافي لما قبل ١٨٠٥. ولكن هذه المعاهدات لم تحدد بالضبط الأراضي التي تعود إليها خصوصاً في حالة ضم أراضيها البولونية إلى روسيا. ولكن التعويضات المتاحة، وهي المقاطعات القديمة أو التي كانت ملحقة بفرنسا، والواقعة بصورة رئيسية في رينانيا، كانت برأيها، غير ملائمة، لأن هذه الأراضي منفصلة جغرافياً عن جسم بروسيا الأصلي وأن سكانها، في معظمهم كاثوليك. وهكذا توصلت برلين إلى الإلتفات نحو الساكس وهي المقاطعة المرغوبة منذ فريدريك الأكبر ولها حدود مشتركة مع بروسيا، وسكانها من البروتستانت. ووضع بروسيا خلال أية مفاوضات كان الأضعف

بالنسبة إلى الدول الكبرى. فهي بعكس ما كانت عليه روسيا لم تكن تضع يدها على الأراضي التي تطالب بها. وبعكس ما هو عليه حال النمسا لم تشترط شروطاً خاصة للإشتراك في الحرب. فإذا سويت المسألة البولونية الآن قبل مسألة ساكسونيا فإن بروسيا تجد نفسها مقاصصة لكونها قد دخلت المعركة إلى أقصى حد ولكونها حاربت بحماس يجعل مساهمتها غير قابلة للمساومة، ولكونها قد أهملت السلم منذ الحين الذي اعتبرت فيه الحرب غاية في ذاتها، فبرلين إن أرادت استلحاق الساكس فهي بحاجة إلى الكفالة النمساوية، لأن تنظيم ألمانيا، وهو شرط أساسي لأمن بروسيا، يصبح وهمياً إن جعلت النمسا نفسها حامية للدول الثانوية بمناسبة الصراع على ساكسونية.

فليس من الغريب إذاً أن يقدِّم هاردنبرغ في ٩ تشرين الأول مذكرة يرى فيها أن الوقت مناسب «لنظام وسيط يرتكز على النمسا وبروسيا وبريطانيا».

ولم يمنعه هذا من ربط مساهمة بروسيا في حل المسألة البولونية بموافقة النمسا على استلحاق سكسونيا، وعلى احتلالها مؤقتاً من قبل (بروسيا)، كدليل على حسن نية فيينا. وبالرغم من أن هارد نبرغ قد أعلن عن رغبته في اكتساب حلفاء لبروسيا، وعن عزمه على استغلال أي اختيار سياسي صالح فإن مذكرته ما كانت إلا لتزيد من مأزق برلين: فدعم روسيا قد يكسبه مقاطعة الساكس ولكن من دون الشرعية. أما دعم النمسا فيعطيه بولونيا من دون الساكس. وفي هذا دعوة إلى عدم ترك مصير بروسيا تحت رحمة القيصر؛ وإلى إنشاء تنظيم أوروبي مرتكز حتماً على الصداقة النمساوية البروسية، إنما أيضاً على سكسونيا ملحقة ببروسيا. هذا الجهد من جانب برلين لمزاوجة المتناقضات سيوفر لمترنيخ الوسيلة حتى يفصل المسألة البولونية عن المسألة السكسونية بواسطة مناورات معقدة اعتاد هو عليها. وفي ٢٢ تشرين أول وجه إلى هاردنبرغ وإلى كاستلري كتابين يتضمنان موافقته مكرهاً، على الإقتراح البروسي. ولكن هذه المناورة لم يقصد بها إلا إخفاء الواقعة القائلة بأن الركيزة المعنوية للمقاومة حول بولونيا يمكن أن تطبق على سكسونيا، وإن هاردنبرغ بمحاولته الحد من المخاطر، جعل انهزامه أمراً محتوماً. وتضمنت المذكرة الموجهة إلى كاستلري تعداد الأسباب التي تعارض تجزئة سكسونيا:[1] إن التجزئة هي نذير شؤم، إذ تقتضي بخلع ملك «شرعي» عن العرش؛ وإنها تهديد موجه ضد التوازن في المانيا. وأنها تحول دون إنشاء كونفدراسيون جرماني إذا فقدت

(١) Voir le texte dans Angeberg II.P. 1939. et Suivant

الدول الثانوية ثقتها بالدول الكبرى. ورغم كل ذلك فالنمسا مستعدة لتقديم هذه التضحية على مذبح التوازن الأوروبي بشرط أن تقاوم بروسيا مسألة دوقية فرصوفيا. وأن توافق على أن تمارس سلطانها على ألمانيا على قدم المساواة مع فيينا. ويبدو أن كاستلري لم يلاحظ، أو أنه لاحظ دونما اهتمام، أن التضحية، كما تفهمها النمسا، مشروطة بالمؤازرة التي تتلقاها هذه الأخيرة للدفاع عن التوازن الألماني، حتى في حال تكشف عدم فعالية هذه التضحية. وتجاهل كاستلري أيضاً، بنداً غامضاً، يقضي بأن ضم سكسونيا يجب أن لا يؤدي إلى تكبير بروسيا تكبيراً مخلاً بالتوازن، وهذا شرط يبدو مستحيل الإحترام، إذا أعطيت برلين ممتلكاتها البولونية.

وتضمنت الرسالة المسلمة إلى هاردنبرغ دعوة إلى تعاون وثيق بين بروسيا والنمسا، وبذات الوقت تذكيراً بالدعم الذي قدمته النمسا إلى برلين خلال المرحلة الدقيقة التي انتهت بمعاهدة كاليز Kalisz. وهكذا تبين أن بروسيا مدينة ومرتهنة للنمسا، أكثر مما هي مدينة ومرتهنة لروسيا . وتستمر السياسة النمساوية في التركيز على توثيق العلاقات مع بروسيا المستقوية بالكونفدراسيون الجرماني المرتقب. ولكن فعالية هذه السياسة مرهونة بتفشيل مشاريع روسيا في بولونيا. ولهذا السبب، ورغم كره النمسا، لتجزئة دولة صديقة، أعطى مترنيخ موافقته على مشروع استلحاق الساكس من قبل بروسيا، بالشروط الثلاثة التالية: توحيد وجهات النظر حول المسألة البولونية؛ دمج حصن مايانسMayence في النظام الدفاعي لألمانياالجنوبية؛ ثم رسم الحدود الجنوبية للأملاك البروسية في رينانيا، عند نهر الموزل. هذا كله كان يجب أن يدل هاردنبرغ على أن مترنيخ يهتم بالتوازن الألماني أكثر من اهتمامه بالتوازن الأوروبي. وسعي هاردنبرغ الحثيث للحصول على الساكس أنساه التنبه لشرط آخر دقيق هو أن عرض مترنيخ مشروط لا بواقع المقاومة البروسية حول بولونيا بل في نجاح هذه المقاومة.

وفي حين كان مترنيخ يهتم في خلق الجو السيكولوجي الذي يساعد على التباعد والإنشقاق بين بروسيا وروسيا، كان كاستلري ، يكتفي من جهته بالإهتمام في بولونيا كما لو كان بالإمكان بناء التوازن الأوروبي بنفس اليقين الذي تبنى به أية معادلة رياضية. وفي ٢٣ تشرين الأول استطاع كاستلري أن يحصل على موافقة النمسا وبروسيا على خطة عمل مشتركة ضد روسيا؛ انطلاقاً من اعتبارات تضمنتها مذكرة مترنيخ . وتم الإتفاق على استباق الأمور وذلك بتهديد القيصر بإثارة المسألة البولونية

أمام الجمعية العمومية للمؤتمر، هذا إذا لم يتم الوصول، خلال هذا الوقت، إلى تسوية معقولة عن طريق المفاوضات المباشرة. وعرضت على القيصر ثلاثة حلول مقبولة: أو بولونيا مستقلة كما كانت قبل التقسيم الأول. أو دولة ملحقة من مستوى سنة ١٧٩١، أو إرجاع الممتلكات السابقة بتمامها إلى الدول الثلاث المقسِّمة ولم يكن استقلال بولونيا إلا ذريعة تصلح للمساومة ولا تهم إلا الرأي العام الإنكليزي فقط. إذ كيف يمكن للقيصر أن يرتضي رد أراضٍ تعتبر روسية منذ جيلين خصوصاً في أعقاب حرب منتصرة؟

والتهديد بالعودة إلى أوروبا أمام المؤتمر هو بمثابة محاولة أخيرة سعياً وراء التوازن الأوروبي القائم على التحالف ضد فرنسا فقط. وعندما قدم مترنيخ إلى القيصر ما يمكن أن يسمى إنذاراً، رده هذا الأخير بكبرياء مشيراً إلى تحديه إياه للمبارزة، وهذا يطابق تماماً التصور الشخصي جداً المتكون لدى الروسي عن العلاقات الخارجية. وعند ما قرر الملوك الثلاثة زيارة هنغاريا، في ٣٠ تشرين الأول، دعا القيصر أخويه في الملكية كي يعارضوا وزراءهم ـ ولم يستجب امبراطور النمسا لهذه الحجج، ولكن الأمر اختلف بالنسبة إلى ذلك البليد المعدوم الخيال وهو ملك بروسيا. لقد كان هذا الأخير دائماً معجباً بالقيصر :نظراً لشجاعته الفائقة أثناء الإنكسار، ونظراً لوهج فكره المتألق. ولم يكن من الصعب إقناعه بأن المناورات السرِّية للوزراء الثلاثة ما هي إلا خدعة. وعندما عادت الرؤ وس المتوجة إلى فيينا تلقى هاردنبرغ، بحضور القيصر، أمراً بالإمتناع بعد الآن عن التفاوض على انفراد مع زميله النمساوي والبريطاني.

وعند هذه المرحلة، انتهت مؤقتاً المشكلة البولونية في ٥ تشرين الثاني، وذهبت عبثاً نداءات كاستلري الشخصية، لأن الكسندر لم يتحول عن رغبته في تركيز مطالبه على «حق» يسمو على مقتضيات الأمن الأوروبي. وفشلت أيضاً محاولة تكتيل الأنصار لمعارضة الروسي. ولم يكن التصميم قوياً بالمقدار الكافي كي يحرك أعضاء التحالف ضد فرنسا. ولا يكفي القول ببساطة مشكلة ما معقدة حتى يمكن حل هذه المشكلة. وهكذا تمت العودة إلى نقطة الإنطلاق. إذ لم يكن من الممكن، على ما يبدو، النجاح في تركيز النظام الدولي على الإجماع بدلاً من القوة وحدها.

V

وكان الإنطباع خاطئاً مع ذلك. فبالرغم من أن فشل كاستلري قد دل أن التوازن لا يمكن تحقيقه بمجرد إثبات الحاجة إليه، إلا أن مناورة مترنيخ غير المنظورة تقريباً هي التي خلقت ظروفاً تساعد على العودة إلى النقاش وذلك بالاستعانة بالشرعية.

وهكذا سارع مترنيخ لنجدة زميله الإنكليزي، بأسلوبه الحريري. وإذا أمكن تحويل الخذلان حول بولونيا إلى نصر حول الساكس، فقد يمكّن هذا النصر من ابتزاز تنازلات حول بولونيا. وكان البطء الذي طالما أرق كاستلري، هو الوسيلة الأكثر فعالية بين يدي مترنيخ لكي يتغلب على مآزقة. وبهذه الكيفية استقوت الحجة الرئيسية التي تذرعت بها النمسا خلال المفاوضات، وهي أن الشرعية يمكن أن تكون سنداً لا موجباً. وأنها تتطلب الموافقة، لا الإكراه. وكانت المبادرات التي اتخذها الوزير النمساوي خلال شهر تشرين الأول، تهدف قبل كل شيء إلى كسر الجبهة الروسية ـ البروسية، وخلق المناخ الذي يسمح بتوجيه الهجوم إلى النقطة الأضعف. «وكانت براعة مترنيخ، بحسب رأي تاليران، مازحاً، أنه كان يعمل على إضاعة الوقت لأنه كان يربح في ذلك» وهكذا انقضت الأسابيع، بينما كانت أوروبا تتذمر من تفاهة النمساوي، وبينما كان الدبلوماسيون النمساويون من المدرسة القديمة يشتكون من هذا الريناني، كما أسموه، الذي يبيع الامبراطورية إلى بروسيا. وإذا كان المؤتمر يرقص ولا يمشي، كما تفكّه بذلك أمير لينيي Ligne، فما ذاك إلا لأنهم لم يشعروا أن هذا الرقص يسير به نحو الشرك.

وعندما قدّم هاردنبرغ مساعدته إلى مترنيخ، فربما ظن، أنه يستطيع استلابه الربح، وذلك بحصوله على موافقة فيينا من أجل استلحاق الساكس مهما كانت نتيجة المفاوضات حول بولونيا. ولكن بما أن مترنيخ قد علق هذه الموافقة على نجاح العمل المشترك، فإن محاولة دمج المسألتين أصبحت في الواقع وسيلة لفصلهما. وإذا كانت المفاوضات حول بولونيا ستؤول إلى النجاح فإن بروسيا ستخسر في نظر أوروبا حق المطالبة بالساكس. وإذا استولت بروسيا على أملاكها البولونية، فإن استلحاقها الإضافي للساكس من شأنه أن يخلق بصورة أوتوماتيكية، هذا التكبير غير المتوازن، والذي حذر منه مترنيخ، كاستلري. ولكن هل تصل الأشياء إلى هذا الحد في الوقت الذي لم يكن على النمساوي أن يواجه وحده هذا الأمر. من المؤكد أن تاليران سيقاومه

بدوره أيضاً، بعد أن أحيط به بمشقة، خلال شهر أوكتوبر (تشرين الأول)، فضلاً عن الدول الألمانية الصغرى التي سرعان ما انضمت تحت لوائه. والقيصر، بعد أن خاب في بولونيا، لا يمكنه إلا أن يُسرَّ من فشل بروسيا. أما كاستلري فقد هاجمته المعارضة البرلمانية حول المسألة الساكسونية بالذات، فكيف يمكنه المسارعة إلى نجدة بروسيا إذا كانت هذه تصر على الساكس؟ ويبدو أن الوزير الإنكليزي قد توقع هذا الإحتمال فكتب: «في حال تكلل جهودنا المشتركة بالنجاح، فيما يتعلق ببولونيا، فإن فرنسا تستطيع أن تضغط، صداقة، على بروسيا لكي تحملها على تغيير مطالبها في الساكس»[1].

وبالمقابل إذا خابت المفاوضات حول بولونيا فإن بروسيا، تخسر في نظر النمسا حقها في المطالبة بالساكس. وعزلة برلين حاصلة في مطلق الأحوال لأن مجرد معارضتها، وبصرف النظر عن نجاح هذه المعارضة، ستُخْسِرها القيصر. أما الإهتمامات الأوروبية بالنسبة إلى النمسا فقد ظهرت من موقفها المعتدل حول الساكس، وإصرارها يكون له ما يبرره طالما هي تتذرع بالتوازن الأوروبي لا بالتوازن الألماني. وكاستلري، المستقوي بالدعم النمساوي في المفاوضات البولونية، لا يمكنه أبداً تصنيف المسألة الساكسونية في مصاف المسائل الألمانية الصرفة. أما فرنسا والدول الألمانية ذات الأهمية الثانوية فلم يعد موقفها يحتمل الشك أيضاً وهكذا لم يؤد سعي بروسيا وراء الضمان البديل إلا إلى عزلها تماماً، في النهاية.

وعندما أعلم «هاردنبرغ» مترنيخ في ٧ تشرين الثاني بالتعليمات التي تلقاها من ملك بروسيا وبالصعوبة في تنفيذ الخطة المتفق عليها تجاه بولونيا، استطاع الوزير النمساوي أخيراً أن يبرر أدبياً المبادرات التي كان يستعد لاتخاذها . ولكنه انتظر على على كل حال حتى ١٨ تشرين الأول قبل أن يصر على الإلتزام بالشروط الثلاثة التي تضمنتها مذكرته المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول. ثم أضاف بأن أوامر ملك بروسيا التي تمنع من اللجوء إلى وساطة كاستلري حملت هاردنبرغ على إجراء المفاوضات مع القيصر مباشرة[2]، ولكن هذا لم يعمل إلا على توفير حجة جديدة للتدليل على حسن النية

(١) B.D.P. 213, 24 Octobre 1814.

(٢) يراجع أونجبرغ I ص ٤٠٦ (مذكرة هاردنبرغ إلى ميترنيخ). وهناك دليل آخر، وإن كان غير ذي حجّة، على أن مترنيخ لم يرَ في المفاوضات حول بولونيا أكثر من وسيلة لعزل بروسيا عن المسألة الساكسونية أي «عن التفرد غير المشرف بمحادثاتها مع القيصر». إن مترنيخ خلال حياته كلها لم يختر المجابهة العلنية ولم يفاوض بفشل أو يستسلم بسهولة.

النمساوية، وعلى توفير سبب إضافي للمقاومة حول الساكس. ونظراً للسيطرة التي يمارسها القيصر على ملك بروسيا فإن نتائج انفتاحه المنفرد على برلين لا تحتمل الشك. ولم يستطع هاردنبرغ إلا أن ينوِّه بالخطاب الذي وجهه إليه القيصر حول صدق نواياه، خطاب يتضمن تنازلاً جزئياً بجعل ثورن وكراكوفيا مدينتين مفتوحتين. وبالرغم من أن القيصر علق، ببراعة، صحة هذا التنازل على موافقة فيينا على استلحاق الساكس من قبل بروسيا فإن المفاوضات السكسونية أصبحت الوسيلة لإدخال القليل من المرونة على الوضع البولوني. وعرض القيصر على الرغم من صفته الإحتمالية، هو أول دليل على قبوله بأن حدود بولونيا لم تعين بعد بصورة نهائية.

ونقل مترنيخ جواب فيينا النهائي في ١٠ كانون الأول. وفيه: إذا كانت النمسا ترغب في الإحتفاظ بعلاقات ودية مع بروسيا فلن يكون ذلك لقاء تدمير الساكس. إذ في هذه الحال لن يرى الكونفدراسيون الجرماني النور على الرغم من مصلحة الجميع بقيامه، لأن أية دولة صغرى من دول ألمانيا لن تنضم إلى جهاز يرتكز على تدمير واحدة منها. ولن يكون بإمكان النمسا إذا أجبرت على القبول بتوسع روسيا في بولونيا، أن توافق على توسع بروسيا في ألمانيا دون أن يختل بذات الوقت التوازن. واقترح مترنيخ حلاً بديلاً يحافظ على نواة الساكس مع منح قسم كبير منها إلى بروسيا التي تتلقى من جهة ثانية تعويضات إضافية في رينانيا. ولم تستطع المزاعم المغلَّفة بالصداقة أن تخفي الواقع بأن بروسيا قد خدعت، وأنها قد خسرت في بولونيا. لقد ربح مترنيخ في الساكس وسيستعمل قسماً من هذا الربح من أجل تقويم الوضع في بولونيا.

ولن يهم، بعد ذلك أن يسلم الحاكم العسكري الروسي إدارة الساكس، مؤقتاً إلى بروسيا في ٨ تشرين الثاني، وكذلك أن يلوح مجلس الأركان البروسي بالحرب. إن روسيا بوصفها على حدود أوروبا تستطيع الإدعاء، فيما خص بولونيا بأن الحيازة في المملوك سندٌ للملكية. ولا تستطيع أية دولة أخرى، محصورة ضمن إطار القارة، أن تعيش إلا على أساس أنها عنصر من عناصر نظام «شرعي» سواء كان على صعيد ألمانيا أم أوروبا. في منتصف كانون الأول هذا، وبالرغم من أن مؤتمر فيينا بدا وكأنه قد وصل إلى طريق مسدود، فإن انقلاباً في الأوضاع أخذ يهيأ في الكواليس. (في السر). إن التجميد لا يمكن أن يكون بدون علاج ما دامت كل الدواليب لم تنعطب بعد. في هذه الأثناء لم تكن فرنسا قد اتخذت موقفاً. والنزاع الذي استشرى خلال تشرين الأول وتشرين الثاني فجرّ خرافة وحدة الحلفاء، إذ لم تعد الخشية من فرنسا هي العامل

الأهم، بالنسبة إلى التهديد الذي يتمثل في حليف الأمس. وأصبح من الواضح أن ذكريات المعركة المشتركة التي جرت لا تكفي لمنع أية دولة من محاولة ضم فرنسا إلى صفوفها.

وفي الحين الذي كان فيه كاستلري يتلوع بصدد خذلانه في بولونيا، ويتهم مترنيخ بأنه لم يكن يعتزم المقاومة إطلاقاً، كانت هناك عملية تطبخ فيما يتعلق بالساكس، من شأنها أن تعطي بعداً جديداً للخصام. من المفروض مبدئياً، أن التحالف الذي يمكن أن يقاوم إتمام عملية الساكس، هو نفسه الذي يقاوم عملية بولونيا. وإذا أمكن هنا القضاء على شهوة السيطرة، فبالإمكان التغلب على التحكم الكيفي هناك. وإذاً من الثابت في النهاية أن التوازن لا يتجزأ، حتى ولو كان الحل المعتمد لا ينطلق من وعي لهذا الأمر. إن أوروبا لن تنقذ باسم أوروبا بل بإسم الساكس.

VI

وعلى كل، وقبل أن تتكون هذه التركيبة الجديدة، كانت معارضة الحكومة البريطانية لكاستلري قد قضت تماماً على الخطة الذكية التي رسمها مترنيخ، وإذا كان باستطاعة دولة غير قارية أن تشعل حرباً بإسم التوازن الأوروبي، فإنها تستطيع، بذات الوقت، الزعم بأن التهديدات ضد هذا التوازن هي تهديد لأمنها الذاتي. ولما كانت سياستها غير استباقية وغير وقائية، بل دفاعية، فإن تفجير الحرب يجب أن يكون عملاً عدائياً مكشوفاً دالاً بما لا يقبل الجدل، على أن الخطر قائم.

وخطر الإخلال لا يمكن أن يظهر إلا بعد زوال التوازن، لأن المعتدي يستطيع دائماً تبرير كل تصرف من تصرفاته، باستثناء التصرف النهائي الذي هو خاتمة المطاف، لأنه يقدم كمطلب محدد. ويستطيع المعتدي الحصول بالقوة على موافقة الطرف المعارض، وذلك بجعل هذه الموافقة شرطاً لاعتداله المتجدد. وتمكن الإشارة إلى أن بريطانيا قد دخلت المعترك في بداياته، وأنها أظهرت ثباتاً ملحوظاً خلال الصراع ضد نابليون. ومع ذلك فإن تهديد التوازن لم يرتد الصفة الأكيدة بالنسبة إليها قبل الهجوم الموجه ضد البلدان المنخفضة، وإن اختلال توازن القوى قد جعل رهناً بالإستيلاء على أنفرس.

ويدور الصراع الآن حول بلدٍ «بعيد» بالنسبة لوضعه الجغرافي، وبالنسبة لقلة اهتمام الرأي العام الإنكليزي به وهو بولونيا. وإلى أن يثبت الخطر، فإنه لا يمكن معرفة

ما إذا كان نهر الرين يجب أن يدافع عنه عند رافده «الفيستول» أو ما إذا كانت فرنسا وحدها هي التي تهدد السلم. وهكذا توصلت الوزارة الإنكليزية إلى أن ترى في النزاع البولوني، فرعاً مزعجاً للصراع القائم بين دول القارة. ويتعرض السلم الفادح الثمن للخطر وستعالج لندن المسألة، على أساس انعكاساتها المحتملة على السياسة الإنكليزية الداخلية. وحصلت مشادة بين كاسترلي ووزارته، حاول فيها كل طرف، إقناع الآخر بأن الإختلافات في وجهات النظر ليست، في أساسها إلا سوء تفاهم، ناجم عن نقص في المعلومات. والواقع أن الهوة التي تفصل بينهما هي أقل عمقاً بقليل فقط من الهوة التي تفصل كاسترلي عن القيصر، إذا في حين أن هذا الأخير يحاول أن يجعل من حسن نيته ضمان الأمن الأوروبي، ترغب الحكومة البريطانية أن لا ترى الأمن إلا من خلال وضعها الجزيري. من جهة الحكم المنفرد التسلطي، ومن الجهة الأخرى اللامسؤولية الناشئة عن الإنفراد والعزلة: هاتان هما العقبتان اللتان يتوجب على كاسترلي الإبحار بينهما.

في ١٤ تشرين الأول، كتب إليه ليفربول يقول: «كلما قل تدخل إنكلترا ببولونيا، كلما تحسن وضعها». وإن البرلمان يرى أن خطة القيصر يجب أن تفضل على تقسيم جديد لبولونيا، لأن هذه الخطة تمتاز بأنها تحفظ استقلال بولونيا. وعاد رئيس الوزراء البريطاني مرة ثانية إلى الهجوم في ٢٨ تشرين، مستعيناً، هذه المرة، بمذكرة فانسيتار، وزير الخزينة البريطاني الذي لم يتردد في إنكار واقع التهديد الروسي. وبزهو التافه الذي يريد إقناع نفسه بأن الحل السهل يتوافق مع الحل الحكيم، زعم « فانسيتار » أن ابتلاع بولونيا لا يزيد روسيا إلا ضعفاً، في حين أنه يلائم مصالح بريطانيا «المركنتيلية». عندها وجد كاسترلي نفسه مضطراً إلى لفت الإنتباه إلى أن أمن إنكلترا غير منفصل عن أمن القارة. فإذا وقف بوجه روسيا فما ذاك من أجل مصلحة بولونيا، بل من أجل مصلحة أوروبا. وإذا كانت المسألة البولونية ستحل ضداً بالدول الوسطى، فإن المسائل المعلقة سوف توقع فيما بين النمسا وبروسيا حول ألمانيا، وتجد روسيا نفسها عندئذ متحكمة في أوروبا، تاركة هولندا بدون دفاع. وإذاً فالمصالح الأساسية لانكلترا توجب عليها الالتزام بسياسة على المستوى الأوروبي: وبهذا المعنى يقول كاسترلي: « يبدو لي أنه من الأفضل لبريطانيا أن تتدخل في مسألة أوروبية مهمة جداً، إخلاصاً منها للخط السياسي الذي انتهجته طيلة الحرب من أن تهتم لمسألة واحدة هي مسألة البلدان المنخفضة. . . ذلك أن مصير هذه البلدان يوشك أن يوضع على بساط البحث بشكل مؤذ خلال المفاوضة بين الدولتين الألمانيتين الكبيرتين ».

ولم يترك جواب ليفربول، على كل حال، أي لبس حول اهتمام الوزارة البريطانية: فهي تخشى فرنسا أكثر من خشيتها روسيا، وأنها تخشى الحرب أكثر من أي تهديد للتوازن فيما بين القوى المتصارعة. وبهذا المعنى يقول رئيس الوزراء البريطاني، أن أية حرب يمكن أن تنقلب الى صراع ثوري، في حين أن سنتين فقط من السلم تثبتان فعلاً الإستقرار بحيث تصبح الحروب المحدودة من نمط القرن الثامن عشر، هي القاعدة، من جديد. في ٢٢ تشرين الثاني أرسلت الوزارة البريطانية تعليماتها إلى كاسترلي وكانت هي التعليمات الأولى التي تلقاها هذا منذ وصوله إلى فيينا. كتب باتورست ما يلي: « من النافل لفت نظركم إلى أنه من المستحيل زج بريطانيا في حرب بسبب أي من المسائل الموضوعة على بساط البحث حتى الآن في فيينا ».

وهكذا وجد كاسترلي نفسه، عند نقطة الحسم في المفاوضات، عارياً من وسيلة الضغط الوحيدة، وذلك في الوقت الذي كان الحكم فيه للقوة المطلقة. إن مماطلات مترنيخ كانت تدفع ببروسيا إلى اتخاذ مبادرات غير مدروسة. وكذلك أصبح وضع برلين الأدبي والمادي هشاً ولهجتها أقسى. وهدد مجلس الأركان بصواعق الحرب حتى أن هاردنبرغ المعتدل ظن أنه من الواجب التلميح إلى التدابير القصوى التي هي قيد الدرس. ولكن إذا كانت الحيازة غير المستندة إلى الشرعية هي وهم، فالشرعية التي لا تستند إلى القوة ليست إلا خرافة. ولم يفعل كاسترلي في هذا الإطار إلا أنه حدد مأزق بروسيا عندما صرح أمام هاردنبرغ أن هذا الأخير: «لا يمكنه القبول بمطالبة ليس لها أساس معروف، وأنه أمام وجدانه وأمام شرفه لا يستطيع مطلقاً الإحتجاج برفض الإعتراف لكي يعلن الحرب». ولما كان الوضع كما هو عليه فإن كاسترلي لم يكن يعتزم الإنصياع لتعليمات لندن. لأن الإعلان بأن بريطانيا لا تهتم بالأمر يعني نسف الضابط الأقوى في لجم الحرب. والوزارة البريطانية بحكم اهتمامها بضمان السلم، ربما تعمل من حيث لا تدري للوقوع بما تخشاه. فضلاً عن ذلك قد يؤدي تخلي إنكلترا إلى استسلام النمسا وبالتالي إلى اختلال التوازن الأوروبي اختلالاً تاماً.

ومرة أخرى تواجد كاسترلي ومترنيخ على خط واحد، بعد أن حدد النمساوي الذكي الإطار الأخلاقي للصراع. وكلما ازدادت بروسيا تصلباً كلما ازداد موقف مترنيخ قوة. ودونما رجوع إلى التجريدات القولية بدت النمسا وكأنها حامية الدول الصغرى. وعندما اقترح مترنيخ اتفاقاً مع البافير والهانوفر وتشكيل جامعة جرمانية بدون بروسيا فإنه لم يتعد رغبة الجميع. وفي الحين الذي تم فيه الإتجاه نحو عنصر القوة استطاع الوزير

النمساوي أن يقف في موقع يجعله قادراً على مقاومة مطالب يمكنه وصفها بأنها مسرفة وجائرة. وكلما اقترب موعد اللجوء إلى القوة أصبح من اللازم استنفار جميع الموارد المتاحة. وهكذا كلما أخذت تنهار مواقع الحلف الأخيرة كلما ازداد بروز تاليران على المسرح. وبروزه كان بناء على قرار من مترنيخ، أما بلاغته فما كانت إلا قناعاً يتستر به النمساوي لأن هذا الأخير لم يشأ أن يظهر بمظهر المُذل لبروسيا. وأصر مترنيخ على أن يتم كل شيء بشكل اعتيادي وهذا هو الشكل الوحيد، بحسب رأيه الذي يقلل من خطر البدع الفردية. أما تاليران فقد كان يفضل أن يُرى في الأمر طابع الإرادة: وهكذا يثبِّت وضعه المقلقل في فرنسا.

وسنحت له الفرصة-بفضل «مترنيخ» الذي أعلمه بجواب النمسا في ١٠ كانون الأول إلى هاردنبرغ، وفيه يشير إلى أن الأربعة الكبار لم يستطيعوا التوصل إلى حل بأنفسهم - وأجاب تاليران وكان جوابه جواباً حاسماً قاطعاً. وتؤكد مذكرته على أسبقية الشرعية وتقدمها على مقتضيات التوازن. كما تنكر وترفض إمكانية إسقاط الملوك عن عروشهم بسبب أن هؤلاء لا تمكن إحالتهم أمام القضاء، وبصورة خاصة من قبل أولئك الذين يتربصون بهم وبأراضيهم. وبلغت به الجرأة حداً حمله على الزعم بأنه لا يجوز لروسيا أن تحدد مبتغاها من الساكس، بل على الملك الشرعي لهذه المقاطعة أن يوضح عما يمكنه التنازل عنه. وإذا كان تاليران قد لخص بحزم باطل المناقشات الحادة التي حصلت في الشهرين الأخيرين فإن مقصده العميق كان شيئاً آخر. ففرنسا كانت تستفيد من تاليران «الطيِّع» أكثر من استفادتها من الدبلوماسي الذي يحرر المذكرات. وهذا الحادث العرضي يثبت قبل كل شيء أن فرنسا عادت لتحتل مكانها ضمن الجوقة الأوروبية. وأصاب الجنون برلين عندئذ. وأراد هاردنبرغ أن يفضح إزدواجية مترنيخ

فأعلم القيصر ببعض رسائل الوزير النمساوي حول المسألة البولونية مرتكباً سابقة خطرة ضد الأعراف الدبلوماسية. وتناسى بأن التكتيكات التمييعية لمترنيخ عادت على بروسيا بالنفع. إذ أن كل خطوة خطاها مترنيخ كانت وراء كل تقدم أحرزته بروسيا، وعندما فضح هاردنبرغ اتفاقها برره بانه يعمل على تأجيل المواجهة مع القيصر إلى وقت أكثر ملاءمة. وعندما أطلع مترنيخ القيصر على مجمل الرسائل وليس على جزء منها، افتضح أمر هاردنبرغ لأنه لا يستطيع القيام بمثل هذا العمل من جهته. وكان من نتائج تبادل الوخزات نفع أكيد لأنه أثبت للقيصر كم هي مخاوف الدول الأخرى من مشروعاته البولونية.

وعقب تشدده خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني أصابت الروسي حالة من حالات النزق المعهودة فيه. لقد انتقل من حالة المحارب إلى حالة الصوفي، وبدت بشائر ذلك من تورعه الديني الذي سوف يتحكم به في السنوات العشر التالية. وعندما زاره امبراطور النمسا من أجل إزالة سوء التفاهم دلل القيصر على حسن نيته بقوله أنه على استعداد لرد مقاطعة تارنوبول إليه مع سكانها البالغين ٤٠٠ ألف نسمة. وحتى لو أُتيح لروسيا أن تسترد القسم الأكبر من بولونيا فقد بدا الآن أنها تريدها بالمفاوضات الأمر الذي يدل على حاجتها إلى موافقة الدول الأخرى.

وبعد أن وقعت بروسيا في المأزق اقترحت تنصيب ملك الساكس في رينانيا أي في الأراضي التي كانت معدة لها. ولم يكن مترنيخ ولا كاستلري موافقين على ذلك: الأول خوفاً من أن يصبح ملك الساكس تابعاً لبروسيا، بعد أن كان حليفاً للنمسا. والثاني أمانة منه لروح خطة بيت القاضية بأن تحمي دولة من الدرجة الأولى رينانيا وأن تدعم هولندا. وخلال هذا الوقت تدهور وضع بروسيا بينما كان كاستلري ومترنيخ يدخلان بهدوء فرنسا في المجالس التي كان فيها للحلفاء وجود وبما أن النزاع النمساوي البروسي قد أثير بسبب مسألة تقنية هي تعيين الأراضي التي تتيح لبروسيا أن تستعيد مساحتها لما قبل سنة ١٨٠٥. واقترح كاستلري إنشاء لجنة إحصائية تحص سكان المناطق التي وقع عليها الخلاف. وقبل في هذه اللجنة مندوب فرنسي بناء على إلحاح النمسا وبروسيا، تدليلاً على أن التحالف ضد فرنسا قد أخذ يتفكك.

ولم يبق أمام تاليران إلا خطوة كي يشترك اشتراكاً كاملاً في مفاوضات المؤتمر. وعلى الرغم من رغبة كاستلري في تفادي مثل هذا التدبير الخطير، فقد اضطر إلى الموافقة عليه بتاريخ ٢٧ كانون الأول. وفي ٣١ كانون الأول، وبالإتفاق مع مترنيخ، اقترح اشتراك الفرنسي في اجتماعات الأربعة الكبار. وبهذه الضربة تم عزل بروسيا. وإعادة الإعتبار إلى تاليران تعني أن الأهداف التي رسمها الحلف قد تحققت قبل أن تتمكن بروسيا من قطف ثمار ما بذلته في الحرب. حتى القيصر، لم ينصح برلين بحسب ما أورد كاستلري، أن تقاوم، الآن أي بعد أن نال هو مبتغاه في بولونيا. «وهكذا عزلت بروسيا في مواقعها الأخيرة فهددت عندئذ بإعلان الحرب».

هذه الإنتفاضة إن دلت على شيء فعلى عجز برلين. ورد كاستلري بقسوة «إن مثل هذا التدخل، قد يكون له أثر على دولة تخاف على وجودها، ولكن الأمر يختلف

بالنسبة إلى كل الدول التي تحافظ على كرامتها؛ وأضيف أنه إذا كان هذا هو المناخ المسيطر، فإننا لا نتحادث في جو من الحرية وإذاً فمن الأفضل حل المؤتمر». وفي نفس اليوم اقترح الوزير الإنكليزي حلفاً دفاعياً، بين فرنسا والنمسا وبريطانيا. ومن النافل القول بأنه طلب إلى تاليران، أن يتعهد بعدم المساس بالبلدان المنخفضة، وأن يؤكد موافقته على بنود معاهدة باريس. أما أهم مأثرة لرجل الدولة الفرنسي فهي إعلانه عن اعتدال فرنسا، ورفضها المساومة على الإشتراك في الحلف، لقاء مكسب أرضي، مكسب من شأنه تجميع بقية الدول الأخرى ضد فرنسا. وفي النهاية، لقد كسب، ما هو أهم، انتهاء عزلة بلاده، والإعتراف بها كفريق مثل باقي الفرقاء.

وهكذا حل كاستلري الحلف، الذي كلفه جهوداً كثيرة، باسم التوازن الذي أوجد الحلف للمحافظة على دوامه، وذلك بعد سنة تقريباً من مشروعه الأوروبي، وخلافاً لتعليماته. والتدبير شجاع وجريء. فالمفهوم الدفاعي للعلاقات الدولية يوشك أن يؤدي إلى التحجر وإلى قيام سياسة خارجية لا لدرء الخطر الحاضر، بل الخطر الأقصى، وذلك ربما بعد فوات الأوان. ودلل كاستلري وهو يقترح عقد اتفاق مع عدو الأمس، بأنه واع بأن أية سياسة مهما تكللت بالنجاح، ليست غاية في ذاتها. وتدل روح العزيمة التي أظهرها، في اللحظة الحاسمة، على وعيه التام لمسؤولية رجل الدولة، وخلاصتها أن اللحظة الملائمة لاتخاذ تدبير سياسي، تبعاً لبطء المواصلات، يومئذ، على الأقل، لا يمكن أن تفوت بانتظار تعليمات قد تصل وقد لا تصل. ويدل ذهابه بعيداً، أيضاً، وإيمانه بحريته في مخالفة هذه التعليمات، على أهميته، على المسرح السياسي الإنكليزي، وعلى اقتناعه بصوابية مسلكه ما دامت الوزارة البريطانية توافق على جوهر سياسته وأن ليس عليه بعد ذلك أن يقدم لها الحساب عن أقل مبادهاته.

ويدل الحلف المعقود في ٣ كانون الثاني (١٨١٥) على نجاح إحدى هذه الحملات الدبلوماسية التي برع فيها مترنيخ. ومرة أخرى ها هو يعزل أخصامه باسم الصالح العام العالمي، لا باسم الصالح العام للدولة. ولو أنه وقع تحالفاً مع فرنسا، في شهر تشرين الأول، ضد بروسيا لكان أثار الإحتجاجات المذعورة في أوروبا. أما في كانون الثاني، فقد رُحِّبَ بنفس الإتفاق على أساس أنه منقذ للتوازن الأوروبي. والعمل ضد بروسيا، في شهر تشرين الأول، لو وقع لاعتبر كمظهر من مظاهر الأنانية القصيرة النظر: أما في كانون الثاني فاعتبر كتدبير لحماية الشرعية ضد التحكم والقوة. وهكذا

عمل مترنيخ، كما فعل في ربيع سنة ١٨١٣، على خلق المناخ السيكولوجي الملائم، بلجوئه إلى التكتيكات المماطلية، وباستخدامه ضجر الخصم الذي يريد التعجيل باتخاذ قرار، وذلك من أجل الإيقاع بهذا الخصم نهائياً. ولما كانت بروسيا بحاجة إلى موافقة فيينا على استلحاق الساكس. فقد اقترح هردنبرغ المساهمة في التدابير المتخذة ضد القيصر. وهكذا، وبناء على مبادهة برلين بالذات، أصبحت مشكلة الساكس أوروبية بعد أن كانت ألمانية، قبل فصلها بلباقة عن مسألة بولونيا. وعندما أدرك هاردنبرغ ما حصل، كان الأوان قد فات. وبما أن القيصر أصبح نزّاعاً إلى إثبات كرمه، فقد قدم مختاراً، في بولونيا، ما لم تستطع تهديدات كاستلري الحصول عليه. وعلى هذا الأخير، وليس على مترنيخ، وقعت مسؤولية المفاوضات النهائية حول الساكس. وهو الذي اقترح أيضاً قيام حلف ٣ كانون الثاني، وليس الوزير النمساوي. إن دبلوماسية مترنيخ هي الدبلوماسية التي تعرف أهمية الدقائق، وإن طريقة الوصول إلى الغرض هي بنفس أهمية الوصول بالذات، بل وأهم أحياناً. في براغ لم تكن المشكلة المطروحة مسألة الحرب بل مسألة السبب الذي يجب الوصول إليه من أجل إعلان الحرب. وفي فيينا كان الأمر المهم ليس المحافظة على التوازن بقدر ما كان كيفية تحقيق ذلك. فإنقاذ مقاطعة الساكس بضربة من قبضة مترنيخ على الطاولة، يخلق مشكلة جديدة، لا تنتهي. أما إنقاذها باسم أوروبا فجرح طفيف قابل للإلتئام.

VII

إذا كانت الأزمة التي أصابت مؤتمر فيينا تستمد جذورها من الحلف الدفاعي، فإن هذا الأخير يمدها أيضاً بالعلاج. من المعلوم ان اللجوء إلى القوة هو آخر الدواء في كل مفاوضات. وكل فن الدبلوماسية ينحصر في جعل هذا التهديد مخيفاً، دون أن تحدد ضخامته، ودون أن يوضع موضع التنفيذ إلا في الشوط الأخير. فإذا تكلمت القوة توقفت المفاوضات. وإذا لم تأت المفاوضات بنتائج، فإن التهديد بالقوة لا يعود بالمفاوضات إلى نقطتها الأولى. إن التهديد بالقوة يعري من يهدد به من نفوذه لأنه يشهد على نفسه بالضعف والعجز. وعندما سرَّعت بروسيا الأمور وجدت نفسها تواجه ثلاث دول لا شك في عزمها وتصميمها حتى ولو كانت المعاهدة التي تربط في ما بينها سريّة. أما القيصر فهو الحليف القليل الحماس. وهكذا تأكدت عزلة بروسيا عملاً

بالإتفاقات الجزئية التي تحققت حتى الآن. والدول الأخرى، بعد أن تحققت مطالبها لن تسارع إلى الدفاع عنها إذا حوّم في الأفق حلّ مشرق.

وهذا الخيار سيعمل مترنيخ على إيجاده. فهو في مذكرته المؤرخة في (١٠) كانون الأول اقترح إعادة بروسيا إلى ما كانت عليه سنة ١٨٠٥. وذلك بإعطائها بعض الأراضي الرينانية وقسمًا من الساكس. وعندما تأكد كاستلري أن برلين لن تنفذ تهديدها بالحرب انضم إلى الخطة النمساوية. وفي ٣ كانون الثاني، أعلن مترنيخ وكاستلري أنهما لن يفاوضا بدون تاليران فاضطر هاردنبرغ لإنقاذ ماء وجهه بالقول بوجوب استقبال الفرنسي وقبوله. وفي اليوم التالي كان الوزير البريطاني يعلن بأن حالة التأهب قد زالت. وهكذا أصبحت مسألة الساكس من اختصاص الدول الخمس الكبرى، وحلها قد وضع بصورة رئيسية خلال المفاوضات شبه الرسمية، التي كان فيها كاستلري وسيطاً بين تاليران من جهة وبين القيصر وهاردنبرغ من جهة ثانية.

هنا ظهرت في أجلى محاسنها، مميزات ممثل لندن. ومرة أخرى تحدد إطار المفاوضات بوضوح. لم تكن أية دولة، كما هو معلوم، وروسيا في الطليعة، مستعدة للقيام بالحرب. وبقيت هناك مسألة أساسية تقنية: تقريب وجهات النظر المتباعدة، بفضل الصبر، والمجاهدة والإرادة الخيرة. وبهذا كتب جنتز Gentz: إن كاستلري يتفرغ ليل نهار من أجل إنهاء الصراع القائم، باذلاً أقصى جهده. ويوجد لهذا سبب وجيه. إن الدورة النيابية المقبلة تقترب، وطلب ليفربول رئيس الوزارة البريطانية إلى كاستلري، كما فعل في السنة السابقة، أن يعود خوفاً من مواجهة مجلس عموم رافض. ورفض هذا الأخير، موضحاً أنه سيعود إلى لندن، عندما يتمكن، «ولكن كان بإمكانكم أن تتوقعوا رؤيتي هارباً من لايبزيغ، السنة الماضية (لو أني وجدت فيها) أكثر من رؤيتي منسحباً من هنا الآن قبل أن. . . تقفل المناقشة. واعتقد أنكم ترتكبون ظلامة ضد محازبيكم، وأنكم تشرفونني كثيراً، عندما تتصورون أن وجودي هو بمثل هذا اللزوم».

وأثناء سعيه المجدّ من أجل تسوية نهائية، اصطدم كاستلري بمحاولة جديدة تبذلها بروسيا التي كانت تريد إعادة ملك الساكس إلى الشاطىء الأيسر لنهر الرين، وكما اصطدم بالنمسا التي كانت تريد أن تحتفظ للساكس بقلعة تورغو على نهر الإلب. وبمساعدة القيصر، استطاع بعد جهد، إقناع بروسيا بأن التوازن الأوروبي،

يلزمها أن تحمل عبء الدفاع عن رينانيا. أما النمسا، فقد أبلغت بأن الحلف الدفاعي غرضه الوحيد استباق أي إخلال بهذا التوازن، وأنه لا ينطبق على المشاكل الداخلية في ألمانيا. وجعل خطر الحرب القيصر أكثر ليناً. وعندما ألمح إليه كاستلري أن يقوم ببعض التنازلات حول بولونيا حتى يصبح الإتفاق حول الساكس أكثر قبولاً من بروسيا، وافق الكسندر على إعادة ثورن إلى هذه الأخيرة. وسرعان ما استغل مترنيخ الفرصة كي يحاول جر القيصر إلى مزيد من التنازلات أيضاً، وألقى بالمسؤولية على عاتق هذا الأخير فيما إذا لم ترضَ بروسيا[1] بحدودها الجديدة. وعرض مترنيخ التخلي عن ترنوبول إلى روسيا، مقابل الترضيات الجديدة الممنوحة إلى بروسيا. وبالرغم من رفض الكسندر، ظلت المسألة السكسونية وسيلة تحد من المطامح الروسية في بولونيا. وما لم يمكن الحصول عليه بإسم التوازن العام تم تحقيقه عن طريق التنازلات التي تسمح بالاتفاقات المحلية. وعقد الإتفاق النهائي في ١١ شباط. وبموجبه احتفظت النمسا، في بولونيا، بغاليسيا وبمقاطعة ترنوبول، أماكراكوفيا فبقيت مدينة مفتوحة. وأخذت بروسيا مقاطعة بوزن ومدينة ثورن التي تتحكم بنهر الفستول الأعلى. وما تبقّى من دوقية فرصوفيا، بملايينها الثلاثة من السكان، تصبح مملكة بولونيا، تحت ملكية القيصر. وفي ألمانيا، ضمت بروسيا إليها خمسي الساكس، وبومرانيا السويدية، وقسماً لا بأس به من الشاطىء الأيسر لنهر الرين مع دوقية وستفاليا. أما النمسا فقد سبق لها أن أخذت تعويضات في إيطاليا الشمالية، وذلك بإقامة ملكيات موالية في دوقيات بارم وتوسكانة اللتين تؤمنان لها، من جهة ثانية وضع السيطرة في شبه الجزيرة الإيطالية، وهكذا تم التوصل، بعد كل شيء، إلى تحقيق التوازن في أوربا، بفضل القليل من حسن التفهم. ولم تتم العملية وفقاً للدقة الرياضية، خلافاً لما كان يتصور كاستلري، إذا بدت دولة من الدول، لعيون الأجنبي، كعامل من عوامل الأمن، فإنها تعتبر نفسها وكأنها تعبير عن القوى التاريخية، إن التوازن في ذاته لا يهمها بعكس ما هو عليه الحال بالنسبة إلى دولة جزيرية فهي ترى أن الأمر لا يتعدى أن يكون وسيلة لتحقيق تطلعاتها التاريخية في شروط أمن نسبي. وليس من فعل الصدف إذاً ألا تنتهي المسألة البولونية إلى شيء، نظراً لاستنادها إلى اعتبارات نظرية، حول توازن القوى، في حين أن النزاع حول الساكس قد أدى إلى تسوية، بعد أن وضع في كفه الميزان المستقبل التاريخي لألمانيا.

---

(١) Angeberg I.P.676

في ٩ حزيران سنة ١٨١٥ صادقت أوروبا بأجمعها على القرارات النهائية، وذلك في جلسة وحيدة عقدها مؤتمر فيينا.

VIII

كل تنظيم سياسي دولي يمكن أن يقام بشكلين: بعملٍ إرادي، أو بعمل سلبي رفضي عن طريق الإستيلاء أو عن طريق الشرعية. خمس وعشرون سنة من الإضطرابات جرت خلالها، عبثاً محاولات تأسيس التنظيم على القوة، ولكنها لم تؤثر في المعاصرين، بفشلها النهائي، بل في الفوز الذي أصبح تحت متناول اليد، فهل نعجب بعد ذلك، إذا كان رجال الدولة المجتمعون، في هذه الظروف، في فيينا، لا يهتمون بأمر بعث الإنسانية وتجديدها، لأن هذه المحاولة بحسب رأيهم تعود بهم إلى مثل المأساة التي استمرت ربع قرن من الزمن. إن تغيير طبائع الناس بعمل إرادي، والعمل على السمو بالوطنية الفرنسية باسم الوطنية الألمانية، يعنيان، بالنسبة إلى المجتمعين، العمل على إقامة السلام على الثورة والبحث عن الإستقرار في المجهول، والإعتراف بأن الخرافة بعد أن تتحطم لا يمكن بعثها من جديد. إن الأجيال القادمة تريد أن تجعل من مؤتمر فيينا المنبر الذي يتصارع عليه الإصلاح والرجعية، والواقع هو غير ذلك. إن المشكلة هي في خلق بنيات قابلة للتغيير، عند اللزوم، لا بالإكراه الناشىء عن القوة، بل عن طريق التعامل التعاقدي الحر. وبهذا الشأن، إن ما يميز مجتمعاً ثورياً عن مجتمع شرعي، شرط أن لا يكون هذا الأخير، مجتمعاً متساقطاً متهاوياً، ليس هو إمكانية التطور، بل كيفية هذا التطور. والنظام الشرعي، إذا لم يكن متحجراً، يتطور برضى المحكومين، الأمر الذي يقتضي التفاهم على تعريف نظام إجتماعي عادل. والنظام الثوري، أي نظام، بعد أن يقضي على البنيات الإجتماعية المقبولة حتى الآن، مضطراً إلى فرض قراراته بالقوة. والإرهاب الذي تؤول إليه أية ثورة، يهدف إلى فوز هذه الثورة في مسعاها إلى القضاء على الشرعية القديمة. إن أي نظام شرعي يرسم حدوداً لما هو ممكن، وهذا هو العدل. أما النظام الثوري فيدمج العادل بالممكن. ومشكلة النظام الشرعي هي خلق بنيات لا تتعارض مع كل تغيير. أما مشكلة النظام الثوري فهي: إذا أصبح التغيير غاية في ذاته، فلا يعود بنية، إذ في جميع الأحوال لا يمكن أن يكون محرك أي إصلاح حَدْس عابر: وإلا كان هذا الإصلاح وهماً طوباوياً. ومن جهة ثانية، إن بناء أي مجتمع لا يتضمن لا محافظين ولا مجددين هو أمر مستحيل. ومحاولة ذلك تؤدي إما إلى الهستيريا الشمولية (التوتاليتير) أو إلى التحجر. وتكون اللحمة الإجتماعية سليمة بمقدار ما تقبل بالتغيير، وبمقدار ما يمكن أن يقوم حوار بين المجددين والمحافظين.

ورجال الدولة المجتمعون في فيينا، يذكرون الوقت الذي كان الحوار فيه مناجاة من جانب واحد، هي مناجاة الأقوى. فمن الطبيعي إذاً أن يحاولوا حلاً بديلاً قائماً على «الشرعية».

ومهما كان الظن بالمظهر الأخلاقي لهذا الحل، فهو يتجنب ـ بفعل عدم استبعاده لأية دولة من الدول الكبرى من كتلة الدول الأوروبية ـ خلق هوة لا يمكن اجتيازها. إن حسن النية وحده لا يضمن الحل. وطلب اعتماد حسن النية هو عنت للقائلين بالإعتدال. وكذلك التقييم الصحيح للقوى المتصارعة، لأن اعتماده وحده، في الحسابات السياسية يوقع في الغموض. وبدلاً من ذلك، لا بد من قيام بنيات تتعادل فيها القوى تعادلاً لا يجعل الإعتدال الحر بمثابة تخل، وتأخذ في الإعتبار المطالب التاريخية للعناصر التي تتألف منها هذه البنيات. ويتم الإجماع حول هذه البنيات. وفي إطار هذا التنظيم السياسي الدولي الجديد، لا تغبن أية دولة، غبناً يحملها على هدم كل شيء، بدلاً من احترام القواعد الموضوعة في فيينا من أجل مداواة الوضع. ولما كان الوضع الجديد غير مرهون لأمر أية دولة ثورية، فإن العفوية القائمة على الإحساس المتعاظم بأن الواقعة لن تقع ـ تطبع بطابعها العلاقات المتبادلة.

ولم تكن موافقة الجميع على اتفاقات فيينا مصادفة سعيدة. فطوال سنوات الحرب، لم ينفك كاستلري ومترنيخ عن التصريح تكراراً بأنهما يهدفان إلى الإستقرار، وليس إلى الإنتقام. وإن المسألة ليست تحطيم العدو، بل إجباره على الإلتزام بالحد من قوته. وإذا قورنت اتفاقات فيينا بخطة بيت Pitt، وإذا قورنت روح هذه الإتفاقات بالتعليمات إلى شوارزنبرغ، يبدو عندئذ في السياسة وفي كل نشاط بشري، أن الحظ ما هو إلا بقية العزم والإرادة. وهذا لا يعني الزعم مع ذلك بأن مفاوضي فيينا قد أظهروا عن بصيرة تجعل أحداث المستقبل تسير وفقاً لتصورهم للعالم. وعندما يتخلى كاسلري عن فكرته القائمة على التوازن الميكانيكي، لصالح الفكرة، الأدق، القائمة على التوازن التاريخي الذي تدعمه الثقة المتبادلة، فإنه مجبر على الإبتعاد أكثر فأكثر، عن الرأي العام في بلده. أما مترنيخ فقد أبحر في سياسة لم يستجمع وسائلها وهو يحاول فرض سيطرة النمسا، على إيطاليا وعلى ألمانيا بآن واحد. وتصلبه المتزايد في الدفاع عن الشرعية يدل على أن تنامي وعيه للمهمة الأوروبية التي أسندها لبلده، لا يقترن بالوسائل المادية اللازمة للتنفيذ. فإذا كانت سياسة القوة الخالصة تعتبر إنتحارية، إذا مارستها امبراطورية واقعة في قلب قارة، فإن الإستسلام إلى شرعية مشبوهة، يحطم المعنويات ويؤدي إلى الجمود. وإذا كانت الأهداف محددة بوضوح، فإن القوة تتراجع

هذا الأخير لا يمكن أن يحل محل الخيال المبدع، إذا كانت التحديات تأتي من وراء الحدود. لقد حان الوقت الذي تصبح فيه بروسيا، وهي تتأكلها الشكوك، وتحرقها المذلة، حاملة رسالة ألمانية. وهي بامتدادها من الفستول حتى الرين، تمثل حلم الوحدة الألمانية، حتى ولو لم تؤمن بقدرية رسالتها، فإن واقع تشتت ممتلكاتها عبر أوروبا الوسطى، يلزمها بأن تكون عامل سياسة ألمانية، إذا أرادت التوثق من أمنها. وكون بروسيا واقعة على مفترق طرق مواصلات كبرى، أرضية ونهرية، يجعلها مرشحة للسيطرة، اقتصادياً على ألمانيا قبل توحيدها مادياً. ولذا فهي لن تنسى الإهانة التي لحقت بها من جراء فشلها في مطالبتها بالساكس، ولذا فقد أخذت تستعد لتصفية حساباتها استعداداً يجعلها تنتصر نهائياً على النمسا.

ولكن هذا التنبؤ سابق لأوانه بمدة خمسين سنة، وقد يحدث، في قرن القوميات، أن لا تستطيع النمسا تحديد سياسة وفرضها بشكل لا يقبل الجدل. قد تكون المأساة مكتوبة في قدر أمة كما قد تكون في قدر أي فرد، وقد تنشأ المأساة من جراء الشعور الواعي، بأن العالم الذي يمتد أمام عينيك، قد صار غريباً عنك. في هذه الأثناء أصبحت النمسا دون كيشوت القرن التاسع عشر. وسياسة مترنيخ، قد يكون من الأفضل تقييمها على أساس مدة الحياة التي اكتسبتها، قبل حلول أجلها المحتوم، لا على أساس انكسارها النهائي. ومع ذلك، عندما انتهى مؤتمر فيينا، بدت الفاجعة وكأنها قد تسامت. إذ لأول مرة، منذ خمس وعشرين سنة، استطاع رجال الدولة، بدلاً من الإعداد للحرب، أن ينصرفوا بكليتهم إلى مشاكل السلم. وبقي أمامهم أن يتعلموا أن هذه المشاكل وإن بدت أقل إرهاقاً فإنها قد تكون أيضاً أكثر تعقيداً من مشاكل أوقات الحرب. على الأقل تقام بنيات، يكون لها حظ في البقاء.

وقبل أن يأخذ المؤتمرون على عاتقهم هذه المهمة كانوا يعرفون، أنه مهما كانت آراؤهم ومصالحهم مختلفة، فإنهم ينتمون إلى فئة واحدة. ولا شيء يدل بصورة أفضل على شرعية النظام الجديد الذي تم الإتفاق عليه أكثر من ردة الفعل الإجماعية عندما انتشر في سماء فيينا خبر جديد لا يصدق.

في ٧ آذار وصلت برقية تفيد أن نابليون قد ترك جزيرة البا.

١٠

الحلف المقدّس والأمن

I

كتب مترنيخ فيما بعد: «في ليل ٦ ـ ٧ آذار، عقد اجتماع. . . حضره الوزراء المفوضون للدول الخمس الكبرى. ولما كنا لم نفترق قبل الساعة الثالثة صباحاً، فقد طلبت إلى خادمي عدم إزعاجي أثناء راحتي. . . وبالرغم من هذا الأمر فقد حمل إلي الرجل، حوالي الساعة السادسة صباحاً برقية كتب عليها «مستعجلة» وعلى الغلاف وردت هذه العبارة: «من قبل القنصلية الامبراطورية والملكية في جنوى». . . ودون أن أفض الغلاف وضعت البرقية على طاولة ليلية. . . ولكنني بعد أن عُكر صفوي، لم أعد أستطيع النوم من جديد. وحوالي الساعة السابعة والنصف قررت أن أفتح الغلاف. ولم يكن يتضمن إلا الأسطر الستة التالية: «إن المفوض الإنكليزي كامبل وصل إلى المرفأ سائلاً هل شوهد نابليون في جنوى، نظراً لأنه اختفى من جزيرة ألبا. ولما كان الجواب نفياً، فقد ابتعدت دارعته إلى عرض البحر» .

وهكذا، بهذه الكيفية التي تشهد على الإقتناع بأن النظام لم يعد مهدداً بأزمة رئيسية، عرفت أوروبا كم هي هزيلة هذه الشرعية التي اتخذتها لذاتها. ان يستطيع رجل أعزل، مجهول المقام حتى الآن، أن يزرع الرعب من أول القارة إلى آخرها، يدل على أن الثورة يمكن أن تعرَّف بأنها إرادة القوة. والخوف السائد يدل على أنه إذا أمكن لمعاهدة أن تحدد الحدود، أو أن تنصب ملكاً على عرشه، فإن الثقة لا تعود إلا بمرور الزمن وحده. لقـد لُسمِعَ الساسة المجتمعون في فيينا يصدرون أحكاماً حول تحركات نابليون، كما لو لم يكن أمام هذا إلا عائق الإختيار، وكما لو كان رمز الثورة يستطيع ساعة يشاء نشر الحرائق في زوايا أوروبا الأربع. «إنه سينزل في مكان ما، على الشاطىء الإيطالي، ومن هناك يندفع نحو سويسرا» تنبأ تاليران الذي دلل على أنه حتى الصلف لا

يستطيع أن ينظر براحة إلى تهاوي العالم الذي يحب أو يتصور. فأجابه مترنيخ وهو العالم أكثر من غيره بمسار الثورات، إن لم يكن بأسبابها: «كلا أنه سيذهب تواً إلى باريس» إن باريس بالفعل هي مفتاح كل تسوية أوروبية. إذ فيها، وفيها وحدها، يستطيع نابليون أن ينادي بالشرعية الخاصة به، شرعية الزعيم الساحر. وفيما كانت فيينا تماحك وتخطب، كان الآخر (نابليون) يتسلق وادي نهر الرون. وفي ٢٠ آذار، دخل إلى العاصمة الفرنسية.

وقد أعطاه الخوف العظيم الذي كان يخنق أوروبا، الفرصة لكي يثبت أن هذا الخوف هو الذي أعطاها الوحدة. فطالما أن ذكريات انتصارات نابليون تغذي الوهم القائل بأن هذا الأخير لا يقهر، فبالإمكان عقد سلام معه. أما الآن، فالتنظيم الدولي المتنافر بسبب تكوين البنيات الداخلية لأعضائه، لا يمكن أن يكون مقبولاً. في ١٣ آذار، وبعد ستة أيام فقط، من علم الدول الثماني: النمسا، إنكلترا، روسيا، بروسيا، السويد، إسبانيا، البرتغال وفرنسا، بفرار نابليون، نشرت هذه الدول بياناً تعد فيه ملك فرنسا بكل مساعدة لازمة لإقرار الأمن والنظام العام. وبذات الوقت أعلن أن نابليون، بصفته مثيراً للشغب، قد وضع نفسه خارج القانون. وبعد أن كانت الجيوش على وشك التسريح فقد أمرت بالتحرك. وهكذا قبل أن تصدق اتفاقات فيينا، وجدت أوروبا نفسها هذه المرة، على عتبة حرب تعلن ضد فرد لا ضد أمة، وهذا أمر تفردت به الأزمنة الحديثة.

عبثاً حاول نابليون أن يقبل بصلح باريس، وعبثاً، حاول أن يرسل إلى القيصر نسخة عن المعاهدة السرية المؤرخة في ٣ كانون الثاني (١٨١٥) المنسية في قصور التويلري، عند فرار لويس الثامن عشر. وكذلك رفض مترنيخ كل محاولة لمفاتحته. لم يعد نابليون عاهلاً عرف كيف يسمو بثورة. إنه رئيس عصابة ثورية. وإظهار نواياه السلمية، ولو كان مخلصاً، لا يفيد، لأنه ليس لديه الوسائل التي تدعم سياسته. وعلى الرغم مما أصابه من نكسات، كان نابليون سنة ١٨١٤ يذكر بأمجاد أوسترليتز وينّا. أما نابليون سنة ١٨١٥، فكان يرى تحت قسمات المكسور سنة ١٨١٤، واندحاره في السنة الأخيرة ينزع عنه القدرة على المطالبة بأن يكون من أقوياء هذا العالم. إن الجو السائد لدى عودة الهارب ليس جو نصر، بل جو احتجاج، يعبر عنه، في مثل هذه الحال تحالف الغاضبين الثوري. نابليون، الرجل الحازم، أصبح رمزاً، ومبدأ باسمه يُحارَبُ مبدأ آخر بغيض، هو مبدأ الشرعية. كان عليه أن يثبت، قبل زواله النهائي عن المسرح، أن

الرجال إذا استطاعوا السيطرة على الأفكار، فإن هذه الأفكار تبقى وتظل حتى بعد موتهم بزمن طويل. إن الثورة تطلب ما يستحق لها، ونابليون لا يستطيع أن يركز شرعيته الوطنية إلا إذا استدعى اليعقوبيين إلى الحكم وإلا إذا حرر الدستور الذي اعتمده آل بوربون. ولكن إذا استطاع مترنيخ في السابق أن يأمل بإمكانية جر نابليون المنتصر إلى الإعتراف بحدود للقوة، فإن نابليون الذي يؤسس سلطته الوطنية على التيار الثوري، لا يمكن أن يكون عاملاً مقبولاً في التوازن الأوروبي. في أيار اتفقت الدول المتحالفة على اعتبار نفسها «أنها بحالة حرب مفتوحة مع سيد فرنسا الحالي، بعد أن دلت التجارب على أنه لا يمكن تصديق نواياه الصادقة. إن هذه الدول هي في حالة حرب كي تؤمن لنفسها الإستقلال، ولكي تستعيد هدوءاً مستمراً لأن فرنسا، في ظل نظامها القائم، لا يمكنها إطلاقاً أن تضمن الأمن».

إن توازن أوروبا لا يستقيم مع بقاء نابليون واستمراره، والحلفاء متفقون على ذلك، ولكنهم يختلفون عندما يتعلق الأمر بالعلاج. والإندلاع الحربي الجديد آثار من جديد الخلافات التي ذللت في لانغر، وتروي وفيينا. وعملت عودة نابليون على تقوية حجج أولئك الذين استبعدت اقتراحاتهم، في السنة الماضية، والذين أخذوا ينادون بوجوب الإستماع إليهم. وهكذا أعاد القيصر إلى الأذهان ما سبق له أن أعلنه من معارضة عودة آل بوربون إلى الحكم، واشتكى البروسيون من أن السلم التأديبي الذي نادوا به، لم يفرض، وأبدى أعضاء حكومة ليفربول مرارتهم، بشأن معاهدة فونتين بلو. وانطلق دعاة الإنتقام على هواهم، بعد كبحهم بمشقة منذ عدة أشهر. وبدا أنه إذا لم تستطع الثورة أن تستولي على أوروبا، فإنها قادرة على جرها إلى عاصفة توشك أن تعمل على تفجير كل الكوابح.

وكان على كاسلتري أن يتحمل ثقل الجهد الأكبر. فالجيش النمساوي موجود، في هذه الأثناء، في إيطاليا، والجيش الروسي في قلب بولونيا. أما العناصر الجاهزة آنياً فهي العناصر الانكليزية والبروسية التي تجمعت على عجل في البلدان المنخفضة. فضلاً عن ذلك، لا يوجد بين الحلفاء من يستطيع القيام بأعباء الحرب المالية. ولكن إذا كان على كاسلتري منذ سنة، أن يعمل على حفز الهمم المتخاذلة، فإنه هذه المرة مدعو تقريباً إلى كبح جماح الحماس، لأنهم جميعاً يريدون الحرب، مع العلم بأن المنتصرين لن يتحملوا من جديد نفقاتها.

في ٢٥ آذار، جاء ولنغتون للإجتماع بكاسلتري، وحدد عقد المساعدات

المذكور في حلف شومون وتضامنت جميع دول ألمانيا. وبهذا المعنى كتب ولنغتون إلى كاستلري: «إذا أردنا أن نقوم بهذه المهمة، فيجب أن لا نترك شيئاً للصدف. . . لننظر إلى أبعد الحدود الممكنة. . . ولنغرق فرنسا كلها بالجيوش».

إلا أن إغراق بلد ما بالجيوش شيء، والقول بإسم ماذا يذهب الجندي إلى الحرب، شيء آخر. إن انكلترا، عنوة عن باقي الدول، ربما كانت الأكثر رغبة في إعادة آل بوربون إلى العرش مرة ثانية، ولكن بنياتها السياسية لا تسمح لها بأن تدخل الحرب بإسم هذا السبب. إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى هو مبدأ أساسي جداً، في السياسة الإنكليزية، إلى درجة يصعب معها خرقه، حتى ولو كان الخرق لصالح البوربون. وهذا ما عبر عنه كاستلري عندما كتب إلى كلان كارتي يقول: «إن لويس الثامن عشر لم يكن يأمل أن يرانا مهتمين بعودته إلى العرش، إلى هذا الحد، وكل جهودنا الحربية ستكون بهذا الإتجاه، هذا أمر مفروغ منه، ولكننا لا نستطيع أن نجعل من هذا الغرض الشرط الذي لا شرط غيره. إن الدول الأجنبية متفقة بموجب عقد، على أن ملكية بونابرت تتنافى مع أمنها، ولكن مسألة خلافته الصريحة هي أمر آخر. ويعود إلى البرلمان أن يحدد هذا النوع من المعاني الدقيقة». وفي رسالة أخرى موجهة إلى السيرشارلس ستيوارت، ممثله لدى البوربوني المنفي، أضاف ما يلي: «إن جون بيل يحارب أفضل كلما أطلقت يداه و. . . إننا، بقليل من اللباقة، نستطيع ربط قضية البوربون بالغرض المعترف به لهذه الحرب، ولكننا لا نستطيع أبداً جعل هذه القضية موقفاً مبدئياً».

وطيلة شهرين، نيسان وأيار، وبذات الوقت الذي كان القيصر يتأجج غضباً من فرنسا مفضلاً، حسب قوله، جمهورية إذا اقتضى الأمر، على عودة الملكية إليها، كان كاستلري يعاني من ضغوطات برلمان يكرهه على اتخاذ موقف محايد جداً فيما يتعلق بالنظام السياسي الفرنسي. وفي حين كان آل بوربون يطلبون المساعدة، وفي حين كانت دول القارة تستجدي العون المالي، كان على الوزير الإنكليزي أن يعد تبريراً للحرب يتناسب مع أدبيات دولة جزيرية. ومع أن الصعوبات كانت كبيرة، فقد رفض أن يبرر سياسته بالإستعانة بالحماس الشعبي الذي كان يريد «تأديب» فرنسا. وقد صرح أمام البرلمانيين بأن آل بوربون قد أعطوا لفرنسا تماسكاً إجتماعياً، وأعادوها إلى حظيرة العائلة الأوروبية، وأن نابليون إذا عاد، فما ذاك إلا لأن الجيش الفرنسي غير موافق على مضمون عقد السلم. وإذا عادت الحرب تنحصر بعراك تقوده أوروبا

المتحدة بوجه الخطر المتمثل بنابليون. والغاية من الحرب هي العودة بفرنسا إلى المجموعة الأوروبية، وليس الإقتصاص منها. وفي ٢٦ أيار، وافق البرلمان على وجهة نظر كاستلري نهائياً، واستطاع هذا أن يكتب إلى نسلرود «كان لا بد من اللباقة لكي تُحمل إنكلترا على الموافقة، بطيبة قلبها، على الدخول في حرب جديدة. . . كن على يقين أن المشروع قد سار سيراً حسناً، وإننا لن نتخلى لا عن حلفائنا ولا عن القضية السوية».

ولم تكذبه الأحداث اللاحقة. ففي ١٨ حزيران كانت واترلو. وفي ٢٢ منه تنازل نابليون، مرة أخرى لصالح ابنه. وبذات الوقت، أمكن كاستلري أن يتخلص من متاعب حلف جديد. وفيما كان القيصر هاجماً على باريس، تحرسه كتيبة صغيرة من القوزاق، آملاً بتجديد انتصاره في العام السابق، كان ولنغتون يعيد تنظيم تنصيب لويس الثامن عشر، ملكاً شرعياً على فرنسا، وذلك عن طريق استدعائه من قبل مجلس يعقوبي. وكما كان الحال في نيسان سنة ١٨١٤ عندما واجه تاليران الكسندر بالأمر الواقع باسم شهامة القيصر، قام ولنغتون وكاستلري بنفس الشيء إنما باسم الإعتدال. ومر كل شيء كما لو أن كل مشاريع الروسي كانت محكومة بأن تظل مجرد رغبات.

وعادت فرنسا من جديد بلداً «مقبولاً». ولكن في حين كان الأربعة الكبار منهمكين في تحرير معاهدة جديدة للسلام، لم تعد أحلام العام الماضي إلا أنقاضاً. وبدا، بعد ذلك، أنه لكي يتم الخلاص من أية ثورة، لا يكفي وصف الدواء، وإن مجرد تغيير بسيط في بنيات فرنسا، لا يكفي لاستعادتها مكانها في مجموعة الأمم. في سنة ١٨١٤، كانت الغاية من إعلان الحرب، هي العودة بفرنسا هذه إلى «حدودها القديمة»، أما قلب نابليون فلم يكن إلا أمراً ملحقاً للغاية. وكانت عودة آل بوربون إلى العرش تعتبر حدثاً أساسياً من أجل تغيير الأوضاع. وفي سنة ١٨١٥، كانت الغاية من الحرب قلب نابليون؛ وتشاء المفارقات أن تنشأ عن هذا النصر اختلافات جديدة. لقد نسيت العبارات الجميلة، التي كانت مسموعة في السنة الماضية، حول مجموعة يتوجب على أعضائها أن يعتدلوا في رغباتهم، تبعاً لشرعيتها. ها هي أوروبا تنظم نفسها على أساس الخوف من عدو. وخلال عملية التنظيم، اعتبر كل ارتجال زائلاً. واجتمع الأربعة الكبار يحدوهم وعيهم للإنتصار الذي حققوه، لكي يفرضوا شروطهم على

أمام الذكاء، إلا أن فرنسا. وبدا من غير المحتمل، مع ذلك، أن يقود حسهم بالإبعاد، من جديد، قراراتهم.

رجل واحد، في باريس، تصرف كأوروبي أصيل، خلال الأشهر الثلاثة التي تلت. ومن الصعب تفسير السبب الذي حدا بكاستلري كي يناهض بروسيا التي أصرت بكل الوسائل على تجزئة فرنسا، وانسجم مترنيخ مع الجوقة عندما طالب بهدم التحصينات الخارجية الفرنسيةبصورة نهائية، ولم يعرف لماذا رفض كاستلري مماشاة الوزارة والبرلمان البريطانيين اللذين كانا يريدان سلمًا قصاصياً. والواقع هو أنه إن جنبت فرنسا من القصاص وإذا كان التوازن الأوروبي محفوظاً، فذاك بفضل ممثل الدولة الأقل تعرضاً، من جراء جزيريتها، لغزو مفاجىء. ولم يبد كاستلري، في أية لحظة من حياته، أفضل منه خلال هذه الأسابيع، حيث عارض بكل قواه محاولات تفرقة أوروبا. وعلى الرغم من إساءة فهمه من قبل مواطنيه، وعلى الرغم من زوال الحالة النفسية المؤاتية له، والتي كانت سائدة من قبل، زوالاً تسببت فيه مناورات مترنيخ، فقد ظل يتصرف بنفس التحفظ المنهجي. وإذا بدا ثقيلاً عندما يريد الإقناع فإن غريزته لم تكن لتخونه. هذا هو الرجل الذي كان جيلان من الأوروبيين يرغبون في التشنيع عليه، متهمينه بالقضاء على حرياتهم، ذلك أن التوازن القاري بدا راسخاً في أذهانهم بعد أن طغى الصراع الإجتماعي بشكل كسف وجود أي اعتبار آخر. وقد تناسى الناس يومئذ أنه لولا إنقاذ البنيات السياسية بنجاح على يد كاستلري، لما كان هناك مجال للعمل أمام أولئك الذين نصبوا أنفسهم مصلحي المجتمع.

II

في الوقت الذي كان فيه كاستلري يستعد للتفاوض حول معاهدة السلام، تعرض أنصار الإعتدال لتجربة قاسية. العدو العاجز مأمون الأذى؛ أما العدو المُصالَحُ فأذاه محتمل. والإستلحاق الأرضي يمثل الأمن المرتبط بالتملك المادي. ولكن قبول خصم في مجموعة الأمم، بعد التصميم على الإلتزام بالإعتدال، يعني منحه الثقة. وليس بالعجيب أن يحظى دعاة «الأمن المطلق» بدعم الجماهير لأنهم يدعون لقيم موجودة وقائمة. أما رجال السياسةفيتصرفون مستقبلياً (ولذا قلّما يحظون بتأييد الجماهير).

ومهما كانت «معقولة» بهذا الشأن، الحجج المقدمة لصالح الأمن المطلق، فإنها تبرز عاجلاً أم آجلاً وضعاً ثورياً، في إطار المجموعة الدولية. هذه الحجج، بإصرارها على عزو الحرب إلى سبب وحيد، تخلق اختلالاً في التوازن مادياً وسيكولوجياً بآن واحد. فكلما ارتدى السلم ثوب القصاص، كلما ازدادت الحاجة إلى تنظيم جهاز أمني جماعي، يبرره التهديد المحتمل المتمثل بعدو الأمس. ولكن الإنسياق بهذا السبيل يعني الإعتراف بالتصلب، وبأن القوة الكاسحة وحدها تضمن السلام. وإذا ضمت المجموعة الدُولية عضواً غير راضٍ بصورة مستمرة فإن الإنسجام يصبح غاية في ذاته. والإتفاق الناجز سابقاً يبقى تحت رحمة الأكثر عنفاً، أي الأكثر استعداداً للتحكم بالسلطة الثورية. وليس الضعف الظاهري لمهزوم الأمس إلاّ وهماً، والجهود المبذولة من أجل ضمان استمرار هذا الضعف قد تستخدم من أجل تحسين وضع المهزوم. وبهذا الشأن، عندما يخرق المنتصرون المبدأ الذي أسبغ الشرعية على معاهدة السلام، فلا يمكن الطلب إلى عدو الأمس أن يوافق بإرادته على بنود هذه المعاهدة، لأنهم بعملهم هذا إنما يخلقون توتراً سيكولوجياً. والدول المحافظة على الوضع القائم، لا تستطيع بعدها التذرع «بالشرعية» للدفاع عن موقفها. القوة وحدها تستطيع مساندة المطالب ضد ضحية سلم قصاصي. وقد يحدث أن تكون الدول الأكثر حاجة إلى الإستقرار هي المتسببة، اللا إرادية، بالسياسة الثورية الخالصة. وليس بالمصادفة، أن يتسبب سلم انتقامي بفساد أخلاقية المنتصر من دون المهزوم، لأن السعي وراء الأمن المطلق يؤدي إلى الثورة الدائمة.

وفي هذا الشهر، تموز، من سنة ١٨١٥، أي في الحين الذي بدأت في محادثات باريس، كان من الصعب جمع أكثر من عدة عقول تعي ذلك. وقد وجد كاستلري نفسه مضطراً إلى تبرير موقفه على الصعيد النظري، وهو أمر قلما حصل له أثناء حياته السياسية، بعد أن جابهته مطالب بروسيا المتشددة جداً، ومطالب النمسا الأخف، ثم ضغوطات حكومته. لقد آذته مشاهد السلب الذي ارتكبته العسكرية الحليفة، وإصرار الألمان على إرسال أكثر ما يمكن من الجيوش إلى فرنسا، حتى يتخففوا من إعاشتهم. ومن جهة ثانية، بدأ إصرار الحكومة البريطانية المتزايد، يزعجه إلى أقصى حد. ولكي يتخلص من قسم من المتاعب المرتبطة بالسياسة التي يريد انتهاجها، فقد أقنع القيصر، وهو يومئذٍ بأشد حالات التصوف، ان يقترح مشروع سلم يرتكز على بنود معاهدة باريس الأولى، مع إضافة بند يتعلق بطلب تعويض معتدل. ثم أرسل هذا

المستند إلى الحكومة البريطانية، مرفوقاً بكتاب يتضمن الإشارة إلى عدم ترك روسيا تستفيد وحدها من الكسب المعنوي، الناتج عن اقتراح سلم متسامح.

إلا أن الوزارة الإنكليزية لم تكن مستعدة للإنحناء أمام القيصر، ولا أمام كاستلري. وفي ١٥ تموز، ادعت حكومة ليفربول أنَّ تساهل الحكومة الفرنسية، الثابت، تجاه «الخونة» يدل على أنه ليس بالإمكان الوثوق بها، وإذن فإن مقتضيات الأمن تقضي باستباق كل إمكانيات الإعتداء من قبل فرنسا، وأضافت أن الحلفاء على حق حين يعملون على تعرية هذا البلد من كل الفتوحات المحققة أيام لويس الرابع عشر. أقلّ ما يمكنهم الإصرار عليه هو تفكيك التحصينات التي تحمي الحدود الشمالية والشرقية، وكذلك دفع غرامة لأن الشهامة التي أظهرها الحلفاء حتى الآن لم تؤد إلا إلى خيبات الأمل. ولهذا يتوجب على بريطانيا، «أن ترعى أمنها بأفضل ما يمكن». وكما جرت العادة خلال الحقب المماثلة، تكون الإعتبارات الستراتيجية هي المستند الأخير، كما لو كان للعامل العسكري، في التدابير الأمنية، قيمة جوهرية، وأن اعتماده كضابط وحيد لا يتطلب التخلي عن كل سياسة جديرة بهذا الإسم. إن شعبية لويس الثامن عشر، بحسب ما أوضح ليفربول، يجب أن لا تؤثر في شيء على مصير التحصينات الفرنسية التي تدخل ضمن اختصاص مفاهيم ولنغتون الإستراتيجية: «مهما كنا راغبين في نجاح حكومة لويس الثامن عشر بعملية التماسُك الشعبي، فلن نعتقد بأننا على حق أن نضحي من أجل هذا الغرض، بكل ما هو يعتبر مهماً بالنسبة إلى أمن أوروبا العام».

ووجد كاستلري نفسه مضطراً عندئذٍ إلى الكشف عن أفكاره حول مسألة الأمن. وفي ١٢ و١٧ آب حرر مذكرتين، حول ما إذا كان يجب قبول فرنسا أو معاقبتها، مصالحتها أو تجزئتها. وتتعلق المذكرة الأولى بالإجتزاءات الأرضية المحتملة. وفيها يقول كاستلري لو فرضنا أن التجزئة تضمن الأمن، فبالإمكان الإقدام عليها على الرغم من النزاعات التي يقتضيها تقاسم الغنائم. ومع ذلك، من المحتمل إذا تم هذا الأمر أن يُحدِثَ ردة فعل تعصبية في فرنسا، ولا شيء يضمن لنا أن تعارض الدول الأخرى، وبخاصة روسيا، اشتعال الإعتداءات من جديد. وبهذا المعنى يقول: «من الأفضل عدم المخاطرة بتماسك التحالف، وأن تؤسس أوروبا أمنها المطلق على ما تجمع الدول على الرغبة فيه». وهذا يعني أن سراب الأمن المطلق، يخرب بالذات ما يريد تحقيقه. وأنه بإصراره على الوجه المادي للإستقرار يهمل الجانب

السيكولوجي، وفيما هو يجند الموارد الضرورية اللازمة لضبط المهزوم، إنه يخرب القرار اللازم لإنجاح المشروع. كتب كاستلري: «من المؤكد أنه إذا استمرت فرنسا في الإسترسال بالتجاوزات، فإن أوروبا . . . قد تصل إلى حد النظر في تجزئتها . . . لنترك الحلفاء يحاولون مرة أخرى إعادة هذه الطمأنينة التي تسعى إليها جميع الدول، مع العلم بأنها، إذا خابت آمالها، ستعود إلى سلاحها، لا بصفتها سيدة الموقف فقط، بل لأنها متوجة بالسلطة المعنوية التي تضمن وحدها تماسك تحالف من هذا النوع . . .»

وإذا كانت مذكرة ١٢ آب، تحاول أن تُعرِّفَ مضمون الأمن، فإن مذكرة ١٧ آب ترفض القول بأن السياسة يجب أن تراعي تقلبات الرأي العام الجامح وغير المستقر وقد أشار كاتب هذه المذكرة الموجهة إلى ليفربول «لا شك أننا إذا تركنا أنفسنا ننساق مع التيار، فإن سياسة الوزارة تنعم بالتأييد الشعبي. فإذا استطعنا أن نكره فرنسا نهائياً على تسليم قلعة أو قلعتين، ذات أهمية تاريخية، فإن جهودنا ستعود علينا باعتبار لن يتوفر لنا من طريق آخر. إن مهمتنا، ليست، مع ذلك، في جمع أكاليل الغَار، بل في إعادة بناء عالم مسالم إن استطعنا. ولا أعتقد أن المسألة تستجيب لكل محاولة . . . . . يقصد بها تعديل المساحة الجغرافية لفرنسا. ولا يبدو لي أنه من الثابت أن فرنسا، في حدودها الحاضرة، لا يمكنها أن تكون عاملاً إيجابياً، وليس خطيراً في الجهاز الأوروبي».

وهكذا توصل كاستلري إلى أن يكون، عن جدارة، رجل دولة بالمعنى الصحيح، وعمل خصم نابليون اللدود ـ الذي لم يكن، منذ خمسة عشر شهراً مضت، يستطيع تصور أوروبا إلا موحدة بالخوف من فرنسا ـ من أجل سلام مرتكز على الوفاق. ولم يكن كاستلري، أقلَّ تميزاً، في تصوره لواجبات رجل الدولة حتى أنه، في الوقت الذي كان فيه يقود الحملة منفرداً، كان يحتقر الديماغوجية احتقاراً قد يُنفر منه الرأي العام.

واستطاع أن يحدد دور بريطانيا في تنظيم البنيات الجديدة على الرغم من ضغط وزارته عليه وهو الوزير المتميز بصلابة شديدة. إن ارتكاز هذا الدور على مبدأ سياسي تفرد به رجل واحد، لم يؤثر في شيء، على عملية مفاوضات السلم بالذات. إن حماس الأمة الإنكليزية، وإدراكها على الأقل، وما يتبع ذلك من نتائج، يمنع النظرية من أن تترجم إلى وقائع. فالسلم المعمول باسم أوروبا، لا يمكن أن يستمر إلا بالوعي لدورٍ أوروبي. ولكن هذا الوعي آخذٌ بالتلاشي، كلما بَعُدَتْ ذكرى الخطر السابق،

والإنكّليز كلما «نوظروا» إلى الجانب الغربي من أوروبا، وشاهدوا انفرس مطمئنة منذ أمد طويل، ينسون أن أمرها يمكن أن يكون بخلاف ذلك.

واستطاع كاستلري أخيراً أن يتغلب على تأرجح الوزارة البريطانية؛ ولكنه اصطدم بمشكلة أخرى، تلك هي تكالب دول القارة. مثاله بروسيا التي أطلقت في فرنسا حوالي / ٢٨٠٠٠٠ مائتين وثمانين ألفاً من جنودها المرتزقة، بحجة الثأر لما عانته بلادهم، فأخذوا يتصرفون كالبرابرة، في حين أنها لم تعتزم حرمان نفسها من الإنتقام لشرفها القومي، ولو للحظة واحدة. وأخذت الدول الصغرى تساندها، لأنها جميعاً تستفيد ولا تخسر، نظراً لأن فتوحاتها الأرضية سوف تُضْمن من جانب الكبار، في مطلق الأحوال. وهذا الأمر أغضب كاستلري الذي أحنقته «عقلية السلب التي ابتلي بها الألمان منذ حوالى قرن». ووصل به الحنق إلى درجة حملته على تهديد البلدان المنخفضة بسحب ضمانة الإنكليز لها إن هي لم تقلع عن المطالب غير المعقولة. ومع ذلك لم يكن من الوارد أن تتسم معاهدة السلم الجديدة بنفس الشهامة التي تحلت بها معاهدة باريس. لقد تقرر هذه المرة أن كلفة الحرب ستقع على فرنسا، كما أن على هذه أن تمول جزئياً بناء جهاز تحصيني في البلدان المنخفضة. وحددت الغرامة بسبع مائة مليون فرنك؛ على أن ترابط جيوش الإحتلال في شمال البلاد حتى تضمن حسن تطبيق المعاهدة وحتى تحمي لويس الثامن عشر عند اللزوم. وبموجب المعاهدة الجديدة تحصل بروسيا والدول الألمانية الصغرى على تعديلٍ للحدود. وتعود فرنسا إلى حدودها لما قبل الثورة، وذلك بسلخ أراضٍ كانت لها بموجب معاهدة باريس الأولى، ومنها سارلويس، لاندو والسافوي. أما الكنوز الفنية المجمعة خلال الحروب الثورية فإنها ترد إلى مالكيها السابقين.

حتى ولو كانت هذه الشروط أقل كرماً من شروط معاهدة باريس الأولى، فإنها لا تستطيع أن تجعل من فرنسا بلداً في حالة نقمة دائمة، لأن البلدان المنزوعة منها لها قيمة استراتيجية أكثر منها تجارية، أو قيمة رمزية، وهي على كل حال تعد أقل من مليون ساكن. وقبل انقضاء ثلاث سنوات تكون تعويضات الحرب قد دفعت، وبعدها تستدعى قوات الإحتلال. وهكذا يكون الإعتدال قد ساد مرة ثانية. وفي أقل من خمس عشرة سنة، تكون محاولات الإنتصار الشامل قد كبحت مرتين من قبل رجال الدولة هؤلاء الذين سيظلون، طيلة أكثر من قرن، منتقدين لأنهم لم يتجاوبوا مع تيارات المشاعر التي كانت تجتاح أوروبا، في أيامهم. ولكن من هم أولئك الذين يمثلون

الرومانسية السياسية؟ «ستين» مثلاً، الذي رغم تعمقه بالمسائل الإجتماعية، كان يدافع عن سلم انتقامي، مع آخرين مثله. مع العلم أن هذا السلم لا يمكن إلا أن يتسبب بنزاع سياسي لا نهاية له.

III

والحالة هذه، أن عصر التوازن الشرعي لا يمكن أن يبدأ دون تدبيرين يدلان على أن ذكرى الثورة قد تكون أثقل تهديداً من واقع هذه الثورة. وأن النظام القائم، هو الموجود، بداهة، في حين أن أي تجديد يقتضي التوضيح والتفسير بعد هذا. أليس من الطبيعي أن يرمز هذان التدبيران إلى المظهر التوأمي للنظام المراد تأسيسه. إن الحلف الرباعي، الموقع في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٨١٥ يمثل توازن القوى وقيمته الواقعية مرتبطة بالنية الحسنة. أما الحلف المقدس المؤرخ في ٢٦ أيلول، فهو يعرب عن التمنيات التاريخية وعن انتشار المبادىء الأخلاقية. إن الإطار السياسي لهذه المعاهدات هو من صنع كاستلري المتخصص، أما مضمونها الأدبي فمن ابتكار إنسان عرضة للتناقض، ذلك هو القيصر. فبعد أن أوشك، منذ سنة تقريباً، أن يشعل أوروبا، ها هو الآن مكتفٍ من المجد. إنه يحـاول، تحت وطأة الحماس الصوفي، الوصول إلى الشهرة عن طريق تطبيق مبـادىء السماح المسيحية.

في ١٧ تموز سبق لكاستلري أن كتب إلى ليفربول معترفاً بأنه ارتكب خطأً خطيراً، أثناء مروره الأخير في باريس «وذلك بإغفاله دعوة دول القارة إلى التعاهد على منع نابليون من العودة إلى فرنسا إطلاقاً، لأنه أقنع الأمة الفرنسية والجيش الفرنسي، بالتأكيد، وبآن معاً، بأن عودته إلى العرش لن تحول دون السلام». وهكذا يتضح منشأ الحلف الرباعي الذي هو تسوية مشبوهة بين مفهوم العلاقات الدولية بحسب رأي دولة جزيرية، وبين واقعية (براغماتية) رجل دولة من الطراز الأوروبي، يعرف كيف يقدر مقومات الإستقرار.

إن الغموض كان الطابع الملحوظ دائماً في علاقات بريطانيا بالثورة. وما يزال كذلك. إذ هناك صراع بين تمنيات هذه الدولة وحقيقة بنياتها السياسية الخاصة، بين رغبتها في المحافظة على آل بوربون، وبين مبدأها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى. وينتج عن ذلك، تسوية، إن كانت تضمن دول القارة ضد

الإعتداء الفرنسي، فإنها تجنب الوقوع إطلاقاً في المساهمة بعمل مدروس من شأنه قمع الإنقلابات الاجتماعية لدى الآخرين. إن هدفها المعترف به هو ضمان البنود المتعلقة بالأراضي، في معاهدة باريس الثانية، وهنا يكمن، بدون نزاع، الوجه الذي يهم جداً الوزارة البريطانية. إن التوازن الجغرافي قد دِيْسَ غالباً من قبل نابليون، ولذا نصت المادة الثانية من معاهدة الحلف على إمكانية الخروج على مبدأ عدم التدخل. وتقضي هذه المادة بأنه يحظر على أي فرد من عائلة بوتابرت أن يطالب بعرش فرنسا. ولكن الثورة الفرنسية المقبلة لن تكونَ من فعل البونابرتيين. وهنا مكمن الخطر. فالإحتجاج بالثورة لإعلان حرب يعني التخلي عن مبدأ عدم التدخل. والبقاء خارج دائرة الإهتمام قد يؤدي، بالمقابل، إلى اندلاع سلسلة جديدة من النزاعات الثورية. وقد أمكن حل المعضلة، أو على الأقل تفاديها، عندما اعترفت إنكلترا بأن استقرار أوروبا يتعلق، فيما يتعلق، بالعامل الإجتماعي، مع احتراسها، تطميناً للرأي العام لديها، على تضمين تعهداتها بمخارج. ورد في المعاهدة أن الحلفاء قد اتفقوا على البقاء «ساهرين» يترقبون الإضطرابات الثورية التي تصيب فرنسا من جديد. من أجل اتخاذ كل تدبير ضروري «للأمن المتبادل». وهكذا تعتبر أية ثورة في فرنسا كمصدر خطرٍ، حتى ولو لم يعمد الثوريون فعلا إلى الخروج خارج الحدود. وعلى كل لا تعتبر الثورة سبباً للحرب أوتوماتيكياً.

فإذا أضفنا إليها البنود التي تحدد المساهمة العسكرية، لكل دولة، في التدابير الجماعية، بدا مثل هذا البرنامج لكاستلري، بعد مضي خمسة عشر شهراً، تتويجاً لجهوده. من المؤكد من جهة ثانية، أنه لا يوجد شخص، في الوزارة البريطانية، لا يقرن أمن إنكلترا، بفرنسا مبتورة، ولا شيء غير ذلك. أما الآن فقد حدث أن كاستلري قد وقع، تحت وطأة الإغراء الذي يصيب العديد من رجال الدولة المشتركين بالتحالفات الكبرى. إن الخرافات التي تحوم حول هذه التحالفات، تقضي بأن يكون النشاط الديبلوماسي الذي سبق النزاع، دقيقاً للغاية، وحقيراً، فيساعد على خلق مناخ حذر وريبة. وفي حميا العمل المشترك، أو قبل ذبول الذكرى تبدو الرغبة في السلم سبباً كافياً لإقرار هذا السلم. ويتبع ذلك أن كاستلري قد توصل إلى اعتبار وحدة الأهداف التي يقتضيها الصراع ضد العدو المشترك كنموذج بديهي للعلاقات الدولية. وبانتصار «العقل» نسي كَمْ تطلبت التسويات التي أمكن الوصول إليها في السنة الماضية، من جهود. وقد زادت قناعته بأن علاقات الثقة ليست تعبيراً عن الإتفاق بل هي العامل

الحاسم فيه. وبدت له التدابير التي من شأنها إحلال السلام في العالم واضحة جلية حالها في ذلك كحال القرارات التي تتخذ بناء على الإنتصار عن طريق السلاح. وهذا ما حمله على الرغبة في بقاء دول القارة على اتصال وثيق فيما بينها، لا من أجل ضبط فرنسا فقط، كما يوصي بذلك القيصر، بل من أجل التشاور حول المواضيع العامة التي تقرر مصير راحة أوروبا واستقرارها.

أن يكون الإستقرار مسألة تعهد، لا مسألة توازن ميكانيكي، وأن يقتضي سياسة وقائية، لا سياسة دفاعية، كل ذلك هو فوق طاقة أعضاء الوزارة البريطانية الفكرية، لدرجة أنه لم يوجد بينهم واحد يحتج على المادة ٦ من معاهدة التحالف المكتوبة من قبل كاستلري والتي تقضي بأن يجتمع الفرقاء السامون المتعاقدون لكي يبحثوا في التدابير الأنسب لتأمين الهدوء والإزدهار والسلام في أوروبا.

وهكذا تكون سلسلة الإجتماعات التي سوف تتحكم في مصائر القارة، خلال السنوات السبع القادمة هي ثمرة تفكير عفوي تقريباً. ومع ذلك، يوجد في كل وضع سياسي عوامل لا تدخل ضمن نطاق الإرادة البشرية، كما لا يمكن تغييرها خلال حياة فرد واحد. مثال ذلك التمويه والتنكر اللذين ترتديهما «الحتمية» عندما تجابه رجل الدولة، ومصير هذا الرجل المأساوي ينبع من صراعه ضد القدر المحتوم. ومهما كان مقام كاستلري الذي عرف كيف يرمي إلى المستقبل بنظرته عن العالم الحاضر فإن تمسك بريطانيا بالأعراف وتراثها يمنعانها من فهم وزير خارجيتها على حقيقته. فالرأي العام الإنجليزي يعلق أمن الجزر البريطانية ببحر المانش أكثر مما يُعلقه بالإستقرار في القارة الأوروبية. وسوء التفاهم وحده هو الذي ساعد سنة ١٨١٥ على عدم وقوع الصدام: ففي حين كان كاستلري يفكر على صعيد أوروبا كانت الوزارة الإنجليزية والبلاد وراءها تحدق في فرنسا.

في ذلك الحين كان يوجد في باريس، رجل آخر يتطلع بدوره نحو الكمال الممتنع. فالقيصر بعد أن جُوبه بالمعارضة في فيينا التفت باهتمامه نحو الصوفية. لقد هرب المجد والتأييد الإجماعي منه لسبب ما، على الرغم من سعيه الحثيث وراءهما، وحتى انتصاراته بدت أكثر فأكثر عديمة الجدوى. إن حريق موسكو لم تعوض عنه

(١) ونجد تحليلاً للمعاهدة مفصلاً في: وبستر، II، صفحة ٥٤ ـ ٥٦. ويمكن الرجوع من جهة ثانية إلى نص الحلف الثلاثي في: مارتن، المجموعة، IV، صفحة ٢٧ وما يليها.

المسيرة الأولى نحو باريس. ولكن هذه المسيرة تسببت بقيام مكيدة معقدة نتج عنها عودة آل بوربون إلى العرش. إن مؤتمر فيينا لم يدفع بالمشتركين إلى التسليم بالحقيقة الناصعة الناتجة عن المبادىء الأخلاقية التي كان الكسندر يدعو لها، بل حمل المشتركين على النقاش المرير في مسائل تبدو ثانوية.

من المعلوم أن أية سياسة لا تتقرر تبعاً لحماس عابر، لأن المحافظة على العالم، يجب أن تكون موضع اهتمام رجال الدولة أكثر من اهتمامهم بالسيطرة عليه. ولكن كيف يمكن إرضاء المتعصب أو النبي بهذه الكلمات؟. إن رجل الدولة يعيش زمنه. وهمه مقاومة المصاعب التي تعترض البنيات التي أقامها.

أما الرسول ففي الخلود يعيش. والخلود ليس له حدود زمنية، وهاديه مندمج في رؤياه للعالم. فإذا التقى هذان النمطان من البشر كانت المأساة، لأن رجل الدولة يحاول حتمًا أن يعود برؤى الرسول إلى الأبعاد الواضحة، أما الرسول فإنه ينظر إلى البُنْيات الزمنية، بمنظار الضوابط السامية العلوية. في نظر رجل الدولة يعتبر النبي تهديداً لأن الرغبة في العدالة المطلقة تناقض العدالة الزمنية. أما رجل الدولة فيمثل بالنسبة إلى النبي ثورة على الحقيقة بسبب أن محاولة قصر العدالة على ما هو ممكن التحقيق، تعني انتصار الممكن على الكوني الشامل. والمفاوضات هي جوهر الإستقرار، بحسب رأي رجل الدولة، لأنها تعني إمكانية التوفيق بين المطالب المتنافرة، كما أنها تعترف بإمكانية وجود شرعية ما. والمفاوضات هي رمز النقص بحسب رأي الرسول، ودوافعها المغرضة تحول دون تحقق السعادة الشاملة. وليس من المصادفة أن يعتقد القيصر بأنه غير مفهوم، وأن يحذره الملوك الآخرين دائمًا. فبالنسبة إلى هؤلاء يتطلب الأمن القبول بحدود معقولة أما الكسندر فيريد رفع شأن الواقع. ولكن كاسلتري ومترنيخ يريدان، بالرغم مما بينهما من فوارق، إقرار مجتمع يتسع لجميع التناقضات. والقيصر يريد الكمال الآني.

وعندما توجه للمرة الثانية نحو باريس على أثر جيوش الحلفاء أخذ يعزو المناوشات في مؤتمر فيينا إلى عدم اقتناع الجهات المتعارضة بمبادىء الدين، اقتناعاً كافياً. ولذلك جدد اقتراحاً سبق له أن قدمه باسمه إلى المؤتمرين. ويرمي هذا الإقتراح إلى إنشاء جمعية أخوية في ما بين الملوك تنتظمها تعاليم المسيحية. وعندما وضعت المصادفة في طريق الكسندر البارونة كرودنير وهي امرأة متعصبة ترى في شخص إمبراطور روسيا منقذ أوروبا، وبالطبع وجد هذا، في هذا اللقاء علامة من علامات السماء وفي

التجربة الجديدة يـد الله. وما أن وصل إلى باريس حتى وجه إلى مدام كرودنير هذه الرقعة: «ستجدينني في ضواحي المدينة في بيت متواضع. وقد اخترته مسكناً لي، لأني وجدت فيه رايتي وهو الصليب». وفي ١٠ أيلول نظم القيصر عرضاً عسكرياً روسياً ضخمًا على شرف اخوانه في الملكية. أما العرض التقليدي الموسيقي فقد استبدل بقداس تخدم فيه البارونة كرودنير.

في هذه الحالة الفكرية دعم القيصر كستلري عندما طالب هذا بشروط سلم معتدلة.. ها هو الآن يريد أن يكرس المشروع بربطه بمبادىء الدين المسيحي التي هي في أساس كل عمل إنساني. وبعد التشاور مع مدام كرودنير، اقترح القيصر مشروع بيان يليق بالملوك وحدهم، يوقعونه بأنفسهم. وقد قال عنه إمبراطور النمسا أنه محتار بشأنه هل يناقشه مع مجلس وزرائه أم مع عرافه. وتبتدىء هذه الوثيقة بدعاء للثالوث الأقدس وللعناية الإلهية. وقد ورد فيها «أن الملوك قدروا أن السلوك الذي سلكته الدول سابقاً في علاقاتها المتبادلة يجب أن يعاد توجيهه، بصورة جذرية. ومن الملح أن يحل محله نظام للأشياء مرتكز على الحقائق العلية التي يعلمنا إياها الدين الأزلي، دين المنقذ». وقد جاءت بعد هذه المقدمة ثلاث مواد، أشارت إلى الثالوث الأقدس، تدعو الملوك والشعوب إلى سلوك التعامل الأخوي، والدول كي تعتبر نفسها مقاطعات في المجموعة المسيحية. وهذه المقاطعات يجب أن تحكم بالتسامح وأن يساعد بعضها بعضاً.

حتى ولو هزأ مترنيخ بهذا النثر، وحتى عندما فسره بجنون القيصر، فإنه بما عنده من حس واقعي، لم ينس ما فيه من سياسةٍ تحتل مركزاً مهماً، وذلك بصرف النظر عن محتواه الديني.

نقل كاستلري أن مترنيخ لم يشأ أن يعارض القيصر بشأن أية فكرةٍ مهما بدت هذيانيةً. لأن ذلك يجنبه هو وبقية العالم مآسي كثيرة طالما أن الأخير قائم على عرشه. ولما لم يجد امبرطور النمسا مهرباً، فقد رضي أن يوقع البيان بعد إدخال بعض التعديلات عليـه. ولكن هذه التعديلات كانت رئيسية. فبدلاً من العموميات التي أوردها القيصر وضع مترنيخ بياناً سياسياً يتناسب مع الرصانة التي تميز بها النمساويون. وقد أجاد في

(١) Cité par Schwarz, Die Heilige allianz, p. 50

(٢) Schwarz, p. 52 et suiv. Voir plus loin les modifications apporteés par Mertternich.

ذلك حتى أن ألكسندر قال عن التعديلات أنها تترجم فكره الذي قاد جهوده إلى الواقع. وقد أحل الحلف المقدس بعد تعديله مجتمع الملوك الأبوي محل مجموعة الأمم. والمقدمة بعد تعديلها أصبحت كما يلي: «إن الملوك المتحالفين قد اقتنعوا بأن مسار العلاقات الدولية المتبادلة، المتبع حتى الآن يجب أن يستبدل بنظام مرتكز على حقائق الدين الأزلي العليا»... وهكذا انتهت مسألة إلحاحية الإصلاحات الواجب عملها والتي تتسم بالطابع الجذري. والإشارة إلى العلاقات السابقة فيما بين الدول قد ألغيت هي أيضاً نظراً لما تتسم به من اتهام للمفهوم السياسي الأوروبي ويمكن تأويل المقدمة بشكلها الجديد وكأنها هجوم موجه ضد التغيرات التي قامت بها الثورة الفرنسية، أو هي وعد بالعودة إلى النظام وتأكيد بأن القانون يعلو على القوة. وقد تصور القيصر بأن الحلف المقدس هو فتح لعهد جديد يسمو فوق صغائر التاريخ. واستخدم مترنيخ هذا التصور، لكي يعلن بأن الثورات قد انتهى أمرها. وأن التاريخ بدأ من جديد. وهكذا آتت الحربُ الصليبية الثانية التي قام بها الكسندر ثماراً غير متوقعة. والمعاهدة التي حلم بها سوف تستخدم، ببساطة لتأمين حماية التوازن الأوروبي بدلاً من أن تكون وسيلة إصلاح للعالم.

وبقي أمر الحصول على موافقة إنجلترا، وهو مشروع فيه بعض الصعوبة. فقد وصف كاستلري الحلف المقدس «بأنه تحفة من الصوفية ومن اللامنطق». وكان على يقين بأن البرلمان لن يصادق بصورة رسمية على الوثيقة.

وبدلاً منه اقترح كاستلري أن يحضر الوصي بنفسه توقيع معاهدة «يكون وجود سموه فيها المأخذ الوحيد عليها، أكثر من طبيعة التعهدات التي تضمنتها». وحتى هذه الصيغة لم تلاق موافقة الوزارة البريطانية التي اختارت لكي تتهرب من المأزق، أن تعلن بأن اقتراح كاستلري لا يتناسب مع المبادىء التي يتضمنها الدستور البريطاني. ولكي يخلص الوصي من هذه المشكلة أرسل كتاباً إلى زملائه الملوك يؤكد لهم فيه محبته واهتمامه بمتابعة جهودهم وهكذا نشأ الحلف المقدس رمز عهد تاريخي، وسط سوء التفاهم والتردد النابعين بآن واحد من نظرة متحمسة ومن حساب منطقي معقول

في هذه الأيام الأخيرة من أيلول سنة ١٨١٥، التي رأت الرؤوس المتوجة تستعد لمغادرة باريس، بدا أن السلم قد تأمن أخيراً، وأنه قد انتهى، وإلى الأبد العهد الثوري. بمثل هذه الرصانة تم عقد السلام، وخفي وجهه الأهم وهو إمكانية قبوله من الجميع. وفي باريس أنشىء جهازان لتوجيه مجرى الأحداث الأوروبية، خلال العقد

القادم، وللتدليل على فشل منشئيها الذريع: هذان الجهازان هما الحلف الرباعي والحلف المقدس. وهكذا اجتمع الأمل بأوروبا موحدة عن طريق الثقة والسعي وراء إجماع أدبي. أي توفرت المقومات السياسية والأدبية للتوازن. وبدا أن صورة أوروبا الموحدة ستكون مشؤومة بالنسبة إلى الشخصيتين الأكثر تباعداً خلال هذه الفترة: كاستلري، المتحذلق الدائم التحفظ، والكائن العجيب المتحمس وهو القيصر ألكسندر. الأول لأن حدسه أبعد من فهم مواطنيه الذين يحللون الأمور قياساً على تجربتهم السابقة في إنكلترا. والآخر لأن جهوده تتجاوز القواعد المعروفة حتى الآن في أي نظام دولي.

إلا أنه وجد في باريس في هذه الأثناء، رجل عرف حدود سلطانه، أكثر من اللازم، كما دلت على ذلك نتائج الأحداث. إن مترنيخ ليس له مطلقاً سياسات ترتكز على المثالية ولا هي تهدف إلى إصلاح أخلاق الأمة. إن ممثل الأمة الأحوج إلى معرفة كيفية التطور لم يكن يتصور بنياتٍ إلا البنيات الجامدة. وقد بذل جهده بعد ذلك لكي يحمل بقية العالم على التكيف وفقاً لهذه البنيات. وهكذا يُعرف هو مهمته الرسولية وحده تقريباً من بين رجال الدولة المجتمعين في باريس، كان يؤمن بأن السلم بداية لا غاية. والآن بعد أن توقفت المعركة السياسية، فإن المعركة الإجتماعية سوف تأتي. وآلى مترنيخ على نفسه أن يتصدى لهذا التحدي الجديد بالإلتجاء إلى تكتيكه المعتاد. إن الخصم سيمات لا بتدابير بناءة، بل بالصبر. فبدلاً من السيطرة عليه، يجب الصبر عليه مدة أطول. وفي الحين الذي كان فيه الوزير النمساوي يستعد للتجربة، اتخذت الفكرة التي تكونت لديه عن الإطار الإجتماعي المرغوب فيه أهمية رئيسية.

وأخذت أوروبا تترقب ما يعده لها «طبيب الثورات».

١١

مترنيخ معضلة المحافظين

I

لقد واجه السلم الذي ساد أوروبا، الملكية النمساوية بالمشكلة الأصعب في حياتها كلها. إذ طالما كان نابليون يشكل عاملاً مساعداً بالنسبة إلى النمسا، إذ أن مشاكلها الخصوصية كانت تؤجل، من أجل الصراع ضد العدو المشترك. والآن ها هي كل دولة تواجه مشاكلها الخصوصية وتواجه المصاعب الناتجة عن هذه المشاكل. وعلى الرغم من ذلك فإن النمسا هي الدولة القارية الوحيدة التي تستطيع التباهي بافتتاح عصر السلام دونما أي التزام سياسي. وفي حين كانت أوروبا بكاملها تحلم بإصلاح البشرية كلها، كان حكام النمسا، بما لديهم من فكر رزين، يصرون على صياغة كل تدبير عام، بألفاظ محددة سياسياً، وذلك تمشياً مع سياسة مترنيخ. كان همُ هذا الأخير التغلبُ على تيار التطور الإجتماعي. يجب إنقاذ فكرةالإلتزام من الفوضى، **والثورة يجب أن لا تقمع بثورة مضادة، بل بالتأكيد الدائب على الشرعية**. قد تبدو دبلوماسية الوزير النمساوي عوجاء ولكنها لا تعكس إلا اليقين الذي يحرك هذا الوزير، علماً بأنه لا توجد حرية بدون سلطة، وأن النظام وحده كفيل بها. إن نمسا مترنيخ لا تستطيع أن تبحر في خضم الإصلاحات قبل أن تنقذ قيمها الأخلاقية. وقبل أن تحافظ عليها. وفي هذا المعنى كتب مترنيخ يقول:

«إن العالم يخضع لتأثيرين، إجتماعي وسياسي.... والعامل السياسي سهل القياد، بعكس ما هو عليه حال الإجتماعي الذي لا يمكن مطلقاً إعادة النظر فيه»[1].

وفي فجر عصر السلام الجديد كل شيء سوف يتعلق بالمفهوم المتكون لدى الوزير النمساوي حول أسس النظام الإجتماعي.

---

(١) N. P. VIII P. 340

التمسك بالمحافظية في عصر ثوري يبدو شذوذاً. وإذا كان التغيير هو طابع البنيات الإقتصادية، فإن أحداً لا يريد لنفسه أن يكون محافظاً. إذ أن النظام القائم لا يُرتجى منه أية مبادرة جدية. ولكن إذا وجد حزب ثوري يعتد به، وبصورة أولى، إذا سبق للثورة أن انتصرت هنا تبرز مسألتان إضافيتان، مهمتان، وأهميتها ناتجة عن واقع طرحهما لا عن الجواب عليهما: أي معنى يجب إعطاؤه للسلطة؟ وكيف تُعرَّف الحرية؟ إن الإستقرار والتجديد، السلطة والحرية تبدو كلها صحيحة بآن واحد. وينتقل الصراع إلى الصعيد العقائدي، ومسألة التغيير تأخذ شكل هجوم على النظام القائم بدلاً من النزاع حول نقاط محددة بالضبط. وليس لما تعلنه الأحزاب السياسية عن نفسها شأن في القضية. إذ كانت توجد مجتمعات، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، في القرن التاسع عشر مثلاً محافظة جداً، وكان بالإمكان وصف أحزابها بالمحافظة وبالتقدمية بآن واحد. وهناك مجتمعات، كفرنسا مثلاً ظلت طيلة أكثر من قرن، تجابه مشاكل كلها ذات جذور ثورية وناتجة عن حدوث انفصام إجتماعي أساسي. بعد هذا قلّما يهم الإسم الذي يطلقه على نفسه أي تشكيل سياسي.

ولكن ماذا يستطيع أن يعمل إنسان محافظ عندما يعيش في وضع ثوري؟ إن النظام الإجتماعي المستقر يقترن بإحساس بالدوام، وإذا كانت هناك معارضة فإنه يتجاهلها أو يحاول أن يتمثلها. وإذا بدا فولتير في القرن الثامن عشر شائعاً ومعروفاً فما ذاك لأن الحقبة كانت ثورية، بل لأن الثورة يومئذٍ بدت بعيدة عن التصور. ومنذ اللحظة التي دخل فيها عهد الثورة بالذات، بدا التشدد والتصلب، وانتهى الإرتجال من الحياة السياسية، بعد أن وضع الميثاق الإجتماعي على بساط البحث. إن مبرر النظام الثابت هو الشعور بالموجب الأدنى. وإمكانية السلوك بشكل آخر ليست مرفوضة، عفوياً إنما لا يمكن تصورها، بسبب رسوخ عدالة القواعد الإجتماعية المعلنة. أما مبرر العهد الثوري فهو مفهوم الإستقامة والصدق. وتخلي الإرادة الفردية يرتدي، هنا معنى رمزياً، وحتى طقوسياً، لكثرة ما يُعْرَض من خيارات دائماً. والإلتزام الأخلاقي، إذ يقوم على الواجب، يتضمن معنى المسؤولية، التي تحكم على الأعمال بناء على توجيهات الإرادة. ولهذا السبب فهي أخلاقية «تبريرية» تحاول أن توحد بين قانون السلوك الفردي وبين نظام القيم الأخلاقية الذي، مهما كان جامداً، يجب أن يكون مقبولاً من كل فرد، إذا أريد له أن يكون ذا أهمية ملحوظة. والأخلاقية المؤسسة على الإستقامة تقتضي سُنَّة أورثوذوكسية، أي وسيلة تعطي للجماعة هويتها. وهذه الأخلاقية لا تتنافى مع قيام الفرد بتنظيم سلوكيته وفقاً للقانون الإجتماعي، ولكنها لا

تجبره على ذلك. «يقول الرجل الموالي: هذا بلدي أخطأ أو أصاب» أما رجل الواجب فينادي: «تصرف بحيث تصبح جميع أعمالك، بإرادتك، قوانين طبيعية صالحة عالمياً» إن الواجب يعبر عن الشمول وعن الإستقامة وعن الممكن.

وينتج عن ذلك أن الرجل المحافظ عندما ينظم حياته على الصعيد السياسي، يصبح، شاء أم أبى رمز عصر ثوري. وهو ينكر ثبوتية كل مسألة تتعلق بماهية السلطة إنكاراً جذرياً. ولكن إذا كانت هذه المسائل تقتضي جواباً، فهي من هذه الناحية ترتدي نوعاً من الصلاحية. وفي نظر الثوري يعتبر الموقف الذي اتخذه المحافظ نوعاً من الجواب، وهذا يعادل انتصاراً حتى ولو كانت المعركة تبدو خاسرة لأول وهلة. وأي مكسب يمكن للمحافظ أن يجنيه من الخروج منتصراً في صراع يقوم بين الإرادات؟ إن مجال الصراع عنده، هو الجماعة وليس الشخص، وتبريره تاريخي وليس فردياً. وليس من قبيل الصدفة أن ينتهي المحافظون أثناء صراع ثوري، وقد تجاوزهم الرجعيون؛ أي الذين يقاومون الثورة، وهم أولئك الذين يجعلون من المعركة عملاً إرادياً ترتكز أخلاقيته على الإستقامة. والمحافظ الصحيح، لا يشعر بالراحة في مجال صراع الطبقات. وهو لعلمه أن البنيات الإجتماعية المستقرة، لا تزدهر حين تقوم على الإنتصار بل على التسوية، يتفادى قيام هوة لا يمكن تجاوزها.

كيف يمكن للمحافظ أن ينزع، في هذه الظروف، عن موقفه الطابع الإحتمالي الذي ترتديه المطالب المعارضة؟ كيف يمكن لما هو موجود بذاته، أن يقنع الغير بوجوده عندما تزول عنه المظاهر الخارجية للوجود؟ يجيب المتمسكون بالمحافظية على هذا السؤال جواباً تقليدياً هو: «شن حرب خفية متسترة. وإذا كان لا بد من إعطاء جواب فيجب أن يسمو وأن يتجاوز الجواب الناشىء عن تصادم إرادتين. وهكذا يرتفع الصراع فوق مستوى الأفراد. ويصبح الواجب هو الحافز على الإلتزام وليس الإستقامة. وجواب برك Burke ينحصر بما يلي: المحاربة لحماية الأوضاع المحافظة وذلك، باسم القوى التاريخية، ثم التنكر لصلاحية السؤال الذي يطرحه الثوريون لأن هذا السؤال يدحض الأبعاد الزمنية للمجتمع وللعقد الإجتماعي. محاربة الثورة باسم العقل، وإنكار صلاحية سؤال الثوريين المطروح باسم الذرائع العلمية، واعتبار السؤال مخالفاً لبنية العالم، ذلك هو جواب مترنيخ.

والفرق أساسي بين هذين المفهومين. فبالنسبة إلى برك إن مبرر العقد الإجتماعي النهائي هو التاريخ. أما مترنيخ فيراه في العقل. فواحدهما يرى في التاريخ

تراث الشعب وآدابه. أما الآخر فيرى في التاريخ «قوة» ويجب أن يفهم على هذا الأساس. وإذا كان التاريخ أهم القوى الإجتماعية، فإن تبريره الأدبي ليس كبيراً. يدحض برك حجة الثوريين الذين يقولون بأن العقل وحده كافٍ كأساس للعقد الإجتماعي. وتحديه هذا لا يمكن أن يؤمن له نتائج مباشرة. أما مترنيخ فيقبل بالمقدمات ولكنه يستخدمها لاستخلاص نتائج متعارضة تماماً مع نتائج خصومه. إن تحديه هو، مميت. **والثورة بنظر برك تشكل إهانة للخلقية الإجتماعية، وخرقاً للعقد المقدس**، الذي هو البنيان التاريخي لكل أمة من الأمم: **أما مترنيخ فيرى هذه الثورة وكأنها خرق للقوانين الكونية التي تتحكم في وجود المجتمعات. وإذاً فتجب محاربة الثورة لا لأنها غير أخلاقية بل لأنها فاشلة**. إن المحافظة التاريخية تمقت الثورة لأنها تتعارض مع التعبير الفردي لتراث الأمة. أما المحافظة العقلانية فتحاربها لأنها تحول دون تطبيق الحِكَم الإجتماعية ذات الرسالة الكونية، على الواقع. إن هذا المفهوم العقلاني للمحافظة هو الذي يفرض مثل هذا التصلب على سياسة مترنيخ وعلى تأويله للسؤالين التكميليين، المتعلقين بطبيعة الحرية وبمعنى السلطة. والغرب يجيب عليهما بجوابين رئيسين. فهو يحدد الحرية بأنها غياب كل إكراه أو بأنها القبول الإرادي للسلطة. والجواب الأول يعتبر أن الحرية تكمن خارج نطاق السلطة. أما الثاني فيرى فيها مظهراً من مظاهر الحرية. والترجمة السلبية هي صورة مجتمع يتسامى ببنياته السياسية. وكما كتب لوك: إن هذا المجتمع سبق الدولة. وتنظيمه السياسي يمكن أن يشبَّه بتنظيم شركة محدودة المسؤولية مؤلفة لغاية محددة تماماً. وعندها، يرتد الخلاف بين المحافظين والمجددين إلى إحداث تغييرات مختلفة الأهمية، على أثر نقاش يتناول مسألة معينة، وإذا كان حقل النشاطات المهمة يقع خارج النطاق الحكومي، فإن الوظيفة السياسية هي وظيفة نفعية، وليست وظيفة أخلاقية. والمجتمع المرتكز على مفهوم الحرية، كما حدده لوك، لا يمكن أن يكون إلا محافظاً، مهما كان الشكل الذي ترتديه الصراعات السياسية. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن أجهزة هذا المجتمع تتعطل، لأن فعاليتها تتحدد بتماسك جسم المجتمع. ولهذا فإن الدفاع عن المحافظية Conservatisme كما يفهمها برك لا يمكن أن تطبق على المسرح السياسي الداخلي في إنكلترا. إلى هذا يجب أن يلتفت كل غريب عن إنكلترا حتى لا يقع في الوهم.

إلا أن أوروبا القارية، لم تقبل إطلاقاً بالتعريف الأنكلوسكسوني للحرية. فقبل الثورة الفرنسية، كان الأمر كذلك، إذ كان من المسلم به أن نظريات لوك، لا يمكن أن

تطبق إلا بعد استكمال الثورة. وكانت هذه النظريات تشكل نظرية وسطاً وبالتالي تنقصها الدقة المنطقية التي يجب أن ترافق كل دعوة إلى العمل. واختلف الحال بعد ذلك إذ أحدثت الثورة الفرنسية، بعكس الثورة الإنجليزية، انشقاقاً أساسياً في الطبقات الإجتماعية، وعندما يشتد تماسك المجتمع تنتظم أموره بفعل العادة التي تكشف بأن أغلب الخصومات ثانوية. وعندما يوجد انشقاق، فيجب اللجوء إلى القانون، أي إلى نظام في العلاقات إكراهي. ولا يقف المنظرون القاريون للحرية في معسكر لوك، بل في معسكر جان جاك روسو وكانت Kant اللذين يحاولان تعريف الحرية وكأنها نتاج اندماج الإرادات الخاصة بالمصلحة العامة، واللذين يريان أن الحكومة الأكثر حرية ليست هي التي تحكم أقل، بل تلك التي تحكم بعقلية العدالة. وبرأي أي محافظ بريطاني، تعتبر المسألة الإجتماعية قضية إتفاقية. إذ تجب حماية الإطار الإجتماعي بواسطة تنازلات سياسية تجري في الوقت المناسب وبالمقابل يأخذ المحافظ القاري كلمة محافظة بمعناها الحرفي، لأنه يشبِّه التنازلات السياسية بالتسليم الإجتماعي. ذلك أن التنازلات لا تعطى إلا لشخص أو شيء. وعندما تكون الدولة والمجتمع كينونتين مستقلتين فليس في الأمر مشكلة. حتى إذا تمازجتا، عندئذٍ يصبح التنازل اعترافاً بالخيبة، وإقراراً بوجود هوة اجتماعية لا يمكن تخطيها. فمن الطبيعي إذاً أن ينتقد مترنيخ، بعد أن ولى زمنه، خطاباً للسير جامس غراهام تلميذ بيل الذي أعلن بأن حكمة رجل الدولة تتلخص بمعرفة تحديد الوقت الذي يجوز فيه تقديم التنازلات: «إن مفهومي لفن الحكم هو العكس. وبرأيي أن القيمة الحقيقية لرجل الدولة هو أن **يحكم بحيث يتجنب وضع نفسه في مقام من يضطر إلى إعطاء تنازلات**».

ولا ينتج عن ذلك أن رجل الدولة المحافظ يجب أن يعارض كل تغيير. وبهذا المعنى كتب مترنيخ يقول: إن التصرف كرجل محافظ لا يوجب معاكسة سير الزمن والتسبب بعودة الرجعية، بل بالقيام بإصلاحات مدروسة بعناية، والمحافظةُ الحقة تقتضي سياسة ناشطة. كما يجب أن ينبثق الإصلاح من النظام لا من إرادة فرد. كما يتوجب التأكيد على الصفة العامة للقانون مقابل الصفة الخاصة للسلطة، التي هي إمكان وقدرة. «وبهذا المعنى كتب الوزير النمساوي في وصيته السياسية: لم تكن الحرية بالنسبة إليَّ نقطة بداية. بل هدفاً نهائياً. ونقطة الإنطلاق هي النظام أو الإنضباط لأنه هو الذي يسمح للحرية بأن تزدهر، ودون الإنضباط المستمر لا تكون الدعوة إلى الحرية إلا جهد حزب سياسي معين يريد الوصول إلى الغاية التي رسمها لنفسه، ومن الناحية

العملية ينتهي إلى الظلم والجور. وبما أنني رجل النظام فقد انصبت جهودي على إبراز الحرية الملموسة لا شبيهها. **والسلطة الإستبدادية، مهما كان وجهها، أعتبرها دائماً كدليل على الضعف، وهي أينما ظهرت تقضي على ذاتها بذاتها. وهي أكره ما تكون حين تدعي أنها «تناضل في سبيل الحرية»**.

ولكن أية قيمة لهذه التأكيدات إذا لم تكن تمثل إلا اقتناعاً شخصياً؟ إنها توشك أن تنضم إلى لائحة «النظم» الطويلة التي أدى تصادمها إلى إغراق أوروبا في الإضطرابات طيلة جيل من الزمن. هذا المأزق جرَّ مترنيخ إلى عمل كل شيء حتى لا ينسب اسمه إلى زمنه «والكلام عن نظام مترنيخي» يعني التأكيد على انهزام رجل الدولة المحافظ وبآن واحد التأكيد على انتصار الثورة. وحروب مترنيخ لم تكن حروب فرد، بل حروب العقل، ولم يكن سببها معارضة شخصية، بل روح الشمول والعالمية. من هنا ادعاؤه الملح بأنه يمثل مبادىء خالدة، وليس نظاماً معيناً، ومن هنا تأكيده بأنه يعرف أفضل من أي شخص آخر الطبيعة الحقة لمؤسسات الدولة، وأنه يعالج، كطبيب، المجتمعات المريضة بالثورة، وأنه يجعل من المحافظة الحقيقة المثلى. بعد تسع وثلاثين سنة من ممارسة الحكم، لم يتغير مترنيخ، وهو يراقب تهاوي عالمٍ بصبر حكيم، ممزوج بالشفقة على خصومه، الذين دفعهم جهلهم للقوى الإجتماعية الحقة نحو الكارثة المرعبة: «قال: كنت طيلة تسع وثلاثين سنة الصخرة التي ترتدُّ عنها الأمواج. وأخيراً استطاعت إغراقها. وبعد ذلك لم يَرْعَو البحر، لأن الصخرة ليست هي التي أثارت الموج، بل غليان الماء بالذات. وزوال العائق لا يغير في الأمر شيئاً ولا يبدل في الوضع. وأتمنى إعلان هذا لدعاة تغيير المجتمع بالعنف، يا مواطني عالم غير موجود إلا في أحلامكم. لا شيء قد تغير. في ١٤ آذار لم يحدث شيء سوى إبعاد شخص واحد(١).

وهكذا استمر عصر النور بشخص بطله الأخير الذي، في منتصف القرن التاسع عشر، حكم على العمل بحقيقته لا بفوزه، والذي ما انفك يؤمن بأن الاخلاق يمكن تعريفها وأن الفضيلة يمكن تعليمها: «إن هذه الحِكَم قد ثبتت حقيقتها، والسياسة لا يمكن تأسيسها على قصص خيالية بل على التاريخ، والإيمان لا يتدخل في السياسة بل المعرفة».

وعندما جاء نابليون «جديد» ـ بعد مرور خمس وثلاثين سنة على سقوط الجد

(١) في ١٤ آذار ١٨٤٨ استقال ميترنيخ من وظائفه في استات كنزلر.

الكبير، لم ير مترنيخ في الحدث حجة على انكساره الشخصي، بل دليلاً على حسن فراسته حيث قال: «إن ملايين الأصوات التي نالها لويس نابليون، ليست إلا ترجمة لهذا الإحساس الغريزي: بدون تنظيم، لا توجد حياة إجتماعية، ودون سلطة لا يمكن أن يكون هناك تنظيم. اليوم سميت هذه الحقيقة لويس نابليون. إن عالمنا قد شاخ إلى درجة أن الحقيقة فيه تضطر إلى أن تتلبس إسم شخصية ما، لأن كل المنافذ مسدودة بوجهها». **أن تضطر الحقيقة إلى أن تتقمص في وجه إنسان، هنا تكمن مأساة المحافظ العقلاني**، وأن يتجسد التاريخ في فرد ما، هنا اللعنة على المحافظ التاريخي، وأن تضطر **الحقيقية إلى البقاء مغفلة تلك هي عجيبة عصر النور**: وعندما تصبح الحقيقة خارج كل نقاش فإنها ترتكز على الإيمان؛ وعندما توضع الحقيقة موضع النقاش فإنها تصبح **معتقداً (دوغم)**.

وحده عصر لئيم يمكن أن يعي ذلك وعياً مسبقاً إن هذه التنبؤية، لا يمكن أن تكون من طاقة مفكر معاصر لكانت Kant أو فولتير، فخور بعقله الرصين الذي هو نوع من التعبير عن الحقيقة البديهية لمسلمات الفلسفة. عندما طُلب إلى مترنيخ، ذات يوم، أن يقدم لصورة له إكتفى بأن يكتب: «**يجب أن نحذر من المحزن المشجي بصورة خاصة**». وحتى أيامه الأخيرة ظل يهتم بالعلوم الطبيعية، وكان يتبادل الرسائل الدقيقة مع الباحثين. وبصورة خاصة في مجال العلوم التطبيقية. وعندما حاول القيصر ذات مرة، سنة ١٨١٧ أن يوسع الدائرة الإجتماعية لتبتله الصوفي، لم يرَ مترنيخ حرجاً من إرسال هذه الكلمة إليه: «إن العالم مصاب بمرض خاص جداً هو التصوف. وكما هو الحال بالأوبئة، فإن هذا الوباء يمر هو أيضاً... واليوم، مع ذلك، ليس من الصعب العودة إلى تحريضات بطرس الناسك. بل إفهام المنكوبين بأن الله يطلب تضحيات أخرى غير دموية، وأن أي إنسان لا يستطيع أن ينصِّب نفسه حكماً على ضمائر الآخرين». وفي هذا الكلام لا يتجلى فقط رفض المحافظ الذي يقوم بوجه كل حركة جماهيرية من أين أتت، بل إنه يتهم أيضاً الرومانسية باسم عصر النور.

II

ماذا يمكن أن تكشف لمترنيخ حكمه المبجّلة؟

إنها تكشف له عن عالم محكوم بقانون، وهذا القانون يجب أن لا يؤخذ بمعناه العصري، تأويل الأحداث، بل يؤخذ على أنه منها في الصميم. واحتقار هذا القانون الداعي إلى الإنسجام والتوازن، هو أقل استحقاقاً للشَجْب، على الصعيد الأخلاقي،

مما هو تخريبي بنتائجه الفيزيائية. وكما هو الحال، بالنسبة إلى العالم السياسي، إن التوازن يعني معادلة قوى العدوان مع قوى المقاومة، ويتميز النظام الإجتماعي بالتوتر غير المستقر بين العناصر المحافظة من جهة، والعناصر المخربة من جهة أخرى، والتي هي من صميم كل مجتمع. وعلى رجل الدولة أن يميز بين شكل وجوهر هذا التعارض وأن يطرح الأسس الأخلاقية لنظام يعطيه الوقتُ وحدُه عفويته. وهذا يقود إلى تمييز آخر، يعتبر بنظر العقلانيين، في الغالب، كحلٍ لمشكلة وليس كتعبير عنها: الإنسان لا يستطيع إلا تدبيج القوانين. ولهذه قيمة البرنامج السياسي المقدم إلى معرفة الأمة، وحده الزمن هو صانع الدساتير.

ويعارض مترنيخ جهود مزامنيه الذين يريدون تدبيج دساتير مثالية، لسببين:

١ ـ إنهم يهملون عنصر الزمن، ولا يؤخذ هذا على أساس المفهوم الذي يعطيه إياه Burke والذي يتلخص بأنه كينونة مجردة تماماً تقريباً من المضمون، وبأنه إحدى القوى الإجتماعية الأساسية. فضلاً عن ذلك إنهم يظهرون عدم واقعيتهم. ذلك أن كل مماحكة حول الدساتير هي فاقدة المعنى سلفاً. إن عملية الخلق والإبداع تخضع لقوانين. والعملية التي تنتظم العالم السياسي تسمى دستوراً: «والدولة التي لا دستور لها هي تجريد، تماماً كالكائن البشري بدون هويته التي لا يمكن فصلها عنه».

وينتج عن ذلك أنه من السخف الإدعاء ببلوغ الحرية عن طريق الضمانات الدستورية. إن «الحقوق»، بحسب رأي مترنيخ، لا يمكن خلقها أو ابتداعها لأنها موجودة. والتأكيد عليها أو عدمه، أمر نافل. وهذا الوجه من المسألة هو تغني بصورة أساسية، ولا علاقة له بالحرية الخالصة. ومخالفة القوانين لا تجوز حتى للملوك. وهذا الحكم يذكرنا بالقول الآخر: «حتى الله لا يستطيع أن يجعل ان ٢ زائد ٢ يساوي ٥». الذي قال به غروسيوس. وضمان الحقوق يصبح عندئذٍ وهماً. وهذا يعني التحريف، باسم الأقوياء، لما لا يمكن أن يكون إلا تعبيراً، عن واقعة. كالتصدق بالقول بوجود عارض لما لوجوده قيمة الأبدية: «كل شيء عندما يظهر بشكل تصاريح مرتجلة، وإن كان مقبولاً على السجية، يفقد من قوته... **إن التكالب على التشريع هو من علامات المرض الذي يكتسح العالم منذ إثنتين وستين سنة**... إن القوى الطبيعية أو الأدبية أو المادية لا تخضع طائعة إلى القوانين الموضوعة من قبل الناس. فما هو الرأي بقانون يعرض، إلى جانب إعلان حقوق الإنسان قوانين الجاذبية؟ والخطأ في محاولة حبس ما هو خارج عن إطار القانون في صيغ قانونية، تؤدي إلى الخروج عن الغاية

المرجوة. وهكذا نُضيِّق على ما أردنا ضمانه، هذا إن لم نقض عليه تماماً، بهذا يعبرُ عن نفسه العقلاني الذي يجعل من الحقوق صفة ملازمة للعالم، والأرستقراطي الذي يزعم بأن المسؤولية والحكم لا يفترقان، ويمثل عصر النور الذي يربط بين النظام والحرية. وفي حين يتأكد وجود حقوق أسمى من كل المؤسسات البشرية، علمًا بأن هذه الأخيرة تستمد وجودها من هذه الحقوق، ينشأ بذات الوقت تناقض أساسي في النظرية الديموقراطية: ومفهوم طبيعة الإنسان، المفهوم الذي يريد لهذا الأخير أن يكون أهلاً لحكم نفسه بنفسه، يمتزج هنا بالمفهوم الآخر القائل بأن استقلالية الإنسان يجب أن تكون محدودة. وإذا استطاع الإنسان تصور الظلم الغاشم فلماذا يظلم قريبه؟ ولماذا ضمان الحقوق العالمية؟. إن المشكلة لم تطرح أبداً في البلدان الأنكلوسكسونية حيث ترتكز علاقات الدولة بالمجتمع على أساس حقوقي وليس على أساس أخلاقي. في مثل هذا الإطار تبدو الضمانات الدستورية وكأنها الفرق بين التحديدات المعلنة والتحديدات الضمنية المفروضة جميعاً على الحكومة التي تعتبر وكأنها مزودة بسلطات محدودة. ولكن في إطار الدولة «الأخلاقية» يصبح الحد من سلطات الدولة بشكلٍ خطي صريح أمراً بدون معنى. ومنذ الحين الذي تزعم فيه هذه الدولة أنها تستمد مبررها، لا من فائدتها بل من مجموعة من القيم الأخلاقية، فلا يعود هناك من محكمة صالحة للنظر في القرارات الرسمية. **وإذا كان العقاب غير حقوقي بل أخلاقي عندئذٍ لا يمكن للقيود أن تنطلق إلا من وازع إرادي وليس من الضمانات الدستورية.**

هنا تنشأ حالة جديدة فيها تتحدى النظمُ المحافظة النظم الليبرالية. فإذا تحول رجل الدولة المحافظ بالرغم عنه إلى رمز لزمن ثوريٍ، عندما يضطر لتحديد طبيعة السلطة، فإن الرجل الليبرالي يضطر إلى مناقضة نفسه عندما يجيب على تساؤله الذاتي حول طبيعة الحرية. ومترنيخ لم يشأ بكل تأكيد أن يأتي بجواب جديد حول طبيعة الحرية، ذلك لأنه يراها ملازمة لمفهوم السلطة. بالمقابل لا ينهي خصومه مشكلة السلطة عندما يتصورون أن هذه المشكلة تنحل بمجرد تعريف الحرية. ومع ذلك فالفريقان هما أقرب إلى بعضيهما مما يظنان فلو وجد رجلٌ يسأل ميترنيخ أن يرسم حدوداً للسلطة، ثم يسأل أحد خصوم هذا الأخير كي يرسم له حدود الحرية، فالإثنان يجيبان بنفس الجواب، مما يدل على أن السؤال يبدو لكليهما تافهاً. الإثنان يذكران «السبب الأسمى» La Raison souveraine وهو الذي يدل مفهومه على قابليته للتطبيق والذي يستعمل كحد للحرية وكحد للإكراه بآن واحد. إن Kant لم يستطع أن يتصور كيف أن

الأمر الواجب بذاته Imperatif categorique يمكن أن تكون له تأويلات مختلفة. وإحلال القوة محل القانون أمر ممكن ولكن العاهل الذي يفعل ذلك فكأنما يقدم على عمل انتحاري، في نظر مترنيخ، وهذا ما يجعل الأمر غير معقول. وهذا التصور من قبل مترنيخ هو الذي أضفى على نزاعه مع الليبراليين وبصورة خاصة مع الديمقراطيين حدة الحرب الأهلية. أو لم تكن لدى مترنيخ الجرأة على محاربة الليبرالية باسم العالمية الشمولية التي تنادي بها هذه الليبرالية بالذات؟ فحتى صياغة حججه تمثل بالنسبة إلى خصومه تحدياً جدياً يعادل في نظره تحدّيهم إياه بوجودهم. **إن مصير الفيلسوف العقلاني هو مصير لا يحسد عليه لأنه يكتشف أن نفس المقدمات قد تنتهي إلى استنتاجين متعارضين تماماً.**

III

يرى مترنيخ أن البحث الدائب عن الدستور المثالي هو بحث عن الوهم ولذا فهو يشبه الثورة بالكارثة في عالم متميز بتوازن النزعات المحافظة والمخربة، تنشأ الثورة من اختلال هذا التوازن لصالح النزعات الأخيرة. ولما كانت لحظة التعادل هي الوضع الطبيعي للعالم فكل ما تولده ثورة ما، هو التمزق، وعندها يجب بذل جهود كثيرة، قبل الوصول إلى تمثل واستيعاب البنْيات الجديدة. فالإضطرابات التي ترافق كل ثورة هي من علامات كل مرحلة إنتقالية، ويعزى عنفها إلى جهل محازبي الإنقلاب: «**وفي حياة الدولة، لا تمثل الثورات إلا اضطرابات عابرة... وبعدها يعود النظام دائماً فينتصر، والدول بخلاف الأفراد لا تموت، بل تتطور**. ومن واجب رجل الدولة... أن يقود هذا التطور، وأن يراقب اتجاهاته». وما يفرق بين النظام المحافظ والنظام الثوري، ليس وجود تغيير بل أسلوب هذا التغيير. «يجهل المفكرون الليبراليون عموماً... أنه في حياة الدول، كما في حياة الأفراد لا يكون التطور واحداً وذلك تبعاً لما إذا كان يتم خطوة خطوة أو قفزاً. ففي حالة التطور المتزن ترعى القوانين الطبيعية عملية التفاعل. وفي الحالة الثانية هناك انشقاق... والطبيعة من شأنها التطور ضمن سيادة النظام خلال مراحل التطور المتتالية. عندها فقط تحل قوى الخير مكان قوى الشر. أما عندما يكون الإنتقال بالقفزات، فلا بد من إقامة بنيات جديدة كلياً يوماً من الأيام. ولما كان الإنسان لا يخلق شيئاً من العدم، فينتج عن ذلك أن الحضارة تتواجد حيث يمكن للتغيير أن يتم بصورة طبيعية، وحيث يزول التوتر بين قوى التهديم وقوى المحافظة، عبر العقد الإجتماعي القائم. وفي الماضي، وبانتظار بروز حضارة صحيحة، كان لا

بد من انتظار ظهور المسيحية التي أعطت القدسية للسلطة وأوجبت الطاعة وقدستها، وجعلت إنكار الذات محموداً، وكل ذلك في مجمله هو تأويل وظيفي يمارسه الرجل العقلاني عندما يفكر في الدين.

إنه لموافق لبرهان المحافظين أن يظهر ما يعلنه مترنيخ حول طبيعة السلطة بمظهر البديهيات، وذلك منذ الحين الذي يعتبر فيه كل محافظ هذه السلطة فوق الجدل أو النزاع. أما آراؤه حول معنى الحرية، فهي غير كافية، لأنه يعتبر هذه المسألة بالذات بدون معنى. أما دراسته حول طبيعة الثورات فتبدو واضحة وقوية. في سنة ١٨٢٠، وهو في معرض اهتمامه بإقامة سلسلة من المؤتمرات بقصد قطع الطريق على القوى الثورية، كتب نوعاً من الإعتراف زاوج فيه بين الثورة وفلسفة التاريخ. يقول مترنيخ، حتى القرن السادس عشر توازنت قوى المحافظة وقوى الهدم توازناً عفوياً. ثم حدثت ثلاثة أحداث من شأنها أن تحلّ مع الزمن، العنف والفوضى محل الحضارة والنظام: اختراع المطبعة، واختراع البارود ثم اكتشاف أميركا. فالمطبعة سهلت انتشار الأفكار، التي أصبحت مبتذلة. والبارود غيرَّ في رابطة التوازن التي كانت قائمة بين الأسلحة الدفاعية والهجومية. أما اكتشاف أميركا فقد عدل في الأوضاع على الصعيدين المادي والسيكولوجي. فدخول المعادن الثمينة، أحدث تغييراً مفاجئاً في قيمة الملكية العقارية، التي هي ركيزة كل نظام محافظ. والأمل بالحصول على ثروة بسرعة شجع روح المغامرة وزرع عدم الرضى بالبنيات القائمة. ثم جاء الإصلاح الديني الذي أكمل العملية فقلب القيم الأخلاقية رأساً على عقب وذلك بتفضيله الإنسان كإنسان على القوى التاريخية.

كل هذه العوامل ساعدت على بروز نمط الإنسان الذي هو رمز عصر الثورة. وأصبح هذا الإنسان طموحاً مغروراً لأنه النتاج الطبيعي لتقدم الفكر الإنساني بسرعة كلية نحو الكمال الظاهر: «الدين والأدبيات والتشريع والسياسية والإدارة كلها أصبحت وقفاً على كل فردٍ. وأصبح العلم شأناً حدسياً وأصبح المغامر لا يأبه للتجربة. والإيمان لم يعد يعني شيئاً بالنسبة إليه، وأحل مكانه القناعة الشخصية الذاتية. وللحصول على هذه القناعة، لا لزوم للتحليل ولا للدرس، اللذين يعتبران نشاطين نافلين بالنسبة إلى فكر يظن في ذاته القدرة على فهم كل شيء. أما القوانين، فهو ينكر عليها أي سلطان لأنه لم يشترك في صنعها. وهو يعتقد أنه من غير اللائق بأمثاله من الناس أن يعترفوا بالحدود التي وضعتها الأجيال السابقة الفجّة الجهولة. إنه هو أصل

السلطة. فلماذا الخضوع لكل ما هو غير مفيد إلا لأناس ينقصهم . . . العمق؟ وما بدا ملائمًا لعصر الظلام والجهل لا يمكن أن يلائم عصر العقل. . . (كل ذلك) ساعد على قيام نظام للأشياء يضفي الطابع الفردي على كل عنصر من العناصر التي يتألف منها المجتمع . . . » ومن الصعب في هذا المجال أن تكون هناك مأساة أكبر وما ظنه مترنيخ سخرية، ـ إبراز الهوة التي تفصل بين الغرور والواقع ـ لم يكن في النهاية إلا جدولة لأهداف الخصم. فإن ظن أن الإشارة إلى الشيء المعتقد تكفي لإبراز عدم منطقيته، فإن الآخرين يعتقدون بأن التأكيد يعني إضفاء الشرعية. وهكذا يبرز بصورة حتمية سوء فهمه للثورات وكرهه الفكرة القائلة بأن «الحقيقة» لها كيان قائم بذاته. وفي حين كان مترنيخ يحاول يائساً حماية «الواقع» من هجمات الأعداء، انقلب الصراع إلى جدال حول طبيعته وحول طبيعة «الحقيقة». وإذا انتفى بعد ذلك الإشكال حول كلمة «واقع»، فإن الوزير النمساوي لم يكن يشعر بضرورة التأكيد على المعنى الذي يعطيه هو لهذه الكلمة. وكونه يشدد ويلح يدل على تفكك هذا المفهوم.

ويصنف مترنيخ الإنسان المغرورَ، بحسب نوعه وأصوله الإجتماعية. وهو يميز بين فئتين: الممهدون الموطئون والنظريون. والأولون هم رجال أشداء مصممون على بلوغ أهدافهم. أما الآخرون فهم عقول مجردة تعيش في مكان مغلق. ومهما كانت الذريعة التي يتذرع بها الطموح، فإن أصله قائم في الطبقات الوسطى. أما الأرستقراطي الثوري فهو الكبش الضال، الضحية الأكيدة للثورة. وهو محكوم عليه بالسقوط والتدني لاضطراره إلى التزلف لمن هم أدنى منه. أما الجماهير فهي تحذر دائماً التغيير. وأمنياتها، تنحصر، في ظل وحماية القوانين، بالرغبة في الإستمرار بعملها الشاق. **وصنّاع الثورة الحقيقيون موجودون دائماً في الطبقات الوسطى: إنهم المحامون والكتاب والإداريون وأنصاف المثقفين.**

وهم يمتلكون وسائل الإتصال. وإذا كانوا طموحين فإنهم عاجزون عن تحديد هدفهم. وعدم رضائهم لا يقترن بحلول بديلة. وكون الثورة قد اندلعت في غير البلد الأفقر والأكثر تأخراً في أوروبا، بل في البلد الأكثر غنىً وتطوراً، لم يأت عفو المصادفة. ويضيف مترنيخ: إن هذا البلد كان في حالة من القنوط والإضطراب بحيث «**إن الثورة قد انتصرت في فرساي وفي كواليس القصر قبل أن تبدأ في تسميم جماهير الشعب**».

وما كان للثورة أن تنتصر لولا ضعف الحكام وإيمانهم بخرافة أدى تجسيدها إلى

بروز الكارثة: الظن بأن المؤسسات البريطانية يمكن نقلها إلى أوروبا. «من بين العديد من عوامل الإضطراب المغرق الذي طبع أوروبا المعاصرة، حسب قول مترنيخ في أواخر أيامه، هو تصور إمكانية نقل المؤسسات البريطانية لاعتمادها في القارة. إن هذه المؤسسات تتعارض تماماً مع البيئة القائمة، كما أن تطبيقها عملياً إما أن يكون وهمياً، أو تمويهياً أو تزويراً لنمطها الأصلي. إن مدرسة الفكرة الإنجليزية المزعومة هي في أساس الثورة الفرنسية، ونتائج هذه الثورة المخالفة تماماً للواقع الإنجليزي، ما تزال تكتسح أوروبا المعاصرة. فالإنجليزي يرى أن مفاهيم النظام والحرية متلازمة تماماً، حتى آخر ولدٍ في آخور خيلٍ يضحك من المصلح المجدد الذي يدعي أمامه بتمجيد الحرية». والحروب الثورية نشرت هذه المبادىء عبر أوروبا، وإذا كان الحقد على بونابرت قد أخر قليلاً أثرها السام، فما ذاك إلا مؤقتاً. والحرب التي قادها الملوك ضد نابليون، قامت بها الشعوب جزئياً ضد ملوكها أملاً في الحصول من هؤلاء على تحقيق الأماني التي وعدت بها الثورة الفرنسية. والسلم الذكي الذي عقد سنة ١٨١٤ كان يمكن أن يكون بداية عهد أمان وطمأنينة. ولكن الهارب من جزيرة البا خرب في مائة يوم الإنجازات المناوئة للثورة والتي دامت ١٤ عاماً من البونابرتية. فنابليون عندما فجر الثورة من جديد في بلده زرع في أوروبا كلها المنازعات الإجتماعية الدائمة.

IV

هذا التحليل بديع ولكنه يطرح في الحال سؤالاً مخيفاً. إذا كان الفكر الثوري منتشراً إلى هذا الحد، فكيف تمكن محاربته؟ وإذا كانت أسباب الثورة أساسية إلى هذا الحد وإذا كانت النشأة التاريخية لهذه الأسباب قديمة إلى هذا الحد فكيف يمكن علاجها؟ . . أمثال Burke وكل ممثل للمحافظة التاريخية ينصحون بالدمج التدريجي مع استعمال الإعتدال والتكيف. حتى كاسلتري كان على حق عندما أعلن أمام لويس الثامن عشر «أن الثوريين هم «الأقل خطراً» عندما يمارسون وظيفة رسمية وعندما يضيعون بين جمهرة الأرثوذوكسيين وإذا كان الحاكم الجائر يستطيع التخلص من رجل مشبوه لديه بالسم فإن الملك الدستوري لا يجد أمامه من وسيلة غير استجلابه بالعطية» وبنظر المحافظ العقلاني كمترنيخ لا يعتبر هذا الحل إلا تهرباً خطراً. فهذا التلميذ لعصر النور يرى أن المسائل السياسية يجب أن تكون بمثل دقة البرهان المنطقي. ويتوجب إذاً إبراز الفوارق بدلاً من تذليلها. لأن قوى التخريب إن هي انطلقت، فمن واجب رجل

الدولة أن يدعم قوى النظام وكلما ارتفعت الأصوات المنادية بالإصلاح والتجديد فإنه من الواجب مناهضتها بإسم السلطة.

وبما أن الحرية تعادل الخضوع الإرادي للنظام خضوعاً صارماً كالمعادلة الرياضية، فإن العقم يستقر وتصبح الحِكَمُ المهذبة عديمة الجدوى بحيث لا تفيد إلا في الجمود. وإرضاء جماهير الناقمين بالتنازلات، يعني تبديد رأس المال. ولا ينفك مترنيخ يردد كمبدأ أساسي الكلمة التالية: «عندما تتفاقم الأهواء فلا مجال للتفكير في الإصلاح، والحكمة في هذه الحالة هي في المحافظة على ما هو قائم». من هنا معارضته الشديدة لكل تغيير مهما كان نوعه لأن التطوير قد يؤدي إلى تفسير التصرف بأنه خضوع للضغوطات. «وقد كتب بهذا المعنى: عندما يتأرجح كل شيء، من الضروري أن يبقى أي شيء، مهما كان، مستقراً حتى يجد الضائعون هادياً وملاذاً». وهذا يفسر تفضيله نابليون على آل بوربون بالرغم من شرعية هؤلاء. ويرى مترنيخ أن الشرعية ليست غاية في ذاتها بل هي وسيلة. فإذا تناقضت مع مقتضيات الإستقرار فإنها هي التي يجب أن تتراجع. وهكذا ينتهي به الأمر، عجباً، إلى الحفاظ على المؤسسات القائمة حتى ولو كانت كريهة لديه، لأن قلبها أخطر من إبقائها. وعندما أدى الرعب، في سنة ١٨٢٠ بالدوق د. باد إلى الرغبة في إلغاء الدستور، أجابه مترنيخ بقوله: «كل نظام قائم شرعاً يحمل في ذاته نواة أفضليته والقانون «Charte»، لا يكون دستوراً. ويتعين على الحكومة أن تعرف الغث من السمين، وأن تقوي السلطة العامة وأن تحمي الهدوء والإستقرار ضد كل محاولة تعكيرية»

والنزاع هنا تافه، والسعي في أيام الثورة من أجل إحداث تغيير في النظام باسم الأمن العام، والطمأنينة، ليس إلا محاولة قوة لا يمكن أن تنتهي إلا بتدمير الذات. ورغم التظاهرات الرامية إلى التغيير فإن هذه السياسة تسعى وراء طهارة مفقودة، إذ هي تريد بعث الزمن الذي كانت فيه العلاقات التعاقدية عفوية، وهي أيضاً في النهاية أرستقراطية كما الرابط بين السيد والعبد. وإذا كان «مذهب» مترنيخ يفسر نشأة الثورة فإنه لا يعطينا شيئاً عما يجب عمله عندما تستقر هذه الثورة وتبدأ عملها. وهو يشير تجريدياً إلى الصفة التي يجب أن ترتديها الحركات الإصلاحية دون أن يناقش في التدابير العملية التي يراها مناسبة. وعقب سنة ١٨٥١ لم يجد مترنيخ شيئاً ينصح به خليفته شوارزنبرغ، سوى نصحه بتدعيم الارستقراطية الزراعية، كما لو كان بإمكانه مَعْس الطبقة الوسطى. والتأكيد على أن الثورات هي دائماً من خطأ الحكام، وأن حسن

التصرف يسمح دائماً بالإستقرار، هو أمر لا يمكن انتقاده على الصعيد النظري. أما من الناحية العملية، فهذا يعني خلق حلقة مفرغة. وإذا كان مترنيخ لا يعارض مبدأ الإصلاح والتجديد فإنه يريد أن يكون من مبادهات النظام، في حين أن خصومه يريدون الإصلاح عن طريق التغيير. وتكون النتيجة مجتمعاً مجمداً ينتصر فيه الشكل على الجوهر.

وهكذا تبدأ مسيرة ملحة تريد أن توقف، ولو للحظة مد الحياة، بحيث تتيح، عن طريق هذا التوقيف عزو أحداث حتمية، إلى مبدأ شامل كوني وليس إلى الإرادة. وحاله في ذلك كحال الفيزيائي الذي يعجز عن قياس وضع وحركية الإلكترون بدقة، فيخصص كل جهوده لتجميد هذا الإلكترون، ولو للحظة، لأن هذا التجميد يمكنه من تحديد المسار إلى الأبد. أو أيضاً كحال، سائق السيارة المجنونة التي بدأت تتدحرج في المنحدر، فيحاول جاهداً أن يجمد الدولاب الخلفي ظناً منه، بأنه إن فعل، فإن سقوطه المحتوم يتم بانتظام، وليس في الفوضى. ومهما كان حدس مترنيخ متطوراً، فإنه محكوم بالدوغماتية المتيبسة الجامدة. وربما كان على حق عندما يزعم، بأن من ليس له ماض فليس له مستقبل. ولكنه ينسى أن الآخرين يمكن أن يكونوا سبباً في موتهم بأيديهم عندما يقذفون بماضيهم في المستقبل.

هذه النظرة العريضة التي يؤاخذ عليها رجل الدولة النمساوي، تقترن ببعض العظمة، فمترنيخ لا يقع في الأوهام بالنسبة إلى مايخبئه المستقبل. ولكنه يرى من واجبه أن يلطف ما أمكن صدمات المستقبل: «إن المجتمع المعاصر يميل نحو الزوال. ولا شيء يبقى جامداً إلى الأبد... ونحن قد بلغنا الذروة. وفي هذه الظروف التقدم يعني النزول... وفي نظر معاصريه تبدو هذه الأزمنة غير منتهية. ولكن ماذا يمثل قرنان أو ثلاثة في عمر التاريخ؟... إن حياتي تمر في حقبة رهيبة. لقد ولدت متقدماً أو متأخراً... ولو ولدت أبكر لاستفدت من الوجود. ولو ولدت متأخراً لأمكنني المساهمة في تعمير العالم. أما الآن فماذا أصنع، سوى تدعيم بناء ينهار؟»[1] وإذا كان يحارب الديموقراطية، فلأن «السلطة هي التعبير عن حكم الديمومة في حين أن الحكم في ظل النظام الديموقراطي، ذو طبيعة عابرة... إني أحب لذوي العقول الضيقة أن يروا أنفسهم تعبيراً عن الحكْم وعن السلطة، ولكن من الصحيح أيضاً، أن أخصام كل سلطة

---

(١) N. P. III. p 347 et suivant

يريدون لها أن تنقلب إلى معادلة شخصية لأن جهودهم في سبيل إزالتها تصبح عندئذٍ سهلة كلما غرقت في الشخصانية»[1].

وانطلاقاً من المبدأ القائل بأن النظام هو التعبير عن التوازن وأن التوازن من ضمنَ بنيات الكون فهو يستنتج أن المصالح الأساسية للدول تفرض نفسها أخيراً على الواقع. **ولكنه يستبق القول بأن رعاة الثورة سيذهلون لو أتيح لهم تأمل العالم الذي صنعته أيديهم . كلما ازداد التمزق كلما رَهُبَ خراب الفوضى. والإستبداد بحسب رأي مترنيخ لا يكون من غياب ضمان الحقوق، بل من قيام حكومة لا ترسخ تصرفاتها على قواعد ذات قيمة شمولية. والإستبداد ليس من طبيعة الثورة بل هو نتيجتها المحتمة.** وكلما نجحت قوى التخريب في ضرب النظام الإجتماعي، كلما توجب على السلطة، وهي التعبير الحتمي لكل مجتمع، أن ترتدي مظهراً شخصياً. ذلك هو تعريف التحكم الكيفي بنظر السياسي المحافظ.

والتحدي الذي يجب أن تتصدى له المحافظية: هو التركيز على قيمة الإرادة والتسامي بها وتحديد النزعات التحكمية وبكلمة موجزة أن هذا التعريف ما هو إلا إعادة صياغة للتعريف التيولوجي لفضيلة «التواضع»: «لتكن مشيئتك يا رب» مع إحلال كلمة العقل محل كلمة «يا رب». وهذه محاولة لفهم المشكلة السياسية الأساسية، والتي تقضي بضبط الأقوياء لا بالقضاء على المخربين. فمعاقبة الأخيرين سهلة، لأن العقاب ليس إلا التعبير عن الأخلاق العامة. أما ضبط الأولين فأقل سهولة ذلك أن ضبطهم يعني التأكيد بأن تعريف الفضيلة ذو أبعاد زمنية وقضائية. والإرادة مهما كان دافعها نبيلاً، محدودة بقوى تفوقها. والوصول إلى الإعتدال، عن رضى وقناعةٍ هو الهدف الرئيسي الواجب لكل جسم اجتماعي. ويعالج مترنيخ هذه المسألة بالتأكيد على أن كل تجاوز، مهما كان اتجاهه، ذو أثر ضار على المجتمع. والإرادة الإنسانية إحتمالية لكون الإنسان، ما هو إلا مظهر من مظاهر القوى التي تتحكم به، وقوى المجتمع والتعبير التاريخي عن هذا المجتمع هو الدولة. وهذه كلها مخلوقات طبيعية حالها كحال الإنسان، لأنها تعبر عن حاجته الأساسية إلى العدالة وإلى النظام. والدول بحكم كونها من عناصر الطبيعة لها دورة حياتية كالأفراد، مع هذا الفارق أنها لا

(١) N. P. VIII P. 467. يستثني ميترنيخ بريطانيا العظمى، باعتبار أن دوام السلطة في هذه الدولة يرمز إليه بكلمة: «حكومة جلالته».

تتمتع بالعزاء النهائي الذي يعطى للإنسان: فهي لا تموت، ولكنها محكومة بأن تعاقب على جميع أخطائها.

من البديهي أن يرتدي آخر عمل عمومي قام به مترنيخ مظهراً رمزياً، لأنه يشكل دفاعاً عن التسترية التي تبرر وحدها المبادىء التي ينادي بها. قال المحافظ العجوز وهو يستقبل، سنة ١٨٤٨، وفداً يمثل الحركة الثورية المنتصرة، التي وصفت إستقالته «بالسماح» «إني أحتج رسمياً على استعمال هذا التعبير. العاهل وحده يكون سمحاً؛ إن قراري لم أستوحه إلا من فهمي للأخلاق وللواجب». والبادرة الأخيرة من «طبيب الثورات» كانت في تمجيد النظام، وفي التأكيد على أسبقية الخير على الإرادة، حتى ولو كانت فيها الهزيمة تنتظره هناك في نهاية نصف قرن من الكفاح. وعندما ألحَّ أحد الممثلين أجابه مترنيخ: «عندما استقلت توقعت أن يقال أني حملت الملكية مع أمتعتي، وهذا ليس هو الواقع. أين هو الرجل القادر على حمل إمبراطورية؟ إذا زالت الدولة فذلك بسبب فقدها إيمانها بنفسها» **إن مشكلة المحافظين تجد في هذا الكلام خير تعبير عن واقعها. وواجب هؤلاء لا يكون في التغلب على الثورة، بل في استباقها. وعندما يتبين أي مجتمع أنه لا يستطيع استباق الثورة، فإن ظهور هذه يدل على تفكك قيم هذا المجتمع.** ويكون بالتالي قد فات الوقت للتغلب على هذا التفكك بالوسائل الكلاسيكية. وأي نظام ينهار لا يمكنه الثبات إلا بعد الوقوع في تجربة الفوضى.

V

ويوجد هناك سبب آخر لتصلب مترنيخ العقائدي. إذ في الواقع ليس تصلبه إلا صورة طبق الأصل، في كثير من النواحي، عن تصلب بنيات إمبراطورية آل هابسبورغ. وفي كل عصر من عصور التاريخ توجد مغالطات، أي دولٌ ظاهرة التأخر إن لم تكن متهاوية. والذين ينظرون إليها بإمعان لا يدركون أنهم أمام البقايا الأكثر شراسة من عالم سائرٍ في طريق التفكك. والشيء الذي يساعد بقايا الماضي هذه على الإستمرار، أي صلابتها البليدة هو الذي يعطل فيها قدراتها على التكيُّف. عندها تواجه عالماً لا يستطيع فهمها، وعندها تصبح الصلابة ردة الفعل الغريزية ضدَّ قوى الإنحلال.

ذلك كان حال النمسا في القرن التاسع عشر. فهذه الدولة أنشئت بفضل

صلابة عائلة مالكة واحدة، وأصبحت قوية بفضل دورها كسياج شرقي لأوروبا. والامبراطورية النمساوية كانت تشكيلة من القوميات والثقافات المختلفة، رابطها الإمبراطور. وهي وحدها من بين الدول الإقطاعية في القرون الوسطى التي بقيت في العالم المعاصر تمسك بها دائماً مبادىء التبعية الإقطاعية، بواسطة مجموعة معقدة من المواثيق، وبفضل الحاجة الأكيدة إلى وجودها. كتب مترنيخ يقول: «النمسا هي دولة واحدة ومتعددة بحسب ما إذا نُظر إليها قانونياً أو إدارياً. وإذا كانت متعددة، فليس بفضل إرادة أحد، بل لأسباب أساسية، أولها أنها تضم قوميات مختلفة... والمبادىء الأساسية توجب المحافظة على مختلف القوانين المرعية الإجراء في مختلف الأقسام الامبراطورية. وهنا تكمن قوتنا الوحيدة ضد تساوي كل المفاهيم تساوياً يتميز به عصرنا».

ولكن عندما اتجه الزمن نحو المركزية ونحو القومية، ونحو الإدارة المنظمة والتشريع المكتوب فماذا بإمكان دولة عاهلية كالنمسا أن تفعل؟ إن العصرنة لا يمكن إلا أن تُحتَّ من بنيات معقدة ودقيقة كبنيات النمسا. إذ كيف يمكن تنظيم المؤسسات الجهازية عندما تكون رُسَيْمَةُ العلاقات معقدة إلى درجة تجعل محاولة تعريفها إبرازاً لتناقضاتها؟ إن المفهوم الفرنسي لحكومة شديدة المركزية لا يمكن تطبيقه في دولة يعتبر السعي لتجميعها سبباً في نزاع يستهلك جميع الطاقات. ألم توشك النمسا أن تتناثر قطعاً عندما قرر الامبراطور جوزيف الثاني أن يطبق فيها تعاليم عصر النور؟ وإذا كانت هذه الامبراطورية قد تأخرت في تعلم الدرس، فهي لن تنساه أبداً، لأنها إن نسيته زالت، بحيث يتساوى فيها الجمود والتقدم.

ويعلن مترنيخ الحرب على الليبرالية، لا انطلاقاً من اعتبارات نظرية فقط بل لأسباب واقعية وجيهة. وبدا له إصرار الليبراليين النمساويين على إقامة دولة عصرية وذات مركزية، وهماً خيالياً، لأن هذا المشروع يرتكز على مفهوم لحكومة لا يناسب النمسا.

وعلى أثر الثورة الليبرالية، سنة ١٨٤٨ التي حاولت أن تجعل من هذا البلد دولة موحدة، كتب يقول: «إن فيينا ليست باريس» فهي ليست المدينة التي تتغذى من طاقات كل الامبراطورية، والتي تستطيع، بالتالي، فرض القانون الذي تشاء. إن فيينا ليست إلا القوقعة التي يستكين فيها قلب هذه الامبراطورية. وإذا كانت هي عاصمة كل الدول التي تتألف منها النمسا، نظراً لأن الامبراطور يقيم فيها. وإذا كان هذا قد

اختارها. فذلك بسبب موقعها المركزي، أي بسبب تقني.... وكل أقسام الامبراطورية تتوجه أنظارها إلى شخص الامبراطور، الرئيس المنظور والذي لا ينازعه أحد في الدولة. ومن يهتم في مراقبة وزارة لا تمثل إلا نفسها؟. وهل تخضع لها هنغاريا.؟ وكيف تفعل ذلك وهذه الوزارة ليست متوجة بتاج القديس إتيان؟ إن الامبراطور هو كل شيء، وفيينا ليست شيئاً». هذا هو تحليل جيد للمشكلة التي ليس لها حل. وإذا كان الأمر كذلك، فبسبب أن مأساة النمسا، لم تعد تكفي لحلها الشرعية المبنية على الإخلاص لشخص؛ وبسبب أن القرن التاسع عشر جعل الحكومة تجريداً يبرر قراراته بالإستناد إلى منطق هذه القرارات العقلي، وليس إلى الحقيقة التاريخية التي مثّلها الامبراطور حتى ذلك الحين.

وقد توصل مترنيخ وهو يدرس بُنْيات الامبراطورية النمساوية إلى رفض مفهوم المسؤولية الوزارية، ليس لأنه يعتقد أن سلطة الامبراطور مطلقة، بل لأن المسؤولية كما يفهمها هو، ليس لها نفس المعنى الذي يعطيه خصومه لها. إن المسؤولية تتطلب بحسب رأيه مفهوماً حقوقياً. وهذا هو السبب الذي يجعل من البرلمان، في النظم البرلمانية، المقام القضائي الأعلى. ولكن النمسا لا تستطيع اعتماد مبدأ التمثيل المركزي لأن رابطها ليس قومياً بل ملوكياً. والوزارة المسؤولة تقتضي سيادة شعبية. وهذه تعني تفكك النمسا. ولا يتغير الوضع بإنشاء مجالس تشريعية، في مختلف أقسام الامبراطورية، لأنه إذا أمكن توسيع السيادة الملكية بحيث تشمل عدة دول، فإن السيادة الشعبية هي واحدة لا تتجزأ. وتسلسل البرلمانات في مختلف الأمم لن يحل هو أيضاً المشكلة كما دلت على ذلك تجربة بريطانيا مع إيرلندا.

فالرغبة في وجود وزارة مسؤولة تؤدي إذاً، إلى عدم المسؤولية الكاملة. وبما أنه لا وجود لأمة نمساوية، فإن مثل هذه الوزارة لن تكون مسؤولة إلا أمام ذاتها. وينتج عن ذلك أن النمسا، وهي نتاج التاريخ وتطلع عائلة مالكة، لا يمكن أن تقوم المسؤولية فيها إلا على إرادات عاهلها، وأنه يتعين عليها أن تجسد في شخص الامبراطور رؤيتها لذاتها.

فلنعجبْ بالتناقض مرة أخرى. ولكن كيف يمكن لعاهل أن يحكم في عصر الحركة القومية؟ على هذا أجاب مترنيخ: بتقوية الحكومة بحيث تحكم فعلياً، ثم بلا مركزية الإدارة. فالامبراطورية المتعددة اللغات لا يمكنها أن تعيش إلا إذا أثبتت الأثر الخيِّر

لسلطة مركزية. ثم تلاؤم هذه الأخيرة مع تعدد الثقافات. هذا هو الدواء الذي اقترحه مترنيخ للمرض الوراثي الذي ينخر في جسم الملكية النمسوية، وهو اختلاط فن الحكم مع فن الإدارة. وكلما تقدم العصر، كلما ازدادت هذه الامبراطورية المتضعضعة إيغالاً في إضفاء الطابع الحتمي على حساباتها السياسية. وكان أسهل عليها لكي تصل إلى غايتها أن تطبق الأصول البيروقراطية بدلاً من أن تتكيف مع بيئة متحركة. وخلقت الإدارة الوهم الموحي بأنها تعمل بذاتها. وبدا الروتين الذي كانت تغطي به تفاهتها الشرط الأساسي لفعاليتها، في عين المراقب. في حين أن الأمن هو المبرر الوحيد لكل بيروقراطية. وتجنب المناورة الخاطئة كان الهدف بدلاً من بلوغ غاية محددة، ذلك هو ديدنها. كما أنها كانت تفتخر بموضوعيتها المستمدة من غياب الهدف. وإن كان هذا يعني انعدام الرؤية الإقتصادية. وعندما يحدق الخطر تضطر الدولة السائرة في درب التفكك إلى أن ترى في بيروقراطيتها الوسيلة التي تمكنها من التعلق بالقيم «المضمونة». وحتى عندما تقع الكارثة أخيراً يتضح سبب تعلق النمسا ، بفهم مشاكلها الداخلية انطلاقاً من اعتبارات إدارية، كما يبرر ذلك اختيارها للحل المناسب لموقفها هذا. ولكن لما كان من الصحيح أن النمسا لا تستطيع 'التحول من دولة ملكية إلى دولة مركزية، دون أن تتفكك خلال العملية، فإنه من غير الضروري أن تستلهم، في العصر الحاضر، مبادىء حكومة تعود إلى القرن الثامن عشر، وحتى قبله. إن عقم الفكر السياسي النمساوي في القرن التاسع عشر يفسر بالإبهام الذي وقع فيه هذا الفكر تجاه الشرعية والبنيات البيروقراطية.

وينتج عن ذلك أن تضطر إدارة بالية إلى مواجهة مشاكل متزايدة يطرحها التصنيع والقومية والليبرالية. وهكذا خسرت الملكية النمساوية الفرصة، لكي تبرر وجودها بما أنجزته من عمل، وأعطت خصومها المناسبة لكي يضيفوا تهمة عدم الفعالية إلى الإتهامات المستوحاة من المبررات الإيديولوجية.

إن الإدارة النمساوية في ذلك الحين كانت تنحدر مباشرة من النظام البطريركي المنبثق من العهد الإقطاعي. ولا يعتبر الامبراطور مصدر كل سلطة فقط، من حيث الشرعية، بل هو بالفعل في أساس كل قرار سياسي وإداري. وإدارة أعمال الدولة لا تقوم بها الوزارات بل إدارات ترتبط مباشرة بالعرش الامبراطوري ورؤساء الإدارات لا يحملون لقب وزير بل رئيس قطاع. وخلال عشر سنوات حمل مترنيخ لقب وزير. وقد أخذ عليه وحوسب لأنه لم يشأ بإصرار أن تكون له كلمة في الشؤون الداخلية في الدولة.

وفضلاً عن الامبراطور لم يكن هناك أكثر من ثلاثة أجهزة للتنسيق. وهي لجان مشتركة بين القطاعات تتألف من موظفين، يعودون إلى القطاعات الإدارية المعنية. وكانت بنيات هذه اللجان وأسلوب عملها مشوشة لدرجة أعجزت مؤرخاً نمساوياً عظيماً عن وصفها وصفاً دقيقاً سنة ١٨٨٤[1]. ومهما يكن من أمر، كانت هذه اللجان تجتمع بمشيئة الامبراطور وحده، وتبحث في المسائل التي يقررها هو. وقد وصفت الآلة البيروقراطية في ذلك الزمن وكأنها جهاز يحدث ضجيجاً جهنمياً، في كل مرة تدور دواليبه سنتيمتراً واحداً. وكان مترنيخ على حق عندما أعلن في أواخر حياته أنه استطاع أحياناً أن يحكم أوروبا ولكنه لم يحكم النمسا أبداً.

وكان عبثاً منه ذات مرة، عندما عُيِّن للشؤون الخارجية، أن يقترح إعادة تنظيم وزارته. وعبثاً حاول بعد قليل تقديم خطة تقضي بإنشاء رايخسترات، أو مجلس امبراطوري تكون له صلاحية تنسيق وتطبيق التعليمات الأساسية.

وقد تأتى لهذه الجهود وغيرها أن تصطدم بعناد الامبراطور. وكان فرنسوا الثاني من أولئك التافهين الذين يخلطون بين تذكر الأحداث الميكانيكي بالدرس المأخوذ من التجربة. وكان يرى أن الفوز هو عكس الخذلان، وأن السببية تعني الوراثة زمنياً. ولما كانت محاولات سلفه جوزيف الثاني في سبيل المركزية، قد انتهت إلى اضطراب إجتماعي، فقد ارتأى تفادي كل إصلاح. ولأن محاولة اكتساب الدعم الشعبي لم تنجح في سنة ١٨٠٩، فقد فقد الدعم الشعبي بالنسبة إليه كل قيمة. كان جوزيف الثاني صارماً، ظنِّيناً، مدَّعياً وضيق الخيال، وقد شهد أحياناً كثيرة الإضطرابات في أوروبا. مما حمله على الإعتقاد بأن العناد الخالص هو فضيلة أخلاقية. وكانت ميزته الأبرز هي شدة العزيمة الصارمة التي تدل على انعدام الإحساس. «وقال عنه جوزيف الثاني، عمه، كان يكره الإنتقاد، وكان كتوماً لا يحب البوح بأفكاره تهرباً من معرفة الحقيقة... وبعد أن تأكد أن العناد يُخْضِعُ له المحيطين به، فقد استخدمه لكي ينغلق في رفاهة الفكر... كان هناك خطر واحد يشغله هو أن يتمكن أحد من إزعاجه. وكانت هذه الصفة مزعجة ويزيد في إزعاجها كونه قليل الإحساس.

وهكذا توصل في النهاية إلى أن يقف موقفاً دنيئاً، متذبذباً، بحيث لم يكن بخيلاً

(1) Springer, I, P. 120

بالوعود، مع تمسكه بآرائه، وسبب ذلك خطؤه في تقدير الكبر المقترن بمولده الشهير».

وكانت هذه صورة الرجل الذي قدر له أن يحكم النمسا، طيلة أكثر من جيل، وذلك في حقبة من الزمن قد تعتبر أهم حقبة في تاريخها. فكر تافه، كان يظن أنه يستطيع شخصياً حلَّ جميع المشاكل، لأنها بنظر أمثاله من الرجال، متساوية في الصعوبة، أي سهلة الحل. وكان، بنتيجة تتابع الكوارث، أن ازداد قناعة بأن التغيير هو السبب، وليس تعبيراً عن التحولات. ولهذا حاول بكل الوسائل أن يتجنبه. واشتهرت في أيامه النشاطات التجسسية لبوليسه. وكان من آنس الأشياء إليه قراءة أدق تقارير جواسيسه. ثم أنه، بغيرته على امتيازاته، كان يعمد إلى مشاركة مرؤوسية في أعمالهم بحيث لا يتاح لأي منهم أن يكوّن لنفسه أهمية. حتى مترنيخ، على ما حققه من انتصارات متعددة في مجال السياسة الخارجية، وجد نفسه مضطراً، أن يوضح بخضوع عندما يتكلم في أي شأن من شؤون السياسة الداخلية، بأنه على علاقة بالمصالح الخارجية للنمسا. أمن العجب، بعد هذا، أن يختبىء أي شخص وراء الإجراءات البيروقراطية، ما دام الامبراطور يتدخل في أدق التفاصيل، حتى أنه لا يمكن اتخاذ أتفه قرار بدون موافقته. وكان اجتهاده رائعاً. ولكن أليس الإجتهاد هو عظمة الإلهاء التي يرميها التافه لضميره؟. في إحدى لحظات الغيظ النادرة قال عنه مترنيخ: «إنه يهجم على القضايا كالمثقب، فيدخل عمقاً أكثر فأكثر، وفجأة يظهر، في أي جانب، دون أن يكون قد أنجز شيئاً إلا ثقباً في مذكرة دبلوماسية».

في مثل هذا الجو ترتدي تصرفات مترنيخ الذكية وضوحاً يزيدها بهاءً.

وما لم يُجرَّ الامبراطور إلى اتخاذ قرار، يرتدي فيه التغيير رداء الإستقرار، بشكل ملحوظ: فإنه يَنْكل. ولم يجانب مترنيخ الحقيقة عندما قال باستغراب: «لقد مات ولي أو قديس حتى استطعت البقاء طيلة هذه السنوات، واقفاً متوازناً على رجلٍ واحدة فوق عامود... ويضفي عليه وضعه المتقلقل قيمة أكبر. وليس وضعي بالأفضل». وفي إطار الشؤون الداخلية للبلد، يكون لشخصية كشخصية فرنسوا الثاني تأثيرات أسوأ.

ويلخص مترنيخ الوضع بأمانة فيقول: «أريد حكومة تحكم. ويريد زملائي أن يتصرفوا وفقاً للأصول المرعية... وينتج عن ذلك، أن التدابير لا تعرض علي قبل أن تكون قد أكملت دورتها في الدوائر الثانوية. إن هذه الدوائر هي التي تعد الصيغة

النهائية، لتعرضها عليَّ، في حالة واحدة، وذلك عندما يراد اتخاذ قرار مستعجل، وهذا ما يضطرني إلى موافقة على الإقتراح الصادر عن المكاتب... وأكبر أغلاط الامبراطورية النمساوية... هو اهتمام الحكومة بشؤون كان يجب أن تتخذها الإدارة.

وكان من جراء ذلك أن شُلَّ الجهاز الحكومي. فالأجهزة العليا كانت تغرق في المسائل التفصيلية، بينما يبرأ المرؤوسون الصغار من كل مسؤولية. هل كان عليَّ أن أستعمل القوة كي أغير اتجاه الإدارة؟ لم تكن لي السلطة اللازمة. أو كان من الواجب أن أحطم الجهاز عن عمد؟. إن ذلك ما كان ليؤدي إلا إلى الشلل. إن واجبي لم يكن الحكم ولا الإدارة بل تمثيل الإمبراطورية في الخارج».

قال هذا الرجل المحافظ، وهو يتأمل المسرح الدولي، سنة ١٨١٥، معرفاً مهمته: تمثيل بلاده في الخارج، إخفاء ضعفها، تأخير المحتوم ما أمكن. وقد نجح مترنيخ في هذا المشروع تخدمه عبقرية مدهشة مكنته، لفترة، أن يحول الضعف البنيوي، في النمسا، إلى مكنات دبلوماسية، وأن يكون رمزاً لضمير أوروبا، أوروبا المحافظين. وليست محاولته دمج المبرر الشرعي الخاص بالنمسا بمبرر النظام الدولي، على ما يظن، دليلاً على الجمود، أي على التمسك بالموقف السياسي الواحد، نظراً إلى البنيات القومية التي لم يكن أمام مترنيخ إلا أن يقبلها كواقع محتم. إن دبلوماسيته ستكون الدبلوماسية المثلى، أي مجرد مناورات؛ وهي إن لم تتح، في النهاية، لصاحبها الوصول إلى مبتغاه الأخير، فما ذلك إلا بسبب الظروف بالإضافة إلى قلة الإبداع عند مترنيخ، الذي كتب في وصيته السياسية: «أي زمنٍ عشت فيه؟ لنأخذ أياً كان ولينظر إلى الأوضاع التي جابهتها النمسا، وبقية أوروبا فيما بين سنة ١٨٠٩و١٨٤٨. ثم ليتساءل هل أن ذكاء رجل واحد كان يستطيع أن يستنبط من هذه الأزمات وضعاً سليماً. إني أزعم أني عرفت كيف أقيم الوضع، وكذلك استحالة تجديد البنيات في امبراطوريتنا... ولهذا كان همي الوحيد أن أحافظ على ما كان قادراً على البقاء».

إن الكتابة على شاهد قبر الوزير النمسوي يمكن أن تُقرأ على الشكل التالي: إن التاريخ يسمو بالأفراد، وعلى الرغم من وضوح دروسة، فإن حياة إنسان واحد لا تكفي لإبراز هذا السمو. إذ تبرز بذات الوقت الحدود والعقبات التي لا تكفي عبقرية أي مترنيخ، لاجتيازها. **إن رجال الدولة يجب أن لا يحاكموا على أساس أعمالهم وحدها، بل أيضاً على أساس ما بدا لهم من الخيارات التي عرضت عليهم**. والذين يبلغون المقام

الأسمى، لا يسلكون سبيل التسليم، مهما ارتدى التصرف الإستسلامي من مظاهر الحق. إذ ليس عليهم فقط أن يحافظوا على تمام وكمال ما يمثله النظام بأعينهم، بل عليهم أيضاً أن يكونوا من القوة بحيث يراقبون مسرح الفوضى فيستخرجون منه ما يمكنهم من القيام بعمل إبداعي خلاق.

١٢

مؤتمر إكس لا شابل وتنظيم السلام

I

لما عاد السلام أخيراً إلى أوروبا التي تعودت على النزاع الدائم، استقبلته النفوس. بكل تأكيد، براحة، ولكن بخيبة أمل. إن الشيء الوحيد الذي يساعد على تحمل الآلام التي سببتها سلسلة من الحروب الثورية هو الأمل العميق الجذور، الألفي في عمره، الأمل بعالم متحرر من مشاكله. لقد كان الصراع حاضراً بكل كلاكله، في النفوس، حتى أن السلام قد عُرِّف بكل بساطة بأنه توقف الحرب، والنظام بأنه النتيجة البديهية للتوازن، والوفاق بأنه التعبير اللازم عن غريزة حب البقاء. ومع ذلك وكلما كانت الآمال كباراً كلما كانت الخيبة المحتومة أثقل ألماً. إذ سيأتي اليوم الذي يتبين فيه الجميع أن حماس أيام الحرب لا يمكن أن ينعكس على مشاكل السلام، وإذا كان الوفاق يستطيع أن يرفع من قيمة التكتل، فإنه ليس من مستلزمات نظام «شرعي»، وإن الإستقرار يجب أن لا ينظر إليه وكأنه الإقتناع بمصالحة عامة. إن هدف أية حرب يتحدد بضرورة قهر العدو. أما هدف السلم اللاحق فهو مجرد احتمال، إذ يجب عندها تضبيط الفوارق بين العوامل التي يتكون منها التوازن. إن الأسباب التبريرية للحرب تُفْرَض من الخارج، عن طريق التهديد المتمثل بالعدو المشترك. أما مبررات السلم فهي محاولة تحقيق الأهداف التاريخية لدولة ما في إطار وضعٍ دوليٍ معين. وهذا هو السبب الذي من أجله لم تقترن حقب طويلة من السلم، بوعيٍ للوفاق. وهنا يكمن الوهم الذي يحلم به الخلف، أو الدولة الجزيرية. وبالعكس من ذلك تماماً، لا تقوم الدبلوماسية الهادئة، دبلوماسية السفارات البعيدة عن الساحات العامة إلا في عصور تتم فيها القناعة باستحالة حصول هزيمة لا قيام بعدها للمهزوم. إن المحالفات المهزوزة، بصورة مستمرة، تدل على أن لا وجود للحسم النهائي، وإن الإسترسال في الصلف دليل على أن المخاطر قليلة، وأن محدودية الحروب دليل على أن النزاع ليس أساسياً.

كتب مترنيخ سنة ١٨١٩: «إن كل ما جرى منذ سنة ١٨١٥ ليس له إلا أهمية تافهة في مسار التاريخ. فمنذ ١٨١٥، تقوقع عصرنا في زمنه. وإن هو تقدم، فما ذاك إلا لأنه لا يستطيع التوقف، ولكن لا يوجد من يقوده ويرشده.... ومرة أخرى، ها نحن في زمن يُبنى فيه التاريخ على أساس ألف حساب تافه، وعلى أساس آراء بليدة.

وإذا اضطرب البحر أحياناً، فما ذاك إلا بسبب عاصفة سرعان ما تبتعد. وبالتأكيد، يمكن الغرق في هذه المياه الهادئة. ومن المعقول جداً الغرق فيها. لأن الرياح أصعب حصراً وحصولها أكبر احتمالاً من حصول عاصفة، ولكن المشهد يخلو من العظمة» إن الحسابات الحقيرة التي يشير إليها مترنيخ هي الدليل على أن الإستقرار واقع حتمًا. ومذ أصبحت التغييرات الجذرية غير ممكنة أو بعيدة المنال، فعلى رجل الدولة أن يحصر اهتمامه بالتغييرات التي لا تكاد تُرى والتي يؤدي تراكمها إلى الإخلال بالتوازن. فإذا أسكتت المطالب المسرفة يصبح الممكن سيداً. وحتى لو خلا هذا الممكن من العظمة والجلال، فإن النظام الشرعي يعطيه على صعيد الوقائع، صفة الإستمرار. إن الحرب تتنافى مع لطائف الفوارق. والسلم يعيد إليها مكانتها.

لقد ثبت أن اتفاقات فيينا قد فتحت عهداً من الإستقرار، حتى أن، الخلافات التي وقعت بعد سنة ١٨١٥، ارتدت طابع الصراع حول كيفية تفسير السلاسل الثلاث من المعاهدات التي ارتكز عليها العالم السياسي الجديد:

أ ـ معاهدات السلام والصك النهائي لمؤتمر فيينا
ب ـ معاهدات التحالف (صك شومون والتحالف الرباعي)
ج ـ التحالف المقدس.

لقد عالجت إتفاقيات السلام والعقد النهائي لمؤتمر فيينا مسألة توزيع الأراضي في أوروبا. أما مسألة الضمانات التي قدمتها هذه الإتفاقيات فقد ظلت موضوع جدل. ما هو التأويل الصحيح؟ أهو التأويل الإنكليزي الذي يرمي إلى القول بأن معاهدات ١٨١٤ ـ ١٨١٥ كانت تهدف فقط إلى مواجهة قيام فرنسا باعتداء جديد، في حال حصوله؟ أم التأويل الروسي الرامي إلى القول بأن هذه المعاهدات تتضمن ضمان الوضع القائم داخل وخارج الحدود الوطنية لكل دولة؟ وكان على مؤتمر إكس لاشابل أن يعالج هذا الموضوع. أما اتفاقيات التحالف الموجهة ضد فرنسا، فتثبت أن أوروبا كانت في صدد تنظيم نفسها، ولو جزئياً على الأقل، وعلى أساس الخوف من عدو

مشترك. وعندما أشار كاستلري إلى الإجتماعات الدورية التي تعقد فقد أدخل عنصراً جديداً تماماً لم يكن قائماً في العلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى: الفكرة الخيالية لحكومة على مستوى أوروبا كلها. ويبقى الإتفاق حول المسائل المعتبرة من اختصاص هذه اللقاءات الدولية. والتهديد الذي يتعرض له التوازن هل هو ذو طبيعة سياسية أم إجتماعية؟ وهل تستطيع دبلوماسية الإجتماعات، أن لا تعتبر من جانب إنجلترا غير متوافقة مع المبادىء الأساسية لهذا البلد؟ طرحت هذه المسائل في جدول أعمال محاضرات تروبو، وليباخ. وأخيراً، يمثل الحلف المقدس الذي حضره جميع ملوك أوروبا باستثناء البابا والسلطان تأكيداً على الصفة العالمية للمبادىء الأخلاقية، وكما يرمز إلى الشراكة الأخوية التي تجمع بين الملوك. والإزعاج يتأتى من إمكانية استعمال المبادىء الأخلاقية، لتبرير التدخل العام، بكل مناسبة، أو الإمتناع أو الإعتداء. والصوفية المتزايدة التي أصابت القيصر هل تستعمل سلاحاً لخدمة الثورة أم وسيلة لاحتواء التوسع الروسي؟ إن مؤتمر فيرونا هو الذي يقرر ويحسم الأمر.

II

لقد طُبعت الحقبة التي أعقبت صلح باريس، مباشرة، بالتعاون الوثيق بين كاستلري ومترنيخ. وكان هذا التعاون قد واجه أزمات مختلفة صدعت التحالف. الآن كما في السابق يعزى اتفاق أهداف الرجلين إلى تلاقي مصالحهما من جهة وإلى ضغوطات القيصر من جهة ثانية.

وطالما أن بريطانيا كانت تبحث عن أمنها في استقرار القارة، فإن النمسا هي حليفتها الطبيعية. وهاتان الدولتان تدافعان عن الوضع القائم، الأولى لأن الإستقرار هو مبتغاها في القارة، والثانية لأن مصيرها يتعلق في هذا الإستقرار. وهما تتفقان أيضاً في النظر إلى التوازن الأوروبي: أوروبا قوية وموحدة هي ضمان الهدوء في القارة. ونمسا قوية هي الركيزة في أوروبا الوسطى. فلندن وفيينا تواجهان روسيا مضطربة استطاعت أن توسع حدودها، خلال جيل من الزمن، من الدنيبر إلى الفيستول.

ومهما كان القيصر متشبعاً بالصوفية فإنه يبقى وجهاً مخيفاً على المسرح الأوروبي. وسرعان ما تبين أن صياغة الحلف المقدس كانت عرضة لتأويلات عدة. وحتى لو لم

يؤتَ على ذكر الأخوة بين الشعوب، في النصوص، فإن الروح التي أوحت بهذه الأخوة ما تزال تتفاعل.

وكانت التقارير تأتي من جميع أنحاء أوروبا عن نشاط عملاء روسيا. ففي سيسيليا أفادت التقارير أنهم يتعاملون مع الفرع اليعقوبي. وفي أسبانيا فاوض سفير روسيا بيع مدريد سفناً روسية حتى تعيد أسبانيا إنشاء أسطولها، الأمر الذي أثار إنجلترا بشكل غير معقول. وأخيراً أقدمت سانت بطرسبورغ على استغلال حيرة قصر سان جيمس، بعد أن رفضت أميرة الغال الزواج من أمير أورونج، فعرضت على هذا الأمير المكسوف، الزواج من إحدى الأميرات الروسيات. هذه التصرفات تعزى إلى مستشار القيصر الجديد، كابو ديستريا، وهو ارستقراطي يوناني، استطاع أن يجمع بين المبادىء الليبرالية السائدة في عصر النور وخدمة مصالح الملك المستبد. وقد جلبت له دوغماتيته، وأصله الهليني عداء مترنيخ الشديد. وكان النشاط الذي بذلته روسيا يومئذٍ، يفسر بعدم الإطمئنان الذي تشعر به هذه الدولة الفتية المتأخرة والتي لم تتعود بعد على العيش في زحمة الأحداث: «إن كل روسي حساس تجاه كل مقارنة تأتي لغير صالحه، حسب ما ذكر كاتكارت Cathcart.

ويستولي الغضب على هؤلاء الأشخاص عندما يواجهون أحداً يتوسمون فيه التفوق عليهم.... إنهم يكرهوننا بسبب عجزهم. حتى ولو لم يفيدوا من هذا الكره إفادة مباشرة، إنهم دائماً يعملون على إضعافنا ولا يسعون أبداً لزيادة القوة فينا».

وحماس الكسندر لم يحمله على التخلي عن مشاريعه السياسية. بل على العكس حتى ليمكن القول أنه يجد فيها ذريعة جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. بما فيها النمسا التي تدخل ضمن حقل عمله. على الرغم من دأب مترنيخ حتى لا تتردى الأوضاع. وقد أجاب الوزير النمساوي بقسوة، وبالنفي، على سؤال نسلرود الذي جاء يستعلم ما إذا كانت فيينا قد حظرت الأسباط التقووية (Pietistes)، ثم تابع قائلاً بأن عدم وجود قرارٍ بالحظر ناتج عن عدم وجود قرار بالسماح أولاً. ثم عقب بمهاجمة التصوف وأرسل بهذا المعنى كتاباً إلى القيصر ذيله بالملاحظة التالية: «إذا ارتضيت أن أناقش في بعض المسائل الغربية، فما ذاك إلا لأني أردت أن أضع حداً لكل جدلٍ يدور حول مواضيع توراتية، أو حول الإنضباط الديني قبل أن يحدث فعلاً... إن أفكار الامبراطور ألكسندر تتلخص كلها بما يلي:

إيجاد محازبين أو أتباع. ولهذا نراه يسترضي اليعقوبيين في إيطاليا، والتقاة في بقية أوروبا. واليوم، حلَّ الإنجيليون محل دُعاة حقوق الإنسان» والمسألة التي تطرحها روسيا تشبه تماماً المسألة التي طرحت في لانغر، وتروي وفيينا. إنها محاولة رجل متفرد يريد إخضاع أوروبا لإرادته: «ألكسندر يريد السلم على الأرض، كما يقول أحد الدبلوماسيين النمساويين، لا من أجل خيرات السلام، بل من أجل صالحه هو، وليس بدون شروط. بل مقروناً بمضايقات فكرية. إنه بحاجة إلى أن يكون الحكم في السلم، عنه يجب أن ينبثق الإستقرار وسعادة العالم. ويجب أن تعترف أوروبا بأن الهدوء من صنع يديه، وأنه مرهون بإرادته وأنه موقوف على مزاجه». لقد بنى مترنيخ سياسته، على أساس روسيا مضطربة وعدائية تدخلية، طالما أن ألكسندر على قيد الحياة.

في حين اتفق الإنكليزي والنمساوي على نفس التصور لعناصر التوازن، ولمصدر الخطر المحتمل، فإنهما لم يكونا بالضرورة متفقين على السياسة التي يجب اتباعها تجاه الخطر المذكور، فحسب رأي كاستلري يدل الإجتماع على حسن النية، وحسن النية هو المبرر الكافي لتأمين الوفاق في أوروبا. أما مترنيخ فكان يرى أن الإجتماع ليس إلا إطاراً، ويتعين على الدبلوماسية اللبقة أن تعطي المضمون لهذا الإطار. يرى كاستلري أن الوحدة تحدد الوفاق. أما بالنسبة إلى مترنيخ فالوحدة تعبير عن تشابه أخلاقي. ويقترح الوزير الإنكليزي تهدئة القيصر بإثبات عدم وجود ما يبرر الخوف. أما النمساوي فيرى ضبط القيصر، بجره إلى الموافقة على عقيدة تقوم على الإنضباط الذاتي. وبالنسبة إلى الخطر الذي تتعرض له أوروبا يراه كستلري سياسياً. أما مترنيخ فيراه اجتماعياً قبل كل شيء، وهو يبذل كل جهده لكي يمنع ما يسمى بحزب الثورة من الإفادة من دعم سياسي يأتيه من دولة كبرى.

هذه المفارقات تعبر عن اختلاف في البنيات وفي الموقع الجغرافي، لبريطانيا من جهة وللنمسا من جهة أخرى. والدولة الجزيرية المؤمنة بسلامة مؤسساتها؛ تستطيع أن تسمح لنفسها أن تؤسس سياستها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. أما الامبراطورية المتعددة القوميات، فهي تعي عدم تماسك مؤسساتها، ولذا تضطر إلى أن لا تكتفي بالحد من التغييرات فقط، بل هي تمنعها. وبريطانيا بحكم بعدها عن حدود أوروبا، قد تسمح لنفسها بالخطأ عندما تقيم رغبات أية دولة أخرى. هذا الهامش من الأمان، لا يتوفر لمترنيخ. وفي حين أنه مع كاستلري يمثلان دولتي الوضع القائم، ويمارسان سياسة خارجية دفاعية في أساسها، فإن درجة الغليان عند

النمسا أدنى من درجة الغليان عند لندن. وكاستلري قوي بقناعته بمناعة إنكلترا التي تستطيع المقامرة حول حقيقة النية الحسنة. أما مترنيخ فيعايش دوامة الكارثة ولذا فهو مضطر أن يفتش عن دليل ملموس بالنسبة إلى الأمن.

«إن موقعنا الجزيري يحمينا بما فيه الكفاية، من الخطر المباشر بحيث يسمح لنا اتباع سياسة أكثر سماحاً وأكثر ثقة» كتب هذا القول كاستلري، في ٣١ كانون الأول وأبرق به يعممه على كل ممثلي إنجلترا في الخارج، من أجل تبديد الشكوك والمخاوف التي تسببت بها المبادرات الروسية. ثم تابع يقول: «في حالة أوروبا الحاضرة، يتعين على بريطانيا أن تستخدم ما هي عليه من ثقة، في خدمة السلام، وذلك بممارسة تأثيرها من أجل المصالحة... إن هدفنا الأول الذي يجب أن ننساه هو أن تكون دول أوروبا واعية للمخاطر التي أمكنها تجنبها بفضل اتحادها، وأن تعي أيضاً المخاطر التي ستصيبها إن هي تخلت عن الحذر» وبالصلابة التي يوحي بها الأمن الجزيري تمادى الوزير الإنجليزي حتى توصل إلى توبيخ زميله النمساوي من أجل «خجله» ومن أجل حذره البالغ. وعندما قدم ألكسندر في ربيع ١٨١٦ خطة نزع السلاح عامة رأى في هذه المبادرة تبريراً لسياسته. بالرغم من أنه في ذلك الحين قد انحرف عنها حينما ادعى أن روسيا تتبع مثال النمسا وبروسيا أي عندما لا تنزع سلاحها بصورة مفردة. وأرسل كاستلري نص جوابه إلى مترنيخ لافتاً نظر هذا الأخير إلى ما يلي: «إن الدبلوماسيه المستقيمة، والتي يحركها فكر محب للتسوية، وأمانة لمبادىء الحلف، ربما استطاعت أن تؤثر بالعوامل الإقتصادية الداخلية التي من شأنها أن تمارس ضغطا شديدا على الموازنة العسكرية في روسيا» . وعندما اقترح النمساوي أن تقوم فيينا ولندن بالتنسيق في سياستيهما الروسية أجابه كاستلري: «لو أتيح للخطر الذي تشير إليه البرقية النمساوية أن يتحقق، فإنه من المعقول الإفتراض بأن فرنسا وبروسيا، بالإتفاق مع النمسا وبريطانيا، تعارض جميعها روسيا بشدة. وفي الوقت الحاضر لا مجال للتفكير بأن أية دولة ترى خطراً محدقاً من هذا النوع يوشك أن يقع. وبالنظر إلى الوضع الراهن فإني أسمح لنفسي بسؤال الأمير مترنيخ أليس من الأعقل تجنب التعابير الإنذارية». وفي النهاية عندما حاول مترنيخ أن يحول مجلس سفراء الحلفاء، المقيم في باريس، لمراقبة تنفيذ معاهدة الصلح، إلى مركز استعلامات مكلف بجمع تقارير البوليس الآتية من جميع أنحاء أوروبا، تلقى الجواب العنيف التالي:

«ربما كان من التنطع التأكيد بأن الدول الكبرى لن تضطر إلى تحذير هذا البلد أو

ذاك في يوم من الأيام. إنما لا يليق مع ذلك تنفيذ هذا الإجراء العادي. فضلاً عن ذلك لا يمكن للوزراء المجتمعين في باريس أن يكونوا هم أصحاب المبادرة فيه».

وخلال الحقبة التي تلت مباشرة عقد صلح باريس لم تؤد المناورات من هذا النوع إلى نتيجة. بل إنها عملت على إحداث خلافات لم تظهر نتائجها إلا بعد مضي عدة سنوات. ثم أن وحدة المصالح لدى جميع الأطراف أنست هذه النتائج. فطالما أن العامل الإجتماعي لم يكن أكثر تهديداً من العوامل الأخرى، فقد ارتضى مترنيخ أن يعالجه كمشكلة نمساوية، وليس أوروبية وما دام سلوك القيصر يمثل هذا الشذوذ فإنه من المخاطرة تحويل الحلف إلى حكومة أوروبية. وقد استعمل مترنيخ كل طاقته من أجل تدعيم موقف النمسا في ألمانيا وفي إيطاليا. وقد وفّر موقف كاستلري بعدم التدخل مبدئياً، غطاءً ممتازاً تسترت به النمسا من أجل تحقيق مراميها بمنأى من التدخل الروسي. وكان بإمكان كاستلري ومترنيخ أن يسيرا جنباً إلى جنب، طالما أن القضية تنحصر في الحدّ من التأثير الروسي، وهو مشكلة سياسية. وعندما ظهرت الخلافات، لم تكن جذرية، لأنها كانت تعنى بالوسائل لا بالغايات. فمن الطبيعي إذاً أن يعلق الوزير الإنكليزي آمالاً كبيرة على اجتماع أول مؤتمر للسلام. لقد حدد وقت هذا المؤتمر في أيلول سنة ١٨١٨ في إكس لا شابل. وكان من المتوجب التدليل على أن دبلوماسية الإجتماعات يمكن أن تكون فعّالة كما كان يتوجب أيضاً إزالة سوء التفاهم، والعمل من جديد على إشاعة الثقة والنية الحسنة. وفيما خص مترنيخ، فقد كان هو بدوره يأمل، رغم ما عنده من تحفظات تجاه هذا الإجتماع، أن يكون للمؤتمر نتائج إيجابية، حتى ولو اقتصرت هذه النتائج على مساعدته كي يعيد تصحيح البنيات السيكولوجية التي من شأنها مقاومة الصدام الإجتماعي المحتوم.

III

وهكذا نمت أولى المحاولات في أيام السلم، الرامية إلى بناء النظام الدولي الجديد عن طريق المفاوضات كما نمت أولى التأكيدات الصريحة من جانب الدول الكبرى بأن يكون لها الحق في رعاية شؤون العالم. وقد تبلورت هذه النزعة مباشرة بعد الحرب. وهكذا عقدت إجتماعات على مستوى السفراء في فرانكفورت ولندن، وخصوصاً في باريس، غايتها إعادة توزيع أراضي ألمانيا، وإلغاء النخاسة، وتنفيذ بنود معاهدة باريس. ولما كانت أهداف المجتمعين مقتصرة على المسائل الخصوصية، التي كانت

خطوطها الكبرى معروفة سلفاً فإن هذه الإجتماعات لم تؤد إلى نتيجة ملموسة. أما الآن والمبعوثون المفوضون يستعدون للتوجه إلى إكس لاشابل فإنه كان من المتعين عليهم أن يجابهوا مجموعة المشاكل الأوروبية، فيما كانوا يتناقشون حول جدول الأعمال وحول الإشتراك، ومن حول ولاية المؤتمر أخذت تتبلور حقيقة جديدة هي أن الرغبة في الوحدة لا تكفي لتحقيقها.

ففي إكس لاشابل تبين بوضوح ليس فقط اختلاف الحلفاء في تفسير النظام الدولي، بل بدا أيضاً التنافر بين رغبات كاسلري ومتطلبات الرأي العام الإنكليزي.

ووجد ممثل لندن نفسه في وضع صعب، بل مأساوي حتى، وبالرغم من أنه كان صاحب المبادرة في نظام الإجتماعات الدبلوماسية، فإنه لم ينجح في إفهام حكومته ومواطنيه قصده فهؤلاء يرون أن تهدئة أوروبا عامة تقتصر على اجتزاء الخطر وذلك بعدم التدخل في شؤون الآخرين. أما الحلف فهو في نظر كاسلري التعبير عن الوحدة الأوروبية. والحكومة والشعب الإنكليزيين، لا يريان في الحلف إلا أنه موجه ضد شخص معين، وفرنسا وحدها هي هذا العدو المحتمل في رأيهم. واضطر كاسلري أن يناور بصورة دائمة. والشيء الذي كان يمليه الإخلاص وحسن النية عندما كان يتعامل مع دولة أجنبية كان يحاول أن يظهره بمظهر التنازل المعطى كرهاً والمفروض عليه بموجب الوضع الدولي، وذلك أمام حكومته. والشيء الذي كان يريده رمزاً للوفاق الأوروبي، لم يكن مواطنوه ليستطيعون قبوله إلا مموهاً بشكل عملية مراقبة لفرنسا.

وكان هذا يبدو أكيداً بمجرد البحث في مدى ما للمؤتمر من صلاحية. ويقع الخيار في ما بين المادة ٥ من معاهدة باريس، التي تنص على إعادة النظر في علاقات الحلفاء بفرنسا في نهاية ثلاث سنوات، والمادة ٦ من الحلف الرباعي التي تنص على أنه يتعين في الإجتماعات المقبلة بحث المسائل العامة المتعلقة بأمن أوروبا وراحتها. وكان كاسلري يتمسك بالمادة الأخيرة، إذ بها تتأكد الصيغة الجديدة للعلاقات الدبلوماسية. أما الوزارة البريطانية من جهتها فلم تكن تقبل بحضور مؤتمر أوروبي إلا إذا خصص لبحث المسألة الفرنسية وإلا إذا اجتمع وفقاً لأحكام معاهدة باريس.

وزاد الوضع تعقيداً اختلاف آراء مترنيخ وكاسلري حول هذه النقطة. ففيما كانت نظرة الإنجليزي أوسع من نظرة حكومته بكثير، كان النمساوي يريد المزيد أيضاً. وظل كاسلري إنجليزياً بما فيه الكفاية، إذ أراد أن يركز التحالف على وحدة

المصالح السياسية فقط. وبدت واقعية هذه النظرة غير ملائمة في نظر مترنيخ الذي كان يبحث عن مبدأ يساعده على تنظيم أوروبا لمواجهة الصدام الإجتماعي. وهو لا يعترض كلية على الخطة الروسية الرامية إلى ضمان النظام القائم، ولكنه يعرف جيداً أن نظام الأمن الجماعي يبرر التدخل العام كما يبرر الدفاع المشترك، وإن هذا النظام يقف حائلاً دون أي نزاع محلي، وإنه يحد من فعالية عمل أي عضو في تحالف يريد عرقلة الأمور. وكان مترنيخ عازماً على عدم إتاحة الفرصة أمام روسيا التي كانت الدولة الأكثر مشاغبة، كي تبدي رأيها في كل ما يهم أوروبا. كما أنه لم يكن وارداً أبداً أن تكون سياسة فيينا خاضعة لموافقة القيصر. أما كاسلري فقد حاول أن يستخدم المؤتمر لكي يثبت اكتشاف أسلوب جديد فيما يتعلق في حكم أوروبا. وهكذا أزيحت أنسجة العنكبوت التي كان يستخدمها الدبلوماسيون للتضليل دفعة واحدة. وبدت بوضوح صحيح كل العملية وحصلت حكومات الدول الكبرى على الفعالية وعلى البساطة اللازمتين، كما لو كانت حكومة أمة واحدة.

وبالنسبة إلى مترنيخ، حانت الفرصة لإعطاء أوروبا درساً في الأخلاق، ولإقناعها بقدسية المعاهدات ثم لفضح الفارق بين مزاعم القيصر وأساليبه في تحقيق هذه المزاعم.

هذا هو السبب الذي من أجله انحاز إلى وجهة نظر الحكومة البريطانية عندما تذرعت هذه بمعاهدة باريس لكي تجمع مؤتمر إكس لا شابل. وكان همه الأول منع القيصر من فلش جميع مشاكل أوروبا. وعلى الرغم من اختلاف الدوافع نجح مترنيخ والوزارة البريطانية في فرض وجهة نظرهما. واجتمع المؤتمر عملاً بنص المادة ٥ من معاهدة باريس.

وانعكست هذه الإختلافات على التعليمات التي أعطاها كل من كاسلري ومترنيخ. وكان القسم الأكبر من هذه التعليمات مدبجاً من قبل الأول، ثم يعرض على أنظار الوزارة البريطانية. وكانت التعليمات الإنجليزية مقصورة على معالجة مسألة فرنسا، كما لو أن أوروبا كانت كلها مجتمعة فيها.

وكانت المسائل المبحوثة أربعاً:

مشكلة جيش الإحتلال.

المتطلبات المالية للحلفاء.

التدابير العسكرية الإحترازية التي يجب اتخاذها ضد فرنسا بعد انسحاب قوات الإحتلال.

وأخيراً العلاقات الدبلوماسية بين الحلفاء وباريس.

وكانت المسائل الثلاث الأولى لا تؤدي إلى تعقيدات ما دام ولنغتون قد أوصى بتوقف الإحتلال العسكري وأن البرلمان الفرنسي قد لحظ الإعتمادات اللازمة لمواجهة متطلبات الحلفاء المالية. وتقضي هذه التعليمات، بعد إخلاء فرنسا بعدم إقامة نظام دفاعي جديد ما دام الحلف الرباعي قد أنشىء خصيصاً لهذه الغاية. وفي نهاية الحساب تعلق كل شيء بالتأويل الذي تعطيه الوزارة البريطانية للتحالف الرباعي.

ولكن التحليل الذي قامت به هذه الوزارة يدل على أنها لا تريد الإلتزام على القارة. والإعتداء من جانب فرنسا أو ثورة نابوليونية، يبرران في نظرها الحرب. ولكنها لا تنظر بعين الرضى إلى البند الذي ينص على تشاور الحلفاء عندما يقوم بالثورة أناس غير البونابرتيين. ولهذا صدرت تعليمات الى كاستلري كي لا يوافق على هذا البند بدون تعليمات صريحة من لندن، وذلك تجنباً لتأويل البرلمان مبادرته وكأنها تهديد لفرنسا بالتدخل الحكمي في شؤونها الداخلية، الأمر الذي يهدد استقلالها وكرامتها. أما اشتراك فرنسا في الحلف فاعتبر غير وارد بسبب الحجة التافهة بأنه «يضع ملك فرنسا موضعاً مشيناً تجاه شعبه». ومن نافل القول أن الوزارة البريطانية دعت باريس إلى المشاركة في المباحثات العامة عملاً بالمادة ٦ إنما بشكل يظهر بريطانيا وكأنها لا تبتغي من هذه الإجتماعات إلا ضرورة احتواء فرنسا. ومبرر قبول هذه الدولة بين الدول المتحادثة، هو إفساح المجال لاستشارة الملك لويس الثامن عشر في حال تقرير الحلفاء القضاء مرة أخرى على ثورة فرنسية جديدة. ولأن المشكلة التي تطرحها فرنسا هي في أساس الحلف، في النهاية.

وإذا كانت تعليمات كاستلري تدل على عدم رغبة الدولة الجزيرية أن توجه سياستها الخارجية إلا وفقاً لمفاهيم دفاعية، فإن برنامج مـترنيخ، الملخص في كتاب وجهه إلى الامبراطور يدل على عزمه المجد في البحث عن مبرر أخلاقي يتذرع به الوزير القاري. وفي حين كانت لندن لا ترى إلا فرنسا كان مترنيخ، وهمه الأكبر روسيا، قلما يشير إليها. وفي حين أن كاستلري يرى في المؤتمر فجر عهد جديد في العلاقات الدولية، نرى مـترنيخ يبرره، أولاً لأنه قد نص عليه في معاهدة باريس، ثم لان هذا

المؤتمر يجب أن يثبت الصفة القدسية للعلاقات التعاقدية بين الدول. ومن الملحوظ أن كتابه يبدأ بتحليل المطامح الروسية. فيقول: إن ألكسندر تتوزعه تناقضاته ولذا فلن يزعج هدوء أوروبا حتى بسبب جنونه الديني الذي يرتدي طابع الحدة. ولكن هذا التدين المرضي، وإن جعل سياسة الإعتداء أمراً غير محتمل فإنه يشكل مع ذلك عنصر شغب في النظام الأوروبي، لأنه يقترن بإرادة ثابتة ترمي إلى اكتساب الأتباع والمؤيدين: «من هنا المؤامرات الكثيرة التي تسبب الحيرة لكثير من الحكومات، ومن هنا هذا الجيش من المبشرين والرسل».

وقرر مـترنيخ إذاً أن يدحض حجج روسيا التي تريد مؤتمراً على نمط مؤتمر فيينا. وترمي هذه الحجج إلى القول أن اجتماعاً محدوداً يقتصر على الدول الكبرى يثير حفيظة الدول الأخرى، وأن نظام المحادثات قد يتخرب إن لم يؤدِ إلى نتائج ملموسة على هذا أجاب مترنيخ أنه لا مجال لردة الفعل التي مبعثها الغيـرة، وذلك لسبب بسيط هو أن فـرنسا وحدها ستكون على جدول الأعمال، وأن المؤتمر يجتمع سنداً للشروط التي نصت عليها معاهدة الصلح. أما الخوف من الوصول إلى الطريق المسدود فقد كتب مترنيخ بشأنه يقول: «إن خير نتيجة يخرج بها المؤتمر هو عجزه عن تغيير نظام الأشياء القائمة. وهذا يعني أكبر نصر لجلالتكم ولكل الحكومات التي ترفض منذ سنة ١٨١٥ أن تسترسل لسعار التغيير.

وبالمقابل، سوف يرى، هذا البلاط الروسي، الذي يماشي روح العصر حتى آخر نفس، والذي يشعل آمال كل المجددين وغيرهم من المتدينين، بخطاباته، هذا البلاط سوف تفقد الثقة به حتى لدى المجددين أنفسهم، وذلك عندما لا يتغير شيء». هكذا تكلمت مرة أخرى دبلوماسية مترنيخ. فهي تستعمل القعود عن العمل كسلاح، أما الإجتماعات فينظر إليها على أساس أثرها السيكولوجي: «حتى هذا اليوم، يقول الوزير النمساوي، أمّنت لنا حساباتنا المكاسب، ولا أشك بأن مؤتمر إكس لا شابل سيؤدي إلى نفس النتيجة. إن الكثير مرهون بمبادراتنا الأولى وقد أحكمنا اتخاذها متفادين الأضرار بأنفسنا. لقد فرضنا وجهة نظرنا على الحكومتين الإنجليزية والبروسية، ولا أعتقد أنه بالإمكان، بعد الآن السير بالمفاوضات خلافاً للشكل المقرر».

IV

ومترنيخ لم يخب. فقد بدا منذ الآن أن رحلة القيصر الأوروبية قد طبعت بالشبهات التي أصبحت معروفة. ففي فرصوفيا أشار علناً إلى أمله بأن يرى المؤسسات الليبرالية البولونية تقليداً تتبعه بقية دول أوروبا. وفي بلاطات ألمانيا، لم ينفك يحتج على نواياها السلمية. وعندما وصل أخيراً إلى إكس لا شابل، أظهر استعدادات تساهلية كبرى. فقد أكد لكاستلري أنه يرى الحلف الرباعي دعامة الإستقرار في القارة، وأن حله سيكون جريمة.

وبالطبع، أن فرنسا لن تكون فيه، وأنه من المستحيل أن يتعاقد الحلفاء معها بعقود ثنائية، كما يخشى مترنيخ. في هذا المناخ، لن يكون من الصعب تعريف العلاقات بين فرنسا والحلف الرباعي، على أساس روح تعليمات كاستلري. وفي ٢ تشرين أول، تم الإتفاق على سحب قوات الإحتلال من الأراضي الفرنسية. وبعد عشرة أيام مددت مدة الحلف الرباعي دون أن تقبل باريس فيه. وأخيراً ولكي يتم عدم إثارة الحساسيات الفرنسية فقد بقي القرار سرياً، في حين أن البروتوكول العلني يدعو فرنسا إلى المشاركة في اجتماعات المؤتمر عملاً بالمادة السادسة. وحتى ذلك الحين، بدا أن مسار الأحداث يبرر إيمان كاستلري في فعالية نظام الإجتماعات الدبلوماسية. «إن الإستعراض الذي نقوم به بشأن تعهداتنا الجارية، لم يكن ليتم عن طريق الأساليب الدبلوماسية العادية... (ولكن) الوزارات تعمل بعد الآن مجتمعة، بحيث يمكن تفادي أي تفكير مغلوط منذ البداية، وإنه من غير المحتمل بعد الآن أن تظهر خلافات في الرأي».

ولكن سرعان ما تبين أن السرعة في إجراء المناقشات قد خلقت أوهاماً من شأنها أن تشكل خطراً على مستقبل نظام الإجتماعات. ومنذ أن زال الخوف الذي كانت فرنسا مبعثه، ومنذ أن قبلت هذه في مجموعة الدول زال بذات الوقت عهد السياسة الدفاعية. وبعد الآن لا بد للعمل المشترك من أن يرتكز على نقطة اتفاق أخلاقية. وكما كان منتظراً فإن القيصر سوف يعطي لهده الفكرة صيغتها الأصيلة، وفي ٨ أكتوبر كشفت مذكرة روسية سبب تحمس ألكسندر. وكان كاستلري قد لاحظ هذا الحماس في جلسته الأولى مع القيصر. ويستنتج من هذه المحاضرة الفلسفية الطويلة أنها دعوة لتوقيع معاهدة ضمان تتناول بآن واحد أراضي الدول ومؤسساتها. وتؤكد المذكرة بأن

الحلف الرباعي هو التعبير السياسي عن حلف عام يتجسد في معاهدات الصلح وفي الصك النهائي لمؤتمر فيينا. وغاية الحلف الرباعي هي مواجهة المشاكل المزدوجة التي تلت الحرب ومنها الخوف من الإعتداء والخوف من الثورة. ولكي يتم تفادي هذا الخطر يقترح القيصر اعتبار المعاهدات القائمة وكأنها حلف تضامني، كما اقترح استعمال الحلف الرباعي لحماية أوروبا من الإعتداء الخارجي ومن العصيان الداخلي. فإذا تأمن الإستقرار، كما تقول المذكرة بشكل مشوش، يمكن عندئذٍ تحقيق التقدم الإجتماعي ومنح الشعوب حُرياتٍ أكبر.

هكذا تبلورت عقيدة تدخلية في الشؤون الداخلية، تتزاوج مع نظام أمني. ولم يكن بإمكان كاستلري أن يوافق عليها ولا مترنيخ أيضاً. إذ مهما كان هذا الأخير راغباً في ضمان النظام القائم فهو غير مستعد أبداً لتبرير سياسة بسبب كونها تؤدي إلى إصلاحات إجتماعية. ولا هو أيضاً مستعد أن يسمح للقيصر كي يناور بجيشه عبر أوروبا كلها تحت شعار درء الخطر الثوري. وبالرغم من أن كاستلري ومترنيخ كانا متحدين ضد الخطة الروسية، فإنهما يختلفان رغم ذلك في كيفية معالجتها وهذا يدل على أن مظاهر صداقتهما تخفي اختلافاً عميقاً. إن كاستلري يرفض المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الروسية. فهو يتهمها بأنها غير عملية وأنها تخالف، فوق ذلك، العقيدة الإنكليزية حول عدم التدخل. ومترنيخ من جهته لم يشأ أن يجبه القيصر، فقبل بالمبدأ الذي يدافع عنه كاستلري. ولكنه أشار حالاً إلى الحلف المقدس، وهو من إبداع ألكسندر شخصياً، لكي يدلل على عدم جدوى الحلف التضامني. ولأول مرة استطاع أن يقنع الروسي بترك مشروع يحبه، بعد إقناعه بأنه غير متعلقٍ به أصلاً.

وكانت مذكرة مترنيخ المؤرخة في ٧ تشرين الأول، قد كتبت بانتظار الإقتراح الروسي. وهي تعالج بشكل ملموس الوضع السياسي الجديد في أوروبا بعد نهاية احتلال فرنسا، دون أن تشير إلى مذكرة ألكسندر. وكان مضمونها واضحاً جلياً. فهي تحلل المعاهدات القائمة على أساس الشرعية. وهي تشير إلى أن معاهدة شيمون ما تزال صالحة نظراً لأن أحكامها الدائمة لا يمكن أن تتأثر بضعف الشروط المتعلقة بالحرب ضد فرنسا. أما الحلف الرباعي، فإن مدته المتفق عليها هي عشرون سنة. وهي لا تتضمن أي بند يقضي بعدم إلغائها عند اللزوم.

ونتج عن ذلك استحالة اشتراك فرنسا، لأن إلحاق عضو جديد يحدث تغييراً أساسياً في الحلف كانسحاب أحد موقعيه الأساسيين. هذه الإعتبارات لم تكن في كل

حال إلا مقدمات لمعالجة المشكلة من الناحية الأدبية معالجة ترضي القيصر شعورياً.

ويزعم مترنيخ بأن الحلف الرباعي قد استقى في الأساس من مبادىء الخلقية السياسية: فالحلفاء لا يمكن أن يقبلوا أن تكون بنياتهم القومية مضمونة من قبل الدولة التي من أجلها اتخذت جميع التدابير الأمنية حتى الآن. ثم أنه لو قام حلف جديد فإنه سيكتفي بذكر مبادىء عامة فقط. ولم يكن الأمر من هذه الجهة غير ضروري فقط بل كان يعتبر هرطقة، نظراً لوجود الحلف المقدس: «إذ أن مجرد إعطائه هذه الصيغة يؤدي إلى الإفتئات على الحلف المقدس... وأيضاً الإفتئات على صك شومون وكلاهما الأداتان الحقوقيتان الأكثر فائدة والأكثر تمثيلاً لرغبات المؤسسين الأولين»[١].

إن المناورة الرامية إلى التذرع بالحلف المقدس لا يمكن درؤها. ولكن عندما فضح مترنيخ مساهمة القيصر الأدبية، غلّ يديه ومنعه من الإصرار على تعديل هيكلية المعاهدات. ونجاح مترنيخ في تجميد الأوضاع يرمز من حيث قيمته إلى أن الإستقرار وسط أوروبا ينضح بالدعوة إلى التغيير. وكعادته ترك الوزير النمساوي للآخرين مسؤولية معارضة القيصر بصورة مكشوفة. وكان كاستلري تحت ضغط وزارته والرأي العام في وطنه يتمنى أن يدخل في المعترك. وفي ٢٠ تشرين الأول حرر مذكرة قوية اللهجة يهاجم فيها التأويل الروسي للمعاهدات القائمة[٢].

في حين أن ميترنيخ قبل بالمبدأ الذي ارتكز عليه اقتراح القيصر، إلا أنه أنكر على هذا الإقتراح توقيته ومناسبته، أما كاستلري فقد رفض إطلاقاً، المفهوم الروسي للنظام الدولي المنظم من قبل القيصر. واعترض قائلاً أن الحلف الرباعي لا يقصد به تطبيق مبادىء عامة أخلاقية بل الإحتراز ضد مخاطر محددة بوضوح. فالسيطرة على مختلف حكومات أوروبا لم تكن أبداً هدفاً لنظام المؤتمرات والإجتماعات. إن هذا النظام يقتصر على تفسير بنود الإتفاقيات القائمة، في ضوء تطور الأوضاع. فإذا وقع انقلاب، داخل أو خارج حدود بلدٍ ما، فإن هذا الحادث لا يمكنه لوحده، أن يشكل

---

(١) Hans Schmalz, Versuch einer Gesamteuropaischen Organisation 1815- 1820 (Berner under suchungen zur All gemeinen Geschichte) P-38 et suiv. Se reporter également a N. p. III.p. 160 et suiv. Quant â la distinction Qu' établit Metternich entre la quadruple alliance et une alliance générale.

(٢) إن هذه المذكرة كانت تهدف إلى إقناع الوزارة البريطانية بوعي كاستلري ولم ترفع إلى القيصر. ومن المحتمل جداً، أنه خلال المفاوضات، قدمت حجج مماثلة، على الأقل في أساسها إن لم يكن في شكلها.

سبباً للحرب. وبدلاً من هذا، يتوجب على الحلفاء أن يقيّموا كل واقعة على حدة، وأن يقرروا بشأن التغيير الحاصل ما إذا كان يشكل تهديداً جدياً جدة كافية لتبرير التدخل العسكري. «إن مشكلة الحلف العالمي بقصد تأمين السلام والسعادة إلى الإنسانية، - بحسب رأي كاستلري، كان دائماً مصدراً للإستغلال، وللطموحات. ولكن حتى اليوم، لم يمكن إيجاد حل قابل للتطبيق، وأرجو أن يُسْمَح لي بإبداء الرأي.... إن ذلك لن يتحقق. إن فكرة الحلف التضامني... تقتضي وجود نظام حكومة عامة... لها صلاحية فرض تدابير السلام والعدالة على كل دولة.... وإلى أن يتم إيجاد صيغة عملية تمكن، بالتالي من إدارة أوروبا، فإنه من الأفضل التخلي عن كل خطة ترمي إلى الضمان العام، وليس الخاص. إن الدول ملزمة أن تبحث عن أمنها في العدالة وفي حكمة نظام كل دولة، على أن تستعين عند الإقتضاء بالنظم الأخرى المناسبة لهذه الغاية».

وهكذا يبدو الفارق الأساسي الذي يميز الفكر السياسي في إنكلترا، عن الفكر السياسي في القارة. وأي تدبير تبرعي لا يمكن أن يزيل هذا الفارق.

إن التصور الإنكليزي للشؤون الدولية يرتكز على موقف دفاعي. وإنكلترا يمكنها أن تتعاون مع أمم أخرى، إنما في حالة واحدة، حينما يبرر ذلك خطر داهم. وسياسة دول القارة، هي وقائية. فهي ترى أن المعركة الأولى هي الفاصلة وليست المعركة الأخيرة. وإذاً فإن جهودها تتوجه إلى تفادي وقوع الخطر الأعظم الذي يتسبب بردة الفعل الإنكليزية.

وتهتم إنكلترا بالحد من تضخم الإعتداء المادي. أما القارة فتريد منع وقوع أي اعتداء. مهما كان نوعه. إن دقة الحسابات التي تبدو سخيفة في نظر دولة جزيرية يجب أن تحل محل الحماية التي تؤمنها الحصانة الجغرافية. لأن لا النيات الحسنة، ولا الرؤية على المستوى الأوروبي، مهما سمت جميعاً، لا يمكنها، بالنتيجة، أن تسد الثغرة التي أجمع على حفرها حماس القيصر، والبحث المترنيخي عن اتفاق أدبي أوسع والعقلية الجزيرية عقلية ألبيون، (أي إنكلترا بلغة الشعر).

وتكشف برقية مرسلة من الوزارة البريطانية، مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول إلى كاستلري كم كان هذا حسن الرأي عندما رفض إعطاء أي اعتبار لمقترحات القيصر. فحتى قبل أن تصل أخبار مبادرة الكسندر إلى لندن، كان الوزراء الإنكليز متألبين ضد

احتمال اختتام المؤتمر بتصريح تُقِرُّ فيه الدعوة إلى اجتماعات دورية ،كمؤسسة إعتيادية في الدبلوماسية الأوروبية . ولا شيء يُبْرِز، بصورةأفضل، الهوة التي تفصل كاستلري عن وزارته، أكثر من العجب المؤلم الذي ظهر على هذا الأخير، تجاه هذا التفسير للمادة ٦ من صك الحلف الرباعي، الذي يعتبر الوزير الإنكليزي أنه من إبداعه. وتدل برقية لندن ـ عندما تقضي بتحديد التعهدات وقصرها ما أمكن، وعندما ترتضي مكرهة، الإعلان عن اجتماع جديد، على الرغم من انتفاء الدورية عنه، مرة أخرى ـ بأن مفهوم أوروبا منظمة من دون خطر مشترك هو بعيد كل البعد عن العقلية الإنكليزية .

ومن النافل، القول بأن الحجة المقدمة رسمياً هي الخوف من ردة فعل معادية، من جانب البرلمان الجديد، ولكن السبب الجدي الحق هو شيء آخر وفي تصريح عام ورد ما يلي «نحن نحبذ، هذا الرأي، ولكن بتحفظ . ومن المستحسن التأكيد للدول الثانوية، أننا عزمنا على البحث فقط في موضوع انسحاب قوات الإحتلال . ومع ذلك، عندما نعلن لهم، أن اجتماعات دورية سوف تعقد، يجب بذات الوقت الإيضاح بأن هذه الإجتماعات ستقتصر على . . . موضوع واحد أو، على دولة واحدة هي فرنسا. ويجب أن لا يُعطى أي تعهد، حين لا يكون له مبرر في قانون الدول. . . . .». وفي الواقع كان يوجد في قلب الوزارة فرقة بقيادة كاننغ Canning، تعترض على مبدأ الإجتماعات الدورية، باعتباره مخالفاً للأعراف السياسية الإنكليزية، لأن هذا المبدأ يجعل من هذا البلد طرفاً في كل النزاعات الأوروبية في حين «أن سياستنا الثابتة كانت دائماً تقضي بعدم التدخل، إلا في حالات الضرورة القصوى، مع التقدم إلى الطليعة في العمليات». وبالرغم من أن البرقية تنفي علناً ان الوزارة في مجموعها تشاطر هذا الرأي، إلا أنه من الواضح تماماً أن بريطانيا، إن قبلت بالمشاركة في نظام الإجتماعات، فإن ذلك كان بقرار شخصي من وزير خارجيتها يومئذٍ، وكان أيضاً بسبب عدم العثور على وسيلة شريفة للخلاص من كاستلري.

وكما هو الحال غالباً، عندما وصلت هذه البرقية إلى صاحبها، كانت الأزمة قد دخلت في الماضي . واضطر القيصر، بعد أن صدم بتشبث كاستلري وبتهرب مترنيخ إلى سحب اقتراحه حول التحالف التضامني . ومع ذلك فقد أصر على إنقاذ شيء ما . ولو مجرد الإشارة إلى تضامن أوروبا أدبياً . بالرغم من أن كاستلري كان قليل الإهتمام باجتذاب الإنتباه إليه، ما أمكن، كي يذلل المصاعب التي تواجهه في جبهته الداخلية،

فقد اضطر إلى الموافقة على الإعلان الذي يصرح فيه الحلفاء بأن فرنسا، تحت قيادة عاهلها الشرعي والدستوري ؛ قد أعطت من الإثباتات، حول نواياها السلمية، ما يكفي لإشراكها في اجتماعات الحلف الرباعي . وهذا لم يمنع الحلفاء أنفسهم من توقيع بروتوكول سري يؤكدون فيه على غاية الحلف الرباعي . وعلى الرغم من تذمرها من ورود كلمتي شرعي ودستوري، ارتضت الوزارة البريطانية تطمينات كاستلري، الذي أكد لها أن الأمر لا يتجاوز التعابير المراسيمية العزيزة على قلب القيصر، والتي ليس لها معنى أو نتيجة .

وبذات الوقت الذي كان المؤتمر يوشك أن ينتهي على أساس من التفاهم التام، وقع حادث، أثبت مرة أخرى أنه بحال عدم وجود ضمانات ملموسة، لا تكفي مظاهر الوفاق لتطمين دول القارة . . وكان المشاغب، هذه المرة، هي بروسيا، التي أرادت أن تؤسس حمايتها على أساس من الأمن الجماعي . إذ تمتد هذه الدولة من الفستول حتى الرين. وتؤلف من قسمين رئيسيين تفصل بينهما المضائق. وقد أزعجها سماعها كاستلري يصرح بأن الحلف يقضي بدرس المشاكل مشكلة مشكلة.

وقررت عندئذٍ اقتراح إنشاء معاهدة ضمانة تتناول الممتلكات الأرضية فقط العائدة للدول الكبرى. بما فيها البلدان المنخفضة والكونفدراسيون الجرماني.

وكان تجاوب القيصر، أكيداً، تجاه هذه المبادرة، طمعاً بتحقيق مشروعه المفضل ولو جزئياً. وما كانت الفكرة إلا لتروق لمترنيخ. فمثل هذا الترتيب يخدمه، ليس فقط لأن روسيا سوف تضطر إلى الإعتراف بحدودها، ولكن ـ وهذا هو الأهم ـ من أجل التقليل من تأثير الحزب العسكري في بروسيا، المعادي للنمسا بصورة مستمرة. وسيضطر إلى البحث عن صيغة تسمح لبريطانيا بإبداء دعمها الأدبي للمشروع دون أن تضطر بذات الوقت إلى الإرتباط بشكل رسمي . والصعوبة في تنفيذ مثل هذا المشروع المعقد بدت لا تذلل. وأنهى المؤتمر أعماله تحت أوهام الوحدة كما تمنى كاستلري، ودون أن يغير أي شيء في ترتيب الأشياء، كما أراد مترنيخ.

وأخذ التنافر في المنطلقات يظهر شيئاً فشيئاً بعد أن كان مستتراً بواجهة من الوفاق. الآن وقد أدمجت فرنسا في مجموعةالدول، لقد انتهى الصدام السياسي، وبذات الوقت زال العامل الوحيد الذي كان يجبر الرأي العام الإنكليزي على القبول بمشاركة بريطانيا في شؤون القارة. وانطلاقاً من اللحظة التي أخذت فيها هذه الدولة

تتفادى الإلتزام. بدأت الحلقة المفرغة ودوامتها: فكلما ازدادت النزعة الإنعزالية في إنكلترا ثباتاً، كلما أمعن مترنيخ، وهو العارف بضعف النمسا المادي، في استعمال السلاح الأكثر فعالية بوجه روسيا، وهو الرجوع إلى نبل عواطف القيصر. ولكن كلما أرضى الوزير النمساوي غرور محدثه، كلما صعب على كاسلتري أن يشارك في العمل المشترك مهما كان نوعه. ومع ذلك، وبينما كان المشتركون في مؤتمر إكس لا شابل يحزمون أمتعتهم، كان رجلا الدولة يتمسكان بالغموض: النمساوي لأن موقفه كمفاوض تجاه روسيا يتعلق بما يوحيه من وهم حول قدرته على لعب الورقة الإنكليزية؛ والإنكليزي، بالنظر إلى رؤياه الأوروبية التي يتمنى تمريرها لدى الأغبياء من زملائه في الوزارة.

وقد تحصل لكاستلري، مع ذلك، أن زمن الأوهام أخذ يتلاشى، لأن مترنيخ كان بصدد مبادرة تدل على أن المعركة سوف تدور في أرض، ليس باستطاعته هو، كاستلري، أن يلحق به فيها، مهما كانت مشاعره المحبة والشخصية تجاهه كبيرة. وعرض الوزير النمساوي على ملك بروسيا مذكرتين تتعلقان بالبنيات الإدارية للدولة البروسية، وباستحالة الوفاء بالوعد الذي قطعه هذا العاهل على نفسه، منح شعبه دستوراً، وهو الوعد الذي قطعه لهم أثناء حدة الأحداث في سنة ١٨١٣ وكانت الحجج التي يستند إليها مترنيخ أقل أهمية من واقع تصرفه.. فهذا التصرف يدل دلالة لا لبس فيها على أن فاعله قد قرر أن يمثل ضمير أوروبا المحافظ.

(١٣)

قرارات كارلسباد Carles bad والسيطرة على أوروبا الوسطى

I

كان هم مترنيخ، عقيب الحرب مباشرة، بناء أوروبا وسطى قوية. وهذا شرط، بحسب رأيه، أساسيٌ في استقرار القارة، وفي أمن النمسا. ولأنه يؤمن أن النمسا القوية هي العجلة الأساسية في أوروبا الوسطى. فإن همه الأول كان إعادة تنظيم بنيات وطنه. وفي سنة ١٨١٧، عرض على موافقة الأمبراطور خطة إصلاحية للجهاز الحكومي. تنص على اللامركزية الإدارية، وعلى تعيين أربعة مستشارين، على أساس مستشار لكل قومية. وهكذا حاول أن يعطي عن طريق الفعالية الإدارية، صورة بارزة عن التجمع الذي تتكون منه المملكة النمساوية وهذا أمر حققته بروسيا بنجاح تام على أراضيها. ولكن هابسبورغ امبراطور النمسا لم يحارب نابليون حتى يفتتح السلم العائد ببرنامج إصلاحي، ولم ير أي سبب لتغيير النظام الذي مكن بلاده من اجتياز العاصفة الثورية، تغييراً جذرياً. إن عجز مترنيخ في إطار السياسة الداخلية النمساوية ثابت بفعل اضطراره إلى الإستعانة بسلاحه الدبلوماسي فقط من أجل السيطرة على أوروبا الوسطى. وكان عليه أن يبني هيكليات سياسية تُرتهنُ، بفعل منطقها الداخلي، لدعم النمسا لها.

فهناك مجموعة من الدول المستقلة التي يجب أن تكون مصلحتها متوافقة مع مصلحة فيينا في محاربة القومية والليبرالية هذا الغول ذو الرأسين. والحقيقة أنه لا يمكن لإيطاليا ولا لألمانيا أن تتجنبا ريح الأفكار الشائعة التي غزت أوروبا كلها. ولكن الصراع الإجتماعي، بمقدار ما هو مستعص على كل مراقبة، كان يخدم مرامي مترنيخ. لأنّ هذا الصراع يمنع الدول الثانوية من السير لوحدها في مشاريعها السياسية. وعقيب الحرب بقليل، بدا الوزير النمساوي أقل اهتماماً بإلغاء المعارضة

وإن كان يريد تطويقها. وكان اهتمامه أقل بالسير على رأس صليبية مناوئة للثورة، من اهتمامه بمنع خصومه الشخصيين من الإستفادة من دعم دولة كبرى. ولهذا كانت جهوده كلها سياسية، فحاول أن يشل الدولتين الثوريتين، روسيا في أوروبا وبروسيا في ألمانيا.

أما فيما خص إيطاليا فالأمر كان بسيطاً نسبياً، فالنمسا تحتل موقع قوة في شمال شبه الجزيرة وفي وسطها، وذلك بفضل جغرافية هذا البلد، وبفضل قيام عائلات مالكة حليفة في عدة أماكن منها. فمملكة نابولي عقدت معاهدة تجعل بموجبها جيشها تحت الإمرة النمساوية وبموجبها أيضاً يتعهد ملكها المعاد إلى عرشه، بعدم مساس مؤسسات بلاده بدون موافقة فيينا المسبقة. وفي سنة ١٨١٧ عندما قام مترنيخ بدورة على بلاطات إيطاليا، أشار في رسائله إلى أن حزب الفحامين (كاربوناري) يبذل نشاطاً واسعاً ويغذيه، في معظمه عملاء روسيا. واعتقد مع ذلك أنه باستطاعته تفشيل الحركة الثورية، وذلك بإشراك عدد أكبر من الوطنيين في إدارات المقاطعات الإيطالية التابعة إلى النمسا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية بفضح المناورات الروسية، بحيث يضطر القيصر إما إلى التنكر لها أو إيقافها.

أما في ألمانيا فالوضع أكثر تعقيداً، ففي هذا البلد الأخير لا تمتلك النمسا، سيطرة تستند إلى الجغرافيا، كما أنه ليس لها ملوك أتباع.

إن امبراطورية آل هابسبورغ بحكم موقعها على حدود ألمانيا، تجاه بروسيا القوية، لا يمكنها الطموح إلى السيطرة المادية عليها فضلاً عن ذلك تهدد القومية والليبرالية مركز النمسا الأدبي. وفي المناخ الحماسي لسنة ١٨١٢، وفي الحين الذي كان فيه المواطنون البروسيون يُعِدُّون البلسم القومي، اجتهد مترنيخ في تخذيل هذه الأماني، بالشدة وبالمكر. إن توحيد ألمانيا يحرم النمسا من المصدر التاريخي لقوتها، لأن هذه الدولة المتعددة القوميات لا تنسجم أبداً مع نظام قوامه الشرعي القومية. وفي نظر الدولة القائمة على خرافة استقلال البنيات التاريخية، تمثل ألمانيا المزودة بمؤسسات برلمانية، أو مدعمة بالرابطة اللغوية، تحدياً دائماً لها. هذا هو السبب الذي حمل مترنيخ، في سنة ١٨١٣. على المماطلة حتى تمكن من تركيز التحالف على مبدأ يمكن النمسا من تأمين دوامها واستمرارها:

● التأكيد على الصفة التقديسية للسيادات التاريخية ضمن بقاء ألمانيا مؤلفة من

دول مستقلة متعددة. وتراجع نداءات الوحدة الوطنية أمام مطالب الملكيات الحاكمة. وهكذا انتصر الوفاق الرضائي الأدبي على قانون الأقوى.

وتشكل سياسة مترنيخ الألمانية رهاناً على واقعية الترابط السيكولوجي ومعارضته قيام الامبراطور بتسلم عرش الامبراطورية المقدسة من جديد، سببها رغبته في تأسيس سيطرة النمسا، على ألمانيا، على خرافة المساواة. وإذا كان قد سمح أن ينتقل مركز الثقل بالنسبة إلى بروسيا من أوروبا الشرقية إلى ألمانيا، ومركز الثقل النمساوي، من ألمانيا إلى أوروبا الجنوبية، فما ذلك إلا لأنه مقتنع بأن موقف النمسا الأدبي لا يمكن أن يقيم بمقياس الركيزة الأرضية لهذا البلد، في ألمانيا نفسها. إن الكيان الأدبي للنمسا يبدو في وضع أفضل، ومحمياً بفعل أن الملكيات هي في مأمن من المطالب الشعبية، أكثر مما هي عليه الدول الصغرى تجاه قانون الأقوى. فبروسيا ذات الممتلكات الموزعة عبر الكونفدراسيون، والتي أمنها مرهون حكماً بتنظيم ألمانيا لغايات دفاعية، هذه البروسيا، يمكن الإتكال عليها من أجل حمل الدول الصغرى على طلب مساعدة النمسا، عند تعرضها لضغوطات مفاجئة.

وفي فيينا، وبينما كانت رؤوس المؤتمرين تتقارع حول مسألة التوازن الأوروبي تشكلت لجنة تضم النمسا، وبروسيا وهانوفر، وبافير وهرتنبرغ. أما غايتها: فمحاولة تجسيد هذا الكونفدراسيون الجرماني الموعود طيلة أيام الحرب، مع ما يقترن به من إبهام وغموض. ولكن في حين أن قرارات الدول أمثال معاهدات تبليتز وشومون قد نصت على ألمانيا ذات سيادة مجزأة، فإن الإعلان الروسي البروسي، الموجه للشعب الألماني قد قرن إعلان حرب التحرير بالوعد بدستور على المستوى الوطني.

ولما كانت الأهداف النمساوية، بشأن الموضوع الدستوري، معروفة وواضحة: أي خلق بنيات تجبر الشعب على التصرف - بالقدر المطلوب - تستنزف بواسطة ملكه الشرعي. أما الأماني الشعبية، فإنها تُستنزف عبر الطرق القانونية الدبلوماسية التي لا تمر بالساحة العامة. وقد جرت المفاوضات على يد ممثلي الدول الملكية الغيورة على سيادتها. وهكذا أصبحت النتائج معروفة سلفاً. وهكذا رأى النور، الصكُ الفدرالُي الذي عمل من ألمانيا اتحاداً كونفدرالياً من دول ذات سيادة. وقد سارعت هذه الدول إلى الوعد بعدم القيام بحرب ضد بعضها بعضاً، وبأن تعرض خلافاتها للوساطة. وألفت فيما بينها مجلساً (ديات) يتألف من ممثلين عن كل دولة، تعينهم حكوماتهم. وكان للدول الإحدى عشرة الأهم صوتٌ لكل دولة، أما الدول الأخرى فشكلت مجموعات

تصوت كل مجموعة منها كشخصٍ معنويٍ واحدٍ. وقد نص الصك الفدرالي، من جهة ثانية، على أن القرارات تُتخذ بالأكثرية البسيطة، باستثناء بعض المسائل، كالحرب والصلح، التي تقتضي أغلبية الثلثين. ولم يبقَ من الإصلاح الموعود أساساً، إلا المادة ١٣ التي تعلن بأن تضع كل دولة دستوراً يقوم على مبدأ المجلس التمثيلي». ولكن مترنيخ سرعان ما جرده من كل جوهر.

وإذا كان القصد كبت الإرادة الشعبية، فلا يمكن تصور أداة أفضل. فالديت، لا يتألف من ممثلي الشعب، بل من ممثلي الحكومات. والوزن الخفيف لصوت الدول الصغرى، وحَظْر الحرب بين دولة ودولة، وهو أمر يساعد على قيام المؤامرات الداخلية، وقاعدة الإجماع فيما خص التعديلات الدستورية، والرئاسة المسندة إلى النمسا، كل ذلك يؤكد بوضوح بأن التأثير وليس القوة الخالصة هي المحرك في المبادرات القادمة. وقد ساعدت مقتضيات الحال على توجه الدول الثانوية نحو النمسا من أجل حماية نفسها ضد الثورات في داخلها وضد سيطرة بروسيا عليها. وحصل، في نهاية المطاف، أن الخشية من برلين، من جرّاء اعتقادها بأنها مكلفة بمهمة وطنية، تستعمل لِتَمنين الكونفدراسيون تحت رعاية فيينا، وأن البنيات القومية الخالصة، التي طالما حلم بها المواطنون مدينة بالدرجة الأولى، في متانتها إلى فكرة معادية للقومية. وعزل بروسيا لا يمكن أن يحل محل ذلك، المشكلة المعقدة التي يتوجب على مترنيخ أن يواجهها. فبروسيا الغاضبة إن هي رفست نقالات الكونفدراسيون تستطيع كل حين أن تكون لسان حال الحركة الوطنية. بعد هذا، قد يتحول ما هو في الوقت الحاضر مجرد اضطراب مبهم، إلى حرب.

أما السيطرة على ألمانيا، بواسطة الموافقة الأدبية للدول الثانوية، مع الإستفادة من عون بروسيا فقد يعتبر عن حق، تناقضاً. . ولكن هذا بالضبط ما ترمي إليه سياسة مترنيخ الألمانية، في أساسها.

إن رجل الدولة النمساوي سوف يتلقى معونة من الموقف الصعب الذي وقعت فيه بروسيا بفضل إتفاقات فيينا، ومن جراء تردد السياسة البروسية التي لم تستطع أن تختار بين سياسة قائمة على توحيد ألمانية، أي على أساس شعبي، وسياسة أخرى تستعين بالصداقة مع النمسا، وهي السياسة التي تظهر عبر المقامات الحكومية. وبروسيا الممتدة عبر أوروبا الوسطى المضروبة بحدود كيفية وصعبة، الخائفة من المطامع الفرنسية في رينانيا وبالمطامح الروسية في بولونيا، من الطبيعي، أن تسعى

لتركيز أمنها على اتحاد يكون قوياً من الناحية العسكرية. إلا أن سياسة عدوانية من جانب برلين، تفزع بالتأكيد الدول الصغرى الغيورة على سيادتها الوطنية. ومن جهة ثانية، ترى بروسيا أن دعم النمسا لها ضروري، في حالة حرب مع فرنسا أو روسيا، وهذا أيضاً لا يتوافق مع تقوية الإتحاد الكونفدرالي.

ومضت خمسون سنة قبل أن تستطيع بروسيا التغلب على هذه المشكلة، القائمة كون الدولة الأوروبية الأكثر تعرضاً للخطر هي الدولة ذات الحدود الأكثر انكشافاً. ومع ذلك، وخلال الفترة التي أعقبت، مباشرة، نهاية الحروب النابليونية، شوهد هذا البلد، وهو يبذل جهوداً تلمسية، لكي يصحح أخطاء معاهدة فيينا، دون أن يتوضح هدفه.

وإذا كانت برلين مصممة إلى حد ما، على لعب دور مهم على المسرح الألماني، فإنها إنما تفعل ذلك دون وعيٍ للشروط القائمة من قبل. كان الخطأ الدائم الذي تقع فيه الدبلوماسية البروسية، خلال حرب التحرير، إنها كانت تريد الربح على جميع الجهات. وها هي الآن تقع في نفس الشيء. وحتى حينما كانت بروسيا تسعى إلى إظهار مساواة النمسا لها في داخل الكونفدراسيون، كانت تريد من هذه النمسا بالذات أن تتعاون معها ضد فرنسا وروسيا. . وفيما كانت سياستها الخارجية تُكِنُّ الصداقة للنمسا، فإن سياستها الألمانية لم تكن لتحقق أهدافها إلا بعد تجميد هذه الأخيرة.

ومثل هذه التناقضات تكون مميتة عندما يكون الخصم يحمل إسم مترنيخ الذي كانت رفاهته بالذات تقضي بإخفاء معارضته.

وكلما ازداد مسعى بروسيا ضلالاً، كلما قوي الموقف الأدبي للنمسا. وكلما ألحت الأولى كلما ازدادت الثانية تمسكاً واحتياءً ببنود المعاهدات القائمة. ووجدت بروسيا نفسها في وضع من يضطر إلى أن يثبت للدول الألمانية الصغرى أن النمسا على حق عندما تريد لنفسها الزعامة الأدبية. ولا شيء يلخص بشكل أفضل السياسة الألمانية، التي انتهجها مترنيخ إلا تعليماته المرسلة إلى بيول Buol، ممثلة في الديت المجتمع في فرانكفورت، وعملاً ببنود الصك الفدرالي، يتوجب على هذا الدبلوماسي أن يترأس المؤتمر بلقبه وبعد أن أوصى مترنيخ بإلحاح، مبعوثه بعدم التمسك بهذا الحق أضاف ما يلي: «بدلاً من الإلحاح على مطالبنا الخاصة، من الأفضل العمل على استبعاد مطالب الآخرين. . . وهذه الرئاسة التي يمنحك إياها الصك الفدرالي،

جرب أن تستخدمها بأفضل سبيل لخدمة مصالحنا دون لفت الإنتباه إلى درجة تثير الحذر. . . إعمل على تفشيل الأهداف الغامضة لغيرنا من المؤتمرين بشرط أن تقوم بذلك بلباقة.

وإذا سلكت هذا السبيل، فمن المحتمل أن تحذو حذوك غالبية دول ألمانيا فتمتنع لامتناعك. ولا يكفي أن تقبل نصائحنا بل يجب أن تسعى هي إليها تلقائياً. . . وأن نحصل على الكثير إن نحن اكتفينا بطلب القليل»(١)

في مثل هذا الجو، محكومٌ على بروسيا بالفشل أينما أدارت وجهها.

وعلى هذا، عندما اقترح ممثله في فرانكفورت، أن تقتسم فيينا وبرلين رئاسة الديت والسيطرة العسكرية على ألمانيا، فقد هيأ لمترنيخ أن يبين أن الكلمة الأخيرة تعود إلى النمسا. وتمشياً مع هذا الرأي عُمم الإقتراح البروسي، بالسرية التامة على بقية البلاطات الألمانية، بينما أجاب مترنيخ أن الصداقة النمساوية البروسية هي من المتانة بحيث لا تحتاج أبداً إلى معاهدة بالمعنى المتعارف عليه، وأن التعاون المعلن لن يؤدي إلا إلى توحيد الدول الصغرى ضد بروسيا والنمسا. ولإنقاذ ماء الوجه، لم يكن أمام برلين من خيار سوى استدعاء ممثلها. وعندما طالبت بروسيا مساواتها عددياً بالنمسا في جيش الإتحاد، أعطى مترنيخ تعليمات إلى ممثل النمسا كي يصوت لصالح هذه البادرة، وذلك ببراعة احتيالية مدهشة، لعلمه بأن الدول الصغرى سوف ترفض الطلب. وعندما طالب ملك بروسيا أن تضم أملاكه البولونية إلى الإتحاد (الكونفدراسيون)، استخدم مترنيخ هذا الإعتراف بالضعف لكي يظهر للملأ أنه لا يمكن الإستغناء عن النمسا، ففي المرحلة الأولى، نصح زميله البروسي أن يسحب طلبه، بعد أن أقنعه، بأنه لن يستفيد شيئاً غير إثارة حفيظة القيصر دون أن يؤمن بالمقابل موافقة الدول الثانوية. ثم عرض عليه، كتعويض، حِلْفاً دفاعياً، بشكل معاهدة سرية. وهذا العرض يثبت صحة الخطة السياسية النمساوية تجاه ألمانيا: السيطرة على دول ألمانيا باللعب على خوفها من بروسيا، والسيطرة على هذه الأخيرة باستغلال خوفها من فرنسا وروسيا.

---

(١) Stern, Alfred Geschiehte. Europas seirden Vertraeden von 1815 bisZum Frankfurter Frieden von 1871. 10 vol(Munich- Berlin), 1913- 1924) Vol I, P 298.

كان الكونفدراسيون عند إنشائه موضوع آمال كبرى، وكان يقصد به أن يكون الركيزة الأخلاقية الأقـوى الممكنة بالنسبة إلى سياسة النمسا. إن الديت ليس أكثر من نادي دبلوماسيين، وعجزهُ ظاهر من كون مترنيخ يلح على ممثل النمسا بانتظار تعليمات فيينا قبل أن يصوت. إن المادة ١٣ من الصك الفدرالي، التي تنص على أن يكون لكل دولة دستورها ومجلسها (ديت)، جعل منها مترنيخ رمزاً لثقته ،وترك أمر تنفيذها لحكمة كل حكومة. والدلائل على أن فيينا تلعب الدور الأول كثيرة منها أن ممثلها يرئس الديت، وأن هذا المجلس يجتمع في أبنية سفارة النمسا، وأن ختم الكونفدراسيون، ظل حتى سنة ١٨٤٨ ختم النمسا. ولم تستطع بروسيا أن تحطم هذا القيد إلا باتباع سياسة وطنية مرتكزة على التحالف مع الجمعيات الوطنية ومع الليبراليين.

ولكن بالرغم من موافقة البعض وتأييدهم، فإن الملك ومستشاريه، أبدوا هلعهم أيضاً من احتمال قيام ثورة، أكثر من خوفهم من الإعتداء الخارجي. أمِنَ العجب، في هذه الظروف، أن تزول الآمال الكبيرة المرتسمة، أيام الحرب، لتحل محلها المرارة الكبرى؟ إن الجيل الجديد، أصيب بالخيبة فأصبح نقطة النزاع الحارة. تشده إلى ذلك الجامعات وهي تمثل في كثير من النواحي المؤسسات الوطنية الأهم. ولكن النزاع مع النمسا ما هي نتائجه، وهذه الدولة تتحكم بكل مقاليد الأمور في الإتحاد؟ إن الآمال التي علقت على شخص القيصر هي أيضاً معرضة للفشل. فقد ثبت يوماً بعد يوم أن العموميات الغامضة التي يحب القيصر إعلانها تخدم أنصار القمع أكثر مما تخدم أنصار الحرية. وأخيراً أعطى مترنيخ دليلاً جديداً على براعته في التشخيص، إن لم يكن في الخلق، عندما أعلن على قبيل انعقاد مؤتمر إكس لا شابل أن موقفه الأدبي من القيصر سوف يتزعزع إن لم يتغير شيء ما.

وعلى هذا وعندما انتهى عام ١٨١٨، استطاع هذا الوزير أن يجعل الإستقرار سائداً في أوروبا الوسطى وأن يجعل النمسا حجر الرحى فيها. ولكن الوصول إلى إقرار الوحدة المتراصة في أوروبا لا يمنع الخطر المُحَوِّم في الأفق، ولا يُمَكِّن من تفادي التصادم الإجتماعي. فمن المؤشرات ذات الدلالة على الشعور بالغبن لدى ألمانيا، ونقمتها على القيصر، قتل ناشر روسي تميز ذلك الحين بكتابته المناصرة للملكية، وأن يكون القاتل تلميذاً مجنوناً مسجلاً في جامعة ينًا. وكان قتل كوتز بو دليلاً على نهاية جهود مترنيخ الرامية إلى تنظيم أوروبا بواسطة التدابير السياسية فقط. وستساعده دبلوماسيته

بعد الآن وقبل كل شيء، على إيجاد أساس أدبي للقمع الإجتماعي. وأخذ يترقب بدون كلل الإشارة التي تعلن انحسار الموجة الثورية وإنقاذ الإمبراطورية الوسطى.

II

وصل نبأ الإغتيال إلى مترنيخ يوم كان في روما، برفقة الامبراطور الذي كان يقوم بدورة على البلاطات الإيطالية. وتتالت الرسائل ذات اللهجة الهستيرية، الموقعة من قبل جنتز مساعده وناشره. وكان هذا الأخير يخشى أن يكون مصيره كمصير كوتزبو. وهو يطالب بإلحاح اتخاذ تدابير قمعية حالاً، وأن تعمد النمسا إلى شن حرب صليبية ضد الثورين، خلافاً للأصول التي يقضي صك الكونفيديراسيون. ولكن ميترنيخ أرصن وأعقل من أن يتخذ سياسة معينة سنداً لهيستيريا عارضة. فهو يرى في مقتل كوتزبو، ليس تحدياً فقط، بل فرصة تبين للبلاطات الألمانية الصغيرة، بُعْد النظر الذي أوحى للنمسا بتصرفها الإرشادي. وانسجاماً مع تكتيكه المعروف قرر بالنتيجة أن يستعمل الذعر الألماني لكي يقوم الآخرون بتقديم وتنفيذ ما يريده هو من أهداف. وتظاهر باللامبالاة لكي يثبت أن النمسا يجب تجاوزها. والوضع القائم يبدو وكأنه قد اتخذ لتبرير النصائح التي سبق لمترنيخ أن عرضها منذ ثلاث سنوات. وبدت النمسا وحدها، من بين الدول الألمانية الكبرى وكأنها محصنة ضد فيروس الثورة. فجامعاتها خلت من جمعية من المواطنين لزرع الإضطرابات. وصحافتها لم تتحول إلى سلاح دعائي ضد الحكم. هذا الوضع يدل على التناسق الأخلاقي في الأمة أكثر من دلالته على فعالية البوليس النمساوي. ومع ذلك، فالعمل انطلاقاً من هذا الجو يكون أسهل نسبياً.

وبدأت عندئذٍ إحدى مراحل «النوم الشتوي» المميتة التي يتقنها ميترنيخ حين يريد إجبار حلفائه بالقوة لكي يكشفوا هم عن نياتهم. وإذا كان مستعداً في نفسه لتزعم حرب صليبية ضد الثورة، فإنه يرغب أبداً في الحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول، وتأييد بروسيا بشكل خاص. وهو مستعد لتجاوز الإجراءات العادية التي يقضي بها صك الإتحاد، وذلك للتدليل على أن المسائل المهمة تحل بصورة أفضل، بواسطة دبلوماسية السفارات، مما لو تركت للمؤسسات، مهما كانت صلاحياتها ضئيلة. ويريد مع ذلك أن يسير في القضية بحيث لا تبدو وكأنها دليل على عناد فيينا، بل كأنها دليل على عجز الكونفيديراسيون. وهكذا اكتشفت بقية البلاطات «فجأة» بأن

حمايتها لن تأتيها إلا عن طريق النمسا ولن يكون عجباً بعد ذلك أن ينطلق مترنيخ في هجومه السياسي، دون أن يتخذ أية مبادرة ذاتية. وتلقى جنتز جواباً يخلو من أي موقف، كما أن لهجة الكتاب كانت غير آبهة عن قصد، وذلك للتدليل علَى أن كاتبها هو سيد الموقف. ولم يخصص ميترنيخ إلا مقطعاً واحداً لمقتل كوتزبو. وهذا الإغتيال معزو إلى مؤامرة. في حين أن بقية الصفحات المتعددة قد خصصت للتباهي بالعجائب الهندسية الموجودة في المدينة الخالدة والتناسق بين الموجود فيها، وللجمال وللذكاء، إلخ.. وأجابه جنتز وهو على حافة الإنهيار العصبي بأن عقدة المشكلة ليست في قمع مؤامرة قومية، بل في إصلاح البنيات الجامعية التي أفرزت هذه المؤامرة. وأرفق جنتز بكتابه تقريراً نظمه قنصل النمسا في الساكس، ويرى هذا أن حركة الإصلاح الديني (La Reforme) هي أساس كل المشاكل الحالية. ومرة أخرى هزأ مترنيخ، من حدة جنتز قائلاً بأن تعابيره إن صورت، ولو بصورة تقريبية الأجواء السائدة في بلاطات ألمانيا، فإن هذه البلاطات سوف تتخذ تدابير جذرية. لن يكون هو البادىء فيها. وقرر أن يعلن عدم المبالاة. ثم ذهب إلى نابولي مبتعداً أكثر عن أتون النار. أما جوابه فاكتفى فيه بالنصح بإصلاح الجامعات من الناحية الإنضباطية فقط. «أما في ما خص الإصلاح الديني، فإنني لا أستطيع أن أشغل نفسي بمارتن لوثر طالما أنا موجود في كيرنار، وآمل أن نحصل على بعض النتائج دون أن نقضي على البروتستينية في مهدها». وشمل الرعب في هذه الأثْناء بلاطات ألمانيا. وعين ملك بروسيا لجنة كلفها التحقيق في التيارات الثورية، ثم استدعى في الحال جميع الطلاب البروسيين الموجودين في جامعة ينا. وتبعته في هذا التدبير حكومات كثيرة. وكانت ردة الفعل في الرأي العام كبيرة حتى أن الدوق الكبير في مقاطعة الساكس ويمار المعروف بآرائه الليبرالية، ولسوء حظه كانت جامعة ينا تحت سلطته، طرح على الديت أن يوحد الأنظمة الإنضباطية الجامعية في كل ألمانيا. ولم يهتم أحد لهذا الملك السيء الحظ، عندما احتج بتعلقه بالحريات الأكاديمية وبتعلقه بالدستور الذي منحه لرعاياه. هذا خَصْم اقتيد بالحيلة إلى اتخاذ مبادرة مستعجلة. هكذا فكر مترنيخ. وإذا كان مثل هذا الليبرالي، الدوق الكبير، قد سلَّم بوجوب إصلاح الجامعات، فمن يلوم النمسا على هذا الأمر، وإذا أثبت الديت أنه عاجز عن معالجة هذا الموضوع الملح، أيلام مترنيخ حين يعبر عن الموافقة العامة، وذلك باقتراحه إجراء بديلاً؛ وهكذا قرر أن يأمر ممثل النمسا بالإنضمام إلى اقتراح الدوق الكبير، متجاوزاً احتجاجات جنتز: «لا جدوى من احتقار هذا اليعقوبي العتيق (ويمار). قال مخاطباً جنتز أنه اعتاد عليها. ويبدو لي أنه من الأفضل تأويل نيته تأويلاً

حسناً، وأخذه بحجته وإلا، فضحه بكذبه». وسرعان ما ثبت أن الديت عاجز عن اتخاذ أي تدبير حاسم كما تنبأ بذلك مترنيخ، وفيما كان اقتراح الدوق الكبير يتراوح خلال المفاوضات العقيمة في اللجنة ارتفعت الهستيريا عند الحكام الألمان بحيث باتوا يرون القتلة في كل مكان. وأصيب الكونفيديراسيون بعدم الثقة وبات واضحاً أن النمسا شيء ضروري. وحان وقت العمل. وكتب مترنيخ يقول: لا وقت للإضاعة. إن خوفهم يكفي الآن لدفع الحكومات إلى العمل. ولكن سرعان ما يتخذ هذا الخوف أبعاداً تشلهم عن كل حركة». وفي ١٧ حزيران أرسل ميترنيخ خطته إلى جنتز، أي بعد مضي أكثر من شهرين على علمه بمقتل كوتزبو، فيما كان عائداً نحو الشمال. وكتب أنه عائد إلى كارلسباد لكي يستريح. وتقرر أن يلتقيه وزراء مختلف دول ألمانيا هناك.

وقد عزم على أن يبين لزملائه أن العوامل الأدبية قد يكون لها تأثير أكثر تخريباً من التهديد المادي، وأن القومية المشتركة تقضي على عزلة أصغر دولة من الدول الألمانية، وأن التدابير الإحترازية والمدروسة وحدها يمكن أن تصد الموجة الثورية. ثم يضيف أن الخطر ضخم وهذا ثابت ثبوتاً كافياً، بكون المؤامرة قد ارتدت شكلاً عنيفاً في ألمانيا، أي في البلد الذي لم تكن فيه «المؤامرة» تعبر عن نفسها إلا بالبيانات، حتى ذلك الحين. وجعل المسؤوليات عن هذا على عاتق الجامعات وعلى حرية الصحافة. ولا يمكن تغيير الإتجاه الحالي إلا بضبط الجامعات وبإقرار الرقابة على الصحف. وأجاب جنتز على ذلك بابتهاج قائلاً: «إن إحساسي الكئيب قد تلاشى عندما تأملت رجل ألمانيا الوحيد القادر على التصرف بحرية وبحزم مرتفعاً إلى مثل هذه الذرى...».

وقد عزم ميترنيخ على أن لا يترك شيئاً للمصادفة. ولما كان من غير المحتمل أن تقوم بروسيا بتدابير متطرفة، فإنه لم يعد بالإمكان معرفة الحد الذي تصل إليه، باتجاه القمع. ومن جهة ثانية لا يريد الوزير النمساوي أن يضطر إلى فرض إرادته على الدول الألمانية الصغرى، وإذا كانت النمسا قد حملت لواء القمع، فإن بروسيا تستفيد من ذلك، لأن العديد من المواطنين يرون في هذا البلد وكأنه حامل لواء الرسالة القومية.

وبحسب ذات النظرة، وإذا تولت بروسيا المبادرة إلى القمع، فإنها تخسر ملاذها الأخير، أي قدرتها على الحوار مع الحركة الوطنية. ولذلك عندما زار ميترنيخ ملك بروسيا في تبليز في ٢٨ تموز كان لديه هدفان هما:

أولاً: تنسيق برنامج الإجتماعات في كارلسباد حتى يستطيع عزل بروسيا عن القومية الألمانية.

ثانياً: منع الملك من تنفيذ وعده الرامي إلى منح دستور لرعاياه، وذلك من أجل شل الجهود التي يبذلها بعض الساسة أمثال هامبولد Hamboldt لكي يجببوا بروسيا إلى الليبراليين الألمان.

وحصل حوار غريب بين ميترنيخ وملك بروسيا، تمَّ خلاله إعطاء درس تعليمي وقاسٍ من قبل الوزير النمساوي إلى محادثة. في هذه الأثناء كان ملك بروسيا يحاول يائساً أن يتخلص من المسؤولية ليلقي الملامة على وزرائه. وبدا ميترنيخ في عين الملك الخائف المذعور كالنبي أو المخلص. أوَلم يكثر من الإنذارات والتنبيهات في ما يتعلق بالمخاطر الناتجة عن الدستور خصوصاً في إكس لاشابل؟. أو لم يتنبأ بالخطر الثوري؟ «لقد وقع وتحقق كل ما سبق لك أن تنبأت به» هكذا قال الملك مضطرباً.

وفكر مترنيخ بأن الساعة هي ساعة الشدة. فأجاب أن الثورة لم تكن يوماً إلا المظاهرة التي تأتي بعد الدرس الحازم. لقد رأت النور في بروسيا، والنمسا تفادت من جهتها العدوى. ومع ذلك. وعملاً بروح العلاقات الحميمة، فإن فيينا مستعدة للمساهمة في صد المد الثوري. ويتوجب أولاً تعيين الحكومات التي تستحق هذه التسمية. فإن بدا أن عددها غير كاف أو بدت مترددة، فإن النمسا عندئذٍ ستنكمش في قوقعتها، وارتعب ملك بروسيا من مجرد التصور أنه سيواجه وحده الثورة في ألمانيا، فأقبل يندد بأعوان مستشاره هاردنبرغ. ولكي يصحح أخطاءه، ويدلل على حسن نواياه، اقترح أن يتولى ميترنيخ، وزير الدولة التي ستكون أكبر الخاسرين في السياسة القومية. نُصْحَ هاردنبرغ، مستشار الدولة التي هي أكبر المستفيدين من هذه السياسة، حول البنيات الدستورية الأفضل بالنسبة إلى بروسيا. وأجاب مترنيخ على هذا الإقتراح بمذكرة تعرض أنه إذا كانت المادة ١٣ من الصك الفدرالي تنص على إنشاء ديت. فإنه لا يستنتج منها، بالضرورة، أن هذا الديت مزود بصلاحيات المجلس التمثيلي، وهذه وجهة نظر تبناها حالاً ملك بروسيا. وتبين أن الوزير النمساوي أصبح سيد الموقف من الضراعة التي أبداها له هذا الملك عندما بدأت المحادثات مع الوزراء البروسيين، حيث قال له: «قبل كل شيء، اجعلهم يوقعون خطياً على ما يتعهدون به» وبهذا الصدد كتب مترنيخ إلى إمبراطوره بلهجة المنتصر: «لقد وجدتني أمام عاملين سلبيين همهما التصادم: ضعف الملك مقابل عجز المستشار... وبدا لي أنه يتوجب عليَّ أن

أقوّي العنصر الأنشط في فكر الملك، وهو العنصر المؤدي إلى الشلل، بحيث لا يجرؤ مطلقاً على اتخاذ القرار الأجرأ، أي نشر دستور».

وكانت النتيجة اتفاق تبليز الذي اتفقت بموجبه النمسا وبروسيا على برنامج موحد. وتقرر عقد اجتماعين واحد في كارلسباد، والآخر في فيينا، وفي كارلسباد، عولج الخطر الداهم، واتخذت تدابير للحد من حرية الصحافة، ومن أجل ضبط الجامعات، كما أنشئت لجنة تكلف بالقيام بتحقيق حول الحركة الثورية.

وعالج اجتماع فيينا، من جهته، المؤسسات التنظيمية في الكونفدراسيون. وبصورة خاصة، تأويل المادة ١٣. ووعد هاردنبرغ بأن لا يكون لبروسيا دستور ما لم يستتب النظام قبل. وأخيراً لن يكون هناك مجلس إلا بالمعنى الذي يعطيه إياه ميترنيخ، أي مجلس الدول الإقليمية. وبقول موجز إن المبرر الشرعي النمساوي هو الذي ساد في تنظيم ألمانيا.

وبما أن الأرض قد مهدت بعناية فائقة، فإن حصيلة اجتماع كارلسباد، الذي افتتح في ٦ آب، لم تكن موضع شك. وقام ممثل ناسو، يعبر عن عميق عرفانه بالجميل للنمسا «التي، على الرغم من كونها بمنأى عن التيار الثوري، فإنها وضعت تدابير من شأنها صده». واعتمدت الإقتراحات النمساوية البروسية بالإجماع. وتعهدت كل دولة بأن تُخْضِعَ للمراقبة كلَّ نشرة دون العشرين صفحةً، وأن تلغي النشرات التي يعترض عليها أي عضو من أعضاء الكونفدراسيون. وهكذا يستطيع كل عضو، والنمسا في الطليعة، أن يرفض، بصورة مطلقة، ودون مراجعة، كل نشرة صادرة ضمن حدود الكونفدراسيون. ووضعت الجامعات، من جهتها تحت رقابة السلطات. وأقيم في كل منها، ممثل للسلطة مهمته تطبيق الإنضباط والسهر على أن تسود «روح الخير» الدروس والمحاضرات. وأخيراً تنشأ لجنة مركزية في ماينس، تتولى التحقيق في النشاطات الثورية. بعد هذا أصبح مركز مترنيخ متيناً لدرجة يستطيع معها أن يجعل من نفسه محامي الإعتدال. وقام الوزير النمساوي، يعارض بروسيا التي طالبت بـأن تخضع كل نشرة من أقل من عشرين صفحة للرقابة، ويقول بأنه مستعد للإكتفاء بخمس عشرة صفحة. وعندما طالبت برلين بتأسيس محكمة خاصة، ليس فقط للتحقيق في نشاطات الثوريين، بل لمحاكمتهم، زايد عليها مترنيخ حين أكد أنه لا يمكن محاكمة الناس بمفعول رجعي.

إنها ضربة معلم تلك التي قام بها الوزير النمساوي. فبلاده الأضعف دفاعاً من بين الجميع، بدت وكأنها القلعة الحصينة. وعلى الرغم من أنه الفريق الكاسب الأكبر في اللعبة التي تمت في كارلسباد، فقد تظاهر بعدم الإهتمام واللامبالاة.. والبراعة في الإحترام التي قدم بها زملاء مترنيخ شكرهم له على أن مكنهم من القيام بخدمة مصالحه هو تدل على أن السيطرة، لا تكون دائمًا بواسطة قوة السلاح. قال المندوبون: «إذا جاز لنا أن نأمل بأن تكون المهمة، الصعبة المشرفة، التي انتدبتنا لها، قد تمت بالشكل الذي تراه مناسباً، فإننا مدينون بذلك... إلى إدارتك النيرة.... وأيضاً عندما سمعت، وأنت فيها وراء جبال الألب، ضجيج الكتبة غير المنظمين، وخبر الجريمة البشعة.... عرفت السبب الحقيقي لهذه الآلام.... وما أنجزناه نحن هنا، لقد فكرت به أنت هناك».

حين تأخذ الأجيال اللاحقة على مترنيخ ثقته بنفسه في رسائله فإنها تهمل واقعة مفادها، أن هذه الرسائل تعكس في أغلب الأحيان، وبأمانة، وضعاً خارجاً عن المألوف. مثاله هذه الرسالة، المؤرخة في كارلسباد: «لأول مرة، (منذ ثلاثين سنة) تنشر سلسلة تدابير، قمعية ضد الثورات، مناسبة وتعسفية. إن ما أحاول تحقيقه منذ ١٨١٣، وما كان يعارضه بصورة دائمة هذا القيصر الرهيب، قد حققته أخيراً، ولأن القيصر غير موجود هنا... وإذا كان امبراطور النمسا ما يزال يشك بأنه هو أيضاً امبراطور ألمانيا، فإنه يغلط». إن فرانسوا النمساوي، برفضه عرش الامبراطورية المقدسة، قد عاد امبراطور ألمانيا. وهذه المفارقة فيها ما يفرح مترنيخ وأمثاله.

إن اجتماع كارلسباد انتهى بالإعتراف الإجماعي بثقل وزن النمسا، وقد أصبح مترنيخ فعلاً وزير ألمانيا كلها، بالرغم من تظاهره بعدم الإهتمام. أما بروسيا فسرعان ما سارت في طريق سوف يمنعها، طيلة أكثر من جيل، من التجاوب مع التيار الوطني. الأمر الذي اضطر وزراءها إلى الإستقالة العاجلة حتى الأكثر ليبرالية فيهم أمثال همبولد مثلاً. وتقهقر الكونفدراسيون إلى مستوى الإجتماع الدوري لدبلوماسيين من الصف الثاني؛ أما القرارات الحقيقية فكانت تتخذ عند مستوى الوزارات التي كانت تتفاوض فيما بينها مباشرة. إن المؤسسة الوحيدة التي تمثل مجموع ألمانيا أصبحت مجرد أداة موافقة أو تصديق. وفي ٢٠ أيلول، وافق الديت بالإجماع، وبدون نقاش مسبق على قرارات كارلسباد. وهكذا تبخر، على الأقل في الوقت الحاضر، حلم ألمانيا الموحدة.

III

إلا أن انتصار ميترنيخ لا يمكن أن يكون شاملاً إذا كانت الحركة التي يسميها بالحركة الثورية مدعومة من الخارج. فإذا رفضت الدول الأجنبية الموافقة على قرارات كارلسباد فإن النمسا تضطر إلى اتخاذ موقف دفاعي ليس في ألمانيا فقط بل في أوروبا كلها. وبما أن الوصاية النمساوية البروسية كانت موضوع تذمر متزايد من قبل دول جنوب ألمانيا، ومن قبل دولة ورتنبرغ بصورة خاصة، في هذه الأثناء اقترب موعد اجتماعات فيينا. وقرر ميترنيخ بالتالي دعوة كل من بريطانيا وروسيا لكي توافقا على مقررات كارلسباد. ولكن هذه البادرة لم تكن إلا لتبرز صعوبة موقف كاسلتري. إذ لا يمكن لأي رجل سياسة إنكليزي أن يوافق على سياسة القمع، مهما كانت محبته لهذه السياسة. فضلاً عن ذلك، تعني الموافقة تدخلاً في شؤون الدول الأخرى، وهذا أمر لا يمكنه الموافقة عليه. وعلى الرغم من رغبة كاسلتري فإنه لم يستطع إلا أن يجيب سفير النمسا بالعبارة التالية: «نحن دائمًا سعداء في رؤية جذور الشر تتحطم، دون أن تكون لنا الصلاحية للموافقة علناً على ذلك».

وطرحت روسيا موضوعاً أكثر إحراجاً فقد لفت كابوديستريا، القيصر إلى خطر احتمال سيطرة النمسا على ألمانيا. ولم يتورع عن لفت نظره إلى أن الخصم الرئيسي للحلف التضامني الذي تقدم به القيصر سائر الآن في تطبيق مبادىء هذا الحلف الرئيسية لصالحه هو. فما كان من القيصر إلا أن أرسل مذكرة تعميمية روسية شديدة اللهجة في شكلها وغير متحيزة في أساسها، يعلن فيها أنه إذا كانت قرارات كارلسباد تعنى بالشؤون الألمانية الخالصة فليس لروسيا الحق بالتدخل. أما إذا كانت أوروبا كلها معنية بالأمر فقد كان من الواجب دعوتها إلى كارلسباد وفي ٤ كانون الأول بعث كابوديستريا يستمزج رأي كاسلتري لكي يعرف ما إذا كان هذا الأخير يرضى بإرسال بعثة مشتركة تجمع الإنكليز والروس إلى فيينا.

ولكن إذا كان كاسلتري لا يستطيع المجاهرة بتأييد سياسة مترنيخ، فإنه على الأقل يستطيع منع القيصر من استخدام هذه السياسة كحجة لاستغلال مصاعب أوروبا الوسطى لصالح روسيا وحدها.

وإذا كان مبدأ عدم التدخل يضطر بريطانيا إلى التزام الإعتدال، فإن هذا المبدأ

يمكن أن يشكل غطاءً يستطيع من ورائه ميترنيخ أن ينظم أوروبا الوسطى. ولهذا أجاب الوزير الإنكليزي ببراعة على المقترحات الروسية فهو يقر بأن الصك الفدرالي منبثق عن اتفاقات فيينا وأن الدول الأجنبية ذات حق في الإعتراض على انتهاكه. ولكنه ينكر أن تكون قرارات كارلسباد شيئاً آخر غير تدبير شرعي يسعى إلى التنظيم الداخلي، وهذا أمر لا يمكن لروسيا إلا أن تقره. وإذا كانت لندن لم تتصرف رسمياً عندما بلغتها هذه القرارات، فما ذاك إلا لأن إبداء الرأي بشأنها يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية لألمانيا. وبذات المناسبة أرسل كاسلتري برقية إلى سفيره في برلين يوضح له منها بصراحة بأن بريطانيا لا يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك، وأن على دول ألمانيا أن تضع حداً لخلافاتها. فقال: «يجب أن لا يغيب عن نظر حلفائنا أننا نواجه برلماناً. ومن المهم إذن. . . . أن لا نفتح علنياً مناقشة حامية حول الشؤون السياسية في القارة الأوروبية. . .» وتعتبر كارلسباد منعطف تحول في السياسة الأوروبية. فهي الحالة الهامشية للتعاون الإنكليزي النمساوي حيث استخدم مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير كذريعة لتجميد وحصر حركة الصراع الإجتماعي. وكانت النمسا قادرة على القضاء على الثورة في إطار النمسا دون الإستعانة بدول غير ألمانية، وما يفصل كاسلتري عن ميترنيخ يمكن أن يغطى باللجوء إلى الأسلحة السياسية التي تمنع روسيا من التدخل. فالرجلان يمكنهما التفاهم حول اتخاذ تدابير سلبية وتجميد الأوضاع على ما هي عليه.

ومع ذلك فقد بدا أن ميترنيخ لا يكتفي بالمؤازرة السلبية عندما يتضخم الصراع الإجتماعي. فهو كما استخدم بروسيا في سياسته الألمانية فإنه سيحاول أن يسخر روسيا لأغراضه في أوروبا. خصوصاً وقد تبين من حدث كارلسباد أن التأييد الروسي ليس له بالضرورة صفة رجعية. أما وحدة الحلفاء فستتلقى صدمة حاسمة مُذْ أن الصدام سوف يكون علناً ذا طابع إجتماعي وعلى مستوى أوروبا. وفيما سنة ١٨٢٠ تمر كانت الإنتفاضات التي تندلع في كل مكان تقريباً في القارة، تنبىء المراقب أن أي حلف، لا يمكنه أن يعيش على ذكريات الماضي. يستوي في ذلك الفرد والجماعة، وأن معاني الوحدة تجب إعادة تحديدها في ضوء الحاضر.

١٤

مؤتمر تروبو وتنظيم أوروبا

Le Congrès de troppau

I

منذ نهاية سنة ١٨١٩ أنجز مترنيخ إحدى تركيباته المعقدة التي تخفي ضعف بلاده، مستخدماً المبررات الشرعية المعترف بها من مختلف الدول كوسيلة لربط هذه الدول بالنمسا، كما هو الحال في الحلف الرباعي؛ فهذا الرابط مع بريطانيا قد صُمِّمَ من أجل الوقوف بوجه التأثير الروسي بوسائل سياسية. وأثناء اتصالاته بالقيصر، كان الوزير النمساوي يستنجد بالحلف المقدس، حتى ييسر لنفسه الدعم الروسي اللازم عندما تأخذ المشكلة الإجتماعية أبعاداً واسعة. لقد دجنت ألمانيا بمعاونة بروسيا، والإتحاد الجرماني تحوَّل إلى آلة بسيطة بيد السياسة النمساوية، وبموافقة الدول الصغرى، وحتى بناء على طلبها. وانتهت اجتماعات فيينا بتأويل جديد للمادة ١٣. وقد عريت هذه مرة أخرى من معانيها. حتى اكتفت بالإعلان بأن الوعد بجمع الديت لا يمكن أن ينال من سيادة الأمير الحاكم. أما في إيطاليا فقد تركز الفراغ السياسي الهادىء.

كل ذلك تمَّ دون الوقوع في مأزق حرج. إن موقع النمسا في الوسط قد تحول إلى سلاح سياسي وذلك بالسهر على أن يكون ما يفصل بين الدول الكبرى أهم وأخطر مما يفصل بين كل منها وفيينا على حدة. بحيث إذا وقعت أزمة كبرى تصبح فيينا حجر الزاوية. وكان كاستلري يرى في مترنيخ «أعقل» **رجل سياسة في القارة، فهو على حيائه أسهل الجميع معاملة وأكثرهم اعتدالاً، والأقل تعلقاً بالتجريد**. أما القيصر، من جهته فكان يرى أن الوزير النمساوي أكثر ساسة أوروبا تعلقاً بالايديولوجيات. وإذا كان قد عجز عن بلوغ الذرى الفكرية المألوفة من ألكسندر، فهو على الأقل الأوحد الذي يعرف كيف يقدر حماس تحليق القيصر في خياله الفريد. وأخيراً، وعلى صعيد الشؤون الخارجية تعتبر بروسيا تابعة للنمسا.

إن سياسة مترنيخ ترتكز على عبقريته في تفادي كل أزمة مهمة تجبره على اتخاذ موقف واضح، **وأيضاً على إيهام كل دولة بأنه صديقها الحميم**. إنه روعة من الرهافة التي ترمي بشباكها في كل الإتجاهات، وتعقيداته بلغت حداً لا يمكن الظن بأن المسائل الأساسية ما تزال معلقة. والقيصر، بالواقع، لم يتخل أبداً عن فكرته حول الحلف التضامني، وما ينبثق عنه من حق التدخل العام، في حين أن كاستلري يبدو غير مهادن حول موضوع عدم التدخل، كما أنه يصر على أن يكون للحلف غرض سياسي خالص. ولا شيء يمنع من تصادم هذين المفهومين علناً إلا الوهم المزدوج: تصديق القيصر ادعاء مترنيخ بأن الحلف التضامني موجود، وبذات الوقت إيمان كاستلري بأنه تخلص نهائياً من هذا الحلف، بعد التأويل الذي أعطي لمجموع المعاهدات في إكس لا شابل، ولأن الروسي قد امتنع عن الإلحاح على موضوع يظن أنه قد اعترف به مبدئياً في حين أن الفرصة لم تتح للإنكليزي كي يوضح للملأ الإنفصال الذي حدث في قلب الحلف. ولكن هذا الوهم لا يمكن أن يستمر إلا طيلة الوقت الذي لا يُشْغل فيه انتباه الحلفاء بمشكلة عامة. فمذ أن تلجأ دولة كبرى إلى الحلف فإن الخلافات التي نشأت في إكس لا شابل تعود إلى الظهور وأن الوحدة تتفكك نتيجة الخلاف حول طبيعة الخطر ومداه.

بدأت سنة ١٨٢٠ بخلاف سياسي هو الأول من سلسلة همها تحويل العلاقات الدولية بصورة جذرية. فقد اندلع عصيان في قاديش (اسبانيا) في كانون الثاني، داخلَ القوات الإسبانية المتوجهة بحراً لتقمع عصياناً في المستعمرات في أميركا اللاتينية. وبالرغم من أن الحادث بدا محدوداً أول الأمر، إلا أن العصيان اتسع، وفي ٧ آذار اعتقد ملك إسبانيا أنه لا بد من إعلان الدستور المسرف في ليبراليته أي دستور سنة ١٨١٢. وهذه إذاً ثورة حقة، وليست مؤامرة معزولة على الطريقة الألمانية. ومن شأن هذا الإنقلاب في النظام القائم أن يثير ردة فعلٍ أكيدة لدى روسيا، وهذه ستحاول أن تنفذ عملياً مفهومها للحلف. ومنذ ١٥ كانونَ الثاني، أي قبل علمه بما جرى في اسبانيا، كان كابوديستريا قد خط برقية تعميمية شبه فيها الدبلوماسية الجديدة المرتكزة على القواعد المقدسة في الحلف، بالقوانين القديمة المستقاة من الأنانية، ودعا الملوك إلى وضع مبادئهم موضع التنفيذ. وعجب بعد هذا أن يستقبل كابو دستريا خبر العصيان الإسباني كهبة من السماء وأن يرى فيه الحجة على صوابية مفاهيمه؟. وصرح لسفير النمسا بأن الحلف قد أصبح بعد انتهاء احتلال فرنسا، بدون غاية وهي الشرط الأساسي لتماسكه. وفيما بعد زعم، بشكل غير ثابت، بأن الحلف الرباعي قد

استعيض عنه بالإعلان الصادر في إكس لا شابل وفسر هذا الإعلان وكأنه ضمانة للبنيات الجغرافية والوطنية القائمة. بعد هذا لا مجال للعجب أن تصدر مذكرة روسية مؤرخة في ٣ آذار تدعو الحلفاء إلى التشاور من أجل اتخاذ تدابير جماعية ضد اسبانيا.

ولم تكن ردة فعل كاستلري مشكوكاً بها. فإنجلترا حليفة لاسبانيا منذ عشر سنوات وهي لا تسمح لفرنسا بالتدخل بصفتها عضواً في الحلف الرباعي، بحيث تقوم بمباركة أوروبا، بما لم يستطع نابوليون القيام به. ولم يعد من المقبول أن تجتاز قوات روسية القارة لكي تهاجم إسبانيا. وأجاب كاستلري بلهجة ناشفة جداً مصراً على إبراز الفرق بين الدول الدستورية وبين الدول الدكتاتورية، وأكد أيضاً في مذكرته على المفهوم البريطاني للحلف: «إن الحلف قد عقد ضد فرنسا. ولم يعقد أبداً على أنه اتحاد لحكومة عالمية، مهمتها الإشراف على شؤون الدول الكبرى. من الواضح أن الغاية منه هي حماية أوروبا من الدولة الثورية؛ من مبادراتها العسكرية وليس من مبادئها.

ومهما يكن، فإن الإختلافات البنيوية فيما بين الدول الدستورية والدول الأوتوقراطية (حكم الفرد) في أوروبا الغربية والشرقية على السواء، بلغت درجة لا يمكن معها إلا بخطر عظيم أن يجمع بين هذه الدول للقيام بعمل مشترك(١) وعليه فلا شيء مما حدث بعد إكس لا شابل، يمكنه أن يمحو التباعد الأساسي الناشىء عن اختلاف مفهوم الخطر. ورجال الدولة القاريون وإن اختلفوا حول العلاج، يعتبرون الإضطراب الإجتماعي الموضوع الأهم ويحاولون ترتيبه على المستوى الدولي. وبالمقابل، فإن كاستلري لم يكن يرى إلا الخطر السياسي، المقترن بعمل عدواني ملحوظ. وحتى في هذه الحالة، تكتفي إنكلترا بمعارضة مخربي التوازن الأوروبي.

ويرد هذا الإختلاف إلى التطور التاريخي المتنافر، أكثر ما يرد إلى المبادىء الدستورية، كما يريد كاستلري. وفوق كل ذلك، وصلت إنكلترا إلى مرحلة التكامل الوطني في بنياتها العامة.

وفي أوروبا الغربية، تستند الليبرالية إلى مبادىء الثورة الفرنسية، والولاء العقيدي يسبق الولاء السياسي. أما في تصور بريطانيا حيث تقترن الثورة بنابليون،

(١) Webster, II, P. 238 et suiv. Voir le texte dans harold Temperly and Lillian Penson, Foundation of British Foreign Policy (Cambridge, 1938), P. 48 et suiv.

فلليبرالية لون خاص، إنها رهن بالإقتصاد السياسي النفعي. وقد يحدث أن يتعرض النظام القائم لهجمات تتسم بطابع العنف أحياناً، ولكن لما كان الشعور بالتماسك الوطني أقوى من الخلاف الناشىء عن أي نزاع داخلي، فإن هذه الهجمات تعتبر، بآن واحد من الحكام ومن المنادين بالإصلاح، كشؤون داخلية. وفي القارة، ترتدي الثورة معنى رمزياً، لأنها تهدف إلى تطبيق مبادىء شاملة. أما في بريطانيا التي ترفض شمولية مثل هذه المبادىء، فليس للثورة إلا معنى عملي، ويجب أن تقيَّم الثورة على أساس التهديد الناتج عنها. في القارة لا يستطيع الوطنيون ولا الليبراليون تحقيق أهدافهم إلا بعد قلب نظام الحكم الدولي أولاً، والقمع والإصلاح يتخذان حجم المشكلة الدولية، التي تطبق بشأنها المبادىء الأساسية للسياسة الخارجية. في بريطانيا ينظر إلى الرغبة في الإصلاح من زاوية المشكلة الداخلية الخاصة، أما القمع والإصلاح فيبقيان من اختصاص السياسة الداخلية. عندما يتكلم كاستلري عن الخطر الأقصى، فإنه يقصد به محاولة سيطرة عالمية. وفي فم مترنيخ يطبق نفس التعبير على كل مشروع تغيير اجتماعي. وأفضل الإرادات في العالم لا يمكنها ردم الهوة الناتجة عن تنافر الاطر التاريخية المتناقضة، إلا أن ميترنيخ استطاع بحذره، حتى الآن، إخفاءها عن مدارك سان بطرسبورغ.

ومع ذلك وضعت المناوشة التي وقعت بين كاستلري وكابوديستريا، ميترنيخ في موقف دقيق، فهو كالإنكليزي، لا يريد أن يعطي الحق للقيصر كي تتجول جيوشه عبر أوروبا. ولكنه بذات الوقت لا يريد أن يتسبب بإغضاب ألكسندر إغضاباً يدفعه إلى إكساب الثوريين مساندة دولة عظمى. وإذا كان يعي تماماً حساسية إنكلترا تجاه إسبانيا، فإنه يريد بذات الوقت مداراة حساسية القيصر. وبكلام مختصر لقد احتضن بآن واحد سياسة كاستلري ومبادىء ألكسندر. ونتج عن ذلك نفس النوع من التسوية التي جرت في إكس لا شابل، أي موافقة مبدئية على الإقتراح الروسي مطعمًا برفض العمل الجماعي، نظراً لاستحالته. واستعمل ميترنيخ، كما فعل في إكس، تشدد كاستلري لإظهار اعتداله هو، ولإظهار حسن نيته. فقال إن الإجتماع الذي لا تشترك فيه لندن لا ينتج عنه إلا تشجيع الثوريين؛ أما التدخل الأجنبي فلن تكون له فائدة إلا إذا وُجِّه ضد عصيان مهم محلياً. وحاول، بذات الوقت، أن يوظف لنفسه استعدادات القيصر الحسنة، وذلك بدعوته إلى الإلتقاء عند نقطة توافق أدبية، في اجتماع يعقده السفراء في فيينا، مع تيقنه بأنه سوف يتحكم بهذا الإجتماع على هواه.

وعندما رفض كاستلري، بدون تردد هذا الإقتراح الرامي إلى إرضاء هوى القيصر في التضامن، انكفأ ميترنيخ نحو موقف غير منتظر. فاقترح إرسال «تعليمات مستقبلية» إلى السفراء الحلفاء، في باريس، يعمل بها في حال موت لويس الثامن عشر. وبرأي كاستلري إن هذه المناورات كلها، ما هي إلا جهود قصيرة النظر لاستخدام الحلف، في غايات أنانية ضيقة. لأن التعليمات «المستقبلية الإحتمالية» تخالف مبادىء كل سياسة خارجية واقعية لا تهتم بالخطر إلا حين وقوعه. وما على القيصر إذاً إلا أن يرتضي مبادرة مشتركة، محدودة، تقتصر على النمسا وبروسيا وروسيا.

ومهما يكن من أمر، فقد أمكن تفادي الخلاف العلني. وهذه هي المرة الأخيرة التي يستطيع فيها ميترنيخ أن يزاوج بين مبدأ التضامن وعقيدة عدم التدخل، وأن يدعم بريطانيا وبذات الوقت يظهر ولاءه للقيصر. وفي ٢ تموز حدثت فجأة حادثة أزالت كل وهم. في هذا اليوم اندلعت ثورة في نابولي، أدت إلى إعلان «الدستور الإسباني». وبعدها أصبح على ميترنيخ أن يقود المعركة على مستوى أوروبا كلها.

II

لم يكن هناك أدنى شك في ذهن السفير النمساوي أن هذا الإنقلاب يمكن أن تكون له نتائج خطيرة. إذ لم يكن الأمر مجرد جريمة ارتكبها مجنون متعصب، كما كان الحال بمقتل كوتزبو، ثم أن الحادث لم يجرِ أيضاً على حدود أوروبا، في بلد واقع تحت الحماية البريطانية، كما هو الحال بإسبانيا. إن مملكة نابولي هي في الواقع أوسع دول إيطاليا، وهي مرتبطة مع فيينا بمعاهدة تمنعها من تغيير مؤسساتها بدون استشارة سابقة. وخطر هذا العصيان لا يكمن أيضاً في معناه الرمزي فقط. إذ لأول مرة، يتحد الوطنيون والليبراليون، مهددين إحدى قلاع البناء السياسي لميترنيخ، أي مركز النمسا في إيطاليا. وإذاً لا بد من استعمال القوة.

بالنسبة إلى كاستلري الذي كان يتأمل الوضع من جزيرته بدا الحل أكيداً: إن العصيان في مدينة نابولي يهدد النمسا في درجة أولى ومن حق هذه أن تقمعه. وإذا بدا تدخل إنجلترا العسكري ضرورياً، فإن تدخلها يستند إلى حق دفاع مشهور، وليس إلى حق التدخل المعمم. بهذا المعنى تحدث إلى سفير النمسا عن المهمة الصعبة والمشرِّفة التي تنتظر فيينا، ثم أضاف أن إنجلترا تحبذ ولكنها لا تستطيع التدخل، ولذا فهي تحض النمسا على التصرف، منفردة ضد ثوار نابولي.

ولكن هذه المشورة تتناسى أن سياسة ميترنيخ المعقدة لا تأخذ هذا المجرى البسيط الساذج. فإشغال قوام الجيش النمساوي في إيطاليا، وترك القيصر حر اليدين في أوروبا الشمالية لكي ينصب نفسه نبي الوطنية والقومية، ثم محاربة ملوك البوربون في نابولي دون منع أبناء عمهم في فرنسا من تضبيط أوضاعهم في إيطاليا مع حمايتهم، مثل هذا السلوك يتنافى تماماً مع الفكر السياسي عند ميترنيخ، المشغول دائماً في تدبير موارد النمسا والحريص على أن يذهب إلى الحرب بعد تأمين السند الأدبي والمادي الأوسع. ومع ذلك إذا قررت الدول القارية التدخل جماعياً فإن بريطانيا قد تنسحب من الحلف بحيث تبقى النمسا رهينة مشيئة القيصر. ولمزيد التعقيد في الوضع كانت فيينا تمتلك عشرين ألف جندي في شبه الجزيرة الإيطالية. ولا يمكن عمل شيء قبل تدعيم هذا الجيش الهزيل. ولذا قرر ميترنيخ أن يدعم تصميمه. فأرسل مذكرة تعميمية إلى البلاطات الإيطالية يعلن فيها أن النمسا عازمة عزماً أكيداً على ضمان هدوء إيطاليا، بقوة السلاح إذا لزم الأمر. ثم أرسل مذكرة أخرى بذات المعنى إلى بلاطات ألمانيا ينصحها فيها بالإنضباط أثناء انشغال النمسا في إيطاليا.

وسرعان ما برزت ارتجالية السياسة النمساوية في إيطاليا من خلال الأجوبة التي توافرت من مختلف المصادر فقد أنكر دوق توسكانا ضرورة التدخل النمساوي في حين زعم كون سلفي : Con salvi أمين سر الدولة البابوية أن تشدد فيينا سيؤدي إلى هجوم ثوار نابولي. وفي ٩ آب وردت مذكرة فرنسية إلى الدول الكبرى تلقي ضوءاً عنيفاً على مدى المصاعب التي يلاقيها ميترنيخ.

فباريس توافق على تدخل فيينا في نابولي، إنما لأسباب تقنية فقط. إذ أن الوضع الجغرافي للنمسا يجعل منها الأداة الأكثر فعاليةلاتخاذ مبادرة أوروبية. وتفيد المذكرة الفرنسية أنه من المستحيل صد المد الثوري في إيطاليا بدون تحضير اجتماع للدول الخمس الكبرى، لأن اللـجوء إلى القوة بدون مبرر أدبي يزيد الأمر خطورة، وتخلص المذكرة بتوجيه إنذار مزعج مفاده أن العمل من جانب النمسا منفردة قد يدفع بالدول الإيطالية إلى طلب المعونة من فرنسا، حاميتها التقليدية. وعندئذٍ تجد فرنسا نفسها بالرغم منها على رأس حركة دستورية.

ونظراً للأوضاع، فإن ميترنيخ لم ير من المناسب التسرع بالدخول في عمل منفرد، وكان تحليله، أن صداقة إنجلترا ثمينة، ولكن إغضابها هو أقل خطورة من جعل روسيا في ظهره وانسحاب الإنجليز من الحلف يحرم السياسة النمساوية من قسم

كبير من خياراتها، ولكن روسيا إن أطلقت يدها، فإنها قد تعمل على تحطيم وضع النمسا في أوروبا. ولم ينس مترنيخ بعد، حادثة السنة السابقة، عندما زعم كابوديستريا أنه الناطق باسم الدول الألمانية الصغرى. وهكذا لن يخاطر ميترنيخ بسياسته مرتكزاً على أمل موافقة القيصر بمفعول رجعي وعلى حسن نية هذا الرجل المحتملة. وفيما كان كاستلري يحثه على العمل كما لو كان تدخل النمسا مجرد مسألة توازن عددي للقوى في شبه الجزيرة، كان هم مترنيخ منصباً على كيفية العمل لا على العمل بالذات، وعلى استجلاب روسيا إلى سياسة موحدة في إيطاليا أكثر من قمع العصيان في نابولي. ودقت الساعة بالنسبة لميترنيخ لكي يقطف ثمار السياسة الحذرة التي ألزم بها نفسه طيلة الربيع. وفيما رفض كاستلري مجرد الإقتراح باجتماع الخمسة الكبار لكي يرتبوا المسألة ا لاسبانية، فإن مترنيخ لطَّف رفضه فاقترح قيام لقاء بين امبراطور النمسا والقيصر. وهكذا استطاع إضافة قضية نابولي إلى جدول الأعمال الذي وضع لهذا اللقاء، وقد جعل الإدراج ليس بشكل طلب مساعدة، بل كمسألة تتطلب الدرس الآتي من قبل الملوك.

وكتب بعدها رسالة لطيفة ألى الكسندر، وعرضها على الامبراطور ليوقعها. وقد لمح فيها إلى «العوائق الدستورية» بالنسبة إلى بريطانيا، وإلى الفارق بالوضع من حيث مقدار الإهتمام بالنسبة إلى امبراطوري النمسا وروسيا «العاهلين اللذين يملكان وحدهما حرية التصرف حتى الآن».

إلا أن الجهود الذكية التي بذلها ميترنيخ لكي يحمل، بالحيلة، قيصر روسيا على إعطاء ضمانه الشخصي لتدخل النمسا في إيطاليا، في حين تكون فرنسا معزولة، مع الإبقاء على علاقات حسنة مع لندن. هذه الجهود، باءت بالفشل. فالقيصر بعد أن أحس الآن بقوة موقفه لن يتراجع بسهولة. وأجاب بتعابير لطيفة جداً على رسالة امبراطور النمسا لكي يقول له بخط يده أنه موافق على فكرة اللقاء. ويمكن لهذا اللقاء أن يتم بعد دورة الديت البولوني الذي يحضر القيصر اجتماعه الآن. وقد أرفق هذا الكتاب بمذكرة من كابو ديستريا يقترح فيها عقد اجتماع للخمسة الكبار على نمط اجتماع إكس لا شابل، على أن يتم اجتماع العاهلين بصورة شخصية أثناء اجتماع الخمسة. واتضح أن مترنيخ لا يمكنه تفادي تأويل المعاهدات الأمر الذي يتسبب بانسحاب إنجلترا من الحلف.

وخلال هذا الوقت حاول كاستلري ، الذي رأى بنيان حياته ينهار، أن ينقذ ولو

ظاهرياً وحدة الحلفاء وذلك بتحريضه الوزير النمساوي على التدخل حالاً، مبيناً له صوابية التدخل المنفرد سياسياً، وهذا أمر بذل ميترنيخ كل جهده لكي يتفاداه. ولم يستطع الوزير الإنجليزي أن يجد تفسيراً لتردد زميله النمساوي غير المفهوم إلا بالخوف الذي توحيه إلى النمسا قوة جيش مملكة نابولي. ولهذا أرسل يطمئن ميترنيخ فكتب في ٢٩ تموز يقول: «إذا كانت النمسا مستعدة للإنطلاق فإنها بدون شك تستطيع اجتياح مملكة نابولي وتشتيت قوى الثوار». ثم أرسل له برقية أخرى مؤرخة في ٦ أيلول يشرح فيها الوضع الناشىء عن العصيان في نابولي من الناحية الحقوقية، كما لو كان المأزق الذي وقعت فيه النمسا جغرافياً يمكن أن يزول بفضل التذرع بمبادىء القانون الدولي.

وأصر كاستلري قائلاً بأن الخطر الأقصى والداهم وحده يمكن أن يبرر التدخل عملاً بأحكام الحلف. أما إذا شكلت ثورةٌ ما خطراً محققاً، فإن هذا الخطر لا يصيب كل الدول بالتساوي. أما في ما خص نابولي، فإن بريطانيا: «لا ترى نفسها مهددة جداً، في هذه اللحظة كما أنها لا ترى نفسها عملاً بالمبادىء التي اعتمدها البرلمان حتى الآن، ملزمة بالتدخل المسلح مع غيرها من الفرقاء». وخلال حديث جرى بين الوزير الإنجليزي وسفير روسيا كرر الوزير بأن المحبة التي يمكن أن تكنها بريطانيا لحلفائها لا يمكن أن تتجاوز حدود الحياد المحب. «إن أية قضية ليست قضيتنا الخاصة، يمكننا أن نقدم لها دعمًا أساسياً يكون أقوى مما لو كنا فريقاً متدخلاً. إن هذه الثورة يجب أن تعالج كما لو كانت مسألة خاصة، لا عامة، إيطالية، لا أوروبية. إنها إذاً من صلاحية النمسا أكثر مما هي من صلاحية الحلف». ومهما كان كاستلري مخلصاً لهذا الحلف فإنه كأي رجل دولة إنجليزي لا يستطيع أن يقود سياسته خلافاً للعقلية الجزيرية التي تتميز بها بلاده. وإنجلترا بحكم رضاها وإعجابها بمؤسساتها لا ترى في أية ثورة تقوم وراء القنال أي تهديد أكيد. ولا يوجد شخص واحد يمكن أن يعتبر جدياً احتمال قيام سكان نابولي بالإعتداء المادي على بريطانيا.

وهكذا وجد ميترنيخ نفسه يواجه وضعاً غريباً. فحليفه المضمون لا يستطيع مساعدته، أما خصمه المخيف فإنه لا يريد نجدته مهما كان الثمن. وبهذا المعنى كتب يقول: «إن النمسا ترى الأشياء في أصولها أما روسيا فتهتم قبل كل شيء بالشكل: وبريطانيا تريد الأساس من دون الشكل... ويتوجب علينا دمج هذين الموقفين المتعارضين» وبدأت حرب خفية قبل أن تخرج بريطانيا من الحلف وقبل أن تتخذ إجراءً رادعاً ضد روسيا، ودون أن تجابه القيصر ذات المزاج المتقلب وجهاً لوجه. ولكنه تبين

أنه من المستحيل تحديد سياسة تقبلها كل من روسيا وبريطانيا، ولذا قرر ميترنيخ أن يلعب الورقة الروسية.

وشرح لستيورات، السفير الإنكليزي الجديد في فيينا بأنه إذا كان من مصلحة النمسا أن تنفرد بريطانيا بموقفها فإن عكس هذه المصحلة يصلح إن وقفت كل من فرنسا وروسيا موقفاً متبايناً من بعضهما البعض. وإذا كانت فيينا مضطرة إلى أن تتخاصم مع إحدى حليفاتها، فمن الأفضل لها أن يكون خصامها مع الدولة الأقل ضرراً. ووجد أيضاً سبباً إضافياً لسلوك هـذا المسلك كون الوزارة الإنكليزية في ليفربول مهددة كل يوم بالإقالة عند كل أزمة داخلية.

وخطوة خطوة أخذ ميترنيخ يتهرب من الإلحاح الروسي. وفي ٢٨ آب واجه القيصر بنفس الحجج التي بدت فعالة في إكس لا شابل. وكتب إليه يقول:

إن تماسك الحلف من المتانة بحيث لا يحتاج إلى إثبات عن طريق جمع الأعضاء في مؤتمر رسمي. وكان على الحلفاء أن يقطعوا حالاً علاقاتهم الدبلوماسية مع نابولي أثناء تحضيرهم للإجتماع على مستوى السفراء، في فيينا، الأمر الذي يشكل نقطة كسب أدبي. وكان يعرف جيداً، وهويقترح ذلك، أن مثل هذه الجمعية لن تسبب له إحراجاً فالسيطرة التي يمارسها على الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلاط النمسا هي من القوة بحيث سمّاها سليطو اللسان حريم ميترنيخ، ولو لم يكن القيصر يومئذٍ في بولونيا فلربما كان قد انحاز لصف الوزير النمساوي ولكن لما كان قريباً جداً فقد كان فوق طاقته أن يتحمل فكرة حدوث أحداث لم يكن هو شريكاً فيها. وأجاب بأن الضرر لا يمكن رده دون تثبيت الوحدة الأدبية لأوروبا، وألح لكي يجتمع الخمسة الكبار في تروبو، في ٢٠ تشرين الأول. أما بالنسبة إلى كاستلري فقد حمل على مشاريع زميله النمساوي ورفض صراحة استدعاء سفير إنكلترا لدى بلاط نابولي، لأنه يعتبر أن هذا الإستدعاء حسب قوله هو تدخل دون مبرر في الشؤون الداخلية لدولة أجنبية.

وخضع ميترنيخ أخيراً. وفي أواخر أيلول أعلن لستيوارت أن النمسا لا يمكنها التدخل في إيطاليا إذا كانت روسيا تهدد من جانبها، وأنه مهما كانت رغبته في مراعاة الحساسيات البريطانية، فإن لمرونته حدوداً تقتضيها مصلحة أمن بلاده. وأضاف لكي نتجنب المضايقات أكثر يتوجب على بريطانيا أن ترسل مندوباً عنها إلى تروبو،ولو بصفة مراقب.

واقتنع السفير بسهولة وطلب من كاستلري إذناً بالسماح له بالذهاب إلى المؤتمر «على أساس مخبر لحكومتي دون أية صفة أخرى».

وفيما كان كابو ديستريا يختال وكاستلري يذم بلادة القاريين، حصل تبدل يكاد لا يكون ملحوظاً بدَّل الوضع، بحيث تمكن ميترنيخ أن يظهر، مرة أخرى بمظهر وزير أوروبا الأول. في تموز كان يمكن أن يؤول إصرار النمسا على جمع الدول الكبرى كعلامة ضعف أو تشدد. وفي أيلول بدت موافقتها على هذا الاجتماع وكأنها دليل على الثقة بالنفس وعلى فعالية فيينا. هذه النمسا التي تعتبر ذات مصلحة مباشرة في التدخل في نابولي، أصبحت الآن موضوع رجاء ملح لكي تقوم بما كانت هي ترغب القيام به قبل كل أحد. ولم يعد بعيداً ذلك الحين الذي كشفت فيه المبادىء المثلى التي ينادي بها القيصر، تلاعبه. عندها يئس التحرريون والوطنيون من المساعدات الخارجية. وعمد مترنيخ، كما فعل في السنة الماضية في تبليتز، الآن وهو يحضر لمؤتمر تروبو، إلى اتخاذ تدابير تحببية من شأنها أن تشل حركة الملك المخشى أكثر من غيره.

ومذ أن بدا المؤتمر محتوماً، تأكد للوزير النمساوي أن نابولي لم تعد الموضوع الرئيسي، بل مزاج القيصر. إن تفاهم فرنسا وروسيا يجعل أوروبا الوسطى بين فكي كماشة. ومذ أن يعود للقيصر من جديد، جنونه الليبرالي تندلع الثورة عادة. من جهة ثانية يصبح دعم روسيا للنمسا خطراً أيضاً لأن جمود كابوديستريا قد يدفع بالنمسا إلى سلوك سياسة لا طاقة لها بها. أما الثورة فيريد ميترنيخ القضاء عليها حتى يتأكد من عودة الهدوء. ويريد كابوديستريا أن يقضي عليها أيضاً، حتى يفتتح العهد الجديد الذي نص عليه الحلف المقدس. واعتمد ميترنيخ معياراً مضبوطاً تماماً من الديبلوماسية السرية، واعتمد كابـوديستريا حرباً صليبية تجبر حكومات أوروبا كلها على تبني الحركة الإصلاحية. وقد أفصح هذا الأخير عن نواياه بالرسائل التي سبقت افتتاح المؤتمر. فكتب إلى الدوق دوريشيليو وهو رئيس وزارة لويس الثامن عشر يقول: إن روسيا عازمة مرة أخرى على شن حرب ضد الأنانية، وهي تأمل بنجاح أكبر مما حدث في إكس لا شابل. وصرح أمام انستت، سفيره في فرانكفورت، إن النمسا تخدع نفسها إن هي أملت بأن روسيا سوف تساعدها على جعل نابولي تابعة لفيينا. وأضاف قائلاً، ليست الشعوب هي المسؤولة عن الثورات، بل الحكومات، لأنها تتخاذل عن إعطاء البلاد المؤسسات التي تؤمن الإستقرار والراحة. وينتج عن ذلك أن الموضوع الرئيسي في تروبو لن يكون العصيان النابولي، بل الإتجاه المستقبلي للسياسة الروسية. وهل

تستخدم العموميات المبهمة الواردة في معاهدة الحلف المقدس من أجل تكريس التجريدات الدستورية العزيزة على قلب كابوديستريا، أو من أجل تكريس سياسة القمع الإجتماعي التي ينادي بها ميترنيخ؟ وإلى أن يصدر جواب على هذا السؤال، ستظل السياسة الروسية مطبوعة بالغموض المطلق، ومتأرجحة بين الوعود بالإصلاح والتهديد بالقيام ضد كل ثورة، بحسب مزاج القيصر العابر أو بحسب تأثير كابوديستريا الآتي. وكان هدف ميترنيخ توضيح هذا الغموض أو إبطال مصدره: كتب جانس: «إن مهمتنا تنحصر في كلمة هي كابودستريا».

ونظراً للظروف قرر ميترنيخ القيام بمناورة لا يمكن تصورها إلا من قبل من له غطرسته. فقد قرر في نفسه القضاء، ليس فقط على خطط كابودستريا في المؤتمر، لأن تعاطف دولة كبرى مع الثوار تبقى مضمونة. بل قرر أيضاً إخضاع روسيا بحلوله محل وزيرها بالذات وذلك بمباركةٍ من القيصر وبرضاه. وهكذا أعدَّ عدته ليكون حَبْرَ القيصر الكبير، والناطق الرسمي باسم الحلف المقدس. عندئذٍ يستطيع إضفاء الشرعية على القمع الإجتماعي بل إضفاء التكريس.

وتلقى ليبزلترن سفير النمسا في بلاط روسيا أمراً بعدم مفارقة القيصر قيد أنملة، وفي هذه الأثناء استطاع ميترنيخ الحصول على تقارير ضخمة عن مؤامرة أوروبية مزعومة مقرها باريس بالطبع وهدفها قلب جميع العروش. وجاءت ممانعة الديت البولوني، الذي لم يقدر أعضاؤه سماح القيصر وسموه الأكيدين، في الوقت المناسب، لكي تضفي ظلاً من الواقعية على النظريات المترنيخية **القائلة بأن النظام والإستقرار لهما الأفضلية على التجديد والإصلاح**. وسرعان ما ظهرت النتائج وجاء الجواب الروسي على المذكرة التعميمية الفرنسية المؤرخة في ٩ آب، ينبه إلى خطر الدبلوماسية «العتيقة» البالية في إطار الأزمة القائمة. وتتضمن هذه المذكرة لوماً لباريس كونها قد شككت في دوافع النمسا: «على الوزير الفرنسي أن يبارك... كل إحساس بالغيرة تجاه النمسا. إن مرامي هذه الدولة لا يمكن أن تثير ولا يجب أن تثير مثل هذه الإحساسات».

ولم يكن اعتدال ميترنيخ بدون أثر خصوصاً على كاستلري. صحيح أن هذا الآخر لم ينفك يحتج ضد اجتماع الخمسة الكبار. ومع ذلك لم يكن بإمكانه أن ينسحب من الحلف علناً كما يخشى أن يدفع تشدده ميترنيخ إلى منح تنازلات لا تترك مجالاً للحلول البديلة. وفيما تعتمل هذه المشاعر في نفسه، وجد نفسه سعيداً أن يسلك

المخرج المفتوح أمامه والقاضي بإرسال ستيوارت إلى تروبو بصفة مراقب . ومن النافل القول أن هذا الأخير تلقى أمراً بعدم توقيع أي مستند، حتى ولو كان بروتوكولاً . وأن عليه أن يقصر ملاحظاته على الفصل المتعلق بالتوازن الجغرافي الأرضي في أوروبا . ولكن هذا كله ما هو إلا ذرائع من شأنها إرضاء برلمان متشدد . إلا أن وجود مراقب بريطاني في تروبو له معنىً رمزيّ ضخمٌ . وإذا أردنا استعراض الأوراق على الطاولة فإن موقع ميترنيخ أصبح قوياً جداً وهذا ليس بالشيء الهين . فضلاً عن ذلك، حتى ولو تردد كاستلري في اشتراك بريطانيا في غزوة ضد الثورة، فإنه على الأقل يستطيع منع الدول الأخرى من معارضة النمسا في قراراتها . ولهذا، أوضح لفرنسا أنها لا يمكنها الإعتماد على إنكلترا إذا كان في نيتها أن تعقد أي عقد عائلي مع آل بوربون في نابولي . ولم يكن أمام باريس من خيار آخر غير رفض الحلم الذي من شأنه أن يجعلها الناطقة باسم الدول الدستورية عند عقد مؤتمر أوروبي وذلك نتيجة صد روسيا وضغوط إنكلترا . وكان هم الوزارة الفرنسية أن تجد لنفسها مخرجاً لائقاً . فاكتشفت فجأة وجود مماثلة بين المبادىء الدستورية المعتمدة في الدول الأوروبية، تجبر فرنسا، أن تحذو حذو بريطانيا وأن تقصر اشتراكها في تروبو على دور المراقب .

وفي الوقت الذي بدأت تصل فيه الوفود الرئيسية وجد كابودستريا نفسه وحيداً فريداً، حاله في ذلك كحال الكثير من خصوم ميترنيخ السابقين . وذلك بفضل لباقة النمساوي في اقتراحاته المقدمة . إن بروسيا ليست أكثر من تابع دبلوماسي للنمسا وكذلك بريطانيا ممثلة بستيوارت الذي جعل غروره هدفاً ممتازاً لمؤتمرات ميترنيخ . أما فرنسا فقد أوفدت مندوبين، الأول هو لافروني La Ferronay ، سفيرها في سان بطرسبورغ والثاني كرمان Caraman سفيرها في فيينا .

وكان هذا الأخير تتأكله الغيرة من زميله . وكان لمترنيخ عليه سيطرة كاملة، حملته على إعطائه التعليمات السرية الموجهة إليه من دولته، وذلك في لحظة حاسمة من لحظات المفاوضات . وتحقق مطلب كابودستريا . فقد اجتمع المؤتمر . وكان منصة عرضٍ للّاعب النمساوي الذي تسبب له بالمتاعب الكثيرة . فلو حضرت الدول الخمسُ الكبرى ممثلة بممثليها فإن اجتماعها يقتصر عملياً على لقاء القمة بين امبراطور النمسا، وامبراطور روسيا، كما كان مترنيخ يريد دائماً . ما المشتركون الآخرون فإنهم اكتفوا بأن يشكلوا احتياطياً للنمسا . وقد حقق الوزير النمساوي هذه المعجزة بعزلة فرنسا أولاً بواسطة روسيا، كما عزل هذه الأخيرة بواسطة الأولى . وبدأ كابودستريا

يظهر برمه فقال مصراً: «لقد اندفعت في مغامرة جريئة قبل بدء الأعمال، وربما تعرضت لمخاطر كثيرة» .

إن النصر لا يهم كثيراً ميترنيخ بقدر ما يهمه إيجاد الإطار السيكولوجي، الملائم للعمل . ولم يلجأ إلى عزل روسيا، إلا عند الضرورة القصوى وذلك من أجل استعمالها كوسيلة ضغط تزداد فعاليتها كلما قل الأمل بتطبيقها فعلاً . وكما حاول السيطرة على الكونفدراسيون الجرماني بمساعدة بروسيا . بدلاً من تأليب الأصوات ضدها، عمد ميترنيخ إلى تكتيل الدول وترتيبها داعياً روسيا إلى الإجتماع بدلاً من إبعادها . ولهذه الغاية نصب نفسه في تروبو، وكأنه ضمير أوروبا، وحارس المبادىء الأخلاقية فيها . إن الإنتصار في نابولي يتحقق بعد السيطرة على القيصر أولاً .

III

وكان مزاج الوزير النمساوي يومئذٍ مشابهاً لمزاجه في سنة ١٨١٣ . نفس الحيوية المتألقة ونفس السخرية الجارحة . وما هو وجه العجب في ذلك؟ لقد نجح الآن كما في السابق، في جعل النمسا، على الرغم من ضعفها، محور الوضع كله . والأزمة التي أحاقت بفيينا استخدمها لتمتين أوضاعها الدولية . وطلب ملك بروسيا، وهو في طريقه إلى المؤتمر من وزرائه أن يكتبوا له جدولاً بالمشاكل الدستورية في بلاده كمذكرة تدفع إلى ميترنيخ كسباً لانتباهه . أما القيصر فقد بدا نادماً لأنه أظهر في السابق رغبته في الليبرالية . في مثل هذه الظروف، كان الأمل كبيراً أمام مترنيخ كي يفوز على هذا البليد الذي اسمه كابوديستريا . وستكون سعادته أكبر لو أنه عرف أن القيصر قد عارض في ذلك الحين اقتراحاً قدمه وزيره، غايته تبني سياسة مشتركة فرنسية روسية في تروبو، بحجة أن الوضع الداخلي في فرنسا غير مستقر أبداً، وفي ١٩ تشرين الأول وصل ميترنيخ إلى تروبو، ولحقه القيصر في اليوم التالي . ودامت المقابلة بين الرجلين عقب وصول القيصر ثلاث ساعات كاملة وكان موضوع الحوار كما جرى في تبليز، في السنة الماضية .

وكما فعل وزير خارجية بروسيا يومئذٍ، قام امبراطور روسيا يعترف بندمه أمام وزير خارجية النمسا القاسي ولمح هذا إلى أن التكفير والغفران ثمنهما توحيد وجهات النظر والعمل . واعترف القيصر مخذولاً، «إنه من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٨٢٠ مرت

سبع سنوات فقط ولكنها تبدو كالدهر بالنسبة إليَّ. إنني في سنة ١٨٢٠ لن أتصرف أبداً مهما كانت الظروف كما تصرفت سنة ١٨١٣. إنك أنت كما أنت لم تتغير ولم تندم، انني أنا الذي أتغير».

من الممكن أن كابوديستريا رأى المؤتمر من جهته وكأنه فجر عهد جديد، وأن الهدوء السائد هو شرط الإصلاح المؤدي إلى الدساتير. ولكنه إذا كان يريد لنفسه البقاء في مركزه فإن عليه أن يتملق خصمه: «يفيد ميترنيخ ما يلي: باشرت الحديث بعد أن قابل القيصر وزيره مرة أولى في عشرين تشرين الأول وقد وضعت نفسي في **مجالي المفضل وهو مجال العقل الخالص**. وكان الآخر مرتاحاً تماماً في وضعه. ولكي أفحصه، ابتعدت عن موقفي، فلم يلحق بي... وقلت لنفسي إنه قوي، وأريد أن أفحصه مرة ثانية. وقمت برحلة في عالم الرؤى الآخروية (نهاية العالم). وأجاب هو بأني أحترق... كتابة الدجال... والآن نستطيع التقدم، إنطلاقاً من هذه اللحظة. هكذا ظننت».

ومنذ الجلسة الأولى العامة في ٢٣ تشرين الأول قرر ميترنيخ أن يقدم خطته. وحاول مرة أخرى أن يـراعي بآن واحد جانب الروس والإنجليز وجرب أن يجد تعبيراً ينم عن التضامن، الذي يحبه الروس، دون أن يتخذ موقفاً مبدئياً يجبر الآخرين على الإنفراد في عزلتهم. وأعلن ميترنيخ أنه ليس لأية دولة الحق في أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ما لم تكن هذه الشؤون ذات أثر يتعدى حدودها القومية. وبالمقابل، لكل دولة الحق بالتدخل إذا كانت بنياتها الذاتية مهددة بالتغييرات الحاصلة في دولة أخرى. وبالإختصار لم يطلب أقل من موافقة أوروبا على مبدأ عدم التدخل، المبدأ الذي باسمه سوف يقترح في وقت لاحق إحباط العصيان في نابولي. وكانت المناورة جريئة لأنها تهدف إلى حمل القيصر على ا لاعتدال عن طريق التدخل النمساوي في نابولي، كما تهدف إلى الحصول على تأويل ضيق للمعاهدات مع استخدام الحلف من أجل قمع الإضطرابات الإجتماعية. ولو أن كاستلري كان حاضراً لما أمكنه تقديم اقتراحات أخرى، ذلك أن ميترنيخ اقترح إضفاء الشرعية على سياسته الإيطالية مستخدماً المبادىء البريطانية بالذات.

ولم يكن التراجع بسرعة من شيم كابوديستريا. فللقيصر أن يتراجع عن إسرافه الماضي، ولكن يشك في أن يستطيع مترنيخ إقناعه بالتسليم المطلق لديبلوماسية الدواوين. وإذا كان القيصر قد أراد هذا المؤتمر فلكي يؤكد الوحدة الأدبية في أوروبا لا

لكي يتراجع عن حق الدفاع المشروع الذي لا ينازع فيه أحد. وقد يستطيع ميترنيخ مع ذلك الإنتصار ولكن شرط أن يتقيد تجاه روسيا شكلياً لأن هذه الشكليات أصبحت فيها كالأعراف. وتوقفت المفاوضات. واستغل كابوديستريا هذه الفترة لإعداد جواب رسمي كما انصرف مترنيخ إلى تدبير محادثات طويلة وسرية مع القيصر محاولاً خداعه فكرياً. وفي ٢٩ تشرين الأول وخلال الإجتماع الثاني الشامل قدمت بروسيا جدولاً يتمشى حرفاً بحرف مع موقف النمسا، حتى اعتقد الروس أن يد ميترنيخ قد مرت فوقه.

ومع ذلك خلص هؤلاء إلى كشف لعبتهم. «هل يريد امبراطور النمسا أن نضع تحت تصرفه ١٥٠ أو ٢٠٠ ألف رجل لقص أعناق الكاربوناري! قال كابوديستريا إلى ستيوارت. إذا كان الجواب نعم فنحن مستعدون. أما إذا كانت فيينا تريد الدعم الأدبي من أجل قلب الحكومة فقط، فإننا نريد أن نعرف ماهية الحكومة البديلة. إن إعادة تأليف المقامات الحاكمة، بقصد خدمة الإنسانية هو موضوع جدير بأن تدرسه الجمعية الكبرى في أوروبا». لا شيء أفضل من هذا يمكن أن يوضح ما يفصل النمسا عن روسيا في مفهومهما للعلاقات الدولية. **إن ميترنيخ يحارب الثورة كاختلال في التوازن. أما كابودستريا فيحاربها لأنها تمنع الملوك الشرعيين من لعب دور المستبد العادل ومن تقديم الخير لشعوبهم بنفس الأسلوب الذي يدعو إليه الثوريون غالباً**. هذا الإختلاف الأساسي توضحه مذكرة روسية مؤرخة في ٢ تشرين الثاني. ويرمي هذا المستند إلى تأسيس التدخل المقترح لا على أساس حق الدفاع المشروع، بل على أساس معاهدات ١٨١٤، و١٨١٥ التي اعتبرت ضماناً للنظام القائم. وتتضمن أيضاً ثلاثة مبادئ تبرر التدخل: إن واقعة الثورة تبعد بصورة آلية الدولة المعنية، عن الحلف. إن الحلفاء محقون في اتخاذ أي تدبير من شأنه منع انتشار الوباء والعودة بالدولة المنبوذة إلى حضن المجموعة. كما أن الأحكام المتعلقة بالأراضي والناتجة عن معاهدات ١٨١٤ و ١٨١٥ تبقى كما هي في جميع الأحوال، بدون تغيير.

هذه هي الحجج التي قدمت في إكس لا شابـل. وهي، فضـلاً عن ذلك، من ذات المنطلق الذي تذرع به ميترنيخ لكي يرفض مشروع الحلف التضامني الذي قدمه للقيصر، باعتبار أن هذه المعاهدات القائمة تكفي. ولكن هذه العموميات التي قدمها كابودستريا تسبب لميترنيخ إزعاجاً أقل، مما يسببه وقعها المحتمل على مشكلة نابولي. إن موضوع تدخل النمسا بحسب رأي الوزير الروسي، هو تمكين نابولي من تحديد أمنياتها

الخاصة بحرية ثم ضمان حرياتها السياسية واستقلالها الوطني. واقترح كابوديستريا بالتالي أن يسبق هذا التدخل ضغوطات من جانب الدول الكبرى أو محاولة توسط من جانب فريق محايد، والأفضل أن يكون البابا، وحتى لو لم ينتج عن هذه الوساطة شيء فإن الحلف لا يدعم تدخل النمسا إلا إذا أوضحت هذه ما هي المؤسسات التي تريد إقرارها في نابولي وبالمختصر يريد الوزير الروسي أن ينصب نفسه حامياً لمؤسسات أوروبا. ولكن هذا يعني تناسيه أن سلطات أي رجل دولة في بلده تحدها قوة تأثيره فيها. ولكن منذ الآن بدأ القيصر يرغب في سماع آراء ميترنيخ أكثر من سماع آراء كابوديستريا. وكما كتب جنتز بهذا الصدد: «في تروبو، كانت القضية، محصورة فيما يلي: من هو الأقوى ألكسندر أم كابوديستريا».

وسرعان ما ظهر الجواب. ففي ٥ تشرين الثاني دحض الوزير النمساوي وجهة نظر زميلة الروسي المتعلقة بتأويل معاهدات ١٨١٤ ـ ١٨١٥. وبرأي ميترنيخ يجب إعطاء القوة لحرفية النص. ذلك أن تفسيرها بحسب الروح هو رهن بالظروف ومع ذلك، ومن أجل خير أوروبا إن النمسا مستعدة لتفسير هذه المعاهدات بشكل تحرري جداً. والمناورة بدت ذات طابع مترنيخي مميز. إذا كان هذا يقبل بوجهة النظر الروسية، فإن ذلك تنازل من جانب النمسا، وليس عملاً بالضرورة المنطقية. والتأويل الذي يعتمده محاوره حول بنية المعاهدات يوافقه هو عليه إنما مع التحفظ بشأن حرية التصرف في ما خص الإجراءات التطبيقية. وإذا كان ميترنيخ يرضى بما يسعى إليه القيصر منذ زمن بعيد من حيث أنه رمزٌ للوحدة الأوروبية، فإنه يفعل ذلك لكي يستجلبه ويورطه. وسرعان ما رأى كابوديستريا أن فوزه بدون معنى. وبالفعل رفض ميترنيخ، باسم المبادىء ذاتها التي أعلن عنها، الإقتراح الروسي، الهادف إلى تحقيق اتفاق الحلفاء حول الدستور الذي يجب نشره في نابولي. إن الغاية من الحلف برأي الوزير النمساوي هي إبلاغ ملك نابولي إجماع أوروبا، وهذه بدورها تمنح هذا الملك حق حرية التصرف.

وكل مبادهة أخرى تحد من استقلاله وتعارض معنى التدخل بالذات. وعندما اضطر كابودستريا في ٦ تشرين الثاني، إلى الموافقة على أن سيادة ملك نابولي لا يجوز أن تمس، فقد ظهر بوضوح أن ميترنيخ هو المنتصر. وفي اليوم التالي أجبر القيصر وزيره على القبول بمبدأ التسوية الذي اقترحه ميترنيخ. وبهذا المعنى كتب هذا الأخير إلى سفيره في فرنسا: «إننا على أرض صلبة. نعم ما تزال هناك مصاعب يجب اجتيازها، إلا أننا

نمسك بالأعالي، وإذاً فنحن المنتصرون. لقد تخلصنا من «التطلعات الوطنية». ومن الوساطات، «ومن غيرها من تكتيكات الخصم».

والتسوية النمساوية تقول بالمبادىء الثلاثة التي نادى بها كابودستريا مع إضافة بند، إرضاءً لإنجلترا، يقضي بأن التدخل لن يتم إلا عند الضرورة القصوى. ومع ذلك فخطة ميترنيخ في جوهرها تهدف إلى منع كل إصلاح في نابولي. إذ لم يرد فيها أية إشارة إلى الحرية الأساسية وإلى الإستقلال الوطني أو إلى بنياتها الحكومية.

وبالعكس من ذلك تماماً ألح ميترنيخ على ترك أمر إقرار النظام إلى مبادرة وحكمة الملك الشرعي وهكذا ولَّدت المبادىء التي ناضل من أجلها كابودستريا بصبر وصلابة سياسة تخلٍ من جانب روسيا التي قبلت بأن هذه المبادىء يمكن أن تستخدم للقمع وليس للإصلاح. وهكذا فرض ميترنيخ تأويله الشخصي للأحكام الواردة في الحلف المقدس. **وليست ثورة نابولي وحدها هي التي فشلت في تروبو بل السياسية الثورية الروسية**. ونتائج ذلك ستكون حاسمة.

أما الوساطة التي نادى بها كابودستريا فقد خذلت هي أيضاً فالمبادرة التي قصد بها الحفاظ على حدٍ أدنى من القواعد الدستورية استطاع ميترنيخ استخدامها لعزل خصومه وذلك بمواجهتهم باحتمالات غير قابلة للتحقيق. واقترح بهذا الشأن، أن تقدم أوروبا المجتمعة بشكل مؤتمر، لا البابا، ولا حتى فرنسا كما يقول بذلك كابودستريا، عند الضرورة، مساعيها الحميدة.

وكان على ملك نابولي أن يتقدم من هذه الحكمة وأن يدافع فيها عن قضيته. إن رهافة هذه المناورة فيها جانب شيطاني. إذا لم يحصل الملك على إذن بالتغيب فإنه يثبت عندئذٍ أنه غير متمتع بحرية العمل وإن هو حضر فمن المؤكد أنه سيطلب تدخل النمسا تدخلاً حازماً. وترك نابولي بين يدي ملكها سيثير خلافاً عنيفاً بين المعتدلين والمتطرفين الأمر الذي يجعل المملكة ضعيفة حتى قبل أن تطلق فيها أية طلقة نار.

أما القيصر فلن تفوته مثل هذه الفرصة كي يعلن كرم أخلاقه أمام الجمعية النبيلة. وبهذا المعنى كتب ميترنيخ يقول: «سأنتصر بنسبة ٨٥ ٪ أما كابوديستريا فإنه بالـ ١٥ ٪ الباقية سوف يعري العالم من هدوئه، ويعري العقل من الإحترام المتوجب له، ويعري الحس السليم من الشرف المقرون به».

وكان عند الوزير النمساوي أسباب وجيهة كي يخشى من نوايا زميله الروسي

أثناء استعماله حقه الوحيد في تروبو، وتولى كتابة نص الإتفاق. إذ بالفعل حتى ولو استطاع ميترنيخ أن يفرغ مبادىء كابوديستريا من كل معنىً فإن مجرد إعلانه عنها يوشك أن يقطع الخيط الرفيع الذي يربط بريطانيا بالحلف. فلندن لا يمكنها مهما أعطيت من ضمانات، أن توافق على الحق العام بالتدخل، والوزارة الفرنسية تقف أيضاً موقف الوزارة البريطانية بهذا الشأن. ولهذا السبب أبقى ميترنيخ ممثلي الدول الأجنبية على جهل تام بالمفاوضات. وقد شجع مرتين ستيوارت كي يزور فيينا حيث توجد زوجته الحامل، مؤكداً له أن أي قرار لن يتخذ بدونه. وفي ما خص فرنسا فقد جمدت بفعل تمثيلها بممثلين غير متفاهمين. وعندما احتج لافيروني ضد المقترحات النمساوية، في ٢٣ تشرين الأول أجابه مترنيخ متسائلاً بلهجة ساخرة هل هذا هو رأيه الشخصي أم رأي الممثلين الفرنسيين أم هو رأي فرنسا. أما القيصر من جهته، فقد أحنقه موقف فرنسا المتخاذل واتخذه دليلاً جديداً على تساهلها تجاه الثوار وهدد بوضعها تحت المراقبة العسكرية.

وفجأة في ١٩ تشرين الثاني وجد الممثلون الغربيون أنفسهم تجاه أمر واقع جديد.

وما أن عاد ستيوارت الطبيب من فيينا حتى دعي إلى حضور جلسة شاملة لكي يطلع على مستند سبق توقيعه من بقية الأعضاء، وعلى بروتوكول أولي يتضمن خطة التسوية التي صممها مترنيخ. ولم تُجْدِ في هذه الساعة احتجاجات الإنجليزي وزميله الفرنسيين العنيفة ورفضهما وضع توقيعهما. لقد عزل مترنيخ كابوديستريا وخدع القيصر قبل أن تظهر علائم انشقاق الحلف. وخلال المفاوضات استخدم الموقف الإنجليزي كعامل احتياطي، والآن بعد أن حصل على حق التدخل وبعد أن أخضع القيصر، ها هو الآن مستعد لمواجهة عواقب ازدواجيته. وكانت سيطرة النمساوي ملحوظة وبارزة حتى أن ستيوارت على الرغم من التلاعب به على طول الخط لم يستطع إلا أن يجد المعاذير لتصرف ميترنيخ: «كتب يقول أن هذه العملية بدت لي غامضة من أولها إلى آخرها أو هي على الأقل غير لائقة... ولكن النمسا وهي تخشى تغيير الحكومة في إنجلترا، وتغيير الإتجاه في روسيا، قررت تفادي ذلك بتمتين الأواصر بين الملكيات الكبرى الثلاث في القارة... أما الأمير ميترنيخ، مهما كنت مجروحاً منه آنياً فإن تصرفه لا يمكن أن يؤثر في علاقات الثقة بيننا ولا يلقي أي ضلال على صداقتنا».

وإقناع كاستلري أصعب من إقناع أخيه. فالوزير الإنجليزي يعرف جيداً عقلية القيصر؛ حتى يصدق أن ميترنيخ يستطيع أن يصل معه إلى غايته دون تنازل من قبل هذا الأخير تنازلاً يكون مقبولاً من جانب البرلمان الإنجليزي، وأصبح كاستلري أكثر غضباً عندما عرف ما جرى خلال الإجتماعات من سلوك مناف. وأَسَرَّ إلى سفير روسيا بقوله: لقد أسفت أسفاً كبيراً إني لم أكن بجانب القيصر وإني لم أستطع تقديم آرائي إليه... إن ملككم لم يتخلَّ لحظة عن التأكيد بأنه ليس لديه العزم على عقد تعهدات جديدة، أو إقامة علاقات غير العلاقات القائمة حالياً، أو البحث عن ضمانات جديدة خارج إطار الحلف القائم. فلماذا هذا التحول»؟ وفي ١٦ كانون الأول وردت برقية إلى ستيوارت تؤكد موقف بريطانيا السابق. وقد جاء فيها أن استعباد أية دولة من الحلف، أو تغيير مؤسسات هذه الدولة بإكراه، مخالف للقانون الدولي العام وللمعاهدات القائمة بآن واحد.

وأكثر من ذلك، إن زعم الحلفاء أنهم يسلكون نفس السبيل تجاه أنفسهم بالذات، فإن صك العرش في بريطانيا يمنعها من الإنضمام إليهم. وإن كل محاولة في هذا السبيل «تبدو منفرة جداً، لكل طبقة من طبقات الشعب، بحيث يمكن للعرش أن يتزعزع إن لم يعاقب الوزير المسؤول عن مثل هذا الإقتراح». ورغم ذلك فإنكلترا لا توافق على قيام جمعيات سرية ولا على العصيان المسلح. وفي حين أنها تقبل التدخل بسبب الدفاع المشروع «بصفتها عضواً في الحلف، إلا أنها لا تتحمل المسؤولية الأدبية للقيام بدور بوليس أوروبا بأكملها».

والتخلي عن الدور العظيم ليس بالأمر السهل، على كل حال، وحتى في الوقت الحاضر، كان يصعب على كاستلري التسليم بعجز المجموعة الأوروبية عن تزاوج مفهوم عدم التدخل العزيز على قلوب الإنكليز، مع السياسة الوقائية المفضلة لدى القاريين. وهو يأمل أيضاً بأنه يستطيع بفضل الصبر والإرادة الصادقة، الوصول إلى التماسك وإلى الثقة اللذين كانا قائمين أيام الحرب. وأسر إلى السفير الروسي بأنه قرر إرسال برقية ١٦ كانون الأول والدم يقطر من قلبه وأضاف أنه لم يعارض الحلفاء في أهدافهم، بل في نشر مستند رسمي، فضلاً عن ذلك تشهد رسالة شخصية موجهة إلى ستيوارت ومضمومة إلى البرقية، بالكره الذي يكنه كاستلري للتخلي عن فكرة الحكومة الأوروبية كما يتصورها هو: «من الغريب حقاً، كتب يقول أن البلاطات الثلاثة قد اتفقت على تجديد حلف يتناسب تماماً مع كل مقتضيات الوضع، بعد أن

تهاوت عقيدة الحق الإلهي وفكرة الطاعة السلبية. كان بإمكان هذه الدول أن تستدرك أن المبادىء التي كلفت عائلة ستيوارت عرشها، لن تلاقي من آل نوفر من يدافع عنها... وعلى هذه البلاطات الثلاثة أن تقرر ما إذا كانت عازمة على مواجهة الخطر كل من جهته... وفي الوقت الحاضر يمكن هذه البلاطات أن تتبنى اقتراحنا وأن تعالج الموضوع القائم، دون ذكر المبادىء المتنازع بشأنها. إن هذه المبادىء هي مبادئهم ونحن لا نستطيع أن نتبناها. وإن هم تصرفوا بأنفسهم كنظريين متشددين، فإننا سنستقل في تصرفنا عنهم».

جهد ضائع، إن الجمود يشكل في نظر كاستلري، مقياس نجاح الحلف لأنه يدل على عدم وقوع أي انقلاب سياسي حالياً. أما دول القارة من جهتها، وميترنيخ على رأسها، فترى في الحلف سلاحاً تقاوم به الخطر القائم من أية جهة أتى ومهما كان لونه. وبما أن النزاع الإجتماعي هو الأكثر إلحاحاً في نظر ميترنيخ، في حين أن زميله الإنجليزي يرفض أن يرى الأبعاد الدولية لهذا الصراع، فإن الوزير النمساوي سيعمل بصورة تدريجية على حل الروابط القائمة بين بلده وإنجلترا. إن احتجاج كاستلري قد قضى على مصير البروتوكول التمهيدي، ولكن هذا الإحتجاج لم يمنع وضع مذكرة تعميمية من قبل الحلفاء كتبها كابوديستريا في ٨ كانون الأول. وهذه المذكرة تبرر التدخل سنداً لمعاهدات ١٨١٤ ـ ١٨١٥، وهي، ولمزيد من الإساءة توحي بأن لندن موافقة على هذا التدخل. وتمزق الحلف أصبح وشيكاً إذاً. في هذه الأثناء استطاع ميترنيخ أن ينجح في تنظيم أوروبا القارية، بحيث تستطيع أن تستغني عن العون البريطاني. كما عمل على أن يتحمل القيصر مسؤولية التدابير التي اتخذها الحلفاء. وفي النهاية، وبالرغم من بعد بريطانيا المتزايد عن الحلف، فإن علاقاتها بالنمسا ظلت وثيقة وأفضل من علاقاتها من أية دولة أخرى.

VI

يعتبر مؤتمر تروبو مثالاً كاملاً على تفوق ميترنيخ في الديبلوماسية. إذا استطاع الوزير النمساوي وهو العاجز عن تكييف بلاده لكي تحتل مركز السيطرة التاريخية في عصره، وعلى الرغم من تصديه لأبعاد الحرب ضد القومية والليبرالية، أن ينجح في نقل المعركة إلى الصعيد الأوروبي وأن يجنب بالتالي بلده من الإنكشاف انكشافاً يظهر

خلخلة بنياتها. واستطاع أن يعزل باريس وأن يشل حركتها بعد أن تعرض لخطر وجودها كدولة منبعثة تحاول أن تسترد مكانتها في إيطاليا مستعينة بروابط الدم وبمقتضيات الدساتير. ولم يكن أكثر تفاهة من دور ممثلي فرنسا في تروبو. فقد أوقعها مترنيخ في الشرك وهو يظهر لها أشد أنواع الود. وعلى سبيل المثال، عندما اعتنق كرامان فكرة الوساطة الفرنسية التي اقترحها كابوديستريا، شجعه الوزير النمساوي بخبث لكي يدافع عن وجهة النظر هذه في الجلسة العمومية، ثم تخلى عنه أمام القيصر الذي ثار بعنف ضد فكرة قيام حوار بين ملوك شرعيين وثوار مبتذلين.

وعندما أبرز الدبلوماسي الساذج لميترنيخ برقية سرية تحتج ضد البروتوكول التمهيدي، وتشبه التدخل في نابولي بالنير المفروض على فرنسا، تصرف هذا الأخير بشكل جعل القيصر على اطلاع، بمماطلات حليفه المحتمل. وكانت ردة الفعل الفرنسية الأخيرة، ضد البروتوكول التمهيدي لا تعبر إلا عن عجزها. فقد رفضت توقيعه، ولكنها أعلنت عن موافقتها على مجيء ملك نابولي إلى تروبو، وهذا يعني استياء روسيا وبريطانيا، منها بآن واحد.

واستبعاد باريس لا يفيد ميترنيخ في شيء إن لم يستطع بذات الوقت تحميد سان بطرسبرغ. وكان أمام خيارين عندئذٍ: عزل روسيا مادياً، أو السيطرة عليها معنوياً. وبالرغم من أن الإحتمال الأول لم يكن مستبعداً، بداهة، وإن الرأي الإنكليزي لم يكن مقبولاً حتى اللحظة الأخيرة، وبالنسبة إلى الحل الثاني وإذا ثبت لميترنيخ أن النمسا سوف تجر في النهاية، إلى سياسة لا حول لها فيها ولا طول. واستعمل كل حيلته لكي يسيطر على فكر القيصر وعقله. وقد ساعده في هذا الأمر، انكشاف الوهم عن عين القيصر بعد فشله في بولونيا، ثم تزايد تدينه، ولكنه سيحقق مراميه بواسطة محادثات طويلة خاصة أجراها مع الروسي في تروبو. عندها أعد ميترنيخ «اعترافه الإيماني» ليتوجه به إلى محادثة الفرد، وبدأ بلباقة بانتقاد الإعجاب بالذات، ثم بتفضيل النظام على التغيير. وكان يقصد من وراء تجريحه للنظريين وأثرهم، كابوديستريا وتشبيهه الأفكار الدستورية بالحلف الطبيعي لدى الثوريين. وفي تروبو أيضاً علم القيصر بالعصيان في كتيبة حرسه، الذي تسبب به عنف قائدها. وأسرع ميترنيخ يصور الحادث وكأنه دلالة على الوباء الثوري، وأنه محاولة للتأثير على امبراطور روسيا من قبل الفئات اليسارية.

وهكذا لم يعلن الحلف المقدس عن بزوغ فجر عصر جديد. بل أن هذا الحلف

أصبح بين يدي الوزير النمساوي، سلاحاً لإنجاح مفهومه عن التوازن الإجتماعي. وبشكل غير ملحوظ تقريباً تحولت التقوى الفكرية لدى القيصر، من ثورية كما كانت حتى الآن، لتصبح محافظة، إن لم تكن رجعية. وعندما انتهى مؤتمر تروبو، أصبح مترنيخ من دون كابوديستريا، وزير ألكسندر. وقبل أن يعمد القيصر إلى صرفهما أظهر لأمين سره الجديد كل البرقيات الديبلوماسية، مع تكرار إظهار ندمه، وسار البلاطان في التفاهم إلى حد إعداد تعليمات مشتركة لتوجيهها إلى سفرائهما في لندن، في حال احتمال سقوط وزارة ليفربول، وهو حدث منتظر. أما في ما خص ميترنيخ الذي لا يكتفي أبداً بأي تدبير إذا بدا له بسيطاً، فقد أخبر ستيوارت بالأمر بشكل سري مظهراً له بآن واحد نيته الصادقة وموقفه الصعب.

وإذا كان بإمكان روسيا أن تقلب التوازن الأوروبي بانتهاجها سياسة مستقلة، فإن بروسيا تستطيع تعديل ميزان القوى في إطار ألمانيا إذا استغلت مصاعب النمسا في ايطاليا. وكان تيبليتز وكارلسباد، قد رتبا مسألة سياسة خارجية مستقلة من قبل برلين. ورأى ملك بروسيا قبل كل شيء، في مؤتمر تروبو، فرصة يأخذ فيها رأي ميترنيخ حول البنيات الداخلية في دولته إلا أنه لم يصل قبل ٧ تشرين الثاني بعد أن سبقه إليها ولي العهد، الذي سرعان ما وقع في اسر النمساوي ليبقى من المعجبين به طيلة حياته. وعندما وصل الملك، أفضى إليه مترنيخ بأفكاره حول كيفية إدارة بروسيا، ونتج عن نصائحه مرة أخرى أن أجل فريدريك غليوم الثالث إلى أجل غير مسمى مسألة إعادة تنظيم البلديات في دولته.

إن موقف ميترنيخ بلغ من القوة درجة، حملته على إعلان اعتداله. عندما انفض المؤتمر، فقبل باقتراح كابوديستريا الرامي إلى توسيط البابا بين ملك نابولي والثوار. ولكن بينما كانت مذكرة الوزير الروسي ترجو من البابا التدخل فعلياً كوسيط، اكتفى ميترنيخ في الكتاب الذي عرضه على امبراطور النمسا للتوقيع، برجاء الأب الأقدس تقديم مساعدته الفكرية، حتى يمكن قمع الثورة في سنة ١٨١٣. لو قبل نابليون ببرنامج الريخنباخ لكان قهر ميترنيخ. وعقب مؤتمر فيينا كان بإمكان بروسيا أن ترفض أي عمل مشترك فتشل الوزير النمساوي. وفي تروبو لو أن ثوار نابولي سلكوا طريق الإعتدال، لأمكنهم خلق مصاعب كبرى أمام هذا الأخير. وفي كل مرة راهن فيها مترنيخ على حقيقة العوامل السيكولوجية كان يربح، الرهان. وقد بلغ الصراع ذروته بين المعتدلين من ثوار نابولي، وذلك عندما دعي الملك إلى حضور مؤتمر لباخ. فهو لا

يستطيع رفض هذه الدعوة، إلا أنه قبل سفره، اضطر إلى تجديد قسمه بالولاء للدستور الجديد الموغل في الليبرالية من النمط الإسباني. وقد أول ألكسندر هذه الحركةوكأنها تحدٍ له. وهكذا انتهت آمال كابوديستريا الذي أراد الدستور وأراد الوساطة.

إن سياسة ميترنيخ، الدفاعية هي السياسة الوحيدة التي يمكن لدولة تعي ضعفها، أن تتبناها، للمحافظة على الوضع القائم دون أن تستنفد مواردها. وسياسة ميترنيخ ترتكز على إيجاد رضاء أدبي لدى الجميع. وقطع الطريق على الإعتدال يعني بالنسبة إلى كاستلري جمع قوى متفرقة على القوى العددية. أما ميترنيخ فيحاول الحصول على تعهد أدبي يجعل احتمال وقوع اعتداء غير وارد، وإذا لم يكن بالإمكان الكلام عن تصور بناء في هذا الشأن، فإن المناورة تعتبر بارعة على الأقل. فهي تحاول أن تضرب ضربة مزدوجة وذلك بحل مشكلة عدم استقرار مزاج القيصر، ومشكلة الإضطراب الإجتماعي في أوروبا.

ولهذا فإنها تبحر بالقيصر في حرب صليبية مناوئة للثورة، الأمر الذي ينتج عنه خلق حالة من عدم التفاهم الكلي بينه وبين كل الحركات التي شجعها موقفه المشبوه، حتى الآن. ومرة أخرى أمنت الثعلبة الديبلوماسية، ما لم تستطع القوة تحقيقه. وانتهت سنوات من الجهود بانتصار مترنيخ. وهكذا أصبح المبرر الشرعي النمساوي المبدأ السائد الذي ينظم المجموعة الدولية في كل أوروبا القارية.

أمامؤتمر ليباخ الذي يسعى إليه ملك نابولي والملوك الحلفاء، فإنه يرمز إلى الوجه الجديد في العلاقات بين دولة ودولة. وهنا لن يضم الإجتماع هذه المرة المفوضين، كما كان الحال بالنسبة إلى المؤتمرات السابقة. إن مترنيخ يستعد لاستخدام ليباخ كمنبر يوبخ من فوقه أوروبا مجتمعة.

١٥

مؤتمرُ ليباخ وَحكومَة كلّ أوروبا

I

وفيما بعد، بين سنة ١٨٥٤ وبين ١٨٥٩ حرر رجل الثمانين مترنيخ سلسلة من المذكرات برسم بيول، خليفته الذي كان يعمل يائساً من أجل بناء نظام من الأحلاف يحفظ به النمسا من الإنهيار. وقد أثبت رجل الدولة العجوز، بصيغته الجامدة والنبوية، أن الامبراطورية لا يمكن أن تتكل على أية دولة أجنبية، وإن هي فعلت فإنها سرعان ما ترى أن القوة وأن الإدارة في مساعدتها ستخون جيرانها. أما البقاء على حدة فأمر مستحيل، لأن موقع النمسا الجغرافي في وسط أوروبا يضطرها إلى التدخل في كل الخلافات. فضلاً عن ذلك يشجع الوقوف على الحياد الدول الأخرى على مطالبة النمسا بمطالب تتعارض مع بقاء الامبراطورية. ولكن هذه المشكلة لها حل على كل حال. وعلى فيينا أن تستفيد من امتيازها الوحيد الفعلي وهو أنها لا تتحرك بدافع أناني في سياستها الأوروبية وأن كل الدول المحبة للسلام يجب أن تتبنى موقفها حتمًا. ولا تستطيع النمسا بالتالي أن تكون معزولة وحيدة. وهي تعمل على إضعاف موقفها، عندما تحاول كسب الأصدقاء بأي ثمن. إن الأهداف المحددة وحدها هي التي تبرر قيامها بالتزامات. والنمسا بإخلاصها لسياستها الحقيقية، يتوجب عليها أن لا تقف موقفاً سلبياً، بل عليها أن تحدد بذاتها القاعدة الأخلاقية لأي تكتل ملزمة نفسها بعدم التدخل منذ بداية الخلاف، على أن تبيع مساهمتها فيما بعد من أجل الحصول على الشيء الذي يهم هذا النمط من الدول المحافظة ألا وهو الهدوء والإستقرار. ويقول مترنيخ مصراً: «إن العزلة يجب أن لا تولد فينا الخوف مادمنا لا نضيع الهدف النهائي. **إن الإنتصار في المجال الدبلوماسي لا يقوم على العلاقات الشكلية بل على حرية العمل**».

تلك هي القاعدة الذهبية التي التزم بها في حياته السياسية الوزير النمساوي

وحرية العمل تعني ملكية الخيار في المبادهات بشكل يتيسر لأي خصم، وتأمين حماية أفضل من الحماية التي يؤمنها أي حلف، لأن السبل تكون مفتوحة كلها عند اللزوم. ولكن في حين أن الجغرافيا تؤمن لدولة جزيرة حريتها في العمل تضطر الدولة ذات الموقع المتوسط أن تتكل على العوامل السيكولوجية. وهي بحاجة إلى التزام الآخرين بحيث تكون خيارات دولة كالنمسا دائما أكثر من خيارات خصمها المحتمل. ولتنفيذ سياسة من هذا النوع يجب أن تكون الأعصاب من فولاذ لأن هذه السياسة تطلب الإثبات للجميع بأنهم لا يستغنون عن النمسا عندما يتعرضون بإرادتهم للمخاطر الكبرى وأنهم يتعرضون للعزلة إن هم دبروا ترتيباً مفاجئاً وراء ظهر النمسا. ونجاح هذه السياسة يتعلق بتقييم صحيح للقوى المتصارعة، كما يتطلب قبل كل شيء قدرة على التكيف لا تكون وهمية، ولما كانت المكاسب لا تظهر قبل المرحلة الأخيرة، في حين أن المخاطر تفرض نفسها منذ البداية، فإن نجاح المشروع يتطلب ثقة بالنفس تصل إلى حد الغرور، وهذا هو موطن القوة عند مترنيخ. وهذه السياسة نظراً لتعلقها بعدة عوامل غير ملموسة، تبدو شاقة أكثر فأكثر، خصوصاً وأن وضع النمسا كان يتهاوى بصورة مستمرة، وذلك، خلال القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة منذ اللحظة التي اعتبرت فيها برلين وسانت بطرسبورغ فيينا كخصم أخطر ما يكون، في ألمانيا وفي البلقان على السواء. وبما أن حلفاء مترنيخ قد سيطرت عليهم الأخطار المحيقة، فقد تناسوا الفكرة الموجهة، وأحلوا التأجيل المجنون العاجز عن الإختيار في ما بين الحلول المتناقضة، حتى قضوا على مستقبل بلادهم، محل البراعة المرهفة التي كانت لرجل الدولة الكبير مترنيخ.

وخلال الفترة التي كان فيها مترنيخ قادراً على السيطرة على الأحداث أمكنه التمييز بين مرحلتين لا غنى عنهما في ديبلوماسية أثناء الأزمة. فقد كان يتظاهر في البداية بالتردد، في حين يكون الجو الأخلاقي أو الأدبي للعمل المشترك، في طور البناء بشكل غير ملحوظ إلى درجة يبدو فيها هذا الجو في النهاية وكأنه التعبير العفوي عن الأمنيات المشتركة الشاملة. ثم يقع تدبير رمزي يربط حلفاء النمسا بسياسة ذات أهداف محدودة بواسطة إعلان أو بلاغ. مثاله أن مفاوضات الربيع الصعبة، لسنة ١٨١٣ قد عقبها مؤتمر براغ، المخصص لإبراز التناقض بين مطالب نابليون، ومقتضيات التوازن الأوروبي. إن قرارات كارلسباد هي التي أدت إلى اجتماع فيينا، الذي أبرز الوحدة الفكرية لألمانيا. وأخيراً أدى مؤتمر تروبو إلى انعقاد مؤتمر ليباخ الذي كرس عدم الإنقسام الأدبي، في أوروبا والذي أجبر القيصر على الإلتزام بغير رجعة.

وليباخ هو، في الدرجة الأولى تعبير عن حكومة أوروبا التي أنشأها ميترنيخ في تروبو. ومن غير المجدي اللجوء إلى الوساطة البريطانية كما سيعلم بذلك كابوديستيريا. وباريس تكون قد أضاعت وقتها بإرسالها وزيراً مفوضاً ثالثاً، بلاكاس، مع تكليفه بمهمة مراقبة زميلين ويمنع ملك نابولي من التصرف تصرف الجبان الكامل. وقاد ميترنيخ العملية، وما ذاك إلا لأن سيطرته على القيصر كانت كاملة.

وبهذا الصدد كتب يومئذٍ: «لا يصدق أحد بإجماعنا، الامبراطور ألكسندر وأنا، في حين أن الأمر واقع. وبدأ تأثير الأربعة أشهر الأخيرة يتجلى الآن وبدأت أقطف ثماره. إن الوزير الروسي أصبح مغلوباً على أمره. والقوي يجر الضعيف، كما تقضي بذلك قواعد الميكانيك وقواعد الفيزياء وكذلك قواعد الأخلاق». إن ملك بروسيا لم ير من المناسب أن ينتقل بنفسه، فاكتفى بإيفاد برنستورف، وزيره للشؤون الخارجية، الذي لم يكن سوى دمية بين يدي ميترنيخ. ومرة أخرى شجع ستيوارت كي يذهب إلى فيينا إلى جانب زوجته. ومرة أخرى يعود ليرى بأن القرارات الرئيسية قد اتخذت بدونه ولكي يعيد مشهد البراءة المداسة، كما في تروبو. وازدواجية ملك نابولي بلغت حداً مكن ميترنيخ من أن ينصب نفسه نصير الإعتدال. إذ ما أن ترك هذا العاهل بلاده حتى ظن أنه من المستحسن تطمين برلمانه بصب الصواعق على نفسه إن هو حنث بعهده للدستور.

في هذه الظروف رتبت القضية بشكل كامل. فقد وصل القيصر في ٨ كانون الثاني، ومنذ ١٠ كانون الثاني أصبح مترنيخ في حالة تمكنه من كتابة ما يلي: «اليوم، وما لم تنشق الأرض تحت أقدامنا أو تقع السماء على رؤوسنا...، ربحنا القضية. إن كابوديستريا يتخبط كالشيطان الواقع في إناء الماء المقدس أو كالقاعد على نار ولن يخرج منه». والتمس عندئذٍ الوزير النمساوي ريفو، الوزير النابولي، في فيينا والناطق الذرب باسم الصقليين، في حين كان غالّو بصفته وزير الخارجية، المرافق لملكه، يضرب صحبة عورز، في مكان قريب. إن يوم ١٣ كانون الثاني سيتميز بمشهد جديد بالأوبرا الغنائية، وهي تسلية يحبها ميترنيخ بصورة خاصة، واستمع المؤتمر مجتمعاً بكامل أعضائه، في ذلك اليوم، إلى ريفو وهو يقرأ خطاباً أعده له النمساوي ومساعده الأمين جنتز، بموجبه يطلب ملك نابولي من الحلفاء أن يكلفوه بمهمة مصالحة عملاً بمبادىء العدالة والحكمة والشهامة. وقام ميترنيخ يعيد إليه الكرة على نفس وتر المزايدة، مجيباً بأن الحلفاء سيكونون سعداء «أن يساعدوا جلالته في الحصول على محبة شعبه». في

هذه الأثناء، والأمر مؤسف ومؤثر، تقرر في تروبو «عدم القبول بأي تغيير يتحقق بواسطة وسائل إجرامية، ويمكن أن يزعج سلام العالم في النهاية» ماذا يمكن لملك دستوري أن يفعل تجاه مثل هذا التشدد؟ وأجاب ميترنيخ على لسان ريفو: بالموافقة على تقديم تضحية كبرى، أي استبعاد دستور رفض الحلفاء الموافقة عليه. عندئذٍ سحب السفير النابولي من جيبه كتاباً «من الملك إلى رعاياه يعلمهم فيه بأنه حنث بقسمه الدستوري، وبضمير مرتاح أمام الله»، وذلك لكي يجنبهم أهوال الحرب واقترنت هذه الإذاعة بمذكرة سرية تعلن وصول قوة احتلال نمساوي تضمن احترام إرادة أوروبا، في حال عدم تقدير هذه الشهامة.

وعندما عاد ستيوارت إلى ليباخ، رأى أن الستار قد أسدل على الفصل الأول من الكوميديا، وأن ميترنيخ منهمك بكتابة أجوبة الفصل الثاني، وخلاله تم إعلام غالو بقرار الحلفاء وبحضور مندوبي بقية البلاطات الإيطالية. وللمرة الثانية وجد الإنجليزي زملاءه يعدون البيان الذي لم يشترك هو فيه أبداً. إنما طلب منه التوقيع عليه فقط. ولم تفد مظاهر الحنق والإحتجاج إلا أنه أورد في التقرير عن المناقشات العبارة التالية «بالرغم من حضور الممثل البريطاني فإنه غير مخولٍ بالإشتراك في إعداد محضر المداولات» ... حتى هذا التنازل بدا وهمياً بسرعة... إذ تبين لستيوارت أن مترنيخ قد عدل الإعلان الأصلي بكامله، وأنه إذا كان الإعلان الجديد يشدد على تضامن الحلفاء، فإنه لا يأتي على ذكر التحفظات التي صدرت عن ممثل لندن، في هذا اليوم، ٣٠ كانون الثاني وبينما كان مندوبو المؤتمر الأوروبي الذي فيه يتم تبليغ القرار إلى وزير خارجية نابولي مجتمعين بصورة رسمية، بلغ غضب الإنجليزي أوجه وأقنعوه أخيراً بعدم الوقوف بوجه القرار، لأن مترنيخ سيقرأ الإحتجاج علناً بعد قراءة التصريح الجديد. في هذه الأثناء ظهر الدوق في غالو. وبلهجة موقرة لطيفة تتناقض تماماً مع حدة المناقشات التي لم تكد تنتهي أعلم ميترنيخ ممثل نابولي بقرارات الحلفاء بشكل يخفي عملياً تحفظات ستيوارت. وجاءت أخيراً نهاية الكوميديا، وابتذالها يتنافى مع هيبة المجلس الذي أصدر القرار. ولم يحتج الوزير الذي خلقته «الثورة»، ولم يعلن أيضاً مبادئه بوقارٍ يتناسب مع المقام، بل استقبل العظة الباردة من مترنيخ وهو ينعم ويطيب. وشكره على جهوده ووعده بالمساعدة بأقصى جهده عقب عودته إلى نابولي.

وهكذا دللت الثورة التي تسببت باجتماع مؤتمرين أوروبيين، والتي جعلت وزارات الخارجية في حالة استنفار طيلة سنة تقريباً، على بلادتها بنهايتها المحزنة، بلادة لم يستطع مترنيخ، بما له من فنٍ في الإخراج، وعقب سبعة أشهر من المفاوضات، إخفاءها.

الآن فقط وبعد أن اعترف للنمسا بأنها سيف أوروبا، وبعد مضي ستة أشهر على الإنفجار الثوري، اجتاز فعلاً جيش نمساوي نهر البو. ويعتبر التأثير الذي مارسه ميترنيخ على القيصر أقوى معنىً من الإذن الذي أعطي للنمسا بالتدخل في نابولي بدعم من أوروبا. ووصل الحد بأحد الديبلوماسيين البريطانيين إلى التصريح بأن النمساوي لا يمكن أن يكون أكثر اعتداداً بنفسه حتى في حال جعل روسيا مقاطعة تابعة للنمسا. وبالفعل، وحتى لو وضعت جانباً، مظاهر الصداقة الأبدية بين فيينا وسانت بطرسبورغ، المزينة بكل أزهار البلاغة اللفظية، فإن مترنيخ لم يترك خلال حديث له مع ستيوارت لمحدثه أي ظل من الشك حول هوية العدو الحقيقي بحسب رأيه. «كتب ستيوارت يومئذٍ يقول: قال لي أنه استطاع أخيراً أن يخلف في ما بين القيصر وكل الليبراليين، ليس فقط في إيطاليا، بل في أوروبا كلها... وإن نتائج هذه الإجتماعات سوف تدل أنه لم يرتكب أي خطأ في التحليل، وأنه بالتالي حقق للعرش النمساوي، من خلال أعظم الأخطار المحيقة به، نصراً كاملاً جديراً بالثناء».

II

وقبل أن تتحقق هذه اللوحة المثالية على صعيد الواقع، برزت بريطانيا من جديد. في تروبو أولاً ثم في ليباخ ثانياً، احتج ستيوارت، ولكن بدون جدوى بل مع بعض السخرية. ولكن عند اقتراب الدورة الثانية للبرلمان حيث كانت المعارضة تهاجم الدول التي تريد أن تفرض قانونها على الآخرين لم يكتف كاسلري بالإحتجاجات المبدئية التي قدمها ممثله، فأصدر برقية تعميمية في ١٩ كانون الثاني رُبطت بإعلان الحلفاء الصادر في ٨ كانون الأول في تروبو، وفيها يؤكد على الموقف البريطاني. وكانت لهجته المعقولة واستعادته لكل الحجج التي بدت في السنة الماضية عديمة الفعالية، مما يحمل على الظن أن هذه البرقية قد صيغت وهدفها البرلمانيون فقط، وأن كاسلري لم يكن عازماً على تفجير الحلف.

لقد كرر في برقيته كل ما تستند إليه سياسة جزيرية. فحق التدخل بوجه عام يعتبر مخالفاً للقوانين التأسيسية في بريطانيا. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن لندن لا تستطيع الإشتراك في مثل هذه السياسة التي لو كانت فعل «ملوك أقل حباً للخير»، فإنها يمكن أن تؤدي إلى الجور الشامل. وهكذا لم يرفض التدخل بصورة مبدئية، فقد اعترفت الوزارة البريطانية عدة مرات بضرورته في حال الدفاع المشروع. ولكن لا

يمكن جعل التدخل من الحقوق العامة، كما لا يمكن تأسيسه، بصورة أولى، على تفسير ترفضه بريطانيا دائمًا لمعاهدات سنة ١٨١٥. وفي إطار العلاقات الدولية، يبقى التدخل، بل يجب أن يبقى استثناء.

ودون أن تنص البرقية على أي شيء لم يسبق قوله فإنها تنتهي بشكل يدل على أن كاستلري لا يقبل إلا بسياسة أجنبية هدفها أوروبا الموحدة. وتؤكد البرقية في «النهاية» أن بريطانيا تعترف «بعدالة وصفاء نوايا الدول في أوروبا الشرقية»، وأن «اتخاذ مواقف مختلفة من قبل الفريقين»، لا يمكن أن يؤثر في الصداقة وفي التفاهم القائمين بين أعضاء الحلف عندما يدرسون أية مسألة أخرى وإنهم يتابعون بنفس الحماس الجماعي التحقيق الكامل لجميع التزاماتهم». وبدت بلادة كاستلري ملونة بالأسى عندما رفض القول بأن التصرف بالإجماع لا يمكن أن يتم بعد الآن، ليس بخطأ من أحد، بل لأن تعريف الخطر، يختلف مفهومه تماماً في لندن عن مفهومه في القارة. وهذا الأمر لا يستطيع الوزير الإنجليزي قبوله دون أن يناقض نفسه. فالخلاف، في ذهنه، ليس مرتبطاً بمحاولة تنظيم جهاز أمنٍ جماعي، بل هو رهن بإساءة استعمال هذا الجهاز. والحلف بذاته ليس مذموماً، ولكن استخدامه ولأغراض غريبة عن فكرته هو المذموم، ومن واجبه إذاً حسب رأيه، دعم الحلف، بدلاً من التعجيل في تمزيقه. إن الكتاب الملحق بالمذكرة التعميمية تضمن تحفظات كانت في ذهن كاستلري عندما أعد برقيته. حيث ورد فيها: «إنك تريد تجنب كل نقاش يمكن أن يثير الإشتباه بأن اختلاف وجهات النظر فيما بين الحلفاء، حول هذه المسألة قد يؤدي إلى برود العلاقات فيما بينهم. يمكنك أن تعتبر وتؤكد أن خبر التفاهم ما يزال قائمًا بيننا فيما خص كل القضايا التي تغطيها المعاهدة». وقد استطاع السفير النمساوي في لندن أن يكتب لمترنيخ ما يلي: «يذكرني كاستلري برجل معجب بالموسيقى يحضر قداساً رسمياً. إنه يريد التصفيق ولكنه لا يجرؤ». وكان آخر خطاب لكاستلري حول السياسة الخارجية أمام مجلس العموم، قاله الوزير الإنجليزي، دفاعاً حماسياً عن الحلف، وبالطبع إن ذلك يبدو ضمن منطق الأشياء. كم من أخطاء ارتكبت، وهو يعترف بها ولكن ذلك لا يؤثر في فعالية المنظمة. ثم أخذ يصف نشاطات الكربوناري وصفاً لو أراد مترنيخ ذاته أن يزيد عليه لما استطاع. وها هو يضيف: إن دوافع النمسا نقيّة وقد ثبت بما فيه الكفاية أن هذا البلد استطاع أن يؤلب أوروبا المجتمعة في مؤتمر مع رأيه وإذاً فلا يمكن أن يكون التدخل موضوع المناقشة بل تبريره ولا شيء آخر. ومهما يكن من أمر فإن اختلاف وجهات

النظر حول هذه النقطة يجب أن لا تؤدي إلى تمزيق الحلف، وبصورة خاصة بسبب السياسة الإنعزالية لإنجلترا. كل شيء يستمر كما في السابق: «وفيما خص حلف ملوك القارة الذي كان موضوع نقاش كثير، لا مانع عندي من الدفاع عنه. فليس من العجب أن يجد أعضاء المعارضة المحترمون أنفسهم مزعوجين قليلاً من المشهد الذي يكذب تنبؤاتهم الكئيبة. ولكن ربما كان الطلب إلى الناس، التأمل بصبر حلفاً يعتبر طيلة وجوده دليلاً على بلادتهم، أمراً صعباً على طبيعة البشر. إن هذا الحلف إذاً، ـ وآمل أن يُمَتِّنَ السِلْمُ في أوروبا، لمدة طويلة أيضاً ـ يدل.... على عدم معقولية التنبؤات الصادرة عن أخصامنا المحترمين وعلى عدم معقولية الإرتباطات التي دافعوا عنها».

إن هذه المقالات الثقيلة، الملقاة ببرودة ثلجية تعبر عن مفهوم للوحدة الأوروبية فاشلٍ كون جماهير الشعب الإنكليزي لا يمكنها أن تفهمه. إن أي حلف يقصد به تمتين السلْمٍ هو بدون معنى برأيهم. بل يجب أن يكون له هدف معين، وأن يوجه ضد أحد ما.

وفي حال غياب خطر بالغ يهدد إنكلترا، يستحيل جعل الرأي العام يقبل بسياسة مشتركة بين لندن وعواصم القارة.

إن السراب الذي أدى إلى نهاية كاستلري المأساوية، هو أوروبا توحدها النية الحسنة، وحكومة قارية هي بالطبع التعبير عن حسن تفاهم الحلفاء.

III

في حين كان «الإمبرياليون» يسيرون نحو نابولي، كان ميترنيخ يصر على إكمال لعبة الكوميديا حتى الكلمة الأخيرة، وعلى أن لا ينهض المشاهدون قبل تبلغ جميع التعليمات الموجودة فيها. وتمشياً مع عادته عدم ترك الخصم المغلوب حتى ينهض ثانية، عمد الوزير النمساوي، الآن إلى دحض الحجة الأخيرة التي قدمها كابوديستريا لكي يبرر التدخل العسكري من قبل النمسا، وهو الوعد المقطوع في تروبو بإعطاء نابولي مؤسسات من شأنها أن تؤمن الهدوء في مملكة الصقليتين. وكما فعل مترنيخ في كارلسباد، حيث نجح في تهدئة البلاطات الألمانية المرعوبة، استطاع في ليباخ أن يهدىء من رعب ملك لا يرى الخلاص إلا في إعادة الحكم المطلق. وفي نهاية مفاوضات شاقة،

أمكن إقناع ملك نابولي بقبول «مشروع قانون تأسيسي لمملكة الصقليتين» مشروعٍ عُرض بصورة سرية على القيصر فوافق عليه. وتعكس هذه الوثيقة بأمانة مفاهيم مؤلفه في ماهية الحكم. فهو، وإن نصَّ على اللامركزية الإدارية، يقوي من سلطة الملك التي ليس لها من ضابط إلا مجلسُ دولة ذو رأي استشاري خالص، و«كونسولتا» مؤلفٌ من نواب عن المقاطعات الريفية أو الدول الريفية Etats provinciaux، في نابولي وفي صقلية معاً.

وعبثاً لجأ كابوديستريا إلى القيصر حتى يبقي على حدٍ أدنى من المؤسسات التمثيلية. إن الرجل الذي تتجسد فيه الشرعية في أوروبا قد أعلن ملك نابولي عاهلاً شرعياً. ولا يهم أن يكون هذا مجرد دمية. فالقرار لا يقبل المراجعة. ومهما يكن من أمر، إن مترنيخ منذ الآن، قد بلغ من القوة حداً يستطيع معه معارضة كابوديستريا علناً، وإقناع القيصر بإسكات وزيره «إن الهوة تزداد عمقاً بين كابوديستريا وامبراطور روسيا. ولكن القيصر هو المسيطر لأسباب أكيدة». هذا ما كتبه الوزير النمساوي بهذا الشأن.

وفي الواقع أن المشكلة التي تعترض حالياً مترنيخ هي كيفية تهدئة ألكسندر. فهذا الأخير، على ما يبدو، قد قبض حرفياً مسألة الجهر بالعقيدة Profession de foi التي لقنه إياها معلمه النمساوي واسترسل حتى كتب مثلاً «ها نحن بصدد حرب مملكة الشيطان. إن السفراء لا يَكْفُون لهذه المهمة. إن الباقين بعد صراع قوى الظلام هم أولئك الذين وضعهم السيد على رأس شعوبهم، وإذا أراد أن يبارك مسعاهم...». «ومنذ أن رتبت الحكومات شؤونها وفقاً لمبادىء الحلف المقدس، كتب يقول مرة ثانية، إن أعداء المسيحية، والثوريين، والكاربوناري، والموطئون، وغيرهم من المطالبين بتقسيم الثروات، جميعهم قد تنادوا للإنتقام».

تحت وطأة هذا المزاج، من المتوقع إذاً أن يشن القيصر حرباً صليبية. وليس القصد هو إصلاح البشرية بالطبع، بل إجهاض الثورة. إن إقرار النظام والأمن له الأفضلية على الأشْباح التي تغني.

ومرة سأل ألكسندر الممثل الفرنسي «هل تعتقد أن الغرض الوحيد من هذه الإجتماعات هو تأديب حفنة من الكربوناري؟.... إن نابولي المأخوذة بالمثال الإسباني، ستكون تنبيهاً لمدريد... ونحن إن أقررنا نظاماً عـادلاً في مملكة الصقليتين، فربما نتيح الفرصة لكي تلعب فرنسا في إسبانيا الدور الذي لعبته النمسا في نابولي».

ومع ذلك لم يخطر أبداً في بال مترنيخ أن يسمح لباريس كي تجني ثمار جهودها هي. فضلاً عن ذلك، إنه يعرف أن لندن لن تكتفي، تجاه المسألة الإسبانية، بالإحتجاج اللطيف. إن تدخل الحلفاء في شبه الجزيرة الإيبيرية لن يتسبب فقط بالمناقشات الأكاديمية، حول أحقية قرار كفلته إنكلترا ضمناً بل ربما يتسبب علناً بانحلال الحلف نهائياً. وفيما كان مترنيخ يستعد تماماً لانتهاج سياسة مستقلة فإنه كان يحرص على عدم استعداد بريطانيا وجعلها عدوه العلني. وقد تأكد تماماً، أنه إن استطاع بوقاحة محسوبة ببرود، أن يفرض نفسه على القيصر، وأنه إن خضع بالشكل ليبقى السيد في الأساس، بحيث نجح في الوقوف بوجه أي هدف روسي خاص، فما ذاك إلا بفضل موقفه من بريطانيا.

والصداقة التي يكنها له كاسلتري، حدّت فعلاً من المخاطر التي تعرض لها الوزير النمساوي، طالما أن الجسور لم تنقطع مع إنكلترا، فالأسوأ الذي يمكن أن يحصل هو صدام سياسي خالص بين روسيا والنمسا. ومهما كان هذا الصدام قبيحاً فإن التأكد من المساندة الإنكليزية يخفف من وقعه السيء، ولولا هذه الصداقة لكانت إنكلترا قد عمدت إلى معارضة لا هوادة فيها، وعندئذٍ تفقد سياسة ميترنيخ مرونتها، فيحتاج، كعوض بديل، إلى ممالأة معتقدات القيصر. واستعد الوزير النمساوي لمعالجة هذه المسألة مستعيناً بتكتيكه المجرب الذي استخدمه في إكس لا شابل. وإذاً لا بدَّ من إقناع ألكسندر بأن التدخل في إسبانيا سابق لأوانه نظراً لعدم الإستقرار في فرنسا. ولطف رفضه، باقتراح عقد مؤتمر خاص لبحث المسألة الاسبانية يتم فيه أيضاً تمتين التضامن الأدبي الأوروبي، وعُيِّنت فلورنسا مكاناً للإجتماع في السنة اللاحقة. وكتب مترنيخ بهذا الموضوع: «إن فضلي الكبير هو أني استعملت نفوذي حتى أمنع ألكسندر من التورط والإندفاع إلى أبعد مما هو عادلٌ وخيِّر. إن الشر يبدأ عند حدود الخير، وبشكل ناعم ودقيق بحيث لا يستطيع العقل أن يتعرف على هذه الحدود إذا لم يستعن باللباقة، المعين الأثمن والأغْلى».

وفي ٢٨ شباط، أنهى المؤتمر رسمياً أعماله بخطاب أخير ألقاه مترنيخ. وفي ٧ آذار دحر الإمبرياليون القوى النابولية في رياتي. وفي ٢٤ آذار أيضاً، ودون أية خسارة، قام المشاة النمساويون باستعراض في نابولي وقد شكوا غصن زيتون مكان الحربة. ولا شيء يدل دلالة أفضل على فكر مترنيخ عندما يشبه السلم بالسلاح، والإعتدال بإله والموافقة الأدبية بالمؤسسة.

VI

وفيما كان الجيش النمساوي يتحرك باتجاه نابولي، دون مقاومة، ورد خبرٌ مهمّ من ليباخ، حيث كان الوزراء المفوضون ما يزالون مجتمعين. إن تنبيهات ميترنيخ حول تواصل الثورات فيما بينها صحيحة. فقد علم، أنه، في ١٢ آذار، اندلعت ثورة في البيمونت، الدولة الإيطالية الوحيدة التي ليست تابعاً لفيينا. واضطر ملكها إلى التنازل عن عرشه. ومع ذلك، ونظراً للتجربة التي مرت بالوزير النمساوي في السنة الفائتة، وقد أصبح بإمكانه أن يستعرض الوضع بشكل أتوماتيكي، واستعمل التكتيك الذي أثبت فعاليته في حالتي نابولي وألمانيا. أما ألكسندر فلم يعد من الضروري إقناعه بحقيقة الخطر، بل أنه بحاجة إلى الإمساك. فقد قال عندما سمع بالخبر: «الآن فهمت لماذا أبقاني الإله هنا حتى هذا الوقت. إنني شاكر له شكراً لا يحصى لأنه رتب مجرى الأحداث على هذا الشكل بحيث بقيت برفقة حلفائي. . . . وإن نحن انقذنا أوروبا فبمشيئة الله وإرادته». وتهيأ تسعون ألف جندي روسي ليكونوا احتياطي الجيش النمساوي الزاحف بعجل شديد نحو إيطاليا. وهكذا لا تجرؤ فرنسا على التدخل، إن راودتها نفسها في ذلك. وبذات الوقت، حاول السفير الروسي في ثورين بالإتفاق مع مترنيخ، أن يتفاوض مع الثوار من أجل استسلامهم للملك الجديد، شقيق الملك المتنازل، وذلك مقابل وعد بالعفو العام. وهكذا تأكد من إمكانية زرع الفتنة والشقاق فيما بين الثوار. وفي ٨ نيسان استطاع الإمبرياليون أن يحطموا العصاة البيمونتيين.

قمع ثورتين، بأقل من أسبوعين من دون عمليات عسكرية، وتأمين سيطرة النمسا على إيطاليا بدون استنفاد الموارد المعنوية والمادية للامبراطورية، كل ذلك قد يحمل على الإعتقاد بأن سياسة مترنيخ هذه سوف تؤمن له تصفيق جميع مواطنيه دون استثناء. ولكن ذلك يعني تناسي القاعدة القائلة بأن حكمة سياسة ما تتطلب البعد لكي يمكن تقييمها في حين أن المخاطرة المقرونة بهذه السياسة تلفت الإنتباه آنياً. والأمر ينطبق بصورة أخص على عمل مترنيخ الرائع في رهافته، والمتكون من مبادراته، الرامية إلى التضحية بالمظاهر من أجل إنقاذ الأساس. ويرى ستاديون، سابقه وكذلك ممثلو المدرسة النمساوية، ان انتصارات مترنيخ، هي مسألة روتينية؛ ولكنهم لا يتناسون انتقاد المخاطر المتخذة، التي تبدو لهم كبيرة وخارقة. فهم لم يقدروا مدى الخطر حتى يستطيعوا فهم معنى الفوز. واشتراك الروس في حملة البيمونت عنت في نظرهم تخلياً من جانب النمسا، عن سيادتها، وهذا يبدو لهم مثقلاً بالتهديدات. بل ذهب

الأمر بهم إلى حد التشكيك بمناسبة الحملة وجدواها نظراً للدين المالي الضخم الذي تحملته فيينا، واتهموا مترنيخ بأنه حوّل النمسا، وبدون مكسب، من حليفة لإنكلترا إلى تابعة لروسيا. إن الكوميديا التي مثلت في ليباخ والتي حملت محمل الجد من قبل زملاء مترنيخ الديبلوماسيين هي إقرار بفضل مواهب واضع مشاهدها وبحسن تواضعه. ولكن سخرية القدر تشاء له أن يلاقي المصاعب، وهو في أوج نصره، من جانب فيينا لا من جانب سان بطرسبرج.

وتضمنت برقيتان طويلتان، مؤرختان في ٢٢ نيسان، جواب مترنيخ إلى ستاديون. ولم تخل مما يدعو إلى التفكير بالعرض الشامل للسياسة العامة خلال سنة ١٨١٣. حكمة وسؤال بُدِئَتْ بهما المقدمة يعطيان الخلاصة. قال الكاتب: «عندي الشجاعة، ولكني بعيد عن الأوهام. . . . لو قدرت بحرية على إرجاع الجيوش الروسية، كما قدرت على تقديمها، هل تعتقد، ولو للحظة، إني كنت اتخذت القرار بتدخلها؟» هذه العبارات الأدبية تنتهي بخلاصة للبواعث التي ألهمت ميترنيخ في سياسته الإيطالية. ويضيف أن القيام بعرض القوة للخلاص من ثوار نابولي وثورين. لم يكن ضرورياً بذاته. ولكن اهتمامات القيصر تتجاوز الإطار المحلي للإضطرابات التي حصلت في كلٍ من البلدين الإيطاليين. إن الخطر الحقيقي لا يكمن في شبه الجزيرة الإيطالية، ثم يوضح: «لقد اعتقدت أنه من واجبي أن أحطم الليبرالية الروسية، وأن أبين لأوروبا بأن الدولتين اللتين ما زالت يداهما حرتين تماماً، تحاربان المتطرفين. . . . وفي هذه السنة ١٨٢١، الوقائع وحدها هي ذات المعنى. أما كل الوعود وكل تصاريح امبراطور روسيا فهي بدون قيمة. مائة ألف جندي يتحركون. . . .، وإثنا عشر مليوناً أنفقت لتجنيدهم، هذه هي الوقائع ذات القيمة. والأمر الذي تلقاه الجنود بالتوقف أو بالتقدم، هو أيضاً فعل، وهو لا يقل أهمية. مائة وعشرون ألف رجل يتوقفون قرب حدودنا هذا أيضاً فعل». وعلى ستاديون أن لا يقع في أي وهم حول ما تحقق من ربح وعليه أن لا يتصور أنه بالإمكان الإستغناء عن روسيا. ويتابع مترنيخ:

«لقد حصلنا منها على خير كثير، ولكن هذا لا يعطينا مطلقاً أكثر من إمكانية العيش. يجب أن لا نقع في الوهم؛ إننا لم نخطُ إلا خطوة في الطريق السوي. . . لقد اتخذ الضرر أبعاداً هائلة. . . . كن على يقين أن انتصاراتنا ستوصف، في عواصم أوروبا كلها، بالجرائم، وتصوراتنا بالضلال، وإن تقديرنا للوضع سيعتبر كجنون مطبق».

ويستحيل على مترنيخ الإعتراف بعجزه بشكل أكثر صراحة. في لحظة أعظم انتصار له، يوم كانت أوروبا تعتبره شبه وزيرها الأول، ويوم كان ثلاثة ملوك لا يتخذون قراراً بدون استشارته أولاً. وبعد نصرين ماحقين. كان اهتمام مترنيخ منصباً على الضعف، على المخاطر وعلى الكارثة المحيقة، لا على المجد ولا على القوة. ولم يكن هناك من شيء يعبر عن انتهاء امبراطورية آل هابسبورغ مثل هذا التشاؤم من وزيرها للشؤون الخارجية، وهو في أوج مجده المسلكي. إن النمسا، وقد رفضت الإصلاحات البنيوية، ولعدم تكيفها مع الحركة الوطنية السائدة في ذلك العصر، لا يمكنها أن تأمل إلا بفترة راحـة. حتى لو بدت منتصرة آنئذٍ. لقد آل الأمر بها إلى التفتيش بشكل يائس عن معاونة حلفائها، لا من أجل القيام بعمل خالدٍ، بل من أجل تأخير يوم أجلها المحتوم. إن سياسة مترنيخ، مقيمة ضمن هذا الإطار، هي جوهر الديبلوماسية. إن الامبراطورية الوسطى لا يمكنها أن تستمر إلا بالجمود، ولا يمكن إلا لرجل عبقري فقط أن ينجح في هذا الضرب من القوة الذي مهما بدا باهراً، هو بحد ذاته تافه.

في شهر نيسان سنة ١٨٢١، إذا لم يؤد ضرب القوة المحقق إلى حل نهائي لمشكلة النمسا، فإنه، على الأقل، أخَّرَ وقوع الكارثة الوشيكة. وبفرض أن مترنيخ ساورته الشكوك، فإن شيئاً لم يرشح عنه. لقد استطاع إخفاء ضعف النمسا الداخلي إلى حدٍ أن أية دولة لم يخطر لها أن تشكك في زعامة فيينا في أوروبا. كل هذا دون التنافر مع بريطانيا، كما حسب لذلك الوزير النمساوي.. ويستنتج: «ليست روسيا هي التي تقودنا، بل نحن الذين نجر القيصر ألكسندر، والأسباب بسيطة جداً. إن امبراطور روسيا يحتاج إلى نصائح، ولكنه فقد كل ناصحية. فهو يعتبر كابوديستريا كزعيم للكاربوناري. جيشه، ووزراؤه، ونبلاؤه، وشعبه كلهم مشبوه عنده.

في مثل هذا الوضع، لا يمكن لأحد أن يدعي الزعامة.... أما إنكلترا فهي تساندنا بدون تحفظ». وكانت عظمة مترنيخ أنه قتل في المهد، الحركة الليبرالية الروسية، وأنه استطاع أن يكون له بعض السيطرة على الخصم الأخطر على النمسا وذلك بفضل خضوعه أمامه.

في أيار، اختتم المؤتمر أعماله أخيراً. ولكن قبل أن يمكن القيصر من الوقوع تحت تأثير رجال بلاطه، أرسل مترنيخ إليه مذكرة جديدة سوف تكون له بمثابة الفزّيعة Pense- bête ، حتى المؤتمر المرتقب في السنة القادمة. وتتضمن المذكرة في خطوطها الكبرى، كالإعلان الإيماني Profession de foi الذي حصل في تروبو ، نفس التحليل

لنشأة الثورات، ونفس التهجم على الإنسان المدعي ونفس الذم لإرادة التغيير والتبديل التي تكمن وراء المطالب الدستورية ـ والمقصود هنا هو كابوديستريا ـ ثم تكرار أسبقية النظام على التغيير ولكن في حين أن مذكرة تروبو تنم بلهجتها عن حيوية المؤمن الجديد، فإن مذكرة ليباخ ذات اعتدال ورزانة تدل على الثقة بالنفس وعلى السيطرة المترسخة لدى صاحبها. الشكر للقيصر، لا من قبل النمسا فقط، بل من قبل الإنسانية كلها، من أجل تحليلها للمرض الإجتماعي ومن أجل وصفها للدواء: أي أوروبا موحدة. ويضيف مترنيخ أن ألكسندر سيجد مكافأته في وجدانه بالذات. وهذا نوع من القول للروسي، بصورة غير مباشرة، بأنه لن يستطيع تمنين النمسا من جراء العون الذي قدمه لها في إيطاليا.

أما الخلاصة فتوجز الوسائل التي عن طريقها، تستطيع فيينا وسان بطرسبورغ، سوية، إيقاف انتشار الوباء الثوري. وعلى البلاطين أن يظلّا على اتصال وثيق. وسفراؤهما في العواصم الرئيسية يتلقون تعليمات مشتركة، عندما تثار مسألة مهمة. ويتم الإتصال عبر اجتماعات يعقدها السفراء في فيينا. وأخيراً إن مبادىء ليباخ يجب أن تكون موضوع تطبيق دقيق. أما مقصد مترنيخ من هذه العبارة الغامضة فسوف يعرف خلال بضعة أشهر.

وضعت برقية موقعة من وزير فيينا، أيدها تصريح من الملوك، النقطة الأخيرة لمؤتمر ظل طيلة خمسة أشهر يرتدي مظهر الحكومة الفعلية لأوروبا . وتبرز وثيقة ميترنيخ الفرق بين روح العدالة لدى الملوك الحلفاء، ومحافظتهم واعتدالهم، وبين النوايا السوداء لدى حزب الثورة، الذي انصب ممثلوه على تحطيم كل ما لا يمكن إدخاله ضمن مساواة خيالية. ولم يكن أمام الحكومات وهي تواجه تهديداً بهذه الضخامة، من خيار إلا المحافظة على كل ما أُقِر بصورة شرعية. ولا يعني ذلك وجوب الإستغناء عن الإصلاحات الضرورية، بل يعني أن كل تغيير يجب أن ينطلق من محض إرادة وبناء على الرأي النيرّ لدى أولئك الذين أعطاهم الله المسؤولية... وذلك خوفاً من أن يرتدي التغيير اتساعاً يصبح معه مصيبة حقة». وهذا النص لن يعرض على أساس أنه رأي الوزير النمساوي، ولا رأي الملوك المجتمعين في ليباخ، بل على أساس أنه تعبير عن الحقيقة الخالدة.

V

كل سياسة كللت بنجاح معرضة للحكم عليها من قبل أجيال قادمة تنسى بكل بساطة بأن الأشياء كان يمكن أن يكون لها مجرىً مختلف تماماً. لو أن هتلر قد قُلِبَ سنة ١٩٣٦ لكان اشتهر في التاريخ تحت قسمات زعيم عصابة ثورية أقرب أن تكون سخيفة. كذلك تشتت الثوار النابوليين في ريني يعطي صورة مضحكة محزنة عن مشروع كان يمكن أن يكون مثقلاً بالتهديدات.

ولو أن ثورات ١٨١٩ ـ ١٨٢٠ اندلعت مرة واحدة، فمن المؤكد أن امبراطورية آل هابسبورغ كانت انهارت قبل أوانها بقرن. وبدلاً من ذلك نرى مترنيخ يهدىء ألمانيا متخفياً وراء النظرية الانكليزية القائلة بعدم التدخل. وعندما جعلت عقائدية (دوغماتية) رجل ككابوديستريا وتأرجحات حكومة ليفربول هذا الإجراء خطيراً في قضية نابولي، استبعد الوزير النمساوي زميله الروسي عن طريق السيطرة المطلقة على فكر القيصر.

لقد خنق الثورة في نابولي قبل أن تشتعل في البيمونت. وكانت ثورة البيمونت قد هدأت قبل أن تكتسح الموجة الثورية البلقان واليونان. كل هذا، أنجزه وقام به بتفويض صحيح من أوروبا ودون أن يضحي برأسمال بلده الأدبي والمادي. وقاوم احتجاجات كاستلري، مع الحد من الرغبة في محاربة اسبانيا التي أبداها القيصر. ولم يتأثر أيضاً بالإنتقادات التافهة التي وجهها إليه الديبلوماسيون من المدرسة التقليدية.

وهكذا إذاً، حتى ولو لم يتعلق الأمر إلا بحدث عارض، سببه تافه، فالمشاهد هو بزوغ حكومة أصلية في أوروبا. وفي ٥ أيار، أي قبل نهاية مؤتمر ليباخ بأسبوع، مات نابليون على صخرته، وكان للنبأ وقع المؤشر لنظام للأشياء جديد. إن التوحيد السياسي للقارة الذي لم يستطع الغازي أن يفرضه بقوة السلاح، يمكن للخضوع الإرادي لمبدأ الشرعية أن يحققه اليوم.

وخلال العمليات التي تم فيها اقتناع أوروبا بالإنصياع للصيغة النمساوية حول الشرعية، تبلور بصورة واضحة اختلاف المبادىء الرئيسية للسياسة الخارجية، بحسب ما إذا كانت من صنع دولة قارية أو من صنع دولة جزيرية، وعلى الرغم من كل التفهم الذي يكنه كاستلري للأهداف التي يلاحقها مترنيخ، فقد وجد نفسه في عزلة متزايدة تجاه حقائق السياسة الداخلية الإنكليزية. وعندما ألح سفير النمسا إلى الوزير

الإنكليزي أن موقفه المتحفظ بصورة متمادية مفروض عليه من جراء الأوضاع الصعبة التي تعانيها حكومة ليفربول، أجابه هذا الوزير محتداً: «بدون ما سبب، إنهم يصرون دائماً على عزو خط السلوك الذي حددناه لأنفسنا، والذي يجب علينا أن لا نحيد عنه، إلى المصاعب الآنية التي تعانيها الحكومة الإنكليزية. والأصوب ربط هذا المسلك بالمبادىء التي يجب أن تبقى ثابتة في نظامنا. وإذا استمرت البلاطات الثلاثة في المناداة علناً بتفضيلها العقيدة المتطرفة، فإن الإفتراق الذي نتمنى جميعاً تجنبه، لا بد آتٍ بدون تأخير» وهكذا أخذت أوروبا تتكتل من جديد وفقاً للرسيمة التي خُطَّت آنئذٍ في القارة، ادعت ثلاث دول لنفسها حق ضبط شؤون أوروبا، معارضة كل انقلاب أو تغيير، سواء أكان سياسياً أم اجتماعياً. وفي الطرف الآخر من المانش، توجد إنكلترا المتمادية في عدائها، وتثبت إرادتها في اتباع سياسة خارجية مستقلة. وهناك أخيراً فرنسا التي تتأرجح مرة لهذه الجهة ومرة لتلك، والتي تنتهج سياسة يوم بيوم.

ولكن أوروبا الجديدة، هذه، لم تنشأ حالاً بعد ليباخ. إذ، ليس فقط لأن كاستلري يأنف من رفض ديبلوماسية الشارع (الساحة العامة) ومن ديبلوماسية الإجتماعات والمؤتمرات، بل لوقوع حادث، حوَّل، ولو لحين، الخلاف القائم بين الوزير الإنكليزي وزميله النمساوي، إلى خلاف ذي طابع أكاديمي. فالإضطرابات التي وقعت في المقاطعات الدانوبية وفي اليونان جعلت، فجأة، كاستلري ومترنيخ يواجهان خطر توسع روسيا في البحر المتوسط، فقد أدرك الوزير الإنكليزي، وهو يراقب براعة زميله النمساوي في تطبيق برنامج ليباخ، إن مبدأ التدخل العام قد يخرب العمل تخريباً أشد من أي مبدأ مرتكز على عدم التدخل. ولم يكن مترنيخ، في مذكرته النهائية إلى القيصر، إلا ليخفي شيئاً، حين ألحَّ كي تتخذ القرارات الأساسية بالإتفاق المشترك، وحتى تطبق المبادىء المعلنة والمشتركة تطبيقاً دقيقاً. ووصلت أخبار العصيان البلقاني إلى ليباخ قبل أن ينهي المؤتمر أعماله. وفيما كان القيصر قد أعطى النمسا شيكاً على بياض للتدخل في إيطاليا، لم يكن في نية مترنيخ أبداً أن يرد الجميل بمثله لألكسندر في البلقان. وإذا كانت النمسا تعارض إطلاق يدي القيصر، فما ذاك إلا لأن ممثلها يعرف تماماً، أنه في حالة العمل المشترك.يعود تحديد سرعة العمليات للمشترك الأضعف. وهنا تتمسك النمسا بصورة أساسية كي لا يتحرك شيء في البلقان.

لقد دلت سياسة كاستلري، أثناء الأزمة اليونانية، على أن مبدأ عدم التدخل، لا ينطلق من فكرة أخلاقية سامية، وأن تأويله لا يتم فقط عبر البنيات الوطنية

الخصوصية، بل قبل كل شيء، بإحساس بالأمن الذي يمنحه الوضع الجغرافي لأمة جزيرية. وفي اليونان، حيث تتصارع المصالح الإنكليزية والنمساوية، على ذات المستوى، تقريباً، وحيث، بكلام آخر، تتساوى بريطانيا والنمسا في مواطن الضعف، بدا فجأة أن الدولة الجزيرية هي أيضاً يمكنها أن تقرر الإستعانة بالحلف، وبالتالي بالحلف المقدس بالذات. وهنا يقف كاستلري موقف المدعي العام تجاه الثورات، ثم يحرك شبح المؤامرة الدولية.

وإذا لم تكن لمطالعته روعة ووقع مطالعة مترنيخ، فإنه لا يقل عنه بلاغة وفصاحة، وإذا كان لا بدَّ، مرة أخرى، من كبح جماح مطامح القيصر، فإن التواطؤ القديم، الذي وفق سابقاً، بين الوزيرين، ظهر من جديد بكل قوته. وإنه لمشهد عجيب أن يرى كاستلري وهو يكلل ألكسندر بالزهور، وهو بذات الوقت يحاول أن يقطع الطريق عليه، في حين أن حرارة مظاهر تحببه لا يدانيها إلا حرارة مترنيخ الذي يمتاز عنه بتجربة سابقة عمرها سنة.

١٦

العصيان اليوناني

I

كتب مترنيخ في بداية صيف ١٨٢١ «أشعر وكأني في وسط شبكة عنكبوت؛ وتقليداً للعناكب، أصدقائي، التي أحبها بعد أن أتيحت لي فرصة مراقبتها مرات عديدة. . . . . . إني أرسل في جميع الإتجاهات وسائل ضغطي المعنوية. . . . . ولكن الوضع الآن يجبر العنكبوت المسكينة على البقاء وسط شبكتها الدقيقة الصنع. وهذه العنكبوت إنها متعة للمتأمل، وتحفة فنية قادرة على مقاومة هجوم خفيف فقط حتى إذا هبت الريح أطاحت بها» هذه الصورة الرمزية الساخرة تلخص، جوهر «أسلوب ميترنيخ». المهم جر الخصم لكي يتخبط لدى كل حركة يقوم بها، ثم توثيق الروابط حوله حتى تشله. ثم أنه يجب احترام قواعد اللعبة بحيث لا يعمد هذا الخصم، في ساعة غضب، إلى تمزيق الشرك العنكبوتي. وقد عرف مترنيخ، نجاحاً باهراً، في عدة مناسبات، بلجوئه إلى هذا التكتيك. ومع ذلك، وفي لحظة الإنتصار بالذات، وفي حين ساد السلام ألمانيا وإيطاليا، وفي حين أصبح الهدوء المأمول المرغوب، في متناول اليد، ها هو الإعصار يهب، إنه آتٍ من البلقان أي: من الجهة المأمونة. وبالرغم من أن شبكة العنكبوت لم تتمزق حالاً، فإنها تتعرض لتجربة قاسية.

إن مؤتمر ليباخ لم ينصرم بعد حتى جاءت أخبار العصيان في مقاطعات ملدو فلاك ضد الباب العالي.

إن الأزمة البلقانية سوف تخلق مشاكل جديدة جداً، على الصعيدين المادي والمعنوي، ولا تمكن معالجتها أو حلها بالرجوع إلى أحداث أوروبا الوسطى الجديدة. إن الامبراطورية العثمانية، هذه التيوقراطية المحاربة التي قاومتها أوروبا منذ خمس مائة سنة تبدو كحكومة «شرعية»؟! تأويلٌ مسرفٌ في تساهله. ومن النافل، من جهة ثانية،

القول بأن السلطان رفض إشراك تركيا في الحلف المقدس. ولو فعل لبدا منه مستهجناً، أن ينتسب إلى جمعية أخوية مؤلفة من ملوك مطبوعين بمبادىء المسيحية. وإذا كان من صواب الرأي التحليل عن طريق المماثلة، وذلك بالرجوع إلى الأحداث القريبة! فإن مشاكل جديدة تبرز حالاً. والتدخل في البلقان، لا يفيد النمسا بل روسيا وحدها ومنذ بطرس الأكبر أخذت هذه الدولة الأخيرة تتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية. وقد حافظ ألكسندر الأول منذ بداية عهده، بعد أن أمنت له معاهدة تلسيت حرية العمل، على هذا النهج فهاجم المقاطعات الدانوبية وفي سنة ١٨١٢ واثـر التهديد بالإجتياح الفرنسي، اضطر أن يعقد معاهدة بوخرست التي بموجبها، اكتفت روسيا بممارسة نوع من الحماية على هذه المقاطعات. وهكذا تم تعيين حكام (هوسبودار) مقاطعة جسي وبوخرست، من قبل القسطنطينية على أن تؤيدها سانت بطرسبورغ وشرط أن ينتخب هؤلاء الحكام من صفوف الأرستقراطية اليونانية. ولهذا السبب اندلعت الثورة «اليونانية» أولاً في مقاطعة هلينية، بمقدار ما هي روسية هلينية، وكان زعيماها يونانيين خدما سابقاً في الجيش الروسي كظابطين. وكان أحدهما، ابسيلنتي مقرباً من القيصر ألكسندر أثناء حملته ضد تركيا. وفي شباط سنة ١٨٢١ أعلن أبسلنتي المذكور، أمام الملأ، أن دولة كبرى مستعدة لنجدته، واستنجد بالقيصر باسم المسيحية: «خلصنا، أيها الملك، وخلص ديننا من مضطهديه. أعد إلينا المعابد والمذابح التي نورها إلّهي يشع على الأمة الكبرى التي أنت ملكها»[1].

بماذا يجيب على هذا مؤسس الحلف المقدس؟. الأمر لا يتعلق هنا ببورجوازية تعد للثورة لكي تحصل على حرياتها السياسية، بل بحركة وطنية ذات طابع ديني تناهض المحتل. في هذا الوقت بالذات، من جهة ثانية، كان سفير روسيا لدى الباب العالي يثير مسألة الخرق المتكرر، من جانب القسطنطينية، لمعاهدة بوخرست. ولما كانت تركيا ليست فريقاً متعاقداً في معاهدات ١٨١٤ - ١٨١٥ فإنها لا تستطيع تفسير التحالف لصالحها كما تقول به روسيا. ثم أن كابوديستريا، المنشغل بتحقيق حلمه رؤية اليونان حرة ومستقلة، والمطلع عل مشاريع ايبسيلانتي منذ البداية، كان قد شجع سراً العصاة ملوحاً لهم بمساعدة روسيا. وفي ١٧ آذار، أي بعد ثلاثة أيام فقط من وصول خبر العصيان البيمونتي، وصلت رسائل أبسيلانتي إلى ليباخ. هل يحق لروسيا أن تلعب

(١) Voir le texte dans Prokosch- osten, Anton von, Geschichte des Abfalls der Griechen, 5 vol (Vienne, 1867), vol. III p 61 et suiv.

في البلقان الدور الذي تلعبه النمسا في إيطاليا؟ وهل تكون نتيجة للمؤامرات الذكية التي قام بها مترنيخ، خلق مبدأ يسمح لألكسندر الأول أن يحقق حلم بطرس الأكبر؟.

إن ذلك يعني، في ذهن مترنيخ، تناسي أن راحة أوروبا أهم من الأخذ بالمقارنات الشكلية المبنية على تطبيق المعتقدات.. أولم يصرح بعيد ١٨٠٨، أن النمسا مهتمة بالدرجة الأولى، بالمحافظة على الامبراطـورية العثمانية، كما هي، وبسبب أن ذلك يؤمن الهدوء على الحدود الجنوبية للمملكة، في وقت لا يمكن لأي تغيير في الوضع القائم إلا أن يحدث اختلالاً في الأنظمة طويلاً؟ وما لم يستطع ألكسندر الحصول غليه في تلسيت فإن مترنيخ لن يمكنه منه باسم النمسا. ومع ذلك فإنه لا يكفي التمني بأن تبقى روسيا هادئة حتى تمتنع عن التوسع في تركيا. كما أن معظم الجيوش النمساوية قابع في إيطاليا، وفضلاً عن ذلك كله، من المستبعد إذاً تصور النمسا وهي تعلن الحرب على البلد الذي وضع تحت تصرفها مائة ألف جندي.

وهكذا سوف تنتقل المبارزة الأخيرة بين ألكسندر ومترنيخ إلى مجال يرى القيصر أنه فيه لا يبارى، ذلك هو مجال المبادىء الكبرى. إن مترنيخ سيركز اهتمامه على إقناع ألكسندر بأنه وإن كان سيد أعماله، فإنه ليس مطلق حرية التصرف وإذا كانت المبادىء يمكنها بكل تأكيد أن تبرر التدخل في إيطاليا وعدم التدخل في البلقان. وإن حرارة الإيمان الديني لدى القيصر لا شأن لها هنا. وأن هذه الحرارة بنظر مترنيخ، ذات قيمة سياسية فعلية وأن عليه أن يستفيد منها إلى أقصى حد. والخلاص هو في هذا الثمن. بناء عليه أقر الوزير النمساوي لمحادثه صحة موقفه المبدئي، مع الإحتفاظ لنفسه بحق تفسير هذا الموقف على هواه في حالات خاصة. ولم يبق إلا الإثبات بأن المماثلة بين إيطاليا والبلقان ليست إلا وهماً يغذيه بالحيلة الثوريون الراغبون في صد رأي سائر في غير صالحهم.

وفي مذكرة موجهة إلى ألكسندر كتب مترنيخ يقول: «إن هذا الانفجار كان محسوباً بدقة، والأمر لا يحتمل الشك مطلقاً. إن المتآمرين استهدفوا مباشرة الغاية التي يخشونها أشد الخشية، وهي الرغبة المشتركة لدى العاهلين بالاحتفاظ بالأوضاع كما هي...! إنها جذوة فتنة وقعت بين النمسا وروسيا.... إن إيغار صدر العاهل الأقوى، المنادي بالأرثوذوكسية، ضد شعبه... هو محاولة لصرفه عن الإهتمام بالغرب، بإشغاله في الشرق». وبالمختصر يجب استخدام ذات الحلف الذي برر تدخل مترنيخ في إيطاليا، من أجل معارضة التدخل الروسي في البلقان. ومكافأة للقيصر على

مساعدته للنمسا في الغرب، يطلب إليه أن يغير السياسة الروسية في الشرق التي مضى عليها حوالي قرن. إن التغييرات التي لا تستطيع القوة إقامتها تقيمها الصداقة.

ولم تتأخر ثمار الجهود. فقد جاء الجواب إلى مترنيخ: «إن ثورة المقاطعات الدانوبية ليست إلا انفجاراً جديداً قام به أولئك الذين يعارضون تطبيق المبادىء المسيحية التي نادى بها الحلف المقدس». وهكـذا شطب إسم أبسيلانتي من جدول ضباط الجيش الروسي كما حرم معاونه فلاديمير من حمل الوسام الروسي. أما كابوديستريا التي كانت أمنيته الوحيدة استقلال اليونان فقد كلف بالقول إلى أبسيلانتي بعدم جدوى التفتيش عن الحرية من خلال المؤامرات. وعليه أن يعترف بخطاياه وأن يمتنع عن الإستمرار في مشروعه. وهكذا لم يجد الأتراك مشقة في قمع الثوار.

والتجأ أبسيلانتي إلى هنغاريا حيث أدخل السجن طيلة ست سنوات.

وهكذا سمح مؤتمر ليباخ بالقضاء على ثلاث حركات ثورية: إثنتان منها على أساس حق التدخل وواحدة على أساس مبدأ عدم التدخل، واستخدمت مبادىء الحلف لتبرير الجميع. ولكن كل ذلك لا يمكن أن يرضي ميترنيخ الذي لا يريد ترك أي شيء للمصادفة. واستحصل من القيصر قبل أن يفترقا بأسبوع، على وعد بأن لا تتخذ روسيا أي قرار في البلقان دون الرجوع إلى حلفائها أولاً. وفي مذكرة أخيرة، صرح بأن التعاون النمساوي الروسي، ومبدأ التعليمات المشتركة لسفراء النمسا وروسيا، تشكل قاعدة السلم في أوروبا. وهكذا أمكن المحافظة على شبكة العنكبوت من الإعصار. ولا يعني ذلك أن المسألة التركية سوف ترتب بهذا القليل من الجهود، ولا ان مترنيخ هو الوحيد القادر على حلها. فالثورة إن خذلت في المقاطعات المولدوملاكيـه فإنها تنتشر الآن في اليونان نفسها. والأمة الهلينية تصر على الإستقلال. ولم يمض ثلاثة أشهر حتى طرد الأتراك من شبه الجزيرة اليونانية، وبعدها أصبحت المسألة الشرقية المشكلة الرئيسية أمام الدول الأوروبية كلها.

II

منذ زمن طويل توقفت الإمبراطورية العثمانية عن أن تكون الفزاعة التي تزرع الرعب في أوروبا، وذلك حتى القرن السابع عشر. وهي تمتد عبر ثلاث قـارات، وتتكون من خليط عجيب من الديكتاتوريات العسكرية ذات البنيات الإقطاعية.

وكان يحكم مقاطعاتها ولاة يتمتعون بالحكم الذاتي المختلف الدرجات بالنسبة إلى التبعية للسلطان الذي كان مقره القسطنطينية. ولكن إذا كان باي تونس، وأمير مصر وباشا موري، وهوسبودار الدانوب، يتمتعون باستقلال نسبي، فإن ذلك لا يعني خلاصهم من مؤامرات خبيثة تحيكها إدارة مركزية تحاول أن تفرض بالتالي سيادتها وان تخفي عجزها المتزايد. ومن بين اتباع السلطان الأوروبيين كان اليونانيون يتمتعون بامتياز خاص. فعلى الصعيد الثقافي والإقتصادي والإداري كانوا يتحكمون بالبلقان كلها. وكانت البحرية التركية تتألف في معظمها من عناصر يونانية وكانت جامعة جاسي مطبوعة بالطابع الهليني. وكان الهسبودار وممثلو الباب العالي في البلقان يتحدرون من الطبقات الأرستقراطية اليونانية.

فالثورة إذاً تهديـد محيق ببنيات الامبراطورية العثمانية.

وإذا نجحت الثورة وفقدت السلطنة سيطرتها على بحر إيجة، فكيف تستطيع القسطنطينية منع مقاطعاتها البعيدة من الإنفصال عنها؟ فمن غير العجب إذاً أن يكون تصرف الأتراك هستيرياً لخسارة جزيرة الموري، ولم تعرف عصبيتهم الحدود عندما طلب العصاة العون من إخوانهم في الدين وعندئذٍ برز التعصب الديني الكامل فذبح يونانيو القسطنطينية من قبل الشعب. وفي أحد الفصح، سنة ١٨٢١ عُلِّقَ البطريرك على باب الكاتدرائية مع العديد من البطاركة والكهنة الارثوذوكس.

وكان هذا العمل تحدياً مباشراً لروسيا لأنها تعتبر نفسها الحامية التقليدية للكنيسة الأورثوذوكسية. وقد تأثر القيصر كثيراً لرواية الفظاعات التركية في البلقان نظراً لما يعتلج في قلبه من إيمان ديني. والأهم من ذلك أيضاً، أن القيصر أصبح الآن بعيداً عن ضغوطات مترنيخ وخاضعاً لتوجيهات كابودستريا. وكان أثر هذه التوجيهات قد استقوى بالدعم الذي أوتيه وزير ألكسندر. وفي حزيران، وردت رسالة موقعة من قبل آنسيون، الولي على أمير عرش بروسيا، تنكر شرعية الامبراطورية العثمانية، وتقترح أن تتولى روسيا ترتيب الوضع باسم الحلف المقدس. وقد تبنت البارونة كرودنيرْ المحظية المستعدة منذ زمن بعيد، هذا الرأي. كانت هذه المرأة «النبيلة» تحلم بحرب صليبية ولهذا كتبت رسالة ملتهبة إلى تلميذِها السابق تتنبأ له فيها بأنه سيحضر قداس عيد الميلاد القادم في القدس. كتب مترنيخ يومئذٍ يقول: «تتطلب مقاومة تأثير المحيط قوة نفس. أما كسر شوكة هذا التأثير فأمر أصعب. في الوقت الحاضر إن الامبراطور (ألكسندر) متماسك، ولكن مقاومته عزلاء».

وظل ألكسندر، طيلة الصيف محتجباً بحجاب التردد المتلبس لباس قوة النفس، وبدت تأجيلاته وكأنها الشدة والحزم. كان يريد الإحتفاظ بصداقة مترنيخ دون أن يتعرض بذات الوقت لتوبيخ كابوديستريا. كان يريد المحافظة على وحدة الحلفاء، وبذات الوقت، الظهور بمظهر حامي العقيدة الأورثوذوكسية. هذه الإزدواجية ظلت تنازعه طيلة شهر تموز ومع تمسكه بالوفاء لروح ليباخ، فإنه بعث يسأل امبراطور النمسا في الحادي عشر من شهر تموز، كيف يمكن لأوروبا أن تبقى بدون عمل أي شيء أمام مشهد الفظائع التركية. ومع غضبه الشديد من المذبحة التي تعرض لها اخوانه في الدين، فإنه أكد لمترنيخ، في السابع عشر من الشهر، بأنه لن يتصرف إلا بالإتفاق مع حلفاء روسيا . وقد تبين لمترنيخ، وهو العارف تماماً بما يمكن أن تخفيه كلمة «وحدة» من معاني، إن الحروب إذا اندلعت، فإنه من الصعب تقريباً ضبط وريث كاترينا الكبرى. ثم أن التقارير الواردة من القسطنطينية تفيد أن الحرب لا يمكن تجنبها.

وخلال هذا الوقت لم ينفك ستروغانوف سفير روسيا في تركيا عن مفاوضة الباب العالي، سواء بشأن خرق معاهدة بوخارست، أم باسم حماية العقيدة الأورثوذكسية في الامبراطورية العثمانية ـ مهمة ادعاها لنفسه بنفسه ـ وكان هذا الديبلوماسي من «المدرسة الروسية القديمة» التي تعتبر روسيا وريثة الامبراطورية البيزنطية، ومالكة القسطنطينية، وهما الأمران اللذان يحركان كل سياسة روسيا. وبحكم تلقيه تعليماته مباشرة من كابوديستريا، فإنه من المحتم أن لا يساهم ستروغانوف في إزالة التوتر. أما الحكام الأتراك من جهتهم، فكانوا يعاملون ممثل القيصر بوقاحة تتجاوز الحد الإعتيادي. وإذا كانت تصرفات ألكسندر تبدو في نظر المراقبين الغربيين غامضة، فإنها تبدو في نظر القسطنطينية عارية من كل غموض.

ففي ذهن الأتراك، يعتبر الحلف المقدس مقدمة لحرب صليبية جديدة، والمبادىء السامية التي يتذرع بها القيصر هي إعداد لإنـزال مسلح في المضائق. . وبلغت العلاقات درجة من التوتر حملت ستروغانوف على الإعتقاد بأنه من الآمن له أن يترك العاصمة التركية إلى مرفأ على البحر الأسود، حيث أرسل من هناك إلى وزيره، تقريراً مطولاً، مؤرخاً في ٥ حزيران حول الإرتكابات التركية.

وكان رد فعل كابو ديستريا من أعنف ردود الفعل. وكان جوابه يشير إلى إهانة الديانة المسيحية ويدعو أوروبا أن تشترك لإقامة جبهة واحدة مع روسيا. وطلبت سان بطرسبرج إعادة بناء الكنائس المهدمة حالاً، وضمان حرية ممارسة الدين بصورة

رسمية، والتخلي عن مفهوم المسؤولية الجماعية. بحيث يتوقف قصاص الأبرياء بجريرة المجرمين وبذات الوقت معهم. وأن لا يتناول التهديد حياة أولئك الذين لم يشتركوا في العصيان. وأدى رفض المذكرة إلى إثبات أن الامبراطورية العثمانية لا يمكنها أن تتعايش مع الدول المسيحية، وفي هذه الحالة، فإن روسيا، بالإتفاق مع بقية العالم المسيحي، ستؤمن الحماية لأخوانها في المسيح. وكان على الباب العالي أن يسلم جوابه في الثمانية أيام التالية. وكما توقع كابوديستريا، بكل تأكيد رفض السلطان، في أوج غضبه حتى مجرد فكرة الإنذار. وتدخل اللورد سترانغفور، سفير بريطانيا، وحده، الذي جنب ستروغانوف التمزيق على يدي شعب في غاية الهستيريا الغاضبة. وعندما أبحر هذا الأخير، في ١٠ آب، نحو أوديسا، بدا واضحاً أن إعلان الحرب هو من حتميات منطق الأشياء.

ولكن مترنيخ بقي صامداً، فالأحداث لم تهزه. إنه يعلم أن السيطرة الأدبية تهم القيصر أكثر من السيطرة السياسية. ولهذا تمكن معالجته بالرجوع إلى الفلسفة أكثر من الرجوع إلى الإعتبارات العملية. وبدت المواجهة مشابهة لتلك التي حصلت في ليباخ. ومرة أخرى لجأ إلى تأويل المبادىء الرئيسية للحلف المقدس. إن كابوديستريا يزعم أن الواجبات الأدبية تفرض على القيصر أن يقوم بنشاط سياسي في الشرق.

وعلى هذا يجيب مترنيخ بأن الحيلة الجهنمية لدى الأشرار تدعوهم بالضبط إلى الطلب إلى القيصر لكي يدافع عن العقيدة الأورثوذكسية. وبما أن القيصر، قد وعد في ليباخ أن لا ينفصل عن حلفائه، فإن مترنيخ يبدو في وضع أفضل مما يبدو لأول وهلة. على الرغم من مقومات السياسة الروسية الثابتة وعلى الرغم من التزمت العثماني، إن فعالية أي حلف، تفترض، بالضبط أن يكون هناك نقاط التقاء بين الإرادات. ومترنيخ بعد أن استولى على فكر القيصر سنة ١٨٢١، استطاع أن يجعل من روسيا تابعة ديبلوماسية للنمسا، خلال عملية السلام في إيطاليا. ولكن العكس ليس صحيحاً، والنمسا لا تستطيع ضمان سياسة ألكسندر في البلقان. ونتج عن ذلك أن السياسة اليونانية، التي انتهجها كابوديستريا قد فشلت حتى باسم الحلف. والخصام القائم بين الوزيرين غايته النهائية معرفة ما إذا كان المبرر الشرعي له الأولوية على المصلحة القومية.

إن عنفوان الوزير الروسي لا يمكن أن يخفي هذه الواقعة، التي عبر عنها زميله

النمساوي بما يلي: هناك فريقان يتصارعان عبر العالم، أشباه كابوديستريا وأشباه مترنيخ. وبما أن القيصر هو من المترنيخيين، فإن خصومه سيتركون لشأنهم الحزين».

إن وزير فيينا متعمق تماماً في خفايا نفس ألكسندر. فهو يعلم أن التردد عند القيصر يتزيا بزي الصمود، مهما كان السلوك المعتمد، وذلك بعد فترة طويلة من التردد.

والقيصر، وهو يخلط بين السياسة والهوس، ميال إلى إضفاء طابع التعصب الأعمى على قرارات ترتدي الصفة الحتمية، وإلى اعتبار التعصب كحتمية أخلاقية. وكما كان حاله سنة ١٨٠٧، بعد فريد لاند، انقلب حقده على نابليون، بين يوم وآخر، إلى إعجاب شديد. وفي سنة ١٨١٢، عندما اضطر إلى الحرب، أراد أدبياً أن يبرر عناده وإصراره على متابعة الحرب، بحريق موسكو. وبعد سنة ١٨١٥ انقلبت خسارته في مؤتمر فيينا إلى أزمة تصوفية. فمن الطبيعي إذاً أن يحاول ميترنيخ بأي ثمن أن يتجنب ردَّة سياسية روسية، عالماً تماماً بأن القيصر، إن مشى الى الحرب، فإنما سيحولها حالاً الى حرب صليبية. وبهذا المعنى كتب يقول: «عند أول طلقة مدفع، سيهرب منا ألكسندر على رأس حاشيته، وعندها لا يعود هناك من حدود لما يعتبره من أحكام إلهية».

وبإيعاز من الوزير النمساوي تدفق على القيصر سيل من تقارير البوليس. وأخذت الحقائب الديبلوماسية ترد من فيينا وإليها، حاملة الرسائل التحذيرية، وكلها تدور حول هذه الفكرة: إن المصلحة الروسية في أوروبا لا تقتضي الإنتقام من الفظائع التركية، بل خنق الثورة الاجتماعية، مهما كان تأثر القيصر بالوضع في البلقان. وفي باريس تتولى اللجنة المركزية الثورية، وليدة الشيطان، وبشكل علني، تشجيع الثورة في جزيرة موري، حتى تضعف الحلف عدوها المميت. ويجيب امبراطور النمسا على كتاب القيصر المؤرخ في ١١ تموز: إن الشر الذي تجب محاربته، جذوره في أوروبا أكثر مما هو في تركيا . . . . . وإذا أردنا تفادي أي وهم حول الأهداف الحقيقية، فما علينا إلا النظر إلى أية نوعية من الرجال يشكل هؤلاء المدافعون المتحمسون عن المصالح المسيحية المزعومة . . . إنهم أولئك الذين لا يؤمنون بالله، ولا يحترمون شرائعه ولا شرائع الإنسان . . . وعلى البلاطات الحليفة أن تشكل جبهة مشتركة، إذ في هذا أملنا الوحيد في قطع الطريق على الشر المتربص بنا». وهكذا طُلِبَ إلى ألكسندر أن يلتزم بضبط النفس في خصومته، بحيث تتطهر سياسته وتتكرس. وعليه أن يحذر الوقوع في الشرك الذي تنصبه له أحابيل اللجنة المركزية، التي تحاول أن تخلق صراعاً بين الواجب

الأدبي للقيصر ومبادئه الإنسانية. وفيما كان الإهتمام متركزاً في تروبو وفي ليباخ، في البداية على الأقل، على تأسيس العمل المشترك، على وحدة الحلفاء، فإن هذه الوحدة بالذات تثار الآن لتبرير عدم عمل أي شيء. ونرى الآن كاستلري يمتن فجأة علاقاته بالحلف، كما لو أنه انتظر في الكواليس حتى هذه اللحظة.

إن الوضع في تركيا والسيطرة على المضائق ليس فيهما شيء مما يسمى بالنزاع الأكاديمي في ذهنه. وليست القضية، هذه المرة، قضية نقاش حول الشكل الذي يمكن فيه قمع ثورة في نابولي. إن الدولة الجزيرية المحمية بالماء لا يمكنها أن تسمح لنفسها بلعب دور الأميرات العفيفات البعيدات. إن تمزيق الامبراطورية قد ينجم عنه خسارة السيطرة على البحر المتوسط، وخسارة الشرق الأدنى بالتأكيد تقريباً. ولأول مرة يستهدف الخطر بريطانيا كما النمسا. وفجأة توقف الكلام عن جبن ميترنيخ وعن سياسته الوقائية، ولولا القليل لأخذ عليه كاستلري قلة حرصه وحذره. بل ذهب الأمر به، إلى حد اتهامه بالتواطؤ مع القيصر من أجل تجزئة الامبراطورية العثمانية. وهذا ما يفسر وقوفه، طيلة شهر حزيران، موقف الحذر من اقتراحات الوزير النمساوي الذي يريد أن تقف النمسا وإنكلترا نفس الموقف من تركيا. ثم في ١٦ تموز، وبدون أية مشاورة مع مترنيخ، فاتح كاستلري القيصر، وهذا يعني أنه عندما تكون مصالح إنكلترا الحيوية في الميدان، فله الحق هو أيضاً باللجوء إلى الحلف، مفسراً مبادئه على أوسع شكل أو وجه. وفي غمرة من البلاغة النادرة لديه، استنجد الوزير الإنكليزي بكتاب خاص، برجل تروبو وليباخ، بالملاك حارس الحلف، بالعاهل الشهم، الذي يؤمن تعطفه هناء أوروبا. ونسي انتقادات السنة الماضية حول جواز توسيع التزامات الحلف، وكذلك الإنتقادات التي عمرها عدة أشهر، التي وجهها إلى أحلام الحكومة الأوروبية التي كانت تهدد القيصر. حتى المبدأ المقدس، مبدأ عدم التدخل، في شؤون الآخرين، قد وضع جانباً، لأن البرقية تضمنت هجوماً مبطناً على كابوديستريا.

والحجة التي تذرع بها كاستلري، لكي يتوجه، على هذا الشكل، إلى القيصر شخصياً هي ملاحظة كان هذا الأخير قد أبداها له، منذ ثلاث سنوات، على أثر انتهاء مؤتمر إكس لا شابل. فقد صرح له القيصر يومئذٍ، أنه في حال أزمة خطيرة، بإمكانه التوجه إليه مباشرة. ويبدأ كاستلري كتابه بتلميح عرضي إلى المصاعب الداخلية التي يعاني منها القيصر، في حين أنه يؤكد على وحدة وجهات النظر بين لندن وبطرسبرغ وعلى وجوب وضرورة حلفٍ لم يتحدد مجاله إلا من قريب. ويزعم الوزير الإنكليزي أنه

لم يتردد في الكتابة إلى مخاطبه الفريد الأوحد بسبب أنني «في أعماقي، مقتنع بأن جلالتكم الامبراطورية حتى ولو اضطرت إلى مراعاة. . . . الإعتبارات المحلية والمزاج الخاص لشعبها، فهي ترى نفس رأي الحكومة البريطانية بصدد الأخطار المعقدة التي تحيط بنا. ومن جهة ثانية، إنني على يقين أيضاً بأن جلالتكم الامبراطورية، بعد أن ذللت كل المصاعب المحلية. . . سوف تقدم الدليل الجديد على عزمها الثابت في الإبقاء على النظام الأوروبي، كما هو ثابت بمعاهدات السلام الحديثة». وبالنسبة إلى مسلسل الأحداث الماضية تبدو هذه الكلمات مثيرة للدهشة، إذ يراد توسيع الحماية التي تتضمنها المعاهدات على تركيا التي لم تشأ أن توقعها، في حين أن نابولي حرمت من هذه الحماية، رغم أنها كانت فريقاً متعاقداً فيها. وليس الشكل الذي يؤول كاستلري المعنى الحقيقي للثورة اليونانية بأقل إثارة للإهتمام. فهو ينكر أن تكون الحادثة ظاهرة فريدة. بل يرى فيها «إحدى بؤرات ثورة مدروسة، تنتشر بانتظام عبر أوروبا كلها. وهي تقذف بلهيبها حيث تتراخى السلطة، مهما كان السبب». ومنذ حوالي تسعة أشهر كان كاستلري يتندر برغبة القيصر في دحر الثورة واصفاً إياها «بالشبح المغري الذي لا يمكن إنكلترا أن تنجرف وراءه».

أما الفظائع التركية فهو لا ينكرها أبداً مفيداً بأن الإنسانية تتقيأ لذكرها؛ ولكن هذا مثله في ذلك كمثل مترنيخ، من الإلحاح لكي تظل الإعتبارات الإنسانية تابعة ولاحقة للحفاظ على البنيات المكرسة في أوروبا. ولما كانت هذه البنيات تتعرض لخطر كبير «من جراء كل تجديد» جذري، لذلك فهو يتوجه إلى امبراطور روسيا بهذه الكلمات: «لتتفضل جلالتكم الامبراطورية وتشهد بإباء على هذه المبادىء، من أجل الأجيال القادمة. . . . ولتظهر أمام. . . هذه الدولة شبه البربرية، نفس السمو والرفعة التي يمكن أن يمليها، تجاه مثل هذا التحدي، الإحترام الديني للنظام الذي ساهمت جلالتكم الامبراطورية، بقوة، بإقامته في أوروبا». وفي النهاية، تشبه رسالة كاستلري الصراع الداخلي الحالي في قلب الحلف، بالترهات غير المؤثرة في الأهداف المشتركة، ثم تؤكد على تعلق بريطانيا الثابت بشخص القيصر. . . «إنني. . . . على يقين بأن كل دولة. . . بالرغم من تمسكها بأسلوبها الخاص في العمل، تبقى بكل تأكيد، أمينة حتى النهاية، على الموجبات الأساسية التي يقضي بها الحلف، وأن النظام الأوروبي الحالي. . . سيبقى، طويلاً أيضاً، ضامناً لأمن ولراحة أوروبا»

وإذا وضعت هذه الرسالة في إطار الأحداث القائمة يومئذٍ، فإنها قد تبدو كذبة

وقحة لا مثيل لها، ولو أن تفاهتها وابتذالها لم تدل بشكل قاطع على الميكانيكية الفكرية لدى مثل هذا الإنكليزي (كاستلري). فمنذ اللحظة التي أصبحت فيها المصالح البريطانية مهددة، بادر كاتب الرسالة، الذي لم يكن بإمكانه في السنة السابقة، أن يلاحظ الخطر الخفي الكامن، إلى إبداء استعداده للقبول بأن الحلف يمكن أن يكون موضوع تأويلات مختلفة. ولكن ها هو «الخطر الأعظم» الذي كثيراً ما نُوِّه به، يظهر. فمن الطبيعي إذاً أن يعزو كاستلري، من جديد، إلى الحلف الدور المجيد الذي كان له في السابق، وهو أنه درع السلام.

وبالرغم من أن ردة الفعل الأولى لدى القيصر تجاه رسالة كاستلري لم تكن مشجعة، فإن ألكسندر لم يكن ليستطيع أن ينجح في مقاومة الهجوم المزدوج من قبل حليفيه المحترمين. إن تأييد أوروبا المقرون بالعرفان بالجميل، الذي كان يفتش عنه عبثاً منذ أكثر من عشر سنوات، أصبح الآن في متناول يده. ولأول مرة، لم تعد أية اعتبارات دنيئة تعترض تطبيق حكمه تطبيقاً شاملاً، حتى ولو كانت الدعوة إلى هدفه المثالي سوف تغل له يديه، فهو يؤول هذه الدعوة بالقبول بنظرياته، قبولاً نهائياً، لكونه قد طلبه واصطبر على طلبه. وفي ذات الوقت، كان مترنيخ قد ضغط على وزير خارجية بروسيا لكي يعتبر دراسة أونسيلون بمثابة «رأي شخصي خاص». ولم تكن كل ادعاءاته الصداقة الخالدة، لتكفي لإخفاء كون روسيا قد أصبحت معزولة من جديد. وكان لا بد لألكسندر من أن يمتنع. وعندما اقترح كابوديستريا، في بداية شهر آب بأن الحملة البلقانية من شأنها أن تحدد تماسك الحلف، أجابه مترنيخ بواسطة ألكسندر بالذات: «إن نحن ردينا على الأتراك بإعلان الحرب عليهم، فإن اللجنة الثورية في باريس سوف تنتصر، وبعدها لا تعرف أية حكومة الإستقرار». في هذه الأثناء حظر القيصر على وزيره أن يشير في برقياته إلى أي حرب محتملة. وعندما حضر ستروغانوف، راجعاً من القسطنطينية، تبلغ قرار سيده مع الأمر بالتقيد بهذا القرار. وفي ٢٩ آب أصدر ألكسندر جوابه إلى كاستلري وفيه ما يلي من غموض: «إني سأصبر ما أمكنني ذلك». واستناداً إلى ذلك كتب مترنيخ في ٣ أيلول: «ويوماً بعد يوم تأتيني الإثباتات بأن الامبراطور ألكسندر يقف نفس موقفي. . إن كابوديستريا ينصح بالتدخل. . . ولكن الآخر لا يستمع إليه».

وإذا أمكن تجنب الحرب، فإن عوامل التوتر لم تزل قائمة. فالثورة اليونانية استمرت في عنفها وارتكب الطرفان خلالها الفظائع. واحتفظ كابوديستريا بحقيبته،

وكان الجسم الديبلوماسي الروسي بإجماعه تقريباً متفقاً على ضرورة التدخل الحاسم وكان ألكسندر، معذب الضمير، يحاول من جهته أن يصرف الأذهان فيقرن كل تدبير سلمي بتصريح عنف وهكذا يمكن القول، أن كاستلري وميترنيخ قد حصلا على تأجيل، لا أكثر ولا أقل. وصرح القيصر إلى سفير إنجلترا أن الشتاء أمامه بطوله لكي يؤخر خطر الحرب. ولكن على الحلفاء أن يدرسوا مسبقاً موقفهم في حال اضطرار روسيا بالرغم عنها إلى الدخول في الحرب. وعندها رغب مترنيخ في اللجوء إلى تكتيكه المجرب، وجمع السفراء في فيينا، ومن شأن هذا الإجتماع أن يوفر له مكسباً مزدوجاً ضد روسيا، وبذات الوقت إرضاء ألكسندر بالإنصياع لولعه في التضامن الأوروبي. في هذه الأثناء كان كاستلري، يخشى تساهل زميله النمساوي. فضلاً عن ذلك كان يعتقد أن المسألة أكثر تعقيداً من أن يحلها السفراء. وعندئذٍ اقترح الوزير النمساوي لقاء خاصاً بينه وبين زميله الانجليزي، واتخذت زيارة الوصي على عرش إنجلترا إلى رعاياه في هانوفر حجة ممتازة لإتمام اللقاء.

وعندما فاتح مترنيخ القائم بالأعمال الانجليزي في فيينا، غوردون، بالأمر كان جواب هذا الأخير بارداً. فقد التزم محاور مترنيخ بسياسة الإمتناع الحذرة التي هي ديدن كاستلري منذ سنة، الأمر الذي حمله على التأكيد بأن المحادثات الثنائية من شأنها: «أن تؤول تأويلاً خاطئاً وأن توقظ غيرة وحسد الآخرين». ومع ذلك فالمشروع جاء متأخراً عن مماشاة الأحداث. وكان مفهوم كاستلري عن الحلف قديماً يعود إلى أيام تروبو وليباخ، يوم كانت مصالح إنجلترا غير معنية بالأمر عناية مباشرة. أو أيام إكس لا شابل عندما كانت فرنسا هي هاجس أوروبا يومئذٍ. أما في ما خص تركيا فالأمر مختلف، وكاستلري بطبعه ينفر من خلط المسائل العملية والجدال النظري، وهذا المبدأ إذا طبق على الثورة النابولية فإنه قد يثير عجب مترنيخ. ألم يكتب كاستلري إلى مترنيخ ما يلي: «لو أن القضية التي تستوجب اهتمامنا المباشر كانت من النوع العادي؛ ولو أنها مثلاً كانت تتعلق بالدستور الذي يجب إعطاؤه لإحدى دول أوروبا (كما كان الحال بمسألة نابولي) فإنني أشاطركم أسلوبكم في النظر في أمر لقاء محتمل مع الأمير مترنيخ. ولما كانت المسألة التركية مسألة مختلفة تماماً، وهي بالنسبة إلى إنجلترا، لا تتعلق بالنظرية بل بالتطبيق»... وقرر زعيما الخط المحافظ في أوروبا أن يلتقيا مرة أخرى ـ كانت الأخيرة ـ في أواخر شهر تشرين الأول سنة ١٨٢١، كي يقررا، حول الوسيلة التي يمكن أن تضمن التوازن الأوروبي.

III

وكانت دورة مترنيخ دورة موفقة في ألمانيا. فقد كان كل بلاط يحيي فيه الرجل الذي قمع الثورة. وذكر مترنيخ أن الوزراء الذي كانوا يقابلونه، كانوا أقرب أن يطلبوا تعليماته من تقديم الإستشارات له. وكان الإستقبال الذي أعده له ملك إنجلترا ليؤثر هو أيضاً في ثقته بنفسه. والدليل على أن مترنيخ كان يعتبر الناطق باسم المحافظين هو أن الحديث الأول الذي جرى بينه وبين جورج الرابع تناول المشاكل الداخلية لبريطانيا أكثر مما تناول الثورة اليونانية. فقد قرر الإنجليزي الخلاص من ليفربول بالطلب إليه تقديم استقالته، واستشارة «طبيب الثورات» حول الوسيلة التي توصله إلى غايته. ولما كان مترنيخ من جهته قليل الإهتمام بليفربول فقد اهتم بأن يبقى كاستلري على حقيبته بعد استبدال الوزارة. وبالنتيجة فقد حاول إقناع هذا الأخير بتشجيع ليفربول على الإستقالة ليشكل هو الوزارة الجديدة. ووافق كاستلري، شرط أن يقدم الأخير استقالته بملء رضاه. وإلا فإن كاستلري سينسحب هو أيضاً.

وعندما عالج الوزيران أخيراً المسألة اليونانية اكتشفا أنهما على اتفاق في الأساس. وقد أبرز ميترنيخ من ملفاته دراسة حول النزاع الروسي التركي مؤلفة من ثلاثة أقسام: أولاً أنه من أجل المفاوضة، يعتبر الحلف «قائماً وصالحاً تماماً». وهذا يعني نصيحةً واضحة إلى كاستلري حتى لا يكرر وعظه الذي قام به في السنة الماضية. ثانياً اعتبر كابوديستريا العقبة الرئيسية بوجه الإتفاق. ثالثاً يجب على ممثلي النمسا وإنجلترا، في القسطنطينية أن يحصلوا من السلطان على بعض التنازلات حتى تنتفي كل حجة ضد الحرب. ووافق كاستلري ثم اتفق الوزيران على توحيد جهودهما من أجل المحافظة على السلام، كما اتفقا على تجاهل طلب روسيا توضيحات حول مواقف النمسا وبريطانيا في حال وقوع حرب، وعلى إرسال تعليمات متشابهة إلى ممثليهما في سان بطرسبورغ. وأخيراً وحتى يمكن تجنب الكلام عن تواطؤ إنجليزي نمساوي ضد روسيا، فإن الحجج المستعملة يجب أن تكون مختلفة بحسب من يقدمها. ممثل إنجلترا أو ممثل النمسا وكلف اللورد سترنغفورد سفير إنجلترا لدى الباب العالي بإجراء المفاوضات. وهكذا عندما أخذ شهر تشرين الأول يقترب من نهايته كانت شبكة العنكبوت التي نسجها مترنيخ أقوى ما تكون. في ليباخ، حصل من القيصر على وعد بعدم الإنفراد في ديبلوماسيته. وفي هانوفر تم الإتفاق على تدابير مشتركة مع بريطانيا.

وتكرر الوضع الذي كان قائماً في ربيع سنة ١٨١٣. وأصبح مترنيخ من جديد الحلقة الضرورية في السلسلة لأنه يمثل الشرعية المعترف بها من قبل كل فريق. ولقد كان كاستلري حساساً تجاه التوازن السياسي أما ألكسندر فقد كان حساساً تجاه التوازن الإجتماعي.

وكان كاستلري البادىء، من الوزيرين، الذي باشر الضغط على القيصر، واستعمل حججاً إنكليزية خاصة. فبدلاً من التذرع بمبادىء الحلف الكبرى، أخذ يحاول ردع محادثه عن اتخاذ قرارات متهورة، مركزاً على عدم عقلانيتها. فبدلاً من أن يسند براهينه على القواعد الأخلاقية المترسخة في نفس ألكسندر، أخذ ينكر عليه إمكانية تحويلها إلى الواقع العملي. وكما تم الإتفاق عليه في هانوفر، رفض كاستلري أن يفصح عن موقف بريطانيا في حالة الحرب، الأمر الذي كان الروس يصرون عليه، بحجة «أنه يستحيل على أية دولة كانت أن تعرف سلفاً كيف يكون تصرفها تجاه صراع مشؤوم كهذا». وحتى لو كانت الحرب قدراً محتوماً، أضاف يقول، فإنه لا يمكنه الموافقة على أن غايتها ستكون إنشاء دولة يونانية تستمد حياتها من نظام ثوري يحاربه الامبراطور هذه المحاربة وإن كان مثل هذه الخطة سوف يقدم من قبل وزير روسي، أضاف كاستلري، فإن على هذا الرسمي أن يعرضها بشكل واضح ومفهوم، وعليه أن لا يتوقع أي رأي أونصيحة من الحلفاء الذين يرون أنفسهم ملزمين بمعارضته. ولم يصب هذا السهم المرسل إلى كابوديستريا، هدفه على كل حال، لأن القيصر لا يعي إطلاقاً، المفهوم الإنكليزي للمسؤولية الوزارية، ولذا أحس بأنه المقصود شخصياً. ولم تصلح بقية البرقية الإنكليزية الأمور، لأنها وإن أقرت بأن الأتراك قد ارتكبوا الفظائع فعلاً، فقد سلكت إلى حد غير قليل، مذهباً إنشائياًموضوعه زواج سيىء يعزى السوء فيه إلى قلة العواطف وحسن السياسة. وهذا الكلام، لا يستطيع ألكسندر إلا أن يؤوله على أساس أنه انتقاد للحكم الأدبية التي أولع هو بها. وكتب كاستلري: «لو جاز لرجل الدولة أن يرتب مسلكه وفقاً لمشاعره، لا على أساس تفهمه للوضع، فإنني لا أرى كيف يمكنه وضع حدٍ لنزواته.... يجب أن لا ننسى أبداً أن واجبه الأساسي هو تأمين السلم والأمن للمصالح التي جعلت تحت رعايته، آنياً، وأن عليه أن لا يخاطر بمصير الجيل الحاضر، بقصد تحسين وضع الجيل القادم، وذلك باتخاذه إجراءات ذات صفة غير مأمونة أو مضمونة».

وعلى كلٍ، بمقدار ما يأنف كاستلري من اللجوء إلى لغة ألكسندر «المحببة» فإنه

يخسر قوته الإقناعية. وخلال كل الخريف، استمرت العلاقات بالتدهور. وكان المتسبب في تدهورها هو كابوديستريا. فهو الذي كان يحضر البرقيات. ولم يتورع عن التعْبير عن مرامي القيصر بأعنف التعابير، أملاً بجر كاستلري أو مترنيخ إلى التصرف بشكل أحمق. في هذه الأثناء بدا القيصر في حالة عصبية تتصاعد حدتها. ولفت الإنتباه إلى أن جيوشه كانت بصورة مستمرة تحت تصرف أوروبا، ثم وعد وعداً مقلقاً حقاً، وهو أنه حتى لو كان وسط جنوده، فإنه سيتصرف كما لو كان محاطاً بممثلي النمسا، وفرنسا، وبريطانيا وبروسيا. ولم يكن ميترنيخ ليهتم بوضع كلام الروسي موضع الإختبار. ففي ٥ كانون الأول، توجه إلى القيصر بكلام أقرب إلى مفهوميته من المنطق الثقيل الذي استعمله كاستلري فقال: إن أزمة الشرق هي الهجمة الأخيرة التي تشنها قوى الشر قبل القضاء عليها. ثم رسم لمراسله جدولاً مفصلاً عن جولته الأخيرة في بلاطات ألمانيا. فقال أن ألمانيا ليست ألمانيا سنة سنة ١٨١٨ وهي مدينة بهدوئها الحالي إلى موقف القيصر أثناء مؤتمر ليباخ. وبالرغم من أن القول مبالغ فيه قليلاً، فإن ألكسندر يجد فيه حافزاً لشهرة يتمنى تحقيقها. بعد هذا يمكن لميترنيخ أن يستنتج. فهو يحاول أن يبدد شكوك خصمه المتقلب جاعلاً من الثبات والإستمرار عملاً أخلاقياً. فكتب يقول: «يجب أن لا يحول بنا أي شيء عن خطنا ولا أن يلهينا عنه أمر. إن شهرة خاصة تنتظر العاهل الذي يستمر في خطه وفي جهوده النبيلة. ولن يكون الجزاء أقل من أن يحيا، وكأنه منقذ الحضارة من الإنهيار العام الذي يعده لها ذوو الأفكار المجنونة منذ زمن طويل... إن التاريخ، أيها العاهل يحكم على المكتسبات الأخلاقية بغير ما يحكم على المكتسبات التي القصد منها ضم مقاطعات جديدة أو إسقاط امبراطوريات».

ولكي يقدم دليلاً أفضل على صحة قوله لجأ مترنيخ إلى التسميم السيكولوجي الذي استعمله في الصيف الماضي فأخذت تتالى حقائبه الديبلوماسية بشكل متسارع، حاملة تقارير ضخمة عن مؤامرات وهمية ثورية في ألمانيا وفي إيطاليا. حتى كاستلري وجد من المناسب المسارعة في النجدة فأرسل برقية غامضة تتكلم عن تيار خليجي ثوري متجه من شواطىء أميركا الجنوبية نحو شواطىء بحر إيجة. وبالرغم من أن هذا الإنشاء لم يكن له أثر إيجابي مباشر على التوتر الدولي، فإنه زاد من تردد القيصر.

وبهذا المعنى كتب لبزلترن: «كل شيء كان يوحي له بالحذر والريبة. وسرعان ما جاءت الأخبار إلى الوزارات الغربية من جواسيسها تشير إلى أن ألكسندر يعد وينظم بوليساً سرياً وفقاً للأسلوب النمساوي».

واتجه مترنيخ في تصويبه نحو رئيس وزارة القيصر، لأن موقفه مشبوه. فكتب «إن كابوديستريا يعمل للحرب دون أن يريدها، فهو يريد من روسيا أن تساعد في الحل من المشكلة اليونانية... إنما ضد مصلحة الروس ومسؤوليته مخيفة، وهو في وضع مريب، حاله في ذلك كحال كل من يخدم قضيتين أمام سيد واحد... ولا شيء أكثر تناقضاً من هاتين المسألتين: أنشىء له دولة يونانية وسترى أنه يعتبر روسيا العدو الوحيد الذي يخشاه» ولكي يفضح هذا التناقض قرر ميترنيخ أن يرد على تهديدات كابوديستريا، في ٢٨ كانون الثاني، وفي برقية له تشرف الذكاء والفطنة ويدحض الإتهام القائل بأن النمسا لم تبق أمينة لروح ليباخ ، بل بالعكس إن النمسا حين رفضت الإنجرار إلى متاهات السياسة التركية منعت قيام سلسلة من الثورات في الغرب. واقترح ميترنيخ فضلاً عن هجومه التقليدي على الثورات وعلى مناصريها الملحدين ترتيب المعضلة بإجراء تمييز دقيق. فهناك من جهة المسائل الناتجة عن قيام تركيا بخرق المعاهدات التي تربطها بروسيا. وهنا يحق لسان بطرسبورغ أن تطلب بمفردها من القسطنطينية كي تحترم توقيعها.

ومن جهة ثانية هناك المشاكل الناتجة عن الثورة اليونانية. وهذه المشاكل تهم أوروبا بمجموعها ومن المستحسن تخصيص مؤتمر لها. وفي هذه النقطة تعهد مترنيخ بأن يثبت بأن بلده هو صديق روسيا وذلك بمساندة المطالب الروسية الخالصة والتي يمكن تصنيفها ضمن أربع فئات:

أ - إعادة بناء الكنائس اليونانية.
ب - حماية الديانة اليونانية الأرثوذكسية.
ج - التمييز بين الأبرياء والمجرمين من اليونانيين.
د - إخلاء المناطق الدانوبية.

وميترنيخ بتعهده بدعم المطالب الروسية، يحاول أن يثبت بأن دوافع كابوديستريا هي دوافع «يونانية» ليس إلاّ. وهو بذات الوقت يحاول أن يدفع بألكسندر إلى التخلي عملياً عن كل حق خاص بالتدخل في الثورة اليونانية.

وطيلة شهر شباط استمر القيصر متلفعاً بجلباب الصمت: وإذا كانت اللهجة الهجومية التي اصطبغت بها برقيات كابوديستريا تعكس مزاج معلمه حقاً فإن الحرب تبدو حتمية لا محالة. وعندما، وضع التشدد التركي حداً للمفاوضات التي كان يقوم بها

في القسطنطينية اللورد سترانغ فورد، بدا أن كابوديستريا قد انتصر. فقد أجاب على مذكرة مترنيخ بلهجة بلغت من القسوة حداً حمل سفير النمسا على تفسيرها بأنها تمهيد لقطع العلاقات. ولكنها كانت السهم الأخير الذي حاول أن يرسله إلى زميله النمساوي. ومضت ثلاثة أيام على ألكسندر قبل أن يتراجع، كما فعل في شهر آب المنصرم، أمام احتمال التدخل بمفرده. فهو لم يتخل أبداً عن حلمه بإنسانية متصالحة، ولو على حساب الهدف الثابت للسياسة الروسية، وهو التحكم بالمضائق وخرج القيصر من هذا المأزق بأسلوبه الخاص، أي مختبئاً وراء واجهة وحدة الحلفاء. وفي ليبزلترن صرح القيصر بأنه قد ملّ من تبادل الرسائل، وأنه قرر إرسال مفوض مطلق الصلاحية إلى فيينا لكي يتفاوض مع مترنيخ في الموضوع. ولا يمكن القول أنه توفق في اختياره، لأنه انتدب تاتيشيف الذي كان سابقاً سفيره في مدريد والذي تميز بتدابيره المناوئة لبريطانيا سنة ١٨١٧.

ولكن في حين كان ألكسندر يظن أن كل الخيارات ما زالت أمامه، علم مترنيخ بالتأكيد أنه ربح الشيء الأساسي. فعلى الصعيد الأدبي، استطاع نقل الخلاف إلى ميدان السياسة بحيث سيحل وفقاً للأساليب الديبلوماسية التي تنتهجها الوزارات والدواوين وهو سيد هذا المجال. لقد علق على ذلك بقوله: «لقد فجرت القنبلة أخيراً وكانت محشية... بالقطن. أما وقد استنفد جدول الحماقات، فلم يعد من قول لقائل، والمطلوب الآن هو النقاش. لقد اختبر الرجل الذي كان موجوداً، وذلك لسبب بسيط هو أن روسيا ليس فيها أندر من وجود رجل... نستطيع بعد الآن أن نتقدم».

وبدا أن هذا الكلام قيل قبل أوانه لأن سلوك تاتيشيف دل على غموض كغموض دوافع مرسليه. وهكذا لم يتيسر للوضع أن يتطور بسرعة. ووصل المندوب المطلق الصلاحية الروسي إلى فيينا حاملاً مذكرة حررها كابوديستريا، وتتضمن رغبة روسيافي تنصيب نفسها حامية للرعايا المسيحيين في الامبراطورية العثمانية. وتشدد المذكرة على وجوب تحويل السيادة المطلقة التي كانت لتركيا على اليونان إلى سيادة إسمية. إلا أن تاتيشف اعترف مع ذلك بأن التعليمات المعطاة له لا تقتصر على المذكرة التي كتبها كابوديستريا. وأن القيصر طلب إليه أن يشير إلى عزم روسيا على عدم التصرف إلا بموافقة حلفائها. وهذا ما كان يريده مترنيخ، لأن السعي وراء الوحدة التي يبتغيها ألكسندر تمكن النمسا من رفض أية مبادرة غير محسوبة من جانب روسيا، وانتداب ديبلوماسي ثانوي لكي يفاوض مترنيخ، كان خطراً والأخطر منه، هو إجراء

المفاوضات في فيينا، ثم أن تزويد هذا المندوب المطلق الصلاحية بتعليمات مزدوجة ليس له غاية إلا الرغبة في الإتفاق. كل ذلك كان خطأً مميتاً. فضلاً عن ذلك كان غرور تاتيشيف لا يحد بحيث اقتنع بأنه يستطيع خداع مترنيخ. وهو يجهل أن هذا الأخير عرف دائمًا كيف يستغل خصومه الذين لا يقدرونه حق قدره. وقد كتب الوزير النمساوي بشأن رسول القيصر ما يلي: «القليل من الناس يعرف كيف يستفيد من هؤلاء الأشخاص الذين يظنون أنفسهم أذكياء... الخصم الشريف تماماً وحده هو الذي يصعب قهره».

إن براعة مترنيخ سوف تجد لها من جديد، مجالاً لكي تظهر، لأن المواجهة سوف تكون في مجال الديبلوماسية السرية. إنه سوف يكون سيد المفاوضات التي هدفها محدد سلفاً، وحيث كل شيء معلق على الإستغلال المنهجي لسيكولوجية الخصم. وهي المرة الأخيرة التي ينصرف فيها إلى مثل هذا النوع من المناورات. أبداً لن يستطيع إظهار الوقاحة التي يُمكنه منها يقينه ووثوقه من دعم كاستلري. وسرعان ما ينضم تاتيشيف إلى الجماعة المميزة، المؤلفة من ناربون، آبردين، كارامان، هاردنبرغ وستيوارت، الذين لم يتفاوضوا مع مترنيخ إلا ليجدوا أنفسهم ذات يوم وقد خدعوا أو تحولوا إلى ناطقين باسم الوزير النمساوي الماكر، حالات ليست بالنادرة. وفي الإجتماع التالي أقنع مترنيخ تاتيشيف بالمفاوضة على أساس تعليمات القيصر لا على أساس تعليمات كابوديستريا. إن أسبقية وحدة الحلفاء قد تأمنت، وعندها طلب إلى مخاطبه أن يدون المطالب الروسية القصوى، التي سوف تعرض أولاً على الحكومة النمساوية، ثم على حلفاء النمسا. علما بأن لائحة تاتيشيف كان مقضياً عليها بأن لا تخرج من ملفات مترنيخ. وأخذ هذا ينفي واحداً وراء واحد، المطالب المقدمة. وعليه فقد رفض اقتراحاً بالحماية الروسية على اليونانيين، أو سيادة مطلقة تركية على اليونان أو تدخلاً عسكرياً من جانب الحلفاء. وفي نهاية المطاف، وجد تاتيشيف نفسه خالي اليدين. وعندما طلب من مترنيخ أن يضع برنامجاً بديلاً، لم يزد على أن عرض مشكلته، وهي أن الوحدة ليست غاية في ذاتها، بل قيمتها في سياقها. وعندما تصبح الوحدة غاية فإن الحكم لا يعود ممكناً، وسرعان ما يسيطر العضو الأكثر تصميمًا على الحلف، العضو الذي يعرف ما يريد والذي عنده الإستعداد للحصول عليه. وكتب بالمناسبة «إني لا أرى غير احتمالين: إما أنهم يريدون خداعي، أو أنهم لا يعرفون ماذا يريدون ولا ماذا يستطيعون. الإفتراض الأول هو من السخف بحيث لا يجوز التوقف عنده أما

الإفتراض الثاني فينطبق تماماً على ما أعرفه عن بلادهم لدرجة، أني لا أتردد أبداً في الإعتقاد بأنه ينطبق على الواقع».

في هذه الأثناء وردت مذكرة شديدة اللهجة جداً من الباب العالي أوشك أثرها أن يهدم فجأة البناء الدقيق الذي أقامه مترنيخ ولم تكتفِ تركيا برفض المطالب الروسية، بل اتهمت روسيا بتدبير الثورة في اليونان، وكانت اللهجة المستعملة تبدو وكأنها اختيرت خصيصاً كي تعطي الحجة لكابوديستريا حتى يقطع العلاقات. ولكن مترنيخ لم تنفذ جعبته بعد. وكانت خطته تقوم على إعلان تضامن بلاده مع روسيا. واطلع تاتيشيف على المذكرة التركية، وأرفقها بالجواب النمساوي الذي يتضمن استياء فيينا من تكليفها تبليغ مثل هذا النوع من الرسائل إلى حليفتها روسيا. كان موقف مترنيخ الأول هو تفادي ذريعة الحرب. ولم يكتف تاتيشيف بتأييد هذا النوع من التلاعب بل صرح، فضلاً عن ذلك، بأنه مقتنع بأن الوقاحة التركية لا يمكن أن تزعزع التصميم الهادىء الذي اتخذته روسيا. ولم يكن ما يجري في فيينا مفاوضات بالمعنى الصحيح بل لعبة الهر والفأرة. ولم تكن القضية (بالنسبة إلى مترنيخ) العمل من أجل حفظ مصالح روسيا، بل اكتشاف السبب الذي يجعل تاتيشيف بمثل هذه الليونة البليدة. وأخيراً، في ٢٧ آذار كشف المفوض المطلق الصلاحية لميترنيخ أن هذا الأخير قد نجح في التفريق بين القيصر ووزيره. وتبين أن تاتيشيف قد تلقى الأمر بإرسال تقاريره مباشرة ألى ألكسندر، دون تمريرها على كابوديستريا. وأوضح المبعوث، أن رغبة القيصر هي في إيجاد مخرج شريف إلى أن ينتهي الصيف بحيث يحين موعد المؤتمر القادم في الخريف ويدا ألكسندر حرتان. وكتب ميترنيخ «اليوم فقط بدأ كل شيء من جديد. فبعد أن اختلس ألكسندر من العالم بضعة أشهر من السلام، أخذ رأسه بين يديه وتقدم مني راجياً أن أفسر له ما تضمنته أفكاره. إنه لا يريد الضياع في متاهة بل يطلب الهداية من مرشدته القديمة».

لو أراد الروسي الدليل، لتحققت رغبته، فها هو مترنيخ يتولى إدارة وتوجيه المفاوضات. لقد كتب أولاً التقرير الرسمي من تاتيشيف إلى كابوديستريا، وفيه يقول بأن النمسا لم تقتنع حتى توافق على تعليماته. ثم حرر مذكرة رسمية، لكابوديستريا أيضاً، وفيها يؤكد له أن النمسا تتمسك بمورandوم ٢٨ كانون الثاني وانها مستمرة في التمييز بين الخلافات الروسية التركية والثورة اليونانية. ثم حرر، كتاباً شبه رسمي إلى القيصر، القصد منه التخفيف من ضجر ألكسندر ويوصي فيه بتقديم اجتماع المؤتمر

القادم بحيث يقع في شهر آب. وتتويجاً لكل ذلك، كلف تاتيشيف بإيصال رسالة سرية إلى القيصر بواسطة نسلرود وفيها يرجو مترنيخ من القيصر أن يضع فيه ثقته المطلقة. وأعلن أنه مستعد أن يقِّر على نفسه بالإجرام إن هو سعى إلى سياسة نمساوية خالصة؛ وكان هذا التعبير يفصح عن رغبته الشديدة في جعل نفسه درعاً واقياً للدول الصديقة للنمسا. ولما كان من المستحسن إقران هذا الإفصاح عن النوايا ببعض الإثباتات الحسية، فقد حرر رسالة بيده، وقعها امبراطور النمسا وتتضمن قرار فيينا بقطع علاقاتها مع القسطنطينية في حال استمرار تركيا في عدم احترام اتفاقاتها مع روسيا. وهذا الأمر مشروط بشرط وحيد هو إجماع الحلفاء عليه. وهذا الشرط يضفي على الوعد نوعاً من المصداقية، نظراً إلى تشدد كاستلري في موقفه بهذا الشأن. ولكي يجس مترنيخ نبض البلاطات الحليفة تقرر عقد اجتماعات على المستوى الوزاري عقب حزيران.

وهكذا تم تصبير ألكسندر وذلك بإلهائه بالحديث عن التضامن الأوروبي.

IV

وأخيراً اضطر كابوديستريا إلى الخضوع. وفصلت المسألة اليونانية عن المسألة التركية. وتوقفت المطامح الروسية باسم الحلف بالذات، وهو الذي كان يسعى، منذ سبع سنوات، إلى التوسيع في تفسيره إلى أقصى حد. وعبثاً حاول الوزير الروسي أن يثبت نفاق التأويل النمساوي الذي، على الرغم من تعابيره الفخمة المبجلة، لا يهدف إلا على الحصول من القيصر على لجم التوسع الروسي. وعبثاً أوصى بإعداد جيش أوروبي لسحق الثورة الاسبانية، بقصد شق ما بين بريطانيا والنمسا. واكتفى ميترنيخ بإضافة هذه المادة إلى جدول أعمال المؤتمر الوزاري مهيئاً بذات الوقت الفرصة لالكسندر لكي يكون حاضراً ولم يعد كابوديستريا همَّ الوزير النمساوي، بعد الآن، بل كاستلري وتشدده الأعمى.

وعلق ميترنيخ بهذا الشأن: «إنه لن يفهم أبداً جوهر القضية، وهو أن الامبراطور ألكسندر لا يريد التورط في تركيا، في حين أن كابوديستريا.... يعتبر المسألة الإسبانية وكأنها المحرك الذي يدفع إلى اتخاذ قرار في موضوع تركيا.... ومرة أخرى، يتصرف كاستلري بأسلوب مخالف تماماً لأسلوبي.... إن كاستلري سوف يعد دراسة لكي يبين فيها أن المستحيل هو ضد المعقول. أما أنا فاكتفيت بإرسال دعوة بسيطة مذيلة بالعبارة التقليدية «الجواب من فضلك.... وإذا كان ألكسندر قد نجا ونجا معه حكم العقل، فبفضل الدعوة وليس بفضل الدراسة».

إن الخط الفاصل مرسوم هنا، هذا الخط الذي يفصل بين كاستلري وميترنيخ. فبالنسبة إلى الأول، تطرح المخاطر نفسها على الانتباه وكذلك السياسة التي يجب انتهاجها. أما بالنسبة إلى الآخر، فالمهم بذل الجهود لخلق علاقات مستمرة. وإذا كانت الواقعية تحكم فكر كاستلري، فما ذاك إلا لأن بريطانيا الجزيرية مؤمنة بمناعتها. فهي إذاً تستطيع طرح شروطها الخاصة قبل التفاوض على عمل مشترك مع حلفائها. إن اهتمامها منصب على المخاطر التي تراها هي كذلك.

ولما كانت المسائل الخاصة جداً، ذات الأبعاد المحددة، هي التي تبرر، في نظر إنكلترا، العمل المشترك فإن السياسة الإنكليزية تعمل على وضع كل جهدها في المشروع القائم، دون الإهتمام بالنتائج البعيدة. ومثل هذا النهج لا يمكن أن يكون نهجاً سلبياً تعتمده دولة قارية، لا تتعرض لمخاطر عابرة بل لخطر دائم ومستمر، ويكون الخطر شديداً عليها إن هي التزمت بمواقف دقيقة. إن مترنيخ ليس له الخيار في أن يتورط حيث يشاء، ولا هو حر في الدفاع عن مصالحه الخاصة وحدها. إنه بحاجة دائمة إلى مساندة الغير، وهو مضطر إلى تفادي بروز الخصومات العنيدة وعلى الأقل تأمين أكبر عدد من الحلفاء المحتملين. إن الخطر الذي تتعرض له بريطانيا إسمه العزلة، أما التمزق أو الإنفجار فهو مصيبة النمسا. يرى كاستلري أن الأصل هو جوهر الإتفاق أو التسوية. أما مترنيخ فللشكل عنده نفس أهمية الأساس تقريباً. فإذا استطاع كاستلري بعد أي اجتماع، أن يضع المانش بينه وبين القارة، فإن التسوية تكون نقطة الإنتهاء في المعركة الديبلوماسية أما مترنيخ، فبحكم اضطراره إلى الدخول في معترك المتخاصمين، فإنه يذهب بعيداً وراء هذه النقطة لكي يصل إلى شبكة من العلاقات المستمرة الدائمة. وينتج عن ذلك أن سياسة أمثال كاستلري تهدف قبل كل شيء إلى تبيين الصفة «اللاعقلانية» في المطالب الروسية، وإلى تجميع قوة أكبر من قوة الخصم إذا لم يكف التبيين.. ولذات السبب يعمل أمثال مترنيخ على فرش السجادة الحمراء أمام الخصم المتقلب. وهكذا يبدو حل مشكلة ما نتيجة قرار حر اتخذ لا نتيجة التسليم. إن الخلاف الواقع بين كاستلري ومترنيخ، يتعلق إذاً، وكما هي العادة، بشكل التدبير فقط، أما الأساس فالرجلان متفقان حوله.

ومهما كان الإستلطاف الذي يمكن أن يحسه كاستلري شخصياً تجاه الأسلوب اللبق الذي يضبط به مترنيخ الحلف. فإن المحيط السياسي الإنكليزي يمنع عليه التورط. وحتى في هذا الحين، حيث، لأول مرة منذ إكس لا شابل، يعتبر الهدف

الذي يسعى إليه الحلف مقبولاً من إنكلترا، كان على كاستلري أن يلبس سياسته العلم الإنكليزي، وأن يحاذر عرضها وكأنها مبادرة مشتركة وكتب يومئذٍ إلى مترنيخ يقول: «أشعر بالأزمة وهي تقترب. وبالرغم من أن النمسا وبريطانيا تلاحقان نفس الهدف، فربما اضطرتا معاً، كما كان الحال في ليباخ، إلى اتخاذ موقف مختلف يتلاءم مع طبيعة ومع موارد حكومتيهما المختلفتين. إن الطبيعة الخاصة للمسألة التركية . . . سمحت لنا أن نمارس أعمالنا الوزارية بكل الوعي المطلوب. ولكن عندما يجب اتخاذ القرار النهائي، فلنعمل لكي لا تورطنا سياستنا في أمر يصبح من الضروري لزاماً علينا أن نقدم عنه حساباً أمام البرلمان.

هـذه النبذة هي، حقاً، الإعتراف بأن بريطانيا لا يمكن أن تكفل القرار الذي بموجبه يريد مترنيخ حض روسيا على الإشتراك في المؤتمرات الوزارية، وبالتالي على إعطاء الوعد بإعادة النظر في طلبها سحب السفراء لدى الباب العاليَ. وكما كان الحال سنة ١٨١٣ حين رفضت إنكلترا أن تناقش خطة سلام اتسمت بالإعتدال التام فإنها ترفض الآن الإشتراك بمناورة غرضها الأول إنقاذ ماء وجه القيصر.

تكون السياسة الخارجية الواقعية فعالة، بمجرد أنها ترسم لنفسها هدفاً واحداً ولا تحيد عنه. ولكن هذا يعني انتفاء أية شبهة أو غموض وهنا مكمن الضعف فيها. لقد اقترح مترنيخ أن يقطع العلاقات مع تركيا حتى يثبت تضامن النمسا مع روسيا، وحتى يدفع بهذه الأخيرة إلى الاشتراك في الإجتماع، وحتى يكسب الوقت بصورة خاصة.

أما كاستلري، المتعرض دائماً لعداء البرلمان البريطاني، فلا يستطيع حتى مجرد التفكير بمثل هذه البادرة. ومترنيخ كان يتمنى أن تظهر معارضة بريطانيا لاقتراحه أثناء الإجتماع الوزاري. ولكن هذا يعني تناسي أن كاستلري لا يستطيع الإخفاء، وأنه يكره انتداب مفوض مطلق الصلاحية إلى اجتماع يمكن أن يفسره البرلمان البريطاني وكأنه خرق لمبدأ عدم التدخل. وإذاً فأفضل شيء يقدمه إلى زميله النمساوي هو خدمات سترانغفورد في القسطنطينية «حتى تكون **لعتلتك** نقطة ارتكاز».

هذه الجملة الصغيرة ترمز إلى طبيعة التعاون بين رجلي الدولة. فبموجب اتفاق الشرف المعقود بينهما حصل كاستلري، في أوروبا على محام مستعدٍ للدفاع عن سياسة إنجلترا، أما مترنيخ فله من جهته الخيار، الذي يمكنه من تفادي الوقوع في أسر السياسة الجامدة. ووافق الوزير النمساوي على هذا الواقع في جوابه. وأشار إلى أن

مصالح بريطانيا والنمسا هي متشابهة حتى ولو وصلت الدولتان إلى أهدافهما بأساليب مختلفة، وهنا يكمن المبدأ الأساسي في سياستيهما. ومع ذلك فقد كشف مترنيخ، وهو يتصرف بهذا الشكل، تجاه تردد كاستلري، بأنه لم يستطع، رغم فراسته وحيلته، أن يفهم، المعطى الأساسي للسياسة الإنجليزية، وبقول آخر أصبح من العسير تبرير اشتراك إنجلترا في أي مؤتمر كان. ولذا فهو ميال إلى تفسير نفور كاستلري بالخوف الذي يشعر به هذا، من نتائج أي مؤتمر. ولذا فقد حاول أن يبدد مخاوف زميله الإنجليزي بالقول أن من شأن الإجتماع أن يحمل القيصر على مزيد من التردد في الإقدام على الحرب.

وكان من المنتظر، بكل تأكيد، أن تلعب القضية اليونانية في بلاط روسيا لصالح سترنيخ، وأن تجري المفاوضات لصالحه أيضاً. ولكنه سرعان ما يستدرك فيقول: «سنكون إثنين من أجل لعب هذه الورقة، ولا أذكر أن روسيا قد ربحت سنة ١٨٢١. ومن يوم أن قبل الامبراطور ألكسندر باقتراحنا، فإن إحساسي بأن الحال سيستمر أيضاً سنة ١٨٢٢ كما كان سنة ١٨٢١. ويقول آخر، إن كل شيء سيسير نحو الأحسن» .

وفجأة قبل القيصر بالإقتراح. وبعد أسابيع طويلة من الصمت جاءت الأنباء بأن الجيش الروسي لن يجتاز نهر البراث (نهر يفصل رومانيا عن مولدافيا)، وبعدها جاء تاتشيف إلى فيينا لكي يفاوض باسم سيده. وقد حدث أن زال تردد ألكسندر عقب أول تدبير مسالم من جانب تركيا. وتدل سرعة تصرفه أنه كان ينتظر هذه الحجة لكي يستمع إلى حجج حلفائه. وفي بداية شهر أيار، عندما قبل الباب العالي أخيراً مبدأ «النقاط الأربع» أعلم سترانغفورد مباشرة سان بطرسبورغ بالأمر، هذا على الرغم من أن الأتراك لم يوضحوا روزنامة التطبيق، ولفرط فرحه بالخروج من المأزق، أعلن القيصر عن اقتناعه بأن لا شيء بعد الآن يمنع من عودة العلاقات الديبلوماسية إلى سابق عهدها. هل دعوة ميترنيخ أم دراسة سترانغفورد هي التي نجحت في قرار ألكسندر؟ الأمر غير جلي. ولكن الشك لا يحوم مطلقاً حول إسم ملهمه عندما يُنظر إلى أسلوبه في التصرف. وبهذا الشأن أسر ألكسندر إلى مبعوث بروسيا: «كان بإمكاني أن أنجرف مع تيار الحماس المحب لليونان، ولكني لم أكن لأستطيع تناسي المصدر غير الصافي للثورة، ولا الخطر الذي يتعرض له حلفاء روسيا من جراء تدخلها. إن الأنانية لا يمكن أن تكون مرتكزاً للسياسة.

إن حلفنا المقدس هو حلف مقدس بالفعل، ومبادئه هي مبادىء طاهرة» .

وفي ٢٥ حزيران أخذ كابوديستريا إجازة طويلة. وذهب إلى غير رجعة.

هذا الإنتصار كيف استقبله مترنيخ؟ استقبال المنتصر بالطبع، وكان يستأنس في التركيز على صحة مبادئه، كخبير واثق من علمه. وكتب يومئذٍ: «إن هذه المبادىء قد أثبتت جدارتها. **التاريخ هو أساس السياسة وليست القصص، المعرفة وليس الإيمان.**» «لست عنيداً أكثر من غيري، ولكني أجلد وأصبر» - «إن الامبراطور ألكسندر يزعم اني الرجل الوحيد الذي نال ثقته. أتريدون أن تعرفوا الإحساس الذي أشعر به تجاه هذا القول؟ إنني أبتسم، ليس إلا».

الجدال حول النظريات المجردة لا يهم مترنيخ، ولا تهمه أيضاً الصورة السماوية لإنسانية متصالحة أخيراً. أين القرن الثامن عشر، إنه يرى السياسة علمًا وليست التعبير العملي عن الإحساس. إن جرح إحساس القيصر له قيمة الحدث السياسي لا الأخلاقي. إن امتناع روسيا بملء رضاها، عن اتخاذ قرار يُمليه عليها تراثها القديم، لا دخل فيه للأخلاق، بل للتاريخ. وكما أفاد امبراطور النمسا: «إن عمل بطرس الأكبر العظيم قد زال الآن. كل شيء أخذ ينطلق من أسس جديدة». إن اللاعب الجامد الذي، من فيينا ينقل بيادقه على رقعة الشطرنج الأوروبية، لا يعتزم ترك تجربة ألكسندر البشعة في ليباخ تتكرر. والمؤتمر الذي يجب أن ينعقد قريباً لن يكون مطلقاً منبراً عاماً للمنظرين حول التضامن، مهما كان الثمن، إنه سيستخدم لحمل القيصر على الإلتزام النهائي. وفيما كانت لندن تعتبر تسوية المسألة التركية مؤقتة، وفيما كان القيصر يستعد للظهور بمظهر منقذ أوروبا، استعد مترنيخ لكي يضفي على المؤتمر المقبل قيمة الرمز المعنوي، وبالشكل الذي يتقنه هو. وبذات المناسبة كان يعتزم تخليص البلقان مرة واحدة وإلى الأبد من المطامح الروسية. وبعكس ما كان عليه الحال في السنة الماضية.

ليست القضية الآن قضية إعلان توحيد وجهات النظر بين النمسا وروسيا، بل تحويل المفارقة إلى مبدأ عام، ثم معارضة القيصر في الشرق، دون تنفيره من الحلف وتركه إياه. ولهذه الغاية، يجب الحصول على التأييد الأدبي الأوسع. وهكذا لا تبدو معارضة القيصر وكأنها من فعل النمسا وحدها.

إن مترنيخ سوف يستعمل كل لباقته وكل ذكائه لكي يقنع كاستلري بالمجيء إلى فيرونا، المكان المختار لانعقاد المؤتمر القادم. فكتب إليـه يقول: «لقد تلقت روسيا صدمة حاسمة، ولكن الامبراطور ألكسندر لا يريد التصديق بأنه غلب. والأخطاء

العظيمة التي ارتكبتها وزارته يستعد هو لتقديمها كتضحيات مقدمة من أجل مصلحة أوروبا. والتأثير الذي فات روسيا في الشرق، يريد هو أن يعوضه بنشاط جديد في الغرب..... (ومع ذلك) فالمخاطر التي تتعرض لها الحكومات، هي ضئيلة جداً، ما دامت المشاكل تطرح الآن على صعيد لا مجال فيه للعمل المادي. إن قوانين الجغرافيا هي التي تملي إرادتها على الدول.... بهذا الشأن.. إن الدول الأربع الغربية حرة الآن في تصرفاتها.. ولكنها إذا أرادت أن يستمر هذا الأمر فإن عليها أن تتفاهم ويفهم بعضها البعض الآخر». وإذاً فكل شيء معلق على اشتراك كاستلري في مؤتمر فيرونا، الذي لا عمل له إلا تفادي عدد من المزالق والأشراك. والنتيجة تدل، على أن سياسة ميترنيخ رغم كل رهافتها! هي سياسة واهية كوهي شبكة العنكبوت، وإنها عارضة كمثل القصر الكرتوني: «إذا رفضت مساعدتي فسأجدني وحيداً... والمعركة ستكون غير متكافئة. ولكني بفضل الله شجاع إلى درجة أستطيع معها عدم الهرب من التجربة. ولكن النتيجة مشكوك بها إذا تحتم عليَّ وحدي أن أقدم الجهود التي يجب أن تقدمها الوزارتان اللتان تفهم كل منهما الأخرى نظراً لوحدة مفاهيمهما السياسية».

إن الآلهة لا تحب الوقاحة، وهذا ما سوف يكتشفه ميترنيخ وهو في أوج مجده. وإذا قرر كاستلري المجيء إلى فيرونا، فإن قراره لن يكون إلا دليلاً على عدم لياقة موقفه. فالحلف الذي لا يمكن أن يمنع أي تدخل، في أي جزء من أوروبا، إلا خشية من خطر الإضطرار إليه في جزء آخر، والإتفاق الأوروبي المرتكز على قمع اضطرابات لا تنتهي، ليس إلا تشخيصاً لنظام من اللقاءات وضع الوزير الإنكليزي فيه كل الآمال عندما تصوره في باريس. هذا وقد تميز كل اجتماع بمزيد من الصراع على النفوذ. فبدلاً من الإنسجام والإتفاق، أخذت الفتنة تزداد بروزاً بين مؤتمر وآخر. وحتى في بلده أخذ كاستلري يعاني من العزلة المتزايدة. إنه الوحيد بين أعضاء الحكومة البريطانية الذي عرف أيام عز التحالف في زمن الحرب، في حين بدت أوروبا، لفترة وجيزة من الزمن، متحدة إلى درجة نسي معها الناس أن الخطر المشترك هو الذي يشد عرى هذه الوحدة. لقد انفرد هو وحده بوضع نظام الإجتماعات. ولكن ها هي سبع سنوات تمضي دون أن تستطيع استمرارية هذا النظام تمكين إنكلترا من فهم العقلية الأوروبية لدى واضعه. وبدلاً من أن يعمل عقد المؤتمر الجديد على تبرير سياسة كاستلري، فقد زاد مأزق رجل الدولة حرجاً. والواقع أنه إذا اعترف له بالنجاح في مشاريعه إلا أن المعنى الحقيقي لجهوده ظل خافياً وغير مفهوم بالنسبة إلى مواطنيه. ثم ما هو مكسبه من فيرونا؟.

إن سياسة مترنيخ بأكملها تقوم على التنازلات الشكلية لصالح روسيا، مع التشدد الصارم فيما خص الأساس. ولكن، في هذه السنة ١٨٢٢، لا يمكن للإجماع الأوروبي أن يبرر، في نظر الرأي العام الإنكليزي، قيام إنكلترا بأدنى تنازل، حتى ولو كان شكلياً خالصاً وإذا كانت لندن لا تعارض سلفاً التعاون مع السلطات القارية فربما كان ذلك بسبب بعض المسائل المحددة تماماً. ومجمل القول، أن هذا مرده إلى النظرة الجزيرية الضيقة والمحدودة التي حاول كاستلري بشتى الوسائل أن يتجاوزها. وفي ذهن الوزير الإنكليزي، على هذا المؤتمر الجديد، أيضاً، أن يكون دليلاً على الوحدة الأوروبية. أما الوزارة البريطانية فلا ترى فيه، من جهتها، إلا تورطاً خطراً في المشاكل القارة. والهوة التي تفصل بين هذه المفاهيم لا يمكن سدها. وبهذا المعنى قال كاستلري للملك، خلال مقابلتهما الأخيرة «مولاي يجب أن نقول لأوروبا وداعاً. فأنت وأنا عرفناها وأنقذناها. وبعدي لا يستطيع أحد فهم الشؤون القارية».

وبعد أربعة أيام انتحر.

١٧

في فن الحكم

I

لحظت نهاية كاستلري المفجعة انعطافاً في السياسة الأوروبية. وبنهاية الرجل انتهى آخر رابط لبريطانيا مع الحلف، ذكرى تحالف أيام الحرب. وبعد الآن، لم يبق من سبب لانتهاج سياسة خارجية تحالف إلى حد ما أعراف إنكلترا. والوزارة البريطانية سوف تنسجم مع العقلية الجزيرية المترسخة لدى الشعب الإنكليزي. «كتب مترنيخ: (إن موت كاستلري) هو مصيبة كبرى. وهو لا يعوض، وخصوصاً بالنسبة إلي. والرجل الذكي يمكنه أن يستكمل كل النواقص، إلا نقص التجربة. وكان كاستلري الإنكليزي الوحيد الضليع في السياسة الخارجية. لقد تعلم كيف يفهمني. وستمر عدة سنوات قبل أن تقوم نفس علاقات الثقة مع أي كان غيره».

وقد شاءت المقادير، إذاً أن يخسر مترنيخ، في اللحظة ذاتها التي تغلب فيها على خصمه الأخطر، الصديق الوحيد المضمون بالنسبة إليه.

وسرعان ما سوف تدل الأحداث على أن السيطرة المذهلة التي يملكها الوزير النمساوي ترتكز، في التحليل الأخير، على الموقف الإنكليزي. ومن غير شك، لا يمكن ذكر أن موهبته الديبلوماسية الفريدة، التي أتاحت له توجيه الأحداث، عن طريق تحديد وتعريف إطارها المعنوي. ومع ذلك فجرأته في مناوراته كانت وثيقة الصلة بيقينه بأنه سوف يجد عند وضع الأوراق على منضدة البحث، أن بريطانيا تقف في صف النمسا. وهكذا استطاع مترنيخ أن لا يتوقف عن التفاوض، في كل مرة، لم ينل فيها جميع أهدافه، أو في كل مرة لم يستطع أن يعطل خطط القيصر، إما عن طريق تدوين المقترحات الروسية على روزنامة مؤتمر لاحق، وإما عن طريق إقناع القيصر كي يتبنى سياسة الإعتدال.

ومع ذلك، من المشكوك فيه، أن يستطيع الإستمرار في ذلك إلى ما لا نهاية له، أو أن يقبل القيصر، ولمدة طويلة أيضاً، أن يضحي أكثر من أجل سراب الوحدة الأوروبية. إن التركيبة الماهرة التي مكنت بريطانيا والنمسا من الإنضمام إلى نفس الحلف، ومن تأويل موجباتها تأويلاً متناقضاً تماماً، لا يمكن أن تستمر طويلاً، حتى ولو أخذت بعين الإعتبار عبقرية ميترنيخ الخلاقة التي مكنته من تزويج التناقضات بعضها لبعض. والإنشقاق الخفي الكامن حتى ذلك الحين، برز إلى وضح النهار، بموت كاستلري، ومرة واحدة زال وهم الوحدة الحليفة، هذه الوحدة التي تشكل حجر الغلق في قنطرة سياسة الوزير النمساوي. ومع كانن Canning في وزارة الخارجية الإنكليزية، لم تعد الصداقة الروسية بالنسبة إلى النمسا مجرد قرار سياسي بسيط؛ إنها شرط الحياة. ولم يعد بإمكان مترنيخ أن يستند إلى تجرد كاستلري الطيب الذي كان يعارض استغلال الدول الأخرى مصاعب النمسا. وبالعكس تماماً، إن إنكلترا الإنعزالية والحذرة الشكاكة، الساعية بفارغ صبر إلى استعادة دورها التقليدي دور بيضة القبان، سوف تكون أكثر ميلاً إلى إثارة الإنشقاق في القارة منها إلى تخفيف حدتها.

وبعد تقلص هامش الأمن إلى هذا الحد، أمام مترنيخ، فإنه سيجد نفسه مضطراً إلى انتهاج سياسة تتصاعد صلابتها في مواجهة المخاطر. إن الوحدة الحليفة وقد أصبحت بعد الآن مرهونة بإبقاء روسيا داخل الحلف، أصبحت غاية في ذاتها بعد أن كانت حتى الآن، وسيلة.

وفي المفاوضات المقبلة، سوف يضعف موقف مترنيخ، بمقدار ما تشعر روسيا بأن النمسا لا تستطيع التهديد بقطع المفاوضات. **وقد تعمد الآلهة إلى مقاصصتنا على وقاحتنا. وذلك بالإستجابة الكاملة لطلباتنا**. إن كل ما تمناه ميترنيخ قد تحقق له الآن. فهو بالفعل الوزير الأول في أوروبا كلها، حسب ما كتب ولنغتون في فيرونا، وهو أبرز وجه فيها. ولكنه بذات الوقت أسير خرافته هو، إذ لا يجرؤ على خسارة ثقة القيصر فيه. وها هو الآن، تجاه بريطانيا الشكاكة، مجبر على مسايرة جنون ألكسندر، الذي يدفعه نحو حرب صليبية، في حين يتحرك الحذر الإنكليزي نحو العداء.

لقد ولى الزمن، الذي كان بإمكان الساحر النمساوي فيه، أن يبحث عن أمن بلاده في براعة المناورات، متيقناً من أن الوضع سيظل مائعاً. وأصبحت الشرعية الآن العامل الأهم. والحدود الفاصلة يجب أن تتوضح الآن بدقة. ورغم صلابة شبكة

العلاقات، سوف يتضح بأن كل تغيير أصبح بعد الآن مستحيلاً. وفي الواقع، إن الصورة المتكونة لدينا عن الفترة التي تلت مؤتمر فيينا هي صورة ما بعد موت كاستلري، وقبل ١٨٢٢ لم تكن الجهود تبذل ومهما كان الثمن، من أجل الحفاظ على الوضع القائم. في هذا الوقت أخذ ميترنيخ يسعى إلى الإحتماء بحلف ثلاثي من «دول الشرق». على أن يكون الخوف من التغيير الإجتماعي هو لحمايته، في مواجهة بريطانيا التي تنهج سياسة ذات أهداف محدودة معارضة إلى حد ما، وعلانيةً، لقواعد ما يسمى، بعد الآن، بالحلف المقدس المتكون من النمسا ومن بروسيا ومن روسيا.

وتبرز هنا مفارقة غريبة مؤداها أن كانن وهو يحاول إخراج إنكلترا من القارة، عمل على تطبيق المبادىء التي يشجبها؛ في حين أن كره كاستلري قطع العلاقات مع القارة علناً، الأمر الذي سبب له توبيخ الأجيال المستقبلية، قد استخدم، لا إراديا بالتأكيد، من أجل التخفيف من حدة القمع الإجتماعي. وما يفرق بين أمثال كاستلري وأمثال كانن هو بالضبط مسألة فارق اللون فقط. فالأول، وكان يعتبر الحلف صنيعته، حاول أن يحافظ عليه كوهم، حتى ولو كان يسعى إلى غايات لا يقرها أي رجل دولة بريطاني. أما الثاني، وهو يشجب القرارات ومبدأ هذا الحلف فلن يدع أية فرصة لكي يؤكد على المفارقات. وهنا، بالضبط، أي على هذا الفارق البسيط ترتكز سياسة مترنيخ.

وقد لخص شاتوبريان هذا الأمر بقوله: «إننا على يقين أن زوال رئيس الوزارة البريطانية سوف يفيد أوروبا. لقد حدثتكم كثيراً عن سياسته المعادية لأوروبا. إن اللورد لندن ديري (كاستلري) قد أساء كثيراً إلى فيينا. إن طبيعة علاقاته مع مترنيخ كانت غامضة ومحيرة. إن النمسا، إن حرمت من هذا السند الخطر سوف تجد نفسها مضطرة إلى التقرب منا». أن يؤول مسعاه الدائب نحو الوحدة، كسياسة معاديه لأوروبا، مهما كان السبب في ذلك، يصح أن يتخذ ككتابة ساخرة على شاهد يوضع فوق قبر كاستلري.

إن مؤتمر فيرونا، بدلاً من أن يشكل مرحلة جديدة من مراحل التعاون الإنكليزي النمساوي، كما أمِلَ بذلك ميترنيخ، سيضع نقطة النهاية لهذا التعاون. ولن يؤثر في ذلك أن ولنغتون جاء إلى المؤتمر، بدلاً من كاستلري ومعه تعليمات هذا الأخير، بشأن المؤتمر. إن أية تعليمات لا تكفل في ذاتها تنفيذ التوصيات التي تتضمنها. وإذا كان ولنغتون ليس بالرجل الغبي، فإنه لم يكن مسنوداً من قبل الرأي العام

الإنكليزي. ومنذ البداية، فقد تمَّ الإتفاق على أن يذهب إلى فيرونا، لسبب وحيد أن زوال كاستلري المفاجىء، حال دون تغيير الترتيبات المتخذة. وكان عليه أن يسهر على عدم توريط إنكلترا في أية عملية مشتركة. وكان موقف ولنغتون في فيرونا يذكر بموقف ستيوارت في تروبو، مع هذا الفارق البسيط وهو أن الإنشقاق سوف يكون بعد الآن دائمًا ومستمراً. وهكذا وجد مترنيخ نفسه مضطراً إلى اتخاذ استراتيجية لا يُساعده عليها لا مزاجه ولا قناعاته. فعليه أن يواجه وحده، وعلانية، القيصر حول موضوع تنفيذ الحلف. وكما توقع، فإن القيصر حاول أن يستعيض عن الإعتدال الذي ألزم به نفسه في أوروبا الشرقية، بعملية مشتركة في الغرب. ولما كانت سياسة مترنيخ، بعد الآن، رهينة إبقاء روسيا داخل الحلف، فقد وجد نفسه مضطراً، وبصورة تدريجية، أن يوافق على قرارات من شأنها أن تجبر فرنسا على أن تلعب في إسبانيا الدور الذي لعبته النمسا في إيطاليا، منذ سنة. وكما هو محتوم ومتوقع، إن التدخل في شبه الجزيرة الإيبرية سوف يدفع بإنكلترا إلى قطع علاقاتها بالحلف علناً.

وهكذا تبدد حلم كاستلري بأوروبا متحدة تجمع بينها ضرورة أكيدة هي ضرورة الوفاق. ولكن هذا الحلم قد دام بما فيه الكفاية حتى خيل أن النظام الأوروبي الجديد قد استقر وتثبت. إذ اتخذت بشأنه الخطوة الحاسمة التي تؤدي إلى الدوام. ولم يكن يوماً التعبير «أوروبا متحدة» أكثر تعبيراً عن الواقع منه فيما بين ١٨١٥ و ١٨٢١. وبدا هذا الأمر ملحوظاً تماماً، حتى تناسى الناس التنبؤات القاتمة التي أطلقها يوم انعقاد مؤتمر فيينا، جنتز الذي تنبأ بوقوع حرب كبرى قادمة قبل مضي خمس سنوات. ناهيك عن كاستلري الذي صرح بأنه سيكون سعيداً إذا لم تقع حرب جديدة خلال العشر سنوات القادمة. وسوف يمضي قرن بأكمله قبل أن تتورط أوروبا في المأساة، إذ في هذه الفترة، ستتضاءل خرافة الوحدة الأوروبية إلى مجرد التعبير السياسي؛ وهكذا أمكن لمترنيخ في مرحلة أولى، أن يثبت زعامته الأدبية، ثم أن يجمع الدول بحيث يستحيل معه وقوع حرب كبرى فعلاً. وعندما فرطت لندن، ظلت عناصر التوازن الأوروبي كما هي. فالمبرر الشرعي، المحدد في ليباخ كان يجمع بآن واحد النمسا وبروسيا وروسيا. مقابل هذه الدول الثلاث «دول الشرق» تقف فرنسا التي لم يكن بإمكانها اتخاذ سياسة أوروبية معارضة، وإنكلترا المتجهة أكثر فأكثر إلى ما وراء أوروبا. ولما كانت البنيات الأخلاقية في الكتلة الشرقية، من صنع النمسا، فإن سياسة الدول الثلاث الكبرى القارية هي سياسة محافظة وتسعى إلى إقرار الأمر الواقع. ولم يكن بإمكان بريطانيا أن تظهر عداءها

الصريح لهذه السياسة. وهذا لم يمنع روسيا، بعد موت ألكسندر، أن تنتهج سياسة مستقلة في البلقان، بالإتفاق مع بريطانيا. ولكن الثورات التي اكتسحت أوروبا الغربية سنة ١٨٣٠ دلت القيصر الجديد على صحة تشخيص مترنيخ حول أخطار التغيرات الإجتماعية وطيلة أكثر من جيل ظل الحلف المقدس، وتوابعه سائداً سيادة القانون في جميع القارة وفيما وراء البحار، بالنسبة إلى إنجلترا.

II

قلما أبرزت الحقب التاريخية بشكل مأساوي الشخصيات، وقلما أظهرت بوضوح المصاعب في إقامة نظام شرعي، مثل حقبة العشر سنوات التي فصلت بين حملة روسيا وبين مؤتمر فيرونا فطالما كان نابوليون مسيطراً على أوروبا كانت كل سياسة قومية مستحيلة. لقد كان مصير كل بلد رهناً بإرادة الحاكم، وكان الخلاص يتم بانتهاج النهج الفرنسي. وكان الإنسحاب من روسيا يعني أن أوروبا لا يمكن أن تحكم بالقوة، وأن الحاكم المطلق، إذا أراد الإستمرار، يجب عليه أن يلتزم بحدود وقيود. وأخيراً أدى تفكك الجيش الكبير إلى إجبار دول أوروبا على إعادة بناء شبكة العلاقات الدولية، وعلى السعي نحو توازن القوى، توازناً يردع المعتدي والمحتمل وعلى المحافظة على مبدأ التنظيم، كركيزة للإستقرار، من بين أنقاض القرن الثامن عشر.

كان الممثلون الرئيسيون يشتركون بتميز فردية كل منهم. فكل واحد منهم أتى بجواب على مشكلة النظام. فنابليون كان يصر على أولوية القوة. وكان ألكسندر يصر على المبادىء الأخلاقية، رغم أن هذا لم يمنعه من المداورة، بصورة دائمة في سياسته. ويرى كاستلري أن حقيقة المكاسب من جراء السلم هي ركيزة التوازن. ويريد ميترنيخ من جهته أن يركز هذا السلم على المبرر الشرعي المعترف به من قبل الجميع. ويعتبر نابليون وألكسندر من الثوريين، الذين يريدون صنع أوروبا وفقاً لتصوراتهم، وإرادتهم. ويمكن الإعتراض بأن الأول كان يبغي السيطرة الشاملة، في حين أن الثاني كان يفضل الإلتجاء إلى المصالحة بين الناس. ولكن حجج النبي تكون هدامة وبنفس المقدار، كحجج الغازي المسيطر. إلى ماذا يهدف النبي، في هذا المجال، إلا إلى الكمال، وهذا الكمال يؤدي إلى الإنسجام والوحدة. والإيتوبيا لا يمكن أن تتحقق إلا بفعل سلسلة من عمليات المساواة والتمزيق، التي من شأنها إزالة كل شبكة الموجبات القائمة. فالغازي والنبي كلاهما أعداء النظام القائم، كل حسب أسلوبه فالأول يدعو

إلى الشمولية العالمية والآخر يدعو إلى الأدبية، والسلم الذي يجلبه الأول يمر عبر العجز، أما السلم الذي يجلبه الثاني فيمر عبر النعيم والسعادة.

وعلى رجل الدولة أن ينظر إلى هذه المحاولات بحذر دائم. ليس لأنه يجد لذة تافهة في المكر المناور، بل لأنه بحاجة دائمة إلى الإستعداد لمواجهة الأسوأ. ومما يذهب بأخلاق الأمة تعلقها بصورة دائمة بإرادة دولة ثالثة، إذ في ذلك اعتراف بالعجز. وإحساسها بأن إرادتها لا تتأثر في الأحداث هو دعوة لها للتخلي عن مسؤولياتها. أما الإستسلام المطلق يصبح الهدف، في حين يزول الممكن، ويُنكر «التاريخ».

وهكذا يتعارض الغازي والنبي، من جهة ورجل الدولة من جهة أخرى. ويتعارض أيضاً الممكن المطلق «كل شيء ممكن» مع الممكن النسبي «كل شيء نسبي». من جهة إرادة التحرر من الزمن، ومن جهة ثانية، ضرورة العيش في إطار الزمني.

والمعركة ضارية، وليس لها نهاية حاسمة. فرجل الدولة يشبه النبي، بهذا الشأن، بالكارثة السياسية، في حين أن النبي يطبق على رجل الدولة ضابطاً أو معياراً صورياً باطنياً ذاتياً. ومهما كان النبي شريفاً في بواعثه فإنه مضطر إلى أن يُكفِّر عن كل «الأنبياء الأدعياء» من قبله. «والسلطة» تحاول دائمًا أن تحتاط ضد هؤلاء. وأخيراً يرى رجل الدولة حساباته مغلوطة دائمًا. إن التوازن لم يكن يوماً ملهم الجماهير، بل الشمولية والعالمية. الخلود ديدُنها وليس الأمن.

إذاً المشكلة مستعصية، تلك التي تضع الملهمين بوجه المنظمين، تاريخياً. والإلهام يقتضي، الإندماج في معنى «التاريخ». أما التنظيم فهدفه الإنضباط. وهو يدعو إلى الخضوع لإرادة الجماعة. والإلهام غير زمني. وقيمته من ضمن الإيمان به. أما التنظيم فزمني أي تاريخي. وهو رهن بالمعطيات في حقبة معينة. والإلهام يقضي السمو. أما التنظيم فيعني القول بأن حكام بلد ما، هم على العموم تافهون. والفعالية السياسية لا يمكن أن تستغني عن التنظيم. وهذا يعني أن الرؤية النبوية التي ترجمت إلى معطيات سياسية، تخونها هذه الأخيرة حتمًا. وليس بالأمر العرضي أن تبلغ الحركة الدينية أو النبوية أوج عزها الروحي، في زمنٍ تكون فيه هذه الحركة في موقف معارض، وتكون فيه حقيقتها أيضاً غير مادية أو واقعية. وليس عجيباً أيضاً أن تنعطف بحنين زائد، ديانةٌ «قائمة» أو حركة نبوية جامدة متحجرة، نحو الزمن الماضي الذي ضمن

نقاءها الأول. إن العفوية التي هي طابع التفكير الفردي ترفض قيود المؤسسات. ويوم تستفيق الجماهير على هذا الواقع فإنها تصاب بالهستيريا. وتقوم بالثورات الكاسحة: فيتم «الإصلاح» ويتم «التطهير».

وفي حين يحاول الغازي أن يفرض العقد الإجتماعي بإرادته هو، وفي حين يحاول النبي تذويب كل تنظيم في السمو والتسامي، يجتهد رجل الدولة في موازنة التوتر القائم بين عناصر التنظيم وعناصر الإلهام. ويتسم العقد الإجتماعي المحبب إليه بالإرتجال والبديهية، وذلك من أجل تخفيض إمكانية اللجوء إلى القوة بأدنى قدر ضروري. كما أن جذور هذا العقد تكون راسخة، بما فيه الكفاية حتى لا تكون شرعيته مؤسسة ومرتكزة على لحظة من لحظات الحماس. بعد هذا ليس من العجب أن يكون كاسلتري ومترنيخ، من أنصار الأمن القائم على توازن القوى. وهذا التوازن ما هو في النهاية؟ أهو غير التعليم الكلاسيكي للتاريخ الذي ينبهنا بأنه يستحيل على أي مجتمع، الإستمرار والبقاء إن هو لم يستعد لمواجهة المعتدي المحتمل.

وعلى هذا فالعالم الخارج من حطام الحروب النابليونية يتميز بالوعي لوجود علاقة وثيقة متبادلة بين القوة الخالصة والأخلاق، بين الأمن والشرعية. هذا العالم لا يمكن تأسيسه فقط على الخضوع لمبدأ المبرر الشرعي، وهذا مطمح النبي. . بل هذا أخطر جداً بمقدار ما يفترض في القداسة أن تلتزم بحدود وقيود. بحدود لا ترتضيها مطلقاً القوة ولا تريدها. وقد أثبت ذلك نابليون. والحل المعتمد إذاً، يرتكز على توازن القوى. فهو التوازن بحكم أنه يوفر أمناً نسبياً، يحظى بالإجماع، بصورة تدريجية كلما توثق الإيمان بشرعيته، بحيث ترتدي العلاقات الدولية مرونة متزايدة.

وهذا لا يمنع ارتكاز هذا العالم الجديد على سوء الفهم وعلى الفكرة الخاطئة: سوء الفهم: لأن نظام الإجتماعات الذي تصوره كاسلتري والذي اعتبره هو كضمان للوفاق، استعمله مترنيخ كسلاح لعزل الخصم. والفكرة الخاطئة، لأن الوزير الإنجليزي يخلط بين الإستقرار والرغبة في المصالحة. ولكن الخطأ هنا مفجع إن ظن أن كل التهديدات ستؤول تأويلاً متشابهاً لا التأويلَ المتمثل فقط بالنزعة إلى السيطرة الشاملة على العالم.

في الفترة الثورية، يُسْكِتُ أي هجوم على النظام «الشرعي» الخلافات التي تظهر في ظله أو إطاره. وبالمقابل، عندما يعود الإستقرار، يمكن الجدال حول المسائل

الثانوية، بدون التعرض للخطر على الحياة. إن القضاء على نابليون خلص العالم من القوة الثورية التي تتمثل في الامبراطورية الفرنسية. ولم تعد بريطانيا ترى من سَبب لها للإستمرار في المشاركة في نظام الإجتماعات. خصوصاً وأن الليبرالية، والقومية، هذين العدوين اللدودين للعالم الجديد، لا تعتبران خطرتين بالنسبة إلى الإنكليز. وهكذا تُشْغَلُ الإجتماعات بالبحث حول مسائل ثانوية، وهذا أمر يجده كاستلري تافهاً ومزعجاً. وعندما يكون هناك إجماع، فذاك بسبب تهديد لا يمكن أن يمثل مشكلة دولية في نظر الوزارة البريطانية. وأخيراً في الوقت الذي بدت فيه وحدة أوروبا متوجّبة، لم يكن ذلك لسبب وهمي، كما ظن كاستلري، بل لأن جهاز الإجتماعات قد استعمل «لشرعنة» سياسة قمع إجتماعي. ولم يكن للنية السليمة، لدى الإنكليزي، فيها أي شأن بل كان الشأن كله للمناورات العرجاء وللنفاق، وهي أمور تميز بها الزميل النمساوي.

بعد هذا يبقى شرح كيفية تأليف نوع من الدولة الأوروبية مهما كانت غير مستقرة تقوم فيها بريطانيا بدور المراقب. إذ ما هو الذي يسمح لمثل مترنيخ أن يلعب دور وزير أوروبا الأول بأكملها؟ من نحس هذا الأخير أن تاريخ القسم الثاني من القرن التاسع عشر كتبه خصومه. وعمله العظيم سوف يصور وكأنه مزيجٌ متناقض من الخداع والحظ السعيد، من التفاهة التي يقابلها حمق العدو، دون تفسير للكيفية التي استطاع بها مثل هذا الرجل أن يطبع عصره بطابعه. إنما يتوجب في جميع الأحوال والوثائق تشهد بذلك، أنه طيلة جيل كامل، لم يحدث شيء في أوروبا لم يعرف به ميترنيخ مباشرة أو مداورة ويمكن بكل تأكيد إنكار القول بأن ترجرج القيصر ساعد الوزير النمساوي وكذلك تردد ملك بروسيا. ولكن المزاج الشاذ لدى ألكسندر كان يمكن أن يكون، بكل تأكيد الباعث على حرب صليبية جديدة ويستطيع أي فرد أن يحاول استغلاله لمصلحته؛ وحده مترنيخ نجح في ضبط فكر القيصر. ومن جهة ثانية أن سنمو المبادىء التي كان يتباهى بها النمساوي، مدحوض من وجهة النظر التعاقدية، الأمر الذي يدعو إلى الظن أن الحيلة وحدها لم تكن لتستطيع أن تخدع أوروبا كلها طيلة عشر سنوات أو أكثر. إن النجاحات السياسية التي حققها مترنيخ تبدو وكأنها تنطلق من عاملين. أولاً أن مفهوم أوروبا الموحدة لم يكن من اختراعه، فقد كانت الفكرة في قناعة كل رجال الدولة في عصره. ثانياً أن مترنيخ هو آخر ديبلوماسي متعلق بتراث القرن الثامن عشر وفهمه للشيء السياسي هو فهم علمي. لقد كان يرتب ويخلط تركيباته بجسارة وبتجرد في

زمن كانت السياسة فيه تتشكل حول «قضية» والقواعد التي كان يفتخر بها هي ذات مغزى سيكولوجي لا فلسفي. وهو منذ اللحظة التي يقتنع فيها بصوابية رأيه، يستطيع معالجة قناعات الآخرين كعناصر يستغلها ببرود هادىء. ولما كانت السياسة في نظره علماً، فليس للعواطف فيها شيء. والمعتقدية القاسية التي تتحكم في اختيار أهداف وأغراض مترنيخ لا نجد لها أثراً في ممارساته الديبلوماسية. إن الحساسية غير المنتظمة لدى أمثال ألكسندر ليست من شأنه هو أيضاً. وبما أنه قد أسكت الغرور في نفسه، فقد كان دائماً مستعداً للتضحية بالشكل من أجل الأساس في كل اتفاق يعقده، والنجاحات التي حققها ليست جراحات مفروضة على الخصم بل هي وسائل لتحديد إطار علاقات دائم.

الإمساك، حالاً، بالشيء المهم، في الوضع، فهم سيكولوجية الخصم، كان مترنيخ يمتلك هاتين القدرتين إلى أقصى الحدود. وهما تمكناه من السيطرة على القضية. وفي سنة ١٨٠٥ كان الوحيد تقريباً الذي أشار إلى أن بروسيا يومئذٍ ليست بروسيا فردريك الكبير. في سنة ١٨١٢. كان من أوائل الذين أدركوا التحول المهم الذي أحدثه انكسار نابليون في روسيا، وبعد سنة ١٨١٥، فهم أفضل من أي إنسان آخر، نوعية التحول الإجتماعي الذي يتكون في أوروبا. وبعدها كيف كانت لديه الشجاعة من أجل توقيف الـ سيل الصاعد؟ إن قراره بهذا الشأن يقبل النقاش حول مناسبته السياسية.

ولكن صفاء ذهنه لا يمكن الطعن فيه. وبالنتيجة، يمتاز عن خصومه بميزة عظيمة أنه يعرف ماذا يريد. وإذا كانت أهدافه سلبية، فهي على الأقل لها فضل الوجود. وبهذا المعنى كتب مترنيخ، والأزمة اليونانية في أوجها: كل منهم يريد شيئاً ما، دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن كيفية الحصول على هذا الشيء؛ وهذا بالفعل هو الجانب المحير في الوضع. أما أنا، فأعرف ما أريد، وماذا يستطيع الآخرون. وعندها أكون مستعداً تماماً» إن التبجح والغرور البادين في هذا التصريح لا تنفيان أحقيته.

والواقع، أن كل نبوغ ميترنيخ السياسي لم يكن ليفيده في شيء، إن لم يجربه في إطار كانت الدعوة فيه إلى الوحدة الأوروبية مجرد كلام يخفي مصالح نمساوية خالصة: إن بداية القرن التاسع عشر كانت حقبة انتقال وتغيير، وكما كان شائعاً يومئذٍ، لم يكن لتعريف العقد الإجتماعي الجديد من أثر آخر، إلا تسليط الإنتباه بعنف شديد، على القيم السائرة نحو الإندثار. وإذا كانت البنيات السياسية، في القرن الثامن عشر، قد

تهاوت، فقد كانت مُثُلَها ما تزال حية براقة. وبما أن هذه المُثل تنطلق من فلسفة عقلانية، فهي نزَّاعة نحو العالمية والكونية. وفي نظر معاصري مترنيخ، كانت وحدة أوروبا حقيقة واقعية. ويدل التمسك بها بشكل اعتيادي على أنها حاضرة في جميع الأذهان. أما الخصوصيات المحلية والإقليمية، فلا يمكن إنكارها، مع ذلك، إلا أنها تعتبر كتغيرات هامشية تتعلق بموضوع مركزي ضخم.

ولم يحن بعد الوقت الذي تعني فيه كلمة «وحدة» التشابه أو المماثلة التي تلجأ فيها الدول إلى تعاليم الأخلاق للحد من شهياتها ورغباتها. إن زملاء ميترنيخ هم جميعاً من نفس الثقافة، في الأساس. فهم يهدفون إلى نفس المثل، ويشتركون في الأذواق. وإذا كان بعضهم يفهم البعض الآخر، فما ذاك لأنهم فقط يجيدون الفرنسية بسهولة، بل لأنهم يعون تماماً أن ما يقرِّب فيما بينهم هو أهم بكثير مما يفرِّق فيما بينهم. وعندما أدخل مترنيخ الأوبرا الإيطالية إلى فيينا، والكسندر الفلسفة الألمانية إلى روسيا، لم يدركا يومئذٍ أنهما كانا متساهلين جداً، فإنهما قد استوردا ثقافة «أجنبية». وكانا يعلقان أهمية على الإبداع والإمتياز أكثر من اعتمادهما على الأصالة. وهذا ما يفسر وصول يوناني، مثل كابوديستريا، إلى منصب رئيس الوزارة في روسيا. وتعيين كورسيكي بوزو دي بورغو كسفير للقيصر في فرنسا. ومن قبل توصل الدوق دوريشيليو ليكون رئيس الوزارة لدى لويس الثامن عشر، وكان من قبل حاكم أوديسا خلال الهجرة وعندما قام «الامبراطوريون» بحملتهم ضد مورا في نابولي، كان مستشارهم العسكري، ولنغتون. وفي سنة ١٨١٥ عرضت بروسيا والنمسا، بآن واحد، على ستين Stein لكي يكون سفيرهما لدى الويت في الكونفدراسيون الجرماني. أما مترنيخ نفسه، بثقافته المتعددة الجذور، وفلسفته العقلانية، فكان نمساوياً بفضل المصادفة أو بفضل العلاقات الإقطاعية، وبالإمكان تصوره على رأس الشؤون السياسية لدولة أخرى غير النمسا. فإذا كانت بعض الروابط قد ربطته بهذه الدولة، فإن هذه الروابط لا ترتكز على أساس **حس الإنتماء الوطني، بل على مجرد المحبة الفكرية. فالمبادىء التي تتمثل في الامبراطورية** الوسطى تلتقي مع المبادىء العزيزة على قلب مترنيخ.

فالمملكة الكبرى المتعددة اللغات هي عالم كبير من القيم العالمية ذات المواطن المتعددة. ألم يكتب رسالة إلى ولنغتون سنة ١٨٢٤ يقول له فيها: «لقد مضى عليَّ زمن طويل وأنا أعد أوروبا كوطن لي».

لهذه الأسباب كلها لا تشكل عبقرية الإقناع لدى ميترنيخ ركيزة فعاليته، بل

هي حججه وما فيها من إمكانات واحتمالات. وهو من بين زملائه جميعاً، الأجدر والأكفأ للإستعانة بمبادىء عصر النور، لأن هذه المبادىء تحظى جزئياً بقناعته، وخصوصاً لأن مصالح النمسا وشروط استقرار أوروبا تتطابق جميعها تماماً. ولأن هذا الإستقرار هو النهاية المنطقية لسياسته، ولأن مكاسب النمسا لا تحصى، فإن استخفاف مترنيخ ووقاحته، واستغلاله لمعتقدات الخصم لا تؤدي إلى زوال كل قيد، أو ضغط، كما حدث فيما بعد لبسمارك الذي استخدم ذات التكتيك. إن سياسة مترنيخ هي أفضل سياسة تحافظ على الوضع القائم. وهي تقوم على خلق إجماع على الشرعية كما تفهمها، لا على تجميع قوة تفوق قوة الخصم. وبفضلها تم استتباب سلم دام أكثر من جيل، دونما سباق في التسلح، ولا تهديد بحرب عامة. وبعد سنة ١٨٤٨، أمكن من جهة ثانية، دمج الإصلاحات الجديدة في البنيات القائمة دون أن يؤدي إلى انفجار النمسا أو إلى الثورة الدائمة.

إلا أن نجاح المشروع بالذات هو داعيته إلى الفشل. وإرادة مزج الإستقرار مع الوضع القائم؛ في حقبة ثورية، لا يمكن إلا أن تزيد من صلابة البنيات في النمسا، البلد الذي سيظهر ذات يوم كشكل متحجر. إن لباقة ديبلوماسية مترنيخ ذاتها هي التي عظمت منجزاته. لأنها، في نهاية المطاف، لم تعمل إلا على إخفاء التناقضات النمساوية إخفاءً تاماً في عصر القوميات والليبرالية. وجل ما عملت أنها أخرت ساعة تقديم ميزانية الإفلاس. إنما يجب الإعتراف، مع ذلك، بأن امبراطورية متعددة اللغات كالنمسا محكوم عليها، بما يشبه اليقين، أن تفشل في سياستها. وفي مطلق الأحوال، إن الامبراطور يعارض، بكل تأكيد، بما اشتهر عنه من عناد، ومن ضيق أفق؛ كل محاولة جدية في سبيل الإصلاح . ومهما يكن من أمر، إن خاتمة الحروب النابليونية كانت الفرصة الأخيرة أمام النمسا لكي تختار التكيف حتى تتسنى لها مواجهة العاصفة المقتربة بكفاءة، وحتى تخرج من الماضي، مهما كان القرار قاسياً. ولكن عبقرية مترنيخ قائمة هنا حتى تصدها عن ذلك. إن نبوغ الوزير المدهش مكن النمسا من تفادي الإضطرار إلى الإختيار بين الإصلاح والنضال الثوري . فاستطاعت في عصر الإدارة المعقلنة، أن تحتفظ بمؤسساتها القديمة البالية. واحتفظت، على الرغم من تصاعد الحركة القومية، بتعدد القوميات التي تتألف هي منها. كان مترنيخ يناور بخفة ورشاقة تنسي أنه ترك بدون حل المسائل الأساسية، وكانت عبقريته عبقرية مناور لا عبقرية مبدع. وإذا كانت الديبلوماسية تستطيع الحصول على الكثير، عن طريق المعرفة في حسن تقدير

مختلف عناصر وضع ما، وفي حسن استخدامها، فهي لا يمكنها أن تغني عن الفكر الإبداعي. إن نجاحاتها مرهونة، في النهاية بأهدافها.

وهذه بدورها تتحدد خارج نطاقها الخاص. ويتوجب عليها أن تعالج هذه الأهداف كمعطيات. ولكن مهارة مترنيخ بلغت حداً يستطيع معه أن يوهم، لحين، أن العلاقات الدولية هي في النهاية، حفلة شعوذة. إن مهارته بلغت من الكمال درجة لم يُشكّ معها، وطيلة عشر سنوات، إن ما أخذ على أنه تطبيق للمبادىء الكونية ما هو إلا ضرب من القوة الخارقة يقوم به فرد.

التصور السطحي للتاريخ وحده يمكن أن يزعم أنه من السهل إنجاح سياسة ما. ويومئذٍ لم يكن أمام النمسا أي اختيار سهل يمكنها من الخروج من مأزقها المأساوي. فهي إما أن تتطور فتخسر ذاتها، أو أن تحتفظ بقيمها، وبذات الوقت تتحجر.

والإنتقاد الصريح ينصب إذاً، لا على فشل مترنيخ النهائي، بل على ردة فعل الإنسان تجاه هذا الخذلان. وإذا لم يستطع مترنيخ، في النهاية، أن يبلغ البُعد المأساوي، فما ذاك إلا لأن كفاءة التفكير السليم لدى هذا الموهوب تمنعه من ذلك. فهو تنقصه الميزة الروحية التي غالباً ما مكنت شخصيات تاريخية أخرى من عدم التورط في المآزق. وكان عليه أن لا يكتفي بتأمل الهاوية ببرودة رجل العلم. بل كان عليه أن ينظر إليها كتحدٍ تجب مواجهته، حتى ولو كلفته المواجهة حياته. إن ردة الفعل لديه كانت، بالعكس، ترتكز على الإستسلام المبطن، وهو أمر لا يخلو من عظمة، إلا أنه بشكل «سلبي» الصورة التي أراد تقديمها إلى الأجيال المقبلة، كرمز للمحافظية. إن الميتولوجيا حرام على أي كان، ما لم يكن فيه شيء من بروميثية (إله النار الذي يرمز إلى الحضارة البشرية الأولى) المؤمن بالإنسان.

إن ميترنيخ قد اتقن تعاليم الديبلوماسية السرية المحببة في القرن الثامن عشر. وتعتمد هذه الديبلوماسية على القياس والوزن كضابط. وهذا الإعتماد متناسب تماماً مع زمن لم تكن القيم فيه موضوع نزاع. والذي كانت عناصره تستمد حيويتها من كونها تشعر بأنها غير مهددة. وتصبح الديبلوماسية السرية عقيمة عندما يسارع التاريخ فجأة فيجرف كل شيء مع تياره. وعندما يصبح الإطار محدداً، سواء تعلق الأمر بتنظيم حلف أو بالمفاوضة على اتفاق فإن مترنيخ عندئذٍ لا يبارى. ولكن هل يضطر هو بالمقابل، أن يحدد أهدافه. إنه إن فعل فإن شخصيته تلامس التفاهة عندئذٍ. لقد وجد

بطل الوضع القائم نفسه أسير الأحداث، فيما كان يفتش عن راحة أوروبا في التلاعب بالعناصر التي كان يعتبرها متوفرة وحاصلة. لقد فشل في أن يصبح الرمز الذي كان يريد من جراء عدم إقدامه مطلقاً على معركة لم يكن على يقين من كسبها. إن القوى المتصارعة كان هو يعلمها أفضل من أكثر أهل زمانه. ولكن ما الفائدة من هذا الصفاء إذا لم يستطع هو أن يستخدم هذه القوى في عملٍ بناءٍ. بل انصبت جميع جهوده على عرقلة سيرها المحتوم؟ وكان من حظ الأخير من بقايا القرن الثامن عشر أن يبين بطلان إحدى القواعد الجوهرية المحببة في عصر النور وهي أن المعرفة تساوي القدرة. إذا نُظر إلى إنجازات الوزير النمساوي من هذه الزاوية فإنها تعتبر بدون قيمة. ومهما تفاخر ميترنيخ بالقيمة العالمية لقواعده وحكمه، فمذ أن توارى كاسلتري، فقدت سياسته مرونتها. إن البنيان الذي أقامه حطمته بروسيا، أي الدولة ذاتها التي كان يعتبرها عامود البناء. والمخرب لم يخرج من صفوف البورجوازية ولا من بين المدافعين عن التغيير. لقد خرج من القسم الأكثر تمسكاً بالتراث في المجتمع البروسي. ذلك هو أوتوفون بسمارك الذي كان أعرق في النبالة من ملك بروسيا نفسه، والذي أكمل ما خططت له الثورات الفاشلة التي قمعها ميترنيخ.

لقد فشل الرجلان اللذان أرادا أن يربطا مصيرهما بأمن وهدوء أوروبا. وسبب فشلهما هو بلد كل منهما: فشل كاسلتري لأنه رفض أن يعطي وزناً للتراث البريطاني، وفشل مترنيخ لأنه وعى أكثر من اللازم ضعف البنيات في النمسا. ولكن عملهما يفرض نفسه على الواقع، وما ذاك لأنه كان السبب في إقرار السلام لفترة طويلة، بل لأنه فرض طابعه على زمنها. كانت أوروبا ما بعد الحروب النابليونية التعبير الكامل تقريباً عن التوازن كما يفهمه كل من مترنيخ وكاسلتري. ونظام الإجتماعات الذي حافظ على هذا التوازن هو من إبداع الوزير الإنكليزي شخصياً. فهو الذي تصرف كوسيط عندما قام خلاف داخل التحالف. وهو الذي ظل طوال حياته روح الحلف وضميره، حتى في الوقت الذي أجبر فيه على أن يلعب دوراً سلبياً فهو وحده تقريباً الذي استطاع أن يركز أمن إنكلترا على الإستقرار في القارة، وعندما انتصرت، فيما بعد، ثوابت العقلية الجزيرية، كان التعاون البريطاني قد عاش فترة كافية منعت وقوع الكوارث عند استقرار عالم جديد. أما مترنيخ، فعلى كرهه لاقتران اسمه بمذهب أو نظام، فلم يكن يكره أن يعتبر الوجه الرئيسي لمعركة دامت طيلة النصف الأول من القرن. فمن سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٤٨ كان من الممكن عدم الوفاق معه بل كرهه،

ولكن الهرب منه كان مستحيلاً. إنه أعظمُ حَبْرٍ في الحلف المقدس. والشارحُ الرسميُ لقواعده وأصوله. والإجتماعات كانت بالنسبة إليه مسرحاً للدمى. وهو الذي يشد خيوطها. كان خصومه يجدون أنفسهم فجأة معزولين. بعد أن يستخدم هو مقترحاتهم بحذاقة. وتدل حدة وعنف الهجمات التي تعرض لها على أنه كان في مركز الأحداث. ودلل بلجوئه إلى التستر وإلى المناورات والمداورات، على أن السياسة إن أمكن ترسيخها على المعرفة فإن ممارستها فن.

III

هذا الفن، لماذا؟؟ يرغب القائلون بالجبرية بجعل رجل الدولة نوعاً من العتلة التي تحرك آلة إسمها «التاريخ». فهو العامل، الواعي إلى حدٍ ما، لمصير ليس له في شأنه تحكم ولا سلطان. وهذا الإيمان بإطلاقية قدرة الحدث ومحدودية قدرة الفرد، يريدون تطبيقه على أي اشتراع سياسة. يكثر الكلام عن العائق المتمثل بنقص المعلومات عند مباشرة التخطيط، وعن صعوبة التصرف على اساس المعلومات الجزئية. ولسنا حتمًا في وارد الإنكار بأن أية سياسة لا تولد من العدم، وأن رجل الدولة ينطلق في تصرفه من إطار يتخذه حتمًا كمعطىً بديهي. وفنه، الحكم، خاضع لمقتضيات وإلزامات: الجغرافيا من جهة، وكذلك الموارد المتوفرة. ولكنه يجب عليه أن يراعي أيضاً الروح القومية، والماضي التاريخي للأمة. أما القول بأن السياسة لا تعزز مادتها الذاتية فهذا لا يعني القول بأن المادة الذاتية أو الجوهر يخلق ذاته بذاته. إن يرى راءٍ، سنة ١٨١٣، أن الامبراطورية النابليونية تهوي على أصولها، فذاك مؤثر في السياسة، ولكنه ليس بذاته سياسة. وأن ينزاح عهد الثورات ليحل محله عهد التوازن والتنظيم، وأن تخضع إرادة القوة أمام أسبقية الشرعية، فلربما كان ذلك نزعة العصر. ومع ذلك فما علينا إلا أن ننظر إلى المبادرات الضالة التي اتخذتها أكثرية الوزارات حتى نتأكد أن طبيعة التوازن، والوسيلة إليه، لا تفرض نفسها على البداهة. وفيما بعد، قد تبدو البداهة ضلالاً، ولكن المعاصرين المباشرين للمأساة قدتعميهم تعددية الخيارات المتناقضة. وهكذا، في سنة ١٨١٣، كانت غالبية الحكام النمساويين، الذين لم يكونوا إلى جانب الحياد المطلق، توصي بانتهاج إحدى السياستين التاليتين: أو الحفاظ على الحلف الفرنسي حتى يمكن توثيق العلاقات التي تربط النمسا بنابليون الذي لا يقهر؛ أو تغيير الإتجاه حالاً وسريعاً، بحيث يماشي النزعة القومية التي تجرف أوروبا. وكان مترنيخ الوحيد

المتمسك بمواقعه، لأنه كان مقتنعاً بأن التناقض، وعدم الملاءمة بين الامبراطورية النابليونية، والتوازن الأوروبي، لا يقتضي بالضرورة التلاؤم بين الامبراطورية المتعددة القوميات، التي هي النمسا، ومبدأ القوميات. وبذات الحين، لم تكن الوزارة البريطانية، إلا لتعكس الرأي العام الإنكليزي، عندما كانت تطالب بتنازل نابليون، وفيما بعد بسلم انتقامي (مرتكز على الإنتقام). وإذا تسنى للإعتدال، أن يتغلب فيما بعد على العدائية والكره، وإذا فضلت فرنسا المسترضاة والمصالَحَةُ على فرنسا مستعبدة، فما ذاك إلا بفضل كاسترلري. إن الخيار فيما بين هذه السياسات لا ينطلق من «الوقائع» بل من تأويل هذه الوقائع[1]. والخيار يقتضي التنبؤ، أي أخلاقياً. ودقة وصحة هذا المسعى، مرهونة، بآن واحد، بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وبتقدير للوسائل المتاحة. وهذا التقدير يرتكز على المعرفة دون أن يذوب فيها.

إن قيمة أي رجل دولة تتعلق إذن، بقدرته على تقدير العلاقة الصحيحة بين القوى، ثم على تشغيل هذه التقديرات في سبيل الغايات التي رسمها لنفسه. إن اضطرار النمسا إلى السعي في سبيل الإستقرار، سببه الجغرافيا والظرف القومي. أما نجاحها، ولو مؤقتاً، وبرعونة، في مزج مبدأ المبرر الشرعي الذي تعتمده، بالمبدأ المعتمد من قبل عالم ما بعد نابليون، فيعود الفضل فيه إلى مترنيخ.

إن سعي بريطانيا إلى التفتيش عن أمنها في توازن القوى على القارة، دفعتها إليه ثلاث وعشرون سنة من الحروب المتقطعة. وأما دخولها في المجموعة الأوروبية، أخيراً، فيعود الفضل فيه إلى جهود رجل فرد معزول. إن أية سياسة، لا تقيم إذاً، إلا من خلال الأهداف التي تضعها لنفسها. وقد دلَّ كاسترلري على أنه يملك فن الحكم عندما فضَّل، وهو يساعد على بناء عالم جديد، الدمج على الإنتقام. وقد ساعده مترنيخ، بدوره، وهو الذي لا يخلط أبداً بين الشكل والأساس، والذي يعرف بأن

(١) والقول بأن سياسةً ما، هي سياسة «موضوعية» لأنها تعبر عن المقتضيات الأمنية في بلد ما، ليس إلا بديهية تعتبر سبباً لعمل أو مشروع تمَّ إنجازه. إن المسألة الأساسية التي يجب على رجل الدولة أن يحلها، لا تحل بحصر سياسة بلغت مرحلتها النهائية، في تعريف أكاديمي، دون تقدير لمضمونها، في كل حين. إن الخلاف لا يدور إذاً حول شرعية الأمن، بل حول طبيعته. وليست القضية أيضاً في إعلان الرغبة فيه ـ فكل الناس متفقون حول هذه النقطة بل في تحديد أفضل وسيلة للحصول عليه.

الإنتصارات لا يمكن أن تضمن للنمسا البقاء. بل إرادة الصلح والرغبة فيه فقط ليس إلا. وفشل الإثنين، كاستلري ومترنيخ، ناتج عن تبنيهما أهدافاً فوق طاقاتهما المتاحة.

فالرؤية الأوروبية لدى كاستلري سبقت بمراحل الرواسم (كليشهات) الفكرية التقليدية المتكونة لدى مواطنيه أما مترنيخ فالتحدي بالنسبة إليه طموح ولذا رمى بكل ثقله في وجه القومية المتصاعدة.

ومع ذلك لا يمكن الحكم على رجل الدولة سنداً لأفكاره وتصوراته فقط، لأنه بخلاف ما هو عليه حال الفيلسوف، مجبر على ترجمة رؤيته إلى أفعال أو أقوال مادية. ولما كان يواجه دائمًا، جمود الوسائل المتاحة. نظراً لأن الدول الأخرى ذات السيادة، ليست بالواقع عناصر سهلة التكييف، بل هي قوى لا بد من تضبيطها وتصويبها. ورجل الدولة يعلم أن مقتضيات الأمن تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية وباختلاف البنيات الداخلية في كل بلد. ووسيلته هي الديبلوماسية، التي هي فن تأسيس العلاقات الدولية على اتفاقات تفاوضية، أكثر من بنائها على الإكراه المادي، وعلى تحديد حقل العمليات الذي تتوافق فيه الأماني الخاصة مع الإرادة العامة. والديبلوماسية تقوم على الإقناع وليس على الإكراه. وهي تفترض وجود إطار معين، إما عن طريق الإعتراف بمبدأ المبرر الشرعي. أو نظرياً، عن طريق التأويل المماثل للعلاقات بين دولة ودولة. وهذا أمر صعب التحقيق جداً. ويفسر تفوقهما الديبلوماسي العجيب، المهم من ناحية النجاحات التي يحققها أمثالهما. فهما جميعاً يسيطران على المفاوضات بمجرد اشتراكهما فيها: الإنكليزي بمهارته في التوفيق بين وجهات النظر المتباينة، ولكون نهجه التجريبي يدلّه بوضوح على الغاية التي يجب الوصول إليها. والنمساوي بالموهبة الفوقية تقريباً، التي أوتيها والتي مكنته من فرض نفسه على الخصم، وكذلك فن خلق إطار أدبي أخلاقي، تبدو فيه التنازلات المنتزعة وكأنها غير منتزعة فتتحول إلى تضحيات في سبيل القضية المشتركة.

ويبقى المعيار النهائي لكل سياسة، أي قدرتها على اجتذاب الرأي العام القومي. المسألة هنا تحتمل وجهين أو أنها مظهران. يجب أولاً العمل على إقناع الجهاز الحكومي بهذه السياسة، وهذا أمر يدخل في شؤون التنظيم البيروقراطي ثم يجب وضعها بحيث تتسق مع الوجدان القومي الجماعي. وهذا شأن من شؤون التطور التاريخي. وربما كان من الغريب، وليس من العرضي حتمًا أن يعاني مترنيخ، سنة

١٨٢١، من وزرائه، أكثر مما يعاني من الروس؛ وأن يصارع كاستلري من جهته وزارته أكثر مما كان يعاني من زملائه الأغراب. إن السياسة والبيروقراطية هما من حيث الجوهر متعارضتان. إن السياسة كلها احتمالات. ونجاحها مرهون بدقة التقدير، والتقدير شأن من شؤون الإفتراض والتخمين. وجوهر البيروقراطية دوام سعيها نحو الأمن. والنجاح بالنسبة إليها قابل للقياس والتعيير. والسياسة الناجحة تتغذى بالإبداع المستمر. وهي تحدد بصورة مستمرة أهدافها. والإدارة الجيدة تزدهر في الروتين. وهي تعمل على إقامة شبكة من العلاقات تعيش وتزدهر فوق التفاهة. والسياسة تسعى إلى إيجاد التوازن بين المخاطر؛ أما الإدارة فتسعى إلى تجنب الإبتعاد عن الأصول والقواعد. تركز السياسة مبرراتها على ترابط قراراتها، وعلى حسن القياس الذي هو من مقوماتها. أما الإدارة فعلى تلاؤم كل قياس مع الهدف المعين. والرغبة في انتهاج سياسة ما وفقاً لمعايير ومقاييس البيروقراطية، يعني الإضطرار إلى الإلتزام بالقياسية أو بالتعييرية، وإلى المخاطرة، وبالتالي، الوقوع في أسر الأحداث. والعمل على إدارة الأمور وفقاً لقواعد السياسة، يعني الوصول في النهاية إلى اللامسؤولية المطلقة. لأن التصور والتخيل ليس من وظائف البيروقراطية، بل التنفيذ.

والإغراء بالسير في السياسة وفقاً للأسس البيروقراطية، دائم لأن أغلب الحكومات منظمة في الأساس لكي تدير شؤون السياسة الداخلية في كل بلد. وهذه السياسة مهمتها الرئيسية اتخاذ قرارات ذات طابع اجتماعي. وهذه المهمة لا حدود لها إلا الإعتبارات التقنية. فإذا طبقت الإهتمامات التقنية على السياسة الخارجية أدت إلى اختيار معيار سلبي: تفادي الوقوع في الخطأ أكثر من السعي وراء تحقيق الهدف. ومن يستطيع تفادي الكارثة المحيقة، في الوقت المناسب يكون أكثر اعتباراً من ذاك الكفؤ الذي يعرف كيف يستفيد من الفرصة التي اكتشفها. وما هو وجه الغرابة أن ينكر فانزيتار Vansitart بينما كانت الفتن تتأكل مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤، وجود خطر روسي أو أن يحتج ستاديون، سنة ١٨٢١، على النفقات المهلكة التي يتسبب بها تدخل النمسا في البيمونت؟ في كل من الحالتين، كانت المخاطر بادية للعيان، في حين أن الخطر الحقيقي كان بعيداً، أو رمزياً على الأقل. وفي كل مرة كان معيار القياس يتزيا بزي نفي حقيقة الخطر.

إنطلاقاً من هذا، من الخطر تجزئة وفصل السلطة السياسية عن السلطة التنفيذية.

والمسؤولون عن تنفيذ سياسةٍ ما يستندون إلى حكم تقديري، إلى الشرعية. ولكن معايير البيروقراطية ليست هي معايير الجهد الإجتماعي. فالأهداف الاجتماعية تتبرر انطلاقاً من مبدأ، شرعي قائم في بلد معين، سواء كان هذا المبدأ العقلانية أو التراث أو الإستيلاء على الجماهير. وفي مطلق الأحوال يعتبر هذا المبدأ، ذا قيمة نهائية كضابط. أما القرارات البيروقراطية فمنطلقها معيار وسائلي في جوهره، أي تناسب قرار ما مع الغاية المعينة. وعدد القرارات التي يمكن لمجتمع ما أن يتخذها محدود لأن القيم التي ينادي بها هذا المجتمع محدودة نسبياً. والبيروقراطية المثالية، بالمقابل يجب أن تُعمِل كل قرار ممكن التحقيق على الصعيد الإداري. وينتج عن ذلك أن الرغبة في تعريف الأهداف الإجتماعية وفقاً لضوابط أو معايير بيروقراطية تؤدي في النهاية إلى تمزق، هو التمزق الذي تثيره عقلانية الوسائل المستعملة في سبيل تحقيق الأهداف. وإن دلت سياسة كاستلري على مثل هذه المرونة، فما ذاك إلا لأن الوزير الإنجليزي لا يفصل التصور عن التنفيذ. وتطبق نفس الملاحظة أيضاً على مترنيخ. وكاستلري ومترنيخ يمكنهما تصور سياستهما وكأنها استراتيجية قومية بعيدة المدى، هاديهما في ذلك ليس الروتين الإداري، بل الأهداف التي يرمي إليها الجهد الإجتماعي. وقد أتيحت لهما، من جراء بقائهما مدة طويلة بالحكم، الفرصة لكي ينفذا تصوراتهما مع مراعاة ترابط قراراتها ترابطاً صحيحاً، وليس فقط عقلانية هذه القرارات.

إن الجمود البيروقراطي ليس العائق الوحيد الذي يتوجب على رجل الدولة تخطيه. بل أن الصعوبة الكبرى بالنسبة إليه هي إقناع مواطنيه بصوابية سياسته. وسبب ذلك يعود إلى الفارق الكبير بين عِظَم تمرس الدولة في السياسة الداخلية وقليل تمرسها في السياسة الخارجية. وكل الجهود الشعبية تهدف إلى تغيير العلاقات المبنية على القوة إلى علاقات تعاقدية، عن طريق الإتفاق على تعريف للعدالة. وكلما كان العقد الإجتماعي بديهياً، كلما بدت القيم التي يؤمن بها المجتمع «طبعية» و «كونية» وبالمقابل، تضع الممارسة الدُوَلية لشعب من الشعوب، على بساط البحث الصفة المفترض أنها كونية، في نظره، لمفهومه عن العدالة، لأن استقرار أي نظام دولي مرهون بالإلتزام الإرادي بالإعتدال وبالتعايش المتناسق بين الشرعيات المختلفة. والدولة تقيِّم سياستها بحسب الضوابط والمعايير الداخلية، لأنها لا تمتلك غير هذه حتى إذا أردنا مزج المبرر الشرعي، للنظام الدُوَلي بالمعيار القومي الداخلي للعدالة، نصل عندئذٍ، إلى وضع ثوري، خصوصاً إذا كان الفارق بين الإثنين ضخماً.

وإذا كان المجتمع يستمد شرعيته من مبدأ يريد لنفسه أن يكون كونياً وخصوصياً محصوراً، وبقول آخر، إذا كان مفهومه للعدالة لا يرتضي وجود عدة شرعيات، فإن علاقاتِهِ بالمجتمعات الأخرى، تتجه لأن تكون علاقات مرتكزة على القوة. ولهذا السبب تلاقي الشرعيات المتزاحمة صعوبات كبرى في إيجاد أرضية تفاهم فيما بينها. وليس ذلك لأنها لا تستطيع التفاهم حول معنى «المستلزمات الشرعية» فقط، بل لأنها لا تستطيع إقناع الرأي العام لديها، بتسوية مرضية، Modus Vivendi دُوَلياً، وقابلة للتطبيق، أيضاً، وهذا هو الأمر الأهم، ربما.

وحتى لو لم يكن هناك أي انفساخ إيديولوجي أساسي، فإن الممارسة القومية لشعب من الشعوب تعمل على منعه من فهم مسائل السياسة الخارجية. وفي الداخل، الأصعب هو الإتفاق على تعريف «للعدالة».

وفي الخارج، يعمل الإجماع القومي الذي هو في أساس تعريف كل سياسة، قومية، غالباً، على إيجاد توافق بين الإجماعات القومية الأخرى التي هي أيضاً مطالبية. وليس من قبيل المصادفة، أن تكون البيروقراطية هي وسيلة السياسة وآلتها، داخل حدود البلد، علماً بأن هذه البيروقراطية هي تعبير عن إرادة، في حين في الخارج، تقوم الديبلوماسية بعملية الإتمام، باعتبارها رمزاً ودلالة على وجود السلطة التنفيذية. وعندما يتضح بصورة أفضل لماذا يكره العديد من الشعوب، حتى ولو مُوْرِسَ هذا الكره على صعيد اللاوعي، السياسة الخارجية. هذا المعيار المزدوج الحدين «العدالة» ـ الذي يعتبر ما هو مقدس داخل الحدود، أمراً قابلاً للبحث وللمفاوضة، خلال مؤتمر دولي ـ بالذات يجر وراءه تعفنات مشبوهة. إن التجربة المعاشة، الإجتماعية تعطي الزخم والدفع للسياسة الداخلية. أما في السياسة الخارجية، بالمقابل، فيتراجع الواقع وراء الكامن أو المحتمل: تهديد مبطن بالحرب يحاول رجل الدولة الأصيل أن لا يضطر إلى توضيحه.

إن رجل الدولة يشترك مع بطل التراجيديا الكلاسيكية، بأنه لا يستطيع إطلاع مواطنيه، على تطلعاته المستقبلية، ولا يستطيع إثبات «صحتها أو واقعيتها». والأمم لا تتعلم إلا بفعل التجارب. وعندما «تعرف» أخيراً، يكون الزمن قد فات على العمل. أما رجل الدولة فيتصرف كما لو كان إلهامه هو التجربة، كما لو كانت رغباته تنطبق على الواقع وعلى الحقيقة. من هنا كان مصيره، في الغالب كمصير النبي. ورجل الدولة مجهول في بلده بالذات، ولذا يصعب عليه أن يفصح عن وجهات نظره. وعندما يتم

الإتفاق والإجماع على عبقريته، وذلك بعد موته، عندما تكون الوقائع قد ثبّتت توقعاته. ودوره هو إذن دور المربي. والهوة التي تفصل التجربة التاريخية لأمة من الأمم وبين رؤيته هو، يجب عليه ردمها، وربط الماضي بالمستقبل. ولكن الطريق الذي يسير عليه خطر وضيّق. وإذا كان متقدماً جداً على التجربة التاريخية المتحصلة لمواطنيه، فإنه لا يستطيع الحصول على الإجماع حول سياسته، مهما كانت هذه السياسة حكيمة؛ ومثال كاستلري حاضر يدل على ذلك. وإن هو، بالمقابل، اختار كحدود لسياسته، تجربة أمته التاريخية، فإنه يحكم على نفسه بذات الوقت، بالعقم. كما هو الحال في مترنيخ.

هذا هو السبب في أن أغلب رجال الدولة العظام، يبرزون في إطار محافظ في جوهره، أو ثوري. وفعالية رجل الدولة المحافظ تتأتى له من أنه يعرف كيف يتجاوب مع مواطنيه، وإنه قادر، فضلاً عن ذلك، على تحديد وإقامة سلسلة من العلاقات المستمرة، التي هي مفتاح كل استقرار بين الدول. أما فعالية رجل الدولة الثوري، فتأتيه من أنه يسمو بالتجربة التاريخية في أمته وأنه يعتبر كل ما هو قابل للتحقيق شرعياً.

أما المحافظ وبصورة خاصة، إذا كان يمثل مجتمعاً محافظاً في أساسه، فيرتكز على الإجماع القومي فيما خصَّ غائية الجهد الإجتماعي وفيما خص طبيعة التجربة الإجتماعية. بناء عليه، لا يكون مضطراً إلى تبرير كل قرارٍ من قراراته. والثوري يستمد قوته من هيبته ومحبته، ومن الإجماع حول شرعية شخصه أو مبادئه. أما وسائله بالنتيجة فتعتبر بدون أهمية، ما دام شخصه وما دامت غاياته التي يسعى إلى تحقيقها تبررها. والمجتمع المحافظ يفرز مفهوماً قيمياً، بواسطته يمكنه إقامة وبناء مشاريع كبيرة.

والمجتمع الثوري يولد الحماس، الذي يقفز بدوره فوق العوائق التقنية. وكلا المجتمعين، المحافظ والثوري، يهتمان بالمسألة الأساسية التي تواجه رجل الدولة: كيف يمكن تقييم ما يعتري كل سياسة من تعقيد، في حين أنه يستحيل تفهم جوهرها.

* * *

هذه الدراسة خصصت لرجال دولة محافظين يمثلون مجتمعات تقليدية محافظة. وكان تماسك هذه قوياً إلى درجة مكنها من انتهاج سياسة معينة دون الإلتفات إلى الخلافات الداخلية التقنية في أساسها، سياسة لا تهتم إلا بأفضل السبل للوصول إلى

الهدف، وعلى هذا استطاع مترنيخ بين سنة ١٨٠٩ و ١٨١٢ أن ينتهج سياسة «تعاون» دون أن يتهم بالخيانة.

كما استطاع كاستلري أن يفاوض نابليون دون أن يؤخذ عليه أنه «باع إنكلترا بالرخص». إن فن الحكم ليس فقط مسألة تصور، بل هو أيضاً تنفيذ؛ والمرغوب بذاته ليس هو بالضرورة ما يمكن تحقيقه. وقصة جهود كاستلري ومترنيخ، في سعيهما لتطعيم العادل بالممكن، ولدمج الشرعية القومية بالشرعية الدولية، هي تاريخ رجلي الدولة هذين. وفشلهما النهائي في تأمين استمرارية وبقاء ما هو الأعز على قلبيهما، كان مأساة حياتيهما.

VI

يبقى أن نعرف ما إذا كان من المقبول القول بأن الأحداث التاريخية هي بطبيعتها واحدة. وما إذا كانت هنا الخلاصة التي تفرض نفسها. يمكن التسليم بأن الحدث، أي حدث، لا يعيد نفسه تماماً، وأن التاريخ بالتالي لا يتكرر. ولكن هذه القاعدة تطبق أيضاً على التجربة الفيزيائية الأولية البدائية. فالإنسان إن وجد نفسه، لأول مرة، وجهاً لوجهٍ مع الفيل، لن يعرف إسم هذا الحيوان الماثل أمامه (ما لم يكن قد تسنى له رؤية صورته، أو القراءة عن وصفه، وهذا متمم أو بديل للتجربة المباشرة). أما فيله الثاني، فإنه يعرفه بالتجريد، انطلاقاً من مظهره الغيري وسنداً للتشبيه والمقارنة، والمفهوم.

إذن، لا يعبر عن «الكلية» أو «الشمول» في الشيء كما لا يشمل «القانون» كل الفئة. ومثل ذلك درس العلاقات الدولية من الناحية التاريخية. فهو لا يمنع من الملاحظة بأن نابليون لم يكن عديل هتلر الخالص، ولا كاستلري عديل شرشل. إذ مهما كان نوع العلاقة القائمة، فهي لا ترتكز على مماثلة واضحة، بل على تشابه القضايا المعترضة. وكما هو الحال بشأن كل تعميم. فإن الإستنتاجات المشتقة تمثل القدرة على التجريد انطلاقاً من فرادة التجربة الشخصية الفردية.

والقانون الفيزيائي يفسر، ولا يصف. والتاريخ يعلم بالمقارنة. وليس بالمماثلة. وينتج عن ذلك بأن دروس «التاريخ» ليست أوتوماتيكية تماماً في صفتها، وأنه لا يمكن فهمها إلا انطلاقاً من معيار يعترف بأهمية حقل التجربة، وإن الأجوبة تساوي ما تساويه الأسئلة المطروحة. وفي مجال علوم الطبيعة، لم يمكن التوصل إلى أية نتيجة

مهمة، قبل التعرف على معنى التجربة الحسية، وذلك عن طريق المسلك الأخلاقي، بصورة أساسية. وكذلك ليس بإمكان من يدرس العلاقات الدولية، أن يصل إلى نتيجة مرضية، إذاً لم يكن قد عرف، من قبل، كيف يستكشف الإطار التاريخي. إن المجتمعات هنا توجد في الزمان، أكثر مما توجد في المكان. وكما يفيد الوضعيون باستمرار متكرر، إن الدولة، لم تكن في يوم من الأيام، إلا تجميعاً من أفراد. وصورتها القومية يُحددها الوعي «لتجربة» تاريخية مشتركة بين الجميع. وهذه التجربة هي التجربة الوحيدة التي تمتلكها أية أمة، وهي الدرس الوحيد التي تستنتجه بذاتها. إن «التاريخ» هو ذاكرة الدول.

صحيح أن الدول ذاكرتها قصيرة. ولم يُعْرف كثيراً أن أمةً قد حفظت درس الماضي. ومن النادر أيضاً أن تستخلص منه العبر الصحيحة. إن دروس التجربة، في هذا الشأن، سواء كانت التجربة تاريخية أم فردية، جائزة أو محتملة. إنها تنبه إلى نتائج بعض الأفعال، ولكنها لا يمكن أن تفرض على البداهة، أوضاعاً متشابهة. إن مطلق فرد قد يكون قد أتيح له أن يعرف أن المدفأة الحامية تحرق يد من يلمسها. ولكنه إن واجه وعاءً معدنياً من حجم معلوم يتوجب عليه أن يقرر ما إذا كان هذا الوعاء هو مدفأة وذلك قبل أن يطبق معرفته هذه. وكذلك الشعب، فقد يكون واعياً، لما يترتب على وضع ثوري من نتائج. ولكن إذا لم يعرف كيف يكتشف هذا الوضع الثوري، فماذا تجديه معرفته ووعيه للنتائج؟ ومع ذلك، فهناك فارق بين المعرفة الفيزيائية والمعرفة التاريخية. فقد ينصرف جيل من الأجيال إلى جهد تجريدي واحد. وعندها يتوصل إلى تأويل معين وحيد، وإلى تجربة واحدة، لأنه كان هو موضوع هذه التجربة.

هذه التجربة هي تحدي التاريخ. وفيه التعبير عن عظم مأساته. إنه الشكل الأرضي الذي يضطلع به «القدر». ومواجهة التحدي، أو حتى معرفة استكشافه، ربما كانت المهمة الأصعب التي تواجه رجل الدولة الحقيقي.

* * *

Excellent, en particulier sur ce qui touche aux problèmes internes de l'Autriche. Les pages consacrées à Metternich et à la monarchie autrichienne témoignent d'un esprit d'analyse remarquablement objectif.

STÄHLIN, Karl, *Geschichte Russlands von den Anfängen bis zum Gegenwart* (4 vol.) (Berlin, 1935).
Le tome III se rapporte à la période étudiée ici.

STERN, Alfred, *Geschichte Europas seit den Vertraegen von 1815 bis zum Frankfurter Frieden von 1871* (10 vol.) (Munich-Berlin, 1913-1924).
Conçu et rédigé sous forme d'étude, et remarquable à ce titre. Comprend, mélangée au texte ainsi qu'en appendice, une intéressante partie documentaire. Les tomes I et II se rapportent à la période discutée ici.

TREITSCHKE, Heinrich von, *Deutsche Geschichte in Neunzehnten Jahrhundert* (5 vol.) (Leipzig, 1880).
Le classique de l'histoire allemande vue par les nationalistes d'outre-Rhin. Il va sans dire que l'auteur exècre le cosmopolitisme d'un Metternich et qu'il réserve tout son venin à la politique étrangère de celui-ci. Les tomes I et II se rapportent à la période qui nous intéresse.

V. AUTRES RÉFÉRENCES

BRINTON, Crane, *Anatomy of Revolution* (New York, 1938).

FERRERO, Guglielmo, *The Principles of Power* (New York, 1942).

JOUVENEL, Bertrand de, *On Power* (New York, 1949).

MORGENTHAU, Hans, *Politics among Nations* (New York, 1950).

PETTEE, George, *Process of Revolution* (New York, 1938).

SCHMIDT-PHISELDEK, *Die Politik nach den Grundsätzen der Heiligen Allianz* (Copenhague, 1822).
Apologie contemporaine de la Sainte-Alliance. Intéressant à ce titre.

SRBIK, Heinrich von, *Deutsche Einheit* (4 vol.) (Munich, 1936).
Etude perspicace des forces tendant à la réunion des Allemagnes ainsi que de l'affrontement entre Autriche et Prusse. Le tome I traite de la phase Metternich.

TEMPERLEY, Harold, *The Foreign Policy of Canning* (Londres, 1925).

VIERECK, Peter, *Conservatism Revisited* (New York, 1949).
Le ton est polémique avant tout. Metternich, l'empereur d'Autriche et d'autres personnalités de l'époque semblent appartenir à une démonologie imaginée par l'auteur. Intéressant, bien que plus fidèle à la tradition des essayistes français qu'à celle de la recherche historique sérieuse.

IV. OUVRAGES DE BASE

Cambridge History of British Foreign Policy (5 vol.) Publié par A. W. Ward (Cambridge, 1907).
Le tome II se rapporte à la période ici étudiée. Le chapitre concernant la période 1816-1822 a été rédigé par W. A. Phillips, et il forme la partie centrale de son ouvrage intitulé *The Confederation of Europe*. On trouvera une bibliographie utile.

Cambridge History of British Foreign Policy. La bibliographie G. P. Gooch (New York, 1922-1923).
Les tomes IX et X se rapportent à la période qui nous intéresse. A de nombreux points de vue, plus pertinent que *Cambridge History of British Foreign Policy*. La bibliographie est également beaucoup plus complète.

SCHNABEL, F., *Deutsche Geschichte im Neunzehnten Jahrhundert*. (3 vol.) (Fribourg, 1929-1937).
Excellente étude historique du XIXe siècle allemand. Peu prolixe sur le chapitre de l'histoire diplomatique, mais des plus utiles à une analyse des institutions et de l'évolution des idées.

SPRINGER, Anton, *Geschichte Oesterreich's seit dem Wiener Frieden von 1809* (2 vol.) (Leipzig, 1863).

BRINTON, Crane, *The Lives of Talleyrand* (New York, 1936).
Bien écrit, parfois brillant, mais un peu mince pour constituer une recherche sérieuse.

COOPER, Duff, *Talleyrand* (Londres, 1932).
Intéressant, bien que très partial et acceptant sans critique l'autoportrait de Talleyrand dans ses Mémoires.

CROWE, Eyre Evans, *History of the Reigns of Louis XVIII and Charles X* (2 vol.) (Londres, 1854).
La partie qui se rapporte aux deux Restaurations (tome I) est des plus pertinentes. Appendices un peu brefs mais utiles.

HALL, John R., *The Bourbon Restoration* (Londres, 1909).
Travail sérieux, bien documenté.

LOCKHARDT, J. G., *The Peacemakers* (Londres, 1932).
Série d'essais sur Talleyrand, Metternich, Alexandre Ier, Pitt, Castlereagh, Canning et Wilberforce. Médiocre et superficiel.

MEINECKE, Friedrich, *Weltbuergertum und Nationalstaat* (Munich, 1928).
Un éminent historien analyse le conflit entre cosmopolitisme et nationalisme au XIXe siècle. Ouvrage de la plus haute qua-

MIKHAILOVITCH, grand-duc Nicolas, *L'Empereur Alexandre Ier*
lité.
(2 vol.) (Saint-Pétersbourg, 1912).
La biographie la plus complète qui existe de ce personnage étrange. Si la partie analytique est rarement très profonde, les documents reproduits sont précieux.

—, *les Rapports diplomatiques de Lebzeltern* (Saint-Pétersbourg, 1913).
Compilation et commentaire très intéressant des rapports de l'ambassadeur d'Autriche auprès de la Cour de Russie. L'analyse de la politique de Metternich est toutefois assez faible.

ONCKEN, Wilhelm, *Das Zeitalter der Revolution, der Kaiserreiches und der Befreiungskriege* (2 vol.) (Berlin, 1886).
Excellent historique des guerres révolutionnaires. Le tome II se rapporte à la période 1800-1815. L'analyse de la politique autrichienne est tout à fait remarquable.

SCHIEMANN, Theodor, *Geschichte Russlands unter Nikolaus I* (4 vol.) (Berlin, 1904).
Le tome I contient une très bonne biographie d'Alexandre, avec sources premières citées en appendice.

lorsqu'il conseillera de ne pas répéter cette erreur avec l'Allemagne de 1918. Le traité de Versailles aura donc été gros de catastrophes dès sa conception.

WEIL, commandant M. H., *les Dessous du congrès de Vienne* (2 vol.) (Paris, 1917).
Publication de documents confidentiels interceptés par la police secrète autrichienne. A évaluer selon le même critère que l'ouvrage de Fournier mentionné plus haut.

C. De la fin du congrès de Vienne à 1822

Nota : Le congrès ni ses prolongements n'ont fait l'objet d'un seul ouvrage de première importance. Lorsque devinrent accessibles les archives s'y rapportant, les historiens s'affairaient déjà à condamner, au nom de la vertu, et la pièce et les acteurs.

BRYANT, Arthur, *The Age of Elegance* (Londres, 1950).
La vie quotidienne en Angleterre de 1812 à 1822. Pas très profond, mais bien écrit et utile à se représenter le contexte de l'époque en question.

CRESSON, W. P., *The Holy Alliance* (New York, 1922).
Examine les rapports de la Sainte-Alliance et du Nouveau Monde, qui déboucheront sur la doctrine de Monroe. N'éclaire guère les grands faits de l'histoire européenne de cette époque.

MARRIOTT, sir J. A. R., *The Eastern Question* (Oxford, 1925).
Etude pertinente de la question d'Orient ; malheureusement peu prolixe sur la période ici traitée. A valeur de contexte.

MOLDEN, Ernst, *Zur Geschichte des Österreichisch-Russischen Gegensatzes* (Vienne, 1916).
Explique les causes de la tension entre Autriche et Russie de 1815 à 1818 en faisant appel aux archives de Vienne. Intéressant, bien que se ressentant, dans une certaine mesure, du climat de l'année de publication.

MUEHLENBECK, E., *Etude sur les origines de la Sainte-Alliance* (Paris, 1887).
De la religiosité envahissante du tsar, et des relations de celui-ci avec la baronne Kruedener. Etude intéressante et bien présentée.

NAEF, Werner, *Zur Geschichte der Heilige Allianz* (Berne, 1928).
Excellente monographie sur la genèse de la Sainte-Alliance. Analyse perspicace des modifications apportées par Metternich au projet original établi par Alexandre.

PHILLIPS, W. A., *The Confederation of Europe* (Londres, 1913).
La première en date des tentatives de réhabilitation de Castlereagh. Etayé par les archives du Foreign Office, cet ouvrage est sans commune mesure avec celui de Webster, mais l'analyse qu'il contient est peut-être plus lucide.

RIEBEN, Hans, *Prinzipiengrundlage und Diplomatie in Metternich's Europapolitik, 1815-1848* (Berne, 1942).
Exposé très pertinent des principes directeurs de la politique de Metternich. La diplomatie de celui-ci est bien résumée par cette étude.

SCHENK, H. G., *The Aftermath of the Napoleonic Wars* (Londres, 1947).
Interprétation néo-marxiste de la contestation sociale qui a suivi le congrès de Vienne. Intéressant d'un point de vue académique, malgré le parti pris affiché, mais sans valeur historique aucune.

SCHMALZ, Hans, *Versuche einer Gesamteuropaïschen Organisation, 1815-1820* (Berne, 1940).
La politique d'intervention prônée par Metternich est ici bien éclairée, plus particulièrement à l'époque du congrès de Troppau. Les archives de Vienne ont fourni le gros de la documentation.

SCHWARZ, Wilhelm, *Die Heilige Allianz* (Stuttgart, 1935).
Récit remarquablement bien écrit, sur le sujet de la période qui suit le congrès de Vienne. Malheureusement, il n'est jamais fait de distinction entre Sainte-Alliance et quadruple alliance. D'autre part, l'exactitude est volontiers sacrifiée au sensationnel.

WARD, sir A. W., *The Period of the Congresses* (New York, 1919).

D. Sources diverses

BAILLIEU, Paul, *Die Memoiren Metternich's*. Historische Zeitschrift, 1880.
La partie autobiographique de N. P. I est contredite ici de manière convaincante, à l'aide des documents contenus dans les autres tomes. Mais si l'autobiographie du ministre autrichien est réduite à néant en tant que source historique, elle n'en conserve pas moins sa valeur psychologique. Quant aux documents eux-mêmes, leur importance est inestimable.

FOURNIER, August, *Der Congress von Châtillon* (Vienne, 1900).
Etude minutieuse de la diplomatie de Metternich du traité de Teplitz à la chute de Napoléon. En appendice : correspondance entre Metternich et Hudelist ; délibérations militaires des alliés ; documents se rapportant à la crise de Troyes ; journal de Hardenberg ; rapports envoyés par Münster au régent d'Angleterre. Toutes ces pièces sont des plus utiles.

LUCKWALDT, Friedrich, *Österreich und die Anfänge des Befreiungskrieges von 1813* (Berlin, 1898).
Etude pénétrante, très bien écrite, des manœuvres subtiles par lesquelles Metternich engage l'Autriche dans la coalition antinapoléonienne. Les archives de Vienne ont fourni la plupart des matériaux utilisés. L'appendice, peu copieux mais bien conçu, reproduit divers documents diplomatiques.

MACUNN, F. J., *The Contemporary English View of Napoleon* (Londres, 1914).

OMAN, Carola, *Napoleon at the Channel* (New York, 1942).
Etude influencée, elle aussi, par l'époque de sa parution. Un parallèle y est établi entre Napoléon et Hitler, qui n'a rien d'original.

ONCKEN, Wilhelm, *Österreich und Preussen im Befreiungkriege* (2 vol.) (Berlin, 1880). Voir plus haut, à I-B.

—, *Die Krisis der letzten Friedensverhandlungen mit Napoleon.* Raumer's Historisches Taschenbuch VI, 5 (Leipzig, 1886).
Sur le sujet des ultimes négociations de paix avec Napoléon. Cette monographie n'est cependant pas aussi utile que celle écrite par Fournier.

—, *Aus den letzten Monaten des Jahres 1813.* Raumer's Historisches Taschenbuch VI, 2 (Leipzig, 1883).
Excellente monographie sur la diplomatie de Metternich durant le dernier trimestre de 1813.

ROSE, John Holland, *Napoleonic Studies* (Londres, 1904).
Collection d'essais concernant plusieurs aspects de l'époque napoléonienne. Comprend un chapitre utile, sinon très détaillé, consacré à la politique de Metternich en 1813.

—, *The Revolutionary and Napoleonic Era, 1789-1815* (Cambridge, 1894).
Cette étude fait une part plus importante à la période 1812-1815 qu'aux autres. On la consultera avec profit.

SOREL, Albert, *L'Europe et la Révolution française* (Paris, 1904).
Le tome VIII de cet ouvrage magistral se rapporte à la Quatrième coalition. Bien que le côté machiavélique de Metternich y soit quelque peu forcé, l'étude est admirable à tout point de vue ou presque. On y trouvera également d'excellentes appréciations, empreintes de sympathie, sur la personnalité et le rôle de Castlereagh.

B. Le congrès de Vienne

FERRERO, Gugliemo, *The Reconstruction of Europe* (New York, 1941).
Exposé bien rédigé sur le sujet du congrès de Vienne. Inspiré presque exclusivement par les *Mémoires* de Talleyrand, dont l'auteur est ici cru sur parole. Une certaine propension à moraliser apparaît, ainsi que le désir de faire trop bien cadrer passé et présent. Talleyrand fait presque figure de surhomme d'un bout à l'autre de ce récit.

FOURNIER, August, *Die Geheimpolizei auf dem Wiener Kongress* (Vienne, 1913).
Démontre l'efficacité de la police secrète autrichienne durant le congrès de Vienne, mais aussi que la plupart des documents confidentiels ne valent pas la peine d'être subtilisés, si l'on en juge par la publication ici faite de courriers interceptés par les sbires de Metternich.

LA GARDE-CHAMBONAIS, comte A. de, *Souvenirs du congrès de Vienne* (Paris, 1901).
Les mondanités du congrès rapportées par l'un des membres de la délégation française. Portraits amusants de quelques-unes des « locomotives », tel le pittoresque prince de Ligne.

NICOLSON, Harold, *The Congress of Vienna* (Londres, 1945).
Sur la diplomatie de la Quatrième coalition et le congrès de Vienne. Rédigé avec toute l'urbanité d'un diplomate de carrière, cet ouvrage assigne aux seuls talents du négociateur ce qui peut relever de quantité d'autres facteurs. La louange de Talleyrand est ici entonnée une fois de plus.

WEBSTER, sir Charles, *The Congress of Vienna* (Londres, 1934).
Ouvrage écrit à l'initiative du Foreign Office en prévision de la conférence de Versailles, et afin de tirer les leçons du passé en matière de conférence de paix. Son contenu est quelque peu pesant et donne trop d'importance à Castlereagh. Sert également à démontrer que les leçons de l'Histoire n'ont pas la simplicité d'une démonstration mathématique, et que le succès n'est pas forcément l'envers de l'échec. Webster arrive à la conclusion que ce fut une erreur de permettre à la France de prendre part aux négociations de Vienne. Il sera écouté

Un peu de pathos, peut-être, mais une appréciation nuancée de la personnalité de Metternich.

MALLESON, C. B., *Life of Prince Metternich* (Londres, 188-). La première en date des biographies de Metternich en anglais. Typique de la réaction des historiens libéraux, elle dépeint Metternich sous les traits d'un vil intrigant, d'un jésuite, hypocrite successeur d'Attila, ayant asservi l'Europe le temps d'une génération et plus.

MAZADE, Ch. de, *Un Chancelier d'Ancien Régime. Le règne diplomatique de Metternich* (Paris, 1889).
Metternich est ici opposé à Bismarck, au désavantage de ce dernier. Un peu sommaire, mais l'analyse est juste de ce qui rattache le ministre autrichien au XVIII^e siècle.

PALÉOLOGUE, Maurice, *Romantisme et diplomatie* (Paris, 1924).
Essai consacré à Talleyrand, Metternich et Chateaubriand. La partie qui concerne le second est particulièrement intéressante.

SANDEMANS, G. A. C., *Metternich* (Londres, 1911).
La première des biographies anglaises de Metternich qui ne lui soient pas délibérément hostiles. Ecrite à une époque où les sources n'étaient pas des plus nombreuses, elle représente néanmoins l'effort le plus objectif jamais accompli, peut-être, par un historien anglais.

SOREL, Albert, *Essais d'histoire et de critique* (Paris, 1883).
Le chapitre concernant Metternich est excellent, car il met en relief le talent diplomatique exceptionnel du ministre autrichien. La plupart des historiens français jugent d'ailleurs avec plus d'indulgence Metternich que leurs confrères allemands. Peut-être est-ce là façon de rehausser Napoléon que de magnifier son adversaire principal.

SRBIK, Heinrich von, *Metternich der Staatsmann und der Mensch* (2 vol.) (Munich, 1925).
Œuvre monumentale par son érudition et la pénétration de l'analyse. C'est la biographie définitive à plus d'un point de vue. Malheureusement, Srbik a tendance à négliger l'habileté du diplomate au profit du philosophe Metternich. Le tableau qui en résulte pourrait être signé de ce dernier, et représenter le despote éclairé idéalisé par le Siècle des lumières. On trouvera également dans cet ouvrage une excellente analyse des difficultés intérieures de l'Autriche.

—, *Meister der Politik* (vol. 3) Publié par Erich Marcks (Stuttgart, 1924).

Le long chapitre ici consacré à Metternich est une synopsis de l'ouvrage principal de Srbik. Admirable à tout point de vue.

WOODWARD, E. L., *Three Studies in European Conservatism* (Londres, 1929).
Brève analyse de la pensée de Metternich réalisée principalement à partir de la « profession de foi » (voir N. P.). Pour n'être pas très profonde, cette introduction n'en est pas moins pertinente.

III. MONOGRAPHIES

Nota : Quantité d'ouvrages ont été consacrés à la coalition de 1814, l'appréciant du point de vue français. Ainsi des travaux de Thiers, de Bignon, d'Houssaye, de Fain, etc. Du fait de leur esprit de clocher, ils ne figurent pas dans la liste ci-après.

A. Les années 1812 à 1815

BRYANT, Arthur, *Years of Victory* (Londres, 1944).
Manifestement inspiré par les épreuves subies durant la Seconde guerre mondiale par l'Angleterre, ce récit des campagnes militaires anglaises contre Napoléon, de 1802 à 1812, est d'une facture plutôt triviale.

BUCKLAND, C. S. B., *Metternich and the British Government* (Londres, 1932).
Exposé très intéressant de la prudente politique anglaise menée par Metternich entre 1809 et 1813, et de l'adresse de celui-ci à circonvenir toute une série d'émissaires britanniques plus ou moins officiels. Excellente source concernant la situation intérieure précaire et compliquée qui est celle de l'Autriche durant la période cruciale se terminant par la formation de la Quatrième coalition.

DEMELITSCH, Fedor von, *Metternich und Seine Auswaertige Politik* (Stuttgart, 1898).
Seul le premier tome de cet ouvrage ambitieux fut terminé avant la mort de l'auteur. On y trouvera une analyse exceptionnelle de la politique étrangère de Metternich entre 1809 et 1812. Les matériaux utilisés proviennent principalement des archives de Vienne.

II. BIOGRAPHIES

A. de Castlereagh

ALISON, sir Archibald, *The Lives of Lord Castlereagh and Sir Charles Stewart* (3 vol.) (Londres, 1861).

Première en date des tentatives de réhabilitation de Castlereagh. Entreprise à l'initiative de sir Charles Stewart, son demi-frère. Fondée principalement sur la *Correspondance de Castlereagh* et autres sources d'époque, cette biographie pèche par une documentation insuffisante et une analyse erronée. L'auteur va jusqu'à accorder une importance égale à Castlereagh et à son demi-frère. On lui préférera Webster, lequel utilise d'ailleurs les mêmes matériaux, à l'exception de quelques documents mineurs, provenant des archives Londonderry.

HYDE, H. M., *The Rise of Castlereagh* (Londres, 1933).

Historique du rôle joué par Castlereagh lors de la répression de la révolte irlandaise. Utile à ce titre et rédigé, d'autre part, avec une sympathie manifeste pour le héros.

LEIGH, Jane, *Castlereagh* (Londres, 1951).

Ouvrage plutôt superficiel. N'éclaire pas l'histoire diplomatique. Quelques pages intéressantes sur la personnalité de Castlereagh et le contexte de son suicide.

MARRIOTT, sir J. A. R., *Castlereagh, The Political Life of Robert, Second Marquess of Londonderry* (Londres, 1936).

Le mea culpa tardif d'un historien ayant jadis dénigré son héros. Peu disert sur le chapitre de l'histoire diplomatique, mais excellente analyse de la personnalité de Castlereagh, ainsi que des difficultés de celui-ci dans son propre pays.

SALISBURY, marquis de, *Biographical Essays* (Londres, 1905).

Défense de Castlereagh par un de ses successeurs aux Affaires étrangères, parue d'abord dans *Quarterly Review* (janvier 1862). Insuffisamment informé, le second ensemble des dépêches de Wellington n'ayant pas encore été rendu public à la date de sa parution, cet essai tient de la polémique. Du moins a-t-il le mérite d'être le premier à apprécier à sa valeur la « vision » européenne de Castlereagh.

WEBSTER, sir Charles, *The Foreign Policy of Castlereagh* (2 vol.) Tome I, 1812-1815 (Londres, 1931) ; tome II, 1815-1822 (Londres, 1925).

C'est la référence fondamentale sur le sujet de la politique

étrangère de Castlereagh. Les matériaux proviennent principalement des archives du Foreign Office. L'auteur témoigne d'un tel souci d'objectivité que le contenu narratif le cède à une valeur documentaire indiscutable. Le portrait de Castlereagh est des plus honnêtes, à ceci près que le point de vue britannique est peut-être un peu trop souligné. L'opposition constante établie entre la prétendue pusillanimité primaire de Metternich et la supériorité intellectuelle de Castlereagh est déroutante, ainsi que l'exposé des mobiles des puissances continentales. Les appendices contiennent de précieux documents qu'on ne trouvera pas ailleurs.

B. de Metternich

Nota : Nombre des ouvrages consacrés à Metternich étant de nature purement polémique, seules les études les plus significatives sont citées ci-après.

AUERNHEIMER, Raoul, *Metternich, Statesman and Lover* (New York, 1940).

Panégyrique éhonté. Niaise tentative de relater la vie sentimentale de Metternich à sa diplomatie.

BIBL, Victor, *Metternich der Dämon Österreich's* (Leipzig, 1936).

Fidèle à son titre, c'est-à-dire polémique. S'en rapportant à une exégèse textuelle des écrits et déclarations de Metternich ; prenant, d'autre part, pour argent comptant chaque manœuvre de celui-ci, l'éminent historien qu'est Bibl n'a aucune difficulté à démontrer que son héros n'a été qu'un menteur, un traître, un poltron et un imbécile. Cet ouvrage illustre la réaction de l'aile libérale de l'école historiographique au cas Metternich.

—, *Metternich in Neuer Beleuchtung*. (Vienne, 1928).

Encore une attaque contre le conservateur que fut Metternich. Dans cet ouvrage, Bibl s'en prend à la correspondance échangée entre son héros et Wrede, ministre bavarois, de 1831 à 1834. Il s'agit, une fois de plus, de faire la preuve que Metternich fut un menteur, un traître, etc.

CECIL, Alger, *Metternich* (Londres, 1933).

Courte biographie écrite avec une sympathie évidente pour le héros. N'apprend pas grand-chose sur l'histoire diplomatique ni sur la politique intérieure de l'Autriche, mais expose avec pertinence les mobiles de Metternich.

DU COUDRAY, Helen, *Metternich* (New Haven, 1936).

Se rattache directement à l'ouvrage monumental de Srbik.

l'ex-gouverneur autrichien de la Lombardie. Contient des réflexions intéressantes sur l'art de gouverner et d'administrer.

ONCKEN, Wilhelm, *Österreich und Preussen im Befreiungskriege* (2 vol.) (Berlin, 1880).
Exposé de la politique de l'Autriche et de la Prusse durant le premier semestre de 1813. L'appendice, très copieux, reproduit les dépêches diplomatiques les plus importantes, et donne la traduction allemande d'autres documents figurant dans le corps principal de l'ouvrage. La partie narrative est quelque peu hétéroclite, mais les documents reproduits sont inestimables.

PROKESCH-OSTEN, Anton von, *Geschichte des Abfalls der Griechen* (5 vol.) (Vienne, 1867).
Historique de l'indépendance grecque par le diplomate autrichien le mieux au fait de la politique ottomane de l'époque. Les tomes I et II constituent la partie narrative de l'ouvrage, les documents étant rassemblés dans les trois autres tomes. Ces derniers sont précieux si l'on veut se diriger dans le labyrinthe diplomatique des années 1821-1822.

—, *Aus dem Nachlass Prokesch-Osten's* (2 vol.) (Vienne, 1881).
Le tome II contient la correspondance échangée par l'auteur avec Metternich, dont il était l'expert en politique orientale. Particulièrement intéressant pour ce qui touche à la période postérieure à 1848.

C. Autres sources

ANGEBERG, comte d', *le Congrès de Vienne et les traités de 1815* (2 vol.) (Paris, 1863-1864).
Ouvrage capital sur le sujet du congrès de Vienne. Comprend également des documents se rapportant aux congrès de Châtillon et d'Aix-la-Chapelle.

Acte du congrès de Vienne (Vienne, 1815).
Acte final (document officiel) du congrès de Vienne.

CAULAINCOURT, *Mémoires*. Publié par J. Hanoteau (Paris, 1933).
L'auteur représenta la France en Russie, puis fut le dernier ministre des Affaires étrangères de Napoléon. Récit brillant, sinon profond, des derniers jours de l'Empire.

KLÜBER, Johann, *Acten des Wiener Congresses* (9 vol.) (Erlangen, 1815).
Ensemble très complet, bien qu'un peu hétéroclite, de documents. Débute par le pacte de Chaumont et les protocoles du congrès de Vienne.

MARTENS, G. F., *Nouveau recueil de traités* (16 vol.) (Göttingen, 1917-1842). *Référence Recueil*. Inventaire à peu près complet des traités importants cosignés par la Russie entre 1808 et 1839. Divers autres documents capitaux. Les tomes III à X se rapportent à la période étudiée ici.

MUENSTER, Ernst, comte de, *Political Sketches of the State of Europe, 1814-1867* (Edinburgh, 1868).
Dépêches du représentant du Hanovre auprès des Alliés, plénipotentiaire au congrès de Vienne en 1814-1815. Rédigé à l'intention du régent d'Angleterre en sa qualité de roi du Hanovre. Se rapporte principalement aux problèmes allemands.

NESSELRODE, Graf von, *Lettres et papiers* (11 vol.). Publié par A. von Nesselrode (Paris, 1904).
Archives de celui qui fut longtemps ministre des Affaires étrangères de la Russie. Les tomes III à VII se rapportent à la période ici étudiée.

PASQUIER, duc du, *Mémoires du chancelier Pasquier* (6 vol.). Publié par d'Audiffret-Pasquier (Paris, 1893-1894).
L'auteur fut ministre des Affaires étrangères de la France à l'époque des congrès de Laybach et de Troppau. Bien que partiale, cette source est utile.

Sbornik of the Imperial Russian Historical Society (vol. XXXI, CIV, CXII, CXIX, CXXVII, Saint-Pétersbourg, 1880-1904, 148 tomes au total. Cette masse énorme n'offre qu'un intérêt limité du fait de son plan peu rationnel.

TALLEYRAND, C.M. de, *Mémoires de Talleyrand* (5 vol.) Publié par le duc de Broglie (Paris, 1891-1892).
De tous les contemporains de Metternich, Talleyrand fut le plus ressemblant. Le tome I et une partie du tome II sont une narration fragmentaire. Le reste de l'ouvrage reproduit une correspondance officielle. Ces mémoires sont une source des plus précieuses, en particulier pour ce qui touche au congrès de Vienne. On évaluera toutefois avec circonspection les rapports adressés par Talleyrand à Louis XVIII, l'ex-ministre de Napoléon voulant manifestement démontrer qu'il est indispensable.

—, *Correspondance inédite pendant le congrès de Vienne*. Publié par G. Pallain (Paris, 1905).

Nota : Quelques-unes des sources secondaires, telles Webster, Fournier ou Luckwaldt, contiennent en appendice des matériaux de première importance. Ils seront signalés au fur et à mesure.

Source précieuse. Si les documents se rapportant à la période étudiée sont peu nombreux, ils sont particulièrement bien choisis.

WEBSTER, Charles, *British Diplomacy, 1813-1815* (Londres, 1921.) *Référence B.D.*
Documents émanant du Foreign Office, ainsi qu'extraits de la correspondance de Castlereagh. Donne une image excellente de l'époque en question.

WELLINGTON, duc de, *Dispatches* (13 vol.) Publié par Gurwood (Londres, 1937). *Référence Gurwood.*
L'auteur a été intimement mêlé aux événements, tantôt comme soldat, tantôt comme diplomate. Ses dépêches méritent donc d'ère examinées. Les tomes 8-13 correspondent à la période étudiée.

—, *Supplementary Dispatches, Correspondence and Memoranda* (15 vol.) Publié par son fils (Londres, 1858-1876). *Référence W.S.D.*
Les tomes 6-14 correspondent à la période ici étudiée. Documents se rapportant à d'importantes personnalités en relation, directe ou indirecte, avec Wellington. On y trouvera de nombreux mémorandums et dépêches de Castlereagh. Source quelque peu hétérogène, précieuse néanmoins. Souvent plus utile que la correspondance de Castlereagh.

B. Sources autrichiennes

GONSALVI et METTERNICH, *Correspondance (1815-1823) du cardinal Gonsalvi avec le prince de Metternich.* Publié par Charles Van Duerm (Louvain, 1899).
Correspondance de Metternich avec le secrétaire d'Etat papal. Eclaire la politique italienne de Metternich et son attitude réservée à l'égard de l'Eglise.

GENTZ, Friedrich von, *Dépêches inédites aux hospodars de Valachie* (3 vol.) Publié par Anton Prokesch-Osten (Paris, 1876-1877). *Référence Dépêches inédites.*

—, *Briefe von Friedrich von Gentz an Pilat* (2 vol.) Publié par Karl Mendelson-Bartholdy (Leipzig, 1868).

—, *Tagebücher, aus dem Nachlass Varnhagen von Ense* (4 vol.) (Leipzig, 1873-1874).
L'auteur fut l'un des collaborateurs les plus intimes de Metternich, et bien qu'il tende à se donner le beau rôle, il brosse ici un tableau intéressant des événements, particulièrement après 1815.

HANOTEAU, Jean, *Lettres du prince de Metternich à la comtesse de Lieven* (Paris, 1909).
Correspondance amoureuse avec l'épouse de l'ambassadeur de Russie en Angleterre. Intéressant en tant qu'autoportrait de Metternich, et révélatrice de sa philosophie rationaliste.

KLINKOWSTROEM, Alfons *Österreich's Theilname an den Befreiungskriegen* (Vienne, 1887).
Vue par Gentz, la participation de l'Autriche aux événements de 1813. L'appendice est particulièrement intéressant, qui reproduit la correspondance entre Metternich et Schwarzenberg.

KUEBECK, Max, *Metternich und Kuebeck, Ein Briefwechsel* (Vienne, 1910).
Correspondance échangée entre Metternich et ce diplomate autrichien, en 1849-1850, sur le sujet de l'Allemagne. Eclaire les vues de Metternich sur l'unité allemande.

METTERNICH, Klemens, *Aus Metternich's Nachgelassenen Papieren* (8 vol.). Publié par Alfons v. Klinkowstroem (Vienne, 1880). *Référence N.P.*
Documents laissés par Metternich en place d'une autobiographie proprement dite. Dans le tome I, souvenirs fréquemment inexacts de l'auteur, rapportés sur le mode satisfait ; étonnants portraits de Napoléon et d'Alexandre. Les autres tomes rassemblent documents diplomatiques, correspondances privées et notes. Quelques doutes ont été émis quant à l'exactitude des documents, mais les divergences d'avec les faits connus sont mineures, et le tout cadre avec les archives de Metternich découvertes depuis cette publication (voir Baillieu, Section III D). Il existe une traduction française *(Mémoires)* et une anglaise, limitée aux cinq premiers volumes. Seule l'édition ci-dessus, toutefois, reproduit les documents sous leur forme originale, rédigés tantôt en allemand, tantôt en français.

—, *Briefe des Staatskanzlers Fuerst Metternich-Winneburg an den Österreichischen Minister des Aüsseren Graf Buol-Schauenstein aus den Jahren, 1852-1859.* Publié par Carl J. Burckhardt (Munich, 1934).
Lettres de Metternich à son successeur aux Affaires étrangères, le conseillant sur la route à suivre. Source excellente si l'on veut comprendre les mobiles fondamentaux de la politique étrangère de Metternich.

—, *Metternich-Hartig, ein Briefwechsel* (Vienne, 1923). Correspondance échangée de 1848 à 1851 entre Metternich et

Talleyrand-Périgord, Charles-Maurice de, prince de Bénévent (1754-1838) 32, 134, 205 ; sur l'Autriche, 19 ; sur le XVIII[e] siècle, 20-21 ; parallèle avec Metternich, 174 à 176 ; évêque d'Autun, 176 ; promoteur de la restauration des Bourbons, 177, 182, 227 ; au congrès de Vienne, 189 à 191, 211, 212 à 214 ; ses méthodes diplomatiques, 190 ; ses protestations lors du congrès de Vienne, 193-194 ; opinion sur la question polonaise, 198 ; sur Metternich, 204 ; est admis à se joindre aux Quatre Grands, 212.
Tarnopol, 212, 217.
Taticheff, M., 374-375, 376 à 378, 382.
Tauroggen, convention de, 70.
Teplitz, 301 ; traité de, 130, 200, 294, 303, 320, 324, 334.
Thorn, 327.
Tilsit, 30, 31 ; traité de, 357 à 359.
Tobago, île de, 183.
Torgau, forteresse de, 216.
Toscane, grand duc de, 315.
Troppau, congrès de, 272-273, 323 à 335, 369 ; sa réunion proposée par le tsar, 318-319 ; les préliminaires, 320 à 324 ; le plan de Metternich, 328-329 ; signification, 328-329, 338-339, 351-352, 364-365.
Troyes, 158, 164, 184, 224, 274.
Tunis, bey de, 360.
Turin, 347.
Turquie, *voir* Ottoman, empire.
Tyrol, 169.

Vansittart, Nicholas, lord Bexley (1766-1851), 209.
Varsovie, duché de, 35, 71-72, 101, 103-104, 120, 154-155, 195-196, 201, 282, 217.
Vérone, congrès de, 272, 383, 387-388 ; Castlereagh en accepte la réunion, 384 ; signification, 389-390.
Versailles, traité de, 11.
Vienne, congrès de, 24, 61, 271-272, 274-275 ; genèse, 305-306 ; les cinq phases, 191 ; boutade du prince de Ligne, 204 ; l'impasse, 206-207 ; ratification de l'acte final, 217-218 ; le débat en cours, 218 à 221 ; le point de vue du tsar, 236-237.
Vienne, conférences de, 301 à 304, 306, 318-319, 338, 339, 369.
Vistule, 68, 70, 82, 155, 207-208, 217, 273.
Vitrolles, baron de (1774-1854), 175.
Voltaire, 249.

Waterloo, bataille de, 226.
Weimar, 133 ; grand-duc de Saxe-Weimar, 300.
Wellington, duc de (1769-1852) ; son rôle en Espagne, 142 ; ambassadeur à Paris, 192-193 ; plénipotentiaire à Vienne, 224-225 ; organise la seconde restauration des Bourbons, 227 ; partisan du retrait des forces d'occupation, 230-231, 280-281 ; au congrès de Vérone, 387-389 ; sur l'Italie, 396-397.
Weser, 29.
Wessenberg, baron, 77, 116.
Westphalie, duché de, 217.
Wladimirescu, 359.
Wurtemberg, royaume de, 294, 306.

Ypsilanti, 358, 359.

Bibliographie

I. SOURCES DOCUMENTAIRES

A. Sources anglaises

CASTLEREAGH, vicomte, *Correspondence, Dispatches and Other Papers* (12 vol.) Publié par son frère, le marquis de Londonderry (Londres, 1848-1852). *Référence C. C.*

Comme son titre l'indique, il s'agit d'un fourre-tout. Les tomes 8-13 ont trait à la politique étrangère de Castlereagh. Complément utile aux sources secondaires, ne permettant pas, toutefois, de reconstruire les événements sur la base des documents, particulièrement après 1815.

Bristish and Foreign State Papers. Publication du Foreign Office (Londres, 1841). *Référence B.F.S.P.*

Documents officiels publiés en 1841. A utiliser avec circonspection, les rapports de Castlereagh et du parlement n'ayant guère été empreints de franchise. Les tomes 1-9 se rapportent à la période étudiée ici.

Débats parlementaires (compte rendu des). Référence Hansard. Illustre surtout les difficultés de Castlereagh à faire adopter sa politique par ses compatriotes. Les tomes 20-41 de la Première série, et 1-7 de la Nouvelle série se rapportent à la période ici étudiée.

TEMPERLEY, Harold, et Lillian Penson, *Foundations of British Foreign Policy* (Cambridge, 1938).

inflexibilité, 102 ; sa politique intérieure. 144-145 ; son manque de discernement lors du congrès de Châtillon, 157 ; ses relations avec Metternich, 168-169 ; dans le rôle du « chef de bande révolutionnaire », 223 à 225 ; vu par Metternich, 41 à 43 ; objet de la vindicte anglaise, 141-142 ; comparé à Metternich, 91 à 92.
Narbonne, comte de, 91, 94, 376.
Nassau, duché de, 304.
Nesselrode, comte (1780-1862), 125, 133, 159, 226, 227.
Niemen, 30, 48, 197.

Oder, 73, 82, 96, 123.
Odessa, 363-396.
Opotschna, 103 à 106.
Orange, prince héréditaire d', 143, 155, 273.
Orient, question d', 352 à 355, 357-358, 361 à 369.
Ottoman, empire, 57, 357 ; relations avec la Russie, 357 à 359 ; caractéristiques de l', 359-360 ; sultan de l', 273-361.

Palatinat, 183.
Paris, 32, 38, 173, 278 ; avance du tsar sur, 144-145, 147, 149-150, 227 ; Première paix de, 183 à 186, 190, 213-214, 233 ; Seconde paix de, 223-224, 229-230, 233, 272-273, 277-278, 279.
Parme, duché de, 180.
Paul, tsar de Russie, 121.
Pie VII, pape, 38, 327, 328, 334.
Pierre le Grand, tsar de Russie, 357, 383.
Pierre l'Hermite, 249.
Piémont, la révolution du, 347-348, 357-358, 403-404 ; la pacification, 352-353.
Piétistes, sectes, 374.
Pitt, William, 48 ; ses relations avec le tsar, 57-58.
Pitt, le plan, 59, 60-61, 85-86, 122-123, 124-125, 128-129, 134, 142, 212, 219.
Plaeswitz, l'armistice de, 100-102.
Pô, 183-342.
Pologne, 27 à 29, 69, 75, 79, 82, 91, 127, 156, 171, 182, 319 ; évolution historique sous Napoléon, 120 ; les ambitions polonaises du tsar, 194 à 196, 224-225, 295.
Polonaise, la question, 127, 134-135, 139, 148-149, 195 à 197 ; attitude de l'Angleterre, 207-208 ; considérée par Castlereagh, 201 à 203, 207 à 210 ; considérée par Metternich, 198 ; attitude de la Prusse, 194, 198.
Posen (actuellement Poznan), 217.
Potsdam, 27.
Pozzo di Borgo, Carlo Andrea, 396.
Prague, congrès de, 133, 107 à 111, 117 à 119, 124-125, 168-169, 214-215, 338-339.
Protocole préliminaire, 329-330, 331-332, 333.
Prusse (*voir également* Frédéric Guillaume III, roi de), 60, 103, 182 ; comparée à l'Autriche, 19 ; envahie en 1804, 27-28 ; propose une médiation armée, 29 ; défaites d'Iéna et d'Auerstaedt, 30 ; fait défection à Napoléon, 69-71 ; le dilemme prussien en 1813, 71-73 ; l'alliance avec la France, 74 ; le ralliement à la coalition, 81 ; en tant que puissance germanique, 122-123 ; sa position dans la question polonaise, 148-149, 198 ; entérine la convention de 1814, 161-162 ; la question saxonne, 200 à 202, 205, 206, 207 ; menace de déclarer la guerre en 1815, 212-214-215 ; se voit accorder des territoires en Pologne et en Saxe, 215 à 217 ; son désir de revanche sur la France, 232-

233; propose un traité de garantie, 289 ; cosignataire de l'Acte fédératif, 293 à 295 ; dans le contexte du nationalisme allemand, 203 ; en tant que satellite de l'Autriche, 309-310, 322-323 ; sa politique lors de l'insurrection napolitaine, 326.
Pyrénées, 32, 133, 142.

Quadruple alliance, 233-234, 240, 271, 278 ; interprétée par l'Angleterre, 278 à 281 ; sa finalité selon le tsar, 284 ; selon Metternich, 285-286, 309 ; selon Castlereagh, 287 ; et le congrès d'Aix-la-Chapelle, 311-312.

Réforme, la, 299 à 301.
Reichenbach, traité de, 103 à 105, 109, 117.
Rhin, 25, 32, 59, 102, 103, 104, 123, 130, 133, 173, 206, 216 ; Confédération du, 81, 101, 125.
Richelieu, duc de (1766-1822), 320, 396.
Rieti, bataille de, 347, 352.
Ripon, comte de, 53, 143.
Robespierre, 25.
Rome, 298-299, 300.
Roumazoff, 32.
Rousseau, Jean-Jacques, 14, 246.
Ruffo, Fabrizio, 339 à 341.

Sarrelouis, 233.
Saint-Aignan, baron de, 133 à 135, 137.
Sainte-Alliance, 121, 271 à 273, 320, 382, 388, 390 ; genèse, 233 à 234 ; selon le tsar, 238, 284 ; selon Metternich, 238 à 240, 309-310, 328-329, 334, 400 ; selon Castlereagh, 238 à 240 ; invoquée par Ypsilanti, 357-358, 362 à 364.
Sainte-Hélène, île de, 353.
Saint-Pétersbourg, 323.
Sainte-Lucie, île de, 183.
Saint-Domingue, île de, 183.
Sardaigne, royaume de, 57-58, 60-61.
Savoie, 183, 233.
Saxe, 134, 148, 182, 183-184, 215-217, 300 ; Frédéric-Auguste, roi de, 194, 211, 212 ; à l'agenda du congrès de Vienne, 199 à 202, 206-207.
Schwarzenberg, prince (1771-1820), 68, 69, 82 à 85, 90-91, 129-130, 147 à 156, 163, 219, 258.
Sicile, 52, 117, 123, 124, 125, 192, 273, 345.
Silésie, 27, 72, 73, 74, 82.
Stackelberg, comte, 72.
Stadion, Johann, comte (1763-1824), 33, 101, 102-103-104, 157, 158, 167, 349.
Stein, Heinrich, Freiherr vom und zum (1757-1831) ; sur la cohésion de l'Autriche, 19 ; réunit les instances parlementaires de la Prusse orientale, 72-73 ; son désir de vengeance, 233 ; ambassadeur d'Autriche et de Prusse, 396-397.
Stewart, sir Charles (1778-1854), 100 à 101, 104 à 106, 107, 138, 172, 181, 226, 376 ; au congrès de Prague, 110-111, 115 à 117 ; mémorandum au sujet de Paris, 153-154 ; à Châtillon, 157 ; ambassadeur à Vienne, 318-319, 320, 322-323 ; à Troppau, 322, 326, 329, 334, 389 ; à Laybach, 339, 342, 349.
Strangford, Percy Smythe, sixième vicomte de (1780-1855), 363, 370, 374, 382.
Strasbourg, 25.
Stroganof, baron, 362 à 364.
Sudètes, crise des, 187-188.
Suède (*voir également* Bernadotte), 147, 194, 223.
Suisse, 136, 144-145-146, 171, 183, 223.

Maritimes, droits anglais, 53, 57, 60, 117, 123, 133, 188.
Mer Noire, 362.
Merveldt, général comte, 131.
Metternich, Clemens Wenzel Nepomuk Lothar, prince de (1773-1859), formation, 25 ; représente l'Autriche à la cour de Saxe, -26 ; négocie avec la Prusse en 1804, 27-28-29 ; dissensions avec le gouvernement après Austerlitz, 29 ; attitude durant la campagne d'Espagne, 30-31 ; partisan d'une alliance austro-russe, 32 ; nommé ministre des Affaires étrangères, 34 ; arrange le mariage de Marie-Louise et de Napoléon, 36 ; négocie une « alliance limitée » avec Napoléon, 37, 38 ; les négociations de 1812 avec la France, 63-64-65 ; l'armistice de 1813, 68 ; communique des documents polonais à Napoléon, 71 ; définit les objectifs autrichiens lors de la coalition de 1813, 75, 111 ; missions en Angleterre et en Russie, 76 à 79 ; négocie avec l'ambassadeur de France, 91-92 ; promet son soutien au tsar, 95 ; demande un armistice, 100 ; conclut le traité de Reichenbach, 103 ; rencontre Napoléon à Dresde, 105 à 108 ; le congrès de Prague, 110 à 112 ; offre la paix en 1813, 129 ; « Premier ministre » de la coalition, 129, 172-173; à Francfort, 133 à 136-137 ; différend l'opposant au tsar, 143 à 149 ; se prononce contre Bernadotte, 147 à 149 ; négocie avec Castlereagh, 149 à 152 ; objectifs et réalisations au congrès de Châtillon, 157 à 165, 219 à 221 ; se rend à Londres, 185-186 ; atermoiements dans la question polonaise, 199-200 ; objectifs à Aix-la-Chapelle, 159-162 ; appel à la Sainte-Alliance, 285-286 ; réaction à l'assassinat de Kotzebue, 298 à 300 ; propose la réunion d'une conférence à Carlsbad, 301-302 ; rencontre le roi de Prusse, 303, 323-324; propose l'intervention des alliés à Naples, 315 à 317, 324-325 ; à Troppau, 323 à 330; l'apogée de sa puissance en Europe, 335, 356-357 ; à Laybach, 338 à 342 ; sa politique lors de l'insurrection piémontaise, 349 à 350 ; désaccords avec le gouvernement, 352-353 ; partisan de la non-intervention lors du soulèvement des principautés danubiennes, 358-359 ; se rend en Angleterre, 369 à 370 ; la conférence de Hanovre, 369 à 374 ; négocie avec Taticheff, 374 à 378 ; offre de rompre avec la Turquie, 378-379, 380 ; propose la réunion d'un congrès à Vérone, 383.
Sa personnalité et ses opinions. Sa personnalité, 24-25, 394 à 400 ; sa croyance en la raison, 20-24, 42, 244-246, 249-250, 260, 383, 395-396 ; 249, 263 à 265, 349, 396-397 ; son conservatisme, 23, 244 à son réalisme, 250 à 252 ; son dogmatisme, 258-259, 261 ; son doigté, 25 ; son pouvoir de pénétration psychologique, 394-395-396 ; Metternich l'Européen, 396-397 ; « Premier ministre de l'Europe », 24, 320, 350, 394-395 ; résumé de sa politique générale, 35, 36, 37 ; sa conception de l'équilibre européen, 16-17, 274 à 276. 391 ; sa croyance en la solidarité des Etats, 25 à 27 ; sur l'opinion publique, 30-31 ; sur la force morale de l'Autriche, 41, 205, 272-273, 293-294, 315, 323-324, 336 ; sur la Prusse, 72-73 ; sur l'équilibre, 84-85 ; sur la diplomatie, 132 ; sur le congrès de Vienne, 189 ; sur la question polonaise, 198 ; sur la Sainte-Alliance, 238 à 240 ; sur la liberté, 247 ; sur le mysticisme, 249-250 ; sur les révolutions, 101-102, 253 à 257, 272-273, 292, 298-299 ; sur l'empire d'Autriche, 262 à 265 ; sur la Russie, 144-145, 276 ; sa politique italienne, 292-293, 314, 324-325 ; sa politique allemande, 293 à 297, 308 ; promulgue la répression, 257-258, 261, 298-299, 305-306, 321, 326, 398-399 ; son influence sur le tsar, 333, 339-340, 342, 350, 352-353, 363-364, 377 ; fondements de sa diplomatie, 336 à 339, 396 à 400 ; sa politique dans la question d'Orient, 354 à 355, 363-364 ; sur Napoléon, 41-43 ; sur Louis Napoléon, 128-129 ; sur Castlereagh, 149-150, 378, 386-387 ; relations avec le tsar, 121-122, 132, 305, 306 ; relations avec l'empereur d'Autriche, 88 à 90, 267 ; relations avec Napoléon, 168-169 ; relations avec Castlereagh, 272 à 274 ; relations avec le cabinet, 352-353 ; comparé à Napoléon, 91-92 ; comparé au tsar, 146 ; comparé à Talleyrand, 176 ; comparé à Burke, 243 à 246 ; comparé à Castlereagh, 16-17, 49-50, 274 à 276, 379-380, 401 à 403 ; jugé par Napoléon, 24 ; par Hardenberg, 11 ; par Gentz, 24-25, 114 ; par le tsar, 309-310 ; par Castlereagh, 309-310 ; par Aberdeen, 133 ; son autobiographie 222-223 ; le jugement de la postérité, 305-306, 387, 394, 397-398.
Metternich, le système, 248-249, 257-258, 356-357, 400.
Meuse, 155.
Morée (Grèce actuelle), 360-361.
Moselle, 202.
Murat, Joachim, roi de Naples (1767-1815), 55, 396-397.

Naples, royaume de, 55, 292, 300, 318 ; l'insurrection napolitaine, 314, 335, 342, 369 ; les Bourbons de Naples, 315, 328, 333 ; à l'ordre du jour du congrès de Troppau, 323 à 335 ; à Laybach, 338 à 340, 345 ; défaite des insurgés à Rieti, 347-348, 352-353.
Napoléon : impose à la Prusse le transit des troupes françaises, 27-28 ; vainqueur à Iéna et à Auerstaedt, 30 ; l'entrevue de Tilsit, 30 ; la campagne d'Espagne, 30-31 ; son mariage avec Marie-Louise, 36, 43-44 ; l'alliance avec l'Autriche, 39 ; sa défaite devant Moscou, 15, 40 ; négocie avec Metternich en 1812, 63 à 68 ; ses espoirs de victoire en 1813, 98-99 ; rencontre Metternich à Dresde, 105 à 108 ; le congrès de Prague, 110-111 ; adjure l'empereur d'Autriche de faire la paix en 1813, 130-131 ; propose la réunion d'une conférence à Mannheim, 136 ; nomme Caulaincourt aux Affaires étrangères, 136-137 ; précise ses conditions lors du congrès de Châtillon, 157 ; défait Blücher, 160 ; s'oppose au tsar quant aux conditions de paix, 167-168 ; l'exil à l'île d'Elbe, 181 ; son évasion, 222-223 ; Waterloo, 227 ; l'abdication, 227 ; sa fin, 352-353.
Personnalité et opinions. Son impact sur la « légitimité », 15, 391 ; son besoin d'étaler sa puissance, 65, 66, 68, 89-90, 169-170, 391 ; sur le nationalisme polonais, 71-72, 120 ; son

Fontainebleau, traité de, 180, 225.
Fouché, Joseph, duc d'Otrante (1763-1820), 110.
François Ier, empereur d'Autriche (1768-1835), 34, 36-37, 68, 88 à 90, 104, 113, 169, 212, 316 ; sa lettre au tsar en 1813, 80 ; « la paix à tout prix », 87, 98-99, 105, 109 ; signe le traité de Reichenbach, 104 ; sa faiblesse, 108 ; signe la Sainte-Alliance, 239 ; sa personnalité, 265 à 267 ; son esprit conservateur, 265 à 267, 291-292, 397 à 399 ; ses relations avec Metternich, 267 ; son voyage en Italie, 298-299 ; « Empereur d'Allemagne », 305 ; sur la question d'Orient, 364-365, 378.
Francfort, 321 ; conférence de, 133 à 137, 154 à 156, 278.
Frédéric le Grand, roi de Prusse, 27, 72, 200.
Frédéric-Guillaume III, roi de Prusse, 27, 71, 79, 144, 185, 203, 290, 296 ; jugement de Metternich, 303.
Friedland, bataille de, 30, 364.

Galicie, 40, 65, 90, 217.
Gallo, duc de, 339 à 341.
Genève, 183.
Gênes, 59.
Gentz, chevalier Friedrich von (1764-1832) ; son désarroi après l'assassinat de Kotzebue, 298 à 302 ; à Laybach, 339 ; sur Metternich, 25, 114 ; sur Talleyrand, 190 ; sur le congrès de Troppau, 321, 327 ; sur le congrès de Vienne, 390.
Georges IV, roi d'Angleterre, le Régent (1762-1830), 24, 116, 137, 160, 239-240, 273, 370.
Gitschin, 100.
Gneisenau, August Wilhelm, Graf von, 153.
Gordon, sir Robert (1791-1847), 369.
Görz, 340.
Graham, sir James, 247.
Grande Armée, 20, 29-30, 44, 61, 69 à 71, 82, 131.
Grande-Bretagne (*voir également* Maritime, droits) ; sa politique lors des guerres napoléoniennes, 110, 141-142 ; puissance médiatrice en 1814, 53 ; gardienne de la coalition, 61, 142 ; obtient les colonies de Tobago, etc., 183 ; sa position sur la question polonaise, 207 à 209 ; à l'égard des Bourbons, 50-51, 142, 199-200, 225 ; lors de la révolution espagnole, 312-313 ; lors de l'insurrection napolitaine, 317, 330-331, 343 ; sur la question d'Orient, 382 ; rupture ouverte avec l'alliance, 390.
Grèce, la révolte contre les Turcs, 352 à 355, 361 à 374, 377 à 379 ; opinion de Castlereagh, 365 à 367 ; opinion de Metternich, 363 à 366 ; la politique grecque du tsar, 361, 368.
Grotius, 250-251.

Habsbourg, dynastie des (*voir également* François Ier), 19, 68, 88, 160, 169-170, 182.
Haye, La, 143.
Hambourg, 103-105.
Hamilton, William Richard, 174.
Hanovre (*voir également* Georges IV), 24, 29, 81, 210, 294 ; conférence de, 370 à 372.
Hardenberg, prince Carl August von (1750-1822), 138, 159, 182, 215, 303-304 ; sur la diplomatie de Metternich, 376 ; sur la question polonaise, 198 à 202, 204-205, 209 à 211, 215.
Harwich, 142.
Hitler, Adolf, 187, 352, 408.
Hollande, 51-52, 60-61, 137-138,

150, 183, 212, 233 ; indépendance de la, 123 à 125, 128, 133 ; acquisition de la Belgique, 155-156, 162-163 ; les frontières de 1814, 171, 173-174, 289.
Hospodars, les, 357, 359-360, 121.
Hudelist, 146, 148-149, 175.
Humboldt, baron Wilhelm von (1767-1835), 302, 305.
Hongrie, 35, 264.

Iéna, bataille d', 30, 70, 167, 223 ; université d', 298, 300.
Ile-de-France, 183.
Illyrie, 35, 101 à 103, 109.
Impériale, couronne, 79, 80, 293, 305-306.
Indes Néerlandaises, 183.
Irlandaise, rébellion, 48.
Italie (*voir également* Naples), 59, 139, 146, 171, 183, 217, 224-225, 274, 309-310, 372 ; politique italienne de Metternich, 292-293.

Jackson, sir George (1785-1861), 191-192.
Jacobins, 224, 227, 274.
Jassy, 357.
Jérusalem, 361.
Jean, archiduc, 88.
Joseph, empereur d'Autriche, 262.
Joséphine, impératrice des Français, 180.

Kalisz, traité de, 76-77, 78-79, 110, 122, 196, 200, 201-202.
Kant, Emmanuel, 246, 249, 252.
Knesebeck, général von dem, 71-72-73-74-75-76.
Kotzebue, August von (1761-1819), 298-299-300, 314.
Kruedener, baronne von (1764-1824), 238, 361.
Koutousof, prince Michail Larionovitch (1745-1813), 71.
La Ferronay, Pierre-Louis, comte de (1777-1842), 323, 329.
La Harpe, Frédéric César de (1754-1838), 121, 144.
Laybach, congrès de, 272, 215 à 232, 368-369, 390 ; signification, 338-339, 359-360, 364-365 ; Metternich à, 338 à 342, 349 à 353.
Landau, 233.
Langres, 145, 151 ; concile de, 151, 154-155, 166, 224, 274.
Laon, 172.
La Rothière, bataille de, 157.
Lebzeltern, baron, 78-79, 90, 321, 373-374.
Leipzig, bataille de, 125, 131, 216.
Libération, guerre de, 296.
Lieven, baron puis comte, 56.
Ligne, Charles-Joseph, prince de (1735-1814), 204.
Liverpool, Robert Jenkinson, comte de (1770-1828), 151, 161, 164, 174, 182, 205, 209, 216, 229-230, 234, 370 ; cabinet, 48-49, 224, 319, 334, 352-353-354.
Locke, John, 246.
Londres, 64, 116, 185, 278.
Louis XIV, 230.
Louis XVIII (1755-1824), 142, 160, 223, 225-226-227, 230, 314.
Louis Napoléon, 249.
Lübeck, 103.
Lützen, bataille de, 98.
Lunéville, 149.
Luther, Martin, 300.
Madrid, 375.
Majeur, lac, 183.
Mayence, 25, 201.
Malte, 183.
Manche, 55, 57, 236, 314.
Mannheim, conférence de, 136.
Marie-Louise, impératrice des Français (1791-1847), 37, 98, 110, 150, 180.

les Bourbons de Naples, 319, 322.
Breslau, 101.
Bruxelles, 25.
Bubna, comte, 63-64-65, 69, 82, 98.
Bucarest, traité de, 357, 371.
Buol-Schauenstein, comte de, 296, 336.
Burke, Edmund, 244-245-246, 250.

Cadix, 310-311.
Campbell, sir Neil, 222.
Canning, George (1770-1827), 48, 387 ; sa politique isolationniste, 54 ; compaıaison avec Castlereagh, 389.
Cap, colonies du, 183.
Cap de Bonne-Espérance, 143.
Capo d'Istria, comte (1776-1831) ; conseiller du tsar, 273, 306 ; jugé par Metternich, 273, 350-351-352, 373 ; son attitude à l'égard de l'alliance, 311 ; son différend avec Castlereagh concernant l'Espagne, 313 ; se veut le porte-parole des Etats allemands, 317 ; son attitude dogmatique lors de l'insurrection napolitaine, 320, 322 à 325, 327 331 à 333, 352 ; il soutient Ypsilanti, 357, 359-360 ; sa position touchant à la question d'Orient, 362 à 364, 368, 373 à 375 ; en butte aux attaques de Castlereagh, 366, 372 ; se retire de la scène politique, 382.
Caraman, duc de (1762-1839), 323, 332, 376.
Carbonari, 292, 344, 346, 350.
Carlsbad, décrets de ; proposition de conférence, 302 ; objectifs, 303 ; propositions austro-russes, 304 ; succès de Metternich, 304 ; protestations du tsar, 306 ; position de Castlereagh, 306-307 ; signification, 308, 335, 339 ; Castlereagh, vicomte (Robert Stewart, second marquis de Londonderry, 1769-1822) ; origines et débuts, 48 ; ministre des Affaires étrangères et leader de la chambre des Communes, 48 ; son duel avec Canning, 48 ; s'oppose en 1813 aux ouvertures de Metternich, 56 ; ressuscite le plan Pitt, 57 à 61, 85, 123, 125 ; obtient des garanties du tsar en 1813, 81 ; se méfie du congrès de Prague, 115, 117 ; tractations concernant la Hollande, 123 à 127 ; s'embarque pour le continent en 1813, 129-130, 137 à 139 ; repousse les propositions de Francfort, 134-135 ; arrange le mariage de la princesse Charlotte, 143 ; arrive à Bâle, 149 ; négocie avec Metternich, 149 à 152 ; préconise la défaite totale de Napoléon, 154 ; participe au congrès de Châtillon, 157 à 165 ; négocie avec le tsar, 161 à 163 ; est déçu par la coalition, 164 ; recommande la modération, 179 ; l'apogée de son influence, 180 à 182 ; ses objectifs lors du congrès de Vienne, 189, 192 à 194, 219 à 221 ; s'oppose au tsar, 195 à 197 ; propose une alliance, réunissant France, Autriche, et Grande-Bretagne, 13 ; ses instructions à Wellington en 1815, 224 à 226 ; ses propositions à Paris, 227 à 232 ; son rôle dans la formation de la quadruple alliance, 234 ; coopère avec Metternich, 272 à 274 ; s'oppose à son ministère, 278 à 280, 286 à 288, 384, 402 ; ses objectifs à Aix-la-Chapelle, 27 à 30 ; soutient l'insurrection espagnole, 311 à 313 ; sa réaction à la révolte napolitaine, 315, 317-318 ; s'élève contre Metternich à Troppau, 330,

331 ; son dernier discours de politique étrangère, 344 ; ses initiatives concernant la question d'Orient, 355, 365 à 368 ; son appel au tsar, 365 à 367 ; se concerte avec Metternich à Hanovre, 370 à 373, 380-381 ; convient de la réunion d'un congrès à Vérone, 384 ; son suicide, 385, 387.
Sa personnalité et ses opinions. Sur la stabilité de l'Europe, 16, 274-275; sa croyance en l'équilibre, 53, 84 à 86, 123, 391, 401 ; sa politique générale, 55, 272, 401, 403 ; son rôle de médiateur de la coalition, 155 ; sur la question polonaise, 201 à 203, 207 à 209 ; sur la Sainte-Alliance, 239 ; sur les révolutions, 256 ; sur la Russie, 276 ; sur l'unité alliée, 317, 343 ; sur la question d'Orient, 355, 365-366 ; sur Metternich, 151, 309-310 ; en tant que promoteur du système des conférences, 235-236, 278, 384, 393, 398-399 ; sa politique de non-intervention, 161, 310 à 312, 322-323, 344 ; son empirisme, 314, 379-380 ; parallèle avec Metternich, 16, 49-50, 379-380, 401 à 403 ; jugé par Metternich, 386 à 388.
Cathcart, premier comte de (1755-1843), 53 à 55, 60-61, 64, 110-111, 117 à 119, 126, 128, 137-138, 146, 154, 273 ; attitude envers Metternich, 115 ; à Châtillon, 157.
Catherine, la Grande, impératrice de Russie, 362.
Caulaincourt, marquis de, 110 à 112, 133 à 135, 137, 149, 166, 169, 173 ; est nommé aux Affaires étrangères, 137 ; à Châtillon, 157 à 159, 60 à 62, 168 ; négocie le traité de Fontainebleau, 180.
Charlotte, princesse, 143, 273.
Chateaubriand, 388.
Châtillon, congrès de, 155 à 165, 166 à 175.
Chaumont, pacte de, 169 à 171, 200.
Clancarty, Richard Trench, deuxième comte de (1767-1837), 155, 174, 225.
Coalitions, de la nature des, 49-50, 56-57, 162-163 ; crise des, 126, 235-236.
Conférences, système des, 236, 286, 393.
Constantinople, 357, 362, 365, 374, 379.
Cooke, sir Edward (1755-1838), 174, 183.
Corps auxiliaire autrichien, 39, 64 à 68, 82, 90-91, 96, 129-130.
Cracovie, 68, 82, 207.
Czartoryski, Adam, 121.

Danube, principautés du (ou encore principautés moldo-valaques) ; l'invasion russe, 357-358 ; la révolte, 352 à 357, 359 ; règlement de la question, 373-374.
Diète polonaise, 316-317, 321.
Dijon, 177.
Dniepr, 120, 273-274.
Dresde, 105 à 108, 110.
Duka, comte, 100.

Egypte, émir d', 360.
Elbe, île d', 50-51, 180, 256.
Elbe, 82, 90, 96, 108, 166.
Escaut, 127, 141.
Espagne, 40, 51-52, 101, 117, 123, 133, 171, 193 à 195, 219, 273 ; la résistance à Napoléon, 30-31, 124-125, 311 ; la révolution, 310 à 312, 314, 346 ; l'intervention française, 390 ; le roi, 310-311.
Etats-Unis, 124.

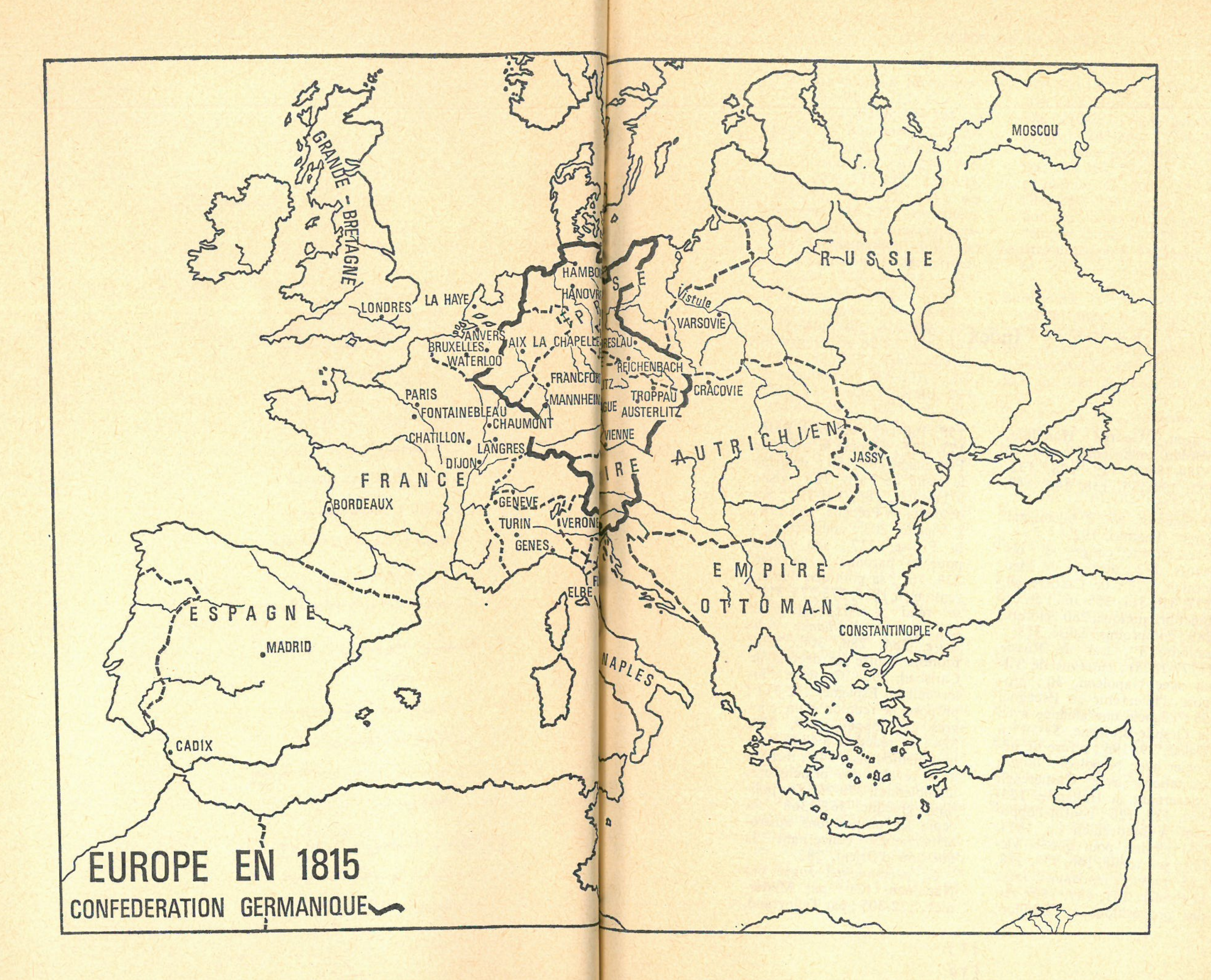
Florence, 347.

Index

Aberdeen, George Hamilton, Gordon, quatrième comte d' (1784-1860), 119, 128, 132-133, 134-135, 138, 143, 147, 157, 376.
Acte fédératif, *voir à* Allemagne.
A'Court, Thomas, 192.
Aix-la-Chapelle, congrès d' ; objectifs, 272 ; attitude de Metternich, 277 ; de Castlereagh, 277, 310-311, 365-366 ; du cabinet britannique, 280 ; clôture, 289 ; compromis réalisé, 313.
Alexandre Ier, tsar de Russie (1777-1825) ; entrevue de Tilsit avec Napoléon, 30 ; propose d'intervenir en Espagne, 55 ; négocie une alliance avec la Grande-Bretagne, 57-58 ; à Kalisz, 79, 196 ; refuse de négocier avec Napoléon, 98-99 ; tractations avec Castlereagh concernant la Hollande, 123-124, 127, 128 ; conflit l'opposant à Metternich en 1814, 144 ; insiste pour que la victoire soit totale, 146, 154, 158, 163 ; mesures tendant à évincer la France, 147, 149, 150 ; fait des propositions à Châtillon, 158, 160-163 ; entrée à Paris, 177, 277 ; négocie le traité de Fontainebleau, 180 ; entérine le traité de Paris, 183 ; visite à Londres, 186, 191-192 ; ses objectifs en Pologne, 195-196 ; à Vienne, 203 ; concessions à la Prusse, 217 ; son amitié pour la baronne Kruedener, 238, 361 ; sa politique d'intervention en 1815, 273-274, 310 ; se rend à Aix-la-Chapelle, 282 ; propose l'*Alliance solidaire,* 284, 288, 306, 310 ; proteste contre les décrets de Carlsbad, 306-307 ; tente d'intervenir en Espagne, 312-313 ; propose la réunion d'un congrès à Troppau, 319, 323, 324 ; sa réaction à l'insurrection piémontaise, 348 ; met fin à la révolte des principautés danubiennes, 359-360 ; sa politique grecque, 361, 368 ; accepte les propositions austro-britanniques concernant la question d'Orient, 382.
Sa personnalité. Jugée par Napoléon, 121 ; par Metternich, 122-305 ; par Talleyrand,

121 ; comparée à Metternich, 146 ; ses lubies 212, 229-230, 312-313, 345-346, 394-395 ; sa haine des Bourbons, 224-225-226 ; sa ferveur religieuse et son mysticisme, 230-234, 236-237, 249, 272-273, 281-333, 358-359, 364-365, 391 ; ses illusions, 236-237 ; son entêtement, 363-364 ; son appréciation de Metternich, 309-310 ; sa soumission à Metternich, 333-334, 339-340, 342, 345-346-347, 363-364.
Alliance solidaire l', 284-286-287-288, 306, 310-311, 326.
Allemagne, 59, 82-83, 124, 131, 171, 183, 278 ; Confédération germanique, 206-207, 210, 289, 304 ; Acte fédératif, 293-294-295-296, 307 ; en tant qu'instrument de la politique autrichienne, 296, 971, 310 ; discrédit de la Confédération, 300, 305-306 ; tendances révolutionnaires s'y exprimant, 291 à 293, 372-373 ; politique de Metternich à son égard, 293.
Alpes, 32-33, 133, 305-306.
Ancillon, J. P. F., 368.
Anstett, baron, 110, 321.
Anvers, 122-123, 135-136, 139, 171, 207-208, 233.
Auerstaedt, bataille d', 30, 70-71.
Austerlitz, bataille d', 29-30-31, 167-168, 223-224.
Autriche, structures internes, 19-20-21, 264-265-266 ; opinion de Talleyrand sur l', 19 ; la guerre de 1808, 32-33-34 ; l'alliance avec la France, 39 ; efforts de paix, 42-43 ; opinion de Castlereagh en 1813 sur l', 57-58 ; en tant que puissance médiatrice, 85-86-87 ; sa dépendance du respect des traités, 96-97-98, 113 ; son armée, 96-97, 224-225, 357-358 ; la guerre de 1813, 111-112-113, 129-130-131 ; sa situation relative dans l'Europe du XIXe siècle, 220-221 ; son conservatisme, 243-244, 299-300 ; l' « empire polyglotte », 261-262-263-264, 292-293 ; sa force morale, 41, 205, 273, 293-294, 296, 336 ; sa préoccupation des limites balkaniques de l'empire Ottoman, 358-359.
Austro-prussienne, l'alliance, 60-61.

Balkanique, la crise, *voir* Grèce, danubiennes principautés, Orient question d'.
Bâle, quartier général allié à, 53, 148-149-150, 154-155.
Bassano, duc de, 66, 130, 136-137.
Bathurst, Henry, troisième duc de (1762-1834), 209.
Bautzen, bataille de, 98, 100.
Bavière, 210, 294.
Beauharnais, Eugène de, vice-roi d'Italie (1781-1824), 180.
Belgique (Pays-Bas autrichiens), 134, 155, 163, 183.
Bentinck, lord William (1774-1839), 51-52-53.
Berlin, 27.
Bernadotte, Jean, prince héritier de Suède, couronné par la suite sous le nom de Charles XIV (1763-1844), 147, 150-151.
Bernstorff, comte Christian von, 339.
Bismarck, Otto von, 399.
Blacas d'Aulps, comte puis duc de, 339.
Blücher, maréchal (1742-1819), 153, 160, 163.
Bohême, 28, 90, 108, 111.
Bordeaux, 175.
Bourbons, dynastie des, 175, 182 ; l'attitude britannique à son égard, 50-51, 142, 198, 225 ; sa légitimité, 177 ; l'opposition de la Russie, 225 ; la Restauration, 177, 182, 227 ;


EUROPE EN 1815
CONFEDERATION GERMANIQUE
GRANDE - BRETAGNE
LONDRES
LA HAYE
ANVERS
BRUXELLES
WATERLOO
AIX LA CHAPELLE
HAMBOURG
HANOVRE
PARIS
FONTAINEBLEAU
CHAUMONT
CHATILLON
LANGRES
DIJON
FRANCE
BORDEAUX
GENEVE
TURIN
VERONE
GENES
ELBE
ESPAGNE
MADRID
CADIX
NAPLES
FRANCFORT
MANNHEIM
REICHENBACH
TROPPAU
AUSTERLITZ
VIENNE
CRACOVIE
VARSOVIE
Vistule
RUSSIE
MOSCOU
AUTRICHIEN
JASSY
EMPIRE
OTTOMAN
CONSTANTINOPLE

فهرس

١ ـ المدخل: ١٧

ـ محدودية الدبلوماسية

ـ مكونات الإستقرار الدولي

ـ صعوبة الحكومة

٢ ـ مترنيخ القاري ٢٧

ـ الشخصية

ـ تصوره للعلاقات الدولية

ـ بداياته في الدبلوماسية .

ـ تعيينه في الشؤون الخارجية

ـ في التعاون

ـ إمتدادات انهزام نابليون في روسيا

٣ ـ كاستلري الجزيري ٥٣

ـ الشخصية

ـ مفهومه للعلاقات الدولية

ـ الإطار الإنكليزي

ـ جوابه على عرض وساطة مترنيخ

ـ خطة بيت

٤ ـ التوازن السياسي برأي مترنيخ ٦٩

ـ سياسة الوساطة عند مترنيخ

ـ تصوراته التكتيكية

- مذكرة كنسبيك
- تعليمات إلى الرسل النمساويين إلى لندن وإلى المقر العام الحليف
- تعليمات شوارزنبرغ
- أفكار حول الحرب والسلم

٥ ـ تكوين الائتلاف ٩٣
- الإطار النمساوي
- العلاقات السياسية بين التراث والثورة
- البيان السياسي لدولة محافظة
- بدايات الوساطة النمساوية
- دور المفاوضات بحسب ما إذا كان المجتمع ثورياً أو تقليدياً
- إجتماع درسد
- مؤتمر براغ
- سياسة مترنيخ

٦ ـ الإتحاد تحت التجربة ١١٩
- وجهة النظر الجزيرية
- حذر كاسلتري تجاه مترنيخ
- المسألة البولونية
- كاسلتري يسعى لعقد تحالف عام
- المشاكل التي تعتري التحالفات
- مقترحات فرانكفورت
- كاسلتري يبحر إلى القارة

٧ ـ الأزمة ١٤٣
- الإتحاد كما يراه كاسلتري
- أهداف الحرب
- شرعية التحالفات
- كاسلتري ومترنيخ يتفقان
- مجمع لانغر
- مؤتمر شاتيون

- المرحلة الأولى
- مجمع تروى
- تعريف أهداف الحرب

٨ ـ عقد شومون وتعريف الحرب ١٦٧
- مؤتمر شاتيون
- المرحلة الثانية
- انتقام نمزيس
- عقد شومون
- عود البوربون
- صنع السلم
- معاهدة باريس

٩ ـ مؤتمر فينا ١٨٥
- شروط التسوية الدائمة
- الأمن والشرعة
- الستراتيجيا السياسية
- مشاكل أصولية
- المشكلة البولونية
- حالة الساكس
- كاسلتري مظلوم من أهله
- تاليران يقتل في مجمع الدول الكبرى
- ميثاق ٣ كانون الثاني
- الإتفاق النهائي
- إقامة مجتمع قائم على الشرعية

١٠ ـ الحلف المقدس والأمن ٢١٩
- هرب نابليون والوحدة الأوروبية
- الحرب المبررة
- الأمن الجماعي ومشاكله
- معاهدة باريس الثانية

- الحلف الرباعي والحلف المقدس
- رجل الدولة والنبي
- المرحلة الأولى

١١ - مترنيخ والمعضلة المحافظية ٢٣٩
- المحافظية والثورة
- في الواجب وفي الولاء
- المحافظية العقلانية والمحافظية التاريخية
- مترنيخ عن الدساتير
- مترنيخ عن الثورات
- المعضلة المحافظية
- الخصوصية النمساوية
- السياسة والإداريين

١٢ - مؤتمر اكس لا شابل وتنظيم السلم ٢٦٥
- الدبلوماسية والمشروعية
- عناصر العالم الجديد
- تأسيس التعاون الإنكليزي النمساوي
- التصادم الاجتماعي والسياسي
- التعليمات إلى المفوضين المطلقي الصلاحية
- أساس المناقشة
- نتيجة المؤتمر

١٣ - مقررات كارلسباد والسيطرة على أوروبا الوسطى ٢٨٥
- وضع النمسا ضمن أوروبا الوسطى
- تنظيم ألمانيا
- فشل الآمال حول الوحدة
- اغتيال كوتزبو
- اجتماعات تبليتز وكارلسباد
- ردة فعل الدول
- تأثير التعاون الإنكليزي النمساوي

١٤ - مؤتمر تروبو وتنظيم أوروبا ٣٠٣
- النموذج المترنيخي
- الثورات في نظر لندن
- العصيان النابوليتاني
- معضلة مترنيخ
- تفسير الحلف المقدس
- مؤتمر تروبو
- ردة فعل كاسلتري
- انتصار مترنيخ

١٥ - مؤتمر ليباخ وحكم أوروبا ٣٢٩
- التكتيك الدبلوماسي المترنيخي
- مؤتمر ليباخ
- المرحلة الأولى
- كاسلتري والحلف
- ثورة في البيمون
- مترنيخ يؤكد على تصوراته السياسية
- عقم الدبلوماسية
- وحدة أوروبا

١٦ - العصيان اليوناني ٣٤٧
- العصيان اليوناني
- المرحلة الأولى
- رجل الدولة والنبي
- العصيان اليوناني - المرحلة الثانية
- إعادة تفسير الحلف المقدس
- لقاء هانوفر
- مترنيخ والكسندر
- المفاوضات بين تاتيشف ومترنيخ
- الدعوة والمذكرة

- السياسة الجزيرية والسياسة القارية ٣٧٥

١٧ - فن الحكم

- نهاية نظام اللقاءات
- تعليمات كاسلتري ومترنيخ
- فن الحكم

- مراجع ٤١٤
- فهرس أبجدي ٤٢٥
- خارطة أوروبا سنة ١٨١٥ ..... ٤٢٦

Titre original :
A WORLD RESTORED
Houghton Mifflin Company, Boston

HENRY A. KISSINGER

LE CHEMIN DE LA PAIX

essai

TRADUIT DE L'AMÉRICAIN
PAR HENRI DREVET

DENOËL

درب السّلام الصّعب

(. . .) وانكب كيسنجر على محاضرات التاريخ، لكنه لا يريد أن يعيش مع الماضي، وإنما يريد أن يرتب نفسه للمستقبل ويقتنع «بأن الحاضر لا يكرر الماضي وإنما قد يتشابه معه وكذلك المستقبل»، ثم يصل إلى أن «مهمة المؤرخ أن يعرف ويحدد أوجه التشابه وأوجه الخلاف بين الماضي والحاضر.. والمستقبل أيضاً».

وهكذا يختار موضوع رسالته للماجستير في دراسة التاريخ.

لقد اختار أن يكتب رسالته عن محاولة «مترنيخ» - مستشار النمسا التليد - و«كيسلري» وزير خارجية بريطانيا الذي تعاون معه على إقامة سلام المائة عام الذي عاشت فيه أوروبا بعد هزيمة نابليون وحتى قامت الحرب العالمية الأولى. واختار كيسنجر لرسالته عنوان «عالم أعيد بناؤه».

الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع

الثمن ٣٠ ل.ل.